









بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نواله * والصلوة على سيدنا محمد وآله (قوله واليبوسة تقتضي الخ) يعني في الاجسام المركبة التي لبست اليبوسة مقتضى طبائعها بل مقتضى طبائع بعض اجزائها فلم يجوز ان يقتضي تعذر النشك بالاشكال وتعذر الانفصال فهذا منع قوي فيندفع الوجه الاول من الانتظار لانه منع لتأييد السند نعم لو قرر السؤال استدلالا لكان له وجد لكن لا وجه للسؤال حينئذ لكونه ظاهرا لا دفاع (قوله ولا يبعد الخ) اثبات المنوع بتحرير النار فان قيل قبول الانفكاك بواسطة الرطوبة دليل قبول كل جزء اذا كانت طبيعة نوعية لاجنسية فلا حاجة الى تخصيص النار بما هي عندنا قلنا المراد من القبول الامكان الاستعداد الذي به لا مانع عن الانفكاك لامن ذات الجسم ولا من امر خارج واذا كان اليبوسة التي هي مقتضى الطبع مفضية لتعذر الانفكاك بلا انضمام الرطوبة اليها كانت مانعة عنه ولذا صار الى تخصيص تدبر فان قلت ان اقتضى اليبوسة الطبيعة تعذر الانفكاك فلا يمكن الانفكاك باختلاط الرطوبة اذ مقتضى الطبع لا يمكن انفكاكه عنه فلا يصح هذا الجواب

وان لم يقتض تلك اليبوسة ذلك التعذر فلا وجه للسؤال بذلك السند قلت تلك اليبوسة يحتمل ان تقتضيه وان لا تقتضيه فاحتمال الاقتضاء بتوجه المنع المستند بذلك ومجرد احتمال عدم الاقتضاء لا يكفي في مقام الاستدلال فلا بد من بيان عدم الاقتضاء واختلاط الرطوبة بكسرتورة اليبوسة الطبيعية فتقتضي تعسر الانفكاك لتعذره واليبوسة الغير المكسورة لبست مقتضى الطبع بل او المانع على نحو اقتضاء الميل في الاثقال الحركة الى المركز (قوله في دفع منع الرطوبة) يعني ان التعليل بقوله باختلاطها بالهواء يدفع المع قبل وروده فهو واقع في مقام الاستدلال والذي حكموا بكونه خروجاً عن الانصاف واقع في مقام السند الذي يكفيه مجرد تجويز العقل فبعد ان يكون خروجاً عن الانصاف في مقام السند كونه خروجاً عنه في مقام الاستدلال بالطريق الاولى فالسؤال نقض اجابى بكون الدليل المذكور مصادماً لما يشهد به البداهة ومنشأؤه كون كل منهما مبنياً على امر واحد هو الهواء الحار الرطب لانه مأخوذ في السند من جهة حرارته وههنا من جهة رطوبته والجواب بمنع خروج وجهه عن الانصاف مستنداً بانه انما يكون خروجاً ايضاً لولم يكن الهواء رطب من النار التي عندنا بل كان الامر بالعكس كما في الحرارة والحاصل كون الرطوبة مكنسية من الهواء واقع وكون الحرارة مكنسية منه خلاف الواقع وفيه ما فيه (قوله مع ان قبولها الانفكاك معلوم بالمشاهدة) فيكون النظر المذكور مقاومه مع البداهة والمشاهدة فيبطل النظر منعا كان او استدلالاً ولعله مبني على ما ذكره وسيأتي من الشارح من ان النفس اذا شاهد جزئيات كثيرة فاضت عليها الكلية فيندفع ما قبل ان قياس كرة النار الى ما هي عندنا قياس الغائب على الشاهد مع ان الشهب والنيازك بالانفكاك عنها (قوله فلان الكلام في قابليتها الخ) حاصلة ان المنع باطل لمصادمته للحكم الغير المترم اذا المترم نفس القابلية لا الرطوبة فان قبل القابلية متوقفة على الرطوبة فيكون ملزماً ايضاً فاجاب عنه بقوله وقبولها الى آخره تأمل ابراد على قوله دفع منع الرطوبة وفيه

ان الرطوبة لما كانت دليل القابلية فنعها راجع الى منعها كما لا يخفى (قوله لا يترقف الى آخره) لكن يعلم بها ويستدل بها عليها لاستلزامها اياه اللهم الا ان يقال المراد ثبوت قبولها لا يتوقف على هذا الدليل لكونه معلوما بالمشاهدة كما سبق والحق ان مراده ان جزم الرطوبة وان ادى الى جزم القابلية لكن لا يؤدي التردد في الرطوبة الى التردد في القابلية حتى يمنع الرطوبة ويرجع الى القابلية لان ذلك الارجاع انما يصح حيث يتوقف المدعى على ذلك الدليل بحسب الخارج وههنا يمكن الجزم بالقابلية مع الشك في الرطوبة بناء على ما تقدم منه من ان القابلية معلومة بالمشاهدة فلا يصح ههنا ارجاع منع الرطوبة الى منع القابلية وفيه ما فيه فليتأمل (قوله يجوز ان يكون بسبب اليبس الى آخره) اقول هذا السند لو صح لكان جميع الاجسام اليابسة احر من الهواء وان يبلغ الحرارة فيها الى مرتبة حرارة النار كما لا يخفى تأمل (قوله اقول حاصل مقصود المصنف اثبات الملازمة التي يستفاد منعها من كلام الشارح) اقول والحق ان نظر الشارح اذ البرهان على تقرير المحشى انما يدل على المنصل اما الجسم الذي نشاهد انفكاكه واما جزء من اجزائه الذي انفكاكه بالفعل مما ذهب ديمقراطيس الى امتناع انفكاكه والشارح المحقق قصد توجيه البرهان بقدر الامكان واراد اثبات اتصال ما نشاهد انفكاكه ليسم قوله لان ذلك المنصل قابل للاتصال عن المنع فاعلم ذلك المرام لكن فيه ما فيه واما ما قيل ان غرضه دفع البحث الا ترى من الشارح عن المصنف ففسد قطعا اذ البحث وارد على كل تقدير كما لا يخفى (قوله لا من الواحد الحقيقي) قال في الحاشية المراد من الواحد الحقيقي ان يكون متصلا واحدا الخ فيه ان كثرة العقول على هذا ترد نقضا على ما قاله اذ ليس فيها واحد حقيقي بهذا المعنى الا ان لا تكون الوحدة والكثرة عارضتين للعقول وفيه ما فيه فالمراد ما لا يكون له اجزاء منفصلة بالفعل سواء كان جميع اجزائه المفروضة متصلة واحدة كالماء الواحد او لم يكن له اجزاء اصلا كالعقول والنفوس المجردة الغير المتناهية عندهم وبالجملة الواحد الحقيقي ماله وجود واحد لا وجودات متعددة

فكل كثرة يجب ان يوجد فيها واحد كذلك كالفوس الغير المتناهية الا حاد وهذا الحكم متفق عليه بين الحكماء والمتكلمين (قوله وايضا يستلزم) قيل عليه ان المسافة ايضا انصافا لا تنهاى فلا يقطع نصف ما لم يقطع نصف النصف وهكذا الى ما لا ينهاى فلا يمكن قطعه ابدا لا في زمان متناه ولا في غير متناه فالصواب اسقاط قوله في الزمان المتناهي كما في الشاطروفي الشارع وفي المطارحات وفيه ان عدم قطعه في الزمان الغير المتناهي الامتداد ظاهر المنع فلذا اتى به لبيان مراد من تركه واما من اجاب عنه بان المراد الزمان المتناهي الاجزاء لا الامتداد فقد غفل عن عدم بطلان اللازم اذ كل زمان وقع فيه قطع المسافة غير متناهي الاجزاء عند القائل بتركب الجسم من اجزاء غير متناهية بالفعل وغير متناهي الاجزاء الفرضية عند الحكماء وهو ظاهر بل هو فاسد قطعا والالم يكن لا يراد المحشى عليه بقوله ولا يخفى عليك الخ وجه اصلا كما لا يخفى (قوله ان لذلك القائل ان يقول) اي للقائل المشار بقوله فلا يلتفت الى ما قيل الخ لان جواز تركب الزمان من اجزاء غير متناهية ايضا خلاف البدهية فلذلك القائل ان يقول هذا لا لنا و مراده ان لذلك القائل بتركب الجسم من اجزاء بالفعل غير متناهية بالفعل وهو النظام ان يقول ذلك لا للحكماء القائلين باتصال الجسم لانهم لا يحتاجون الى مثله لان استحالة قطع المسافة انما يلزم قوله لا قولهم اذ على قول الحكماء هناك مقدار واحد واجزائه فرضية فالمقدار الواحد يقطع في زمان واحد كما لا يخفى والحق ان مراده ان مثل ذلك مكابرة كالقول بالطفرة فلا وجه لما قاله الشريف المحقق في شرح المواقف من ان لا حاجة للنظام الى هذه المكابرة اي القول بالطفرة اذله ان يقول ما ذكره المحشى ففي قوله ان لذلك القائل تعريض بالشريف المحقق بانه مكابرة ايضا (قوله ان ذلك الاستلزام م الخ) وفيه ان ما سيأتي من المباحثة انما يجوز المتناقضة في المتصل والكلام ههنا في الاجزاء المنفصلة بالفعل وهذا مستلزم دون الاول كما لا يخفى (قوله يكون الاجزاء الغير المتناهية متناقضة) لا يقال يجوز ان يكون الاجزاء متساوية

بان يكون اجزاء لا متناهية كإلزام لكلام النظام لا نقول الكلام ههنا على تقدير
كون جميع تلك الاجزاء اجساما كما هو صريح عبارة الشرح فلا يرد ههنا
ما تفرد به الحيدر الفاضل (قوله ههنا بالبحث) حاصل البحث اثبات المنوع
اعني المناقاة وحاصل الجواب منع الملازمة الاولى تارة والثانية اخرى
وحاصل العلاوة انا لو سلمنا ان مرادهم امكان خروج جميع الانقسامات
الغير المتناهية الى الفعل دفعة واحدة فلا يلزم خلاف ما فرضوا ايضا
وانما يلزم لو كان مرادهم الانقسامات الخارجية الغير المتناهية وهو ممنوع
الجواز ان يكون مرادهم الانقسامات الفرضية الغير المتناهية الخارج
جميعها من القوة الى الفعل حين حكم العقل فليس غرضه من هذا
الجواب تميم كلام الشارح بل دفع المناقاة بوجه آخر (قوله وفيه ان
الحكم الى اخره) مبني على ما قالوا من ان المقدار علة معدة للانقسام
فيستحيل بدون ذلك اذا استعداد شرط عندهم في كل شيء فكل
ما ينقسم فرضا او وهما او خارجا فله مقدار والالزام ان لا ينقسم وثبت
الجزء الذي لا يتجزى وهو ظاهر (قوله يستلزم ان يكون ذوات الاقسام)
اي الاشياء التي من شأنها ان يكون اقساما واجزاء بالفعل بالانفصال
وان لم يكن اقساما بالفعل حين الاتصال وذلك الاستلزام لاجل ان العقل
انما حكم به بالبرهان لان الفرض بمعنى الحكم بالجواز والامكان لا بمجرد
الاحتمال العقلي ولما حكم ههنا بمعونته براهين بطلان الجزء زعم ذلك
قطعا وبهذا ظهر فساد منع الاستلزام كما صدر من البعض وظهر فساد
ما قيل ايضا لو تم ما ذكره لما ثبت الهيولى واعلمه حل ذوات الاقسام على
الاقسام بالفعل وهو فاسد كما لا يخفى وبالجملة المراد من ذوات الاقسام
هي الموجودة في ضمن المتصل المنقسم اي الاجزاء الفرضية الموجودة
بوجود الكل لا بوجودات مستقلة والالكانت اجزاء بالفعل فلم يكن الجسم
متصلا بل منفصلا وهو باطل (قوله في نفس الامر) اي عندهم ايضا
وان كان خطأ في الواقع فلا يرد منع لزوم كما وهم (قوله ولما كانت
الانقسامات المفروضة غير متناهية الخ) اي الانقسامات التي جوزوها
بقولهم هذا اعني ان الجسم قابل للانقسامات الغير المتناهية وحكموا

بذلك فهي غير متناهية امامن حيث المجموع ان حل مرادهم على
الانقسامات الفرضية او من حيث كل فرد ان حل مرادهم على الخارجية
او الوهمية فهذا اعتراض على كلا الجوابين معا وبالجملة ان قولهم هذا
سواء كان بمعنى عدم تناهي الانقسامات الخارجية في حد او بمعنى عدم
تناهي الانقسامات الفرضية من حيث المجموع يستلزم الحكم بقابلية
الجسم لانقسامات غير متناهية اما فرضية واما خارجية واما وهمية وعلى
كل تقدير يستلزم وجود المقادير الغير المتناهية فيه فثبت المناقاة (قوله
فيحصل الخ) للقطعي بان الانقسامات لا يحدث مقدار من كتم العدم لان
المقدار علة معدة للانقسام يستحيل بدونه على ما قالوا (قوله والجسم انما
يقبل الخ) يعني ان هذه ثلث امور الاولان مستلزمان لعدم تناهي مقدار
المجموع لكن لا يستلزمهما كلام الحكماء في قبول الجسم الانقسامات الغير
المتناهية ويستلزم الثالث لكنه لا يستلزم المحذور المذكور فان الجسم انما
يقبل الانقسام الخ فهو منع لاستلزام كلامهم عدم تناهي مقدار الجسم
فقول الاستاد اثبات لهذا المنوع بان كلما كان الجسم قابلا للانقسام الى
اجزاء متناقصة غير متناهية كما قالوا يلزم ان يكون قابلا للانقسام الى اجزاء
متزايدة غير متناهية وكلما كان قابلا كذلك يلزم ان يوجد فيه
مجموع المقادير المتزايدة الغير المتناهية وكلما وجد فيه ذلك يلزم ان يكون
مقدار الجسم المتناهي غير متناه كما اعترقتم واما الصغرى فلان
معنى انقسام الجسم الى اجزاء ليس الا كونها اجزاء واقساما له ولا شك
في كونها اجزاء واقساما له سواء نسبت الى جانب التناهي او الى جانب
اللاتناهي وما ذكره المحشي بقوله والقائل ان يقول اشارة الى منع الصغرى
المذكور مع نوع قدح فيما ذكره الاستاد من لزوم الانقسام الى الاجزاء
المتزايدة الغير المتناهية بان الجسم وان كان منقسما الى تلك الاجزاء
المتزايدة بالمعنى الذي فهمه الاستاد من كون تلك الاجزاء اجزاء
واقساما له الا ان القائل لما جعل مجموع المقادير المتناقصة مقابلا
لمجموع المقادير المتزايدة كالمساوية وجب ان يحمل مراده من مجموع
المتزايدة على معنى لا يجمع مع المتناقصة وهو لا يكون الا بان يكون مبدأ

الترديد محفوظا أولا ثم يزداد عليه الى غير النهاية وهو الذي حكم
القائل باستحالته في الجسم المتناهي بداهة وسماه بالانقسام الى اجزاء
متزايدة غير متناهية وظاهر ان الانقسام الى المتناقصة لا يستلزمه نعم
يلزم هناك وجود الاجزاء المتزايدة الغير المتناهية وهو الانقسام الى
اجزاء متزايدة غير متناهية بالمعنى الذي فهمه الاستناد لانه سواء سمي
انقساما او لم يسم ليس ما حكم القائل باستحالته ضرورة بل هو لكونه
لازما لما حكموا به جائز عندهم كلزومه نعم يرد على المحشي انه لا فرق
بين كون مبدأ التزايد مضبوطا او غير مضبوط في حكم العقل باستحالة
ذلك اذا الحكم بالاستحالة فيما كان المبدأ مضبوطا انما ينشأ من وجود
المقادير الغير المتناهية واجتماعها في جسم متناهي المقدار وتلك المقادير
امور حقيقية لا تختلف باختلاف الاضافات والاعتبارات فالفرق بين
الصورتين تحكم ظاهر وان ورد عليه المنع المبني على خفاء الاستحالة
المذكورة في هذه الصورة في اول الامر ولذا كان القائل المحقق الدواني
يلزم مع ان كعبه غال عن شناعة الازام في مجلس الساطعان وبهذا
يبدفع كثير من الاوهام وهكذا يجب ان يفهم هذا المقام (قوله بمعنى
انه لا ينتهي تجزئته الى حد الى آخره) هذا القائل اشار الى منع لزوم
التحذير بثلاث مراتب الاولى يمنع بداهة اللزوم في مطلق المتناقصة
وان لم تكن متداخلة الثانية يمنع اللزوم في المتناقصة المتداخلة وان لم تكن
متصلة واحدة الثالثة يمنع اللزوم في المتناقصة المتداخلة لكن يرد حينئذ
انه تصحیح لدليل الحكماء من جهة وهدم له من جهة آخر اذا الاتصال
في بعض الاجسام القابلة انما يثبت عندهم بما ذكره الشارح ويستفاد
المنع عليه بما في المرتبة الثانية فالحق ان يحمل مراده ان يسلم اللزوم
في المرتبة الثانية والاولى دون الثالثة وللإشارة اليه رد هذا المعنى فاعلم
هذا ويندفع به كثير من الاوهام (قوله فمنع بداهة) اي فرض انقسام
الجسم المتناهي اليها بمنع بداهة اذ لا يجوز العقل وجود اجزاء
متساوية او متزايدة غير متناهية في الامتداد المتناهي هذا وما قبل
ههنا فان جزءه الجزئ لا يكون مساويا له في المقدار بداهة فضلا

عن ان يزيد عليه فتوهم فاسد اذ انقسام الجسم الى الاجسام المتساوية
والمتزايدة يمكن بان يفصل عنه مقدار معين ثم يفصل منه ما يساويه او يزيد
ثم قسم او بان يطرأ عليه جميع هذه الانقسامات دفعة لكن العقل لا يجوز
تحقق تلك الاجزاء الى غير النهاية في الامتداد المتناهي وبهذا
التحقيق يتحل عن المقام كثير من الاوهام ويظهر ان كلا من الانقسام
الى المتزايدة والمتساوية كالمناقصة يمكن في الجسم بغير تدخل بعضها
في بعض والالزام كون جزء الجزء مساويا له في المقدار او يزيد منه
كما لا يخفى (قوله تأخذ الجزء الذي هو ازيد الاجزاء الى آخره) ليس
مراده ان بين الازيدية والانقصية المرادتين ههنا تضايفا لان كون
الجزء الواحد ازيد من كل جزء مما يضاهي كونه كل جزء انقص منه لا كون
واحد منها انقص من الكل وهو المراد من انقص الاجزاء ههنا دون الاول
وكذا كون الجزء الواحد انقص من كل جزء انما يضاهي كونه كل جزء
ازيد منه لا ما زيد من ازيد الاجزاء اعني كون الجزء الواحد ازيد من الكل
وليس مراده ايضا اثبات التضاييف بين الزيادة والنقصان الذاتيين
فانهما كالقلة والكثرة الذاتيين ليسا بمنضايفين بل المراد التضاييف
بين الزيادة والنقصان الاضافيين اعني كون الجزء الواحد ازيد بالنسبة
الى جزء آخر وكون الآخر ناقصا بالنسبة الى الجزء الاول ويعبر عنها
بازيدية الاول من الثاني وانقصية الثاني من الاول وتلخيص جريان هذا
البرهان ههنا ان في كل جزء بعد ازيد الاجزاء ازيدية بالنسبة الى ما بعده
وانقصية بالنسبة الى ما فوقه وليس في ازيد الاجزاء الا الازيدية فيريد
عدد الازيديات المتحققة في سلسلة الاجزاء على عدد الانقصيات
المتحققة فيها باحد هو في ازيد الاجزاء فاما ان يوجد في سلسلة الاجزاء
انقصية بلا ازيدية ليتكا في الازيديات مع الانقصيات واما ان يلزم
تحقق واحد من الازيديات بلا مضاييف والثاني باطل ضرورة فتبين
الاول وبهذا التقرير اندفع ما قبل ان ازيد الاجزاء ليس بمضاييف لانقص
الاجزاء وسقط ما نقل ههنا من ان المضاييف لنقصان كل واحد مما دونه
ليس زيادة نفسه بل زيادة ما فوقه فكلما تحقق زيادة تحقق نقصان

في مقابله وبالعكس فن ابن حصلت الزيادة والتحقيق انه لا شبهة
في زيادة الاجزاء الزائدة على الاجزاء الناقصة بواحد لكن لا يلزم منه
وجود احد المتضايفين بدون الآخر لما ان كل زيادة في مقابله نقصان
وبالعكس انتهى الا يرى ان ما قاله جار في جميع مجاري هذا البرهان
فلو صح ذلك المنع لانهدم اصل البرهان الذي عول عليه جميع اهل
النظر من الحكماء والمنكلمين كما ينهدم برهان التطبيق بما قيل ههنا
من ان المساواة والازدياد من توابع التناهي هذا نعم بردي على جريان هذا
البرهان ههنا بحث اما اولاً فلان ازيد الاجزاء ان تعين بطريقتين
التقسيمات الخارجية او الوهمية على الجسم ففي كل مرتبة من تلك الانقسامات
المتناهية تحقق مع ازيد الاجزاء الخارجية او الوهمية انقصها بل لا ريب
فختار ان هناك في كل في مرتبة تخرج الى الفعل انقص الاجزاء ايضا
وام ينفك احد المتضايفين عن الآخر ولم يلزم عدم تكافيهما وان لم يتعين
بطريقتين فجرد القسمة الفرضية لكونها على وجه كلي لا يقين
هناك ازيد الاجزاء فحينئذ نختار ان ازيد الاجزاء غير متحقق هناك
ايضا بل تحققه يتوقف على تحقق انقص الاجزاء اذ كلما نقص مقدار
المتفاضل عن الجسم زاد مقدار الباقي منه فكما ان كل جزء فرضية
انقص الاجزاء فهناك انقص منه عندهم فكذلك كل جزء فرضية ازيد
الاجزاء فهناك ازيد منه والجواب ان حكمهم بكون الجسم منقسما
خارجا او واهما الى غير التناهي بعينه معنى طريقتين الانقسامات الفرضية
الغير المتناهية في نفس الامر في جميع صورتين ازيد الاجزاء بحيث
يصدق في حق كل جزء منها ما عدا الازيدانه ازيد مما بعده وانقص
مقابله ولا يصدق في حق الازيد الا الحكم بالازيدية مما بعده وبالجملة
بأي صورة تعين ازيد الاجزاء فبعد تعيينه يتحقق هناك تلك الاجزاء
على الولا ويصدق تلك الاحكام ونجري برهان التضاييف في كل
صورة كما لا يخفى واما ثانياً فلان لازيد الاجزاء نقصانا بالنسبة الى مقدار
الجسم ايضا فلا يزيد عدد الازيديات في سلسلة الاجزاء على عدد
الانقصات بل يتكافيان لا يقال المراد من ازيد الاجزاء مقدار الجسم

على ان يحصل الازيد على الزيادة المطلقة التي لا يقتضي دخول المضاف
في المضاف اليه كما في قوله تعالى احسن اخوته لانا نقول يا بابه قوله نأخذ
الذي هو ازيد الاجزاء فالصواب ان يقول نأخذ مقدار الجسم الذي
هو ازيد المقادير والجواب ان ما عدا الجزء الازيد مضمحل في الاجزاء
التالية الغير المتناهية فبعد اعتبار تلك الانقسامات الغير المتناهية ليس
هناك الاسلسلة الاجزاء ولا شيء في السلسلة ازيد من الكل فيها غير
ازيد الاجزاء وبعد ذلك لقائل ان يقول سواء كان المراد من ازيد
الاجزاء مقدار الجسم المنقسم او جزء ازيد مما في السلسلة يرد عليه
ان له نقصانا بالنسبة الى جسم خارج عن سلسلة الاجزاء فليتكافي العدد
ان باعتبارها والمتضايقان مطلق الازيدية والانقصية جزأاً كان الازيد
والانقص او لم يكن والجواب كما ان مطلق الازيدية والانقصية
متضايقان كذلك ازيدية الجزء وانقصيته الا يرى ان الابوة الحاصلة
في سلسلة الانسان انما يضافها البتة في هذه السلسلة ايضا لا في سلسلة
نوع آخر وفيه ما فيه والجواب الحاسم لمادة الاشكال ان لا زيدية
الاجزاء ازيدية بالنسبة الى كل جزء بعده كما ان لكل جزء بعده ازيدية
بالنسبة الى كل جزء بعده ففي كل جزء ازديت غير متناهية واما انقصياته
فتناهي ولو بالنسبة الى كل جسم خارج عن سلسلة الاجزاء التناهي
اعداد الاجسام الموجودات فحينئذ يلزم تحقق ازديتات غير متناهية
بلا مضاف بخلاف ما اذا تحقق انقص الاجزاء فان الازيديتات حينئذ
لا يكون الا بقدر الانقصيات كما لا يخفى (قوله وغير المتناهي بهذا المعنى
لا ينسب الى آخره) اي بهذا المعنى لا ينسب انما ينسب المتناهي بالفعل
او غير المتناهي بالمعنى الآخر الى شيء آخر قال في الحاشية لان النسبة
لا يكون الا بين الاثنين الموجودين اعلم ان الحكم بهذه النسب على شيء
اما خارجي فيقتضي وجود الشيء المحكوم عليه تحقيقا في الخارج كقولنا
هذا المقدار الممتد مساو في الخارج لذلك المقدار الممتد او زائد عليه
او ناقص عنه اذا كانا موجودين في الخارج تحقيقا واما حكم حقيقي
كقولهم كل مربع مساوي الاضلاع اي ما لو وجد كان مربعاً فهو

لو وجد كان منساوي الاضلاع فهو تقتضي الوجود المقدر للموضوع
واما حكم ذهني وهو ايضا اما ذهني حقيقي كقولنا الكليات المحصورة
في فرد اقل من غير المحصورة واما ذهني فرضي كقولهم في برهان
التطبيق السلسلة المتدأة من مبدأ معين الغير المتناهية بالفعل اكثر
من السلسلة التي ابتدأت مما قبل هذا المبدأ وامتدت الى غير النهاية
والثانية انقص من الاولى بواحد والحكم الذهني يقتضي وجود الموضوع
في الذهن تحقيقا ان كان ذهنيا حقيقيا وفرضا ان كان ذهنيا فرضيا
ومن قبيل الذهني الفرضي قولهم اجزاء الخردلة اقل من اجزاء الجبل
اي على تقدير خروج جميع اجزائهما من القوة الى الفعل يكون اجزاء
الخردلة اقل من اجزاء الجبل هذا واما الاجزاء التي لم تخرج من القوة
الى الفعل فلا تحكم عليها بهذه النسب في الخارج لعدم الموضوع فيه نعم
يمكن الحكم الذهني لكن على هذا تخرج جميعها من القوة الى الوجود الذهني
اذا تقرر هذا فاعلم ان قوله لا ينسب بمعنى انه لا ينسب في الخارج ولا
في الذهن واعتراض عليه بان معلومات الله تعالى اكثر من مقدوره مع ان
عدم تناهيهما بمعنى لا يقفان عند حد لا بالمعنى الآخر وفيه نظر
لان كون المعلومات غير متناهية بهذا المعنى انما يصح باعتبار وجودها
الخارجي فان اراد ان الحكم الخارجي بالاكثرية على المعلومات الموجودات
فهما في كل مرتبة متاهتان فيكون النسبة بالكثرة نسبة المتناهي
الى المتناهي وان اراد الحكم الذهني باكثرية جميعها من جميع المقدورات
موجودتين كانتا او معدومتين فجميعها خارجة الى الوجود الذهني
بالفعل وغير متاهيتين بالمعنى الآخر لا بهذا المعنى ولا كلام في انها
يتصور بينهما هذه النسب كما عرفت في السلسلتين الغير المتاهيتين
احديهما مشتتة على الاخرى والكل اعظم من الجزء جزما فلا اشكال
في هذا المقام (قوله فلا يرد ما يتوهم الى آخره) تقرير التوهم لو كان الجسم
قابلا لانقسامات غير متناهية يلزم ان يكون المسافة والحركة والزمان
ايضا كذلك وكلما كانت قابلة لها يلزم ان يكون لكل من المتحركتين المختلفتين
سرعة و بطؤا في مسافتين في زمان حدا من حدود المسافة في كل آراء

يفرض في ذلك زمان وكلما كان الامر كذلك يلزم ان يكون هذه الحدود
المفروضة التي هي اجزاء المسافتين مساوية للاتات المفروضة التي
هي اجزاء الزمان وكلما كانت مساوية لها يلزم تساوي الحركتين وعدم
كون احديهما اسرع من الاخرى واللازم بطبا بداهة وكذا الملزوم وتقدير
الجواب اننا لانسلم لزوم مساواة الحدود المفروضة التي هي اجزاء مسافة
الات المفروضة التي هي اجزاء الزمان المنطبق عليها وعلى المسافتين
كيف وتلك الحدود والات غير موجودتين في الخارج بالفعل بل بالقوة
ومثلها لا ينسب الخ بالمساواة والزيادة والنقصان في الخارج ولقائل ان يقول
هذا الجواب غير حاسم لمادة الاشكال لان الزمان وان لم يساوا المسافتين
بحسب الاجزاء لكنه مساو لهما بحسب الامتداد لانطباقه عليهما مع ان
تلك المقادير موجودة في الخارج فيصح الانتساب فنقول احدي المسافتين
مساوية بحسب الامتداد للزمان والزمان مساو للمسافة الاخرى بحسب
الامتداد ايضا فيلزم ان يكون احد المسافتين والحركتين مساوية
للاخرى سواء كانت المسافة متناهية الانقسام او لم تكن قلت بمجرد
انطباق الزمان على المسافتين والحركتين لا يستلزم تساويهما بحسب
المقدار والامتداد الا يرى ان الجسم الذي مقداره ذراع اذا قرب
من البصر ينطبق على مقدار الجبل في الظاهر واذا بعد ينطبق
على اصغر منه وهكذا فانطباقه بحسب الامتداد على مقادير مختلفة
دليل انه ليس بمساو بحسب الامتداد لشي مناهي فلو اورد السؤال
بذلك لكان ظاهر المنع كيف وان مقدار ذلك الزمان لكونه عبارة عن مقدار
حركة الفلك الاعظم عند الحكماء اعظم بكثير من كل مقداري
المسافتين فلذا صير في اليراد الى الاجزاء وحينئذ لا يرد الا على قول
الحكماء القائلين بعدم تناهي اجزاء كل من المسافتين والزمان لانه يوهم
التساوي واما على تقدير تناهي فلا ادلائم ان لكل من المتحركتين حدا
واينا في كل آن يفرض من اجزاء الزمان لم لا يجوز ان يكون البطي
في آئين في حد واحد كما ذهب اليه المنكلمون من ان بطؤ الحركة
بسبب تحلل السكتات فاندفع ما قبل لا اختصاصا لهذا اليراد

المتوهم بقبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية بل على تقدير تناهيهما
ايضا يكون الاتات والحدود والايون منساوية فليزمن المحذور وحيث
لا يندفع بهذا الجواب لانها على تقدير التناهي موجودة يمكن فيها
الانقسام انتهى (قال الشارح بل غاية ما لزمن منه الى آخره) ليس
هذا اضرا با عن احد اللازمين لمجموع الدليل الى الآخر كما يشاد
من ظاهره حتى يرد ما قيل فيه بحث لان الدليل المذكور لا يتم الا بابطال
انتهاء الانفصالات الى الاجسام التي لا مفصل فيه بالفعل فلا يلزم منه
وجوب ذلك الانتهاء بل وجوب عدمه انتهى بل هو اضرا ب
عن الاول بطريق التعليل اي لان غاية ما لزمن منه اي من جزئه الذي
هو تقيض المطلوب او غاية ما لزمن فيه انتهاءه الى اجسام لا مفصل
فيها ولا يتم انه خلاف المفروض وانما يكون كذلك او لم يجوز كون تلك
الاجسام التي ينتهي الى الاجسام غير قابلة للانفكاك وهو ممنوع
اذ يجوز ذلك حينئذ لادخل تلك الاجسام في عقد الوضع ليلزم
ان يكون ذلك خلاف المفروض ويبطل فهو منع لبطلان احدا للوازم
لتقيض المطلوب وكذا الكلام في قوله فانك تعلم ان اللازم من الدليل
الى آخره وغاية ذلك انه تسامح في العبارة اوضح المراد ولا بأس فيه
(قوله وقد رد الشيخ مذهب ديمقراطيس الى آخره) قال الشارح
الجديد للتجريد عند قول المحقق الطوسي والقسمه بانواعها تحدث
اثبة تساوي طباع كل واحد منهما طباع المجموع وطباع الجزء
الخارج الموافق له في الماهية فيجوز حينئذ على الجزئين المتصلين
المفروضين في جزء واحد ما يجوز على الجزئين المنفصلين اعني الجزء
الذي قسم والجزء الخارج الموافق له في الماهية من الانفكاك الراجع
للاتحاد والاتصال بجواز القسمه الوهميه ملزوم لجواز القسمه الانفكاكية
فبطل مذهب ديمقراطيس واتباعه انتهى فقد حل مراد الشيخ
على ابطال ذلك المذهب بواسطة اثبات الاستلزام بين جوارزي
القسمتين وقد دل عليه ايضا كلام صاحب المحاكمات فيقول تقرير
دليل الامتثال ان ذلك الجسم البسيط قابل للقسمه الوهميه وكل ما هو

قابل للقسمه الوهميه فهو قابل للقسمه الخارجية اما الصغرى فتثبت
بادلة بطلان الجزء مع قطع النظر عن اعتراف الخصم واما الكبرى
فقد ثبت بان يقال كلما كانت القسمه الوهميه بالمعنى الاتم اعني الشاملة
للقسميه والوهميه ملزومه للقسمه الانفكاكية فتثبت تلك الكبرى لكن
المقدم حق اما الملازمة فظاهرة واما المقدم فلانه كلما طرأ القسمه
الوهميه بل مطلق القسمه على جسم بسيط يحدث هناك اربعة اجزاء
كذلك موجودة في نفس الامر ولو في ضمن وجود الكل المنقسم وكما حدث
تلك الاجزاء هناك فيجوز على كل من المتصلين ما يجوز على كل
من المنفصلين من انفصال احدهما عن الآخر انفصالا خارجيا ويجوز
على كل من المنفصلين ما يجوز على كل من المتصلين من اتصال احدهما
بالآخر في الخارج وكما جاز على كل منهما ذلك يلزم جواز القسمه الخارجية
للمقسم وهما ينتج من الافتراضي الشرطي المركب انه كلما انقسم الجسم
البسيط وهما يلزم جواز ان ينقسم ذلك الجسم في الخارج ايضا وهذه
النتيجة مضمون قولنا ان جواز القسمه الوهميه ملزوم لجواز القسمه
الخارجيه اما الصغرى الشرطية فلان القسمه الوهميه ما حكم فيها
العقل والوهم حكما مطابقا للواقع ناشيا عن دليل كادلة ابطال الجزء
لا مطابق توهم الانقسام كتوهم اتيا ب الاغوال واما الكبرى الثانية
فظاهرة واما الكبرى الاولى فقد اوضحها بدفع ما يرد عليها بقوله
وما منع الانفصال الى آخره تقرير السؤال انا لانم تلك الكبرى لجواز
ان يكون هناك مانع عن انفصال احدهما عن الآخر فثبتت تلك بتقرير
ان مرادنا من جواز ان يتفك احدهما عن الآخر امكان الذاتي اي
بالنظر الى ماهية كل من المتصلين وهذا القدر كاف في اثبات الهبولى
كما سنبين وبعد ذلك ثبت الكبرى لان ذلك المانع لا يجوز
ان يكون ماهية هذا الجزء المتصل احدهما بالآخر ولا زمهما سواء
كان اللازم جزءا لازما كالجنس والفصل او خارجا لازما والامساك
انفصال احدا المنفصلين عن الآخر لتماثل الاجزاء فذلك المانع لا يكون
الا عرضيا مفارقا وهو لا ينافي الامكان الذاتي وبما حررنا عرفت ان مراد

الشيخ من قوله على المتصلين وعلى المنفصلين على كل منهما لا على
مجموعهما ومن الموصول في الموضعين انفصال أحدهما عن الآخر
واتصاله بالآخر الانفصال اجزاء المجموع واتصالها ولعل بعضهم
حمله عليه حكيم باستدراك التعرض بالانقسام الوهمي لكل جسم صغير
حيث قال يرد عليه انه يكفي ان يقال اذا قسم جسم الى قسمين كان هناك
جزآن متصلان يساوي طباع كل منهما طباع المجموع فيجوز
على كل منهما ما يجوز على المجموع من الانفصال وبما وسائر المقدمات
انتهى اقول لا يخفى ان خلاصة ما ذكره جارية في النقط والنفوس
الناطقة المتحدة في الماهية عندهم او مجموع النقط والنفوس عرض لها
الكثرة مع استحالة عروضها لكل واحد منها عندهم ولم يرد ان الشيخ
انما ابطله بواسطة بيان استلزام جواز القسمة الوهمية لكل جسم
صغير بجواز الانفكاكية كما نقلناه عن الاغلام مخافة هذا الجريان
ان لا يجوز القسمة الوهمية لشيء من النقط والنفوس وايضا لا يندفع عنه
الاشكال الذي سبوره بعضهم في تقوية ديمقراطيس قطعا اذ ماهية
النفس الناطقة لا تأتي عن ان يعرضها الكثرة في ابتداء الحلقة وتأتي
عن ان يعرضها بعدها قطعا بخلاف ما ذكره فاعلم هذا (قوله
فهناك اربعة اجزاء) اي فيما ذهب اليه ديمقراطيس او فيما يمرض له
القسمة الخارجية والوهمية اربعة اجزاء الخ لقائل ان يقول ان اراد
ان هناك اقسام اربعة موجودة في نفس الامر فهو لم اذا القسمة الوهمية
تحدث اقسام متوهمة لا موجودة وان اراد ان هناك اقسام اربعة
ولو كان بعضها موهومة كاتياب اغوال فليس لكن لا يجدي نفعا في
ابطال مذهبه لان له ان يقول يستحيل الانفكاك الخارجي بدون المقدار
الخارجي وليس في تلك الاجسام طبيعة مقدارية في الخارج واما صدق
تعريف الجسم عليه فبأنه على ان فيه مقدار او هيا ايضا ولا يلزم
اختلاف مقتضى طبيعة واحدة لان اقتضاءها القابلية للانفكاك الخارجي
مشروط بوجود المقدار الخارجي الخارج عن حقيقة الجسم لا يقال
القسمة الوهمية لا تكون الا في الاجسام المتناهية والمطلوب في جوارحه

لا الى نهاية بمعونة اداة ايضا الجن في تلك الاجسام الصغار مقدار
خارجي قطعا فهو معد للانفكاك الخارجي لانا نقول يفهم من تقرير
الشارح هناك ان الادلة التي ذكرها المصنف انما دل على عدم تناهي
مطلق الانقسام فاعلم انما حكمة بعدم تناهي مطلق الانقسام ولو هو
لا بعدم تناهي الانقسام الخارجي الا ان يقال ما ذكره الشيخ ليس
بالنسبة الى الادلة التي ذكرها المصنف بل بسائر الادلة كابطال الجز
بدورة الرجي فان الحركة موجودة في الخارج لاني الوهم فقط فيلزم
تحقق المقدار الخارجي في الجسم الصغير الذي هو في الدائرة القطبية
قطعا والمقدار الخارجي معد للانفكاك الخارجي بذاته فيتحقق في كل
جسم صغير طبعيا مقدارين فصاعدا ولذا جزم المحشي فيما سلف
بقبول الفلك للانفكاك نظرا الى ذاته المفروض للمقدار الخارجي وان
امتنع لامر خارج هو تناهي الابعاد وبعد ان ثبت المقدار الخارجي في كل
قسم مفروض في الجسم الصغير يتم ما حكم به الحكماء من ان الانقسام
الوهمي ملزوم للانفكاك الخارجي قطعا ويتم ما ذكره الشيخ هنا ان ثبت
التمثيل فاعلم هذه الجملة وسندفك فيما بعد (قوله لاينا في القبول الذاتي
الخ) يعني ان القبول الذاتي اعني كون الجسم بحيث لو انقسم لما انعدم
بالكلية بل يحصل هناك قسمان من ذلك الجسم المنقسم لامن كنتم
العدم وهذا القدر كاف في اثبات الهولي بان يقال لو لم يكن الفلك مثلا
مركبا من الهولي والصورة الجسمية والتنوعية بل كان عبارة عن مجرد
الصورة الجسمية والتنوعية لما كان قابلا بالذات للانقسام الخارجي اي
لما كان بحيث لو انقسم ببق منه شيء من القسمين بل كان كل من القسمين
حاصلا من كنتم العدم ضرورة ان الصورتين تعد ما من حين التقسيم
لكنا نعلم قطعا انه بحيث لو انقسم لما انعدم بالكلية بل يبقى منه قسمان
حاصلان منه لامن كنتم العدم وقد صرح الشريف المحقق في شرح
الواقف بكفاية القبول الذاتي ههنا قد وقع بعض الاشكال (قوله
ولاشبهة ان تمثيل الاجزاء) قال الشارح الجديد للتجريد انه يرد هذا
اوبى دليل الشيخ على تمثيل الاجسام الصغار وليس كذلك بل هو معنى

على عدم انحصار النوع في الشخص اذ لو لم ينحصر لتحقيق الجزء
الخارج الموافق في الماهية البتة سواء في البسيط الذي المقسوم جزء
منه اوفى غيره ويتم الدليل على تقدير تحقق الخارج الموافق بان يقال
ذلك المانع لا يكون لازما ماهية الجزئين المتصلين المفروضين في الجزء
المقسوم وهما والا انحصرت نوع ذلك الجزء في شخصه لانه لو وجد منه
شخصان لكانا متساويين في الماهية وكان كل واحد منهما قابلا
للاتفكاك الانفصالي الحاصل بينهما مع وجود المانع الذاتي عنه هذا
خلف واذا لم يكن المانع لازما بل عارضا مفارقا فلا شك ان امتناع
الاتفكاك لعارض مفارق لا يقتضي الامتناع الذاتي الذي هو مقصودنا
انتهى اقول حاصله ان ذلك المانع عن انفصال احد المتصلين
عن الآخر واتفكاكه عنه لا يكون لازما ماهية شئ من ذينك المتصلين
والا انحصرت نوع ذلك الجزء في شخصه والتالي باطل اما بطلان التالي فلان
القسم الوهمية احدثت هناك اثنية يساوي كل منهما الاخر والمجموع
في الماهية فهناك ثلثة اشياء متماثلة واما الملازمة فلانه لو لم ينحصر
لوجد منه شخصان متساويان في ذلك النوع وكان كل واحد منهما
قابلا للاتفكاك الانفصالي الحاصل بينهما والتالي باطل لانه خلاف
المفروض اذ فرضنا ان المانع عن انفصال بعض افراده عن بعض
لازم لتلك الماهية ولقاتل ان يقول ان اراد انه لو لم ينحصر لوجد منه
شخصان كل منهما منفصل عن الآخر فاللازمة بمنوعة لجواز ان
يوجد منه اشخاص تقتضي ماهيتها الاتصال بينها وان اراد انه لو لم
ينحصر لوجد منه شخصان او كانا متصلين فسلم لكن قوله وكان كل
واحد منهما قابلا للاتفكاك الخ لم وايضا عدم انحصار نوع كل
من الجزئين المتصلين في شخص مما لجواز ان يكون هناك نوعان يقتضي
كل منهما الاتصال بالآخر نعم لما كان ذلك الجسم الصغير قابلا
للاتقسامات الغير المتناهية يلزم ان تكون ماهية من ماهيات غير متناهية
وبطلانه ايضا مما اذ كما جاز عدم تناهي الاجزاء جاز عدم تناهي الماهيات
التي يقتضي كل منها الاتصال بالآخرى وبالجملة هذا الدليل لا يخلو

عن اشكال ولذا قال مبارك شاه في شرح حكمة العين بعد ما بنى الدليل
المذكور على عدم انحصار الاجسام الصغار وهذه الحجة انما تتم على
ما ذهبوا اليه من ان تلك الاجسام متساوية في الماهية لكن من جملة
الاحتمالات تألف الجسم من اجسام صغار غير متساوية بهمة قابلة للقسم
الوهمية دون الاتفكاكية فالحال يبطل هذا الاحتمال لم يلزم اتصال
الجسم وان لم يذهب اليه ذاهب انتهى (قوله اذ لقاتل ان يقول الخ)
فان قلت اثبات هذا القدر غير ملائم في الحكمة بعد زيارة قيد بقدر
الطاقة البشرية في تعريفها وللدل الحسن على ان الماء بجميع اجزائه
اي جزء كان بارد بالطبع وموافق للكل في الصورة النوعية يحكم
بالتشابه وليساطة نعم يجوز اتفاق الماهيات المختلفة في لازم واحد كالنار
والحرارة المشتركين في الحرارة وكالماء والزاب المنفقين في البرودة لكن
لا التفات الى مثله والا لانهدم الحكمة من اصلها اذ لا يثبت بسيط
ولا يثبت الاتحاد في الماهية النوعية اذ على هذا يمكن ان يقال لان اتفاق
افراد النار في الماهية النوعية لجواز ان يكون لكل فرد منها ماهية
متغايرة لحقيقة الاخرى وتكون الحقيقة متفقتين في الحرارة اللازمة
لهما لجواز عموم اللازم قلت ليس الحكم بالاتحاد في الماهية النوعية
بمجرد الاشتراك في اللازم بل بعد الجزم بانحداد الفردين في الصورة
النوعية كافراد النار والاشنان نعم يلزم ان لا يثبت بسيط الا ان يقال
البسيط ما كان اجزاؤه المحسوسة موافقا للكل في الماهية النوعية
لامطلق الاجزاء وهذه الاجسام الصغار غير محسوسة حتى يحكم بان
صورها النوعية موافقة لصورة الكل النوعية كما لا يخفى (قوله وقد
يقال في تقوية ديمقراطيس الخ) حاصله منع الكبرى الاولى من القياس
المركب الشرطي تارة والكبرى الثانية اخرى وحاصله ان هناك كثرتين
كثرة عارضة للماهية والطبيعة في ابتداء الخلقة كما لمطر وكثرة عارضة
لها بعد الخلقة كالماء الواحد المنقسم الى المياه وعروض الاولى اعم
بحسب التحقق من عروض الاتفكاك بعد الخلقة وان لم تكن الثانية

اعلم منه وانما الغرض ان عروض الاولى لا يستلزم عروض الانفكاك لان الاولى متحققة في افراد الانسان وليس الثانية متحققة فيها والا لكان فرد منها كلياً ولا يجمع المثلان في محل واحد في زمان واحد والكل محال فان اردتم تالي الكبرى الاولى جواز انفصال احد المتصلين عن الآخر ولو بعد خلقهما موجوداً واحداً فهي ممنوعة والدليل الذي ذكرتموه لبيانها ممنوعة ايضاً اذ لا يمكن ان مانع الانفصال هناك لا يكون الماهية او لازمهها لجواز ان تكون الماهية مقتضية لجواز الكثرة الاولى وايية عن جواز الكثرة الثانية كالانسان وما يفرع على تماثل الاجزاء ههنا انما هو جواز الكثرة الاولى اذا عارض المتصلين انما هي الكثرة في ابتداء الحلقة لا بعدها وان اردتم جواز انفصال احدهما عن الآخر في ابتداء الحلقة فمسئلة لكن الكبرى الثانية ممنوعة اذ جواز الاعمال لا يستلزم جواز الاخص اذ يجوز التحير للمحدد ولا يجوز له التمكن (قوله وانت خير بان تجوز ذات الخ) المراد من الذات ما كانت مشتركة بين صورتين الوحدية والكثرة ولا تتغير تلك الذات بتوارد هاتين الذاتين ههنا انما يتحقق في ضمن الهيولى بعد ثبوتها عند الحكماء وفي ضمن حقيقة الجسم المعين عند الاشراقية والمنكلمين وحاصله اثبات الكبرى الثانية الممنوعة بان يقال المراد بتالي الكبرى الاولى جواز عروض الكثرة في ابتداء الحلقة وقد تفرع لزوم ذلك الجواز على تماثل الاجزاء كما سلمه وبعد ذلك ثبت الكبرى الثانية القائلة بان ذلك الجسم الصغير كلما جاز انفكاك بعض اجزائه عن بعض في ابتداء الحلقة فقد جاز ذلك بعد خلقه موجوداً واحداً لان امكان عروض الكثرة له في ابتداء الحلقة يستلزم ان يوجد فيه مواد تصلح لان تكون اقسامه والالم يكن ما عدا القسم الواحد حاصل من تلك الذات فلا يكون عروض الكثرة في ابتداء الحلقة لها واحد هابل مع شيء آخر والمفروض انها واحد ها يجوز ان يكون مفروضة للكثرة في ابتداء الحلقة واذا وجد فيه تلك المواد الصالحة لذلك فيمكن عروض الكثرة لها بعد خلقه موجوداً واحداً ايضاً اذ لا شك ان تلك المواد لا تعدم بعروض الوحدة بل الكثرة فكذلك جاز عروض الكثرة شيء في ابتداء الحلقة جاز عروضها

بعد الحلقة قطعاً وعروض الكثرة للشيء بعد الحلقة لا يحصل الا بان يفكك ولما توجه عليه النقص بخصوص الفساد بان يقال لو صح هذا الدليل لما كان عروض الكثرة في ابتداء الحلقة اعم من عروضها بعد الحلقة لكنه اعم بشهادة المثال المذكور اشارة الى دفع ذلك النقص بان ما ذكرنا ان ما يستلزم انتفاء العموم حيث يتحد موضوعاً الوحدة والكثرة لا تنفؤه مطلقاً وذلك العموم وان كان مسلماً فيما لم يتحد الموضوعات كاللفظ والنفوس الكثيرة في ابتداء الحلقة ولا يجوز كثرة شيء منها بعد الحلقة لكنه غير مسلم فيما يتحد الموضوعات ولما كان القائل ان يستدل على العموم فيما يتحد الموضوعات ايضاً بالمثال المذكور بل ان يقول مراد ذلك القائل اثبات العموم فيما يتحد الموضوعات لا غير اجاب عنه بان المثال المذكور لا يدل على العموم حيث يتحد الموضوعات الحلقة بان تصير تلك النطفة انسانين كذلك جاز ان يعرضها الكثرة لان النطفة المخلوقة انساناً واحداً كما جاز ان يعرضها الكثرة في ابتداء بعد خلقها انساناً واحداً لجواز انفكاك بعض الاجزاء عن بعض فمعرض الكثرة لطبيعة الانسان في ضمن ذلك الفرد ايضاً وان لم يكن شيء من اجزائه انساناً فلا يتحقق هناك عروض الكثرة في ابتداء الحلقة بدون جواز عروض الانفصال نعم عروض تلك الكثرة اعم من جواز عروض الانفصال الى اجزاء ممتلئة للمفصل لكن هذا القدر لا يكفي في التقوية لان مذهب ذي مقر اطيس ان شيئاً من تلك الاجسام الصغيرة لا تقبل الانفصال الى اجزاء مماثلة له ولا الى غير مماثلة له فلا بد في تقويته من العموم بين عروض تلك وبين جواز عروض مطلق الانفصال لا يقال هذا النظر منه في المثال المذكور كما يهدم التقوية والعموم حيث يتحد الموضوعات يهدم دليل الشيخ الذي قصد نصرته لانه مبنى على تماثل اجزاء الجسم الصغير لا نقول لاهدم لان ذلك الجسم الصغير اكونه منسأ الاجزاء فهو على تقدير عروض الانفصال له لا يتفصل الا الى اجزاء مماثلة له واو عند ذي مقر اطيس فان قلت لعل مراد بذلك القائل من طبيعة الانسان النفس الناطقة لا ما ذكره المحشي من الجسم الحاصل من النطفة قلت كما لا يمكن عروض الانفصال بعد خلقه اكل

نفس لا يمكن عروض لكثرة لها في ابتداء الخلقة اذ ليس لها مادة يمكن
 انفصالها من اول الامر فتصير نفسين كما كان في النطفة فعلى هذا كان
 قوله والانسان الواحد اى ما هو معروض الوحدة لا يجوز ان يصير
 متكثرا بان يتصور بصورة انسانين فهو بمعنى انه لا يجوز ان يكون متكثرا بعد
 الخلقة بهذا الطريق لامطابقا ويحتمل ان يكون مراده ان موضوع
 الوحدة والكثرة انما يتحد في النطفة لا في الانسان الواحد وكما جاز ان تكون
 النطفة الواحدة نطفتين في ابتداء الخلقة جاز ان ينقسم بعد ما وتصبح
 نطفتين بشهادة التوأمين من جماع واحد وكما لم يجز ان يكون الانسان
 الواحد انسانين بعد الخلقة كذلك لم يجز عروض الكثرة له في ابتداء
 الخلقة ويصير انسانين لاستلزامه كلية الجزئي الحقيقي في الرحم اى
 اجتماع المثليين في مادة واحدة ويؤيده ما في بعض النسخ والا
 فالانسان الواحد لا يجوز الى آخره فعلى هذا معنى هذا القول انه لا يجوز
 ان يكون متكثرا في ابتداء الخلقة بان يصير انسانين كما لا يجوز ذلك بعد
 الخلقة وفيه انه كلام لا يوافق مذهب الحكماء لانه ان اراد ان الموضوعين
 لا يتحدان في مادة الانسان ففيه ان مادة الانسان الواحد ايضا قابلة
 لان تصير مادتي انسانين بعد موته وان اراد انهما لا يتحدان في مجموع
 المادة والصورة الانسانية فكذا الكلام في مجموع المادة والصورة النطفية
 الا ان يقال المراد هو الثاني لكن اذا انقسم النطفة الواحدة لا تنقسم
 الا الى نطفتين بخلاف الانسان الواحد واما زوال الصورة الجسمية بعد
 انفصال النطفة فغير مسلم عند الخصم لاسيما قبل اثبات الهول (قوله
 والاول بحسب التحقيق) اعم من عروض الانفكاك عموما من وجه
 لانهما يجتمعان في المطر لانه كثير في ابتداء الخلقة وعند سقوطه على الارض
 ينقسم اجزاء القطرات ويتحقق عروض الكثرة في ابتداء الخلقة
 بدون عروض الانفكاك بعدها في الانسان وفي النفوس الناطقة والنقطة
 والجزء الذي لا يجزى عند المتكلمين والجسم الصغير عند ديمقراطيس
 ويتحقق عروض الانفكاك بعد الخلقة بدون الكثرة في ابتداء الخلقة
 في البحر والحجر الخلق اول واحد المتكسر بعده ولم يتعرض القائل

لنكون الثاني اعم منه ايضا اذ لا يتعلق به غرض وانما الغرض ان جواز
 الاول لا يستلزم جواز الانفصال وذلك حاصل باى عموم كان ولا يخفى
 ان هذا العموم انما ينتظم فيما يتحد موضوعا الوحدة والكثرة واما فيما
 يتحدان فلا اذ كل شئ هو كثير في ابتداء الخلقة فهو كثير بعد ما ومنفصل
 بعض اجزائه عن بعض بالفعل وان لم يكن منفصلا دائما اذ الغرض
 بيان النسبة بين المطلقين العامين لا بين مطلقة ودائمة ولا بين دائمتين
 والى ان تقول النسبة معتبرة ههنا بين الممكنين العامين فحينئذ يكون
 مراد القائل العموم المطلق لانه متى جاز ان يكون الشئ بعد الخلقة
 كثيرا ومنفصل الاجزاء المماثلة للكل كالبحر والحجر الواحد وغير ذلك
 جاز ان يكون كثيرا كذلك في ابتداء الخلقة ولا ينعكس كما في الانسان
 ومراد المحشى انه لا ينتظم فيما يتحد الموضوعان اذ كلما جاز الاول جاز
 الثاني فيكون بينهما مساواة وعلى كلا التقديرين لا اشكال في كلام
 المحشى بعد كما وهم لان مراده ان ليس ههنا عموم فيما يتحد الموضوعان حتى
 لا يلزم من جواز الاول جواز الثاني او من نفس الاول نفس الثاني (قوله
 والانسان الواحد لا يجوز) قيل يرد عليه ان الانسان الواحد يمكن ان
 يخلقه الله تعالى او لا بحيث اذا انقسم يكون كل جزء منه انسانا كالبحر وفيه
 نظرا ما اولا فلا يرد عليه على الاحتمال الاول بل يقويه واما ثانيا فلان
 ماهية الانسان لو خلقت كذلك لكانت ماهية اخرى لاهذه الماهية
 التي لم يتعلق بمجموع الاجزاء النفس ناطقة واحدة كما لا يخفى (قوله
 وقد يجاب عن اصل الاشكال الذي اورده الشارح بقوله وههنا بحث
 الى آخره) على وجه يتضمن ابطال مذهب ديمقراطيس وحاصله ابطال
 المسند الذي حوزة الشارح بان يقال كل من تلك الاجسام المتصلة التي
 جوزتم انتهاء الجسم البسيط اليها قابل للانفكاك الخارجى ايضا
 لانه كلما كان امتداد ذلك الجسم المتصل مماثلا لامداد المجموع المؤلف
 منه ومن جسم آخر مثله يلزم ان يكون ذلك الجسم المتصل قابلا للانفكاك
 الخارجى كالمجموع لكن المقدم حق وكذا التسالى اما الملازمة فلان
 طبيعة الامتداد النوعية لم تأب عن الانقسام الخارجى في ضمن المجموع

فحينئذ يلزم ذلك بالنسبة الى ماهية كل من هذين التماثلين وهو ظاهري
وان خفي على كثير من الذين قالوا يجوز ان يكون قبول الانقسام
للاقسام الخارجى مقتضى طبيعة الصنف لا يحى انه على هذا يكون
المانع عنه في الصنف الاخر عارضا مرفقا لا يقدح في القول الذى
واما حقيقة المقدم فلان الامتداد من حيث هو هو لا بشرط قيد زائد
من الفصول المتنوعة له طبيعة نوعية كما سيأتى ثم ان الفرق بينه وبين
ما سبق من دليل الشيخ في ابطال مذهب ديمقراطيس ان مراد الشيخ
التمثيل في حقيقة الجسم البسيط وطبيعته النوعية كالماء وان مراد هذا
المجيب التمثيل في الامتداد الجسمى اى الصورة الجسمية التى هى طبيعة
نوعية كما سيأتى من السج ايضا ولكن يجوز ان يحمل كلام السج في
ابطال ذلك المذهب على هذا ويدل عليه ما وقع في كلام الرئيس من
تقييد العارض المتعارف بالخارج عن طبيعة الامتداد كما قيل ولما قيل
ان يقول لعل الخشى وصاحب المواقف وغيره من المحققين انما حلوا
مراد السج على التمثيل في حقيقة الجسم البسيط مثل الماء والنار لا على
التمثيل في حقيقة الصورة الجسمية اذ يرد على الثاني انه يجوز ان تكون
الصورة النوعية التى هى جنس الجسم ايضا آية عن الانقسام الخارجى
وان لم يأت عنه الصورة الجسمية والهولى اذ لا مانع من تركيب الجسم
من الجزء لا بى عنه وغير الآبى عنه وانما المحال تركبه من الجزء الآبى
عن الانقسام ومن الجزء الآبى عن عدم الانقسام ولا يرد مثله على الاول
لكن يرد ذلك على الشيخ فيما سيأتى ولاجل ذلك جوز بعضهم كون
الفلان غير قابل للانفكاك بالنسبة الى حقيقة النوعية (قوله فيقتضى
كل منهما ما يقتضى الآخر) فان قلت فرق بين قوله هذا وبين قوله
فيقتضى طبيعة النوعية في كل منهما ما يقتضى الآخر فان لزوم لى
منع دون الاول والا لاقتضى كل فرد من افراد كل ماهية ما يقتضيه
الاخر من الشخصات وهو باطل قلت قد عرفت المراد فيقتضى
كل منهما بالنسبة الى ماهية ما يقتضيه الآخر بالنسبة الى ماهية ايضا
من حوار لا فكاك خارجى (قوله فلان الامتداد في المنصل

المذكور اني آخره) تعبيره بالمتصل دليل على انه لا يمنع مطلق الامتداد
والافكاك يكون جسم بل هو مانع وجود الامتداد الخارجى فيه بناء
على انهم انما عرفوا الجسم بانه جوهر قابل للانقسام في الجهات الثلاث
وقد حل الشارح وكثير من اعلام الانقسام المأخوذ فيه على الانقسام
الوهمى لانهم من الانقسام الفرضى ومجمله المحشى على الانقسام الخارجى
كما سبق في تعريده فعلى تقدير الاول حقيقة الجسم صادقة على افرادها
بمجرد قابليتها للانقسام الوهمى ولا يتوقف على قول انقسامها
في الخارج ايضا فهو منع تدل الامتدادين راجع الى منع نوعية طبيعة
الامتداد يعنى لان الامتداد طبيعة نوعية ونوعه وانما يلزم ذلك لو كان في هذا
الامتداد امتداد خارجى ايضا بل لو كان امتداد خارجى منقسم في الخارج
ايضا وانكل مم بل هو اول البحث (قوله فان الامتداد اى الخارجى
مستلزم الى آخره) يعنى كيف نسلم المتزوم ونمنع اللازم فن يمنع اللازم
بمنع المتزوم قطعا وحاصله اننا نسلم وجود ذلك الامتداد الخارجى كيف
ولازمه مم عندنا فهو سند اخص من خفاء المقدمة المنوعة لامن
قبضها وهذا نوع آخر من السند كما بين في كتب الآداب (قوله
تم التمثيل والنسوى الى آخره) لما سئل عن الاثبات المنوعة اعنى التمثيل
بينهما بان يقال كما ان في المجموع ثنائية كذلك في ذلك الجسم المنصل
ثنائية حاصلة من انقسمة الوهمية او الفرضية فلا يكونان من نوعين
متغايرين بل من نوع واحد فاما ثلثان وحينئذ يحمل انقسمة المأخوذة
في حقيقة الجسم على انقسمة الخارجية كما فعله المحشى فيما سلف ولك
ان تقول هذا الاستدلال يحتمل ان يستفاد من كلام المجيب فان توصيف
قوله فامتداد الجسم البسيط الذى هو منقسم فرضا ووهما كما احتمل
لتوصيف المميز يحتمل تعليل حكم التمثيل بناء على قاعدة ان تعليل
الشيء بالمشتق يقتضى عليه ما أخذ المشتق فكأنه قال امتداده مماثل
لامتداد المجموع لانه منقسم فرضا ووهما كما امتداد المجموع فيجب
هناك الثنائية كالثنائية المجموع فيتم ثلثان اجاب بان الثنائية متوهمة
الى احد هما وخارجية واقعة في نفس الامر في الآخر فلا يترتب علم

منه انما مثل فيجوز ان يكون الحقيقة النوعية لاحدهما غير حقيقة الآخر
وان كانا متجانسين متشاركين في مطلق الجسمية التي حقيقتها الجوهر
تقابل للانقسام الوهمي والفرضي فانه اذا ضم اليه فصل يوجب
الانفصال الخارجي كان حقيقة مغايرة لما يحصل من ضم فصل آخر
يوجب عدم الانفصال الخارجي اليه وحينئذ يكون الاثنية المتوهمه
او المفروضة لازم الطبيعة الجسمية ولا يثبت به التماثل اذ يجري في ان
يقال الانسان ماش فهو مثل للفرس ولا يخفى بطلانه نعم لو كان هناك
ايضا اثنية في الخارج لم يكن لمنع التماثل مجال (قوله لاعلى الاثنية
المتوهمه الخ) يعني يجوز ان يكون توهم الاثنية في ذلك الجسم المتصل
كتوهم انياب اغوال بحيث لا اثنية له في نفس الامر وانما هي باختراع
القوة الخييلة التي من شأنها مثل ذلك ولذا قال ولبس هناك جزأ
في نفس الامر (قوله فان الشيء ما لم يتعين الى آخره) يعني ان الاثنية
لنفس الامرية لهذا الجسم المتصل تتوقف على امتياز كل من جزئية
عن الآخر بحيث يحكم عليه بانه مماثل للجزء الآخر او مساو له او مخالف له
او غير ذلك وحيث لا امتياز لاحدهما عن الآخر في نفس الامر لاحكم
بينهما بحسب نفس الامر وحيث لاحكم لا اثنية فيه بحسب نفس
الامر فالحكم بالتماثل بين هذا الجسم وبين المجموع يجوز ان يكون
موهوما مبنيا على موهوم آخر وبهذا ظهر اندفاع ما قيل ان التعيين
الذهني كاف في الحكم بالنفس الامر (قوله حتى يكونا تماثلين) الظاهر
انه راجع الى الجزئين وقد عرفت صحته ويمكن رجوعه الى الجسم
المتصل والمجموع وبهذا التحقيق يظهر اندفاع البحث الثالث من المحشى
كما لا يخفى (قوله ولا يلزم من الاثنية المتوهمه المفروضة الى آخره) يعني
ان الحكم بانه قابل للانقسام الوهمي مع كونه حكما صادقا لا يستلزم
وجود ذوات الاقسام في نفس الامر وانما يستلزمها لو كان حكم العقل
بالانقسام اعني الانقسام الفرضي حكما بالانقسام الخارجي او بالانقسام
الوهمي المضابقي لنفس الامر وقد جوز هذا القائل كون حكم الوهم
هنا بالانقسام حكما باطلا وان لم يجوزه الحكماء وما قاله المحشى فيما سبق

مبنى على قولهم كما لا يخفى (قوله لان المراد بالامتداد الخ) اي في الجسم
المتصل اوفي تعريف الجسم باقبل بقسمه الوهمية بوجه ما لا في الطول
فقد فعل تقدير ان يكون ذلك الامتداد خارجيا لا يلزم ان يوجد هناك
خط بالفعل جواز ان يوجد هناك سطح واحد متديرا بان يكون ذلك
الجسم المتصل كريا او قسطا وسطح مستديرا بان يكون مخروطيا فالحكم
بأنه خصوصية الخط بالفعل فاسد ولا يخفى به مع كونه كلاما على
السند الا خص من خفاء المقدمة المتوقعة يمكن توحيد كلام القائل
بان يعمل على التمثيل ومراده ان يتم تحقق المقدار المعد للقسمه الخارجية
حضا كان او سطحيا او جسميا تعينها او مراده السطح بالفعل من قبل
ذكر الخيال واردة المحل بناء على ان الخط حل في السطح عنده
(قوله وما ثانيا فلان الكلام الى آخره) اراد على قوله وان سلم وجود
الامتداد الخ لكن يتبادر منه ان القائل حل الامتداد في كلامه المحجب على
معنى المقدار المنقسم الى انواع متخالفة ولذا منع التماثل بين الامتدادين
وليس كذلك بل المراد من الامتداد الجوهر الممتد في الجهتين الثلب
وهو الصورة الجسمية وهو طبيعة نوعية كما سبقتها الشيخ فاذا جازاها
الانفصال الخارجي في ضمن فرد منها جازلها في ضمن فرد آخر بالنظر
الى تلك الطبيعة النوعية نعم يجوز ان يمنع لامر خارج عنها غير لازم
لها لكنه لا ينافي القبول الذاتي كما مر غير مرة (قوله والوصف خارج
عنها) بمعنى ان مبدأ ذلك الوصف ومنشأه خارج مفارق عن تلك
الطبيعة النوعية بشهادة انفصال الفرد الآخر فلا تمنع لذات
الماهية اولازمها وحاصله اثبات المجنوع بتحرير ان المراد من الامتداد
الصورة الجسمية اي المقدار وان المراد من القبول القبول الذاتي لكن
قد عرفت ان لذلك القائل منع نوعية الصورة الجسمية ايضا كما
اشرنا فان مطلق المقدار وان كان منقسما الى انواع المتخالفة اعني
الخط والسطح والجسم التعيني عند الحكماء لكن الخط نوع واحد
عندهم فمن منع نوعية الخط والسطح كيف لا يمنع نوعية الصورة الجسمية

بل انظر هرا ان مراده منع ذلك (قوله واما ثالثا اراد على قوله نعم التمثيل
 الخ) اثبات التمثيل بدليل آخر هو الاثنية المتحققة في نفس الامر وهي
 الواقعة بين ذلك الجسم المتصل والمجموع بان هذه الاثنية كافية في
 تمثيلها ولا حاجة الى اثنية ذلك الجسم المتصل ولا يخفى ايضا ضعفه
 جدا فان مجرد الاثنية انما يكفي في انتمثال المذكور بعد ثبوت كون
 الصورة الجسمية طبيعة نوعية والا فاد ثنية متحققة بين فردى
 الانسان والفرس بخلاف الاثنية المتحققة في نفس الامر في الجسم
 الصغير فانها توجب مماثلة هذا الامر الممتد للمجموع في الامتداد
 وان لم توجب المماثلة بينهما في حقيقتيهما اذ ليس الغرض الا المماثلة
 في الامتداد كما سبق وللإشارة الى ما في هذه الاجوبة من ان تمامها موقوف
 على نوعية الصورة الجسمية قال والحق الى آخره لكن يرد على هذا الحق
 ما سلفنا من انه يجوز ان يكون الصورة النوعية لتلك الاجسام المتصلة
 مانعة عن قبول الانفكاك وان كانت الصورة الجسمية والهيولى قابلتين
 لهما بالنسبة الى ذاتهما وهذا لا ينافي كون تلك الاجسام الصغيرة مماثلة
 وانما في كونهما مماثلة للجسم البسيط المنفصل وانت تعلم ان دورة الرحي
 اثبتت في كل من تلك الاجسام امتدادا خارجيا سواء كان بمعنى الصورة
 الجسمية او بمعنى المقدار لكن بهذا القدر لا يتم المرام ايضا ما لم
 يمتد كون الصورة النوعية لتلك الاجسام مانعة عن قبول الانفكاك
 الخارجي ايضا فان هذه الصورة النوعية لكونها جزءا من الجسم
 مانع عن القبول الذاتي (قال الشارح ليس له وجه ظاهر اقول بل له وجه
 ظاهر لانه المطابق لدعى الحكماء حيث حكموا بالاتصال في جميعها
 كلا وجزأ اولاد دليل لهم غيره والاراد بمذهب ديمقراطيس مشترك
 فان بطلان يصح الاستدلال على الكلية ايضا لما عرفت ان ادلة الجزئية
 دلت على بطلان جزئية ما والا فلا يصح الاستدلال على شئ
 من الدعويين وغاية ذلك يحتاج الى ابطال احتمال آخر هو ان يكون
 من الاجسام القابلة للانفكاك منفصل الاجزاء و اجزاؤه القابلة
 للانفكاك متصلة لكن ذلك ظاهر البطلان في الجسم البسيط والاصدر

عن طبيعته واحدة الاتصال والانفصال فان قلت يجوز ان يعرضه كل
 من الاتصال والانفصال لامر خارج عن الطبيعة لالذاتها قلت
 هذا اعتراف بكون كل جزء قابلا للانقسام وسيرد عليه البرهان
 من الشيخ وهذا القدر كاف في اثبات المرام (قوله توجيه هذا القول)
 اي توجيه ان الظاهر هو الاسقاط او بيان الوجه الخفي المشار اليه بقول
 الشارح ليس له وجه ظاهر ونقل عنه ما يدل على الثاني حيث قال
 يعني كانه قيل لك قلت ليس له وجه ظاهر فوجهه الخفي فقال
 توجيهه الى آخره وانما كان غير ظاهريا على ما اشتهر ان المجنوث
 عنه هو الجسم البسيط انتهى اقول وبديل ما اشتهر احتياج الشيخ
 في اثبات الهوى الى ابطال مذهب ديمقراطيس وقد اذنت في ارضه المحققون
 فقل مراده توجيه قول الشارح فاسد اما اول فلان الشارح نفسه
 وجهه مذكوره واما ثانيا فلان مذكوره الشارح والقوم في دليل الهوى
 لو كان مبنا على ان المجنوث عنه هو الجسم المفرد لا الجسم البسيط
 مطلقا لم يكن لاراد البحث السابق وجه ولما احتاج الشيخ الى ابطال
 مذهب ديمقراطيس واما ثالثا فلان قول الشارح في تقرير الدليل
 فان كان اجزاؤه اجساما ملحيا بآباء قطما وقد عرفت توجيهها آخر
 لقول القائل (قوله اذ فيه الاختلاف في التركيب من الهوى والصورة)
 اي لا في الجسم البسيط الشامل المركب من الاجسام المتفقة الحقيقية
 فينشد يقوم مذكوره المصنف بقوله والالزم الجزء على اثبات الكلية
 القابلة بان كل جسم مفرد متصل واحد اذ لو لم يكن بعضه متصلا لزم الجزء
 او ما في حكمه اذ لا احتمال حينئذ الانتهاء الى اجسام فالظاهر اسقاط لفظ
 البعض لانهما عدم قيام الدليل على الكلية لكن كون الاختلاف
 في الجسم المفرد لا في مطلق البسيط محل نظر كما عرفت وقد اشار اليه
 في الحاشية واشيرنا الى ما يؤيده وما قيل البكل متفقون على ان الاجسام
 المركبة مركبة من الهوى الثانية وانما الاختلاف في ان الاجسام المفردة
 اي غير المركبة من الاجسام هل هي مركبة من الهوى والصورة
 او من الجوهر المفردة او غير مركبة اصلا انتهى ليس بشئ اذ المقابل

المركبة هي البسيطة لا المفردة وايضا احتمل مذهب ديمقراطيس
في البسائط واقع لا يتم الحكمة في اثبات الهبولي بدون ابطاله فكيف
لا يقع الاختلاف في مطلق البسيط ولذا قدّم المحقق فيما سبق
والشرى في شرح المواقف الاختلاف في الجسم البسيط على
الاختلاف في الجسم المفرد بقى ههنا بحث هو ان الجسم البسيط والمفرد
متساويان عند الحكماء اذا لم يخاله بسبط هو مفرد اذا لجزء له بالفعل
عندهم ان يكون جسما او غير جسم وكذا كل بسبط فلا يصح ان يصر
في المفرد بالاضافة الى البسيط بل بالاضافة الى الجسم المركب وهو
خلاف ما يفهم مما نقل عنه والجواب ان المراد ما هو المفرد بحسب
التصور لا بحسب التصديق فتأمل (قال المصنف ويلزم من هذا
ثبات الهبولي) اي ثبوته في كل جسم بسيط او مطلقا تقر بهذا البرهان
على وجه ينطبق على ما ذكره المصنف هو ان يقال كلما كان بعض
الاجسام القابلة للانفكاك متصلا واحدا يلزم ان يكون جميع الاجسام
مركبة من الهبولي والصورة الجسمية لكن المقدم حق والتالي مثله
اما حقيقة المقدم فقد اثبت بقوله والاراء الجزئية واما ملازمة المشار اليها
بقوله ويلزم من هذا ثبات الهبولي الخ فقد بينها بقياس اقتراني شرطي
هكذا كلما كان بعض الاجسام القابلة للانفكاك متصلا يلزم ان يكون
ذلك الجسم مركبا من الهبولي والصورة وكلما كان ذلك الجسم مركبا
يلزم ان يكون جميع الاجسام مركبة منهما اما الصغرى فلانه كلما كان
بعض الاجسام القابلة متصلا يلزم ان يوجد فيه قابل حقيقي للانفصال
لاستحالة اطران بدون القابل الحقيقي وكما وجد فيه القابل الحقيقي
يلزم ان يكون مركبا من الهبولي والصورة وقد اثبت هذه الكبرى
بان يقال كلما وجد فيه القابل الحقيقي فذلك القابل اما المقدار او الصورة
او معنى آخر هو الهبولي لكن الاولان باطلان فتعين انه كلما وجد فيه
القابل الحقيقي يلزم ان يكون القابل الموجود فيه هو الهبولي فيكون
ذلك الجسم مركبا منهما واما الكبرى في القياس الاقتراني الشرطي
المذكورة صريحا في كلام المصنف فان يقال كلما كانت الصورة الجسمية

مفتقرة بذاتها الى المحل ثبت تلك الكبرى لكن الصورة الجسمية بذاتها
مفتقرة لانها اما ان تكون غنية بذاتها عن المحل او مفتقرة بذاتها
والاول باطل فتعين الثاني فتوله فكل جسم مركب تفريع للدعوى
(قال المصنف فاقابل للانفكاك اما المقدار الى آخره) فان قلت ذلك
الجسم والمقدار والصورة لا يقتضي ماهية شيء منها عدم الانفصال
والالوجب ان لا ينفصل جسم واللازم باطل بداهة فاهية كل منها
قابلة للانفصال في الحقيقة غير آية قلت ما لم يكن آيا عنه هو الماهية
المطلقة والمراد ههنا ان حقايق تلك الاشياء بشرط الوجود الخارجي
آية عنه كما يدل عليه قول الشارح فانه اذا ورد عليه الانفصال
انعدمت هويته الخ فلا يكون حقايقها الموجودة قابلة فان قلت لوجود
الخارجي زائد على الماهية الممكنة عند الحكماء لا عينها ولا جزؤها
ولا لازمها من حيث هي هي والالم تقدم فيكون آباء تلك الحقايق
عن الانفصال بشرط عارض مفارق والامتناع لعارض مفارق
لا ينافي القبول الذاتي كما مر غير مرة قلت ابس المراد من القبول الذاتي
ههنا الامكان الذاتي المعبر بالقياس الى الماهية المطلقة بل بالقياس
الى الماهية بشرط الوجود الخارجي فانهم ربما يطلقون الامكان
الذاتي على هذا المعنى ايضا على ان المراد من القبول الذاتي هو الاستعداد
الذاتي الاخص من الامكان الذاتي فان الاستعداد عندهم امر موجود
من مقابلة كيف فلا يتصف به الا الموجود الخارجي فلا اشكال (قوله فسر
بذلك لثبوتهم الخ) مدار التوهم بعد ما صرح المصنف في اول الفصل
بان كل جسم مركب من جزئين الهبولي والصورة هو ان كون الجسم متصل
المركب من جزئين قابلا للانفصال حقيقة توجب كون كل جزء منه قابلا
حقيقة والامكان المركب حقيقة وهو ظاهر فادركون
استناد القابلية الى المجموع المركب حقيقيا كما هو الظاهر من الاستناد
ما قيل هو توهم ان الجسم هو الصورة وكون الاستناد في الموضعين حقيقيا
حتى يرد عليه انهما بما لا مجال لهما اما الاول فلان المقصود في انحصار
الجسم في الصورة فكيف يتوهم انحصاره واما الثاني فلان الاستناد

في الاول مطلق عن حقيقة وفي الثاني مقيد بها اقول اطلاق الاسناد
عنها في الاول ليس الا بقرينة لزوم الثاني اذ لا بد لجواز الاسناد
من قرينة صارفة (قوله اذ لقول في كل موضع بمعنى) اي بمعنى آخر
فاللقول ههنا اعم من الحقيقي والمجازي لانه هو القدر الضروري
وفيما سباني بمعنى القبول الحقيقي فلا تنافي واما ما قبل ان المراد من القبول
ههنا هو القبول الغير الحقيقي وهو الذي لا يبقى القابل مع المقبول ففالف
اما ولا فلان الطريان في نفسه اعم من الانصاف الحقيقي والمجازي
للقطع بان لاسم كانه طار على الماهية الموجودة طار على الماهية
المطلقة واما ثانيا فلان تخصيص الطريان بالقول المجازي انما يصح
لو كان ذلك الجسم المتصل مجرد الصورة الجسمية وقد ابطه ما ذكر
في اول الفصل كما سبق واما ثانيا فلان لمصنف جعل هذه المقدمة
بديهة ولم يستدل عليها والقدر الضروري ههنا ليس الا ان ذلك
الجسم من شأنه ان يضرأ عليه الانفصال في الجملة اعم من ان يكون
متصفا في الحقيقة نفس ذلك الجسم او شيء آخر فيه بواسطته
يتصف الجسم بمجاز او اسطة في العروض لاقى الثبوت واما كون المتصف
الحقيقي هو الماهي الاخر لا الصورة الجسمية والالجموع المركب
منهما ولا التقدير لخل فيه فاحكام نظرية ثبت بعد واما عدم كونه
المقدار والصورة فبذكره المصنف واما عدم كونه الجسم المركب
ذلان احد جزئي الجسم لما لم يكن متصفا حقيقيا كان القابل الحقيقي
هو الجزء الاخر لا المجموع فهو لا زام بما ذكره ايضا ولذا لم يذكره
اي ههنا شيء هو ان قوله بضرأ عليه الانفصال انما يصح ان يكون
تفسيره للمقبول لا للقبول وكلام المحشي يدل على انه تفسير للمقبول
وما في بعض النسخ شرح حيث قل لان يضرأ عليه الانفصال
ذال على انه تفسير للمقبول والجواب لما استحال كون الصورة الجسمية
وتحس الجسم المركب متصفا حقيقيا لم يكن شيء منهما قابلا حقيقيا
ايضا اذ لقول اعم من الامكان الذاتي او بمعنى الاستعداد الذاتي
فمعهم المقبول من الانصاف المجازي الحقيقي كما دل عليه عبارة

الطريان مستلزم لتعميم القابل من الحقيقي والمجازي فهو تفسير بالمرزوم
على ان قوله بضرأ اعم من باقوة او بمعنى بالامكان العام فلا اشكال
وتخصيص الكلام ان قول الشارح بضرأ عليه الخ اي يتصف به ذلك
الجسم المتصل حقيقة او مجازا وعلى كل تقدير يجب ان يوجد هناك
قابل حقيقي يتصف به حقيقة وهذا ايضا مراد المحشي فلا اشكال
في النظام البرهان ومما يقتضيه الماسق من الشيخ من القبول الذي الذي
هو لو فصل الجسم لم يردم بالكلية بل يحصل قسمان منه لا من كتم
العدم ولا شك ان هذا المعنى يستلزم ان يكون ذلك الجسم متصفا
بالانفصال حقيقة او مجازا باعتبار الجزء الباقي بعد الانفصال (قوله
فانه يجوز ان لا يكون الجسم في حذ ذاته متصلا ولا متفصلا) اي
ان لا يكون في ماهية ما يقتضي شيئا منها وان تواردا عليه على انه مقب
كتوارد القيام والقعود على الانسان فكما ان الانسان مع القيام انسان
قائم ومع القعود انيان قائم ولا يتبدل وجوده الشخصي بتبدل اهما
فكما جاز ان يكون الاتصال والانفصال والوحدة والكثرة من العوارض
المفارقة للهولي عندكم فليجوز كونها من العوارض المفارقة للجسم
فلا يثبت الهولي قبل بعد ما استدل على ان ذلك المتصل متصل
في نفسه لا يحل لهذا المنع ههنا فانه ان تم هذا الاستدلال تم هذا
والا فلجميع مقدمة من مقدمات ذلك الدليل كما فعله الشارح انتهى
وهو سهو ظاهر اذ لم يثبت فيما سلف الا ان بعض الاجسام
القابلة للانفكاك متصل واحد بالفعل ولو سلم ثبوت اتصاله بالضرورة
فبمجرد الضرورية الجزئية لا يثبت لزوم وصف الاتصال لماهية
الجسم وانما يثبت ان لو ثبت الكلية القابلة بان كل جسم بسيط
او مركب متصل بالضرورة المطلقة ولم يثبت بما سبق ولذا احتج
الشارح وجهور المشائية الى اثبات لزوم الاتصال بعد الاستدلال
السابق والحق ان استحالة الجزء وما في حكمه انما يستلزم اتصال الجسم
في الجملة اعني سواء كان اتصال جميع الاجزاء او اتصال بعضها
والانفصال لا يوجب زوال الاتصال في الجملة وانما يوجب زوال اتصال

جميع الاجزاء، وهو فرد من مطلق الاتصال والهيولى انما ثبت بلزوم
هذا الفرد لماهية الجسم ولما لم يلزم مما سبق احتاجوا الى الاستدلال
لاخر عليه فلا اشكال (قوله واقول في اثبات اتصال الجسم الخ)
اي اتصال الجسم من حيث هو فيكون من لوازم ماهيته وحاصله
ان في ماهية الجسم ما يقتضيه وهو فصلها فهو اثبات المقدمة المنوعة
اما بواسطة ابطال السند الذي ذكره بقولهم يجوز ان لا يكون الجسم
في ذاته متصلا ولا منفصلا واما بدون واسطة الابطال وهو الظاهر
من السوق (قوله ان افراد الجوهر الى آخرة) الظاهر الملايم لقوله
والمجردات مشاركة اي آخرة ان يقول ان افراد الجسم الخ لكنه قصد
الاشارة الى ان الفصل الآتي بغير الجسم عن مشاركته في هذا المفهوم
كما يدل عليه تعريفه بانه جوهر قابل للابعاد الثلاثة سواء كان الجوهر
جنسا عاليا كما ذهب اليه بعض الحكماء او عرضا عاما لجميعها كما ذهب
اليه المصنف وبعض المحققين اذ المميز لا يجب ان يكون مميزا عن
لمشاركات الجنسية بل قد يميز الماهية عما يشاركها في الوجود او في بعض
العوارض كما في الماهيات البسيطة المتباينة بالذات (قوله بذاتها
مستغنى عن الموضوع) اي لها غنى ذاتي عن الموضوع لا عرضي ضرورة
انها غير قائمة بشئ آخر وهو معنى قوله لان العقل اذا لاحظها بذاتها
الخ وموضوع الشئ هو محله الذي يقوم ذلك الشئ به ويشخص به
(قوله اذا لاحظها بذاتها الخ) يعني نعم قطعنا ان الافراد الشخصية
لمفهوم الجوهر ملازمة بحيث لو لاحظها العقل بذاتها وماهيتها
وقطع النظر عن جميع الامور الخارجة عنها وجعلها محكوما عليها
بحكم عليها بان كلاً منها ليس من احوال شئ وعوارضه القائمة به والامكن
افراد المفهوم الجوهر في نفس الامر وبما ذكرنا تدفع عنه امر ان اخذها
ان ملاحظة جميع تلك الافراد بماهياتها وحقيقها ممنوعة اذ ما ذكره
على ما بينا لا يقتضي ان يلاحظ الكل بماهياتها بالعقل فان العقل حاكم
بذلك وان لم يلاحظ جميعها او بعضها بحقيقته ابدأ الا يرى ان العقل
يحكم على الواجب تعالى بانه ليس من احوال شئ قطعاً مع ان ملاحظة

حقيقته متممة او غير واقعة لاحد الثاني ما قبل ان قطع النظر عن جميع
الامور الخارجة عنها يقتضي قطع النظر عن كونه من احوال شئ
آخرو عن نفس شئ آخر فكيف يحكم العقل بعد ذلك انقطع بانه ليس من
احوال شئ آخر لان قطع النظر في ذات المحكوم عليه لا ينافي عدم القطع
حين الحكم (قوله من غير اعتبار امر خارج) اي خارج عن حقيقة ذلك
الفرد سواء كان فردا آخر منها او عرضاً قائماً به او بغيره (قوله والمجردات
مشاركة للاجسام الخ) اي المجردات الثانية بالبراهين الغير المتوقفة
على اثبات الهيولى مشاركة للاجسام في هذا المعنى الذي هو الغناء الذاتي
عن الموضوع فثبت ان يكون المراد جميع المجردات التي من جنسها الواجب
بالاثبات لكن الاوفق بتعريف الجسم ان يكون المشارك لها هو الجوهر
المجرد فالوجه ان يحمل ذلك المعنى على استغناء الممكن عن الموضوع
واما حمله على معنى الجوهر فمخلاف ظاهر السوق اللهم الا ان يكون
هذا المعنى اشارة الى ملزوم الاستغناء الذاتي وبما ذكرنا من ثبوت المجردات
بالبراهين المذكورة تدفع عنه ان نفس الجواهر المجردة غير ثابتة
عند المتكلمين بل هي اجسام لطيفة عندهم ولو بنى على تسليم
الاشراقية كان جديلا خارجا عن الحكمة (قوله والاجسام مباينة
للمجردات) اي بالماهية اتيان الآثار واللوازم الدال على تباين الملزومات
والمصادر مثل احتياج الجسم الى التحيز دون المجردات (قوله فلا بد
لجميع من يميز ذاتي) كما لا بد للمجردات المتباينة الماهيات البسيطة
المشاركة في المعنى المذكور من يميز ذاتي يميز بعضها عن بعض
وعن الاجسام وهذا ضروري بعد ثبوت التباين والاشتراك في معنى
هو الجوهر والاستغناء الذاتي عن الموضوع وامامنا جوزه اهل الاشراق
من ان امتياز بعض الاجسام عن بعض بالعوارض لا يامر ذاتي فيجوز
امتياز الاجسام عن الجواهر المجردة ايضا بالعوارض فهو باطل ايضا
عند المشايخ بان تلك العوارض المميزة بعضها عن بعض لا بد ان يستند
الى امر ذاتي اذ لا يلزم التحكم عن الفاعل الموجب في تخصيص بعض
الآثار ببعض دون بعض من الاجسام والمجردات فانه غير صحيح

مع القول بكون الفاعل موجبا في افعاله نعم ادلتهم في ايجاب الواجب
بالذات في افعاله مجردة لكنه بحث آخر وبالجملة ان هذا القدر بناء
على قواعد المشابيه ضروري فلا يرد ما قيل هذا غير مقابل لاهل
الاشراق حيث جوزوا تمايز الاجسام بالاعراض لها باسم ذاتي (قوله
ذات الخبز وانما تكن وامثالها الخ) يعني ان ذلك المميز الذاتي اما لقابل
للابعاد واما مثل الخبز والتكن وامثالهما من العوارض التي تؤخذ
من الامر الخارج عن حقيقة الجسم كاشكال العارض له بواسطة
المقدار والحدود الخارجة عن ذات الجسم كما ان التكن والخبز عارضان له
بالنسبة الى المكان والجسم الآخر المجازي له الخارجين عن ذات الجسم
ايضا والذي باطل اذ لعوارض اللاحقة للشيء بواسطة امور خارجة
لا يصلح ان يكون مميزا ذاتيا قيل وكذا قبول الابعاد مأخوذة من الابعاد
الخارجة عن الجسم لان البعد هو المقدار وهو عرض خارج قول بل نفس
القبول الذي هو الاستعداد من العوارض ولا شيء من العوارض بمميز ذاتي
والجواب عنهما ان مراده ان عادة الحكماء ان يقيموا اقرب العوارض
مترتبة الفصل الا يرى ان النطق سواء كان بمعنى النطق الظاهري
او بمعنى الادراك الباطني من العوارض قطعاً وكذا الحركة الارادية
الا انهم لما وجدوا الضحك عارضا بواسطة التعجب والتعجب عارضا
بواسطة الادراك ولم يجدوا واسطة في عروض الادراك جعلوه اقرب
العوارض واقاموه مقام الفصل وارادوا به مبدأ النطق وكذا ارادوا
ههنا مبدأ القبول للابعاد اذ ليس في عوارض الجسم ما هو اقرب
منه بالاستقراء ومن منعه فعله بشاهد وبالجملة المراد من القابل
للابعاد الامر الداخلى في الجسم المميز له عن مجردات ولا يعرف
لغير جهة هذا العارض الاقرب ولا شبهة في كون التردد بين اقرب
العوارض وبين غيره حاصرا فلا اشكال (قوله فالقابل للابعاد الخ)
هذه المقدمة المتفرعة على ما سبق كبرى لفيها من غير متعارف
وصغراه قوله والاتصال من لوازمه تقريره ان الاتصال لازم للقابل
للابعاد والقابل للابعاد فصل الجسم فالاتصال لازم لفصل الجسم

وفصل الجسم لازم للجسم فالاتصال لازم للجسم واما الصغرى فلان
اجزاء الجسم اذا كانت منفصلة بعضها لم يكن قابلا للابعاد التي
هي المقدار ولذا انكر المتكلمون الكم المتصل في الجسم لترصبه
من الاجزاء التي لا تجزى عندهم كما تقرر في محله ويرد على هذا الدليل
انه ان اراد ان فصل الجسم هو القابل لابعاد موجودة فمنوع كيف
وان الجسم على تقدير تركبه من الاجزاء التي لا تجزى مما زبنا لذات
عن مجردات بكونه قابلا لابعاد موهومة وان اراد ان فصله هو القابل
لابعاد في الجملة موجودة كانت او موهومة فسلم لكن لا يثبت به لزوم اتصال
الاجزاء لمذاهية الجسم وان ثبت ان بعض الاجسام متصل بالضرورة
ويرد عليه ايضا ان كون الشيء قابلا للابعاد لا يقتضى وجود تلك
الابعاد فيه بالفعل ليلزم الاتصال الا ان يحمل القبول على الاستعداد
المجامع للفعل كما يظهر من جعلهم الضاحك بالقوة عرضا لازما
للالان فهذا دليل على انهم استعملوا القوة والاستعداد في المجامع
الفعل ايضا واللام يمكن ذلك عرضا لازما بل مقارفا حين الضحك كما لا يخفى
وفيه ان مجرد مجامعته للفعل لا يكفي في لزوم الابعاد ولا الاتصال والحق
في الجواب ما اسلفنا من ان الجسم انما يكون قابلا ومستعدا للابعاد
اذ لم يكن اجزاؤه منفصلة نعم يرد عليه ما وردناه اولا (قوله بقى ههنا
بحث الخ) حاصله ان اريد انه ان فصل الجسم هو القابل لابعاد جميع
اجزائه متصلة فم كيف وان ماهية الجسم صادقة على الاجسام المتعددة
واحدة كانت بالاجتماع كالمولود والسرير او لم تكن اذ الوحدة والكنة
عارضتان لجميع الماهيات الحقيقية الممكنة مع ان الابعاد المفروضة في مجموع
تلك الاجسام ليست متصلة لاجزاء كلها وما ذكرتم في بيانه لا يلزم منه
ذلك بل غاية ما يلزم منه ان فصله هو القابل لابعاد في الجملة سواء كان
جميع اجزاء تلك الابعاد متصلة اولا اذ كون الجسم قابلا لمطلق الابعاد
الموجودة بميزة عن مجردات ولا يتوقف التميز المذكور على اتصال
جميع اجزاء الابعاد المقولة وان اريد ان فصله القابل لابعاد في الجملة
فسلم لكن لا يلزم منه لزوم اتصال جميع اجزاء الجسم المفروضة فيه

بل غاية ما زوم لزوم اتصال الاجزاء في الجملة و لا يزل بالانفصال
 هو الاتصال الاول اعني اتصال جميع الاجزاء لا الاتصال في الجملة
 فان زائل غير لازم بل مفارق واللازم غير زائل وليس مراده انه زال
 فرد واحد من الاتصال وحدث فردان آخران منه كما توهمه من اورد
 عليه انه لا يكفي في اولوية نسبة الهويتين الحاصلتين بعد التفريق
 الى المتصل المنقسم من نسبتهم الى غيره فكيف يحكم بانهما قسمي
 الاول دون الجسم الاخر فاما ان تحد ثامن كنتم العدم او ثبت الهوى
 انتهى مع انه مبني على حل الاتصال على معنى الجوهر المتصل اى
 الصورة الجسمانية والافقاء ذات الجسم وحده بل مع الجسم التعليمي
 كاف في اولوية النسبة كما لا يخفى بل مراده انه وان زال فرد واحد
 من الاتصال لكن لم يزل جميع الاتصالات الموجودة فيه قبل الانفصال
 واللازم الجزء الذي لا يتجزى فلا غبار (قوله فالحق ان يقال) اى بدل قوله
 واقول الخ فيكون ايضا اثباتا للزوم الاتصال اى اتصال جميع الاجزاء
 بانهما الجسم بشرط الوجود الخارجى لا يقال فعلى هذا يلزم استسراك
 قوله وحد وثهما من كنتم العدم الخ بل هو دليل مستقل على الهوى
 لانا نقول هذا خلاف ظاهر السوق ولما دنى المطلب بعد ثبوت
 لزوم الاتصال وصل اليه (قوله واجراؤه ابست الافرضية محضة
 الخ) ان اراد ان اجزاءها ليس لها وجود اصلا لا استقلال ولا ضمنا
 فهو باطل قطعيا واللازم وجود الكل بدون وجود الاجزاء اصلا
 وسنقل عن بعض الاجلّة ان الاجزاء المتصل موجودة بوجود الكل
 واما بحثه الا ترى عليه من لزوم جواز الحل فيعارضه ما ذكرنا اذ يستحيل
 بداهة وجود الكل بدون وجود الجزء اصلا وستكلم على بحثه
 وسوف يرتضى القول بان اجزاء المتصل موجودة بوجود نبيى في بحث
 امتناع تجرد الهوى عن الصورة وان اراد انها ليس لها وجود
 استقلالى فيكون فرضية محضة بالنسبة الى الوجود الاستقلالى فسيبر
 لكن لا يفرع عليه قوله فالهويتان الحاصلتان الخ اذ تعين الهويتين
 حل الاتصال بكيفية الوجود الخ من يجوز كون الجسم مما يوارد

عليه الاتصال والانفصال والوحدة والكثرة كيف يحصر التعيين الذى
 يتوقف عليه الوجود في الوجود الاستقلالى وكيف يسلم كون الوحدة
 من لوازم الوجود الشخصى على ان الوحدة اما ان تكون من لوازم الوجود
 الشخصى او لا يكون فعلى الاول يلزم انعدام الهوى بعد التفريق ايضا
 وهو خلاف مذهبهم وعلى الثانى لا يندفع المنع المذكور بهذا الدليل
 كما لا يندفع بان يقال او لم تنعدم بعد التفريق لزوم تمكنه في مكانين
 مختلفين وهو باطل لان كل مكان منهما مكان الجزء ومكان المجموع
 مجموع المكانين غايته ان اجتماع امكنة الاجزاء غير واجب هذا
 (قوله فلو قبل الانفصال) اى اتصف به اى بالقوة فلا يلزم تفسير
 الاستعداد والقبول بالمقبول تدبر وانما فسر به اذ الكلام في ان القابل
 الحقيقى ليس مقدارا ولا صورة جسمانية كما هو صريح قوله فذلك
 القابل في الحقيقة (قوله وانت تعلم انه لا وجد الخ) يعنى لا يمكن
 لمن لم يقل بالهوى ذلك المنع المستند بهذا السند اذ لو انعدم الجسم
 بالتفريق فاما ان ينعدم بالكلية او يثبت الهوى ولما لم يكن المانع قائلا
 بالهوى لزمه انعدامه بالكلية والبداهة قاضية ببطلانه اذ الجسم
 كما انه موجود قبل الانفصال موجود بعده بداهة فلا كلام في ثبوت تلك
 المقدمة لاحد من الخصماء ولذا لم يمنعها احدهم منهم وانما الكلام
 من طرف اهل الاشراف في ان ذلك الموجود بعد الانفصال ليس الجسم
 المتصل قبل الانفصال اذ قد نازعوا بانه هو المتصل الاول لكن زال
 وصف الاتصال واتصف بالانفصال فالواجب عليه بيان انه غير
 المتصل الاول باثبات لزوم الاتصال للجسم فانه هو المحتاج الى البيان
 فلاشك ان بدفع المنع المذكور بداهة وترك ما هو الواجب غير مناسب
 هكذا حقق المقال فلا يلتفت الى ما قيل او يقال ثم اقول بل هذا المنع
 غير محتاج الى الدفع لانه يتضمن الاعتراف بان القابل الحقيقى ليس
 هو المقدار ولا الصورة الجسمانية لان القابل الحقيقى يجب وجوده مع
 المقول والمنع المتضمن الاعتراف بالاضلوع غير مضر فلا يمتنع الى الدفع

والحق ان يقال لما كان المراد من القابل الاول القابل في الجملة حقيقة
كان اوجازيا فر بما يتوهم من القابل الثاني المعاد معرفة المراد ايضا
ذلك فيتوجه ذلك المنع بناء على التوهم المذكور فرفعه بذلك القول
المعين المراد من القابل الثاني اذ كون المراد من القابل الثاني القابل
فما يفهم من هذا القول اذ التقييد انما كان من الشارح لا من المصنف
ولك ان تجعل هذا القول من عطف العلة على المعلول بل ربما يظهر
من سوق الشارح انه جعل لزوم الاتصال مع هذه المقدمة دليل الملازمة
وعلى كلا التقديرين لا حاجة الى جعله جوابا لسؤال مقدر (قرنه فلا فرق
بين سائر الموجبات الخ) فـ يتوهم من ظهـره ان الاتصال بالسلب
المطلق اى السلب عن الموضوع لمطلقا لا عن خصوصية الموضوع
القابل انما يكون معنى الموجبة السالبة المحمول التي ابدعتها افكار المتأخرين
في جواب اعتراض الشيخ على القدماء في عكس القبض وليس كذلك
اذ الاتصال بالسلب المطلق ربما يكون معنى موجبة معدولة المحمول
لقطع بان قواني الانبياء لا شجر معدولة كزيد اعنى مع ان تصافد
بالاشجارية اتصاف بالسلب المطلق واجيب بان مراده من السالبة
المحمول ما يكون السلب جزءا من المحمول معدولة كانت او سالبة
المحمول ولا يرد عليه انه اذا دخل المعدولة فيها لم يبق من الموجبات
الا المحصلة فلا يصح قوله بين سائر الموجبات اذ الظاهر الجمع بحسب
الانواع لا بحسب الاشخاص وذلك لانه انما دخل فيها المعدولة التي
كانت حاكمة بالاتصاف بالسلب لمطلقا لا مطلقا المعدولة واقول
يمكن ان يقال مراده بالاتصاف بالسلب المطلق لا قل من ان يكون
معنى السالبة المحمول التي ابدعتها افكار متأخرين وهى ايضا يقتضى
وجود الموضوع لان مطلق لايجاب ولو كان سالب محمول يقتضيه
لا يخل بده قوله كما حقق الشيخ في الشفاء لانها ابدعت بعد الشيخ
لانقول اهل مراده الرد على مبدعها بان حكم الشيخ باقتضاء المعدولة
وجود الموضوع ليس لانه عدل عن السالبة المحمول التي ابدعتها
بل لانه لا فرق بينها وبين المعدولة في الاقتضاء كما حكم به الدواني

في حاشية تهذيب حيث قال ان العقل لا يستلزم الموجبة السالبة
المحمول من المقدمة لبدئية له بلة بان يثبت الشيء للشيء فرع وجود
المثبت له ويقتضيه بقاء في كلامه يجب هو ان المحقق الدواني حقق
هناك ان الموجبة السالبة المحمول على ما ابدعتها المتأخرون قضية
لان المحمول فيها هو القضية بالقوة كاطراف القضية الشرطية
فالمحمول هو النسبة والنسبة من الامور الاعتبارية ذهنية لا تقتضى
الوجود الموضوع في الذهن لاني الخارج مجرد كون الشيء قابلا
للسلب المطلق لا يقتضى وجود الموضوع في الخارج وكلام الشارح
انما هو في اوجود الخارجى اذ الاتصال والانفصال من نواع الوجود
الخارجى نعم يرد على الشارح ان يقول ليس بمعنى الامكان الذاتي
بل بمعنى الاستعداد الذي ومطلق الاستعداد عندهم امر موجود
من مقولة الكيف ويستحيل وجود العارض اعنى الاستعداد في الخارج
بدون المعروض فيه مجرد كون الشيء قابلا ومستعدا يقتضى وجوده
في الخارج سواء كان ذلك الاستعداد استعدادا لامر وجودى او لعدم
ملكه او سلب مطلق ويمكن دفع البحث عن المحشى بان مراده ان كان
المراد من الاتصال المذكور مطلق الحكم الايجابى خارجيا كان
او حقيقيا او ذهنيا فلا يتم ما ذكره ايضا اذ القابل للوجودى او لعدم
الملكه لا يجب ان يكون موجودا خارجيا اذ مفهوم اللاشئ المتنع
في الخارج مثلا قابل للمعلومية الوجودية والملكة المقابلة الجزئية
تقابل العدم والملكة كما صرح به الشريف المحقق في بعض تعليقاته
وتصانيفه وان كان المراد منه الحكم الخارجى او الحقيقى كما هو شأن
القضايا المستعملة في الحكمة الباقية عن احوال الاعيان فبالقابل
للسلب المطلق فان الحكم باتصافه به سواء كان حكما عدوليا او سالب
المحمول اذا كان خارجيا يقتضى وجود الموضوع في الخارج ايضا
وما ذكره المحقق الدواني من ان الموجبة السالبة المحمول ذهنية يقتضى
وجود الموضوع في الذهن لاني الخارج فانما هو فيما اذا كان الموضوع
متنوعا في الخارج كقولنا شريك البارى هو ليس بصيرا لا فيما كان

الموضوع موجودا في الخارج والا فهو غير صحيح فيه قطعا لان الحجر
الموجود لا يصح ايجاب البصر له في الخارج فلو لم يتصف فيه بسلب
البصر ايضا لارتفع التقيضان عن امر موجود في الخارج وهو غير
صحيح في التقيضين سواء كان احدهما عدوليا او سلبيا هذا غاية
توجيه مراد المحشي والى مثله اشار ابو الفتح واقول فزق بين العدول
وسالب المحمول اذ محمول الثاني مشتمل على النسبة السلبية بل عينها
دون محمول المعدولة كما حققه المبدعون ولما كان النسب من الامور
الاعتبارية والمعقولات الثانية قطعا لم يتصور ثبوتها لشي من الماهيات
الا باعتبار الوجوه الذهني بخلاف محمول المعدولة فان مجرد كونه معنى
عدميا لا يوجب كون ثبوته في الذهن لافي الخارج كما قالوا في زيد اعني
فالحق ما يفهم من ظاهر كلام المحقق الدواني من ان ايجاب السالب
للمحمول ايجاب ذهني سواء كان الموضوع موجودا في الخارج ام لا
واما حديث لزوم ارتفاع التقيضين عن امر موجود فمدفوع بان التناقض
ليس بين ايجاب الخارجي والاتصاف بالسلب الذهني وانما التناقض
لتصورى بين المفهومين الخارجيين او الذهنيين اعني اللذين يثبتان
للموضوع في الخارج اوفي الذهن فلاتناقض بين البصير الذي يثبت
في الخارج فقط وبين سلب البصر الذي في الذهن فقط نعم بينه
وبين الابصر الذي يثبت في الخارج ايضا تناقض فلا يرتفعان عن امر
موجود في الخارج ولعل الشارح المحقق لاجل ذلك خض الكلام
بماعد السلب المطلق هكذا حقق المقال بعون الله الملك المتعال (قال
الشارح لان المراد منه اما حدوث هويتين الخ) يرد على كلا التعريفين
ان الكم المنفصل عارض للمجردات التي ليس من شأنها الاتصال
وللا فلاك التي هي قديمة عندهم ويستحيل عروض الكم المنفصل بدون
الاتصال في العروض ويؤيد على الاول ان حدوث الهويتين بعد
التفريق انما هو عند المشايخة والواجب تعريفه على وجه ينطبق
على مذهبي المشايخة والاشراقية اذ النزاع انما هو في ان الجسم المتصل
بشيء بعد الاتصال او ليس بيباق وتلبد من اتحاد القيود في محل النزاع

ليظهر التخالف والتناقض بين الفريقين فالحق ان الاتصال كون الجزئين
بحيث يكون نهائية احدهما بداية الاخر والاتصال كونهما بحيث لا يكون
كذلك سواء كانا قابلين للاتصال او لا وحيث يتحقق الاتصال في الافلاك
المتعددة والمجردات المتعددة ولا يتحقق في مجرد واحد لعدم امكان الجز
المفروض ويمكن ان يقال مراده تعريف الاتصال الحادث بعد الاتصال
لامطلق الاتصال وفيه ان التقابل بين مطلق الاتصال والاتصال
(قوله اقول لما ثبت اتصال الجسم الخ) يعني سلمنا ان دعوى المصنف
مركبة من احكام ذكرها الشارح كما يدل عليه عنوان الفصل لكن منع
التقريب من الشارح ساقط اذ عادة المذنب استمرت جميع المقدمات
بل اراد بعضها المحتاج الى البيان والاعراض عن البديهيات بجميع
تلك الاحكام ثابتة بما ذكره وان كان بواسطة مقدمات بديهية ينتقل اليها
بادنى تنبيه وذلك لانه لما ثبت اتصال الجسم بقوله والالزم الجزء وانعدام
المتصل الجوهرى بالاتصال بقوله والالزم اجتماع الاتصال والاتصال
وثبت من قواه فذلك الجسم قابل للاتصال ايضا انه بعد الاتصال
لم ينعدم بالكلية والالزم هناك قابل حقيقي ولا مجازي علم بقاء امر يجب
ان يكون جوهر او يجب ان يكون محلا لمصورة الجسمية المتعددة يعني حين
ما ثبت تلك المقدمات الثلاث علم بقاء امر موصوف بهذين الوصفين من حيث
انه موصوف بهما وما ذكره بقوله لان الباقي الخ وما عطف عليه تنبيه على
استلزام تلك المقدمات ذلك وما جعله دليلا للاشارة كما قيل فوهم ظاهر انما
ذكرنا غاية توجيه كلامه ان ثم التقريب بهذا القدر ثم والافلا (قوله لان الباقي
او كان عرضا الخ) هذا تنبيه على الملازمة المذكورة المعلومة قبل وللإشارة
اليه جعل الالزم علم البقاء وتصور هذا التنبيه ان كمالا ثبت تلك المقدمات
فاما ان يكون الامر الباقي بعد التفريق جوهر او عرضا وكما كان
جوهر او يلزم بقاء امر جوهرى وهو ظاهر وكما كان عرضا يلزم بقاء امر
جوهرى ايضا لانه كلما كان عرضا فاما ان يقوم بجوهر او بعرض آخر
لاستحالة قيام العرض بذاته وجواز قيام العرض بالعرض عند الحكم
وان لم يجز عند المتكلمين وكما قام بجوهر فاما ان يكون ذلك الجوهر

هو المتصل المنعوم او جوهر آخر ولاول باطل لاستحالة بقاء الخل
بعد انعدام المحل فتعين ان في ثبوت انه كلما قام بجوهر يلزم بقاء امر
جوهري وكلما قام بعرض فلا بد ان ينتهي سلسلة العوارض القائمة
بعضها ببعض الى الجوهر لاستحالة التسلسل فثبت انه كلما قام بعرض
يلزم بقاء امر جوهري هناك ولما توجه عليه ان يقال غاية ما يلزم منه ان يبقى
عنه امر جوهري ولا يتم التقرب بهذا القدر ايضا فلا يتم دعوى تركيب
الجسم الا بان يكون ذلك الجوهر الباقي جزءا من الجسم وكونه جزءا من الجسم
منوع لاسم اذا كان ذلك الباقي عرضا يقوم بجوهر او بما ينتهي اليه اذا لا يلزم
من جزئية ذلك العرض من الجسم جزئية معروضة منه دفعة واحدة بان منع
ذلك مكاراة اما اذا كان ذلك الباقي جوهر فظاهر واما اذا كان عرضا
فلان العقل لا يجوز تقوم الجسم الذي هو جوهر بعرض قام بما هو
خارج عنه وان جوز تفوقه بعرض قام به او لجزئه كتقوم السرير بالهيئة
العرضية بناء على ان المركب من الجوهر والعرض الذي قام به جوهر
يصدق عليه تعريفه وما ذكرنا ظهر انه لا استدراك في قوله فذلك
الجوهر باق الخ ولا قلب فيه كما وهم وكيف يتوهم القلب مع ان الباقي
المفروض اولا هو العرض فلا يصح حل الجوهر عليه (قوله لا يجوز
قيامه بالجسمية الخ) فضلا عن قيامه بعوارضها ولك ان نعم القيام بها
من قيامه بما يقود بها (قوله وايضا البداة شاهدة الخ) شروع في التبيين
على لزوم المحلية لكن الاولى ان يقول البداة شاهدة بان ذلك الجوهر
الذي في غير مبان وضعا الخ اذ بقاء امر جوهري واضح بما سبق لا يشهد
بشيء ثم ان مراده ان البداة شاهدة بان ذلك الجوهر الباقي غير مبان
متصل الممتد في الجهات في الوضع والاشارة الجسمية سواء كان غير مبان
المتصل الذي هو مصدر لا تارة مخصوصة اعني المتصل الداخلي تحت
نوع معين من انواع الجسم ايضا اولم يكن وهو مراد من قال مراده
غير مبان له بالنسبة الى ماهية الجسم وحينئذ يظهر وجه قوله اذهى
تحصل بمجرد الجوهرية والاتصال انتهى (قوله فلا بد من حلول
ذلك المتصل فيه) يعني ان عدم المباشرة بينهما يقتضي الحلول بينهما

فاما ان يحل المتصل في الجوهر او بالعكس والثاني باطل لاستحالة بقاء
الخل بعد انعدام المحل فتعين الاول وفيه بحث لان مجرد عدم المباشرة
وضعا لا يقتضي الحلول لاقتضى في الورد وماله وقد اخرج المصنف
عن الحلول بقيد الاختصاص كما سلف عن المحشى بل الحق ان محلية
الجوهر الباقي المتصل على المعنى المستفاد مما ذكره المصنف في الاهيات
من ان الحلول هو ان يكون الشيء ساريا مختصا انما يثبت بعد ثبوت
افتقار الصورة للهوى كما بان في ذيل هذا الدليل والشارح والمحشى
استجروا قبل اوانه فعوقبا بحرماته لا ان يقال مراد المحشى تفريعهما على
عدم المباشرة بمعونة ما يأتي من المص من الافتقار الذاتي كما لا يخفى (قوله
وحلولهما في الثالث وحلول ثالث فيهما) يريد بالثالث ما هو الخارج عن
حقيقة الجسم من حيث هو جسم وان كان داخلا في حقيقة النوع
كالصورة النوعية الحالة فيهما او في احدهما فهو جواب سؤال يرد
على التفصيلة ثالثة الخلو بانها متنوعة لجواز ان يحل في الثالث
والثالث فيهما وحاصل الجواب ان عدم المباشرة بينهما مع الافتقار
بينهما يقتضي الحلول بينهما قطعا وهم يمتنع ان ماهية الجسم فالحلول
واقع بين جزئي ماهية الجسم بلا مرتبة وخلق لهما في الثالث وحلول
ثالث فيهما لا يبنى الحلول بينهما ولا حاجة شاهدهما الى التعرض بهما لان
كلانا في تحقيق ماهية الجسم وماله دخل فيها وهو الجزآن والحلول بينهما
واما الامر الثالث كالصورة النوعية وحلولها فيه او حلوله فيها فمما لا
دخل له في ماهية الجسم وان كانا قد ادخل في ماهية النوع وهذا يندفع
عنه ما قبل ان حلول الثالث فيهما من غير حلول احدهما في الآخر
ايضا لا يكفي في عدم المباشرة بينهما في الوضع ومع حلول احدهما
في الآخر يرجع الى احد الاحتمالين فلا وجه بعده من الاحتمالات انتهى
نعم يرد عليه ان البداة شاهدة لعدم المباشرة انما كانت مع الصورة
النوعية اذ لا تحقق للجسمية المطلقة في الخارج بدون الصورة النوعية
لان يقال كما ان البداة شاهدة بان هذه الصورة النوعية غير مباشرة
كذلك هي شاهدة بان هذا الامر الممتد في الجهات غير مباشرة

بوت حلول الصورة النوعية في الهبولى ايضا اما بالذات او بواسطة
حلولها في الصورة الجسمية وقد عرفت انه لا تدافع بين الحلول بين
(قوله اذ هي تحصل بمجرد الجوهرية الى آخره) ان كان التركيب الذهني
موجبا للتركيب الخارجى فالجواهر ناظر الى الهبولى والاتصال ناظر الى
الصورة الجسمية والا فكملا يحتمل ذلك يحتمل ان يكون معا ناظرين
الى الصورة الجسمية ويكونا جزئين انتراعين للجسم وهذا الاحتمال
الاخير موافق لما سبق من الشيخ من ان حقيقة الجسم هي الصورة
الجسمية والهبولى مقبلة فيها بالعرض ليحمل الصورة الجسمية ولذا
قلنا اننى استفاد من المجرد بالنظر الى الامر الثالث فقط لا بالنسبة
الى كل شئ لا يلزم نفي الهبولى ايضا وفيه ما فيه (قوله وان تبدل مقداره)
انعدام المقادير بتغير الاشكال في السمعة مثلا دون انعدام الصورة
الجسمية مبنى على ما سلفه المحشى من ان الامتدادات مأخوذة في ماهية
الجسم الطبيعي على وجه الابهام وفي ماهية الجسم التعليمي على وجه
التعين (قوله واما اذا انقلب او انفصل) لا يخفى ان تشريك المفصل
للمنقلب زويج الردى مع الجيد اذ عدم البقاء مسلم في المنقلب دون
المفصل فان قلت فمع ذلك لم ينقلبوا الى المنقلب قلت لهم في اثبات
الهبولى طريقان طريق الانقلاب وطريق الانفصال وفي الكل بحث
اذا انعدم بعد الانقلاب مسلم ويبقى شئ آخر يسمى بالهبولى ممنوع
وبعد الانفصال البقاء مسلم والانعدام ممنوع والمصنف نشب بطريق
الانفصال بقى ان نقل المحشى اختلا لا فان ذلك القائل ادعى بدهية
الانعدام بعد الانقلاب واثبت بعد الانفصال بقوله فانه قبل الانفصال واحد
وبعد كثير وايضا برده على المحشى انه ان ثبت لزوم الوحدة لوجود الصورة
الجسمية فالانعدام بعد الانفصال ثابت بهذا الدليل الذى ذكره المحقق
والافلا يثبت بما ذكره المحشى فيما سلف ايضا من ان ذلك المتصل قبل
الانفصال متصيف بوحدة الوجود والذات والتعين فتعقب ما ذكره دون
ما ذكره القائل المحقق فتحكم ظاهر فتأمل (قوله غير مناسب لان يصد رضى
الافاضل) فضلا عن الحكماء الاشراقية لانه بدهية البطلان (قوله

لا بهما الى آخره) لا يقال قد سبق من المحشى انه لا شئ من المبهم
بوجود لا نناقول شيئا منه انه ليس معنى ابهام الهبولى ان لا يكون له
تعين ما حتى يتبقى الوجود بل ان لا يكون له تعين مخصوص والوجود
الشخصى لا يتوقف على التعين المخصوص كالشجر المعين النامي فانه
متعين في كل وقت بتعين آخر (قول وهى في حد ذاتها شئ متعين بالفعل)
اى بالتعين المخصوص الذى كان حاصلها قبل الانفصال وكذا قوله
وجوهريتها لا يوجب التعين اى التعين المخصوص ثم ان المراد ان
جوهريتها بشرط الوجود الخارجى الشخصى لا يوجبها والا فجميع
الماهيات الممكنة لا يوجب الوجود وتعين ما فضلا عن الوجود والتعين
المخصوصين (قوله فالاثبات هو انها امر الى آخره) يعنى ان الاعتبار
في ماهية الجوهر امر ان احدهما ثابت والآخر سلبى ولا شئ منهما بما
يوجب التعين وكذا المجموع المركب اذا انضم المبهم الى المبهم لا يفيد
التعين ولا يقتضيه فالضمير في قوله لانه عام اما عا د الى كل من الجزئين او الى
المجموع لكنه انما يتم لو كان ذلك حيدا تاما للجوهر وليس كذلك
سواء كان الجوهر جنسا عاليا او لا (قوله وفيه بحث الخ) يعنى انه دعوى
البداهة في محل النزاع وهى غير صحيحة اذ لو كان بدهية لما كان محلا
لنزاع العقلاء ثم بين ان تلك الدعوى في محل النزاع لاني بعض مقدماته
يقوله اذ النزاع الى آخره قبل النزاع بين الفريقين ناش من النزاع
في امر آخر هو ان تلك الصورة الاتصالية هل هو عرض قائم بذلك الباقي
ام هو جوهر آخر حال فيه فذهب الاشراقيون الى الاول وقالوا ان الجسم
هو نفس ذلك الامر القابل والمشاؤون الى الثاني فقالوا بتركيب منهما
فقد اتضح بهذا البيان ان ملاك الامر في هذا المقام اثبات جوهرية
الصورة المذكورة فان تم ذلك تم ما ذكره المشاؤون والافلا فذكره ذلك
البعض من ان العقل لا يحكم بان الجسم المدرك المعين بعد الانقلاب
والانفصال باق ممنوع ان اريد البقاء الذاتى ومسلم ان اريد البقاء من حيث
التعين لكن لم يصب محزه اذ النزاع ليس فيه وما ذكرنا من ان مذهب
الاشراقيين هو ان الجوهر الواحد اتى المتصل في حد ذاته قائم بذاته

قابل الاتصال والانفصال محمول على ان المراد هو الوحدة النوعية وذو صلات
 الانفصال والافكاف يكون الواحد المتصل في حد ذاته قابلا للتعدد
 والانفصال وهل هذا الامكان ظاهرة ومخالف لتحقيق مذهبهم انتهى
 اقول الظاهر ان مرادهم بالوحدة والانفصال المأخوذ في جانب الموضوع
 هما الشخصيات لكن على زعم الخصم ومرادهم ان الجوهر الذي زعم
 انه واحد في ذاته متصل في حد ذاته قائم بذاته لاجل حوله في محض آخر
 وقابل للوحدة والمكثرة والاتصال والانفصال وليس في ماهيته شيء يقتضي
 الوحدة والاتصال بل كل منهما من الموارض المفارقة فهذا الجوهر المسمى
 قائم مقام الهوى في جميع الاحكام وهذا الامر الممتد في الجهات الثلاث للتحير
 بالذات جوهرية مسلمة بين الفريقين واتفاق بينهما في الصورة لتوحيده
 بانها جوهر آخر ليكون امتياز بعض الانواع عن بعض بامر ذاتي او بانها
 عرض وهو كاف في امتياز الانواع والاول مذهب المشائية والثاني مذهب
 اهل الاشراق والمتكلمين كما لا يخفى (قوله يفهم من كلام بعض الخ)
 اما اعتراض على الملازمة القابلة بانه الخ والالكان ذاتا منفصلا بالفعل واما
 تحقيق مراد المشائية بان القسمين لم يكونا موجودين حال الاتصال
 بوجود استقلال وان كانا موجودين بنحو آخر من الوجود لكن الهوى
 انما ثبت بهذا القدر اذا كان التبعية لازمة لهذا النوع من الوجود
 والاستقلالية لازمة للوجود المتعارف واما اذا كانت التبعية والاستقلالية
 من عوارض الوجود الواحد فلا بل يتوجه ان يقال لان حدوث هويتين
 اخريين يجوز ان ينتقل وجودهما الضمني والتبني من وصف التبعية
 الى وصف الاستقلال (قوله اقول فيه بحث) حاصله ان ما ذكره
 يستلزم جواز الحمل بين الكل وبين الاجزاء الخارجية الغير المحمولة
 وهو باطل وذلك لانه لا معنى للحمل الاتحاد المتعارفين ذهنا في الوجود
 الخارجي كما حقق في موضعه فاقبل في الجواب عنه فيه ان الحمل انما يتصور
 بين الاجزاء العقلية دون الاجزاء الخارجية فتقوية للسؤال وان اراد
 ان المراد من المتعارفين ذهنا هما الاجزاء العقلية دون الخارجية
 ففسد بل المراد منهما الصورتان المتعارفتان في الذهن ولا شك ان صورة

الجزء مقابلة بصورة الكل وقد يجاب عنه بان تحديد الحمل بذلك قد زيفه
 الشريف في شرح المواقف بانه انما يصح في الذاتيات دون الامور العددية
 المحمولة على الموجودات الخارجية بقولك الانسان اعني اوليس لمفهوم
 الاعني هو بنية خارجية تتحد بهوية انسان وان كان مفهومه موجودا
 خارجيا متأصلا كالانسان بل الحق في تفسيره بحيث يتم الكل ان الحمل
 هو ان المتعارفين مفهومهما متحدان ذاتا اعني ما صدق عليه ذات واحدة
 وجواز صدق العدميات على الموجودات الخارجية مما لا شبهة فيه
 ولا شك ان الاتحاد في الذات انما يصور في المفهومات الذاتية والعرضية
 مع موضوعاتها دون الاجزاء الخارجية اذ لا يقول احد بان ما صدق
 عليه الجزء عين ما صدق عليه الكل وان اتحد في الوجود وامل هذا هو
 المراد بذكره الامة فمن ان صدق الحمل انما هو في الاجزاء العقلية دون
 الخارجية انتهى واقول هذا مبني على الغفلة عما حققه الشريف المحقق
 في الحاشية الصغرى من ان الصدق المأخوذ بمعنى الحمل فلا يرتفع الاشكال
 اورد على الحمل الابان بحقق معنى الحمل بانه الاتحاد في الوجود الخارجي
 المحقق او الوهوم وقد حققه صدر المحققين في حاشية التجريد فاذا كان
 معنى الحمل ذلك وكان الاجزاء متحدة مع الكل في الوجود الخارجي
 فيلزم جواز صحة الحمل بينهما قطعاً وتحقيق المقام ان مراد بعض
 الاجلة ان اجزاء المتصل الواحد لو كانت معدومة صرفة يلزم وجود
 الكل بدون وجود شيء من اجزائه وهو خلاف البداهة وايضا البداهة
 قاضية بان هذا الخليج من البحر يخرج منه حيتان لا يخرج من غيره
 وانه اخضر وعرضه وطوله كذا وهكذا يحكم عليه باحكام صادقة
 لا يحكم على سائر اجزاء البحر فهي موجودة لكن لا بوجودات مستقلة
 منفردة بل بوجود الكل بان يكون وجود الكل وجودها ايضا لكنه
 وجود منفرد بالنسبة الى الكل ونحو آخر من الوجود بالنسبة اليها
 فكان ضياء وجود الكل انما يسطع على اجزائه فاخرجتها عن ظلمة
 عدم الصرف فاذا انطقت بالانفصال ينعدم هو واجزائه معا ويحدث
 هويتان اتصاليتان وبذلك يظهر ان التبعية والاستقلالية ليستا

من الفوارض المفارقة للوجود واما ما ذكره المحسني من لزوم جواز الحمل
بين الكل والجزء الخارجي قد فوجئ بان المراد الاتحاد في الوجود الخارجي
الاستقلالي او التبعي لافي مطلق الوجود واما حقيقة ما مراد به من الاجل
يندفع الاستنباه عن المقام بالازم مخذور ويندفع ما يتوهم ان انعدام
الجسم المتصل بالانفصال لا يوجب انعدام جميع اجزائه بل يجوز
انعدام الكل بانعدام البعض اجزائه دون بعض واذ اجاز ان يكون
انقسام الباقيان بعد الانفصال من اجزاء المتصل المنعدم لم يثبت
الهيولى فاعلم هذا المقام (قوله فان قلت الخ) اراد على قوله فيكون
موجبا لارتباط الخ بان ليس ارتباط القسمين بذلك المتصل المنقسم
بمجرد انهما قسمان حاصلان منه ليكني بقاء جزء مشترك في هذا الارتباط
بل لهما ارتباط به بحيث ان مجموعهما عين ذلك المتصل بعينه كما يشهد به
البداهة كما ان الماء في الجب اذا تفرق في الكبر ان فاني الكبر ان عين ما
في الجب بداهة ولا يكتفي في هذا الارتباط بمجرد الامر المشترك بل لابد
من بقاء الشخص ايضا (قوله قلت الخ) حاصله منع وجود الارتباط
بهذه الحثية يعني ان القدر البديهي عدم الانعدام بانكفية وصدق قولك
الماء الذي في الجب فهو في الكبر ان مياه متعددة لكن صدقه يجوز ان يكون
باطلاق الماء في جانبي الموضوع والمحمول على ما هو الماء بالعرض اعني
الهيولى اذ كثيرا ما يطلق اسم النوع على هيولاه مجازا كان يقال تلك
الحطب صارت سريرا اي هيولى سريرا واما بداهة كون ما في الكبر ان بعينه
ما في الجب فلعلها ليست بداهة العقل بل بداهة الوهم الناشئة من كون
الصور النوعية الحادثة بعد الانفصال مماثلة للصور النوعية المنعدمة
على نحو ما ذكره المتكلمون من ان جميع الاعراض سيالة متجددة الامثال
وما يحكم به البداهة من كون بعضها فار الذات فبداهة الوهم الناشئة
من تجديد المثل في كل آن من زمان وجوده لبداهة العقل (قوله واعلم
ان المتبادر الخ) اما تبين على ما هو الحق الغير المتبادر من كلام الشارح
واما اراد على ما يتبادر من كلامه ثم لا يخفى ان ليس مراده ان الباقي
في الحائرين نوع هيولى لا شخصها اي فردها الموجود بوجود شخصي

لان بقاء النوع لو كان مستحكما لارتبط القسمين بالجسم المقسوم فبال
الصورة الباقية بالنوع وايضا كيف يصح الحكم بقاء الهيولى دون
الصورة لانه ان اريد النوع نوع الصورة ايضا قديم وان اريد الشخص
فالشخص الهيولى ايضا حادثة والفرق تحكم باطل بل مراده ان
الوجود الشخصي للفرد الواحد لا يتعدم بانعدام الشخص المعين
لجواز ان يكون وجوده الشخصي محفوظا بشخص ما كالشجر النامي
المتشخص في كل حول بل في كل يوم بشخص آخر لا محفوظا بشخص
معين لينعدم بانعدامه فلا نزاع ههنا في ان الهيولى الموجودة بوجود
شخصي قبل الانفصال لم يتعدم وجودها الشخصي بعده وانما النزاع
في ان تشخصها المعين الذي كان لها قبل الانفصال باق بعده
ام لا فذهب المحقق الدواني الى ان هيولى العناصر المائنة جوف فذاك
لغير متشخصة بشخص معين من الازل الى الابد عندهم ولا يتعدم
هذا الشخص بانفصال الظاري على الصور واختاره الاستاذ
ميرزا جان حيث قال خلاصة الكلام ان الجسم اذا طرأ عليه الانفصال
انعدم بصورة الجسمية اذ يزول وحدته الشخصية ويزوالها يزول
تشخصها وذلك لانها متغيرة بالذات ولا شك ان التحيز
في هذا الخير غيره في ذلك الخير فيصير شخصين بعد ان كان
شخصا واحدا بخلاف الهيولى لانها غير متغيرة بالذات الصورة
والهيولى لا تتكرر بالشخص بالانفصال بل الموجود منها في هذا الخير
والموجود منها في آخر حصص لشخص الهيولى الواحدة واختلافهما
من قبيل اختلاف حصص البياض القائم بجسم يتشخص باعتبار
كون حصة منه ههنا وحصة اخرى هناك وليس هذا انفصالا وتعددا
شخصيا للبياض بل هيولى كل العناصر عندهم شخص واحد وتعددها
تعدد حصص لا تشخصي ولما كان تصور هذا المعنى في شان الشخص
المعين مستبعدا ذهب بعضهم الى انها امر مبهم ولا يتحاشى عن
وجود المبهم في الخارج وقد صرح الشيخ في الاشارات بكونها امرا
شخصيا واختاره الشارح الجديد للتجريد لكن الشخص الهيولى لاني

أي القائم بها بالذات كالشخصا يبقى عند طريان الانفصال والاتصال
الواردين على الصورة بالذات وعليها بالعرض فكانها شخص له نوع
بهاهم ولذلك شبه وحدتها الشخصية بالوحدة الجنسية والنوعية
فانه يولي عند اتصال الجسم متصف بوحدة ثلثة وحدتها الشخصية
الهولانية وهي لا تزول بالانفصال والوحدة الشخصية التي هي للصورة
والوحدة الانصالية التابعة للوحدة التي هي للصورة واتصافها بالاولى
بالذات ولذا لا تزول ما لم يكن الذات زائلة ولا قائل بزوال الذات
بالانفصال وبالاخرين بالعرض ولا يزول الشيء بزوال ما بالعرض انتهى
اقول هذا ينافي ما تقرر عندهم ان الانفصال من خواص الهولي
حقيقة فالحق ان يقال ليس المنعدم الا الانفصال ولما كان
الهولي المالمثة جوف فلك القمر شخصا واحدا كان الانفصال الواقع
في الاجسام العنصرية انفصالا في بعض الاجزاء وان كان انفصالا
تاميا بالنسبة الى ذلك الجسم ولذا انعدم شخص الجسم دون الهولي
وبهذا يتدفع ما وردوا وبالجمله الشخص المعين للهولي قبل انفصال
الجسم لم يتعدم بعده على هذا المذهب وذهب صدر المحققين وتبعه
المحشي الى ان تشخصها المعين الذي كان لها قبل الانفصال زائل
منعدم بعد الانفصال ومع ذلك الهولي غير منعدم بعده لكون
وجودها بالشخص محفوظا بالشخص مالا يشخص معين كالا عام المتبادلة
من غير تبدل السرير ويستقيم في مواضع وعلى هذا التحقيق يتدفع
عن المقام كثير من الاوهام (قوله لان تشخص المادة بواسطة الصورة
الى آخرة) يعني ان الشخص الموقوف عليه لوجود الهولي انما هو
بواسطة الصورة فالمادة متشخصة بشخص الصورة على معنى ان
الصورة واسطة في الثبوت في تشخصها لاراسطة في العروض والا
لكانت الهولي موجودة بلا تشخص وهو باطل اذ لا شيء من المبهم
بوجود ضرورة وما قيل هذا يخالف لما اجمعوا عليه من ان تشخص
الصورة بالهولي ليس بشيء لان تشخص الصورة المعينة ووجودها
يتوقف على وجود الهولي وتشخص الهولي الذي يتوقف على

وجودها لا يتوقف على تشخصها بتلك الصورة بل بصورة ما قبل
تلك الصورة وتوضيحه ان كون الدعائم دعائم لهذا السرير يتوقف
على ارتفاع السرير من الارض وارتفاعه يتوقف على الدعائم وارتفاع
الدوربان الارتفاع يتوقف على دعامة ما والدعامة المعينة يتوقف
على ارتفاعه بدعامة اخرى قبلها لا على ارتفاعه بتلك الدعامة ليلزم
الدور فكذا تشخص الصورة المعينة يتوقف على تشخص الهولي
بصورة قبلها لا بتلك الصورة فان الشخص السابق معد للشخص
اللاحق فوجود المحل القابل كافي في وجود الصورة اللاحقة بعيد
زوال الصورة السابقة وتشخص الهولي لا يتوقف على تشخص الصورة
المعينة نعم تشخصها بتلك الصورة المعينة يتوقف على تشخص تلك
الصورة اكن وجود الهولي لا يتوقف على تشخصها بتلك الصورة
المعينة بل بصورة ما تم لوتوقف وجودها على الشخص المعين لورد
ان يقال في ان زوال الصورة المعينة ينعدم المادة فلا توجد للصورة
محل قابل في آن حدوثها فان قلت لا شبهة في ان الهولي في آن زوال الصورة
المعينة خالية عن جميع الصورة فليس لها في ذلك الا تشخص بصورة ما
وحصول الصورة لثانية مشرطة بزوال الاولى فعند حدوث الصورة
الثانية تكون الهولي معدومة ويلزم منه مفسد شئ قلت ليس حدوث
الصورة الثانية في الآن الثاني لان زوال الصورة الاولى ولا في الزمان
الثاني اذ يلزم خلو الهولي عن الصورة في زمان اما على الثاني فيظاهر
واما على الاول فلان تلى الآلات محال عندهم فكل آئين يمكن ان
يفرض بينهما آتات غير متناهية كافي كل نقطتين من الجسم فآن كون
الصورة الثانية آن فساد الصورة الاولى ولذا قالوا الكون والفساد دفعي
لا تدريجي فتأمل في هذا المقام (قال الشارح مع المتصل الواحد متصلا واحدا
الخط) قول لما يمكن الصورة قابلة للانفصال فلا يكون التعدد والكمرة
من اوصافها فكيف يكون واسطة في اتصاف الهولي به بل هو
من خواص الهولي وتحقيقه ان الوحدة لما كانت لازمة لماهية الصورة
الجسمية لم يكن تلك الماهية صادقة بالضرورة على مجموع الفردين

وانما تصدق على كل واحد منهما كما سمع الجئس المأخوذ فيه قيد الوحدة
فلا يصح قوله بل هو في ذلك تابع لذلك الجوهر المتصل (قوله اذ
قد يصير المحل حالا بالعرض الى آخره) يعني ان غاية ما لزم من ذلك
كون المادة منوعة بنعوت متصل في الجملة لا منوعة بها حقيقة وكونها
محلا حقيقة يتوقف على الثاني ولا يثبت بمجرد الاول والا لكان بعض
المحل الحقيقي حالا حقيقة والحال الحقيقي محلا حقيقة اذ قد يتصف
المحل الحقيقي بجميع نعوت الحال الحقيقي اتصافا بالعرض فيصير حالا
بالعرض وقد يتصف الحال الحقيقي بجميع نعوت المحل الحقيقي اتصافا
بالعرض فيصير محلا بالعرض كما ان معروض العدد يجري عليه جمع
احكام العدد من الزوجية والفردية وغيرها فيصير حالا وعددا
بالعرض والعدد الحال يجري عليه جميع احكام المعدود من المجيء
والركوب والمرور وغيرها فيصير محلا بالعرض فلو كفي في المحلية الحقيقية
بمجرد الاتصاف المجازي للزم ذلك وهو باطل فهذا في الحقيقة نقض
اجمال لدليل الشارح واشارة الى ان جوابه الا ترى غير صحيح ولذا اورد
ههنا وهذا هو الفرق بينه وبين ما سياتي من الشارح من قوله ولا يجدي
ما ذكره البعض الخ وان خفي على كثير منهم ولاجل الاشارة الى الفرق
ان يقال اذ قد يتصف المحل بنعوت الحال بالعرض لان ما ذكره دال
على اتصافه بجميع نعوت نعم هو الزامي لما سياتي منه ان من جملة نعوت
الصورة ما لم يتصف بها الهول لا بالذات ولا بالعرض (قوله خلاصته
منع الملازمة) انما حله على منعها لا على منع الملازمة التي بعد لان المتبادر
من قول الشارح كان مختصا به باعتاله ان يكون ذلك معنى الحلول ولما
حله السائل على معنى ان يكون نفسه نعتا كابدل عليه الجواب تامين
انه وارد على الملازمة الاولى ومنه يظهر وجه ما قبل انه تعريض ان
قرر بحث الشارح على وجه التزديد بانه ان اريد بالذات كون نفسه
نعتا فالملازمة الاولى ممنوعة اذ لم تثبت ذلك وان اريد كونه واسطة
لانت في الجملة فالملازمة الثانية ممنوعة (قوله ونقائل ان يقول الخ)
حاصله اثبات المنوع بتعريف ان المراد من قوله ويكون ذلك الشيء

الباقى مع اتصال الواحد الخ انه يكون متصلا واحدا بانضرورة
ومتعدا بالضرورة وكذا المراد كان مختصا به باعتاله بالضرورة اي كان
ذلك لتعلق الخاص مستلزما لا يحمل عليه الامر المحمول لان معنى الحلول
ذلك لا كونه نعتا محمولا واطاة ولا بواسطة ذولا نعم منها لان كلا منهما
يستلزم امرا باطلا عندهم بخلاف ما ذكرنا فتعين ان حقيقة الحلول
ذلك وحينئذ ينم الدليل وبهذا ظهر فساد ما قيل لا معنى لتحقيق
معنى الحلول ههنا والتدفع ما اوردوا عليه ايضا من ان السبب القريب
للمحل المتصل والمنفصل والمصورة والموجودة والمشخصة على الهول
هو مبادئ هذه المشتقات من الاتصال والتصوير وغيرها الانفس الصورة
بل هي سبب بعيد وحاصل الانتفاع انه ليس المراد من السبب القريب
ان لا يكون هناك واسطة بعدها اصلا بل المراد هو ان ذلك التعلق
مستلزم لان يحمل عليه امر محمول فكما ان للتصور والاتصال
وغيرهما تعلقا خاصا يوجب محولية الصورة والمتصلة بحيث يمنع
ان لا تكون محولة بعد هذا التعلق فكذلك للصورة تعلقا خاصا
بالهول بحيث يمنع ان لا تكون المصورة والمتصلة والموجودة محولة
على الهول بعده وان كان المحمولة بواسطة تلك المبادئ فتعلق
الصورة بها مستلزم لتلك المبادئ ومحمولة ما اشتق منها معا بخلاف
تعلق المال بزيد بمجرد حصوله عنده اذ بمجرد حصوله عنده او استلزم
حمل الممول لكان محمولا به والودبعة وانما يستلزمه التمول الحال فيه
حين تملكها باحد الاسباب نعم اذا حصل عنده المال فذلك الحصول
يوجب حمل الحاصل عنده المال عليه ايضا لكنه ليس مقتضى ذات
المال الحاصل وانما يقتضيه حلول الوصف فيه وهو كونه بحيث حصل
عنده المال وبما ذكرنا ظهر انه لا يمكن ان يكون الحلول عبارة عن كونه
نعتا اشتقاقا اذ المصورة والمتصلة وغيرهما غير مشتقة من الصورة كما
لا يخفى نعم يرد عليه ان ما ذكره مستلزم لحلول ماء الورد في الورقة
الموهة اذ الورقة الموهة يمنع ان لا يحمل عليها الموهة بعد حصول
الماء فيها مادام الماء حاصلا فيها مع انه غير حال فيها عندهم وان كان

حالا بالامنى اللغوى كاسبق منه ولا يجدى مجرد امكان مفارقة لمحمولة
بمفارقة الماء منها اذ المراد هو الاستلزام مادام الحال حاصل فيه لا مطلقا
والاخرى - لمول الاعراض المفارقة في محالها ولا مخلص الابان يجعل
الحلول عبارة عن تعلق الامر المختص الذى يفقر اليه في الوجود والشكل
تعلقه موجبا لمح - واية الامر المحول وبعد ذلك برده عليه بلزم كون الهبول
حالة في الصورة والجسم ذاتا لهما بهما يوجب محمولة ذوالهبول عاينهما
مع افتقار الهبول الى الصورة في الوجود والبقاء فتأمل في هذا المقام (قوله
اقول من جملة نعوت الصورة الخ) اقول واركان المراد من قول الشارح
بالذات في الواسطة في العروض لاني اثبت لكن المراد من نعوت الصورة
صفاتها الحقيقية الغير انما خرة عن الحلول فلا بد ذات الاول متأخر
والاخير ان ايسا بحقيقة (قوله ولا يتصف بها الهبول بالعرض)
اي لا بالحقيقة ولا بالمجاز وفي الاخير بنظر ظاهر اذ المجاز لا يلزم ان
يكون سماعيا وعلاقة الحلول صحيحة لا توصيف المجازي وما قيل صرح
نفسه بان المحل قد يكون حالا بالعرض وبالعكس فالاول مما يتصف
به الهبول مجازا ففاسد اذ كلامه في الحلول في الهبول لا في مطلق
الحلول ولا يصدر عن عاقل توصيف الشئ بحلوله في نفسه ولو مجازا
كما لا يخفى (قوله والتحقيق الى آخره) لان المخالفة السلبية بين الفريقين
آية عن استنادهما الى معلم واحد وايضا لوجه بعد افلاطون من
الاشراقية دون المشائية (قوله استدلوا الخ) اي معارضة المشائية فانهم
وان لم يحتاجوا الى النظر في تحصيل المعارف والمباحثة فيما بينهم انهم
يحتجون اليه في المناظرة مع اهل النظر فاندفع بعض الالوهام والمخاض
الاستدلال لو لم يكن قائمة بذاتها بل محتاجة الى المادة فادتها بعد
الانفصال اما ان تكون واحدة بالشخص او متعددة وعلى الثاني فاما
ان تكون حادثة بعد الانفصال او كانت موجودة متعددة قبله والكل
باطل اما الاول فلا سخانة تمكن الواحد بالشخص في مكانين مختلفين ذاتا
وهو بية واما الثاني فلا استلزام الشارح المحمول واما الثالث فلا استلزامه
اشتمال الجسم على مواد غير متناهية بالفعل وهو محال (قوله وعلى

تقدير تعدد ها) فاما ان يكون المادة المتعددة حادثة بعد الانفصال
او كانت موجودة في الجسم قبله ايضا متعددة بقدر الانقسامات
الممكنة فان كانت حادثة بعد الانفصال فاما ان يتعدى ما كان قبله
ولا يتعدى فان لم يتعدى يلزم ما يلزم الاحتمال الثالث من كون الجسم
مشتقلا على مواد غير متناهية فان ذلك لما يلزم بدون حدوث مواد اخر
بعد الانقسامات فمع حدوثها يلزم بالطريق الاولى ويستتبع وان انعدمت
بعده يلزم التسلسل المحال لوجوب سبق مادة على كل حادث ولا يتصور
تهام السلسلة الى ما كان قبله اذ المادة المعدومة لا يكون مادة لحادث
موجود بالضرورة واقول هذا التقرير لا يخفى عن حريزة اذ على تقدير
تعدى ما كان قبله لا يلزم التسلسل في المواد بل يلزم ان يكون التفريق
اعدامه بالكلية والا لكان المادة الحادثة حادثة بلا مادة فلا يجب
سبق مادة على كل حادث وهو خلاف ما ثبت بالبرهان فالصواب ان
يقول فان حدثت بعد الانفصال وانعدم ما كان قبله يلزم ان يكون
حادثة بلا مادة وهو باطل عندهم او يقول فان حدثت بعد الانفصال
وانعدم ما كان قبله يلزم ان لا يتعدى ما كان قبله وهو خلاف المفروض
والجواب ان مراده ان يكون المادة حادثة بعد الانفصال مسبوقا
بمادة حادثة اخرى فينشأ لا يلزم الا التسلسل المذكور كما ذكر
(قوله وان كانت موجودة قبله) متعددة بقدر الانقسامات المحركة
الجسم اشتمل الجسم على مواد موجودة بالفعل كان كل منها منفصلة عن
الاخرى ومبينة للاخرى في الوضع قبل فصل الجسم وكل منهما يستحيل
انفكاكها عن الصورة الجسمية كما سبأني والصورة الجسمية مستلزمة للمقدار
فلو كان الجسم مشتقلا على مواد غير متناهية كذلك يلزم ان يكون الجسم غير
متناهي المقدار وهو باطل كما سلف وان لم يكن بين الهبولات المجتمعة في
الوجود ترتيب ذاتي بان يتوقف بعضها على بعض بخلاف ما اذا كانت المادة
حادثة بعد الانفصال فان بعضها مترتب على الاخرى ولذا خص
لزم التسلسل بحدوثها بعد الانفصال ولم يحكم بلزومه ههنا واعلم ان مراده
وان كانت موجودة في الجسم قبل الانفصال سواء حدثت مادة اخرى

بعد الانفصال اولم تحدث مادة اصلا فحينئذ يظهر اندراج ما قد منا
ههنا من انه ان لم يتعد ما كان قبله يلزم ما زعم الاحتمال الثالث (قوله
والجواب ان الهبول امر بهم الخ) تلخيص الجواب باختبار تعددها
بعد الانفصال لكن التسلسل والاشتمال المحالين انما يلزمان او كانت
بعد الانفصال حادثة ذاتا وتعددا او كانت موجودة فيه قبلها ذاتا وتعددا
والامر لا ينحصر فيهما لجواز ان يكون الهبول امر ايهما موجودا
قبل الانفصال ذاتا مع وصف الوحدة وحادثة بعد الانفصال باعتبار
وصف التعدد لا باعتبار ذاتها فهو جواب بمنع التردد واختيار شق ثالث
على تقدير التعدد ولا يخفى ان ابهام الهبول بذلك المعنى سند مساو لعدم
حاصرة التردد بين كونها حادثة ذاتا ووصفا وبين كونها موجودة
قبله ذاتا ووصفا فني لم ينحصر التردد بينها كان الهبول مبهمه بذلك
المعنى وبالعكس فهو سند مساو لتقيض المتنوع ولذا بطله بقوله لا يقال
الخ واعلم ان ما اورده الاشراقية بنقلب عليهم باوضح وجه ولا يتدفع
عنهم الا بمثل هذا الدفع فاعلمهم انما اوردوه عليهم ليخلصهم الى هذا
الدفع الذي هو مشترك بين ما يرد على الفريقين فحينئذ يظهر الاستغناء
عن الهبول اذ الجواب الصحيح للهبول يدل على انه لا حاجة اليها
كما لا يخفى (قوله ابهام الهبول الخ) يعني لو كانت مبهمه لما كانت موجودة
وانتالي باطل بداهة بيان الملازمة انها لو كانت مبهمه لم يكن متعينة
وكل موجود متعين فلو كانت مبهمه لم يكن موجودا بمقتضى الشكل
الثاني الصادق على تقدير ابهامها (قوله لا نقول ابهامها) حاصله
جواب بالترديد بانكم ان اردتم انها لو كانت مبهمه لم يكن لها تعين اصلا
فالملازمة ممنوعة وانما يلزم ذلك لو كان ابهامها بمعنى سلب مطلق التعين
وليس كذلك بل هو بمعنى سلب التعين بخصوص وان اردتم انها
لو كانت مبهمه لم يكن لها تعين بخصوص فالملازمة مسلمة لكن كبرى الشكل
الثاني ممنوعة اذ الوجود يكفي في تعين ما قد سبق تفصيله (قوله هذا الحكم
على سبيل المبالغة) يعني ان ظرفية الشرط للجواب يدل على ان ثبوت
الحكم الثاني في وقت ثبوت الحكم الاول واپس كذلك لان ثبوت الثاني

بعد ذلك يحتاج الى الدليل الا في دفعه بان ذلك الحكم على سبيل المبالغة
لا على سبيل الحقيقة اذ يكون باطلا وبذلك اندفع بعض الاوهام (قوله
انما عقل صور الاشياء الخ) ايس مراده ان جميع الماديات مرتسمة في نفس
النفس فانهم صرخوا بخلافه كيف وثبوت القوى الباطنة مبني
على استحالة انقسام الماديات في النفس وحلولها فيها بل مراده ان العقل
يترفع من الماديات صورة كلية بتجريد الشخصات وتلك الصورة
لكلية ترسم في النفس لما طبقوا عليه من ان جميع الكليات والجزئيات
المجردة مرتسمة في النفس لا في آياتها ولما كان تلك الصور الكلية المرتسمة
عين ماهيات تلك الاجسام المادية عند التحقيق علم ان ماهياتها من حيث
هي لا تقتضي الانقسام والاستحالة حلولها في النفس المتعددة
الانقسام ولا عدم الانقسام والالما انقسمت في الخارج وهو خلاف
البداهة اذ كل جسم منصري او فلكي قابل للانقسام الوهمي بداهة
وان لم يكن بعضها قابلا للانقسام الخارجي والمراد من الخارج في قوله
وهي في الخارج تقبل التجزى الخ خارج النفس لا خارج الذهن
الشامل للقوى الباطنة لانها اذا رسمت في تلك القوى تقبل التجزى
كما لها الجسمانية عندهم وقوله لذاته بمعنى لاجل الماهية بشرط
الوجود المطلق خارجيا كان او ذهنيا لا بمعنى لاجل الماهية من حيث
هي لم تعرف ان مراده نفي اقتضاء الماهية المطلقة واپس المراد
من قبول التجزى مجرد الامكان الذاتي حتى يقال الماهية المطلقة لا تأتي
عن التجزى والالام تقبله في الخارج بل المراد الاستعداد التام للتجزى
بحيث يمنع معه حلول الجسم في غير التجزى ولا شك ان ذلك الاستعداد
ايس مقتضى الماهية المطلقة والالام تحل في النفس الماهية الكلية
المجردة عن الهبول وهو باطل على اصولهم بل كل كلي مجرد عن الهبول
مرتسم في النفس والجزئيات المقرونة بالمادة مرتسمة في القوى الجسمانية
التجزئية ايضا وتلخيص الاستدلال ان الماهيات المطلقة لتلك الاجسام
لا تقتضي التجزى والالام منع حلولها في النفس وهو باطل على اصولهم
وان ماهياتها بشرط الوجود خارج النفس ولو في القوى الباطنة

يقضي به اذ ليس ما يجعلها مستعدة للتجزى خارجا مفارقا عنها والا
لامكن زوال ذلك الاستعداد عنها وهو باطل بل هو امر داخل
فيها او خارج لازم واخراج لازم مستند الى الذات قطعا للسلسل
فلا بد من امر داخل في الجسم يستحيل معه حلوله في النفس ويجعله
متجزيا في خارجها وذلك الامر هو الهول ولما كان مراده من قبول
التجزى استعدادها للانقسام الوهمي خارج النفس ولو في القوى
لم يتوقف اتمام الاستدلال على ابطال مذهب ديمقراطيس كما توهم
ولا على دعوى الحصريين الحاجة والفني الذاتيين واندفع ايضا
ما قيل يجوز ان يكون قبول التجزى من لوازم الوجود الخارجي انتهى
لا يقال مراد ذلك القائل ايضا الوجود خارج النفس ولو في القوى
لما الوجود في الاعيان لانقول فعلى هذا لا يكون مضرا لما عرفت
ان مراده من قوله لذاته هي الماهية بشرط الوجود خارج النفس
لما الماهية المطلقة فليأمل نعم يرد عليه بحث من وجوه اما اولها فلانا
لازم ان صور الاشياء حالة في النفس لجواز ان يكون حاصلها فيها والفرق
بين الحلول والحصول غير قليل كما اشار اليه الشارح الجديد للتجريد
وهذا الوجه اوردته عليه بهضمهم ههنا وليس بشيء اذا الاستدلال
يتم بمجرد الحصول ضرورة ان انقسام المظروف يوجب انقسام الظرف
الحقيقي كما لا يخفى واما ثانيا فلانا لانم ان الحاصل في النفس ماهيات
الاجسام لجواز ان يكون اشباحها وهو ما اوردته عليه ايضا وهو مدفوع
ايضا بان الاستدلال مبنى على ما هو التحقيق واما ثالثا فلان الاستدلال
لما كونه جار في الهول فيلزم ان يكون للهول هول وبتسلسل انقول
انتمقل صورتها الكلية على وجه لا يقبل التجزى وهي في الخارج
متجزية لذاتها اللهم الا ان يقال لما كان ذات الهول مقتضية للانقسام
حيث يمنع زوالها عنها امتنع حلول ذاتها في النفس واما الحاصل
وجه من وجوهها العارضة لها وكذا الكلام في الكم لاسيما المنفصل
واما رابعا فلان الصورة الجسمية لاشك انها مقتضية لقبول الانقسام
الوهمي وانفس لا يقبل التجزى عند هم لا خارجا ولا وها واذ المت

حلول بصورة الجسمية في النفس ايضا فلان ان ماهيات الاجسام
وصورها حالة في النفس لاستحالة حلول ذات الجسم بدون حلول شيء
من اجزائه لان حقيقة الجسم اما الصورة الجسمية والهول حاملة
لها كما سبق له عن الشيخ واما المجموع المركب منها واما خامسا فلان
غاية ما دل عليه بهذا الاستدلال اشتمال الجسم على امر يمنع حلوله
بذاته في النفس ولما امتنع حلول ذات الصورة الجسمية ايضا فليكن
ذلك الشيء مجرد الصورة الجسمية كما قال به الاشراقية واما سادسا
فلانه ان اراد بالتجزى الانقسام الوهمي كما حملنا عليه فالقا بلذاته ليس
مقتضى ذات الهول بل لازم الصورة الجسمية الممتدة في الجهات
وان اراد به الانقسام الخارجي فيتوجه عليه ان البرهان حينئذ يتوقف
على ابطال مذهب ديمقراطيس ويتوجه ما قيل ايضا من كون القابلية
له من لوازم الوجود الخارجي دون الذهني (قوله على جملة مرددة
المحمول الخ) يعني ان ما ذكره اهل المعقول من ان الاستثاني يتركب
من شرطية منفصلة استثناء عين احد جزئياتها واستثناء نقيضه ينتج
عين الاخر او نقيضه شامل لما تركب من جملة مرددة المحمول ومن جملة
غير مرددة المحمول بناء على ان مراده من المنفصلة ههنا كاع
من شبيهها او هو متروك بناء على التقايصة والاصح حكمهم يكون
كل استثنائي مركبا من الشرطية لانه ما ذكره المصنف مركب من الحملتين
ولا يمكن جعله اقترانيا لانه خارج عن الاشكال الاربعة فيتقضى به تقسيم
الاقتراني اليها (قوله يحتمل معنيين) اقول نسبة المعنى الاول الى الذات
ظاهرة واما نسبة المعنى الثاني اليها فتظهر ايضا في القول الاتي حيث
دفع وهم الشارح (قوله الاول كون الذات الخ) فالافتقار الذاتي
بهذا المعنى ههنا كون ذات الصورة الجسمية علة موجبة للاحتياج
فيستحيل وجود الصورة بدون الاحتياج لتلازم وجود المزموم بدون
اللازم والاستغناء الذاتي بهذا المعنى كونها علة موجبة لعدم الاحتياج
فلا يمكن انفكاك هذا المعنى عنها فيستحيل طريان الاحتياج عليها
اذا استغنى في ذاته بهذا المعنى لا يكون محتاجا بوجه ولا بعرضه الاحتياج

لأنه لا يستحيل كون الشيء علة للنقيضين ولا لأمري خارج لا يستحيل
انفكاكه عدم الاحتياج عن ملزمه (قوله الثاني عدم عليها ما يقابلها)
فالافتقار الذاتي ههنا على هذا عدم كون الصورة علة موجبة لعدم
الاحتياج سواء كانت علة للاحتياج أو لم تكن علة له أيضا ولا استغناء الذاتي
عدم كونها علة للاحتياج سواء كانت علة لعدم الاحتياج أو لم تكن علة له
أيضا وكل منهما أعم نطاقا مما بالمعنى الأول لأن كلاهما صادق على
ما لم يكن ذاته علة لشيء من الاحتياج وعدمه بل يعرضه كل من الاحتياج
وعدمه لأمري خارج بخلاف كل منهما بالمعنى الأول أقول لأخفاء في أن بين
الافتقار والغنى الذاتيين تباينا كلياً للقطع بأن الشيء الواحد لا يكون في ذاته
مفتقرا ومستغنياً عما ذكره يقتضي التباين الجزئي بينهما وإذا حل الشارح
تارة كليهما على المعنى الأول وتارة حل الافتقار على المعنى الأول
والغنى على المعنى الثاني ولا يخفى التباين الكلي بينهما على التقديرين
فالحق أن الافتقار الذاتي لا يكون إلا بالمعنى الأول (قوله ولا يتم القضية
الثانية على تقدير الثاني إلى آخره) أي لا يتم القضية الحاكمة بطلان
الاستغناء الذاتي على تقدير أن يحمل كل من الاستغناء والافتقار الذاتيين
على المعنى الثاني وأن تم استلزام المطلوب حينئذ ولا يتم استلزامه المطلوب
الذي هو الافتقار الذاتي على تقدير أن يحمل كل منهما على المعنى الأول
وأن تم القضية الثانية حينئذ وتحقيق كلامه ههنا أنها إذا حلت
على المعنى الثاني كان المطلوب المصرح به في قوله فتعين افتقارها
بذاتها عدم كونها علة لعدم الاحتياج وكان مأل تردده أن الصورة
الجسمية إما أن لا يكون ذاتها علة للاحتياج وإما أن يكون علة له
ولاشبهة في أن إبطال الأول يستلزم الثاني لاستحالة ارتفاع النقيضين
والثاني أعني كونها علة للاحتياج يستلزم الافتقار الذاتي بالمعنى الثاني
أدكلما كان الذات علة للاحتياج لم يكن علة لعدم الاحتياج لاستحالة
كون الشيء علة للنقيضين فالدليل حينئذ يستلزم المطلوب لكن لا يتم
القضية الثانية القائلة بأن كونها مستغنية بذاتها محال إذا الحلول الثابت
في بعض الأجسام القابلة المستلزم للافتقار كما قال المصنف أنما يدل

على أنها ليست علة موجبة لعدم الافتقار لما عرفت أنها إذا كانت علة
لعدمه لا يمكن عروض الافتقار لها لذاتها ولا لأمري خارج ولا يلزم
من عدم كونها علة لعدم الافتقار عدم كونها مستغنية بالمعنى الثاني
لأن ما كان ذاته علة لعدم الافتقار أخص مطلقاً من المستغنى في ذاته
بالمعنى الثاني ولا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام فيجوز أن يكون الصورة
مستغنية في ذاتها ويكون احتياجها في بعض الأجسام القابلة
عارضاً لها لأمري خارج لذاتها وإذا حل على المعنى الأول كان المطلوب
في الحقيقة أثبات كون ذات الصورة علة للافتقار وكان مأل التردد
أن الصورة الجسمية إما أن يكون ذاتها علة لعدم الاحتياج أو لا يكون وح
لاشبهة في بطلان الشق الأول لما عرفت أن ما كان ذاته علة لعدم الاحتياج
يستحيل احتياجه مع أن احتياج الصورة في بعض الأجسام ثابت ولو كان
ذلك الاحتياج لأمري خارج فبتم القضية الثانية لكن لا يتم التقريب
إذا يلزم من بطلان كونها علة لعدم الاحتياج كونها علة للاحتياج كما هو
المطلوب لجواز أن لا يكون علة للاحتياج ولعدمه وأن حل الاستغناء
المأخوذ في الدليل على المعنى الأول والافتقار المأخوذ في المطلوب على المعنى
الثاني يتم كل من القضية الثانية والاستلزام لكن لا يتم استلزام الافتقار
الذاتي بهذا المعنى للملازمة التي قصد اثباتها أعني قوله وإذا كان ذلك
الجسم مراً كاي لم يكن الخ إذا افتقر في ذاته بالمعنى الثاني لما جاز عروض
الاحتياج له لأمري خارج جاز تخلفه في بعض الأجسام الأخرى وأن حل
الاستغناء على المعنى الثاني والافتقار على المعنى الأول لم يتم القضية
الثانية ويتم الاستلزام فالظاهر من سوق كلامه أن مراده الاحتمالان
الأول أن يكن الأوفق بحال المحشى المدقق أن يعمم مراده من الكل
بأن يحمل المطلوب في كلامه على الملازمة أو اصل الدعوى ويكون
معنى كلامه ولا يتم القضية الثانية على تقدير أن يحمل الاستغناء على المعنى
الثاني سواء حل الافتقار على المعنى الأول أو على الثاني ولا يتم استلزامه
المطلوب على تقدير أن يحمل الاستغناء على المعنى الأول سواء حل
الافتقار على الأول أو على الثاني فاعلم (قوله فتأمل يحتمل أن يكون

اشارة الى توجه الابرار على جميع الاحتمالات الاربعة فان اراده على كل احتمال منها وتميز بعضها عن بعض خفي يحتاج الى تأمل او اشارة الى اندفاعه بما ذكره بعد اولى ما ذكرنا من ان ما ذكره يستلزم التباين الجزئي بينهما او الى ان اللاحق للشارح الابرار على جميع هذه الاحتمالات الاعلى بعض منها فان نظره الاول منع الاستلزام والتقريب على تقدير ان يحتمل على المعنى الاول وبحته على شارح المواقف منع القضية الثانية الراجع الى دليلها على تقدير ان يحتمل الاستغناء على المعنى الثاني والافتقار على المعنى الاول هكذا ينبغي ان يعلم هذا المقام (قوله ويجب ان يكون هذا العدم مستندا الى الذات الخ) اي الاتصاف بهذا العدم فانه متحقق في نفس الامر ولو في ضمن الوجود الذهني فلا بد له من علة توجبه في المستغنى دون المفتقر فلا بد ان العدم نفي محض لا يستند الى شيء بل نقول نفس العدم نسبة بين الذات والاحتياج متحققة في نفس الامر بالنسبة الى المستغنى لا بالنسبة الى المفتقر وكل ما هو موجود في نفس الامر فهو موجود اما في الخارج او في الذهن ولا بد لكلا الوجودين من علة وتحقيق كلامه ان عدم كون الذات علة لشيء من التقيضين انما يتصور فيما لم يكن احدهما التقيضين مقتضى الذات حيث كان كالوجود والعدم فانهما وان كانا مقتضى ماهية الواجب والتمتع لكنهما في بعض الماهيات ليسا كذلك وذلك البعض هو ماهية الممكن ففي مثل ذلك يجوز ان لا يكون الشيء علة موجبة لشيء من التقيضين واما اذا كان احدهما التقيضين لا يتحقق في نفس الامر الاحال كونه مقتضى الذات كالفني والافتقار الذاتيين فلا يتصور هناك ان لا يكون الذات علة لشيء من التقيضين بل لا بد وان يكون علة موجبة لاحدهما والالجاز ان لا يكون الشيء نظرا الى ذاته واجبا بالذات ولا ممكنا عاما مقيدا بجانب العدم وان لا يكون الشيء نظرا الى ذاته ممثلا بالذات ولا ممكنا عاما مقيدا بجانب الوجود اذا الوجوب الذاتي مع الامكان العام الاول والامتناع الذاتي مع الامكان العام الثاني متناقضان مع ان ارتفاعهما غير ممكن بانظر الى ذات شيء فانه يستلزم الامكان

الذاتي في انقلاب الممكن الى الممتنع او الى الواجب وانقلاب الواجب الى الممكن او الممتنع وانقلاب الممتنع الى احدهما ولا يجوز عقل ولذا صرحوا بان الوجوب لازم لماهية الواجب والامكان الخاص المستلزم للامكان العام لازم لماهية الممكن والاستغناء لازم لماهية الممتنع فكما ان ذوات الماهيات اما علة موجبة للوجوب الذاتي اي الوجوب مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجة عن الذات واما علة لتقيضه الذي هو الامكان العام المقيد بجانب العدم او ان ذواتها اما علة موجبة لامتناع الذاتي واما علة موجبة لتقيضه الذي هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود فكذلك ذات الصورة الجسمانية اما علة موجبة للاحتياج الذاتي اي الاحتياج مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجة واما علة لتقيضه الذي هو الغنى الذاتي كما ذكره شارح المواقف وبالجملة لا يقتضيه الغنى الذاتيين من الآثار المترتبة على نفس الذات مع قطع النظر عن كل امر خارج وكل اثرشانه ذلك فهو اما متحقق في الماهية بدون علة اصلا وهو محال واما متحقق بمجعل جاعل اياه فيها وهو باطل ايضا والام لم يكن ثابتا للماهية مع قطع النظر عن الخارج فثبت انها لا اجل الذات وحدها ولا معنى بالاستناد الى الذات الا هذا فالحصر بين الذاتيين قطعي وان لم يكن عقليا والحصر القطعي لا ينفذ بمجرد الاحتمال المتوهم الذي دل على بطلانه دليل وانما يقدح به الحصر العقلي لكن القطعي كاف في اتمام البرهان (قوله ولما اقتضى الذات الغنى الخ) يعني لما كان ذات الصورة الجسمانية علة موجبة لعدم الاحتياج امتنع حلولها المستلزم للاحتياج في الجملة لان مقتضى الذات لا ينفك عنها بوجه بالضرورة نعم لا يستحيل حصولها في محل الاعلى وجه الاحتياج لكن فرق بين الحلول والحصول اذا الحلول لا يكون الا بالاحتياج فعلى تقدير الغنى الذاتي الذي يقتضيه الذات بمتنع الحلول وان لم يمتنع الحصول فلذا قال المصنف والالاسمحاح حلوله المستلزم للافتقار قبل علمه انه انما يلزم استحالة الحلول على تقدير الغنى الذاتي لو كان ذلك العدم

مستندا الى الذات بطريق الايجاب وهو ممنوع لجواز ان يكون استناده
 اليها بطريق الاولوية الغير الباقية الى حد الوجوب كما قالوا في الممكن
 انه اول بالعدم ويؤيده ما قاله الشيخ الرئيس في الشفاء من ان المعلول
 في نفسه ليس وله عن علته ايس اى وجود كل معلول ايس بعد ليس
 ومعنى قولهم انه علة لعدم عدم علة الوجود انه اذا لم يوجد علة الوجود
 بعدم المعلول لان عدم العلة مؤثر في عدمه اذ لا يحتاج الى تأثير انتهى
 اقول هذا مدفوع بان كلام المحشى مبنى على ما هو التحقيق من ان الممكن
 ليس باولى بشئ مما يصح انفكاكه عنه بل الآثار المترتبة على ماهيته
 امام مقتضى الذات بحيث يتمتع انفكاكه عنه واما الامر خارج وما ذكره
 الشيخ غير تام كما فصله المحقق الدواني في حاشية التجريد على ان الكلام
 ههنا مبنى على ثبوت الافتقار الذاتي في بعض الاجسام القابلة فلو كان
 المعنى بهذا المعنى مستندا الى ذات الصورة بطريق الاووية لصح
 انفكاكه عن الذات لامر خارج وحيث لم يكن الافتقار ذاتيا في شئ
 من الاجسام مع ان افتقار بعض الاجسام ذاتي بعرضه مع قطع النظر
 عن كل امر خارج وبما حررنا المقام على هذا الوجه اندفع ماتوهم
 الناظرين في المقام ومن الله الهداية والانعام وهذا هو اللابيق بشأن
 المحشى الجليل وبشأن الشريف المحقق وبه يروى الغليل (قوله ثم اقول
 المراد بالافتقار الذاتي الخ) هذا دفع آخر لبحث الشارح بوجه آخر بطريق
 ارجاء العنان فان ما سبق مبنى على كون الذات وحدها علة للافتقار
 وهذا الجواب مبنى على التعميم فان قلت اللازم مستند الى الذات قطعا
 للدور والتسلسل فلا فرق بين الجوابين اصلا قلت ليس كل لازم مستندا
 الى الملزوم لجواز ان يكونا معلولى علة واحدة فيكونان مستنديين الى امر ثالث
 والجواب الاول مبنى على كون الافتقار مستندا الى الذات وحدها كما عرفت
 من قبل ونشير اليه ولو سلم قال هذا الجواب جعل عليه الذات اعم من العلية
 بالذات او بالواسطة وما سبق تخصيصها بالعلية بالذات (قوله غير خارجة
 عن الذات الى آخره) اى غير مباينة لها فيدخل فيها ما كان العلة
 نفس الذات او جزاءها الاعم او المساوى وما كان العلة احد هذه اشياء

مع عرضها اللازم واما ما كان العلة هو العرض اللازم وحده فلعله
 داخل في الذات مع اللازم اذ لا شبهة في ان للذات مدخلا في لازمها
 وان كانا معلولى علة واحدة اذ لا بد من استعداد الذات لذلك ان اللازم
 فعلى هذا ابتدفع ما يمكن ان يقال ليس الافتقار الذاتي الا ما كان علته
 نفس الذات ولو بالواسطة فلا يكون الافتقار المستند الى اللازم الخارج
 ذاتيا وان خص الافتقار الذاتي بما عدا عليه العرض اللازم وحده
 فيثبت داخل ذلك في الغناء الذاتي فلا يتم قوله ولا شبهة في ان المستغنى
 بهذا المعنى يستحيل حلوله على وجه الاستمرار كما لا يخفى (قوله سواء
 كان الذات وحدها علة الى آخره) ليس مراده من الذات وحدها
 هو الذات من حيث هي هي مع قطع النظر عن كل امر خارج عنها
 لانها لا يكون علة لشيء ما لم ينضم اليها احد الوجودين الخارجين عن
 ماهية كل ممكن عندهم بل مراده ان الذات بشرط الوجود الخارجى
 علة للافتقار في الخارج اذ قد سبق منذ ان الصورة الجسمية لا يحتاج
 في الذهن الى مادة فالمراد هو الماهية الموجودة وحدها لا مع لازمها
 ولا مع امر مباين وهذا القدر كاف في اثبات الضرورة الذاتية للافتقار
 اعنى الضرورة والوجوب مادام الذات موجودة في الخارج اذ هذه
 الضرورة كافية في اثبات الملازمة المنوعة بناء على ان المراد من الاستحالة
 في كلام المصنف بمعنى سلب الامكان الذاتي المناقض للضرورة الذاتية
 لا سلب الامكان الذاتي المناقض للوجوب الذاتي اذ الفرض اثبات
 كون كل جسم موجود في الخارج تحقيقا او تقديرا مركبا من الهوى
 والصورة ويكفيه الضرورة الذاتية وان لم يكفه الضرورة في بعض
 الاوقات (قوله على وجه الاستمرار والدوام) اى الدوام الذاتي وهذا
 مبنى على ان الدوام لا يخفى عن الضرورة كما هو التحقيق عندهم فكلاما
 كان حلول الصورة الجسمية في بعض الاجسام القابلة للانفكاك دائما
 كان ضروريا مادامت موجودة وكلما كان ضروريا لها كذلك كانت
 الصورة الجسمية وحدها اومع لازمها علة له فكلاما كان دائما كانت
 وحدها اومع لازمها علة له وينعكس بعكس النقيض الى انها كلما

لم تكن وحدها اومع لازمها علة كما هو المستغنى بهذا المعنى لم تكن دائما
وهو المطلوب (قوله اوعلى سبيل الوجوب) يعنى نقول على سبيل الدوام
ان كان الدوام مستلزما للضرورة اوعلى سبيل الوجوب انه لم يكن مستلزما كما
هو المشهور قلنا اثبات المنوع على كل من التحقيق والمشهور فلا يتجه عليه
ان الصواب الواو والواصلة بدل او الفاصلة اذ الكلام مبنى على ان الدوام
مستلزم للضرورة فلا يصح المقابلة ثم ان قوله دائما للاشارة الى ان
الوجوب يعنى الضرورة الذاتية (قوله اذ على هذا) اى على تقدير
كون المستغنى مستغنيا بهذا المعنى وتلخيصه اذا كان الشئ مستغنى
بهذا المعنى يكون علة الافتقار العارض له عارضا مفارقا وحده اومع
الذات وكلما كان العلة عارضا مفارقا فيمكن عدم الحلول اما الصغرى
فلان علة الافتقار حينئذ اما فاعل خارجى كالعقل العاشر واما عارض
مفارق والاول محال على اصولهم لان الفاعل الخارجى عندهم واجب
لا يخترق فلا يمكن ان يكون علة لشيء الا مخرج فيه ولما توجه ان يقال
يجوز ان يكون احتياج الصورة مقضى ذات الفاعل الخارجى دفعه
بان نسبة الفاعل الخارجى الى جميع الاشياء مستوية على اصولهم اى
لا يكون لبعضها علة دون بعض ولا هو اولى بالبعض دون بعض فلا يكون
علة لشيء من الاشياء الا المرجح فيه وذلك المرجح اما ذات الماهية او لازمها
او العارض المفارق فاذا لم يكن المرجح ذاتها ولا لازمها يكون عارضا مفارقا
ولا يعنى بعلة الافتقار الا ما يستحيل انفكاك الافتقار عنه سواء كان فاعلا له او
موجبا للفعل الفاعل واما الكبرى فلان نفس العارض المفارق ممكن الزوال
فيكون ما يوجب ايضا ممكن الزوال الا يرى ان الكتابة توجب تحريك
الاصابع لكن مع ذلك ليس تحريك الاصابع ولا الكتابة الموجبة اياه
ضروريا لذات الكاتب فى شئ من الاوقات لا يقال لو كان نسبة الفاعل
الخارجى مستوية لما جاز تأثيره فى الشئ فى بعض اوقاته لان الشئ العارض
فى بعض الاوقات لا يكون معللا بالذات ولا بلازمها ولا بالفاعل الخارجى الا
ما يرضى مفارق آخر قبله فيسلسل لان نقول هذا لسلسل فى اعداد واپس
تعمل عندهم بل هو ارضى العارضة لشيء واحد بعضها السابق

مع ابعاضها اللاحق فعند كل استعداد يؤثر فيه الفاعل الخارجى
بترجيح ذلك الاستعداد اياه فلما ثبت كل من الصغرى والكبرى ثبت
انها لو كانت مستغنية عن المحل استغناء بهذا المعنى لا يمكن عدم
حلولها بمعنى سلب الضرورة الذاتية فثبت الشرطية المذكورة
فى المتن القابلة والا لاستحال حلولها الخ بناء على ان المراد من الحلول
هو الحلول الضرورى فى جميع اوقات وجود الصورة فامكان عدم
ذلك الحلول يستلزم استحالة كما ان امكان عدم حيوانية زيد يستلزم
استحالة كونه حيوانا وذلك لان مواد الضرورة لا يتصور لها امكان
بدون لفعل والوجوب فكما يمكن الامر الضرورى يلزم ان يقع بالوجوب
وكما وقع بالوجوب لم يمكن عدمه ينتج انه كلما يمكن الامر الضرورى لم يمكن
عدمه وينعكس الى قولنا كلما يمكن عدمه لم يمكن وجوده فبين ما ذكره
المصنف وبين ما ذكره المحشى تلازم ولذا حمله عليه فاندفع ما اورده
السارح على تلك الملازمة بتحريرها مع تحرير المراد من الاستغناء الذاتى
(قوله والعارض ممكن الزوال) اى يزول بالفعل ان كان مبنيا على ماهو
التحقيق من استلزام الدوام الضرورة او يمكن ان يزول وان دام ان كان مبنيا
على المشهور من جواز انفكاك الدوام عن الضرورة وتقسيمهم العرض
المفارق الى الدائم وغير الدائم مبنى على المشهور لكن المحققين حققوا
ان الشئ لا يدوم لشيء الا اذا كان احدهما علة للآخر او كانا معلولى علة
واحدة فالحق ان الدوام مستلزم للضرورة وقول لكن الشان فى تحقيق
الدوام بينهما ماداما موجودين اذ قد صرحوا ان الاتواع العنصرية
قريبة يجنسها وكل فرد من كل نوع وكل نوع من كل جنس حادث
واذا كان كذلك فبايد ريبهم ان الانسان والفرس حادثان معا واوسلم
تحقق ذلك فبايد ريبهم ان عرق احدهما لا ينقطع بدون الآخر بل
اما ان لا ينقطع عرقهما ابدا او ينقطعان معا حتى يتعين ان احدهما
علة للآخر او هما معا معلولا علة واحدة هى العقل العاشر مع وضع
فلكى حادث فى وقت معين ولا يزول الى الابد او الى حد معين فتحقيق
الدوام الموجب للضرورة بين الشئين يتوقف على امرين الاول تحقيق
حد ونهاية ما والكفى تحقيق ان احدهما لا ينقطع عن الآخر فيما بعد

ولاسبيل الى تحقيق شئ منهما الا بتحقيق العلاقة المقنضية بينهما
ولما لم يتحقق شئ من الامرين ولا العلاقة جعلوا ناطقة الانسان
وضاهلية الفرس من الامور الاتفاقية المحتملة للانفكاك وجعلوا اللزومية
عبارة عما يوجد فيه اللزوم والعلاقة في اعتقاد الحاكم والاتفاقية عما لم
يوجد اللزوم والعلاقة في اعتقاده وان وجد في نفس الامر فناطقية
والباهية مع احتمال العلاقة الموجبة بينهما من الاتفاقيات نعم لو حقق
الدوام بين الشئين لما انفك عن اللزوم قطعا لكن قد عرفت ان
تحقيق الروام انما يمكن بعد تحقيق العلاقة الموجبة وبعد تحقيقها
يتحقق اللزوم قطعا فقد انضح الحال واكشف ان قولهم باستلزام
الروام اللزوم فيما لم يتحقق فيه العلاقة الموجبة سخيف جدا (قرله
مع ان الاجسام القابلة للانفكاك) هذه المقدمة هي المقدمة الاستثنائية
المطوية في المتن وخلاصة الاستدلال انها لو كانت مستغنية بهذا
المعنى لمادام حلول فرد من افرادها اولامكن عدم حلول كل فرد منها
في بعض اوقات وجودها لكن اللازم باطل اذ حلول بعض افرادها
اعني حلول الصور الجسمية الواقعة في الاجسام القابلة للانفكاك
ضروري ضرورة ذاتية مادامت موجودة ولقائل ان يقول تلك المقدمة
الاستثنائية ممنوعة بل هو اول البحث وايضا الملازمة ممنوعة لجواز
ان يكون افراد الصورة الجسمية متخالفة الحقائق بان يكون الصورة
الجسمية جنسا او فصلا بعيدا او عرضا عاما لافرادها الا ان يقال
الملازمة مبنية على ماسياتي من كونها طبيعة نوعية لافرادها وبطلان
اللازم مبني على ما في الفصل الآتي من استحالة تجرد الصورة الجسمية
عن الهولي بناء على ان اثبات امتناع تجردها انما يتوقف على ان كلما
يقبل الانفصال فهو مركب من الهولي والصورة وقد ثبت ذلك
من قبل ولا يتوقف على ان كل جسم مركب من الهولي والصورة
حتى يكون دورا باطلا فانه قطع عرق الاوهام عن هذا المقام ولا بأس
في توقف بعض المطلوب على ما في الفصل المتأخر وانما البأس
في توقف كل المطلوب المذكور في الفصل المتقدم على ما في الفصل المتأخر

اذ لا وجه لتقديم الفصل الاول حينئذ بخلاف توقف البعض فان
الفصل المتأخر لما كان معقودا لامتناع تجرد كل صورة جسمية ناسب
تأخيره عن اثبات تركيب كل جسم نعم يرد على المحشي في هذا المقام
انه لا وجه لقول على سبيل الاستمرار والدوام لانه ان اراد ان يستدل
على ضرورة حلولها في الاجسام القابلة للانفكاك بدوام الحلول فيها
فقد عرفت حال الاستدلال على اللزوم بمجرد الدوام في القول الاول
وان اراد ان يستدل عليها بما في الفصل الآتي من امتناع التجرد
كما قررنا فهو يحقق علاقة اللزوم بينهما فلا حاجة الى التثبت برب
الدوام (قوله اقول يريد المستغنى اختاره ههنا الجواب الثاني الذي
اشار اليه بقوله ثم اقول الى آخره) للإشارة الى ان الجواب الاول انما يصح
اذا حل على الثاني بان يكون عليه ذات الافتقار لا افتقارهم من ان يكون
بالذات او بواسطة لازمها اذ لو خصت بكونها بالذات كان المستغنى
اعم مما كان ذاته علة للافتقار بواسطة لازمها فلا يتم قوله ولما اقتضى الذات
الغنى استحالة الحلول فالجواب الحق هو الثاني واذا اختاره ههنا ثم الظاهر
ان يقول يريد بالمستغنى في ذاته ما لم يكن علة للافتقار غير خارجة عن الذات
اي ما لم يكن ذاته بالذات ولا بواسطة لازمه علة للافتقار كما هو الملازم لقوله
والمراد بالمستغنى في حد ذاته ما لم يكن كذلك الا انه اشار الى ان ما لم يكن بذاته
ولا بواسطة لازمه علة للافتقار محصور قطعا فيما كان بذاته وبواسطة
لازمه علة لعدم افتقاره وتلخيص الكلام في هذا المقام ان التزديد على
هذا يتجر الى ان يقال ان الصورة الجسمية اما ان يمكن لها عدم
الحلول في شئ من اوقات وجودها بالخارجي او لا يمكن والا اول وهو
العناء الذاتي باطل في جميع الاجسام العنصرية القابلة للانفكاك كما
عرفت وبظهور بطلانه فيها يتم المراد ههنا اذ الغرض ههنا اثبات
الهولي في الفلكيات بعد اثباتها في العنصرية القابلة للانفكاك ولم
يمكن اثباتها في الكل دفعة لان كون الافلاك قابلة للانفكاك غير معلوم
بل باطل وبذلك يندفع منع الشارح لانه مبني على كون الافتقار والغنى
الذاتيين تقتضي ماهية الصورة الجسمية بشرط الوجود الخارجي

أي مقتضىها بالواسطة ولا يمكن إثباته على كونهما مقتضىها بالذات
 وبواسطة زعمها ولا يلزم تجوز إمكان تفكك حلولها وتجزئتها عن المادة
 قوله ولا يخفى على كمال بطلان هذا الاحتمال (أقول بطل هذا الاحتمال بداهة
 مبنى على ما سبق في منه من أن الشخص امر داخل في ذات الشخص
 فالاحتياج لا يدخل الشخص داخل في الاحتياج لذاته فالمراد ههنا
 من الخارج هو المبادئ الذي ليس نفس الهوية بل جزءها ولهذا حكمه بطلانه
 بداهة وانما جدول الشخص داخل في ذات الشخص كما ذهب إليه المتأخرون
 لئلا يلزم التكرار في كلام الشارح كما لا يخفى (قال الشارح اذ يحتمل أن
 يكون جنسا الخ) أي إذا لم يثبت كونها طيبة نوعية يحتمل أن يكون جنسا
 وعرضيا عاريا وكما احتل ذلك لم يتم الدليل ينتج أنه لو لم يثبت لم يتم الدليل
 ومعنى هذه الشرطية بمعنى معنى التوقف المذكور وقوله وحينئذ يجوز
 اختلاف الخ دليل الكبري أي إذا كانت جنسا أو عرضيا ما يجوز اختلاف
 المقتضى (قوله لم يقل على إثبات أنها نوع) أي انما كان نوعية للاشارة إلى أن
 المفترق بذاتها هي الماهية فلا شرط معني العموم أو قال نوع لم يمتوهم أنها
 الماهية بشرط العموم وهو باطل لأن الحلول في المحل مما يترتب على الوجود
 الخارج فالماهية المفترقة بذاتها إلى الحلول انما هي الماهية وحدها لا مع قيد
 العموم وإذا كان والكلام في نفس الماهية فلا يرد ما يكاد يتوهم أن الكلام في
 الماهية صادقة على الصورة الجسمانية لبعض الأجسام القابلة للتفكك
 هي بعينها ماهية كل صورة جسمانية فلم لا يجوز أن يكون الكلام في الماهية
 بشرط العموم فتأمل وتدفع أيضا ما قيل لو صح ما ذكره لوجب على
 الشارح في بيان الاحتمال أن يقول اذ يحتمل أن يكون جنسية أو عرضية
 عامة انتهى وذلك لأن عرض الجسماني يمكن أن يكون عن النوع
 إلى الماهية النوعية والنكاح يجب أن يكون مفادة بخواص الكلام وإلا
 كان نكتة ذلك تلك الإشارة التي ذكرناها فقد اندفع ذلك لأن تلك
 الإشارة لا تحصل بعبارة النوع وانما تحصل بعبارة النوعية وإما ما ذكره
 في بيان الاحتمال فبني على أن النوع والجنس والمفترق هما رتباً بطلان
 معنى مشابهة وحدها في قول الشارح لأنسان موجود كما يوافق على

الماهية مع قيد العموم ولا حاجة إلى مثل تلك الإشارة في بيان الاحتمال
 في الإشارة إلى المراد بعبارة أو عينة مستغنية عن الإشارة إليه في بيان
 الاحتمال لأنه اجبال بعد البيان انتهى (قوله لأن النوع هو تلك الماهية
 بشرط الخ) لأن المقابلة على كثير من مأخوذة في ماهية النوع (قوله
 والموجود في الخارج) عطف الماهية على المعلول وهو في الحقيقة كبرى
 قياس غير متعارف قد طوى مسغرة تقريره إن الكلام في الموجود
 في الخارج والموجود في الخارج هو الماهية وحدها فالكلام في الماهية
 وحدها ولما توجه على هذه الكبرى أن كليتها ممنوعة لجواز أن تكون
 الماهية بشرط العموم أيضا موجودة فلانم أن كل موجود هو الماهية
 وحدها فلهذا أثبات الحصر في قوله انما هو الماهية وحدها (قوله واهية
 وحدها نوعية) أي منسوبة إلى النوع نسبة المعارض إلى المعارض
 الذي هو النوع المنطقي فالنوع المنطقي يصدق عليها ولو باعتبار
 العموم فيصح نسبتها إليه سواء كان المراد من الماهية وحدها الماهية
 غير المشروطة بالعموم والماهية المشروطة بعدم العموم لأن التباين بين
 المشروطة بالعموم والمشروطة بعدمه اعتباري فيصح نسبتها بأحد
 الاعتبارين إلى ما يصدق عليها باعتبار آخر لكن قوله لا نوع يدل على
 أن المراد بالماهية وحدها الماهية المشروطة بعدم العموم إذ الماهية الغير
 المشروطة بالعموم لا أبي عن العموم فيجوز صدق النوع عليها مع
 العموم من غير اشتراط بخلاف المشروطة بعدم العموم اذ يمنع صدق
 النوع عليها بهذا الاعتبار فقوله لا نوع بمعنى لا يصدق عليها النوع
 بعدم ردها أنه أن أراد بالماهية وحدها المشروطة بعدم العموم
 فلانم أن كل موجود في الخارج هو تلك الماهية لأن المطلقة أغنى الغير
 المشروطة بالعموم موجودة أيضا وإن أراد بها الغير المشروطة بالعموم
 فلانم أنها لا يصدق عليها النوع بهذا الاعتبار لأن بشرط
 العموم شرط لضرورة الصدق لا لمصدق بالفعل لما عرفت أن تنفاء
 شرط العموم لا يوجب انتفاء العموم حتى يوجب امتناع الصدق عليها
 وانما يوجب تنفاء ضرورة الصدق إلا أن يقال أراد بها الأول ونبه
 بذلك على أن وجود الماهية المطلقة انما هو باعتبار اشتراطها بعدم العموم

بعض المصنف كما نصدق النوع عليها انما هو باعتبار العموم لا مطلقا
وفي ذكره بحث لطيف سيأتي ايرادا وجوابا (قوله قال قلت مقتضى
الطبيعة الواحدة الخ) منشأ السؤال اضافة المقتضى الى الصورة
الجسمية في قوله وحينئذ يجوز اختلاف مقتضاها وهو معارضة تدعوى
توقفه على الاثبات المذكور وحاصله ما ثبت كون الحلول مقتضى الصورة
الجسمية فسواء كانت نوعا او جنسا او غيرهما لا يختلف في شيء
من افرادها فعلى تقدير ان يكون ذلك الجسم مركبا من الهول
والصورة يلزم ان يكون جميع الاجسام العنصرية والفلكية كذلك
فلا توقف (قوله قلنا لو كان الخ) حاصله منع كون الحلول مقتضى
مطلق الصورة الجسمية الشاملة لجميع الصور العنصرية والفلكية
بل اثبات كونه مقتضى حقيقة بعض الافراد ولا يلزم منه المدعى كما ستعرفه
(قوله فلو ثبت احتياج فرد لذاته) اي لماهية النوعية وحقيقته واثاربه
ان انه لم يثبت بما ذكره المصنف ان الحلول مقتضى الصورة الجسمية
المطلقة اعني الشاملة لكل فرد حتى يتم عدم التوقف واثبات انه مقتضى
حقيقة بعض الافراد وهو ما في بعض الاجسام القابلة للانفكاك
ولا يلزم منه كونه مقتضى حقيقة كل فرد الا اذا ثبت ان حقيقة ذلك الفرد
بعينها حقيقة سائر الافراد اذ لم يثبت ذلك واحتمل ان يكون حقا يقي
الصور الجسمية في الاجسام الغير القابلة للانفكاك مخالفة لحقيقة
الصورة الجسمية في بعض الاجسام القابلة للانفكاك بان يكون مطلق
الصورة الجسمية جنسا قريبا او بعيدا او عرضا عما لها لم يتم الدليل
اذ يجوز ان يكون ذلك المقتضى مقتضى فصل تلك الحقيقة لا مقتضى
جنسها وبالمجمل ان قول الشارح وحينئذ يجوز اختلاف مقتضاها
في افرادها لا يخلو عن تسامح ومراده اعم من مقتضاها من حيث هي
ومن مقتضاها بشرط فصل من فصولها وبذلك ظهر انطباق
الجواب للسؤال وان سبق الى بعض الاوهام عدم الانطباق في هذا
فان قلت كما لم يثبت بما ذكره المصنف ان الحلول مقتضى الصورة الجسمية
المطلقة لم يثبت ايضا انه مقتضى حقيقة بعض الافراد اذ يجوز ان يكون

الحلول من اوانه شخص الفرد المتحقق في بعض الاجسام القابلة
للانفكاك قلت اثبات الحلول في انواع كثيرة من العنصرينات ثبت
انه لا مدخل فيه بخصوصية شخص معين فقد ثبت انه مقتضى الماهية
المشتركة بين الافراد العنصرية وكان قول المصنف كالماء والنار اشارة
اليه حيث لم يكتف في التمثيل باحدهما ثم اقول بقي ههنا بحث شريف
هو ان اتمام البرهان لا يتوقف على اثبات انها طبيعة نوعية قطعا اذ يتم
بكونها فصلا قريبا لطبيعة نوعية او خاصة لاحدهما فالوجه في اختيار
عبارة النوعية دون النوع ان يحتملها شاملة للفصل والخاصة ضرورة
ان كلا منهما نوعية لا نوع وحينئذ يرفع هذا البحث وان لم يرتضه
المحشي ويمكن اتمام كلام المحشي بان لا سبيل الى اثبات كونها فصلا
قريبا او خاصة وانما السبيل الى ثبات النوعية بما ذكره الشيخ ولذا جعلوا
متوقفا عليه فتأمل (قوله خلاصة استدلاله الخ) ليس عرضة من هذه
الخلاصة دفع النظر الا في بمجرد تغيير التقرير فانه في الحقيقة منع
لوجودها وتخصلها من غير انضمام شيء مستندا بجواز ان يكون الموجود
التحصل معروضها او يكون التحصل معروضا او يكون التحصل
تلك الماهية مع الفصول لا وحدها فمن يمتنع عليه على كل تقرير بل غرضه
الاشارة الى امرين الاول الاعتراض على الناظرين ومن تبعهم كالشارح
بان في تقرير الاستدلال على هذا الوجه استدراكا لا يليق بشأن الشيخ
الرئيس فان تحصل تلك الماهيات وخذها يبدل على نوعيتها من غير
رجوع الى اختلافها باخارجيات دون الفصول بل ذلك الاختلاف
معلل بالحصل وحدها فهو علة لمية له ولذا قال معلل كما انه دليل اني
للتوعية الثاني ان النظر الا في مدفع عن التقريرين ضرورة ان الصور
الجسمية المحصلة وخذها التي انضاف اليها الصورة النوعية ماهية
واحدة في جميع الاجسام ضرورة ان كل جنس عبارة عن الجوهر الممتد
في الجهات مع الصورة النوعية المختصة به فاذا قطع النظر عن ذلك
الصورة النوعية الخارجة عن الصورة الجسمية لم يبق هناك الا الجوهر
الممتد في الجهات وهو الصورة الجسمية فاذا كان ذلك الجوهر الممتد

محصلا وحده يلزم النوعية بانقياس الى جميع افرادها ولاجل ذلك لم
يستغل بتصريح الجواب عن النظر ثم اقول فينه بحث اما اولافلان
الاختلاف بالخارجيات اذا لم يكن له مدخل في الاستدلال كان مستدركا
في كلام الشيخ فبقع فيما هرب واما ثانيا فبالاينس ان المحصل اى المستعد
للتحصل بالاشارة استعدادا تاما هو ماهية واحدة في كل جسم لجرار
ان يكون الجسمانية المنصرية مخالفة للجسمية الفلكية بالذات من غير
اشتراك في ذاتي اعلاية كون الصورة الجسمانية عرضا عاما للكل او مخالفة
لها بالذات مع اشتراكها في الجنس دون الفصل بان تكون الصورة الجسمانية
جسما قريبا او بعيدا لهما كما ذكره الشارح بعينه والقول باما متى تصورنا
الاجسام بحقيقةها رقطنا النظر عن صورها النوعية المختصة بانواعها
لم يبق في اذهاننا الاماهية واحدة هي الجوهر الممتد في الجهات فانما
يحدثي نفعنا لو سلمنا كون جميع الاجسام متصورة بحقيقتها وهو م لا سيما
في الفلكيات اذ لا يلزم من مشاهدة الجسم تصويره بحقيقة كما في الشيخ
البعيد مع ان انفس الافلاك غير ممرئية وانما المرئي الكواكب وما يتخيل
من الزرقة في السماء فانما هو في كرة النسيم التي بعد تخلفها عن الارض ثمانية
عشر فرسخا تقريبا كما بين في محله وقد وجدنا كذلك ببرهان لطيف
وحينئذ يجوز ان تكون الصورة الجسمانية عرضا عاما لجميع افرادها وان
تكون ذاتيا للجسميات المنصرية وخارجا عن الجسميات الفلكية واما
ثالثا فلوسا ان الصورة الجسمانية ذاتي لجميع افرادها كما اتفقوا عليه وكابدل
عليه قولهم ان الجنس مأخوذ من الصورة الجسمانية والفصل مأخوذ
من الصورة النوعية والجسم جنس لجميع الاجسام فلانم انها متحصلة
وحدها كيف ولو كان الامر كذلك لما احتج في حقايق الانواع الحقيقية
الى الفصول البعيدة كالفلكي والمنصري وكانا في الحساس فلا بد
في الاجسام من مبادى تلك الفصول تؤخذ هي منها فان قلت تلك
المبادى داخلية في الصورة النوعية بناء على ان اراد من الصورة النوعية
لنا بنة في الاجسام باختلاف الآثار واللوازم اعم من الصور النوعية
الحقيقية والاضافية قلت ليس المستعد انتم التحصل بالاشارة الا النوع

الحقيقي وجميع لا جنس قريبة كانت او بعيدة ماهيات مبهمه فتكون
فصولها ايضا كذلك فلا تكون موجودة متحصلة منضمة الى الصورة
الجسمية نعم لو كانت مبادى الفصول البعيدة اجزاء من مبدأ الفصل
القريب لاحتج اني الكل مع تحصل الصورة الجسمانية وحدها لكنهم
عدوها اجزاء مقومة للاجناس للافصول القريبة وهذا الذي ذكرناه هو
تحقيق نظر الشارح فلا يندفع بما ذكره فاشيات النوعية بما ذكره الشيخ مشكل
جدا (قوله موجودة متحصلة) اى مستعدة استعدادا تاما للوجود الخارجي
والتحصل اى التعيين بالاشارة الجسمانية ولك ان تقول المراد ان الصورة
الجسمية في الاجسام الموجودة هي الماهية الموجودة المتحصلة اى التعينة
بالاشارة الجسمانية وحدها بناء على ماهو التحقيق وسيأتي منه من ان الشخص
خارج عن اذات الموجود الشخص عارض له فالوجود المتحصل
بالفعل هو لنوع لا مجموع النوع والشخص ولا الجنس لانه ماهية مبهمه
لا يكون مبروضه للشخص وحدها بل مع فصول قريبة (قوله فيكون
اختلافها بالخارجيات) فرعه على التحصل وحدها كما اشار اليه الحاصل
الا تى او على الدعوى المطلوبة من قبيل تفريع احد اللازمين على
الاخر وعلى كلا التقديرين اشارة الى ان الاختلاف بالخارجيات لا
دخل له في الاستدلال بل هو من ثمرات الوجود والتحصل لكن يتوجه
ما قد من ان الاشتغال بيان اثمره مستدرك ايضا (قوله فان قلت الخ)
المانع للصغرى واما قضي احوال الدليل باستلزامه خصوص الفساد
الذي هو الفرق بين الجنس والنوع بالابهام وانتمين مع كونها مبهمين
معا (قوله قلت الى آخره) حاصلة ليس مقصود الفاعل في ايجاد النوع
الاجعله معية بحيث يشار اليه بالاشارة الجسمانية وذلك لا يصح في الجنس
بل الفاعل انما يوجد بان يجعله متحصلا متعينا بمرتبتين الاول جعله
مستعدا للتعين بالاشارة الجسمانية بان يوجد مبدأ فصله والثاني جعله متعينا
مشارا اليه نعم ليس بين الجعلين تأخر زمني لكن الجعل الاول متقدم
على الثاني بالذات والحاصل ان المراد بكونها متحصلة كونها مستعدة
للتحصل بالاشارة استعدادا قريبا وذلك الاستعداد متحقق في النوع

دون الجنس فالفرق واضح فثبت المم اولا يتم دليل النقض هذا على
الاحتمال الاول من المعنيين واما على الاحتمال الثاني فالخاصل ان المراد
بكونها موجودة متحصلة انها معروضة للوجود والتحصل بناء على
ماهو التحقيق من ان الموجود الخارجي عين النوع لاهو مع الشخصيات
التي هي من الامور الاعتبارية وليس الجنس قابلا لان يكون كذلك
وكونها معروضة للوجود الخارجي والتحصل بهذا المعنى
لا ينافي ابها معها وقابليتها المشتركة بين افرادها فالفرق ايضا
واضح بلا محذور فثبت المم اولا يتم النقض وعلى كل تقدير لاختفاء
في انطباق الجواب للسؤال وان خفي على بعضهم (قوله غاية الامر
الى آخره) تلخيص كلامه لا يمكن تحصيل الجنس والنوع بحسب الخارج
الاقى ضمن فرد الموجود المتحصل المعين بحسب ذاته وبحسب عوارضه
الشخصية اذ ليس لهما تحصيل بحسب الخارج وراء هذا التحصيل
فاذا ادرك من ذلك الموجود المتحصل معنى جزئي يشكل الحكم بانه
مما يوجب نحو الاول ان يكون عارضا متحصلا او بانه مما يوجب نحو
الثاني بان يكون مبدءا لفصله انما خوذ منه لما ذكره الشريف المحقق
في تصانيفه من ان التمييز بين الذاتي والعرضي متعسر او متعذر في الماهيات
الحقيقية بخلاف الماهيات الاعتبارية فاقيل لاختفاء في ان ما يوجب
النحو الاول من التحصيل هي الامور الجزئية الشخصية وما يوجب
النحو الثاني هي الفصول الكلية والفرق بين الكلّي والجزئي مما لا يشك
على احد وما ذكرنا من ان الفرق بين ذاتيات الماهيات الحقيقية
وعرضياتها متعسر او متعذر فانما هو فيما اذا كانا في مرتبة واحدة من العموم
والخصوص على ما يشهد به بيانهم لذلك فهو مدفوع فان الكلام ههنا
بين المعنيين الجزئيين لما عرفت ان ليس للنوع تحصيل بحسب الخارج الا في
ضمن تحصيل الفرد الموجود الجزئي (قوله في اكثر المواد) يعني غاية الامر ذلك
لا تعذره في كل مادة حتى لا يمكن بيان النوعية ههنا (قوله واستدل على نوعيتها
الح) اي كونها نوعا ولا ان تقول مراده كونها نوعا وفصلا قريبا بالنسبة
الى جميع افرادها اذا امكن للبرهان السابق وكذلك مراده من النسبة

كونها جنسا قريبا وبعبارة اخرى حكمهما من الفصول البعيدة اذا امكن
لا يستلزم ان يكون تحتها انواع مختصة ببعض الاجسام فثبت الدليل
فلا يرد ما قيل لان لم يكن نوعا كان جنسا لجواز ان يكون فصلا
واما منعه لجواز ان يكون عرضا فان دفع فوع بما سبق من انها ذاتية لجميع
الاجسام عند جميع الحكماء (قوله مشتركة بين الاجسام) بان وجد
جزء الكل منها لا بان تكون صادقة على جميعها فالاجسام في كلامه
بمعناها الحقيقية لا بمعنى الصور الجسمية كما وهم (قوله ففصولها الابداح)
خلاصة لاستدلال لولم تكن نوعية كانت جنسية وكلما كانت جنسية
يلزم ان يدرج تحتها انواع مخصوصة ببعض الاجسام وكلما لم ذلك
يلزم ان تكون فصول تلك الانواع امورا مختصة ببعض الاجسام ينتج
انها لولم تكن نوعية لكان فصول الانواع المدرجة تحتها امورا
مخصوصة ببعض الاجسام والامور المخصوصة ببعضها اما عراض
واما جواهر ينتج انها لولم يكن نوعية لكان تلك الفصول المقومة
لتلك الانواع اما عراض واما جواهر واللازم بكلاشييه باطل بخلاف
ما اذا كانت نوعية اذ غايته ان يوجد لها فصل جوهرى شامل لجميع
الاجسام لا يختص ببعضها والذي حكم المستدل بانحصارها في الصور
النوعية هو الجواهر المختصة ببعضها لا مطلقا وبهذا ظهر فساد
ما قيل ان هذا الدليل جار في عدم نوعيتها ايضا اذ تقول لو كانت طبيعة
نوعية كانت لها فصل مخصوص بها والامور المخصوصة بها اما عراض
او جواهر ولا سبيل الى شيء منهما اما الاول فلان فصل الجواهر لا يكون
عرضا عما وما واما الثاني فلان الجواهر المخصوصة بها هي الصورة
النوعية وهي لا تصلح لان تكون فصلا لها لكونها غير محمولة عليها
مواطاة (قوله لان الجواهر المخصوصة بها) اي كل نوع منها من قبيل
ركب القوم دوابعهم هي الصورة النوعية لعله اراد ما هو اعم من الصورة
النوعية الاضافية التي هي مبادئ الفصول البعيدة فانها مختصة ببعض
الاجسام ايضا (قوله وهي ليست فصلا الح) اي ليس شيء منها
فصلا مقسمها لانتفاء الحمل والقبولة المعتبرة في حقايق الكليات

الخمس وقد سبق من السج ان الصورة النوعية متميزة عن الصورة
الجسمية في الوجود الخارجي بل لكل منها وجود مغاير لوجود الاخرى
والحمل الاتحاد في الوجود دون الفهم و اقول كما ان الصورة النوعية
الانسانية غير محمولة على الانسان والناطق لما اخوذة منها ماهية جوهرية
محمولة عليها لا يجوز ان يكون الامر كذلك ههنا لان يقال الماهية
الجوهرية المأخوذة من الصورة النوعية وان كانت محمولة على الجسم
الطبيعي المشتمل عليها لكنها غير محمولة على الصورة الجسمية التي
هي الجزء الاخر منه كما لا يخفى (قوله لان نوعيتها انما يدعى هذا لتحقيق
لاصل المدعى) تمهيدا للايراد عليه بقوله وعلى تقدير جنسيتها الخ
وانما احتج الى تحقيقه لما اوهمه اخذ الاجسام في تقرير الدليل من كون
الادعاء نوعيته بالقياس الى انفس الاجسام لا الى اجزئها وحاصل
ايراد نوعيتها انما يدعى بالقياس الى الصور الجسمية فيثبت يكون
جنسيتها بالقياس اليها ايضا وعلى تقدير جنسيتها لان ان فصولها
المقسمة لا يكون جواهر ودعوى انحصار الجواهر بخصوصية
بالاجسام في الصور النوعية الحقيقية والاضافية ممنوع فان قلت
على تقدير ان يكون لها فصل جوهرى مختص بنوع من الانواع يجب
ان يوجد في الجسم جوهر مختص به هو مبدأ ذلك الفصل فيكون
ذلك المبدأ ايضا صورة نوعية اخرى فاذا لم يجز حمل الصورة النوعية
المتميزة في الوجود لم يصح كون ذلك فصلا ايضا قلت قد سبق جوابه
اذا الصورة النوعية الانسانية لكونها جزء من الانسان لا تحمل عليه
ومع ذلك تحمل عليه الفصل المأخوذة منها فليكن هذا كذلك
او نقول ان اريد ان نفسها غير محمولة على الصورة الجسمية فساد وغير
مضروا ان اريد ان الماهية المأخوذة منها غير محمولة فمنوع (قال الشارح
الجواز ان يكون الاحتياج اليها من شخصها) قول هذا مبنى على جواز
اشتراك امور كثيرة متباينة في لازم واحد كالنار والحركة والشمس
المشتركة في الحرارة وان لم يجز صدور اثر متباينة عن شئ واحد اذ لا
لا يمكن ان يصدر عنها الحرارة والبرودة مثلا لكي لا يقال ان يقول لادليل

على كون الحرارة لازمة ماهية لا بشرط الوجود الخارجي لانها
لللهوية المخصوصة تدخل اذا كان فرد مشاهدا منها حارة علم انها
مقتضى الماهيات النوعية المشتركة بين جميع الافراد الموجودة لا مقتضى
الشخص المخصوص وهو المعلوم بحسب الطاقة البشرية ولجواز
مثل ما ذكره ثبت لازم الماهية اصلا لجواز ان يكون مقتضى شخص كل
فرد بناء على الجواز المذكور فالحق ان مرادهم من لوازم الماهية المشتركة
اعم من ذلك سواء كان الشخص داخل في ذات الشخص او خارجا عنه
فالنع المذكور ساقط في علم الحكمة بحسب الطاقة البشرية والجواب
فرق بين لزيم الحرارة للنار وبين ما نحن فيه اذ كل فرد مشهود من النار
حارة بذاته ولازم ان كل فرد مشهود من الصورة الجسمية محتاج
الى الحمل لانه اول المسئلة فاعم (قوله دعوتكرا لما سبق الخ) قيل لما كان
غير الذات اعم كان السند الاول اعم من السند الذي ذكره ههنا والاعية
دافعة للتكرار لا وجوبه بانه قول لا يلزم من تجويز لاعم تجويز الاخر
الجواز ان يكون تجويز لاعم في ضمن خاص آخر (قوله ويمكن توجيه ذلك
الخ) هذا مبنى على ان قول المصنف لان الطبيعية المقدارية الخ قضية
حقيقية لا طبيعية والمتبادر من الاشتغال باثبات نوعيتها ان يكون طبيعية
الان يقال الطبيعية غير مستعملة في العلوم ثم اقول فعلى هذا التوجيه
لا يكون الجواب الذي ذكره الشارح ههنا جوابا عما اورد في ما سبق
اذ بعد ذلك رد عليه ما سبق اذ يجوز ان يكون على الاحتياج غير الذات
وغير الشخص نعم يتوجه عليه ما اوردته المحشى ههنا لك كما عرفت
تفصيله فقد علم ان ابطال المحشى ما سبق مبنى على ان مراده من غير
الذات ههنا لك غير الشخص ايضا والابحواز كون الاحتياج لاجل
الشخص مما لا يمكن ابطاله كما يشير اليه (قوله فيمكن ان يقال) اى في توجيه
المنع المذكور ههنا على وجه لا يلزم التكرار (قوله لكن الحق ان الشخص
زائد الخ) يعنى انه يقرر البحث على ما ليس بحق اذ الحق زيادة الشخص
على ذات الشخص كما حققه المحقق الدواني في حاشية التجريد فبعد تسليم
كون الاحتياج لاجل ذات الفرد لا يمكن منع الاحتياج في الافراد الاخر

بمعنى كون لا يحتاج لاجل ذاته كما ذكره الشارح ثم ان مراده
من الشخص ما به الشخص لا يكون الشخص متشخصا فان كون
شئ خارجا طاهر لكل احد وانما النزاع في الاول وذهب المتأخرون
الى ان الشخص مجموع النوع وما به يتشخص ويمتد عن الفرد
الاخر ورده المحقق البدواني في حاشية التبريد بأنه يستلزم كون نوع
جزأ خارجيا من الشخص فيلزم ان لا يصح حمل النوع عليه ضرورة
استناع حمل الجزء الخارجى على الكل الخارجى فالخلق ان الشخص
جزء بحسب المفهوم لا بحسب الخارج وهو المصريح به في المواقف
وشرحه فن قلت لو كان الشخص بحسب الخارج عبارة عن مجرد
النوع اضدق زيد على عمرو وهو باطل قلت هذا وهم سبق الى بعض
الاولهائم وليس بشئ لان معنى الحمل الاتحاد في الوجود الخارجى للاتحاد
في الحقيقة النوعية والنوع المعروف لهذا الوجود الخاص زيد
والنوع المعروف لذلك الوجود الخاص عمرو وهكذا لا يقال لاشبهة
في ان كلا من الوجودات الخاصة التى هى عبارة عن الشخصات
في التحقيق خارج عن ذات الشخص الموجود فان الوجود راى
على ذات الممكن لكن التقييد بقيد الوجود اما داخل في ذات الشخص
او خارج عنه فعلى الاول يثبت ما قاله المتأخرون وعلى الثانى يلزم ان يكون
الغاي بين زيد وعمرو باعتبار لا بالذات وهو باطل قلت فختار ان التقييد
بحسب الخارج خارج كالتقدير فانه نسبة ومعقول ثانيا لا يصح ان يكون
جزء من الموجود الخارجى وكذا كل تقييد بتصورهناك والسلسل اللان
تسلسل في الامور الاعتبارية وما ذكرتم من لزوم كون التغير بين زيد
وعمر وبالا اعتبار غير محذور ان خص التغير الذاتى بالتغير بالماهية ونمى نوع
ان عدم التغير الذاتى من التغير بالشخص والوجود وتحقيق ذلك
ان الماهية الواحدة وجودات خاصة خارجية بعروض كل منها لها
يترتب عليها آثار خارجية مباينة لما يترتب عليها بعروض الآخر
فالماهية المعروضة لهذا الوجود الخاص المترتب عليها آثار خارجية
مخصوصة هى زيد والماهية المعروضة لذلك الوجود الخاص المترتب

عليها آثار خارجية اخرى عمرو وهما متغايران بالوجود فلذا لا يحمل
احدهما على الآخر وان تحدا في النوع واعلم ان تلك الآثار لكونها
مخصوصة بالوجود الخارجى لا يمكن حصولها بذواتها في الاذهان
وانما تحصل فيها بصورها فان لاحظت الماهية مجردة عن صور تلك
الآثار فيكون كلية وان لاحظت مقارنتها كانت جزئية فاعلم ذا (قوله
لا اختلاف فيهما) اى حقيقة وانما الاختلاف الحقيقى بين الشخصات
فتوصيف الماهية بالاختلاف توصيف بحال عوارضها فان الشخصات
واسطة في عريض الاختلاف للماهية لا واسطة في الثبوت الا ان يقال
هى واسطة في ثبوت مطلق الاختلاف لشامل للتغاير الاعتبارى وكلام
الشارح يتم بهذا التقدير (قوله هذا الجواب بالحقيقة دعوى البداهة
الخ) اقول لما سلفنا من ان السؤال مبنى على جواز اشتراك شخصات
كثيرة في لازم واحد هو الاحتياج ولا يشترك الجميع فن يجوز كيف يسلم
ان لا تدخل للهوية في الاحتياج قد دعوى الضرورة فيه دعوى الضرورة
في محل النزاع وهو باطل اذ لو كان ضروريا لما كان محلا للنزاع وما قيل
الضرورة ههنا بمعنى القطع لا بمعنى البداهة فليس بشئ لانه لا يثبت
النوع وبوجه دعوى البداهة في عدم مدخلية في نفي مدخلية الهوية
في الحقيقة يرجع الى دعوى البداهة في ان الطبيعة الجسمانية لذاتها محتاجة
الى المحل سواء كانت طبيعة نوعية او جنسية او عرضا عاما وذلك لانه ليس
هناك بمدنى علية الشخص والهوية علة ما عدا كون الجسم قابلا للابعاد
فكل امر يوجد فيه هذا المعنى فهو قابل للانفكاك بداهة اما اذا كان هذا
المعنى نوعا او جنسا فظاهر واما ان كان عرضا عاما فلان في معروضه مبدأ
ذلك العرض وذلك المبدأ يستلزم ذلك المعنى وذلك المعنى يستلزم
الاحتياج فالمبدأ بالواسطة يستلزم الاحتياج وهذا هو مبنى استدلاله
لا تى وبهذا يدفع ما قيل ان صاحب المحاكمات صرح بان الاستدلال
المذكور بعد ثبوت ان الصورة الجسمانية لذاتها محتاجة الى المادة يحتاج
الى اثبات النوعية اذ القدر الضرورى ان احتياجها ليس من جهة
الشخص واما كون الاحتياج من جهة فصلها المقسم فغير معلوم

الاستدلال الذاتى النوعية (قوله لترفع مؤنة الابحاث السابقة) التي هي
نفي الواسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين وثبات النوعية ولك ان تحمل
الابحاث على معنى الاستدلالات على دعوى الافتقار الذاتى بعضها
مذكورة في المتن وبعضها منقولة عن شارح المواقف فينتدب ان يحمل
مراده على معنى ان هذا الجواب بالحقيقة دعوى البدهية في ان الصورة
الجسمية التي ثبت نوعيتها باذكاره الشيخ لذاتها محتاجة الى المحل
في دفع ما قبل نعم استدلاله الا في غير متوقف على اثبات النوعية لكن
ذلك لا يقتضى حل كلامه ههنا عليه ايضا فتأمل (قوله ويمكن ان
يستدل الخ) قبل وجه سلامته عن معظم الابحاث انه لا حاجة فيه الى
الترام كون الصورة الجسمية طبيعة نوعية والى نفي الواسطة بين
الحاجة والغنى الذاتيين الا انه يرد عليه ما سبق من المنع المبني على مذهب
الاشراقين والمنع المبني على مذهب ديمقراطيس فلذا قال عن معظم
الابحاث انتهى اقول والحق ان المنع المبني على هذين المذهبين اعظم
الابحاث بحيث لا يكاد يرتفع ثم اقول وايضا يرد عليه انه انما ثبت
الهيولى في بعض الاجسام المتصل القابل للانفكاك بمعنى المتصف به
لا في كل جسم وهو المطلوب اذ يجوز ان لا يكون جميع الاجسام متصلا
ولا يمكن نفي هذا الاحتمال بوجه واذا احتاج الحكماء في ثبات هذا
المطلب الى ما ذكره ولو سلم اتصال كل جسم فلانسل ان الفلكيات على
تقدير طريان الانفكاك لا ينعدم بالكلية وقد عرفت توقف الاستدلال عليه
وما ذكره من ان الصورة الجسمية بذاتها تقتضى طريان الانفكاك
بالنظر الى ذاته وان امتنع لامر خارج عنها انما يدل على انها قابلة
لنفس الطريان لا على ان الجسم بعد طريانه يبقى اجزاؤه ولا ينعدم
بالكلية حتى يثبت ان هناك جوهر معدوم وجوهر آخر لم ينعدم وهو
الهيولى وبهذا يظهر فساد ما قبل ان مراده من معظم الابحاث دعوى
وجوب ان يكون بعض الاجسام متصلا واحدا فانه يتوقف على اثبات
نفي الجزاء ودونه خراط الفساد انتهى وايضا يتوقف على ابطال
مذهب ديمقراطيس والمنع هو الثاني لا الاول (قوله قال صاحب

المحاكمات الخ) الفرض من ثقله التعريض على الشارح بان الصواب ان
يقول ايراد هذه المثلة بعد اثبات افتقار الصورة مما لا طائل تحته اللهم
الا ان يحمل المقصد في كلام الشارح على اعم المقصد بالتبع اذ لا افتقار
مطلوب بالنسبة الى دليله فان قلت سبب طرح المحشى في بحث عدم تجرد
الهيولى عن الصورة ان ما ذكره المصنف في الفصل السابق دل على
ان كل جوهر ممتد في الجهاد مركب من الهيولى والصورة فيعد
الجزء بهذه الكلية الضرورية لا يمكن وجود صورة جسمية مجردة قطعا
اذ هي على تقدير وجودها يصدق نقض الكلية لا فقط بان عقد الوضع
في تلك الكلية صادق عليها على تقدير وجودها واو صدق بحسب
فرض العقل لما صرح الشيخ بان الفعل المعبر في عقد الوضع لا يجب
ان يكون فعلا في الاعيان بل فيهمه والفعل الفرضي كما حققه الرازي
في شرح المضاع ولاجل ذلك قال الشارح باتحاد المقصدين فالحق ان
مراد المحشى ليس بتعريض الشارح قلت الامر كما ذكرتم في اعتقاد المحشى
لكنه خلاف ما يرتضيه الشران المحشى انما ذكر ذلك في دفع اضطراب
الشارح في ذلك الفصل اعني في اثبات عدم تجرد الهيولى كما بره من ينظر
وبالحالة لا يصح الحكم باتحاد المقصدين في اعتقاد الشارح الا بان يحمل
المقصد على اعم التبعي وذلك لانه لا يلزم من صدق قواهم كل ما
او وجد كان جسما حقيقة في الخارج فهو بحيث يتركب من الهيولى
والصورة بالضرورة كذب قولنا بعض الصورة الجسمية مجردة لانها
ليست من افراد الجسم حقيقة في الخارج فمقصد الفصل السابق
لا يستلزم هذا المقصد فضلا عن اتحادهما وبما ذكرنا سقط مخترعات
الاولى في هذا المقام (قوله وفيه ان سبب الاحتياج غير مبين الى آخره)
لا يخفى عليك ان الجوهر الممتد في الجهات لا ياتي ذاته عن عدم التناهي
بحيث لو فرض غير متناه في جميع الجهات لم ينقلب الى ماهية اخرى
ولا يخرج عن كونه صورة جسمية واذا لم يقتض التناهي لم يقتض الشكل
المستحيل بدون التناهي في جميع الجهات فالتناهي والشكل العارضان
للجسم انما كانا راضين له من امر خارج هو تناهيه لا بامداد لازما

للصورة الجسمية يجوز تحقق الصورة الجسمية بدون تنهائي الابعاد كما
ذهب اليه حكماء الهند فالتأهي والنشك للاحقان للجسم بواسطة
خارج غير لازم اذا تقرر هذا فلهذا ان يقول ان اراد بسبب الاحتياج
دليله الذي هو السبب الذهني فقد بينه المصنف بقوله والا لا استحالة الخ
وان اراد السبب الخارجي الذي هو علة خارجية فقد بينه ايضا
بقوله بذاتها وفصله المحشى نفسه والقوم بان الاحتياج لازم لذات
الصورة الجسمية فالسبب والعلّة نفس الماهية الجسمية فلو كان تنهائيا
وتشكّلها اللذين اورد هما المصنف في هذا الفصل في نفي التجرد علة
للاحتياج ايضا كما قال يلزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد
شخصي وهو باطل وايضا ياباه ما سبق منه في دفع اعتراض المحشى
من ان علة الاحتياج غير خارج عن الجسم اذ على تقدير كون التناهي
والنشك علة يكون العلة في الحقيقة تنهائي الابعاد وهو خارج عن
الجسم قطعا وان اراد ان التناهي والنشك علة اعلى نفس الماهية
الاحتياج فذلك باطل اما الاول فلان الماهيات لا تحتاج الى علة غير ذاتها
في كونها علة للوازمها فان الموازم يستحيل انفكاكها عن وجود الماهية
واوسلم ان الماهيات مجعولة في لوازمها الخارجية ككنها غير مجعولة
في استزادها لها واما ثانيا فلان علة الماهية للاحتياج ذاتية لا تعمل
بامر خارج مفارق هو تنهائي الابعاد وهو ظاهر ولا يخفى الا بان
يقال مراده ان سبب الاحتياج وعلة الموجبة وان تبين في الفصل
السابق انها ذات الصورة الجسمية لكن لم تبين فيه ان عليتها وحدها
او مع لازمها فلا بعد في ابراده في هذا الفصل على وجه تبين ان عليتها
ايسر وحدها بل مع لازمها الذي تنهائيا وتشكّلها المستند ان الى
تنهائي الابعاد وتنهائي الابعاد دائم الوقوع مع الصورة الجسمية والدوام
لا يخلو عن ضرورة لزوم في التحقيق وان لم يعلم بين الدائمين علاقة
والمراد من اللازم هناك اعم من لازم الصورة الجسمية وحدها ومن
لازمها بواسطة خارج لازم فتأمل في هذا المقام (قوله احدهما طريق
الانفصال) الذي هو ما ذكره المصنف اذ الهوى انما يثبت بانفصال

الجسم وانفكاكه والثاني طريق الانفعال مثل ان يقال ان الجسم
فعلا وانفعالا فانه يكسر وينكسر ولا يصدر عن شيء واحد اذ ان
متافيان عندهم فلا بد للجسم من جزئين بواسطة احدهما يفعل
وبواسطة الاخر ينفعول ولا يجوز ان يكون الجزآن الصورة الجسمية
مع الصورة النوعية لان لفعل والانفعال لا يختص بنوع واحد فثبت
انهما مشتركان بين جميع الانواع ولا يتوجه عليه الفلكيات لانها
محركة ومتحركة (قوله والنشك لا يحصل الخ) تغيير قول المصنف
فيما يأتي فامكن ان يتشكل بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال لئلا يشكّل
هذا الطريق على طريق الانفصال ولا يخفى ان توقف النشك
على المادة ممنوع لا يثبت الا باقابلة الانفصال فيقع فيما هرب نعم النشك
انفعال يحصل من الاحاطة لكن مجرد الانفعال لا يثبت جزء آخر
للجسم غير الصورة الجسمية بل لا بد من الفعل ايضا ولم يتعرض
به المصنف واوسلم ان فعل الجسم ظاهر لا يحتاج الى البيان فليس مراد
المصنف اثباتها با طريق الثاني والام يتعارض بالانفعال (قوله قيل
هذه المنفصلة المانعة الخلو الخ) اي في اثبات الملازمة الممنوعة بنسب
على ان المنفصلة المأخوذة في القياس الاستثنائي يجب ان يكون لزومية
كما تقرر في موضعه (قوله اذ كل شيء لا يخلو الخ) اي تحقق كل شيء في نفس
الامر لا يخلو عن تحقق عين الشيء الاخر او تنقيضه معه فان تحققه
مقارن البتة للتحقق احدهما لاستحالة ارتفاع النقيضين على كل تقدير
يمكن فقوله ولم يلزم له عطف على لا يخلو عطف لازم على الملزوم بناء
على ان الدوام في التحقيق لا يخلو عن لزوم ولا يخفى انه لا يختص بما اذا كان
النقيضان صفة للشيء الاول بل الامر كذلك في كل شيء بالنسبة
الى كل شيء آخر ويدل عليه مثال الاكل ويؤيده قوله معه فلا قيل ان مراده
مختص بما اذا كان النقيضان صفة للشيء الاول فاسد بل لا بد من اقتضائه
لصدقه بحيث يمتنع انفكاك تحقق احدهما عنه باحد الوجوه المذكورة
في كتب المنطق اعني التضايف والعالية والمعلوية فراده من الاقتضاء
هو الملزوم بمعنى امتناع انفكاك لعلاقة تنقيضية لانه المعبر في المتصلات

للزومية وليس مراده من لاقتضاء كون الملزوم علة خارجية كما وهم
لان الملزوم بوجه آخر كاف في تمام البرهان (قوله ولا مطلقا الخ) فيه
بحث اما اول فلاله مخالف لما هو التحقيق وقد سبق منه من ان الموزوم
لا يخلو عن الموزوم ولا شبهة في دوام تحقق احد النقيضين لذلك الشيء
كما اشار اليه اقبال بقوله لا يخلو وان ثانيا فلان الموزوم ههنا ثابت بالبرهان
بوجهين وان جاز خلو الموزوم عن الموزوم الاول ان صورة الجسمية لو
وجدت مجردة فلا شبهة في انه يلزم ان يكون متصفة اما بالنتاهي او بعدم
النتاهي لاستحالة ارتفاع النقيضين عن امر موجود ولا يخفى ان
الاتصاف باحد النقيضين لكونه ايجابا متوقفا على وجود الموضوع اخص
مطلقا من المفهوم المردد بين الاتصاف بالنتاهي وعدم الاتصاف
لانه صادق عند عدم الموضوع ايضا والاخص يستلزم الاعم فاللزوم
ثابت والثاني انه لو لم يتحقق احد النقيضين على تقدير تحقق اكل زيد
مثلا يلزم ارتفاع النقيضين وهو مح غير ناش عن فرض اكل زيد لانه
فرض ممكن والممكن لا يستلزم المحال قطعا فثبت ان المحال ناش
من تجوز انفكاك الصدق عن الاكل ولا نفي باللزوم الاستحالة الانفكاك
فان قلت هذا الدليل جار بعبئه في عدم اكل زيد بان يقال لو لم يتحقق
اكل زيد فاما ان يتحقق اكل عمرو او لا ولا يرتفع النقيضان فيثبت
يلزم ان يكون الشيء الواحد لازما للنقيضين وهو مح لانه يستلزم اجتماع
النقيضين الملزومين ولذا حكم المحشى بعدم الموزوم ههنا واثار
الشريف المحقق في بعض تصانيفه الى مثله قلت لا بأس في لزوم
شيء واحد للنقيضين على سبيل التبادل يجوز عموم للزوم وانما المحال كون
شيء واحد ملزوما للنقيضين فقولك لانه يستلزم اجتماع النقيضين وهو
ممنوع اذ التحقيق في نفس الامر اما اكل زيد واما عدم كفه فان كان التحقيق
هو الاول فالمفهوم المردد بين عين الشيء لاخر وتقيضه لازم له وان
كان التحقيق هو الثاني فالمفهوم المردد لازم له نعم ذلك المفهوم المردد
لازم لكل منهما الكن لا يلزم منه ان يتحقق المفهوم المردد في نفس الامر
حاصل يستلزمهما معا حتى يلزم اجتماع الملزومين المقتضين بل تحقيق

ذلك المفهوم المردد نازعا باستلزام الاكل وتارة باستلزام عدم الاكل
ولما لم يخل الواقع عن الاكل او عدمه كان اللازم دائما متحققا في جميع
الاقاات وقد صرح اهل الآداب في انطسار السند الاعم بجواز كون
الشيء الواحد لازما للنقيضين وبالجملة لا شبهة في الملزوم بالبراهين التي
اوردها سواء كان قول المصنف او غيرته هبة مقدولة كما هو الظاهر
اوسايلة ولا خلاص الا بان مراد المحشى ليس انكار الموزوم بل مراده
ان القائل لما كان في صدد اثبات الملازمة المتنوعة وجب عليه ان
يحرر الكلام على وجه يرتفع خفاء اللزوم اذ بمجرد ما ذكره لا يتضح
الملازمة المتنوعة وفي قوله بحث يظهر منه لزوم المنفصلة الخ اشار
اليه وبعد فيه نظربل الواجب على القائل اثبات الملازمة باحد البراهين
التي ذكرناها لا توجه كلام المصنف لانه ثبت من غير توجه مع ان
اسم يكون او ارجع الى الصورة المجردة لم يبق شيء في المقام هكذا يجب
ان يفهم المقام ولا تفتت مخترعات الاوهام (قوله برهان المسامحة الخ)
اعله انما اورده لجرد تكثير الفائدة لا لعدم اثبات السلي التناهي في جميع
الجهات ولا لعدم الاعتماد عليه لانه سيصلحه ايضا ويقفه على بطلان
عدم التناهي في جميع الجهات كما ستعرفه (قوله حتى صار مسامحة الخ)
كلمة حتى للسببية لانتهاء الغاية لان حدوث المسامحة بعد زوال
الموازاة لا يحتاج الى امتداد زمان بل يحصل في كل آن بفرض بعد زوال
الموازاة ويمكن ان يحمل على انتهاء الغاية بمعنى حتى تحقق المسامحة
قطعا بناء على المازعة الواقعة في المصادرة المشهورة في كتب الهندسة
من ان بعضهم جوز عدم التلاقي بين غير المتوازيين اذ قال يجوز ان
يتقاربا ابدا بدون الانتهاء الى التلاقي فلا يكون المسامحة قطعية في كل
آن يفرض بعد زوال الموازاة الا ان يقال اثبت المحققون وجوب التلاقي
بينهما ببراهين قطعية كما قرر في محله (قوله فلا بد ان يكون في الخط الخ)
يستحيل حدوث مسامحة خط لخط بعد موازاتهما بدون ان يوجد
فيما سومت له نقطة يكون حدوث المسامحة اولا بالقياس اليها وذلك
لان مسامحة احد الخطين للآخر عبارة عن كون الخط المسائل بحيث

لواخرج لا تطبق على نقطة في الثاني ولا شك ان تلك النقطة هي نهاية
 ما سومت له اذا كان الخط الذي سومت له متناهيًا فان الخط المائل
 نحو الانتهاء لا يسامتد ما لم ينطبق بالخراج على نهايته فاذا انطبق
 على نهاية يصير مساويًا له فتلك النقطة هي نقطة يكون حدوث
 المسامنة اولا منه بالقياس اليها وهذه المسامنة آتية قطعًا لان انطبق
 النقطة على النقطة ومحازاتها في أثناء الحركة آتيتان بلا مريية
 وما ذكره المحشي من ان المسامنة بين المتناهيين ليست بآتية ولا تدريجية
 بل قسم ثلاث فهي مبنى على حل المسامنة على معنى آخر كما ستعرف
 (قوله لكن كل نقطة تفرضها) وقد بينوا هذه المقدمة بان المسامنة
 مع اى نقطة تفرض انما تحصل بزواية مستقيمة الخطين حاصلة عند
 الطرف الثابت واحد الخطين هو هذا التناهي مقروضًا على وضع
 الموازاة والاخر هو بعينه ايضا لكن حال كونه على وضع المسامنة والزواية
 تقبل القسمة الى غير النهاية فاذا فرض ان نقطة ما هي نقطة اول
 المسامنة لم يكن تلك النقطة كذلك لان المسامنة معها انما يكون بحدوث
 زاوية منقسمة الى نصفين ولا شك ان حدوث نصفها قبل حدوث
 كلها وفي حال حدوث النصف يوجد المسامنة لزوال الموازاة حينئذ
 قطعًا وتلك المسامنة مع نقطة فوقانية بلا شبهة فلا تكون النقطة
 الاولى اول نقطة المسامنة وهكذا فلا يكون ما هو اول تلك النقطة
 (قوله فيلزم ان لا يكون لها آء) اى تقدير حدوث مسامنة الخط المتناهي
 لغير المتناهي بعد موازاتها يلزم ان لا يكون لها اول ضرورة ان المسامنة
 المذكورة انما يوجد لها اول اذا تحقق فيما سومت له نقطة اول المسامنة
 فكلما وجد لها اول يتحقق فيما سومت له نقطة اول المسامنة وينعكس
 بعكس النقيض الى قولنا كلما لم يتحقق فيه نقطة اول المسامنة لم يوجد لها
 اول واللازم محال لقطع بان المسامنة المذكورة الحادثة بعد الموازاة
 حادثة زمانا ولها اول لا توجد قبلها واذا لم يكن لها اول يلزم ان يكون
 حادثة قبل حدوثها وان لم يلزم حدوثها وقت الموازاة وحدث الشيء
 قبل حدوثها بين البطلان وستعرف حقيقة المقام بعون الله تعالى

العزير والعلام وتلخيص البرهان لو كانت الابعاد غير متناهية وافر في جهة
 لا يمكن ان توجد هناك خط غير متناه واللازم باطل لانه لو وجد يلزم
 امكان ان يسامتد خط متناه آخر بعد موازاتها للقطع البين بان صحيح
 التوازي والتسامت وجود خطين متناهيين كانا او غير متناهيين او كان
 احدهما متناهيًا والاخر غير متناه وذلك امر بديهي لا ينكره الامكابر
 فلا يرد شيء على الملازمة با يقل يجوز ان يوجد خط غير متناه ويستحيل
 مسامتة خط آخر له كيف وهي مستلزمة للمحشي الذي ذكرتم لانه مع
 امر بديهي نعم المحال لازم لكن متساو لزم المحال وجود خط غير
 متناه لا مسامتة خط آخر له بعد وجودهما وبالجملة الملازمة آتية لكن
 اللازم باطل في الواقع اعني مسامتة متناه لغير متناه بعد موازاتها محال
 لانها لو حدثت بعد موازاتها يلزم احد الامرين هو اما تحقق نقطة
 اول المسامنة في الخط الغير المتناهي لما عرفت ان حدوث المسامنة بعد
 الموازاة بين اى خطين انما يمكن بوجود تلك النقطة فيما سومت له
 واما ان لا يكون لها اول لما عرفت ان كل نقطة تفرضها نقطة اول
 المسامنة فالمسامنة حاصلة بنقطة اخرى قبلها من جانب الانتهاء لان
 المسامنة الحاصلة ببعض الزاوية قبل المسامنة الحاصلة بأكملها في كل
 مرتبة من مراتب حركة المتناهي المائل كما لا يخفى وكل من اللازم بين
 محال اما الاول فلانه مستلزم لتناهي الخط الغير المتناهي عند تلك
 النقطة ضرورة انه لو لم يذنه عندها لكانت نقطة اخرى قبلها من جانب
 الانتهاء ويسامت الخط المتناهي له بالقياس اليها ايضا فلا تكون
 تلك النقطة نقطة اول المسامنة وهو خلاف المفروض واذا تناهي الخط
 الغير المتناهي فمع انه اجتماع النقيضين يلزم ان لا يكون المسامنة المذكورة
 مسامتة المتناهي الغير المتناهي والكلام فيها واما الثاني فلما عرفت ان ذلك
 مستلزم لكونها حادثة قبل حدوثها وهو بين البطلان وبالجملة لو حدثت
 مسامتة المتناهي لغير المتناهي بعد موازاتها يلزم اما ان لا يكون تلك
 المسامنة مسامتة المتناهي لغير المتناهي واما ان يكون حادثة قبل
 حدوثها وان لم يلزم حدوثها وقت الموازاة والكل بين البطلان هذا

واعترضوا على هذا البرهان باننا لانسلم المسامنة ببعض الزاوية قبل
المسامنة الحاصلة بأكملها وانما يلزم ذلك اذا كان بعضها موجودا
بالفعل حتى يمكن ان يوجد به مسامنة لكن الزاوية منقسمة بالقوة لا بالفعل
ولو صح ما ذكرتموه لامتنع حركة نصف قطر الدائرة على محيطها لان
الحركة الى نصف القوس قبل الحركة الى كلها والحركة بنصف الزاوية
قبل الحركة بأكملها وهكذا بل يمتنع الحركة مطلقا فالشبهة انما وقعت
من وضع ما بالقوة مكان ما بالفعل واجاب عنه صاحب المحاكات بانه لا بد
للمسامنة من اول نقطة في الوهم لكن الخط الغير المنتهي لا يتعين فيه
نقطة للاولية بخلاف الخط المنتهي واوردوا عليه نظرا ذكره الشريف
المحقق في شرح المواقف حيث قال وفيه نظرا ذابس يلزم من حدوث
المسامنة الان يكون لها زمان هو اول ازمنة وجودها فلا يكون المسامنة
الحادثة فيه مسبقة بمسامنة في زمان سابق عليه وهذا اللازم لا يستلزم
ان يوجد هناك نقطة هي اول نقطة المسامنة في الوهم ثم دفع ذلك
النظر عنه بان مراده من تعيين النقطة في الوهم عبارة عن تعيينها
في الخارج على وقوع المفروض وتدعى انه اذا وقع ذلك المفروض
في الخارج فلا بد ان يتعين فيه نقطة هي اول نقطة المسامنة اذ لا بد
هناك من مسامنة غير مسبقة باخرى والا لزم وجود المسامنة الغير
المتناهية العدد بالفعل في زمان متناه وهو مح فذلك المسامنة انما هي باول
النقط وابقى هذا الجواب في شرح المواقف ولم يورد عليه شيئا لكن رده
في حاشية المحاكات وقال لا نسلم انه اذا وقع ذلك المفروض في الخارج لا بد
ان يتعين فيه نقطة هي اول نقطة المسامنة وما ذكر من انه لا بد هناك
من مسامنة غير مسبقة باخرى ان اريد بها مسامنة زمانية فهو مسلم
لكن لا يجدي بطلان وان اريد بها مسامنة آنية فهو ممنوع لان كلما
يحصل بالحركة من الامر التدريجي ايسر له جزء اول اني كالحركة انتهى
واقفاً في اثر الشارح الشريف المحقق في هذا الباب كثير من الفضلاء
الاعلام واوردوا على هذا البرهان ما حاصله يجوز ان يكون المسامنة
المذكورة مسامنة واحدة موجودة بحركة واحدة في زمان واحد ولا نسلم

ان هناك مسامنة غير متناهية بالفعل حتى يلزم وجود مسامنة غير
متناهية في زمان متناه بل غاية ما يلزم منه ان يكون المسامنة لموجود في ذلك
الزمان قابلة لان تنقسم الى مسامنة غير متناهية بمعنى لا يقف عند حد
كما ان الحركة والزمان المنطبق عليها كذلك فكما ان كلا من الزمان
والحركة غير متناهية بحسب الاجزاء ومتناه بحسب الامتداد محصور بين
حاصرين فان كان المسامنة المذكورة ايضا غير متناهية بحسب الاجزاء
بالقوة ومتناهية بحسب الامتداد محصورة بين حاصرين نعم ليس
المسامنة المذكورة مما يحتاج حدوثها الى امتداد زمان لوصولها في كل
ان يفرض بعد الموازاة لكن يجوز ان يكون من جملة الحوادث الزمانية
ما لم يكن دفعا ولا تدريجيا كالحركة بمعنى التوسط اذ لم تكن مقبسة الى
نقطة معينة ولو صح ما ذكرتم لامتنع حركة نصف القطر الى قوس من
محيط الدائرة بل لامتنع مطلق الحركة لان الحركة ايضا يمتنع ان يوجد
لبدائه بعد زوال السكون ان هو اول زمان الحركة لاستحالة تنالي الآتات
هذا ما ذكره في هذا الباب هذا واقول ليس المسامنة التي بني عليها
البرهان مجرد معنى لازم لعدم الموازاة كما هو مبنى النقض الا في بل المسامنة
التي بني عليها البرهان بمعنى كون الخط المائل بحيث لو اخرج ليقاطع
الخط الآخر لا بمعنى كونها بحيث لو اخرجا معا لتقاطعا فالمسامنة
بهذا المعنى يقتضي بما هيته ان لا تقع في الخارج بعد زوال الموازاة الا
بعد زمان فان المسامنة بهذا المعنى في الحقيقة عبارة عن كون الخط المائل
محاذيا لنقطة من الخط الآخر ولا شك ان نقطة المحاذاة حال التوازي
بعيدة عن الخط الذي سومت له بقدر البعد الذي كان بين الخطين
المتوازيين ولا يتصور التقاطع بينهما ما لم ينتقل بالحركة نقطة المحاذاة
الى الخط الآخر فاهية المسامنة بهذا المعنى يقتضي ان لا يحدث في الخارج
بعد زوال الموازاة الى ان ينتقل نقطة المحاذاة الى الخط الغير المتساوي
ويحدث في آناته لها اليه واتصافها به بعد قطع البعد الجاصل بين
الخطين حال التوازي فالمسامنة بهذا المعنى سواء كانت مسامنة الخط
لنقطة او مسامنة الخط للخط آنية لان نهاية الخط المائل نقطة ولا يمكن

انتقال الخط للخط باكثر من نقطة فالمسافة التي هي عبارة عن كون الخط
 المتحرك في زمان حركته ملاسما بحيث لو اخرج لانقيا يكون في الحقيقة
 عبارة عن محاذاة نقطة لنقطة في أثناء الحركة وكل ما هو كذلك آتى
 ولا يلزم من توقف المسامنة بهذا المعنى على الحركة بمعنى التوسط
 التي هي ليست بآنية ولا تدريجية كما سيجي تحقيقه ان يكون
 المسامنة ايضا كذلك ولا فمحاذاة المتحرك الحد معين من حدود
 المسافة ايضا مما يتوقف عليهما مع انها آنية فلما كان نقطة المحاذاة
 الواقعة في جانب اللاتناهي حال التوازي بعيدة عن الخط الغير منتهى
 بقدر البعد بين الخطين واستحال حدوث المسامنة بهذا المعنى بدون
 انتقال نقطة المحاذاة من موضعها حال التوازي الى الخط الغير المنتهي
 وبدون التصاقها به بحركة المتحرك وجب ان يتأخر حدوثها بقدر
 زمان نفاذ البعد بينهما والتصاقها به بالانتقال من موضعها الاصل
 الى الخط الغير المنتهي ومعلوم ان ذلك الانتقال انما يكون بحركة المتحرك
 فهذه الحركة الناقلة منطبقة على البعد بين الخطين حال التوازي بل
 على مسافة غير متناهية لان نقطة المحاذاة الواقعة في اللاتناهي لا يمكن
 ان تصاقها بنهاية الغير منتهى فاذا انصقت فانما تلتصق باواسطه
 والمسافة التي امتدت من موضع الالتصاق الى جانب اللاتناهي غير
 متناهية حينئذ فالحركة الناقلة المنطبقة على المسافة المنقسمة الى غير
 النهاية منقسمة ايضا فيكون زمان الحركة الناقلة ايضا منقسما الى غير
 النهاية حينئذ نقول لو حدثت المسامنة المذكورة يلزم ان يكون حادثا
 بعد زمان انتقال نقطة المحاذاة الى الخط الذي سومت له وذلك باقتضاء
 ماهية المسامنة بذلك المعنى وكالزم ذلك يلزم ايضا ان يكون حادثة في كل
 آن يفرض في زمان الانتقال فيلزم ان يكون حادثا قبل حدوثها وذلك
 بين البطلان لكونه اجتماع التقيضين في آن واحد فهذا البرهان مما لا
 يتطرق اليه شبهة مما اوردوه فان قلت لان انتقال نقطة المحاذاة من
 موضعها الاصل الى جانب اللاتناهي الى الخط الذي سومت له يحتاج
 الى امتداد زمان كيف وهي منتقلة اليه بحركة غير متناهية في مرتبة

واحدة من مراتب السرعة الا يرى انا او فرضنا المتناهي المتحرك مع
 ثبات طرف منه غير متناه ايضا وفرضنا حركته على الاستدارة كان
 حركة النقطة البعيدة من مركز الحركة اسرع من حركة النقطة القريبة
 منه من النقطة المفروضة عليه وكلما ازداد البعد ازداد السرعة كما يشاهد
 في دائرتي الرحي القطبية والطوقية فاذا كان الخط غير منتهى اجتمع في
 حركة المستديرة مراتب غير متناهية من السرعة قلت ما ذكرته مما
 يصدر في البرهان اما اولا فلانه احداث فساد آخر في الانتقال لان ذلك
 الانتقال لما توقف على ذلك استلزام امكان تحقق السرعة الغير المتناهية
 بحسب المراتب في الخط المتحرك الغير المنتهي ولما كان تحققها محالا
 يبرهن اخر كان حركة غير المنتهي المستلزمة للمح لا تحيى نلتزم
 انه لو لم يكن الابعاد متناهية لامتنع الحركة المستديرة مطلقا فيندفع
 ما اورد واعليه باله لوضح لامتنع الحركة المستديرة بل مطلقا الحركة كما
 لا يخفى واما ثانيا فلان انتقال نقطة المحاذاة يستحيل بداهة بدون حركة
 منطبقة على البعد بين الخطين حال التوازي سواء كان تلك الحركة
 بسرعة متناهية في المراتب او غير متناهية وذلك البعد مسافة منقسمة
 لا الى النهاية فان كان الانتقال في زمان يتم البرهان وان كان في آن
 يلزم احد الفسادين اما عدم انقسام البعد بين الخطين حال التوازي
 واما انقسام الآن لا الى النهاية والكل بين البطلان وايضا يلزم تنالي
 الاثنين اللذين حصل في احدهما الموازاة وفي الاخر الانتقال وهو باطل
 ايضا فلا اسكال في هذا البرهان مما اوردوا فحينئذ نقول ان ارادوا
 بقواهم لوضح ما ذكرتم من البرهان لامتنع الحركة المستديرة بل مطلقا
 الحركة انه يلزم ذلك على تقدير عدم تناهي الابعاد فالملازمة مسلمة
 كيف وانه مطابق للحركة المستديرة تستلزم لمسامنة المتناهي الغير المنتهي
 وقد ثبت بطلانها وان ارادوا انه يلزم ذلك وان كان الابعاد متناهية
 فالملازمة ممنوعة وانما يتم الملازمة لو بنوا تقرير البرهان على مجرد ان
 المسامنة بالمعنى اللازم لعدم الموازاة يتوقف حدوثها على الحركة فيلزم
 ان لا يوجد هناك آن هو مبتدأ حدوثها فيلزم ان لا يكون حادثا زمانا

مع ان مساواة احاد ثمة بعد الموازنة حادثة زمانا على ما فهموا فتيوجه
على البرهان ان هذا اللازم مشترك بين المساواة المذكورة وبين كثير
من الحوادث الزمانية وليس الامر كما فهموا وكيف يتنون هذا البرهان
على لزوم الفساد من جهة ان تلك المساواة مستلزمة لزواية الحركة
المقسمة الى غير النهاية وهم مصرحون بان الانقسام الى الاجزاء
المتناقصة الغير المنتهية كما هو الشأن في زاوية المذكورة الابد في كون
المجموع محضورا بين صيرين ولا ينافي التناهي بحسب الامتداد وانما
المنافي له الانقسام الى الاجزاء المساوية او المتزايدة الغير المنتهية بل
الحق انهم انما تعرضوا في تقرير البرهان بانقسام زاوية الحركة الى غير
النهاية لتحقيق لزوم كونها حادثة اقبل جد وثها كما ذكرنا فافهم هذا
المقام والحمد لله على الافهام (قوله وقد ينقض بالمتناهي الخ) تقريره
او وجد خط متناه لا يمكن مساواة المتناهي الاخر له بعد موازتهما
واللازم باطل اذ لو وجد مساواة المتناهي المتناهي بعد موازتهما
يلزم ان لا يكون لها اول اذ في كل آن يفرض بعد زوال الموازاة يصدق
عليهما انهما لو اخرجا الى غير النهاية لتقاطعا لكونها آتية الحدوث
فلوضح هذا البرهان لما وجد خط متناه ايضا واللازم بين البطلان
هذا هو النقص الاجالي واما النقص التفصيلي المشار اليه بالا جمالي
فهو ان يقال لا فسناد في عدم وجدان اول نقطة المساواة اللازم
ان لا يكون لها اول لكن ان اردتم لزوم ان لا يوجد اول زمان المساواة
فلزومه ظاهرا لمنع فان مجموع زمان المستند ذ قسم الى قسمين فلقسم
الاول اول زمانها وكل قسم قسم الاول من القسمين يكون الجزء الاول
اول زمانها وان اردتم لزوم ان لا يوجد اول آن حدوث المساواة فسلم
لكنه غير محذور لان ذلك متحقق في مساواة المتناهي المتناهي وان كان
ذلك فسادا في نفسه يلزم ان لا يمكن مساواة المتناهي المتناهي ايضا
فلزم ان لا يوجد خط متناه وهو باطل وان لم يكن فسادا في نفسه
فان هذا لا يدل على استحالة وجود خط الغير المتناهي ايضا اقول
هذا النقص مني على حالي المستند على المعنى الذي يمنع انعكاسه

عن عدم الموازاة وهذا المعنى هو ما استرنا من كون الخطين بحيث لو اخرجنا
الى غير النهاية لتقاطعا ولا يخفى ان البرهان المذكور غير مبني عليه
بل مبني على ان المساواة هي كون الخط المائل بحيث لو اخرج الى غير
النهاية لتقاطع الآخر حيث نقول لا يخفى البرهان في المتناهيين بوجه
لانا لانسلم ان احد المتناهيين المتوازيين ذمال نحو الاخر بمساوته في كل
آن يفرض بعد زوال الموازاة بل هو غير مساو له ما لم يكن نهايته
محاذية لنهاية المتناهي بحيث لو اخرج المائل وحده لالتقاء في نقطة
مشتركة بينهما هي نهاية الخط الآخر الذي سومت له ونقطة
في اواسط المائل المخرج وقد عرفت ان محذاة النقطة للنقطة في تنا
الحركة آتية فمساواة المتناهي المتناهي آتية حاصلة في آن المحاذاة
لا في آن قبله والذي غفل عن معنى البرهان كصاحب الاربعين قال
ان الدليل جار في المتناهيين فان اعظم خط يفرض في العالم هو محور
العالم ولو كان الخط المتناهي الاخر مواز بالعدم ما تلا نحوه فهو يكون
مساواته مقاطعا معه في نقطة خارج العالم وكذا في كل نقطة تفرض
فوقها من جانب اللاتناهي فهذا البرهان منقلب عليهم لانه دال
على ان الابعاد غير متناهية وذ قد انبر مصباح الهدى انكشف الامر
وانحى الظلمات التي لاتناهي ولم يبق ههنا غبار الا بان يقال لاشك
ان كل خط متناه بحسب انا خارج فهو ممتد في الوهم الى غير النهاية
والمساواة بالمعنى الذي فهموه من الحوادث الزمانية لواقعة بعد الموازاة
ايضا فمع استرنا كونها حادثة قبل حد وثها كيف تقع في الخارج
ويزول هذا الغبار بانك قد عرفت ان المستلزم لذلك هو المساواة بمعنى
كون الخط المائل بحيث لو اخرج الى غير النهاية لتقاطع الآخر لا بذلك
المعنى الذي لا يتوقف حدوثها على التصاق نقطة المحذاة حال التوازي
بالخط الذي سومت له ففي كل آن يفرض في زمان انتقال تلك
النقطة من موضعها الاصل الى الموازاة يكون الخط المائل مساواته
ولا يلزم حدوثها قبل حدوثها بل غاية ما لازم ان لا يوجد هناك آن
هو مبدأ حدوثها واذا اوردوا عليه بانه لو صح لا يمنع الحركة والتخصيص

الكلام ان تقرير البرهان ان حمل على المسامحة بالمعنى اللازم لزوال
الموازاة يتوجه عليه جميع ما اوردوا والنقض بالتناهيين واذ حمل
على ما قلنا يندفع الكل ويدل على ان ما جاوز الوهم امتداده الى غير النهاية
ممتنع في الخارج (قوله وهي ان الحدوث الح) فان قلت لما كان زاوية
الحركة منقسمة الى غير النهاية فكما لا يوجد هناك اول ان الحدوث لا يوجد
هناك اول زمانه فتقرير النقص لا يتوقف على كونها آتية الحدوث ولا يندفع
بمنع كونها آتية قلت لما كان الزمان مستمرا على كل جزء منه ولم يكن احد
الانين مستمرا على الآخر صح ان يكون كل زمان من تلك الازمنة ظرفا
للمسامحة الحادثة في زمان قبله وام يصح ان يكون الا ان الثاني ظرفا للحادث
في آن آخر قبله فكلام القسم زمان الحركة الى قسمين يكون القسم الاول
اول زمان حدث فيه لا بعده ولا قبله اعني حال الموازاة وايضا الناقض
يجازم بان لا واسطة بين الآتي والتدريجي ولو كان حدوث المسامحة
تدريجية محتاجة الى امتداد زمان فلا محالة يلزم ان يوجد اول زمان
حدودها اذا انقسم ذلك الزمان الى اقسام مساوية له لاستحالة اشتمال
امر متناه بحسب الامتداد على اجزاء مساوية غير متناهية (قوله والجواب
بمنع كونها آتية الحدوث الى آخره) قبل تقرير اصل البرهان لا يتم الا
بكونها آتية الحدوث فانه لدفع النقص هدم لاصل البرهان اقول
اعل المحسنى حقق الامر على وجه ذكرناه واثارنا الى ان المسامحة
تدريجية لانها لا تقضي استباكية ولا تدريجية وان كان المسامحة لتي
تدريجية تقرير البرهان آتية ولا يخفى ان اصل النقص مندفع بمجرد
بين مع المسامحة التي تدريجية البرهان كما عرفت سواء كان المعنى الذي
توهم الناقض دفعيا او تدريجيا او قسما ثالثا ان يقال لما كان النقص
لذلك نقضا باجرا خلاصة الدليل بان تعرضكم بنقطة اول المسامحة
في الخط الغير المتناهي ليس الا لينضم فقد ان حدوث المسامحة الآتية
وذلك النقضان متحقق في التناهيين ايضا كان الجواب بان المسامحة
تدريجية البرهان آتية والمسامحة التي تدريجية النقص ليست باآتية
والمساوية (قوله بل هو قسم آخر) وذلك لما ذكره الشارح الجديد
للتجريد من ان الحصول ليس منحصرا في الآتي والتدريجي بل هناك

قسم ثالث فان الحصول التدريجي هو حصول ماله هوية اتصالية تنطبق
على الزمان كالحركة بمعنى القطع التي لا يمكن حصولها في الا ان اصلا
بل هي امتداد متوهم منطبق على امتداد المسافة بين المبدأ والمنتهى
وعلى امتداد زمان كون التحرك بينهما والحصول الغير التدريجي اما ان
يكون حصولا في طرف الزمان اي الا ان لا في الزمان ككون الحركة
بمعنى التوسط في حدين معينين من حدود المسافة فيما بين المبدأ والمنتهى
كانت اضافة التحرك بالتوسط بين المبدأ والمنتهى وحصول هذا التوسط
في حدين معينين من حدود المسافة فانه يوجد في الا ان لا في الزمان والا
لا تقسم الحدود اقسام ما تنطبق عليه من زمان الحصول فيه واما ان يكون
حصولا في الا ان والزمان معا بان يقع في آن ويبقى زمانا كالوصول الى
المنتهى فانه لكونه في حدين معينين يحصل في آن ولكون الحركة متناهية يبقى
زمانا وكل من هذين الحصولين في ودفعي الا ان الثاني يستمر زمانا بعد آن
الحصول والاول يستمر وليس للآتي غير هذين القسمين واما ان يكون
حصولا في الزمان اكن ليس حصولا بحالة هوية اتصالية تنطبق
على الزمان بل انما هو على وجه يوجد في كل آن يفرض في ذلك الزمان
مثل كون الشيء متحركا بالحركة بمعنى التوسط بدون نسبة الى حدين معينين
فانه يصدق عليه هذا التكون ويتصف بالحركة في كل آن يفرض في
زمان كونه بين المبدأ والمنتهى وليس له هوية اتصالية تنطبق عليه
وهذا هو القسم الثالث الذي هو واسطة بين الدفعي والتدريجي
النتهي اقول لما ابطالوا تنالي اجزئين لا يتخريان وتنالي الانين لزمهم
اثبات واسطة بين الدفعي والتدريجي وذلك لان الموازاة مثلا
آتية لانها عبارة عن وصول الخط المتحرك على الاستدارة الى نقطة
بعدها عن الخط الآخر كبعد مركز الحركة عنه فان حدثت في انشاء
الحركة فزات كانت من القسم الاول من قسمي الدفعي وان حدثت
في نهاية الحركة كانت من القسم الثاني فهي مع كونها آتية الحدوث
لا تزول في آن بل في زمان بغير هوية اتصالية اذ لا شبهة في آن وجود
الموازاة وعدمها مما لا يخفى ان واحد فان عدمها بعد آن الموازاة

حدونا أو بقاء لكن ذلك الآن الذي يكون عدمها فيه ان كان آتيا متصلا
بالآن الاول يلزم تنالي الآتين وهو باطل بل كل آتين يفرضان بينهما
آتات بل ازمة غير متناهية فالمسافة بالمعنى اللازم لعدم الموازاة لا يمكن
ان يوجد آن حدودها فهي ليست بآتية وان كانت حاصلة للخط
المسافة في كل آن يفرض بعد الموازاة لان كون احد الخطين بحيث
لواخرجا الى غير النهاية لتقاطعا ليس حاصلا له بالقياس الى نقطة
معينة من الخط الذي سومت له فلا يتوهم ان نفس الموازاة لما كانت آتية
الحدوث فلم لا يكفي الان الواحد في زوالها بل عدم الشيء امرع من
حصوله فان قلت ان ارادوا من الآتي ما يحدث في آن معين في نفسه وان
لم تقدر على تعيينه فلا تخم ان المسافة المذكورة ليست كذلك كيف ومالم
يكن له هوية اتصالية يكفي في حدوثه آن واحد قطعا فقطع بان
حدوثه في آن معين في نفسه وان لم تقدر على تعيينه وان ارادوا منه
ما يحدث في آن تقدر على تعيينه فلا يكون شيء مما ذكرتم من امثلة الآتيات
آتيا فلا يمكن للبشر تعيين خط حقيقي متوسط بين طرفي المسافة ولا تعيين
آن متوسط حقيقة بين طرفي الزمان المفروض مثلا قلت تختار الاول
وتقول ليس آن حدوث المسافة مثلا متعينا في نفسه لما عرفت ان بين
كل جزئين يفرضان في المسافة والحركة وكل آتين يفرضان في الزمان
امر متحد متصل في نفسه ليس له اجزاء بالفعل بل بالقوة كل حد يفرض
فيها صالح لان يكون مسافة او آتيا لحدوث ذلك المعنى كالحركة بمعنى
التوسط لعدم كون ذلك الحد نصفا لتلك المسافة والحركة والزمان
اوربعا او ثلثا او غيرهما في نفسه بخلاف ما اذا كان كذلك ولذا نعلم قطعا
ان نقطة من التجزئة بخاذي في أثناء الحركة في المسافة المعينة لحد هو
نصفها او ربعها مثلا وان المحاذاة المذكورة واقعة في حد هو نصف
ذلك الزمان او ربعها الى غير ذلك فالحد المفروض من تلك المسافة
والزمان متعين في نفسه وان لم يكن حدا منهما بالفعل فليتأمل (قوله
سنتطاع تفصيل هذا) اي من الشارح في الفلكيات في فصل اثبات تحرك
الفلك على الاستدارة دائما حيث قل في هذا الفصل ان الانطباع

والموازاة والمحاذاة والتماس والوصول وامثالها آتيات لانها تحصل
عند انتهاء الحركة مع ان زوال كل واحد منهما زمانا اذ لا يحصل الا بعد
الحركة فان احد الجسمين اذا تحرك ومال الى الانطباع على الجسم
لا آخر فلا شك انهما ينطبقان عند انقضاء الحركة ولا يزول هذا
الانطباع الا بعد أن يتحرك احدهما والحركة مما لا يحصل الا بالزمان
تنتهي فانه صريح في ان الحركة بمعنى التوسط التي لا يتوقف زوال هذه
الاشياء الاعلى مما لا يمكن ان يوجد له آن هو مبدأ حدوثها فزوال
هذه الاشياء ليس بآتي بل الكل زمانا وليس بتدرجي لانه مما يحصل
لجسم والخط في كل آن يفرض ويمكن ان يقال لعله اراد تفصيله هناك
ولم يساعد الدهر واعلم ان هذا المطلب ثبت باوضح وجه ببرهان
الموازاة الذي هو عكس برهان المسافة بان يفرض الخط المتناهي
المسافة لغير المتناهي ما تلا من المسافة الى الموازاة فلا بد من نقطة الخالص
عن غير المتناهي والا لما زال المسافة عند الموازاة وهي بين البطلان
ويستحيل تخلصه عن اواسط الغير المتناهي بعين ما ذكره في المسافة
فهو مخلص عن نهايته فهو متناه بالضرورة وانت خير بان كلا من
البرهانين يثبت التناهي على مذهب القائلين بالجزء بالطريق الاولى
اذ لو لم يكن الابعاد متناهية يلزم جواز انقسام الزاوية الى اجزاء غير
متناهية انما خارجيا وهو باطل عندهم سواء كان انقساما الى الاجزاء
المتناهية او على المساوية او المترابطة اذ الكل محال عندهم والابطال
لقول بالجزء فتجوز جمهور المتكلمين عدم تناهي الابعاد مما لا سبيل
اليه بوجه ولذا حكم المحققون منهم بالتناهي قطعا نعم تجوزهم
وجود بعد مجرد عن المادة فوق العالم كما يشير اليه المحشي وجه وجبة
لان البرهان المذكورة هذا المطلب انما تدل على التناهي مطلقا لا على
التناهي عند تحديب الفلك الاعلى كما هو مذهب الحكماء وهم انما حكموا
بالتناهي عنده اذ لا بد من محدود الجهات والابعاد ولما لم يجدوا من الكواكب
والحركات دليلا على وجود جسم آخر فوق الفلك الاعظم حدودها به
ولا يخفى ان فقدان دليل الشيء لا ينفي وجوده الا انما يشير ان هذه

البراهين المتماثل على تناهي الابعاد الموجودة لا على تناهي الابعاد
الموهومة ايضا والمتكلمون انما ذهبوا الى عدم تناهي الثانية لا الاولى
ولقد اطنبنا الكلام في هذا المقام اذ لم نجد تحقيقه من احد من الاعلام
ولا ينبغي ابقاء البحث في جنود الشكوك والافهام (قول اراد بها الابعاد
الخ) هذه الزيادة مجازية امام باب ذكر الحال وارادة المحل ان كان المراد
بالابعاد الابعاد المكانية موجودة كانت او موهومة او من باب ذكر المحل
وارادة الحال ان كان المراد الابعاد العرضية التي هي مقادير الاجسام
والاظهر ان يراد بالاجسام مطلقا لابعاد مكانية كانت او عرضية بعلاقة
المجاورة لان التخصيص اري بعد غير متناه بين الخاصين مستحيل بالضرورة
وقرينة هذا التجوز هو عدم استلزام الدليل المدعى لان المدعى تناهي
الصورة الجسمية المجردة وهذا انما ثبت بكون كل صورة جسمية
مجردة كانت او مقارنة متناهية لا يكون المقارنة فقط متناهية فيجوز
ان يكون التناهي والشكل من خواص الهولي وانت تعلم ان هذه
القرينة صارفة عن حمل الاجسام على المركبة من الهولي والصورة
لكنها لا تعين حمل الاجسام على معنى الابعاد بخصوصه اذ الدليل
يصح ايضا بمجرد حمل الاجسام على الصورة الجسمية بعلاقة الجزئية
والكلية واعلم انما احلها على الابعاد اوجهين الاول ان التناهي وعدم
التناهي من خواص الابعاد واستنادهما الى الجسم او الصورة الجسمية
مجاز فارتكاب التجوز في الطرف بهذا الوجه لا يعني عن التجوز في الاستناد
بخلاف ما ذكره الشارح وارتكاب المجاز الواحد اولى من المجازين الثاني
ان الدليل الذي ذكره المصنف وسائر البراهين كبرهان المسامحة والموزنة
والتطبيق انما اوردها القوم لاثبات تناهي الابعاد على وجه يبطل به
مذهب اهل الهند من عدم تناهي ابعاد الماديات ومذهب المتكلمين
من عدم تناهي الابعاد الموهومة فوق العالم ولذا جوزوا خلق عوالم
غير واقعة عند حد وان لم يجوزوا خلق اجسام غير متناهية بالفعل
لثبوت استحالة برهان التطبيق قطعا ولو حمل الاجسام ههنا
على مطلق الصورة الجسمية كان المعنى ان الصورة الجسمية متناهية
الابعاد ولا شك ان ابعاد الجسم والصورة الجسمية مقدارهما او مكانهما

ولا تريد عليها في الامتداد فلا يبطل به المذهب اهل الهند ولم يبطل
بعد مذهب المتكلمين اذ الفضاء الواقع خارج العالم او العوالم للملم يكن
مشغولا بسى من الجسم لم يكن ابعاد الجسم كيف والمتكلمون قائلون
بان كل جسم متناه الابعاد فلا بد ان يحمل الاجسام على مطلق الابعاد
مشغولة بالجسم او الصورة الجسمية او لم يكن وانت تعلم ان علاقة
الحلول الغوى وعلاقة المجاورة انما يصح ان حمل الاجسام على الابعاد
الحالة فيها او هي محل لها او مجاورة لها لا حملها على الابعاد المتشكلة
لها وللابعاد البعيدة عنها التي لا علاقة بينها وبين الاجسام لا بالحلول
الغوى ولا بالمجاورة ولا يفرهما من العلاقات المتبعة في باب المجاز
الابتاويل بعيدا ما بان يرتكب بان الحال في الجزء حال في الكل واما بان يراد
بالجسم اولا بعد الجسم بعلاقة الحمول ثم يحمل بعد الجسم على مطلق
البعد بعلاقة العموم والخصوص ليكون مجازا يمرتبتين واما بان يراد
جنس المجاور او نوعه فاللطف في قول الشارح ولا يخلو عن بعد من هذا
الوجه لادن مجرد اخذ الابعاد للملابم للمقام كما وهم ولاجل ما حققنا احتاج
المحشي الى طي مقدمة اخرى والذين غفلوا عن حقيقة الحال حكموا
باعتدال المقدمتين المنصوبة ثم اقول ان حمل الابعاد في هذا الدليل
على الابعاد الموجودة فلا يبطل به مذهب المتكلمين مع انه سبب
انه يبطله ايضا وهو ظاهر وان خلت على ما يتناول الابعاد الموهومة
فالملازمة المذكورة في كلام المصنف متنوعة وذلك لان الامتداد الموهوم
غير متناه في الوهم قطعا وان دل البراهين على وجوب تناهيه بحسب
الخارج اذ الوهم بما يتخرج انبائ اغوال فلا يمكن اثبات التناهي في الوهم
بوجوده ايضا الغرض تناهي الابعاد والامتدادات بحسب الخارج
لا بحسب الوهم وذلك لاثبات المجاوز لامتدادين موجودين غير متناهيين
في الخارج على تقدير عدم تناهي الابعاد والامتداد الموجود في الخارج
اما وجود في الجسم واما في البعد المجرد اوجود كما ذهب اذلاطون
فحينئذ نقول لانم انه لو كان هناك بعد موهوم غير متناه لا يمكن هناك
امتداد واحد موجودا وامتدادان موجودان الى غير النهاية وانما يلزم

ذلك لوجاز معه موجود آخر ممتد الى غير النهاية ايضا وهو ممنوع كيف
وبرهان التطبيق يدل على استحالة موجود كذلك فيجوز ان يكون استحالة
الامتداد الموجود الغير المتناهي ناشئة من استحالة وجود ما يقرض
ذلك الامتداد فيه لامن جواز بعد موهوم غير متناه ولا يلزم من جواز
ذلك البعد الموهوم جواز وجود موجود كذلك فالحق ان جميع ابراهيم
التي اوردوها في هذا المقام اعتمدت على تناهي الابعاد الموجودة في الخارج
لا على تناهي الموهومة ايضا ولذا ذهب المتكلمون الى عدم تناهيها
مع وثوقهم ببرهان التطبيق في ابطال وجود موجود غير متناه بحسب
العدد كما في التلسل وبحسب الامتداد كما في تنافي كل جسم عندهم
ولذا جعلوا عدم تناهي قدرة الواجب تعالى بمعنى عدم الوقوف عند حد
لا بمعنى عدم التناهي بالفعل نعم هذا النع غير مضر لما قصده المصنف
ههنا لان غرضه بيان تناهي كل صورة جسمية موجودة واعلم لاجل
ما ذكرنا ان يقل لان الابعاد متناهية بل محل الاجسام على الصورة الجسمية
المضلقة وحيث لا يرد على الملازمة ما اوردناه وانما يرد على توجيه الشارح
والمحشى كما لا يخفى (قوله ويمكن محل الاجسام على معناها) هذا مبني
على ما سبقته عن السج من ان حقيقة الجسم هي الصورة الجسمية
والهول حاملة لتلك الحقيقة فعلى هذا لا تجوز في الطرف بل في الاسناد
لما عرفت فالمعنى لان كل صورة جسمية متناهية الابعاد العرضية والمكانية
لان كل ما هو بعد عرضي او من شأنه ان يكون مكانا على مذهب افلاطون
او على مذهب المتكلمين فهو متناه بالضرورة (قوله وهذا ايضا لا يخلو الخ)
لان الظاهر من دليل المصنف انه استدلال على بطلان قبض المقدمة
المذكورة لا على بطلان قبض المطوية وجعله ابطالا لتقيضها بهي
لا يفهم الا بقرينة ان ذلك الدليل وامثاله مورد على تناهي الابعاد على وجه
يطل مذهب اهل الهند ومذهب المتكلمين فلا بد من احدا الامر بين
اما محل الاجسام على مطلق الابعاد كما ذكره الشارح او تقديره مقدمة
خرى لكن قد عرفت ان علاقة التجوز في الاجسام محتاجة الى تأويل
بعيد ولا يحتاج الى مثله في الخذف اذا خذف لا يحتاج الى علاقة بل يكفي

قرينة الخذف ولذا كان الخذف قرب من الاول ويمكن ان يتفلسف ان
بقاء الجسم على صورة الجسمية على تقدير تسليم كونه حقيقة لا يعني عن
التجوز في الاسناد وفيه تمحلات مع ان جعل دليل المصنف استدلالا
على المقدمة المطوية بعيد جدا لا يفهم بوجه فالاقرب ما ذكره الشارح
(قوله على تقدير الوجود) اي على تقدير وجود البعد في الخارج محققا
او موهوما فان ما جوزته المتكلمون هو وجود البعد الموهوم ووجود
الموهوم موهوم وبهذا ظهر فساد ما قيل لا يخفى ان هذا ليس في شيء
من الخلاف مع المتكلمين لان المراد بال مجرد تناول له الابعاد وهو المجرد
الموجود وفي الخارج كما هو مذهب افلاطون حيث قال جعل المكان
عبارة عن ذلك البعد المجرد الموجود خارجا قائم بذاته وليس الحكماء
قائلين بالبعد المجرد بالمعنى الذي يقول به المتكلمون والخلاف في صفة
الشيء فرع القول باوصوف انتهى وذلك الفساد من وجوه اما الاول ان
قول المحشى خلافا للمتكلمين صريح في ان مراده من الوجود ههنا اعم
من الموهوم وصاحب البيت ادري وامانا فلان البعد الموهوم المطابق
لجسم في الحجم والمقدار لا ينكره صاحب وهم وانما ينكر المشائية كونه مكانا
لجسم كاسياني وامانا فلان الخلاف في التناهي وعدم التناهي او الوقوف
على القول بوجود محل الخلاف لما يمكن نزاع الحكماء للمتكلمين بوجه
وذلك بين البطلان بل الخلاف انما يتوقف على تصور على وجه
تصور المتكلمون الا يرى ان الحكماء قائلون بان ما فوق العالم ممتنع ونفي
محض لا يمكن نفوذ الجسم فيه وليس هو من شأنه والمتكلمون قائلون
بانه نفي محض يمكن نفوذ الجسم فيه ولا شك ان الخلاف في امكان نفوذ
الجسم فيه وامتناعه اختلاف في صفة ما وراء العالم ولا يقول احد
الفرقيين بانه كما قال الآخر وايضا قول المحشى على تقدير الوجود اشارة
الى ان القضية حقيقية لا خارجية يعني كل ما لو وجد في الخارج تحقيقا
او توها كان بعدا فهو بحيث لو وجد كان متناهي بالضرورة وانما جعلها
عليها لان ثبت المدعى الذي هو تناهي الصورة المجردة على تقدير
وجودها يتوقف عليه وما قاله المتكلمون من الابعاد الموهومة داخلة

في موضوعها ايضا ويدل على جميع ما ذكرنا قوله فانهم جوزوا وجود
الخ فان ذلك الوجود وجود خارجي وهو موهوم قطعا (قوله خلافا للمتكلمين
في الجرد) اي غير المقارن للمدة اي المتكلمون خالفوه في تناهي الابعاد
الغير المقارنة للمادة لما قالوا ان وراء العالم ابعادا موهومة وفضاء لا يتناهي
واما خلاف اهل الهند في تناهي المقارن فقد اشار اليه في القول الاول
ثم ان هذا منه صريح في ان المراد اثبات التناهي على وجه يبطل مذهب
المتكلمين واهل الهند كما لا يخفى (قوله وهو يدل على انها الى آخره) يعني
ان قول المصنف واللامكن الخ اثبات تناهي الابعاد بابطال نقيضه
والمدعى موجبة كلية قائلة بان كل بعد متناه فان كان قوله والانقباض
هذه الموجبة الكلية الذي هو رفع الايجاب فالدليل المذكور حيث لا يدل
على شيء لان الملازمة المذكورة حيث لا تمنوعة بناء على ان صدق ذلك
النقيض اعني رفع الايجاب الكلي يجوز بعدم تناهي بعد واحد فقط
وحيث لا يلزم امكان ان يخرج امتدادا الى غير النهاية وانما يلزم ذلك
على تقدير عدم تناهي جميع الابعاد او بعدين منها وان كان ذلك القول
سلبا كليا قائلا بان لا شيء من الابعاد بمتناه فلزوم الامكان المذكور على
تقدير صدق ذلك السلب الكلي مسلم لكن الدليل حيث لا يدل على
بطلان السلب الكلي لاعلى بطلان السلب الجزئي الذي هو نقيض
المدعى ولا يلزم من بطلان السلب الكلي الاخص بطلان السلب
الجزئي الاعم فلا يتم التقريب وسيدفعه الشارح باختيار الثاني وتحرير
المسعى بالايجاب الجزئي وحل الشكل الآتي على مطلق الهيئة لاعلى
فعناء الحقيق المتوقف على تناهي جميع ابعاد الجسم ويدفعه المحشي
باختيار الاول وثبات الملازمة باجراء خلاصة دليل المصنف (قوله اعلم
ان مسألة تناهي الابعاد الى آخره) لان مطلق التناهي وان كان صفة
الابعاد لكن تناهي الابعاد حال الجسم فقواهم كل بعد متناه في قوة
قواهم كل جسم طبيعي متناه الابعاد فان قلت تعميم البعد من الجرد
والمدعى ياباه قلت البعد منحصر في المادي بحسب الخارج وهذا كاف
في عددها من الطبيعي نعم غير المسئلة الى قواهم كل بعد متناه واخذوا

حقيقة متناولة لافراد افرضية لتضمن ابطال مذهب المخالفين وايضا
كون تلك المسئلة مبدأ المسئلة امتناع انعكاس الصورة بتوقف عليه
لا يقال فعلى هذا لم يكن اصل المسئلة مبدأ تلك المسئلة لان قول قواهم
كل جسم متناه الابعاد بمعنى انه متناه الابعاد الحقيقية والافرضية التي هي
ابعاد الصورة الجسمية على تقدير تجردها وبالجمله ان هذه المسئلة
بظواهرها ليست من مسائل الطبيعي وانما يكون منها بعد التأويل ولعل
قول المصنف لان الاجسام كلها متناهية ايماء الى ذلك التأويل ولذا قال
عدت (قوله وهي من العلم الالهي) لان الصورة الجسمية لا تحتاج
الى المادة لافي التعقل ولا في اخراج بان يكون جزءا منها وان كانت
محتاجة في الخارج الى الحلول فيها وامام اقاله صاحب المحاكات لان
التلازم من عوارض الوجود لا من عوارض الاجسام ففيه ان التحيز
ايضا من عوارض الوجود الخارجي مع ان قواهم كل جسم طبيعي
متخير من الطبيعي (قوله واعلم ان الشيخ الى آخره) تعريض للقائل
المذكور في الشرح بان الشيخ اعترض عليه بعد ان سرد مقدمات اربع
فلا يندفع بمقدمات ثلث بل لابد من الدفع الذي سنذكره (قوله وايضا
التزايد على سبيل التناقص غير ممكن) لانه يستلزم ان يكون المقدار
المتناهي الذي هو البعد الاصل منقسم الى الاجزاء الغير المتناهية بالفعل
ولكل جزء منها مقدار وكل جزء منها في بعد آخر من الابعاد الغير
المتناهية وانقسام المقدار المتناهي الى اجزاء غير متناهية بالفعل محال وان
جاز عندهم انقسامه اليها بالقوة ولا يلزم مثل ذلك فيما اذا كان التزايد
على سبيل التزايد او التساوي كما لا يخفى وقول لا يخفى ان كل بعد مع الساقين
اضلاع مثلث فهناك مثلثات متداخلة غير متناهية اصغرها المثلث
الحاصل او لامع الساقين والبعد الاصل وقد بين اهل الهندسة ان
نسبة ضلع الساق الى ضلع البعد الاصل من المثلث الاصغر كنسبة
ضلع الساق الى ضلع البعد من المثلث الاكبر ويلزم من هذا انه كلما امتد
الخطان المذكوران الى غير النهاية يلزم ان يتحقق بينهما ابعاد متزايدة
على سبيل التناقص وعلى سبيل التساوي وعلى سبيل التزايد جميعا غاية

ان قسم الساقان من المبدأ الى اقسام متساوية كان الابعاد الواصلة بين
النقطتين المتقابلين في الساقين متزايدة على سبيل المساواة وان قسما
الى اقسام متزايدة كان التزايد في الابعاد على سبيل التزايد وان قسما
الى اقسام متناقصة كان التزايد المذكور متناقصة واعتبار التزايد على
سبيل المساواة لا يتنافى اعتبار التزايد على سبيل التزايد او التناقص
بل لاعتبارات ائمة متلازمة في الجواز فاذا ذكره لازم على كل تقدير فتجوز
بعض دون بعض فحكم ظاهر نعم ما ذكره برهان قوى على امتناع
تناهي الابعاد سواء على مذهب الحكماء او على مذهب الفاضل
بالحق بان يقال لو لم يكن الابعاد متناهية لجاز ان يخرج خطان من مبدأ
الى غير النهاية وان يفرض بينهما ابعاد متزايدة على سبيل التناقص
الى غير النهاية وكلما جاز ذلك جاز ان ينقسم المقدار المتناهي الذي هو
البعد الاصل الى مقادير غير متناهية بالفعل وانقسامه اليها بالفعل باطل
على كل مذهب (قوله فاقول وبالله التوفيق) اقول قد كثرت ههنا تصادم
الآراء من اهل التحقيق وجمال حوله كل وارد من فرسان التدقيق وفي كل
ضوالة يقتضي العقلاء اثر كل فريق وتلى هذا الآن لم يتميز الباطل عن
الحق الحقيقي وسنذكر ما يدفعه بالكلية في تفصيل الشريف الحقيقي
الجواب الآتي وبشير اليه المحشى هناك والحق ان ذلك الجواب اظهر
بما ذكره ههنا (قوله يمكن ان يفرض بينهما ابعاد متزايدة الخ) اطلق
التزايد اشارة الى ان ذلك الاعتراض مدفوع وان كان التزايد على سبيل
التناقص كما يدل عليه قول الآتي لانضم اليه زيادات غير متناهية لكل
منها مقدار لما سبق ان كون الامتداد المتناهي مستملا على مقادير غير
متناهية خارجة من القوة الى الفعل محال ضرورة وان كانت متناقصة
غير متناهية وعليه اثبت ثبوت اتصال بعض الاجسام القابلة كما سبق
نعم يجوز اشتماله على المقادير بالقوة متناقصة والتزاع بين الفريقين انما
وقع فيه ولا نزاع في استحالة الاول لكن اللازم ههنا هو الاول لان كل
بعد من تلك الابعاد الغير المتناهية بالفعل الخارجة من القوة الى الفعل كما
هو صريح قوله لا كالمعد فهو مشتمل على زيادة لها مقدار بالفعل وكل

فمنها حاصل في بعد بينهما قطعا ومن لم يفرق بين الامر بين ايتين لزوم
الاول ولزوم الثاني اشكل عليه الامر (قوله بالفعل لا كالمعد الخ) هذا
هو اصل منشأ الدفع وانما تعرض له اذ الشيخ بنى اعتراضه على قياسه
على المعدل واستدبه وياخذ السند ينهدم المسند ثم اقول عدم تناهي
العدد الموجود في الخارج انما يصح على مذهب المتكلمين الغير المجوزين
لوجود الامور الغير المتناهية ولا يصح على مذهب الحكماء القائلين باجماع
نفوس غير متناهية في الوجود والعدد عارض لها ايضا عندهم ولذا
احتج في بيان موضوع علم الحساب الذي هو من الرياض الى تقييد العدد
بحدية الجمع والتفريق ومثاله كما سبق منه والحق ان الشيخ اعلم بالحكمة
من المحشى بخواب المحشى ههنا خلط بين المذهبين نعم يرد عليهم
جريان برهان التطبيق في مراتب الاعداد العارضة لتلك النفوس الغير
المتناهية بل يجري في نفس تلك النفوس بناء على ان حدوث كل نفس
عندهم مشروط بتمام استعداد البدن المتوقف على نفس آخر هي نفس
الاب مثلا وهكذا وما اشتهر من انهم انما يجوزوا عدم تناهي النفوس
بناء على اشتراطهم الترتيب في بطلان التسلسل بجروح بما ذكرنا نعم
لا ترتيب بينها على تقدير قدمها كما ذهب اليه افلاطون واتباعه ولعل
ما سيجي من المحشى من ان كل فرد من كل نوع وكل نوع من كل جنس
حادث عند المشاهدة ناش من ذلك والجواب ان العدد من الامور الاعتبارية
في الحقيقة لامن الاعراض الموجودة في الخارج وفيه ان جريان البرهان
فيها يقتضي امتناعها في الخارج ولا شيء من المتصور بوجود في نفس
الامر مع ان العدد العارض لها موجود في نفس الامر وان كان من الامور
الاعتبارية الا ان يقال جميع الامور الاعتبارية انتراعية متناهية بانقطاع
الانتراع كالملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار والحق ان جريان
التطبيق في الاعداد ممنوع اذ التطبيق انما يمكن بتحريك السلسلة
الصغرى الى ان يتطبق مبدأؤها على مبدأ الكبرى ليحقق انتقال الزيادة
الى جانب اللانهاية ويلزم احد المذورين اعني مساواة الجزء للكل
او تناهي السلسلتين المفروض لانتاهيهما فلا بد وان يكون السلسلتان

قابليتين للحركة والانطباق نعم على تقدير الانطباق يلزم احد الفسادين
 لكن الفرض المذكور يجوز ان يكون فيما لم يقبل الحركة فرض محال
 يستلزم محالا آخر فلا يتعين كون منشأ الفساد عدم تناهي السلسلين
 فلا يتبع مطلوب فعلي هذا يظهر ان اجراء برهان التطبيق في ابطال
 مطلق الامور المترتبة المجتمعة مخيف جدا ويظهر ايضا انه غير جار
 في معلومات الله تعالى ايضا وما ذكره المحقق الدواني من ان علمه تعالى بسيط
 اجمالى عند الحكماء فلا تعدد في المعلومات بحسب الوجود العلمى فباطل
 يبطله كلام نفسه في شرح العقائد في تحقيق مذهب الحكماء من انه تعالى
 يعلم الجزئيات بنحو التعقل بكلى مختصر في فرد بحسب الخارج فبساطة
 العلم الاجمالى لا يقدح في جريان البرهان المذكور او يستلزم اثبات الجهل
 تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقد فصلنا ذلك في رسالة منفردة فاعلم
 هذا المقام (قوله وعلى فرض وقوع هناك) قد يقال الشيخ لم يرد بالعدد
 الا كون مراتبه متناهية او فرض وجود نظامه بالفعل كما هو ظاهر واما
 كون لانتهى الابعاد كلانتهاى الاعداد من جميع الوجوه كما ظنه هذا
 المحشى فحاشا للعاقل ان يذهب اليه فضلا عن رئيس القوم وشيخهم
 وفيه ان المحشى على هذا يقول فقد ثبت الملازمة لما يفصله (قوله فانا
 لا نفرض مع فرض الخطين) اى في جانب المقدم من الشرطية وهو المحال
 المستلزم للانحصار المحال والمخبر به دفع ما اورد عليه الشارح الجديد
 لتجريد واتحمله الشارح ههنا من البحث الذى حاصله ان ذلك الفساد
 انما ينشأ من فرضكم امرين متناقضين في السابقين اى لانتهيهما
 وتناهيهما معا وذلك لان قواكم هذا انما يستلزم ذلك المحال بان يقال
 لو امتد الى غير النهاية وكان بينهما في جانب اللانتهى بعد بقدر امتدادهما
 يلزم الانحصار المذكور وهذا في الحقيقة فرض ذيتك الخطين متناهيين
 مع فرضهما غير متناهيين لان البعد لما كان عبارة عن الخط الواصل
 بين النقطتين منهما كان قواكم وكان بينهما في جانب اللانتهى بعد
 بقدر الامتداد بمنزلة ان يقال وكان ذلك الخطان الغير متناهيين متناهيين
 وقد فرضتم اياهما متناهيين وغير متناهيين فلم يستلزم اى محال سيتم

لا يلزم منه المطلوب وانما يلزم او استلزم مجرد عدم تناهيهما وهذا حاصل
 دفعه ان المستلزم لذلك المحال مجرد عدم تناهيهما ولا تأخذ في جانب
 المزوم ان يكون بينهما في جانب اللانتهى بعد بقدر الامتداد وانما
 تأخذه في جانب اللازم وذلك لانه لما دل الاصول الهندسة الباحثة عن
 احكام الثلثات الممكنة في الخارج او الممتدة كما قال الشريف في الحاشية
 الصغرى على ان الانفراج بين ضلعي زاوية مخصوصة هي ثلثا قائمة
 مساو الامتداد في كل مرتبة من المراتب الغير المتناهية وعلى ان هذه
 النسبة بينهما غير متغيرة قطعا وان امتدا الى غير النهاية حصل لنا علم
 قطعى بان طبيعة ذيتك الضلعين تقتضى ان يوجد بينهما انفراج نسبته
 الى الضلعين الغير المتناهيين كنسبة متناه لمتناه في وجوب المساواة لهما
 او ان يوجد انفراج هو سطح مخروطي غير متناه في الطول ايضا يمكن ان
 يفرض فيه خطوط مساوية للضلعين في مراتب غير متناهية وذلك
 لما سبق منه ان جميع تلك الابعاد قد كانت خرجت الى الفعل دفعة على
 ذلك التقدير لانها تخرج من القوة الى الفعل متعاقبة بسبب توهمات
 متعاقبة وبالجمله ان ذيتك الضلعين لو امتدا الى غير النهاية يلزم اما انفكاك
 لازم ما هيتهما عنهما هو كون الانفراج مساويا للامتداد وجواز ان
 يفرض بينهما بعد بقدر الامتداد واما تناهيهما على تقدير لانتهيهما
 لان ذلك الانفراج الغير المتناهى الامتداد ايضا ان امكن كونه بعدا
 بينهما يلزم الثانى لان كل بعد خط واصل بين النقطتين منهما فينتهيان
 بهما وان لم يمكن كونه بعدا بينهما لزم الامر الاول وهو ظاهر لكن الاول
 باطل على ذلك التقدير اذ لازم ما عبه الشئ لا يمكن ان ينفك عنه على
 تقدير تحققه فثبت الملازمة القائلة با نهما لو امتدا الى غير النهاية
 لزم الانحصار الموجب لتنايهيهما وبطلان الانحصار المذكور ليس
 بمجرد انه لا يجوز العقل بالنظر الى ذاته بل ولانه يوجب تناهى الخطين
 الغير المتناهيين ايضا والمعتضون توهموا المحال اللازم معتبرا في المزوم
 وليس كذلك وكون الشئ محالا في نفسه لا ينافى لزوم وقوعه او امكانه
 لمحال آخر والام يصح قياس استثنائى استثنى فيه بعض التالى كما ذكر مثله

صاحب المواقف في تقرير برهان المسامحة وبذلك يندفع جميع الاوهام
في هذا المقام واعلم ان منشأ اعتراض الشيخ صدق الكلبة الحقيقية
الضرورية القائلة بان كل بعدين الخطين المذكورين فهو متسا بالضرورة
وحاصل الدفع ان امتدادهما الى غير النهاية يقتضي جواز صدق تقبض
تلك الكلبة مع ان صدق تقبضها محال بالضرورة وبما حققنا اندفع
الاعتراض بالكلية وارتفع ظلمات الاوهام (قوله يلزم ان يكون خمسة
اذرع) لم يقل سبعة اذرع مع انه الظاهر الاشارة الى ان الكلام بعد
اعتبار التداخل بين البعدين فاسد وانما يصح باعتبار التداخل بين
زيادة البعد الاول في نفس البعد الثاني وسوق عبارة الشارح انما يدل على
التداخل بين البعدين وفيه ان الكلام مسوق لاثبات ان كل جملة من
الزيادات في بعد فوق الابعاد المشتملة عليها فإرادته ان البعد الثالث مشتمل
على مجموع زيادتين ولو بواسطة اندراج زيادة البعد الاول في البعد
الثاني المتدرج مع زيادته في الثالث فيكون امثال مشتملا عليهما وعلى
الزيادتين المتدرجتين فيهما وعلى الزيادة المتدرجة فيه (قوله وان يكون
كل زيادة في بعد) لم يقل كل جملة في بعد مع انه المقدمة الثالثة لان الكلام
في اللازم مما ذكره في بسط المقدمات لا في نفس المقدمة الثالثة ولذا قال
اللازم من المذكور ان يكون الزيادات غير متناهية مع ان كونها غير متناهية
ليس مقتضى المقدمة الثالثة فإرادته ان اللازم ان كل زيادة منفردة كانت اوجلة
في بعد (قوله لان السالبة الجزئية الخ) يشير الى ان المجموع من حيث
المجموع ليس من افراد المقدمة الثالثة لان الجملة التي هي موضوعها مقيدة
بالنهاية اي كل جملة متناهية في بعد لان الدليل الذي اوردته القائل لبيانها
انما يفيد الحكم في كل جملة متناهية لا في كل جملة مطلقة ولذا اعترض عليه
الشارح اولا بحملها عليها ثم اورد عليه القائل الا في ودفعه ايضا
بناء على ذلك فاعتراض الشيخ لا يندفع بمجرد بسط تلك المقدمات (قوله
وقد يقال في دفع التعارض الخ) غايته ذلك ان البعد المشتمل على تلك
الزيادات الغير المتناهية غير متناه ولا كلام فيه وانما الكلام في ان جميع
تلك الزيادات في بعد واحد غير لازم من ذلك ان يورد عليه ما ذكره

الشارح كما لا يخفى (قوله ولا حاجة الى اخذ التساوي الخ) يعني لما قررنا
على وجه لا يحتاج الى اخذ التساوي علم ان لا حاجة في تقرير ذلك الدفع
الى اخذه كما اخذه بعضهم بان يقول نسبة مقدار الزيادات الواقعة الى
مقدار الزيادة الاولى كنسبة عدد الابعاد الى البعد الاول فاذا كان
عدد الابعاد المشتملة على الزيادات غير متناه يكون نسبة الى البعد الاول
نسبة غير المتناهية الى الواحد فيلزم هناك بعد غير متناه بين الخطين
وهو المطلوب ثم قال ولا بد من اعتبار التساوي واللام يمكن النسبة محفوظة
(قوله قد يتوهم جوازه بل وقوعه الخ) يعني ان عدم التناهي بمعنى
لا يقف عند حد وهو الغير المتناهي للاختصاص بين حاصرين انما هو عند
استحالة وجود ان ينقص الاجزاء ولما وجدناه بما ذكره اقليدس كان
المختصر بينهما غير متناه بالفعل لا بالقوة بمعنى لا يقف عند حد لان
ذوات الاقسام المتناهية لاحد الزوايا موجودة بالفعل في المقدار المختصر
الذي هو سطح القائمة وان لم يفصل بالفعل بعضها عن بعض لان
نفس الاتصال بالفعل لا يتنافى الوجود بالفعل فلذا ترقى عن جوازه الى
وقوعه وانما يصدر بالتوهم لما يستثير اليه من انه فني على ما ذكره اقليدس
وهو مقدوح ولما اشار اليه فيما سبق من ان بطلان الاختصاص ههنا ليس
لمجرد ان العقل لا يحوزه فقط بل ولانه يستلزم تناهي الخطين المقروض
لانهما (قوله والاي لم) اي اولم يكن ما اشتملت القائمة عليه امثالها
ليكانت اما اكبر منها واما اصغر لكن الاول محال اذ لا شك في امكان
انقسام الباقي من القائمة بعد تلك الزاوية باضعافها ولا في امكان انقسام
تلك الاضعاف كل الى نصفين وبعد انقسام تلك الاضعاف كذلك
لا يكون الاقسام الخارجة من قسمتها اكبر امثالها البتة والتساوي
الجزء والكل فهذه الاقسام الخارجة من قسمة الاضعاف على تقرير
عدم كونها امثلا لتلك الزاوية في المقدار والحد يلزم ان يكون اصغر
منها واللازم باطل بما ذكره اقليدس فتعين ان القائمة مشتملة على امثالها
ولا يمكن ان يوجد ما هو اصغر منها ولما اشتهر بينهم ان الزاوية القائمة
وكل زاوية مستقيمة الخطين منقسمة الى نهاية وقد وجد اصغر الاجزاء

فقد خرج جميعها من القوة الى الفعل فمحصرة بين حاصرين وان لم
يفصل بعضها عن بعض بالفعل (قوله ولا يخلص الا بالقدح الح)
حاصل الخلاص منع كون تلك الزاوية نقص الاجزاء الممكنة الخروج من
القوة الى الفعل بناء على ان كل زاوية مقدار ذات مقدار وكل مقدار ينقسم
لا الى النهاية فلما لم يمكن وجد ان نقص الاجزاء من ذلك المقدار تعين
ان ليس اللازم منه الا انحصار غير المتناهي بالقوة لا بالفعل ولا محذور فيه
بل هو ملتزم في كل مقدار ولو في مقدار الجسم الصغير الذي اثبت
ذي مقراطيس واقول قد اجتمعوا على الضلالة وانما يحتاج الى القدح
فيما ذكره اقليدس وبينه بمقدمات يقينية قطعية لو كان مراده ان جميع تلك
الزوايا مع كونها احد من باقي الزوايا هي متساوية في ذاتها وذلك بين
البطلان وكيف يقول به مع ان البديهة شهادة بان اذا جعلنا القطر
المذكور نصف قطر دائرة اخرى يمر بمحيطها بنقطة التماس فتلك
الزاوية تنقسم مرة اخرى ثم اذا جعلنا قطر الدائرة الثانية نصف قطر
دائرة ثالثة كذلك تنقسم الزاوية اخرى وهكذا الى غير النهاية ايضا وهو
لا يتناقض كون كل فرد منها احد من كل زاوية مستقيمة الخطين وهو مراد
اقليدس قال قدح فيما فهمه لا في مراد اقليدس فان قلت علمنا انه
كلما عظم نصف القطر تنقسم تلك الزاوية مرة اخرى بمحيط الدائرة
المرسومة بها لكن انما يلزم عدم انقسامها الى غير النهاية لو لم يكن الابعاد
متناهية اذ عظم نصف القطر حيث لا يقف عند حد واما اذا كانت
متناهية فنصف القطر لا يبلغ الى قدر قطر العالم البتة فحينئذ يكون انقسامها
متناهية ويوجد هناك نقص الاجزاء قلت لما كان قطر العالم
بل كل مقدار يمكن انقسامه لا الى النهاية امكن ان يفرض عليه نقط
غير متناهية كل منها يمكن ان يفرض مركز دائرة فيمكن هناك دوائر
غير متناهية في حد انصاف اقطارها متزايدة وتلك الزاوية تنقسم بكل
منها وان لم تنقسم في كل مرتبة الى نصفين واوسلم فغاية ذلك نقاد الابعاد
قبل نقاد الزاوية والافكل زاوية لكونها عبارة عن مقدار او مستلزماتها
فهي مستعدة في ذاتها الى الانقسام الى غير النهاية وان امتنع لفقد

الالات ومن جعلتها عدم تناهي الابعاد وليت شعري بان المتكلمين مع
قولههم بعدم تناهي الابعاد كيف حكموا بامتناع انقسام تلك الزاوية
بل ما عوا كبر منها بكثير لا الى نهاية مع ان البراهين الهندسة القطعية
يقضي جواز انقسامها خارجا لا الى النهاية على تقدير عدم تناهي الابعاد
وليس لهم ان يقولوا تنفذ الزاوية قبل نقاد الابعاد وتشرع محيطات
تلك الدوائر في الداخل لان داخل محيطات الدوائر التي انصاف اقطارها
متضاعفة ضروري البطلان بل لا تماس بينها الا على نقطة مشتركة بين
المكمل نعم على تقدير تناهي الابعاد يمكن منع ان كل زاوية ذات مقدار على
مذهب المتكلمين اكن على تقدير عدم التناهي فلا يمكن منع ذلك بوجود
وتلخيص الكلام انه لا حاجة الى القدح في مراد اقليدس لانه مما لا يقبل
القدح بوجه ولا يلزم الانحصار غير المتناهي بالقوة لا بالفعل وما يقضي
منه العجب ان بعض الافاضل لما ادرك جواز انقسام تلك الزاوية جعل
الامثال في كلام المتوهم بمعنى الامور المتحدة في النوع لا الامثال في المقدار
ولم يدرك انه هادم للتوهم لا مصلح له وانما يصلح وجد ان اصغر الاجزاء
(قوله بان يقال عدم تناهيها اما الجسمية) اي لاجل ماهيتها المطلقة
مع قطع النظر عن تجردها او مقارنتها ولاجل لازمها او لاجل عارضها
واما عدم كون التناهي لاجل الماهية بشرط التجرد فهو في الحقيقة داخل
في القسم الثالث لانها على تقدير تجردها يكون كل من التجرد والمقارنة
من عوارضها المفارقة ولقائل ان يقول هذا التردد لا يجري في القسم
الاول اذ على تقدير عدم تناهيها في جميع الجهات لا يمكن زوال هيئة
وعروض هيئة اخرى بل لا بد لا يمكن ذلك من تناهيها ولو في جهة ولذا
احتاجوا الى ابطال عدم تناهيها في جميع الجهات وحينئذ يمكن ان يقال
تلك الهيئة اما الجسمية او لازمها او عارضها والاولان باطلان وكذا
الثالث والاولان زوال تلك الهيئة العارضة لها من جهة ذلك التناهي
وعروض هيئة اخرى من تلك الجهة مثلا ان كانت جهة تناهيها سطح
مستديرا يمكن ان يزول ويعرض بدله السطح المستقيم وان كانت غير
متناهية باعتبار الجهة الاخرى في الصورتين والجواب اذا كان عدم

التأهي لأجل التعارض الممكن الزوال يمكن زوال عدم التأهي وبتعقبه
التأهي بانكاثف نظر الى ذاتها وان امتنع لتشخصها فتكون هي بالنظر
الى ذاتها قابلة للاتصال وكل ما هو قابل له بالنظر الى ذاته فهو مركب
من الهول والصورة نعم يجوز ان يكون عدم التأهي لازما لتشخصها
لكن مثل ذلك متوجه على ما سيذكره المصنف من دفع بما ذكرناه فهو مشترك
ايراد وجوبا فلا يكون مانعا من جريانه في الشق الاول (قوله كالدارة)
تمثيل للشكل بالحد والالكانت اخواتها من نصف الدارة والمثلث
والربع تمثيل للحد وهو البطلان اذ الحدود اضلاعها لانفسها فينبذ
لا بد من تقدير المضاف اي كهيئة الدارة لان نفس الدارة سواء كانت
سطحا محاطا او خطا محيطا من مقولة الكم وفاقا لامن مقولة الكيف
(قوله وعلى هذا يكون من مقولة الكم الى آخره) لعله اراد دفع النقص
عنه بالجسم والسطح المحيطين كما اورد عليه الفاضل الرومي ووجه
الدفع ان السطح والجسم التعليمي من افراد الشكل والجسم الطبيعي
خارج عن الجنس لان الموصول عبارة عن المقدار وفيه ان جعل المقدار
المحاط شكلا دون المقدار المحيط بما لا وجه له فالوجه ما اشار اليه الفاضل
الرومي ان مراد اقليدس من هذا التعريف تعريف الشكل اذ الشكل
ربما يطلق عليه فينبذ يكون الشكل اما عن مقولة الكيف واما عن
الكم المحيط (قوله وهي الحد من السطح) فانه يدل على انها سطح
متصف بالحد سواء كان كلمة من بيانية او تقيضية والظاهر هو
الثاني لان الزاوية بعض السطح المحيط مثلا لا جميع اجزائه ويمكن
الاول بناء على ان جزء السطح سطح ايضا وانما قال وهو الظاهر لان
عبارة ايضا احتمل الكيف بان يحتمل على ذكر الحمل واردة الحال اعني
الحدود لكنه بعيد جدا (قوله من الاضافة) اي تماس الخطين من
غير ان يتحدا وبطلانه ظاهر فان التماس لا يوصف بالصغر والكبر بخلاف
الزاوية كذا في شرح المواقف واقول ظهور البطلان محل تأمل لجواز
التوصيف بالعرض كما في توصيف الكيف بهما نعم توصيف الكيف
بملاقاة الحمول لكن الجواز قد يكون بملاقاة الجوار والتماس بين الخطين

مجاور للسطح الموصوف بالصغر والكبر حقيقة على ان مذهب الاضافة
ليس بصريح في التماس بل يحتمل المحاطية والمحيطية المتضايفين
والخطية حاة في السطح ايضا اي كيفية التحديد الحالية في السطح
(قوله من الوضع) اي الهيئة الحاصلة للسطح بسبب النسبة بين اجزائه
ونسبتها الى الخطين المحيطين به وما قيل انه راجع الى المذهب الاول
فاسد لان الكيف ليس من الاعراض النسبية والوضع منها فوصف
توحيد السطح مع قطع النظر عن كون السطح محاطا بالخطين من
مقولة الكيف وان كان نفس ذلك التحديد حادًا من جهة احاطتهما
به فان ذلك الكون اضافة عارضة للسطح مع عروض كيفية بالتحديد
وكون الجزء الاحد من السطح عند تلاقي الخطين والجزء الاغلب منه
فيما دون التلاقي اي للهيئة الحاصلة للسطح باعتبار كون اجزائه مندرجة
في الحدة وكون الجزء الاحد عند التلاقي ثم الاغلب فيما دونه ثم قسم
هو من مقولة الوضع وليس مراد هذا المذهب بمجرد الحالة العارضة
له بمجرد نسبه الى الخطين المحيطين به احاطة غير تامة فانه من مقولة الملك
لامن مقولة الوضع الا ان يقال يشترط في الملك صحة انفكاك المحيط
عن المحاط والالكان الشكل ملكا والحاصل ههنا امرين احدهما
عارض التحديد الحاصل من احاطة الخطين به في نفسه احاطة غير
تامة لكن مع قطع النظر عن كونه محاطا بهما وعن كون التحديد حاصلا
بسبب احاطتهما وذلك العارض هو الكيف وثانيهما كون اجزاء ذلك
السطح مندرجات في الحدة وكون الجزء الاحد عند تلاقي الخطين ثم الاغلب
فيما دونه ثم قسم فمجموع الكونين هو مقولة الوضع فقد عرفت
ان الوضع ههنا مستعمل في تمام المقولة ولا عبرة بالنقل عنه من ان المراد
الهيئة الحاصلة بالنسبة الى الخطين المحيطين لكون الخطين خارجين
عن السطح فان نهاية كل شئ خارج عنه ولذا لم يجعلوا النقطة جزءا
من الخط ولا الخط جزءا من السطح ولا السطح جزءا من الجسم التعليمي
وبهذا يظهر فساد ما اورد على المحشي من ان الاصول ان يجعل الوضع
ههنا عبارة عن تمام المقولة يعني انها الهيئة الحاصلة للنسبة

الى الطرفين والى الامور الخارجية انتهى وذلك لانه جعل الحدود جزءاً
من السطح وهو قاسد ولو سلم انها كالأجزاء فكون زاوية هيئة حاصلة
وهو ضرورى البطلان واعلم ان كون الزاوية من الوضع ليس بشئ
بالنسبة الى الامور الخارجية المبينة باطل والالتبدل الزاوية بتحريك السطح
ايضا اذ لا مدخل لنسبته بعض الاجزاء الى بعض ولا نسبته الى التلاقي
ومادونه في التوضيف بالصغر والكبر وانما المدخل فيه لنفس الكم فالزاوية
امانفس الكم واما الكيفية العارضة له من غير نسبة الى شئ فالعمدة
هى المذهبان لا غير (قوله انها امر عديم) وهو انتهاء السطح عند
نقطة مشتركة بين خطين يحيطان به كما في شرح المواقف ويرد عليه
ايضا ان الانتهاء لا يوصف بالصغر والكبر ايضا واياها زاوية محسوسة
ولاشئ من الامر العديم بمحسوس نعم السطح المنتهى او تحديه محسوس
(قوله لانها قد تبطل بالتضعيف) ولا شئ من الكم بما يبطل وينفذ
بالتضعيف بل كلما ضعف الكم يزداد وفيه نظر لان من جعلها من الكم
لم يجعلها من الكم من حيث هو هو بل بشرط عارض التحديد ومراد
اقلدس هو السطح المحدب مادام محدباً فيجوز ان يكون بطلانها
بالتضعيف لبطلان الشرط ولا نسلم ان الكم المشروط بقيد لا يبطل
بالتضعيف نعم الكم لا بشرط شئ لا يبطل بل يزداد ولكن الزاوية هى
الكم المقيد المطلق والحاصل ان من جعلها من الكم جعل كيفية التحديد
لازمها خارج فبروز لازمها نزول ويبطل فلا اشكال ولا قطع لاشئ
من المذهبين بل توصيفهم الزاوية بخواص الكم اكثر من توصيفهم
بخواص الظاهر انها من الكم ولعله لاجل ذلك قال وعليه كثير
منهم وهو الظاهر الخ (قوله وذكروا لفظ قد الخ) اورد الشريف المحقق
عليه في شرح المواقف انه اودكر الزيادة بدل التضعيف لكفاها اذ الكم
لا يبطل بمطلق الزيادة عليه واستغنى عن كلمة التقليل اذ جميع الزوايا
تبطل بزيادة تمامها الى القائمين عليها منفردة كانت او حادة واقول الكفاية
مسلمة والاستغناء ممنوع لان كل زاوية انما تبطل بزيادة معينة هى زيادة
ما ينتمى الى القائمين لا بكل زيادة فلا رجحان بين الدليلين الا ان يقال

التقليل فيه ذكره المحيب باعتبار الافراد والافاق جميعاً اذ ليس كل زاوية
تبطل بالتضعيف وليس الباطل بالتضعيف باطلا بكل تضعيف وفيما
ذكره الشريف استغناء عن التقليل باعتبار الافراد وان لم يستغن عنه
باعتبار الاوقات وتقليل التقليل ارجح نعم اذا كان مراد الشريف ان
كل زاوية تبطل بزيادة معينة هى زيادة ما ينتمى الى القائمين استغنى
عن الكل (قوله اذا كانت نصف قائمة الخ) وكذا اذا كانت ربع قائمة
او ثمنها تبطل بالتضعيف ثلث مرات او اربع قيدها بذلك لان من الحدود
ما لا يبطل بتضعيفها مرة او مرارا كما اذا كانت ثلث قائمة او سدسها او خمسها
الى غير ذلك من الكسور التى هى ليست من كسور النصف (قوله فلا
نسلم انها تبطل بالتضعيف مرة او مرتين فصاعداً كما هو مقتضى السوق وفيه
ان المنفرجة اذا كانت بقدر قائمة ونصف قائمة فانها تبطل بالتضعيف مرتين
نعم من المنفرجة ما يجوز ان لا يبطل ابداً بناء على جواز انقسام المقدار الى غير
النهاية كما اذا كانت اعظم من القائمة بقدر نقطة مثلاً لكن الحادة التى
كانت انقص من القائمة ايضا كذلك فلا فرق بين الحادة والمنفرجة
في ان بعضها يبطل بالتضعيف مرتين او مرارا وان بعضها يجوز
ان لا يبطل ابداً والفرق يحكم اللهم الا ان يحمل مراده من البطلان
بطلانها بالبلوغ الى قائمتين (قوله بل يبقى من تضعيفها زاوية حادة)
لعل قيد الحادة ههنا لم يقع في اصل النسخة المعول عليها ولذا لم يقع
في بعض النسخ وان وقع في اكثرها وذلك لان المنفرجة اذا كانت
بقدر قائمة ونصف قائمة يبقى من تضعيفها في الجانب الاخر قائمة
ايضا واذا كانت انقص من ذلك يبقى منفرجة اخرى ولا داعى لتخصيصها
بالحاداة وان التزم فراده على التمثيل او قد يبقى كما قيل هذا قد يقال
ان المنفرجة مطلقاً تبطل بالتضعيف مرة واحدة فاية ما في الباب
انه تحدث زاوية اخرى من جانب آخر وذلك لا ينافى بطلان تلك المنفرجة
ولا يضر الاستدلال على عدم الكمية اذ لا يجوز مثل ذلك في الكم اقول
وذلك سخيف جداً لانه ان اراد ان شخص المنفرجة يبطل وان حدث
شخص آخر منها فسلم لكن الاستدلال لا يتم بهذا القدر اذ تبدل الشخص

واقع في تضعيف كل كم الا يرى ان مقدارا من الماء اذا ضعف وجمع اليه
مثله في المقدار وصار المجموع متصلا واحدا فقد عدم الجسمان
الاولان ومقدارهما وحدث جسم آخر ومقدار آخر اعظم من الاول
وايضا اذا ضعف العشرة حصل هناك عشرون وتبطل شخص
العشرة بل نوعها بناء على ان العدد ليس من كميات الاعداد في التحقيق
بل من كميات من الوحدات فلو جعل مجرد بطلان الشخص دليلا
على نفي الكمية لجرى في نفي كمية كل كم وهو باطل وان اراد ان تضعيف
المتفرجة انما يمكن بحركة احد الخطين المحيطين بها مع ثبات طرفه
في الملتقى وهو في اثناء الحركة يصل الى القائمتين وتبطل جميع انواع الزاوية
ثم تحدث اخرى ففيه انه ليس بطلانا بتضعيف بل هو بعينه بطلان
مطلق الزيادة كما ذكره المحقق الشريف وليس التضعيف عبارة عن زيادة
المثل على سبيل التدرج بل عن زيادته دفعة كما اذا زيد سطح متفرج
الزاوية على سطح مثله دفعة وكانا سطح واحد اقل من ذلك بطلان جميع
انواع الزاوية بل بطلان او الجنس لا بطلان شخص وحدوث شخص
آخر وقد عرفت ان الاستدلال انما يتم ببطلان الشخص ولا ببطلان
النوع اذا المراد بالعددية مخالفة بالنوع وعند تضعيف العشرة
كما تبطل الشخص تبطل النوع ولذا احتجوا في الاستدلال الى بطلان
جميع انواع الزاوية المستلزم لبطلان الجنس نعم لقائل ان يقول كلما ضعفت
المتفرجة تبطل جنس الزاوية في ذلك الجانب الذي كانت المتفرجة
فيه وحدوث زاوية اخرى في الجانب الآخر لا ينافي بطلان جنسها
في الجانب الاول لانه حدوث زاوية في جسم آخر الا يرى ان قوس كل
من تلك الحادثة وضعف المتفرجة من محيط دائرة مركزها نقطة
تلا في الخطين مابين لقوس الآخر فكل زاوية تبطل بنفسها بالتضعيف
مرة او مرارا وكلمة قد تقبلية باعتبار الاوقات لا باعتبار الافراد واعلم
لاجله احاله على شرح المختص (قوله وحاصل الجواب الخ) لا يخفى
ان صحيح المذهب يحتاج الى الاستدلال عليه ولا يتم بمجرد ابطال
مذهب الخصم لاسيما في الاحتمال هناك مذهب آخر لا يبدل قد عرفت

ان لا مدخل للنسبة الى اخطين ولا لنسبة بعض اجزا ثنها الى بعض
واللامر العدمي في توصيف الزاوية بالصغر والكبر وبذلك تبطل
ما عدا مذهب الكيف والكم كما يبطله المحشي في بعض كتبه فبإبطال
مذهب الكم ثبت مذهب الكيف اذ لا قائل بافضل الا انه اشار الى انه
انما يكون دليلا صحيحا على ابطال الكم لا على ثبات الكيف اذ بطلان
بالتضعيف لو استلزم كون الباطل كيفا لكان جميع الامور الباطلة
مع التحديد من الاضافة والوضع والامر العدمي والملك كيفا وهو
باطل وقد يقال حله على الجواب لانه لا يدل على لكية القائلة بان كل
زاوية كيف والمذهب ذلك وتبطل على الجزئية وفيه ان زاوية ما جنس
او نوع لا عرض عام لما تحته فيكون بعضها كيفا يستلزم كون الشكل
كيفيا كما ان كون الانسان جسما وجوها يستلزم كون كل فرد يشاركهما
في هذين الجنسيتين كذلك (قوله لكان القائمة) هذه الملازمة مبنية على
على ما قدمنا واما على ان اهل مذهب الكم انما استدلوا على مذهبهم
بقبول الزاوية المساواة واللامساواة والصغر والكبر وغيرها من خواص
الكم كالكبر بالزيادة عليه وهذا الدليل جار في كل زاوية فلو كان مرادهم
ان بعض الزاوية كم دون بعض اكل دليلهم هذا متخلفا عن حكم المدعى
في ذلك البعض ثم انه لا وجه لتخصيص اللازم بالقائمة بعد ان صرح
في قبل بان الحادة ايضا تبطل فكان عليه ان يقول لكان لقائمة والحادة
منه (قوله ولا يتوهم كونها من الكم) معارضة للابطال السابق (قوله
لا احتمال كونها بالعرض الخ) يعني ان اريد قبولها بالذات فم الجواز
ان يكون بالعرض بان يكون توصيفها بهما من توصيف الحال بوصف
الحال وان اريد الاعمال فم وغير نافع اذ كيف الحال في المقدار بوصف بهما
محازا وفيه ان التجوز يحتاج الى صانف وقد عرفت ان مجرد البطلان
بالتضعيف او مطلق الزيادة لا يكون صارفا اذ زاوية ليست مطلق الكم
بل الكم المستلزم لكيفية التحديد فيجوز بطلانها بطلان لازمه وايضا
لا يصح مثله في اتمام دعوى الاصح بل لو تم فانما يتم في دعوى الصحة (قوله
فيه نظر الخ) اهل مراد بيان وجه قول السارح ولا نسب دون ان يقول

والصحيح والا فلا شبهة في ان استدار اختصاص بهيئة المحاط وغاية
ما ذكره تصحيح التعريف ثم ان مراده من المحاط اعم من الجسم التعليمي
والجسم الحقيقي بل ومن الصورة الجسمية فقط كما يدل عليه القول
الآتي بعد (قوله يلزم على هذا التعريف الخ) لا يخفى ان الاحاطة
انما تلحق اولا وبالذات للمقدار ولحوقها بالذات المقدار انما هو بواسطة
فلو فرضنا عموم المحاط من المقدار والجوهر ذي المقدار فتلك
الهيئة لا تعرض للجوهر المحاط الا بواسطة عرضها لمقداره
اولا نعم الهيئة الحاصلة للشيء من جهة احاطة الحد او الحدود
بمقداره انما تعرضه اولا وبالذات لاستحالة المقدار للمقدار لكن لا يمكن
تحديد شكل المحاط بذلك والالم يكن للمقدار المحاط شكل فان قلت
نحن نعلم الهيئة الحاصلة للمحاط من الهيئة الحاصلة بالذات او بواسطة
قلت هذا بعينه تعميم الشكل مما بالذات او بواسطة وهو غير مضمحل
للشارح لانه قصد تحديد ما بالذات وقولهم كل جسم مشكل لعله
يعني مشكل المقدار وغاية ما يمكن ان يقال ان المقدار واسطة في الثبوت
اي في ثبوت الشكل للجسم لا واسطة في العروض واطلاق الشكل
على مطلق الهيئة الحاصلة للمحيط او للمحاط بالذات او بواسطة
اطلاق حقيقي واتجاوز يحتاج الى صارف لكنه خلاف ما يظهر من كلام
المصنف حيث جعل الهيئة حاصلة من احاطة الحد او الحدود
بالمقدار لا حاصلة من احاطته بالمقدار او يذى المقدار فالتناسب ان يقال
هو ان الهيئة الحاصلة بالذات للمحيط او للمحاط المقدار او الجوهر سواء
كانت حاصلة من احاطة ذات المقدار شيئا آخر او حاصلة من احاطة
المقدار بذات الشيء المحاط كما في شكل المقدار المحاط او من احاطة المقدار
بشيء كان شكل الجوهر المحاط فتأمل في هذا المقام (قوله ان الشكل
على هذا) مع ان الكلام مسوق لشكل الصورة المشابهة الابعاد
ومن جوز في المقدار عن الصورة على تقدير تجردها فقد غفل عن ثبوت
تناسلها ولم يتصور حقيقة التي هي الامر المتد في الجهات واما
من حكم بانتفاء المقدار عنها على ذلك التقدير وحكم بان هذا النقض

كالتقص لا تأتي مشتركتين تعريفتين فقد ركب متن ٤٤ (قوله على هيئة
مقدار الجسم من جهة احاطة المكان الخ) اي على القول بان مكان
سطح باطن فانه حد من حدود الجسم المحيط واما على القول بانه بعد
موجود او موهوم فلا حد ولا نقص وفيه ان القائل بكونه بعدا موجودا
لا يترك ان هناك سطح محيط وان ذكر ان كلهم مطلق الكم ولا يترك
كونه مكانا فالتقص متوجه على المذهبين فالتناسب ان يقول من جهة
احاطة السطح الباطن الذي هو المكان عند المشابهة ثم لا يخفى انه لم يقل
وايضاً يصدق على التمكن مع انه لا يخصص والاوضح لان المراد
من تعريف احاطة الحد او الحدود بالمقدار احاطة بالذات وانما كان
عبارة عن الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة السطح الباطن بذلك
الجسم بواسطة احاطة مقداره اولاً ولذا كان يمكن الاعراض وتجزئتها
بتعينة الجسم فلا نقض بالتمكن وانما النقض بالهيئة الحاصلة للمقدار
بسبب احاطة ذلك السطح الباطن بذلك المقدار بالذات وتلك الهيئة
لا يمكن تجزئتها ولا تجزئها من موضوعه غفلوا عنه واجمعوا على الجواب
عن هذا النقض بان المكان محيط بالجسم اولا وبالذات وبمقداره ثانياً
وبالعرض كما يظهر من كون الاعراض متجزئة بالعرض والمبادر
من الاحاطة ما بالذات فلا اشكال انتهى (قوله على الملك) ايسر مراده
صدق على نفس الملك فانه هيئة حاصلة للجسم لا المقدار كما يدل عليه
هيئة الهرة والانسان بل مراده ايضاً هيئة مقدار الجسم في ضمن
الملك فان ذلك المحيط محيط بالجسم بواسطة مقداره وهيئة المقدار
كما لا تسمى ملكاً لا تسمى شكلاً لما سبق منه ان الشكل اما من الكيف
او من الكم لكن المحيط في الملك ان كان جوهر فبني النقض على اطلاق
الاحاطة وعمومها من احاطة الحد او الحدود ومن احاطة الجوهر فيمتد
بخصه النقض بتعريف الشارح وينادر ذلك من تخصص الاشتراك
بين التعريفين بالنقض الاول وان كان سطحاً باطنياً من جسم محيط
بكون النقض متوجهاً عليه ولو بعد تخصص الاحاطة بالاحاطة الحد
او الحدود كما يتبادر من تعريف الاحاطة بلام العهد وحيث يكون

النقض مشترك بين التعريفين ايضا واحيل الاشتراك على المقايضة
وظاهر عنوان الجواب صريح في الثاني وهو الحق لان كون الجوهر محيطا
لابتني السطح المحيط هناك فلا بد من الجواب بالجواب الاتي وان غفل
عنه اقوام ثم اعلم ان مراده انه صادق على الملك في صورة الاحاطة لتلعة
كما في الاسباب والتشيل بالقيص تمثيل لمطلق الملك لا لمادة النقض
(قوله وفي المكان والملك ليس كذلك) بل السطح المحيط في كل منهما
بالجسم الاخر هذا قد عرفت حال ما قبل اما في الملك فلان المحيط
ليس مما يقوم بشئ بل هو من الجواهر واما في المكان فلانه قائم بجوهر آخر
يحويه انتهى اذا احاطة السطح بتحقيق لا محالة وان كان المراد بمحيط
الملك هو الجوهر ومنشأ الكل توهم ان النقض بنفس الممكن والملك
وليس كذلك قيل اذا كان المراد مقام بالمشكل لا يصدق التعريف
على هيئة المحيط والالزم ان يقوم المقدار بنفسه ويمكن دفعه بان المراد
ما لم يتم بغيره واقول اخذ المشكل في تعريف الشكل دور باطل ولو قال
ما قام بالمحيط لاندفع الكل كما لا ينبغي (قوله فيه ان انتهى من اواخر الحق)
جواب بتغيير الدليل كما احتاج الشارح الى تغييره في المقدمة الآتية
يعني ان قولهم الاعراض الاتفالية تابعة للمادة انصح فبطلان الشق
الثاني يتم بما ذكره المصنف من اثبات الناهي ولو في جهة ما بان يقال
لو كانت الصورة المجردة متناهية لكنت مجردة ومقارنة معا وهو باطل
ولا حاجة الى اثبات الشكل ولا الى الهيئة الخصوصية التي ذكرها الشارح
وان لم يصح ذلك فلا يتم الجواب الاتي من الشارح بتغيير الدليل
الى ان يقال وان لم يكن هناك انفصال فلا بد من انفعال وهو من لواحق
المادة فاقبل هذه المقدمة محتاجة الى البيان ويانها بما ذكره الشارح
يخرجها اليه فلا فائدة حينئذ فيه ثم ان كلام القائل ان تشكل الصورة
لا يلزم من الدليل المذكور لان المطلوب غير ثابت فلا يكون هذا السؤال
في المقابلة وجعله جوابا بتغيير الدليل بآباء العنوان فان المستعمل فيه
غالب عنوان الجواب ونحوه انتهى فليس بشئ اما اولا فلانها ليست
مقدمة كما ذكرها الشارح ههنا بل هي الهيئة الخصوصية حتى يور

اني ما ذكره بل مقدمة بذكره في المقدمة الآتية بناء على ان الناهي
نقطة الامتداد اولاهه نعم ما بد كره هناك غيرنا بوجهين لكنه
مشترك الورود بين المحشى والشارح واما ثانيا فلان مراد القائل
منع بطلان الشق الثاني بواسطة منع لزوم التشكل المسوق
ليان بطلانه ومراد المحشى اثبات بطلانه ولو بدليل آخر وانما كتبه
على قوله ولم يثبت بما ذكره الخ للدلالة على ان الدليل الذي ذكره مستفاد
من كلام المصنف ايضا حيث اثبت الناهي في الجملة واما ثالثا فلان
عنوان فيه نظر صالح لا لكل اذ المنظرة من الجانبين (قوله وقد يقال
الى آخره) اثبت لزوم التشكل باثبات تناهي الابعاد في جميع الجهات
باجراء خلاصة البرهان الذي ذكره المصنف او باجراء غيره لان ما ذكره
المصنف الى قوله فلو امتد الخ صالح لما ذكره هذا القائل فاذا حيل
امتدادها الى غير النهاية على التمثيل كان البرهان سلاملا للصورتين
كما لا ينبغي (قوله وكل من الاوتار ازيد) اهم من ان يكون تزايدها على سبيل
المساواة والتزايد او التناقص (قوله والحق انه لا حاجة الى فرض الخ)
يعني ان دعوى الاحتياج اليه كما يظهر من كلام القائل باطل والحق
عدم الاحتياج اليه في اجراء خلاصة البرهان المذكور وهو عراض على
القائل والمصنف جميعا حيث حكما تخمينا الاحتياج الى الخطتين (قوله
ويرد عليه الامجاب السابقة بحوال الخ) اقول لكن اندفاع اعتراض
الشيخ يتوقف على تحقيق مساواة ما بين كل نقطتين لبعدين الخطتين
والا فلا منساع لاندفاعه بوجه (قوله قد يقال لم لا يجوز ان يكون) اعلم
ان جواب الشارح اما بتغيير الدليل واما باثبات الملازمة المنوعة بتحرير
ان المراد من لزوم التشكل لزوم الهيئة الخصوصية وعلى تقدير هذا
القائل يمنع بطلان التالي على تقدير كون تلك الهيئة الجسمية اولاهها
ومنشأ ذلك حل الهيئة على هيئة التتهى باى وجه كان مع ان اقتضاء
الجسمية اولاهها اياها ليس منحصرا في قضائها اياها بشرط عدم
هيئة الناهي في الجهة الاخرى بجواز ان يقتضيها لا بشرط شئ
من وجود الهيئة الاخرى وعدمها اعني سواء كانت الهيئة المقضاة

مقارنة لهيئة لاخرى اولم تكن مقارنة ولا شئ في اشتراك جميع الاجسام
 في هيئة انتهى في جهة ما (قوله قلت لم اراد الخ) ثبات المنوع بخبر
 المراد بالهيئة بحيث يستحيل اشتراك جميع الاجسام في هذا اللازم اعلم
 ان الابعاد الثلاثة خطوط مستقيمة مفرودة في الجسم متقاطعة على
 قوائم ثني عشر واكل من تلك الخطوط الثلاثة جهتان فاعدم التامهي
 صور احديهما ان لا يكون شئ من الابعاد الثلاثة متاهيا في شئ من الجهتين
 ولا يتصور حينئذ خط وسط مستقيم محققان ولا نقطة محققة وثانيهما ان لا يكون
 شئ منها متاهيا في جهة ويكون كل منها متاهيا في جهة اخرى
 وثالثها ان يكون بعضها غير متاه في الجهتين وبعضها في جهة ورابعها
 ان يكون بعضها غير متاه في الجهتين او في جهة والبعض الآخر متاهيا
 في الجهتين ويتصور سطح الواحد والسطحين والسطوح في غير
 الصورة الاولى وجميع تلك الصور تبطل بالبرهان السلي الذي الابعاد الاربعة
 اعني ما كان واحد من الابعاد غير متاه في الجهتين او في جهة والبقية
 متاهيتين في الجهتين فعلى هذا كان عليه ان يقول اولم يكن متاهية
 في جهة بدل قوله لو كانت متاهية في جهة الا ان يقال قصد تكثير
 الفائدة بابطال صور عدم التامهي ماعدا الصورة الاولى بهذا الدليل
 ايضا وهو اضاهر من كلام الشارح حيث قال لكان لها هيئة مخصوصة
 من جهة ذلك التامهي كما لا يخفى وبهذا يظهر ان مراده من التامهي
 في جهة تامهي واحد من الابعاد في جهة واحدة فلا يرد عليه ما قيل
 لا يمكن ان يكون التامهي في جهة بسطح واحد انتهى لانا اذا فرضنا
 سطح لا فرق غير متاه طول او عرضا في شئ من جهتي الطول والعرض
 وفرضنا تحته صورة جسمية غير متاهية العمق فذلك العمق غير متاه
 في جهة التحت ومنه في جهة فوق وتلك الصورة متاهية الى سطح
 واحد مستقيم فان قلت اراد القائل لا يتدفع بما ذكره اذله ان يقول يجوز
 ان يكون السطح الواحد لا يشرط شئ من السطوح الاخر والخطوط
 والاشكال اشتراكا بين جميع الاجسام مقتضى الصورة او لازمه فان قلت
 لا يمكن في قول من صور اجسام متاهية في جهة واحدة ولا يتصور

الاجسام المتخفي في ضمنه فراه اما ان ينتهي الى سطح مستقيم او متحن
 والمستقامة والاختفاء نوعان متباينان كما صرح به الشيخ وسائر المحققين
 ولا يصدر النوعان المتباينان عن حقيقة واحدة او لازمه ولا شئ في عدم
 اشتراك جميع الاجسام في النوع المعين منها واما ما قيل ان اريد عدم
 اشتراك الاجسام المركبة من الهول والصورة فسلم وغير مفيد اذ الكلام
 في المجردة وان اريد عدم اشتراك المجردة فمنوع فهو ليس بشئ ذا كلام
 مبني على كون تلك الهيئة مقتضى المساهية المطلقة للصورة الجسمية
 التي هي طبيعة نوعية او مقتضى لازمه ولا شئ له على هذا يلزم اشتراك
 جميع الاجسام المركبة ايضا مع انه ظاهر البطلان وان اراد انه لا يلزم
 لا اشتراك المجردة وبطلانه ممنوع فهو ليس براد آخر غير ما ذكره المحقق
 في آخر هذا القول وفيما سياتي من انها الجسمية او لازمه بشرط التجرد
 (قوله ان سطحين او سطوح) ويستحيل السطح ان يلاحظ فاصل بينهما
 والا لكان سطح واحد او يستحيل السطوح بدون خطوط ونقطة مشتركة
 وكل من السطح والخط والنقطة انواع متباينة لا تصدر عن طبيعة واحدة
 ولذا وجب ان يكون كل بسيط كرى الشكل فالتعرض بتعدد السطح
 الموجب للخط والنقطة لاجل ان المدعى عدم تجرد كل صورة جسمية
 بسيطة كانت او مركبة من مختلفة الحقائق وفيه انها لو كانت مركبة لم يكن
 مشتركة بين جميع الاجسام لاستتزامه تركيب البسائط بل الحق ان الصورة
 الجسمية ماهية بسيطة والاختلاف بين الاجسام نما هو بالصورة النوعية
 كما باني فالنا سب الاقتصار على التزديد بين السطح المستقيم والمستدير
 المهم الا ان يقال انه مبني على ارتباط العنان والمباشرة مع الخصم (قوله
 وقد يقال ويمكن ان يقال) اعلم اراد ان عروض الهيئة لها لا يختص في
 جهة التامهي بل لها من جهة عدم التامهي هيئة مخصوصة متميزة عن جميع
 انواع الهيئات الحاصلة من جهة التامهي اذا امتداد الى غير النهاية هيئة
 وجودية تحتج الى علمه هي اما الصورة الجسمية او لازمه والارض ايضا
 فالصورة المجردة الغير المتناهية في جهة لها من جهتي التامهي وعدم
 التامهي هيئتان تجري التزديد في كل منهما ويقتضي ذلك الاحتمال

بالبرهانين معا لا يبرهان واحد فعلى هذا لا تكرار لما سبق لانه هناك تعريض
للمصنف بان ابطال الشق الاول لا حاجة فيه الى البرهان السليم الذي
مقدماته خفية اوللاشارة الى ان ابطال الشقين معا ممكن لكنه ابطله
ببرهان آخر لتضمن فائدة اخرى هي تناهي الابعاد وهو ههنا يدفع
الابرار السابق بتغير الدليل والتعريض للشارح بان الاقتصار على الهيئة
من جهة انتاهي قصور واللايق التعرض بالهيئة من الجهتين ولك
ان تقول انما كرهه تمهيد البيان اشراك ما يرد عليه (قوله في منع الدليل
المغير اليه) تخار ان عدم التساهي والامتداد الى غير انتاهية الجسمانية
اولا زعمها بشرط التجرد فلا يلزم اشراك جميع الاجسام واعمالهم اشراك
كل صورة مجردة في هذا النحو من الاوصاف ولتكن جميع الصور المجردة
مشتركة وبطلانه ممنوع فهو مشترك الورود وهو مدفوع عنها بما سياتي
فلا يكون احد الدليلين اولي من الآخر من هذا الوجه وقد سلم الدليل
المغير اليه عما اوردته هذا القائل دون ما ذكره فهو اولي فقول القائل
ايراد بان الدليل المغير اليه ليس اولي مما غير اذ يرد عليه ايراد آخر فقوله
مشترك الورود جواب عنه كما لا يخفى (قال الشارح اي للصورة الجسمانية
الذاتية من حيث هي هي) قيد الجسمانية لاطلاق لا لتعليل لانه مستفاد
من اللام ولا للتقييد بالتجرد عن المادة او عن الصورة النوعية او عنهما
ولا بالمقارنة لاحدهما او غيرهما من الامور الخارجية اما الثاني فظاهر
لان التردد في شكل المجردة واما الاول فلان الحكم يلزم اشراك جميع
الاجسام انما يصح اذا كان الشكل مقتضى الصورة الجسمانية المطلقة
المشترك بين المجردة والمقارنة وايضا على تقدير وجود الصورة الجسمانية
مجردة عن المادة فقط او عنهما وعن الصورة النوعية يكون تجردا
ومقارنتها من العوارض المقارنة قد دخل ذلك في القسم الثالث اعني
فيما لعارض والكلام في القسم الاول والحاصل ان المراد بيان ان العلة
الموجبة لصدور ذلك الشكل عن الطبيعة او عن العقل الفعال هو اما
حقيقة تلك الصورة الجسمانية من حيث هي هي مع قطع النظر عن كل
امر خارج عنها سوى وجودها الخارجي اذ مرتبة الاقتصار والاحتجاب

بعد مرتبة اوجود واما لازم تلك الحقيقة المطلقة واما عارضها (قوله
يمكن ان يقال اخلاف الخ) هذا مبني على ان مرادهم بحسب الظاهر
ابطال تجرد الصورة الجسمانية عن المادة سواء كانت مجردة عن الصورة
النوعية ايضا او مقارنتها لها وجب ان يتوجه ان يقال يجوز ان يكون
تلك الصورة المجردة عن المادة مجردة عن الصورة النوعية
المقتضية لشكل مخصوص فبان لما اقتضته الماهية المطلقة للصورة
الجسمانية فلا يوجد مانع فنقتضي مقتضاها لكن الظاهر ان تجردا
عن الصورة النوعية مستحيل لانها على تقدير وجودها تكون متميزة
عن جميع انواع الاجسام فلا بد لها من مميز ذاتي وبس المميز الذي
الا لصورة نوعية بلهم الا ان يمتد بعدم الصورة النوعية مذهب
ووجودها في غيرها والحق انها على تقدير وجودها لا بد وان يخص
ببعض الاحياز دون بعض الاحتمالات ووجودها في جميع الاحياز دفعة
فلا بد من تخصص كقائ في ثبات لصور النوعية فتجردا عن الصورة
النوعية مستحيل وغرضهم ابطال تجردا عن المادة وان وجب
مقارنتها للصورة النوعية فذلك الشكل ان كان مقتضى الصورة الجسمانية
المطلقة اولا زعمها يلزم اشراك الاجسام كلها وان كان مقتضى
الصورة الجسمانية بشرط مقارنتها لتلك الصورة النوعية او كان مقتضى
تلك الصورة النوعية المقرونة كان داخل في لعارض كما اذا كان
مقتضاها بشرط التجرد عن المادة فان قلت بل اذا كان مقتضى
الصورة الجسمانية بشرط المقارنة للصورة النوعية او مقتضى الصورة
النوعية كان داخل في لازم لان زوال الصورة النوعية المقرونة يستلزم
زوال تلك الصورة الجسمانية المجردة لما قررتم قلت غاية ذلك ان تكون تلك
الصورة النوعية المخصوصة لازمة للشخص تلك الصورة الجسمانية المجردة
والكلام في لازم ماهيتها المطلقة الموجودة بوجودها لا بوجود خاص
لعم تجرد زوال لازم الشخص الذي هو الوجود الخاص بزوال الصورة
المجردة فلا يثبت المطاوب ان الشكل بشكل آخر يتوقف على بقاء ذات
الصورة المجردة بعد زوال الشكل الاول لكن سيجي جوابه من المحشى بعد
قوله ولولا هذا كان الاجسام كلها كالمادة بشكل واحد بانوع اذ لا يلزم

من عدم النوع عدم الشخص فيجوز ان يكون الجسم متعدد الاشخاص
ويكون جميع الاجسام داخلية تحت نوع واحد هو طبيعة الصورة
الجسمية ويجوز ان يكون جميعها جساما واحدا متشكلا بشكل واحد
بالشخص تقتضيه الصورة الجسمية فيجوز حل مراده من الشكل
الواحد على الواحد بالشخص بناء على ذلك ولا يخفى انه على هذا يكون
الصورة الجسمية المجردة بالفرض جزءا لذلك الجسم الكبير فلا يكون
شكلا واحدا بالشخص والايلازم تساوى الشكل والجزء في الشكل
والمقدار وذلك باطل الا ان يقال لا بد وان يحمل مراده على الواحد
بالشخص اذ بمجرد امكان تشكل الصورة بشكل آخر مغاير للشكل
الاول ولو بالشخص لا بنوع يتم المطلوب اذ قبول الشكل الثاني انفعال
وتشكل بطاوع التشكيل ولا يتوقف الانفعال او الانفصال على تشكلها
بنوع آخر من انواع الاشكال والتشكيل بتكبيب الشبهة بعد تدوير
للمجرد الايضاح لا لبيان توقف الانفعال او الانفصال على تبدل النوع
ولا اجل ذلك اورد عليه المحشى بلزوم تساوى الشكل والجزء في الشكل
والمقدار وسيجي من المحشى ما يدل على انه اورد التردد على الشكل الواحد
بالشخص وان غفل عنه اقوام من ذوى الافكار ثم ان حاصل هذا اليراد
منع للملازمة تارة والمحصرا اخرى بان يقال ان اريد بقولكم الجسمية اولازمها
الحق الاقتضاء التام بحيث يستحيل انفكاك مطلقا فالترديد غير حاصر
لجواز ان يكون الشكل مقتضاهما لولا المانع كاقضاء الاجسام الثقيلة
الحركة نحو المركز وهذا القدر من الاقتضاء كاف في صدور ذلك الشكل
عن المفاعل الموجب وان اريد الاقتضاء المطلق فالترديد حاصر لكن
هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون ذلك الشكل الواحد بالشخص
مقتضى الصورة الجسمية لولا المانع ويكون اختلاف اشكال الاجسام
لوانع فيها اقوى من الصورة الجسمية في الاقتضاء وليكن تلك الموانع
هى الصورة النوعية المقتضية لاشكال اخرى تباين مقتضاها سواء كان
مقتضى تلك الصورة النوعية شكلا واحدا بالشخص كما في الافلاك
او اوجاد النوع كافي الانواع العنصرية وسواء كان اقتضاؤها لمقتضاها

تاما كما في الافلاك او بمعنى اولا المانع كما في العنصرينات ايضا اذ بعد التباين
بين مقتضاهما وقوة النوعية في الاقتضاء بل بمجرد تماثلها في القوة
والضعف ينهدم لزوم الاشتراك اى اشتراك جميع الاجسام وبهذا البيان
ظهر فساد ما جموعا به من ان المراد بالاقضاء ههنا الاقتضاء التام فعدم
اقتضاء الصورة الجسمية ذلك الشكل لا يمكن اختلاف الاجسام باقتضاء
الصورة النوعية اشكالا اخر والا يلزم اختلاف اشكالها وعدم اختلافها
او يلزم تخلف اللازم عن الملزوم وكل محال نعم مقتضى لولا المانع داخل
فيما عارض ضرورة امكان انفكاكه عن الصورة المقتضية بمقتضاها والكلاد
في اقتضاء الماهية المطلقة اولازمها فلا يكون هذا المنع منعاً للمقدمة
المترتبة ههنا ويكون التردد حاصرا بلا منية فهذا المنع مد فوع
بوجوه احدها بذلك وثانيها بهدم مبناه كما قدمناه وثالثها بما ذكره المحشى
بعد ومنهم من حل الاقتضاء في كلام المانع على الاقتضاء التام وقار
حاصل المنع انه يجوز ان يكون الشكل الجسمية بشرط التجرد عن
الصورة النوعية فلا يلزم ما اورد عليه من لزوم الاختلاف وعدم الاختلاف
معا او تخلف اللازم عن الملزوم ولا يخفى انه مع كونه عين ماسياق من
المحشى بنجته عليه ان التجرد عن الصورة النوعية ان كان لازما لماهية
الصورة الجسمية المجردة لم يكن مطلق الصورة الجسمية طبيعة نوعية
وتقرر الكلام مبنى عليه والا كان ذلك التجرد عارضا والشكل الحاصل
بواسطته داخلا فيما عارض الا ان يقال مثله وارد على المانع على اى
معنى يحمل مراده ولكن لا بدفع ان توجيهه بذلك يستلزم التكرار فيما
سياق فالحق ما ذكرنا (قوله وفيه انه على هذا) اى على تقدير كون
الصورة الجسمية المطلقة مقتضية لشكل واحد بالشخص لولا المانع
وكان تلك الصورة المجردة متشكلة بالفعل بذلك الشكل الذى تقتضيه
بان يكون مجردة عن الصورة النوعية ايضا يلزم امكان انفكاك جميع
الصورة الجسمية في الاجسام كلها عن الصورة النوعية لان ما امكن
لفرد نوع واحد فهو ممكن بجمع افراده بالنظر الى ذات ذلك النوع
وان امتنع لامر خارج وكما يمكن انفكاك جميعها يلزم امكان ان يكون

جميعها جسمًا واحدًا متشكلاً بكل جزئه الذي هو الصورة الجسمية
المفروضة المتشكلة بمقتضاها ومن البين أن الشكل المخصوص الواحد
بالشخص يتوقف على مقدار مخصوص ضرورة أن ازدياد المقدار ونقصانه
يوجب أن يتبدل الشكل بل قالوا في السمة المتبدلة الأشكال أنها عند تبدل
الأشكال يتوارد عليها المقادير المختلفة مع أنه لازمة زيادة ولا نقصان هناك
في الجسم والمقدار فلو كان تلك الصورة المجردة متشكلة بشكل واحد
بالشخص يقتضيه الصورة الجسمية يلزم إمكان تساوي الشكل والجزء
في الشكل والمقدار أما في الشكل فظاهر وأما في المقدار فلأن الشكل
المخصوص الواحد بالشخص تابع المقدار في كونه مقتضى شيء لأن مقتضى
للكل المخصوص إنما يقتضيه بواسطة اقتضائه أو لا محالة ومعرفة
الذي هو المقدار المخصوص فلا يمكن اقتضاء الشكل المخصوص بدون
اقتضاء المقدار المخصوص فاما مقتضى كروية القطرة إنما تقتضيها
بمقدارها ولا يتصور بمقدار البحر قطعاً لأن شكل كروية القطرة مخالف
بالشخص لشكل كروية مجموع الماء وإن كانا متحدين بأنواع وبما حققا
اندفع جميع الأوهام منها ما قيل اللازم هو التساوي في الشكل غير محال
والمحال هو التساوي في المقدار غير لازم ومنها ما قالوا أنه إبطال للسند
الأخص إذ يجوز هناك موانع أخرى مثل أن يكون اختلاف الشخص
أو المقدار أو كيفية الاحاطة مانعاً فإن جمع ذلك مبنى على مانع وهو ما من
أن مراده إبطال اقتضاء الصورة النوعية الشكل الواحد وكيف يبطله
مع أنهم مصرحون بأن مقتضى الشخص أشكال الأفلاك والأنواع
أشكال العناصر بآثارها النوعية إذ ليس في الأجسام مبادئ آثار مختلفة
سواها كما يأتي بل مراده إبطال تشكّلها بشكل يقتضيه ماهيتها المطابقة
بمعنى المانع أي مانع كان إذ على تقدير تشكّلها بذلك باقيل ظهور جواز
انفكاك ماهيتها المطلقة عن ذلك المانع فحينئذ يلزم جواز أن يكون
جميع أفراد الصورة الجسمية فرداً واحداً متشكلاً بما بشكل يقتضيه
الشكل لا يتوقف على إبطال ذلك ما يوجب الشكل الآخر المغير
بما هو المانع ولا بالشخص فاما أن لا يتشكل الجوع بشكل أصلاً

أو يتشكل بشكل لا موجب له أو يتشكل بشكل مخصوص يقتضيه الصورة
الجسمية والاول باطل بالبداهة والثاني تحكم وزجج بلا مرجح فلذا
حكم بلزوم الثالث فقد ظهر أن السند مساوياً على تقدير أن يكون ذلك
الشكل مقتضى الصورة الجسمية فاما أن يكون مقتضاها لعدم المانع
أو مضافاً ولما يطل الاول تعين الثاني الموجب لاشتراك جميع الأجسام
فانظر في هذا المقام إذ قد زل فيه كثير من الأقدام (قوله وأما لازم الجسمية
فلا يلزم نوعيتها) بالقياس إلى أفراد العارضة لأفراده الجسمية الأخرى
أن اللون لازم للإنسانية مع أن البياض والسواد العارضين لأفراد الإنسان
نوعاً متبايناً فلا يلزم من نوعية المعروض الملزوم نوعية لل لازم ومنشأ
هذا الإراد ترك الشارح قيد الحيثية لبيان إطلاق اللازم والحيثية التي
اعتبرها في الملزوم غير كافية إذ غاية ما مدته كون اللازم لازماً لماهية المطلقة
ولا يلزم منه كون العلة الماهية المطلقة لذلك اللازم يجوز أن يكون اللازم
جنساً أو عرضاً عاماً وإن يكون العلة هو بشرط انضمام فصل معين
هو دفع أو بال قيد الحيثية الإطلاق معتبر في اللازم أيضاً تركه الشارح
للمقابلة إذ لو لم تعتبر كان شاملاً للعارض فلا يحسن التقابل بين الاحتمالات
وذلك لأن اللازم إذا كان جنساً أو كان علة بواسطة فصل معين كان
العلة في الحقيقة مفارقة عن الصورة الجسمية بل تقول الحيثية التي
اعتبرها الشارح في الملزوم كافية إذ لازم الماهية المطلقة لا يجوز أن يتقيد
بغير أخص منها كالفصل المميز والظاهر من عليه اللازم كونه وجوباً له
وجده لا مع شيء آخر ولعل وجه التأمل ذلك وهو الموافق لما نقل عنه
ههنا في وجه التأمل ووجهه التنبيه على أن دليل الشيخ لا يجري في إثبات
نوعية اللازم وإن كان خاصة ولا يتوهم أنه إشارة إلى أن لزوم الاشتراك
غير مبنى على النوعية لأن عليه الصورة المطلقة وإن استلزم الاشتراك
وإن كانت جنساً أو عرضاً عاماً لكن على تقدير جواز كونها جنساً أو عرضاً
عاماً يجوز أن يكون الصورة المجردة طبيعة نوعية مغايرة لإغنيمة الصورة
المقرنة ويكون ذلك الشكل المخصوص بالشخص أو بالأنواع لازماً
لماهية المجردة أو لفصلها من غير لزوم محذور من الاشتراك أو بتبدل الشكل

الموجب لمقارنة المجردة (قوله وعند زوال ذلك العارض تنفي الصورة)
 أي بالفعل أو دائما وفيه أن جواز البقاء كاف في جواز تبدل الشكل أو بالضرورة
 فإن قلت فعلى هذا كان لازما لها والكلام في العارض المقارن قلت
 يجوز أن يكون ذلك العارض عارضا للصورة من حيث هي هي ولازما
 له هو اخص منها كما في لازم الشخص أو التجرد اذ بانتفاء لازم شخصها
 لذى هو الوجود الخاص ينفي شخص الصورة المجردة و بانتفاء لازم
 الصنف ينفي الصنف فضلا عن شخص منه وتبدل الشكل مع بقاء
 الشكل انما يتصور فيما اذا كان الشكل لعارض الوجود الخاص ولا يجوز
 حمل الشق الثالث على سببية عارض وجودها الخاص والالم يكن الترتيب
 حاصرا اذ يكون لازم الوجود الخاص واسطة بين الاحتمالات نعم يرد
 عليه انه ان اراد بالعارض الذي يستلزم زواله زوال تلك الصورة المجردة
 نفس شخصها او لازمه كان هذا المنع بعينه ماسيا في من الشارح وان
 اراد به ما هو لازم الشخص او الصنف لم يكن الا براد الاخير وجه
 ان تجرد لازم الصنف اذ قد ثبت كون الصورة الجسمية طبيعة نوعية
 فعلى تقدير تجردها يكون كل من الصورة المجردة والمقارنة صنفا منها
 الا ان يقال الاراد الثالث يكون ذلك الشكل لاجل عين الصنف لاجل
 لازمه واذا لم يقل وايضا يجوز ان يكون ذلك الشكل بسبب تجردها ثم
 اقول يجوز ان يمنع تجرد الصورة الجسمية من الصورة النوعية بل قدينا
 امتناعه فان اراد ان في ماهية الصورة الجسمية تشكلا فمضوع وان اراد
 ان في الفرد المركب من الصورة الجسمية والنوعية تشكلا فمضوع لم يكن
 لم لا يجوز ان يكون ذلك الشكل لاجل الصورة النوعية التي على تقدير
 انتفائها تنفي الصورة المجردة قطعاً وقد اورد مثله فيما بعد على كون
 الاعراض الانفعالية تابعة للمادة وكان عليه ان يورد هذا ههنا ولعله
 ادرجه في هذا المنع بناء على ان العارض بمعنى ما يمكن مفارقتها وان لم يكن
 محمولا على الصورة الجسمية اذ الصورة النوعية الموجودة مع تلك الصورة
 المجردة المفروضة صورة نوعية مخصوصة يمكن مفارقتها عن الصورة
 الجسمية المنفصلة معنى انها ليست لازمة بالاطلاقة المشتركة بين جميع

الاجسام وان لم تنفك عنها اذ لا وابد في ضمن فرد معين قديم منها (قوله
 او يقال الخ) الظاهر او يقول ولعله نبه على مغايرة القائلين فعمطفه على
 جملة لقائل ان يقول الخ ثم ان المنع الاول متوجه على الملازمة القائلة
 والا لا يمكن زوال العارض وهذا متوجه على الملازمة القائلة بانه كلما امكن
 زوال العارض فامكن ان يتشكل الخ (قوله ان يستحيل زوال ذلك العارض
 الموجب لذلك الشكل والظاهر ان المانع حل تنكير السبب في كل من اللازم
 والعارض على الوحدة الشخصية و ليس كذلك اذ اللازم والعارض
 الموجبين للشكل اعم من الشخص والنوع الا ان يقل لاجل الشكل على
 الواحد الشخصي حل اللازم والعارض الموجبين له عليه ايضا بناء
 على ما هو الظاهر من الواحد بالشخص انما يعمل بالواحد الشخصي ولك
 ان نقول مع كون المراد من الشكل اعم من الشخص والنوع يرد عليه ذلك
 اذ كما يجوز تعاقب اشخاص العارض الواحد الموجبة لشخص الشكل
 كذلك يجوز تعاقب انواع العوارض الموجبة لنوع واحد من الشكل فعلى
 هذا يكون المراد من النوع في قوله لابقه فيكون الخ بمعنى النوع الانساني
 لا الحقيقي (قوله بتعاقب العوارض) بحيث يكون نهاية ايجاب بعضها
 بداية ايجاب الاخر من غير ان يتخلل بينهما آن وزمان والا لا قطع الوجود
 في ذلك الا آن والزمان لاستحالة الوجود بلا موجب فيكون ما افاده الثاني
 مثل ما افاده الاول لا عينه وايضا لو تداخل بين كون الصورة اللاحقة وفساد
 السابقة زمان فان وجدت الهوى في ذلك الزمان يلزم تجردها عن
 الصورة الجسمية والالم يكن ابدية فلا يكون قديمة بالشخص بل بالنوع
 وهو خلاف ما قالوا فالاولى ان يقول بتوارد العوارض اذ التعاقب بدل
 على تداخل زمان ويرد ايضا انه اذا لم يكن بين العارضين زمان او آن كان
 مجموع العوارض عارضا واحدا مستمرا ولا يرد مثله على المتكلمين في تجدد
 العارض بالامثال لانهم اثبتوا آتات متتالية وليكن في كل آن عارض
 تأمل (قوله لا يقال فيكون نوع ذلك الى آخره) ابطال المنع بانه منع
 حكم غير ملزم في هذا الشق اذ الكلام فيه في العارض فكأنه قال
 فعلى هذا كان الشكل لاجل اللازم فيكون من الشق الثاني اذ المراد

من اللازم هناك اعم من الشخص والنوع وذلك ان تقوله هو باطل السند
المساوي باستلزامه اشتراك جميع الاجسام كما قيل ووجه مساواة السند
انه لا يمكن عدم تبدل الشكل بعد ازوال العارض الموجب له الا يجوز
ذلك الاستحفاظ فلما بطل ذلك الاستحفاظ ثمين لزوم التبدل على تقدير
زوال العارض الموجب له كالا يخفى (قوله او فرد مامن مقابلة الخاص
للعام) للاشارة الى ان علة الشكل يجوز ان تكون فردين منها واكثر او فرد
واحد اى فى كل زمان يستحفظ اما بفرد او باكثر ولو اقتصر على النوع
لم يحصل تلك الاشارة وان احتمل الكل (قوله لانقول لم لا يجوز الخ)
لتخصيصه ان اريد انه على هذا يلزم ان يكون نوعه لازما لمطلق الصورة
الجسمية من حيث هي كما هو الشق الثاني فممنوع بل غاية ذلك ان يكون
ذلك النوع من العارض لازما للصورة المجردة وان اريد لزومه للصورة
المجردة فسلم لكن لا يلزم منه كونه لازما للصورة من حيث هي اى يكون
من الشق الثاني او يلزم اشتراك جميع الاجسام هذا (قوله وايضا يجوز
ان يكون الى آخره) عطف على مقول قوله او يقال واعتراض ثالث
على ما بسبب العارض لان حاصله يجوز ان يكون الشكل لعارض التجرد
بناء على ان كلاما من التجرد والمقارنة على تقدير جواز التجرد يكون من
العوارض المفارقة لنوع الصورة الجسمية كاربومية ولزجبة بالنسبة
الى الانسان او نقول العارض بمعنى العرضي فكما ان الانسان عرضي
للحيوان وللناطق فكذا الصورة المجردة عرضي للمطلق الصورة لانها
ليست عندها لاختلافهما بالاطلاق والتقييد ولا جزء لها فيكون خارجا
محمولا وكل ما هو خارج محمول فهو عرضي وقد تقدم الاشارة الى ان الحق
هو الثاني اذ على الاول يكون هذا الابراد من مشمولات الاول وايضا
او كان مراده لعارض التجرد لقول وايضا يجوز ان يكون ذلك اسكل
سبب عارض التجرد فانقضى ان كونه سببا لعارض التجرد داخل في السند
الاول لان التجرد لم يكن لازما لصنف المجردة فعند انتفاءه تنقضي صنف
المجردة فتلاعى شخص المجردة اى يكون فلا لا شكل بشكل آخر وهذا
السند هو حال كون الشكل الذات صنف المجردة بالانتفاء الشكل يلزم

انتفاء الصنف فضلا عن الشخص ايضا وانما ذكره ههنا لتجرد ان
الصنف كالعارض المفارق بالنسبة الى نوع الصورة الجسمية او لان
هذا الصنف انما يحصل بالعارض الذى هو التجرد (قوله انما يكون لكون
العارض علة الخ) قيل يجوز ان يكون لعكس الاول اعنى بان يكون
العارض معلولا للصورة الجسمية ودخوله فى اللازم لا يجدي به نفع لان
القسمين المذكورين ايضا اختلا في اللازم اقول هذا سهو لان كونه
عارضيا يقتضى ان يكون معلولا والا كان عارضا ولازما معا فمعلوم ان
للصورة مناقبة كونه عارضيا لها بخلاف كونه علة ومعلوم لعلها اذ يجوز
استحفاظ المعلول بعلة متعاقبة اذ لم يبطل هذا الجواز بعد وانما يبطل
بعد الجواب عن الثاني (قوله ولا يجوز الاول لاحتياج المعارض الى علة
من البين ان العارض محتاج في وجوده الى المعارض فلو كان علة الصورة
هو العارض يلزم احتياج كل من العارض والمعارض الى نفسه في وجوده
وهو باطل وانما قيل ان يقول هذا لا يجزى فيما اذا كان العارض هو الصورة
النوعية المخصوصة نعم اؤيدت حول الصورة النوعية فى الجسمية كانت
النوعية محتاجة اليها كسائر عوارضها لكن لم يثبت ذلك بل يجوز
العكس او لم يكن بينهما حلول بل مقارنة فقط ولا بد في نفي ذلك من
دليل وعلى تقدير جواز تجرد الجسمية يجوز تجرد النوعية عن المادة ايضا
الا ان يقال كون الصورة النوعية علة للصورة الجسمية باطل بما بعده
من كون جميع الصورة الجسمية والنوعية معلولة للتجرد الابدى الذى
هو العقل العاشر كما يأتى فى آخر الكتاب لكنه قصد ابطال عليه العوارض
القائمة بالصورة بدليل آخر فعلى هذا يكون صورتان معا معلولى علة
واحدة فيبطل بدليله فى قوله ولا الثاني لان علة الصورة الخ ولكن لا يخفى
ان كون الصورة النوعية عارضا انما هو اذا كان العارض بمعنى ما يمكن
مناقضته عن الصورة من حيث هي مطلقا لندرج فيه المباني الذى
سيذكره الشارح وغيره من الاشياء التى هي ليست عارضة ولا محمولة
عليها وحل العارض على ذلك غير ظاهر ولا ينقدح الحصر فالحق
فى الجواب ههنا ان يقال الصورة النوعية لا يقتضى تشكل الصورة

الجسمية لا بشرط مقارنة الجسمية لها فتلك المقارنة اما لازمة للصورة
الجسمية من حيث هي او عارضة والاول باطل والالكان جميع الاجسام
من نوع واحد تقتضيه الصورة الجسمية وعلى تقدير كونها عارضة
يجرى فيها هذا التريدين المحشى ولاجل هذا لم يتعرض بالايراد يجوز
ان يكون ذلك الشكل لذات الصورة النوعية المخصوصة المقارنة
للصورة الجسمية المجردة مع انه اورد مثله فيما بعد في الحاشية المعلقة
على ان في الجسم فعلا وانفعالا (قوله ولا الثاني) لان علة الصورة عندهم
مجردة وهي ابدى هو العقل العاشر القديم الابدى عندهم فلو كان العارض
معلولا لعلة الصورة كان معلولا لذلك المجرد الابدى الممتنع الزوال فيلزم
ان يكون العارض ايضا ممتنع الزوال عن تلك الصورة وقد كان ممكن
الزوال عنها هذا فاسد لكونه اجتماع النقيضين فان قلت اوضح ذلك
لما زان صورة وان قلت ان علة الصورة الحادثة الزائلة ليس ذلك المجرد
الابدى وحده بل مع شيء آخر كوضع قلبي حادث زائل نقول فليكن
الامر كذلك ههنا ولذا قيل عليه لا يلزم من ابدية العلة الفاعلية ابدية
العلة النامة قلت لا يكون مجرد الاوضاع الفلكية جزءا من العلة النامة
شيء وانما تلك الاوضاع على معدة بسببها بتوارد الاستعدادات على
القابل وعند تمام الاستعداد تفيض عليه الصورة والعارض من عندهما
ولما كانت الصورة المعروضة ههنا مجردة عن المادة التي لا قابل سواها
عندهم فعلى تقدير كونها معلولة للمجرد الابدى فانما تكون معلولة قديمة
اذ ابداع شيء واحداته بلا مادة مستحيل عندهم لما ذكرنا وكان العارض
معلولا له ايضا لم يمكن زواله عنها ازلا وبدا ايضا وقد كان عارضا ممكن
الزوال عنها وهو اجتماع النقيضين هذا خلاصة ما ذكره بعضهم ههنا
واقول فيه بحث اما اول فلان من يجوز تجردها يمنع ان لا قابل سوى
المادة المستند يجوز ان يكون نفس الصورة المجردة قابلة لان بتوارد
عليها العوارض والاستعدادات والا لما جاز تهايبها وتشكلها اذ لا بد
فيهما من قبول الانقطاع والشكل واما ثانيا فلان غاية ذلك كون ذلك
العارض لازما لشخص تلك الصورة المجردة او صنفها والمفروض كونه

عارض للصورة الجسمية من حيث هي ولانه قص بينهما واما
ثالثا فلانه غير حاسم لمادة الاشكال اذا الاشكال ليس بمجرد الصورة المجردة
الحادثة الزائلة وان اوهمه قوله وعند انتفاء ذلك العارض الخ بل بمطابق
الصورة المجردة واو كانت قديمة ابدية فيجوز تشكيلها ايضا بسبب ما هو
عارض للصورة الجسمية المطلقة ولازم لتشخصها او تجردها او لما
هو اعم من التشخص او التجرد واخص من الصورة المطلقة اذ على
تقدير انتفاء الكل ينتفى الشخص وان امتنع عذمه نعم على تقدير كون
عارضها معلولا لذلك المجرد الابدى كان لازما للصورة في ضمن فرد ما
لكن لا يكون لازما للصورة المطلقة المشتركة بين جميع الاجسام اذ هذا
اللازم لازم لكل فرد وهو المراد من الشق الثاني الموجبة لاشتراك
جميع الاجسام فيكون لازم الصورة باعتبار بعض افرادها داخلا في
العارض قطعا لانه لازم التشخص او الصنف والجواب الحاسم ما سألني
منه من ان ذلك الشكل لو استند الى غير الصورة لزم امكان تبدل الشكل
نظرا الى ذاتها فيكون هي في حد ذاتها قابلة للانفصال او الانفعال
قبل المقارنة (قوله اذ يتبدل الموجد بتبدل الموجود) وفي بعض النسخ
يتبدل الوجود فان قلت المراد من الموجد هو العلة النامة ولا شك ان الصورة
الجسمية المعينة المجرد الابدى علة نامة لوجود الهبولى فعند تبدل
الصورة يتبدل العلة النامة الهبولى ايضا فلو كان تبدل العلة النامة موجبا
لتبدل الوجود لم يكن الهبولى قديمة ابدية بالشخص بل بالنوع وهو خلاف
ما صرحوا قلت كل صورة مع المجرد علة نامة للشخص المعين وقد مر غير
مرة ان الهبولى موجودة بتشخص ما لا يتشخص معين فن تبدل الصورة
المعينة لا يلزم التبدل الشخص المعين فقاعدة تبدل الموجد بوجب
تبدل ما اوجده محفوظة عن الانقراض وتحقيق هذا المقام ان الشخص
قسمان قسم يحتاج الى شخص معين وجميع الاعراض من هذا القبيل
وقسم لا يحتاج الى شخص معين بل متشخص بتشخص ما كالهبولى
وشخص الاجسام النامية اذ الطفل بشخصه باق بعد الشبوخة مع انه
في كل زمان متشخص بتشخص آخر وكذا الشجر المعين فيكون لوجود

الشخصي ايضا قسمين واماما اورد عليه من ان المعلول ان لم يزل عند انتفاء العلة الاولى كانت العلة الثانية محصلة للحاصل وهو ضروري البطلان وان زال كان ما افادته الثانية مثل المعلول الاول لا عينه والا لزم اعادة المعدوم بعينه فهو باطل كما بين في محله فقد اجيب عنه بان ما افادته الثانية بقاء المعلول الحاصل بالاولى فكما لا يتحدد الشخص الباقي بعلة حدوثة فكذا الباقي بغير علة حدوثة ولا فرق بين البقائين بالنسبة الى المعلول نعم لو انقطع الوجود عن المعلول في آن او زمان تخلل بين تأثيري علتين لتحديد المعلول بتحدد العمل لكن قد اشرنا فيما سلف ان من جوز عدم تجدد بتجدها ينفي تخلل آن او زمان كذا وبقول نهاية تأثير العلة الاولى بداية تأثير الثانية ولو تخلل زمان بين التأثيرين لكافت الهوى مجردة عن الصورة الجسمية في ذلك الزمان وهو محال عندهم كما يأتي في الفصل الذي يليه ثم اعلم انه لم يتعرض للجواب عن الابرار الثالث لظهور اندفاعه من الجوابين بان يقال زوال التجرد اما ان يستلزم زوال الصورة او لا فعلى الثاني يلزم جواز تبدل الشكل وعلى الاول يتدفع بالجواب عن الاول اذ يجري فيه حينئذ التزديد الذي ذكره فيه على ما لا يخفى ثم اقول هذا الكلام من المحشى يدل على ان تبدل شخص الشكل لا يتخلل عن انفصال او انفصال فيلزم مقارنة الصورة المجردة وفيه تأمل بل لا يثبت ذلك الا بتبدل نوع الشكل الى نوع آخر وما شربنا فيما سبق من ان قبول الشكل مطلقا انفعال ففيه انه لو كفي ذلك لزم الامر بمجرد التناهي والشكل الاول (قوله قيل تغير اشكال الشمعة لا يتخلل الخ) لقيل ان يقول ان تغير الشكل ان توقف على اتصال بعض الاجزاء ببعض وانفصال بعض عن بعض فلا تكون الصورة الاولى قابلة للشكل بشكل آخر اذ بالانفصال يزول الصورة الجسمية وتحدث اخرى وايضا لا يثبت عندهم الجسم التعاملي اذ لا دليل لهم عليه الا بان الشمعة يتوارد عليها الاشكال والمقادير مع بقاء صورتها الجسمية والنوعية ولو اوجب تغير الشكل الانفصال لم يثبت المقدار المتغير للصورة الجسمية لجواز ان يكون المتوارد هو الصورة الجسمية لا المقادير المختلفة وان لم يتوقف بل يحصل

التغير بلا فصل وانفصال توجه المنع المذكور بلا مربية ولذا مرضه فان قلت قابلية الصورة الجسمية للانفصال ثابتة بعد ما كانت طبيعة نوعية لانها قابلة له في العناصر وما جاز لفرد واحد من الطبيعة النوعية فهو جاز لكل فرد منها قلت ليس الثابت بهذا القدر الاطريان الانفصال والمقصود ههنا الاتصاف بالانفصال اذ ثبوت الهوى في تلك الصورة التي فرض تجردها يتوقف على كونها بحيث لا تعدم بالكلية بعد الانفصال بل يبقى منها قسمان ولم يثبت ذلك او يجوز انعدام الصورة المجردة بالكلية بعد طريان الانفصال ولا جل ذلك سابقا لزوم مقارنة المجردة للهوى الى المرض المتأرق الموجب للشكل الاول ايظهر بقاء الصورة بعد الانفصال والانفعال كما لا يخفى (قوله فاذا تبدل الشكل ينفصل الخ) ان اراد بهذا الانفصال تفرق الاجزاء فقد تقدم انه معدم للصورة والا لم يثبت اصل الهوى اذ ثبوتها مبني عليه وان اراد بمجرد الانتقال من موضع الى موضع آخر فهو بعينه معنى الانفصال كما ذكره الشارح ولا يخفى الا بان يقال الفصل المعدم هو انفصال بالكلية لا الفصل ببعض الاجزاء وبهذا يتدفع ما توهم على الحكماء ايضا من ان انعدام البحر المحيط بنفوذ ابرة البعوض فيه ضروري البطلان لكن على هذا لا نسلم ان كل ما هو قابل للانفصال في الجملة ولو باعتبار بعض الاجزاء لا بالكلية فهو مركب من الهوى والصورة اذ للهوى انما ثبت بتسليم الانعدام بعد الانفصال فاذا انحصر المعدم في الفصل بالكلية فلا يثبت في مطلق المقابل لمطلق الانفصال الا ان يدعى الضرورة في ان كل ما هو قابل للانفصال في الجملة فهو قابل للانفصال بالكلية وفيه ان هذه البديهة قائمة في معنى الطريان لا في الاتصاف الموقوف عليه في ثبوت الهوى على ما لا يخفى (قوله وقد يقال لو كان المدعى الخ) يعني ليس المدعى بمجرد لزوم الهوى للصورتين لزمها لعل وجهه يتبين بسبب افتقارها اليها كما تقدم منه وذلك السبب هو لزوم التناهي وانفصال الصورة الجسمية فالصورة النوعية مقتقرة الى الهوى بواسطة لازمة كما مر الاشارة فلا رد عليه ان لا وجه لغرض المدعى المصرح به في عنوان الفصل (قوله

لم يختلف اصلا لافي ذاتها ولا في عوارضها الاول فلان اختصاص
بعض الاجسام ببعض الصورة النوعية دون بعض اما لان مادته غير قابلة
لما عدا هذه الصورة النوعية التي اشتمل ها فيها كافي الفلكيات واما لان
مادتها لم تستعد استعدادا تاما الا للصورة النوعية المختصة به في زمان
مخصوص كافي العناصر فاولا المادة لما كان بعض الاجسام فلكيا
وبعضها عنصر يابل لم يكن نوعا مهيمن الفلكي او العنصري اذ لا فلاك
والا كواكب متخالفة بالنوع كالانسان والفرس وايضا يلزم ان لا يتعلق
بالاجسام نفوس متخالفة بالنوع لانه ايضا بسبب اختلاف المواد واما
الثاني فلان عدم الاختلاف في الصورة النوعية يستلزم عدم الاختلاف
في العوارض والاثار المختلفة بتلك الصورة وايضا لا يختلف الجسم
في عوارض نوعه الا باختلاف استعداداته المتواردة على مادته اذ لا قابل
عندهم سوى المادة فلولا المادة لكان جميع الاجسام جسم واحد بالشخص
متصفا بعارض واحد بالشخص وجميع ذلك واضح بعد تسليم كون
الفاعل موجبا في افعاله كما هو مذهبهم لكن اللازم باطل بالبدئية والاقابل
ان يقول غاية ذلك ثبوت المادة في الاجسام المتخالفة في ذاتها وفي
عوارضها وهذا القدر غير كاف في امتناع تجرد الصورة اذ يجوز ان يكون
هناك صورة مجردة بالفعل او بالامكان ويكون الاختلاف بينها وبين
سائر الاجسام في الذات والعارض بسبب وجود المواد المتخالفة في غيرها
وعدم المادة فيها بل نقول يجوز ان تجرد عن المادة ويمتنع تجردها عن
الصورة النوعية المتخالفة بجميع الصور النوعية في الاجسام اذ من يجوز
تجردها يجوز اختصاصها بجزء معين ويمتنع الاختصاص المذكور بدون
الصورة النوعية كما ياتي وايضا المدعى امتناع تجرد الصورة الجسمية
عن المادة مطلقا سواء امكن تجردها عن الصورة النوعية اولا فالاولى
ان يقال لو كانت الجسمية بلا مادة لم يمكن اختصاص صورة نوعية
معينة بها في وقت فلزم احد الفاسدين اما ان لا توجد تلك المجردة
الموجودة واما ان توجد في جميع الاحياز دفعة اللهم الا ان يقال مراده
ايضا لو وجدت صورة في تلك الكائنات متخالفة لغيرها من الاجسام واول

في وجودها الخاص قبلهم مقارنة المجردة اذ مطلق الاختلاف من لواحق
المادة لكن لا يخفى ان الاختلاف في الوجود الخاص او كان من لواحق
المادة لكان جميع المجردات مادية ولذا قيل مراده لم يعرض لها
الاختلاف والتغير لا بالانفصال ولا بالانفعال وهو المراد بمطلق الاختلاف
والا فبقول بان اختلاف الاشخاص من لواحق المادة ثم ان عروض
الاختلاف لها بالمعنى المذكور يحتاج الى بيان التام الذي هو من
الانفعالات اذ لو كانت غير متناهية لم يعلم عروضه لها فاذا اراد سائر المقدمات
ما هو المذكور بعد اثبات التام من الشكل وما يتعلق به ونحن نقول بل
مراده من سائر المقدمات جميع ما ذكره المصنف غير ما ذكره لانها اذا
لم يكن متناهية في شيء من الجهات مثلا كان لها مقدار يخالف لمقدار
ما سواها ومراده من مطلق الاختلاف ما يترتب على الاستعداد المختص
بالمادة فلولا المادة لم يكن لها استعداد لشيء من الصور النوعية والعوارض
فعلى تقدير وجودها يلزم ان لا توجد ومحال فلا حاجة الى تخصيص سائر
المقدمات بما بعد اثبات التام ولا الى ما قيل في بطلان التالى لكنها
مختلفة لما ذكر من التردد فثبت ان الجسمية كانت بالمادة وبعبارة اخرى
او كانت الصورة مجردة لكان فيها انفعال لما ذكره او كان فيها انفعال
لقارنت المادة لان الانفعال من لواحق المادة ومن هذا عرفنا ان تردد المثلث
يحتاج اليه في اثبات الاختلاف والانفعال والاستدراك في اخذ الانفصال
والانفعال (قوله ان اراد ان في ماهية الجسم الى آخره) يعني ان اراد ان
الفعل والانفعال في الجسم من حيث هو جسم مع قطع النظر عن الصورة
النوعية فهو ممنوع كيف وهما في الافراد المركب من الصورة الجسمية
والنوعية وان اراد انهما في الافراد المذكورة فعلى تقدير تسليم ان البسيط
لا يصدر عنه اثران متباينان لا يلزم ان يوجد في تلك الفرد امر وراء
الصورة الجسمية يسمى بالهيولى ولا تنبعية الاعراض الانفعالية لها الجواز
استناد الاعراض الفعلية الى الصورة النوعية والانفعالية الى الجسمية
ولم يجوز عكسه لما قالوا ان الصورة النوعية فاعله لا تار المختصة بها
كما لا يخفى ولقائل ان يقول كل من الفعل والانفعال لا يختص بنوع دون نوع

فاذا وجد في انواع الجسم علم ان لبس خصوصية النوع دخل في
عروض شيء منهما فلا بد وان يستند الى امرين مشتركين بين جميع
الاجسام وما هما الا الصورة الجسمية والمادة ولا يخفى فساد لانه ان جاز
اشراك امور متعددة في لازم واحد فيجوز استناد فعل كل جسم الى
صورته النوعية والاي لازم ان يكون هبولى الافلاك متحدة بالنوع لهبولى
العناصر وهو باطل عندهم اذا المشتري عندهم ليس الا لهبولى العنصرية
وبما قررنا اندفع كثير من الاوهام (قوله الاول ان يقال) قبل وجه الاولوية
ان جواز كون الواحد فاعلا ومنفعلا من جهتين لا يكتفى في نقض ما
يمنع كون الجسم واحدا حقيقيا اقول عدم كون الجسم واحدا حقيقيا
بين اذا الواحد الحقيقى اخص من البسيط لانه عبارة عن البسيط الذى
لا تعدد فيه لامن جهة ذاته ولامن جهة وصفه الحقيقى او الاعتبارى
لا يرى انهم لم يجعلوا المعلول الاول البسيط واحدا حقيقيا وجعلوه
مصدرا لثلاثة امور متباينة الفعل الثانى والنفس الفلكى الاول وجسم
الافلاك الاول باعتبارات ثلثة الوجوب بالغير والوجود والامكان ومنه
يتبين وجه المنع في الشق الثانى واما ما ذكره الشارح من كون النفوس الناطقة
فاعلة ومنفعلة بجهتين قد فوع بالنفس بان النفس انما كانت فاعلة باعتبار
القوة الفاعلة ومنفعلة باعتبار القوة العاقلة لاستفادتها الصور من المبادئ
الغائية لكن كل من القوتين ممنوع حصوله لهما بدون تعلفها بالمادة بحسب
يصير مجموع النفس والجسم مركبا واحدا بل قد ذهب صدر الماخرين
انها انما تجرد بعد انفراقها عن البدن وهى مادية حال المقارنة ولاجل
ما ذكرنا نفقوا على امتناع الفعل والانفعال بعد مفارقتها عن البدن
والالازال ما بها من الجهل المركب فلا يكون في الالم الدائم (قوله اقول
لو استند الشكل الخ) اى لو لم يستند الى الصورة من حيث هى اى ابتداء
او بواسطة اذ المستند الى لازمها مستند اليها بالواسطة والمستند الى
لازمها كالمستند الى ذاتها في امتناع انفكاكها عنها امتناعا ذاتيا فراده
من استناده الى غير الصورة استناده الى ما ليس عين الصورة ولا جزئها
ولا لازمها فراده دفع جميع هذه الاحتمالات بل دفع ما سبق من نفسه

من احتمال كون الشكل لاجل ما هو لازم الشخص او لازم الصنف
بل دفع احتمال كونه لاجل نفس الشخص كما يأتى من لشارح ويشير
الى ان الجواب الحق بما يأتى هو هذا لا ما يذكره الشارح بعد وحاصل
كلامه لو استند الى غير الصورة لا يمكن تبدل الشكل بالنظر الى ذات الصورة
بمعنى ان لبس شيء من جهة الذات ما يقتضيه وان كان هناك امر خارج
عن الذات والماهية الموجودة بوجود ما واما اوجود الخصاص فهو زيد
على الماهيات الممكنة وعلى وجودها فيكون الماهية الموجودة بوجوده
قابلة لشيء من الانفصال او الانفعال وكل ما هو كذلك فهو مركب من
الهبولى والصورة اذ ما لم يكن مركبا من الهبولى لم يكن له استعداد
ذاتى لشيء منهما بالمقابل وان الانفصال من اواحى للمادة ثم ان هذا الجواب
يحتمل ان يكون مبنيا على ان المصنف انتمى له هذه الاحتمالات لان الاشتراك
الكل في لفساد ظاهر كما ذكره الشارح ويحتمل ان يكون مبنيا على حل
العارض بمعنى مطلق ما يمكن مفارقتها عنه فيندرج الكل في الاحتمالات
التي ذكره المصنف كما ان جواب الشارح يحتمل تحرير دابل المصنف
بان يراد بالانفصال مطلق الانفصال ويحتمل تغير الدليل بضم الانفصال
الى الانفصال (قوله اقول او كان هذا الحكم حقا الخ) اى لو كان حقا
عند الحكماء لم يمكن صدور المعلول الاول عن العلة الاولى عندهم ايضا
مع انهم متفقون عليه وذلك لان العلة الاولى واحد حقيقى عندهم بحيث
لا تعدد فيه بوجه من الوجوه لا بالذات ولا بالاعتبار ولذا لم يجعلوه الا
مصدرا للواحد بسبب فلا يرد عليه ما قبل فيجوز ان يكون الرابطة امرا
عديميا فلا يكون مما يصدر عن شيء ولو سلم فيجوز ان يكون من صفات
العله واولية المعلول الاول بالنسبة الى المعلومات المبانية فلا اشكال انتهى
اما ندفاع كون الرابطة من صفات العلة الاولى فظاهر واما اندفاع كونها
امرا عديميا فلان معنى كون الرابطة امرا عديميا ليس الا عبارة عن ارتفاع
المانع وصدور المعلول الاول بعد ذلك يحتاج الى رابطة خاصة تخصص
العله الاولى بالمعلول الاول دفعه للترجيح بلا مرجح اذ يجوز ان يكون العقل
العاشر صادرا اول مثلا واما امتناع صدور المتعدد عن الواحد

الحقيقي فانما يجب صدور واحد من القول المشتركة لاصدور خصوصية
 المعلول الاول فلا بد من مرجح وايضا ذلك الامر العدمي متحقق عند
 صدور باقي المعلولات فلو كان مجرد ذلك رابطة لجاز ان يكون العقل
 العاشر مثلا صادرا اوليا كما لا يخفى وايضا هم مصرحون بان ارتفاع المانع
 كاشف عن امر وجودي فذلك الموجود ان لم يكن مبينا للعلة الاولى
 بل صفة لها لم يكن واحدا حقيقيا وان كان مبينا لم يكن المعلول الاول
 معلولا اوليا بل كان المعلول الاون هو ذلك الموجود المبيان للعلة وبالجملة
 مراده ان المعلول الاول مبيان للعلة الاولى صادر باقتضاء ذات العلة بيجاده
 ويمتنع لها إيجاد غيره اولا فهذه الصدور من غير رابطة ما عدا ذات
 العلة الاولى فينهدم ما ذكره الشارح وما يقال ما ذكره الشارح تام بالنسبة
 الى الشكل ففيه انه تخصيص للقاعدة العقلية نعم يتم فيما اذا كان نسبة
 الفاعل الى جميع الامور المبينة له على السوية كالعقل العاشر بالنسبة
 الى الحوادث لكن الشكل الذي جوز كونه لاجل المبيان ليس مختصا بالشكل
 الحادث بل يجوز ان يكون هناك صورة مجردة قديمة هي مع شكلها الاولي
 الابدی مقتضى مجرد مبيان قديم ابدى بذاته لا بواسطة رابطة بينهما لا يقال
 ان رابطة بين الشكل وبين ما يوجبه من المبيان هو الجسم المشكل لاننا نقول
 لا بد من تقدم الرابطة ولما جوز كون الجسم المشكل مع الشكل معلولى علة
 واحدة لا تقدم بينهما لم يصح ذلك ولا بدلني هذا الاحتمال من دليل (قوله
 نقل التردد الذي في الشكل) اي التردد بين الامور التي ترك بعضها لاجل
 ظهور فسادها كما قال الشارح فلا يرد ان المبيان غير مذكور في المتن (قوله اوالى
 مبيان الخ) وقد ذكر الشارح ان من البين ان المبيان للصورة لا يكون
 علة لتشكلها ما لم يكن بينهما رابطة خاصة تخصص ذلك المبيان
 بتلك الصورة وبذلك الشكل فاما ان ينسلسل المبيانات والروابط او تدور
 او تنتهي الى رابطة مستندة الى نفس الصورة او لازمها او عارضها
 فكما تركه الشارح لظهوره تركه المحشى فاندفع ما قبل فيه ان محذور
 استنادها الى المبيان ليس معلوما مما سبق ولا هو ظاهر الثبوت فالاول
 ان يقتصر على الامور المذكورة في المتن ويدعى ان تلك الرابطة ما لم تستند

الى شئ من تلك الامور الثلاثة لانكرن رابطة نعم يرد عليه
 ان الصواب ترك المبيان ههنا اذ الكلام في ان المبيان المتمنع الزوال هو
 مع الرابطة كاف ولو استند الرابطة الى مبيان آخر كان معاونا فبدخل
 في القسم الاتي لافي هذا القسم الا ان يقال معنى كفاية المبيان مع الرابطة
 كفايته مع الرابطة مع لوازمها اذ لا يتحقق الرابطة بدون علة ولا معنى
 لكفايته مع الرابطة بالمعنى فاعلى هذا كان معنى المعاون هو المعاون بعد
 تحقق الرابطة ويجب ان يحمل الكلام على ذلك والى لم يصح التردد من الشئ
 ايضا اذ على تقدير استناد الرابطة الى لازم الصورة او عارضها كان اللازم
 او العارض معاونا ايضا لا يقال لعل مراد الشارح ايضا استنادها الى الصورة
 بلزوم الاشتراك الى ما عداها بلزوم عدم الكفاية لاننا نقول استنادها الى المبيان
 ايضا باطل بلزوم عدم كفاية فهو لا يقتضى ترك المبيان (قوله بان يقال
 رابطة امام مستندة الى ذات المبيان الخ) يعني انها امام مستندة الى ذات المبيان
 او لازمه او عارضه او الى مبيانه هو ذات الصورة او لازمها او عارضها فاعلى
 تقدير استنادها الى مبيانه الذي هو الصورة او لازمها او مجموعها يلزم اشتراك
 الاجسام وعلى تقدير باقي الاحتمالات يلزم امكان تبدل الشكل على عكس
 التردد السابق وبهذا اختلفت دتوهموا من ان ليس لهذا التردد فائدة
 اصلا اذ لا يلزم من استنادها الى ذات المبيان او لازمه كون جميع الاجسام
 مشكلة بشكل واحد وهو ظاهر وما يتوهم في دفعه من ان الكلام
 في ان المبيان متمنع الزوال ولانه مع الرابطة كاف في تحقق ذلك الشكل
 فلما استندت الرابطة الى ذات ذلك المبيان او لازمه يمتنع ان لا يتحقق
 ذلك الشكل فليزمن ان يكون جميع الاجسام على شكل واحد فضروري
 البطلان لان الاشتراك انما يلزم او كان ذلك المبيان او لازمه مشتركا بين
 جميع الاجسام ليجب تحقق الرابطة في كل جسم ويصدر شكله عن ذلك
 المبيان المتمنع الزوال واپس كذلك اذ المانع يجوز كون مبيان متمنع الزوال
 علة رابطة والشكل المعين لصورة مجردة متمنع الزوال ايضا ولا يكون
 علة لغيرها وهو ظاهر (قوله ويحتمل ان يكون التردد في رابطة
 بان يقال الرابطة اما نفسها او لازمها الخ) هذا هو الظاهر من عبارة

الشارح ذات الظاهر ان الامور المذكورة عن الجسمية او لازمها او عارضها
واما الاحتمالات الاولان فيحتاج الى تأويل عبارة الشارح اما بخذف
المضاف اي نقل التردد بين عليية الامور الى الرابطة او بان يحمل الامور
على علييات الصورة او المبادئ ولازمهما وعارضهما وايضا يرد
على الاحتمالين الاولين انه يجوز ان يكون الرابطة نفس الصورة او المبادئ
لا لاجل الصورة او المبادئ او لازمهما او عارضهما فليس التردد
حاصرا فيهما فليأمل وما قبل هذا التردد مع انه خلاف ظاهر عبارة
الشارح لا يرى محذور في شقه الاخير ايضا فدفوع بذلك ويمثل ما ذكره
الشارح من ان المبادئ كما لا يكون علة الا لرابطة لا يكون رابطة الا لرابطة
فاما ان يتسلسل الروابط او تدور او تنتهي الى رابطة مستندة الى احد
الامور الثلاثة ثم قول بقي ههنا بحث هو ان الرابطة بين الصورة والشكل
وبين المبادئ المفيد للشكل سواء كانت لنفس الصورة او لازمها او كانت
لاجل الصورة او لازمها غير كافية في لزوم اشتراك جميع الاجسام
الا اذا كان ذلك المبادئ علة لكل شكل واما اذا جاز ان يكون هناك مبادئ
متعددة يصدر عن كل منها نوع معين من الشكل ولا يصدر منه نوعان
متباينان فلا نسلم اذا كان الشكل المعين لاجل المبادئ رابطة
الجسمية او لازمها او رابطة لاجل الجسمية او لازمها يلزم اشتراك
جميع الاجسام نعم لو كان فاعل كل شكل في جميع الاجسام مابينا واحدا
كان رابطة الجسمية او لازمها مستلزما لاشتراك جميع الاجسام ولا يرد
مثله على القائل الا في الذي ينقله الشارح لانه مبني على كون جميع الصور
والاشكال والاعراض فائضة من العقل العاشر كما سيصرح به الشارح
نفسه (قوله وقد يقال يكفي ان يقال الخ) لان الرابطة تحتاج اليها سواء كان
المبادئ مع الرابطة كافيا او لا سواء كان ممتنع الزوال او يمكن الزول فلا حاجة
الى شيء من التردد بل يكفي ان يقال على تقدير وجوب الرابطة
بنقل الكلام اليها فليزمن احد المحذورين (قوله الا ان يقال لما كان نقل
المؤنة الخ) يعني يحتاج الى التردد فيما اذا قصد الاشارة الى قلعة المؤنة
على تقدير النسي في كل من قسمي الكافي وعدم الكافي وبهضهم

غير عنوان الجواب واورده على السؤال (قوله رد دار رابطة اي بالنظر
الى الشكل او بالنظر الى الرابطة قيل الاول هو الاول من الاحتمالات
والثاني هو الباقي منها وقيل بل الاول هو الاول والثاني هو الثالث
والكل فاسد اذ ليس الاحتمال الاول ترددا بين الامور بالنسبة الى الشكل
بل الكل بالنسبة الى الرابطة فالوجه ان جميع الاحتمالات جارية في كل
من الاحتمالين وغرضه ان ما ذكره الشارح في القسم الاول ما هو
بالنسبة الى الشكل قطعا ثلاثة المذكورة في المتن فاذا ذكره ههنا اما محمول
عليه واما على ما نقله الى الرابطة والاول انسب بالتبليغ الكلام ولذا قدمه
(قوله ولا يمكن ان يقال ههنا) وذلك لان الشارح جعل اللازم والعارض
خاصا بالجزء والوصف اللازم او المفارق وان لم يشترط الحمل بينهما
وبين الصورة المتزومة او المعروضة وذلك بدليل انه لم يجعل المبادئ الممتنع
الزوال داخل في اللازم والمبادئ الممكن الزوال داخل في العارض بل جعله
من الاحتمالات المتروكة لظهور فسادها من حال الاحتمالات المذكورة
فغاية ما ذكر في الجواب يكون نوع المبادئ لازما بمعنى ممتنع الانفكاك
لا لازما بمعنى محل اللازم عليه ههنا فلا بد خل في الاحتمال الثاني كما لم
يدخل في الثالث ولا بد لنفيه من دليل فغرضه ههنا مجرد الابرار على
الشارح والافهوم دفع فوع بما تقدم منه من ان تبدل الموجد بوجوب تبدل
الوجود الشخصي اذ يتبدل كل مبادئ يتبدل العلة التامة لا يقال لامدخل
حيث ان خصوصية المبادئ في العلة التامة وانما الجزء منها مبادئ ما يتبدل
خصوصية المبادئ لا يتبدل العلة التامة لانا نقول وكذا نقول في العارض
فالما ان لا يصح الجواب فيما سبق او يصح ههنا والحق ان خصوصية
العلة ان كانت من مشخصات المعلول فالجواب صحيح في الموضعين والا
فلا يصح في الموضعين وقد ذهب بعض المحققين الى كونها من مشخصات
وقد تقدم ان الشكل وسائر الاعراض مما يحتاج في وجوده الى تشخيص
معين فتأمل ثم نقول مراد الشارح من كون المبادئ والمعاون ممتنع الزوال
كون شخصهما او نوعهما او شخص احد هما ونوع الآخر ممتنع
الزوال فقوله والا اي وان لم يكن كذلك يلزم المحذور الثاني فلا اشكال

واعلم ان المراد من النوع اللازم نوع المفقود للشكل لا نوع المنطوق كما
 وهم (قال الشارح يجوز ان يكون المبدأ الى آخره) منع لقوله والافيلزم
 المحذور الثاني مستند ابانه انما يلزم ذلك لولزم من مجرد امكان زوال المبدأ
 او المعاون جواز الانفكاك بين الشكل والصورة وهو م لجواز ان يكونا
 معطولى علة واحدة مياينة للصورة ممكنة الزوال في نفسها ولم يترض
 لما سلفه المحشى من احتمال كون الشكل علة للصورة لكونه ظاهر الفساد
 ولا يقال هذا المنع غير وارد بعد تسليم ان المبدأ لا يكون علة الا لربطة
 وتقدم من المحشى ان نقل الكلام الى الرابطة كاف في انمام البرهان لا
 نقول غاية ذلك اثبات المقصود بتغيير الدليل وذلك لا يدفع المنع عن
 الدليل الاول نعم لقائل ان يقول اذا حل قوله ان كان المبدأ بمنع زوال
 وكذا قوله ان كان كل من المبدأ والمعاون بمنع الزوال على معنى بمنع
 الزوال مع بقاء الصورة لا على معنى بمنع الزوال في نفسه كان معنى قوله
 والافيلزم انه لو امكن زواله مع بقاء الصورة ولا يتوجه على الملازمة المنع
 المذكور اذ ما يمكن انفكاكه عن الصورة لا يجوز ان يكون علة له بل انما
 يكون للشكل فقط ولما جاز زواله مع بقاء الصورة لزم المحذور الثاني قطعا
 لا يقال لا بد وان يحمل امتناع الزوال وعدم الامتناع على معنى امتناع
 زوال في نفسه اذ لو حل على ما ذكرتم لتوجه المنع على الشق الاول
 لان الشق الاول على هذا يشتمل ما اذا كان الصورة والمبدأ متلازمين
 حادثين غير ابديين ولا يلزم منه اشتراك جميع الاجسام على تقدير كون
 الرابطة الجسمية اولازمها اذ من الاجسام ما انعدم قبل حد ونهما
 لا نأقول يلزم اشتراك جميع الاجسام الموجودة في زمانها وهو باطل
 ايضا كما لا يخفى على ان المراد من الصورة الصورة المطلقة القديمة الابدية
 لا الصورة المخصوصة فليأمل (قال الشارح قلت المبدأ ان كان مجردا)
 اى ان لم يكن ماديا بان لا يكون مادة ولا ماديا حال فيها ولا متعلقة بها فكل
 من الهيولى والصورة الجسمية والنوعية والاعراض والنفوس الانسانية
 والفلكية داخل في الشق الثاني كالجسم وان كان ظاهر قوله فابدى الخ
 بهم دخول النفوس في الشق الاول وتلخيص الجواب ابطال الاسند

الاخص ولك ان تحمله على اثبات المنوع بان يقال لا يصح ان يكون
 ذلك المبدأ الممكن الزوال الذى هو علة للشكل علة للصورة ايضا والا
 فاما ان يكون مجردا اولاً وكلما كان مجردا يلزم ان يكون ابدى بمنع الزوال
 وكلما كان غير مجرد فلا يكون علة للصورة وكل منهما خلاف المعروف
 فلما لم يكن ذلك المبدأ المفيد للشكل فثبت الملازمة المنوعة (قوله لم يثبت
 ابدية كل مجرد) اى كل مجرد يصح ان يكون علة للصورة من المبادئ
 العالية والنفوس الناطقة وان كانت مجردة ابدية عندهم لكن قرروا في اثبات
 العقل انها لا تصح ان تكون علة للصورة كما سيجي في آخر الكتاب
 فراه منع ابدية ماعداها من المجردات لانه هو النافع وابدية النفس
 غير ملزمة للحجيب فلا يصح منعه وان توهموا تميم المجرد ههنا ثم
 انهم ذكروا في ابدية المجردات ما يشير اليه المصنف من ان النفس
 وكذا كل مجرد لا يقبل الفساد والالكان فيها شئ بمنزلة الصورة يفسد
 بالفعل وشئ بمنزلة المادة يقبل الفساد والافساد بالفعل غير قابل للفساد
 اذ الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب ان يكون باقيا معه
 لوجوب بقاء القابل مع المقبول مع ان المجردات بنسبة لاجزاء لها قال
 في المواقف وشرحه ليست لعقول فاسدة اذ الفساد عبارة عن ترك المادة
 صورة وليسها صورة اخرى ولا يتصور الا في المركب المشتمل على جهتي
 قبول وفعل واما البسيط فليس فيه جهتا قبول وفعل فلا تكون العقول
 لبساطتها فاسدة بل ابدية انتهى واهل المحشى بمنع انحصار العدم في
 الفساد او بمنع بساطة العقول بناء على مذهب المتكلمين من انه لا بسيط غير
 الواجب تعالى ومن انه تعالى فاعل مختار لا يتوقف ايجادها واعدامها على
 على امر سوى الامكان فله تعالى ان يبدع شئاً ويحدثه بلامادة مستعدة وعدم
 حيث يشاء ويختار واما على مذهب الحكماء القائلين ببساطة العقول وبكونه
 تعالى فاعلا موجبا لتجديد ابداع شئ واحداته بلامادة فلا يصح منع ابدية
 العقول بل النفوس اذ لايجاد الحادث والاعدام على هذا ينحصران
 في الكون والفساد فان ذلك الامر المبدع الحادث اما ان يكون امكانه
 والذاتى كافيا في صدوره عن الواجب او لا يكون فعلى الاول يلزم ان يكون

صادرا في الازل وعلى الثاني يلزم ان لا يصدر اصلا وذا كان الابداع
الحادث مشروطا بالمادة كان الاعداد الحادث مشروطا بها ايضا ولا يخفى
ان قوله ولم لا يجوز الخ منع مبنى على مذهب الحكماء ايضا اذ المتكلمين
لا يقولون بالتوقف الا ان يقال هذا المنع ايضا مبنى على مذهب الحكماء
وتلخيصه اننا لا نلزم ان جميع العقول القديمة التي يصح ان يكون علة للصورة
ما يكتفى امكانه الذاتي في صدوره عن الواجب تعالى لجواز ان يكون
صدوره متوقفا على عدم حادث مانع ولم يوجب ذلك المانع في الازل
الى حين لم يقدح ذلك في قدمه ولم يلزم ان يكون ابدى وانقدح قولهم
ما ثبت قدمه استعمال عدمه هذا هو ما اورده المحقق الدواني عليهم
في شرح العقائد الفاضلية (قوله ولم لا يجوز ان يكون الخ) الظاهر ته
منع دليل الابدية كما ذكره اندوني فعلى هذا كان معنى قوله تأثيره التأثير
فيه اي تأثير العلة لم يقية فيه على ان يكون مصدرا مضافا الى المفعول
بواسطة الجار ومثله واقع ولو على قلة كضرب اليوم وحيث ان يكون
قوله مع ذلك المجرد على ظاهره اي مع اعدام ذلك المجرد فخلاصة كلامه
حيث لم يثبت ابدية كل مجرد ولا يتم ما ذكره في بيانه من ان العقول
بسبب ليس فيها جهتا قبول وفعل وكل ما قبل الفساد ففيه الجهتان
واذا لم يكن قابلا للفساد كانت ابدية اذ لا يلزم من عدم كونها قابلا
للفساد بالمعنى الذي ذكرتم ان لا تعدم اصلا وانما يلزم لو كان صدورها
في الازل بمجرد امكانها الذاتي وهو ممنوع لجواز ان يكون صدورها
متوقفا على عدم المانع ويحتمل ما جمعوا عليه ههنا من انه اشارة الى
منع تان فسكائه قال لان سلم ابدية كل مجرد ولو سلم فلا نسلم ابدية تأثيره
لم لا يجوز ان يزول تأثيره مع بقاء تأثيره متوقفا على عدم حادث
فعند حدوثه يتعدى الصورة وتشكها مع بقاء ذلك المجرد ولا يخفى ما فيه
لانه مدفوع بان ذلك المجرد الممكن الزوال على تقدير تسليم ابدية يلزم
خلاف المفروض اعني عدم كونه ممكن الزوال واليكلام فيه فالمتموع
القابل بانه ان كان ممكن الزوال يلزم المحذور الثاني ثابت قطعا سواء
كان تأثيره في الشكل والصورة متوقفا على عدم حادث او لا الا ان يقال

مراده ان تأثيره فيهما ان كان متوقفا على عدم امر حادث كان العلة
المباينة بمجموع المجرد وذلك لعدم لا مجرد المجرد المتمنع الزوال واذا كانت
علة لشكل والصورة معا ذلك المجموع المبين لهما كانت ممكنة الزوال
فلا يتم الملازمة لقوله بان علة الشكل كلما كانت امرا مباينا ممكن الزوال
يلزم المحذور الثاني ولك ان تقول هو ايراد آخر يدل السؤال بانه يجوز
ان يكون علة الشكل والصورة معا هي المبين المجرد المتمنع الزوال
بشرط ان يتوقف تأثيره على عدم حادث وحيث ان يكون ذلك لعدم
معاون المجرد في تأثيره فيهما ولا يمكن ممنوع زوال فلا نسلم انه اذ لم يكن
كل من معاون والمباين متمنع زوال يلزم المحذور الثاني ثم نقول هذا ايراد
على الشارح معنى على حل قوله ممكن زوال على ما هو ممكن زوال
في نفسه لا على معنى ممكن الزوال مع بقاء الصورة اي امكان الانسكان
ولو حل على الثاني بناء على جواز استحقاق الشكل والصورة يتعاقب
المباينات يتدفع الشكل فليتأمل (قال الشارح يمكن المناقشة باحتمال ان يكون
الشكل لشخص الصورة الخ) الظاهر ان الشخص المعين داخل
في عارض الصورة من حيث هي هي فهو ايراد على محذور الشق الثاني
الذي كون الشكل لعارض وان خص العارض في كلام المصنف بعارض
الشخص فالتدققة ايراد على الخصر بشق آخر يدل قوله لعلك تقول
وعلى كل تقدير قد اندفعت بما سلفه الخشى من ان الشكل اذا استند الى غير
الصورة امكن تبديل الشكل بالنسبة الى ذات الصورة فيكون هي قابلا لشيء
من الانفعال والانفصال واما ما ذكره الشارح في الجواب فغير صحيح كما ياتي
(قوله كوضع فلكي مثلا) لقائل ان يقول لما كان المراد الصورة الجسمية من
حيث هي هي اولازمها اوعارضها فعلى تقدير حدوث الوضع الفلكي المانع
عن التأثير ان اعدام ذلك الفلك يتعدى الوضع ايضا فاما ان يلزم اعادة
العدم بعينه واما ان يلزم تخلف العلة التامة عن المعلوم وان لم يتعدى
لم يكن المجرد المذكور علة للصورة من حيث هي هي بل للصورة
الخصوصية فالصواب ان يمثل بمثل نفس ناطقة باقية بعد خراب البدن
ابدا قوله اظهور بقاء الشئ المتبدل اي متبدل الاشكال لان الشئ

المدورة مثلا تشخصين احدهما بحسب جسمها التعليمي وهو ما به
يمتد تلك الشمعة عن الشمعة المكعبة مثلا وهو المعلوم بالتبدل ولذا قالوا
بتوارد المقادير عليها عند تبدل الاشكال والثاني ما به يمتاز عن الجواهر
المجردة اعني كونها امرا ممتدا في الجهات قابلا لان يفرخ فيه ابعاد
وهو تشخصها بحسب جسمها الطبيعي من حيث هو جسم وهو باق
بعد التبدل ولا يزول ما لم ينفصل اولم تنقلب والالم يثبت الجسم التعليمي
وراء الصورة الجسمية فظهر بطلان ما قيل فيه ان للشمعة المدورة
تشخصين احدهما بحسب جسمها التعليمي وهو الذي يمتاز به عن المكعب
والخروط والثاني بحسب جسمها الطبيعي وهو الذي يمتاز به عن الذهب
والحجر فاذا كعبت زال التشخص الاول دون الثاني كما اذا انقلب ذهب زال
التشخص الثاني دون الاول فالباقي عند التبدل بالنكيب هو التشخص الثاني
والشكل علة التشخص الاول فالباقي غير المعلول والمعلول غير الباقي تنهي
لان ما به تمتاز الشمعة عن الذهب والحجر هو تشخصها بحسب صورتها
النوعية لا بحسب جسمها الطبيعي وايضا ما ذكره اعانة للعش لا يراد عليه
وان اراد ان مراد المجيب ان الشكل علة التشخص الجسم التعليمي فمع انه
ممنوع غير صحيح اذ السؤال بكون الشكل لتشخص الصورة لا لتشخص
الجسم التعليمي ولا يلزم الدور الباطل الا اذا كان الشكل علة تشخص
الصورة فلا يندفع به اصل السؤال نعم لقائل ان يقول لعل مراد المجيب
ان علة تشخص الصورة هو شكل ما لا شكل معين ولا يزول عند التبدل
الا الشكل المعين ويتم الجواب حينئذ لان تشخص الصورة اذا كان
الصورة معلولا يجنس الشكل كانت متأخرة عن كل فرد منه فلا تكون
علة لفرد والا كانت متقدمة على نفسها وهو باطل وان يقول ذهب
المتأخرون الى ان التشخص هو مجموع العوارض ومن جعلتها الشكل
المعين ولا يلزم من انعدامه عند التبدل زوال تشخص الصورة يجوز
ان يكون الصورة امرا متشخصا بشخص ما لا بتشخص معين كما ان
الهبولي متشخصه بتشخص ما وكما كانت الهبولى مبهمة بالنسبة الى
الصورة فلكن الصورة مبهمة بالنسبة الى العوارض المتشخصة لها

ولدفع هذين الابرايين قال والحق ان تشخص الخ للقطع بان العوارض
الذهنية لا تشخص امرا في الخارج والعوارض الخارجية من لواحق
الوجود الخارجي فان ثبوتها الامر في الخارج فرع وجوده فيه فالصورة
موجودة في الخارج متشخصة فيه قبل مرتبة الانصاف بها وجنس
الشكل من جملة العوارض الخارجية فليس التشخص الاشارة عن الوجود
الخاص لا يقال الوجود الخاص معقول بان وعارض ذهني وقد قلتم
ان العوارض الذهنية لا تشخص امرا في الخارج لانقول فرق بين
التشخص والتشخص ولم نقل ان الوجود الخاص متشخص في الخارج
وانما قلنا انه تشخص وكما ان الوجود الخاص معقول بان فكذا التشخص
وتحقيق هذا المقام ان الفاعل يعمل الماهية النوعية بحيث يظهر عليها
آثار خارجية مخصوصة في مادة مستعدة لها ويجعلها في مادة اخرى
مخالفة للمادة الاولى في الاستعداد بحيث يظهر عليها آثار مخصوصة اخرى
فكون تلك الماهية بحيث يظهر عليها آثار مخصوصة في مادة مخصوصة
هو وجودها الخاص وتشخصها فالماهية الممكنة تارة تكون بحيث ينزع
منها هذا الكون وتارة لا تكون ولذا قالوا ان الوجود زيد على الماهيات
الممكنة لظهور ان الماهية موجودة في الازهان سواء كانت بحيث ينزع
منها الكون في الاعيان او لم تكن فليس الوجود في الاعيان الا النوع فقط
لا هو مع شيء آخر يسمى بالتشخص وان ذلك الكون هو اثر الفاعل وما يتوهم
ان التشخص الموجود في الخارج لو كان عبارة عن محض النوع لكان
التغاير بين زيد وعمرو باعتبار لا بالذات فدفوع بانه ان اراد بالتغاير
بالذات التغاير بالماهية النوعية فسلم وغير محذور وان اراد به التغاير بالوجود
الخاص باثار مخصوصة فالملازمة ممنوعة بل الماهية النوعية من حيث
انها يظهر عليها آثار مخصوصة في مادة مخصوصة هي زيد ومن حيث
انها يظهر عليها آثار مخصوصة اخرى هي عمرو وانصاف شيء واحد
باثار متضادة في زمان واحد غير مستحيل اذا تعدد الجهات باعتبار
المواد (قوله اقول هذا الكلام مبني على ما هو التحقيق) اي كلام القائل
مبني على ذلك فلا يبق شيء من الاحتمالات ولو بالنسبة الى الفلاسكيات

التي اثبتت فائضة عن العقل الفعال الذي هو العقل العاشر كما بقي ذلك
على تقدير ابتناء على ماهو المشهور كما ذكره الشارح فهو تزييف للشارح
في ظن البناء على ماهو المشهور وفي ظن انه لا يبنى جميع الاحتمالات ومن
حمل هذا الكلام على كلام الشارح في العدول عما ذكره القائل فقد عدل
عن الجادة الواضحة من غير داع مع ابقاء العنوان والتأخير عن قوله وانما
عدلتا فيه ان المتبادر من الوضع ليس مراده ان ما ذكره الشارح لا يتبادر
اصلا لامن اللفظ ولامن السوق كيف والموصول بظاهره اعم وقوله
في السؤال الاتي اذ لا شبهة في ان الشق الثاني عديم الوضع الى آخره
يدل على ان المتبادر من تقابل الشقين ان يكون المراد ههنا ماله وضع
في الجملة بل مراده انه وان كان المتبادر من الموصول ومن سياق الكلام
ذلك لكن يعارض ذلك التبادر متبادر ما بالذات من لفظ الوضع بتبادر
المطلق في فردة الكامل لا بتبادر اللفظ في حقيقة دون المجاز كما وهم لان
لفظ الوضع في عرفهم موضوع للاشارة الحسية ولو بالتبع لان الاشارة
الى هذا الملاحظ او السطح اشارة حقيقية عندهم لا مجاز لكونه محسوسا
مدركا ولو بتبعية الجسم فتخصص الوضع فيما ينهم بالاشارة الى الجسم
من غير تخصص ولعله ظن قولهم بالذات ههنا على معنى نفي الواسطة
في العروض وليس كذلك بل على معنى نفي الواسطة مطلقا ولذا حكم
الشارح بانحصار الوضع بالذات في الصورة الجسمية فقال وجب حمل
الجسم على الصورة الجسمية مع ان وضع الجسم بتبعية الصورة الجسمية
الا ان يقال الانحصار انما هو في زعم الشارح والمحشى حاكم بان فطابق
الجوهر الممتد له وضع بالذات فكل من الصورة الجسمية والجسم المركب
قابل للاشارة حقيقة وكل من الهيولى والمقدار قابل للاشارة مجازا عند
المحشى لكن كون الاشارة الى الخط والسطح والنقطة مجازا مع ان الخط
السماعي الممتد يضيق اولا على النقطة المحسوسة او الخط والسطح
المحسوسين محل تأمل اللهم الا ان يحمل الوضع ههنا على معنى التحيز
كما يحمل كلام الشارح المواقف ههنا حيث قال في الشق الثاني وان لم يمكن
اليها اشارة بان لا يكون متخيرة لا اصاله ولا تبعا ولا شك ان التحيز حقيقة

في الصورة الجسمية والجسم ومجاز في لاعراض فعلى هذا يكون المراد
من قوله وبصدق ان كل ماله وضع بالذات ان كل صورة جسمية او جسم
مركب من الهيولى والصورة فهو منقسم اي قابل للانقسام الوهمي
حقيقة (قوله لم يثبت جزئيتها الخ) اي فلا يكون الاستدلال الثاني استدلالا
مستقلا بل موقوفا على الاول فلا وجه لقوله وتارة بانها جزء الجسم الخ
لكن قيل انه ادعى البديهة في الجزئية فيما سلف وجعل منها مكابرة
ثم اثبت كونها متخلا بالدليل فكيف لا يثبت الجزئية الا بهذا الاعتبار
واجب بيان مراده لم يثبت جزئيتها للجسم في نظر الشارح الا بذلك الاعتبار
فان نظره انما هو فيما نقله سابقا عن بعض المحققين من التقرير الجامع
الذي اثبت فيه الجزئية باعتبار المحلية فكلامه ههنا لا ينافي ما سبق منه
(قوله هذا ممنوع) اعلم انه قال صاحب المواقف في بيان هذا الدليل
الهيولى المجردة اما ان يمكن اليها اشارة فيكون جسما او امرا حالاني
جسم لا متع الجوهر الفرد واما ان لا يمكن اليها اشارة وقال شارحه
بان لا يكون متخيرة لا اصاله ولا تبعا ولا يخفى ان حمل الاشارة في كلامه على
ما هو اعم مما بالاصاله او بالتبع واجب في الشق الاول بقريضة قوله
في اللازم او حالاني جسم اذ الخلل في الجسم لا يشار اليه الا بتبعية الجسم
ولا يجب تعميم الوضع ههنا في الشق الاول اذ المصنف اقتصر في اللازم
على احد الجواهر اعني الجسم الطبيعي والخط الجوهرى والسطح
الجوهرى بل الظاهر ان يخصص الوضع مما بالذات اذ الجوهر الجسماني
ماله وضع بالذات (قوله ويتم الانحصار) اي بين كونها ذات وضع بالذات
ونفي ذلك الوضع اذ لا واسطة بين النفي والاثبات فهو دفع لما اوهمه
الحمل على الوضع بالذات من عدم الانحصار كما ذكره الشارح على ذلك
التقدير وما قيل مراده الانحصار الذي منعه الشارح ليس بشئ لان
الشارح انما منعه على تقدير ان يراد بالشق الاول الرضع في الجملة وهو
معترف بالانحصار على تقدير ان يحمل على الوضع بالذات ولذا خص
المنع المذكور بالشق الاول من ترديده بوجوب ارادة بناء على ان الصيرورة
ارادة على الانتقال من حال الى حال مع قائل التمتع تدل على حدوث

وضع المسلوب عنها قبل المفارقة ولما كان المسلوب عنها هو الوضع بالذات دل على ان الحاصل بعدها هو الوضع بالذات ايضا ولا يلزم هذا اذا نهى بولي المجردة عن الصورة اذا لم يكن ذات وضع بالذات لم يكن ذات وضع بالتبع ايضا والا لكانت مقارنة للصورة اذا الوضع بالذات انما هو للصورة الجسمية او الجسم فلو كانت الهولي المجردة ذات وضع بتبعية الصورة او الجسم كانت مقارنة للصورة قطعاً واذا لم يكن لها وضع لا بالذات ولا بالتبع فليكن الحاصل بعد المفارقة هو الوضع التبعي فقط (قوله ويتم الكلام به) اي بمجرد الوضع في الجملة بان يقال اذا كانت غير ذات وضع بالذات فبعد مقارنتها يكون لها وضع في الجملة فحينئذ اما ان يحصل في جميع الاحياز الخ ولك ان تقول هو اشارة الى دفع ما يمكن ان يتوهم انه على تقدير ان يحمل الشق الثاني على عديم الوضع بالذات لا يتم الدليل الذي سبق لا يضاهيه اذ يجوز ان يكون لها وضع بالتبع قبل المقارنة ويحصل لها وضع تبعي آخر بعد المقارنة وليكن الوضع السابق بعد الوضع اللاحق كما سيذكره المصنف في جواب النقص الاتي فلا يلزم ترجيح بلا مرجع وذلك لانه لا يلزم من كونها عديم الوضع بالذات كونها عديم الوضع مطلقاً لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاع العام وحاصل الدفع بما اشترنا من قبل من ان الهولي المجردة لا يجوز ان يكون ذات وضع بالتبع والازم مقارنتها للصورة بل هي اذا كانت قائماً يكون ذات وضع بالذات ولعله لاجل ظهور هذا الدفع لم يجعل هذا مدارا لظن الشارح في حل الشق الثاني على عديم الوضع مطلقاً مع انه الظاهر (قوله بل يجب حمله على الجوهر الممتد) لان اللازم احداً الامر ين اما الصورة الجسمية واما الجسم المركب لما عرفت ان كلا منهما ماله وضع حقيقة وان كان وضع الجسم بواسطة الصورة الجسمية لانها واسطة في الثبوت لافي العروض كما سبق الاشارة اليه (قوله وقوله غير ملائم لما سيجيء ممنوع) لانها على تقدير كونها جوهر ممتداً فاما ان تكون صورة جسمية مجردة عن الهولي واما ان تكون صورة مقارنة للهولي واما ان يكون جسماً مركباً من الهولي والصورة لكن الاول باطل بما في الفصل السابق

من امتناع مجرد الصورة فتعين انها اما صورة مقارنة او جسم مركب ولما لم يكن الهولي مباينة للصورة المقارنة لهما في الوضع كان ذلك الجوهر المدرك في بادي الرأي مركباً من جزئين في التحقيق كما يظهر تركبه بعد امعان النظر والفكر فابري بسيطاً في بادي النظر يظهر بعد الامعان تركبه وهذا هو مراد المحشي والمصنف فلذا حكما بكون كل الجوهر ممتداً مركباً من جزئين مع ان عنوان الجوهر الممتد صادق على الصورة الجسمية فقط ولك ان تحمل التركيب على ما هو اعم من المقارنة فعلى كل تقدير يندفع ما توهموا ههنا من ان حمل الجسم ههنا على الجسم المطلق مما لا يجوز فضلاً عن الوجوب لانه لما كانت الهولي امراً بسيطاً والامر البسيط الذي هو ذات وضع بالذات منقسم في الجهات انما هو الصورة الجسمية دون الجسم لم يصدق عليها على تقدير كونها ذات وضع بالذات منقسماً في الجهات الا الصورة الجسمية كما لا يخفى ومن انه لا فائدة في هذا الحمل اذ لو اريد بالجسم ههنا الجسم المطلق لم يصح قوله فيما سيجيء او كانت جسماً كانت مركبة باعتبار اشتمال الجسم المطلق على الصورة الجسمية ولو حمل الجسم ههنا على ما هو المركب من الهولي والصورة لم يتم التقريب فعدم الملازمة باق بحالها وكذا يندفع ما قبل من ان قوله المدرك في بادي النظر يأتى عن حمله على الجسم المطلق بل تخصصه بالصورة الجسمية فانها هي المدركة في بادي النظر كما صرحوا لما اشترنا ان مراده ان المراد هو الجوهر الممتد المدرك بسلطته في بادي النظر وهو مركب بعد الامعان لما ان الثابت بعد الامعان ليس مبايناً له في الوضع فثبت ان ذلك المدرك مركب في التحقيق (قوله قد يقال مقصوده الخ) نقل عنه المقصود من هذا الكلام بيان انه لا حاجة في هذا الدليل الى فرض السطحين المنتهي طرفاه الى الخط الجوهري جوهرين بل يكفي السطحان المعارضان الموجودان بالفعل بل هو الباق كما اشار اليه خواجه زاده انتهى اقول يعني فلا بد على البرهان انه لو كان خطاً جوهرياً يلزم امكان ان ينتهي اليه طرفا السطحين الجوهرين وانما يلزم ذلك لو كان وجود الخط الجوهري مستلزماً لامكان السطحين الجوهرين وهو ممنوع

جوز ان يوجد الخط الجوهرى ويستحيل ان يسطح الجوهرى فضلا
عن السطحين نعم يمكن ان يقال وجود الخط الجوهرى مستلزم لامكان
سطح الجوهرى اذ بطلان الكل باجراء خلاصة برهان ايضا الجزء
وعلى تقدير عدم بطلان الخط الجوهرى يبطل برهان ابطلان الجزء
فثبت امكانه بآلة المتكلمين بلامعارض لكن تقرير هذا البرهان يتوقف
على الاستغناء بذلك بل يتم بمجرد انتهاء طرفى السطحين العرضيين وان
استحل الجوهرى ان العرضيين موجودان بالفعل فلذا قل بل هو
البقى (قوله فان هذا الخط حيث وقع الخ) داليل لكون المقصود ذلك
وقد يقال دليلا لامكان فان الوقوع يستلزم الامكان واقول ان كان دليلا
للاول فتقريره ان يقال كل ما كان هذا الخط الجوهرى حيث وقع بين السطحين
العرضيين فلا بد ان يتحقق في كل منهما خط عرضى وقع تماسهما به بسببه
وكما كان كذلك فلا بد ان يكون هذا الخط الجوهرى متوسطا بين خطين
عرضيين ينتج من الافتراضى انه كلما كان هذا الخط الجوهرى حيث
وقع بين السطحين العرضيين يجب ان يكون متوسطا بين الخطين
العرضيين لكن المقدم حق اما حقيقة كونه بين السطحين فلامتناع الخلاء
فلا يجوز ان يقع في خلاء لم يخط به سطح فيه واما حقيقة كون ذلك
السطحين عرضيين فلا نهما انهما يتماثلان الجسم المحيط او الجسمين المحيطين به
فقد ثبت ان هذا الخط لا يكون الا متوسطا بين الخطين العرضيين فيصح
ان يحمل مراد المصنف من طرفى السطحين على طرفى السطحين
عرضيين اللذين هما خطان عرضيان ايضا وان كان دليلا لثاني فتقريره
ان يقال او يوجد خط جوهرى لا يمكن ان ينتهى اليه طرفا السطحين
العرضيين اما ان يحجب من دلائلهم الخ بيان الصغرى انه كلما كان متوسطا
بين عرضيين حيث وقع فعلى تقدير وجوده يلزم امكان ذلك لكنه متوسط
بينهما كما قدر والحق انه داليل لكل منهما على ما لا يخفى حيث وقع لا بد
ان يكون بين السطحين الخ الظاهر ان مراده انما وقع فثبت عليه
ما قبل ذلك مموع جوز ان يكون في وسط الجسم كالمحور للكرة فلا يكون
هناك سطح لان مكان سطحه منقسم وانه ان لمكانه طرفين نفذ الخط

بينهما فهو ينقسم فلا يكون هناك لسطح واحد لسطحين لهما طرفان
الاهم الا يكون هناك سطحان فرضيان لكل منهما خط فرضى وبعد
ذلك يتجه عليه ان لا وجه حيث لا قيد الامكان اذ وقوعه بين طرفى هذين
السطحين واجب انما وقع الاهم الا ان يقال لما وجب توسطه بين الخطين
العرضيين مطلقا فرضيين كانا او موجودين بالفعل فقد امكن ان ينتهى
اليه طرفا السطحين اللذين هما خطان عرضيان موجودان بالفعل
ويحتمل ان يكون مراده حيث وقع بين السطحين جوهرين كانا او
عرضيين لا بد ان يكون بين عرضيين متماسين به اما انه لا بد ان يكون بين
عرضيين فلان السطح الجوهرى على تقدير وقوعه ذو مقدار منقسم
طولا وعرضيا فله سطح عرضى لا محالة فكل ما هو بين السطحين الجوهرين
فهو بين السطحين العرضيين بالضرورة واما نهما متماسين به بخطين
منهما فلامتنع الخلاء فاما ان يكون بينهما وبين ذلك الخط جسم آخر
فلا يكون بينهما بل بين سطحين آخرين وهو خلاف المفروض على
ناقل الكلام اليه فاما ان يوجد هناك اجسام غير متماثلة بالفعل او ينتهى
الى سطحين متماسين به فثبت تماس السطحين به فلا مجال لمنع امكان
اتهاء السطحين ووصول طرفهما اليه فعلى هذا لا يتجه عليه ما قيل
ويكرن اخذ لامكان وجهها ويؤيد هذا لاحتمال الثاني كلام ذلك القائل
حيث قال وانما فرض توسطه الخط المستقل بين الخطين العرضيين اللذين
هما طرفا السطحين لان وجود الخط العرضى وتعدد افرادهما مما يشبهه
فيه فكانه قيل او يوجد الخط الجوهرى فلا قل من ان ينتهى اليه طرفا
السطحين العرضيين فتأمل في هذا المقام (قوله تأمل) اشارة الى ما سبق
منه في بحث الجزء قبيل اثبات الهوى ان استحالة تداخل الجوهر
في نقطة عرضية متنوعة فلا يتم البرهان على هذا التحرير ايضا واقول
البرهان يتم على هذا التحرير ايضا لا تداخل الخط الجوهرى في العرضى
القائم بجسم آخر يستلزم كون ذلك الخط الجوهرى في حيز الجسم المذكور
اذ لا تداخل لا يكون الا بايجاد الحيزين والخير التبعي لذلك الخط العرضى
ليس خارجا من حيز الجسم الذى قام به فتداخل الجوهر المتحيز في عرض

المتخير الآخر يوجب تداخل الجوهر في الجوهر وان لم يوجبه تداخله في
عرضه فاندفع ما توهموا من ان تداخل الجوهر في العرض غير محال
كتداخل العرض في العرض وانما المحال تداخل الجوهر في الجوهر فالبرهان
لا يتم على هذا التوجيه (قوله اعبارة الحسنة الخ) لانه لا يرد عليها ما توهمه
الشارح من استقامة جميع اضلاع كل منهما بخلاف عبارة المصنف
فانها معقدة لاتدل على ما هو المقصود ولذا اورد عليه الشارح بالعلاوة
لا يقال وكذا قوله المستقيم اضلاعهما فاجب عليه الاقتصار على
قوله المستقيم ضلعاها لاننا نقول قد اشتهر في كلام العرب استعمال
الجمع المضاف الى التثنية بمعنى المثني كما في قوله تعالى (فقد صغت قلوبكما
بل الافصح هو الجمع وانما يقل قلبا كما فلا عبرة بما نقل عنه في وجه الحسن
ان المشتق اذا اسند الى الفاعل الظاهر لا يثنى ولا يجمع لانه باطل لا يليق
بشان المحشي لانه يبطل مع القيد المطلق الخط الجوهرى اى واولا يمكن
مستقيما بناء على ان مطلق الخط الجوهرى ممكن ان ينتهى اليه طرفا
المستقيمين بناء على نقطة او نقطتين فيلزم تداخل الخط الجوهرى مع
احد الجسمين او الخطين الجوهرين كلا او جزأ و بعد استحالة تداخل
الجزء في الجزء استحالة جميع ذلك بالطريق الاولى ولم يرد الخ جواب
عن العلاوة مبنى على ان اضافة الاضلاع الى ضمير المثني باعتبار المجموع
من حيث المجموع لا باعتبار كل منهما وكذا الحال في العبارة الحسنة وهذا
حاصل نظر الشارح اقول لاشبهة في ان حاصل نظره ابطال منع الشق
الثاني بانه منع مقدمة بديهية فهو مكابرة لكن كون قوله بل لا بد له من عظم
في كل جهة من جملة الحاصل ظاهرا الفساد لان كلام المعترض على دليل
امتناع مجرد الهبول في الخط الجوهرى الذى لا ينقسم الا في الطول
لانه اختار هذا الشق من الشقوق الثلاثة التى ذكره المصنف فلا يبطل
منعه الا ببداهة استحالة تداخل مطلق الخطوط الجوهرية او تداخل
الخطوط التى لا تنقسم في العرض والعرض في جوهر آخر فان حل الخطا
في قول الشارح اذا فرض الخط الجوهرى الخ على ما ينقسم في جميع
الجهات وان فرض خطا فالمنع غير مندفع لانه منع استحالة تداخل الخط

الغير المنقسم الا في جهة وان حل على ما لا ينقسم الا في جهة فيبطل هذا
الكلام من المحشي وجمع ذلك واضح لاسترة فيه وقبل هذا ما خوذ
من تحقيق ورد في نصرة الحكماء محصولة انهم قالوا بما يمنع بالبدية
وجود جوهر متخير بالذات لا ينقسم اصلا كالجوهر الفرد او لا ينقسم
في الجهتين كالخط الجوهرى او في جهة فقط كالسطح الجوهرى بل كل
جوهر متخير فله جهات ست وتنقسم في جميع الجهات قطعا قول لو كان
استحالة هذه الجواهر بديهية لما كانت متنازع فيها بين انفرقين واوسل
قال المصنف لم يسلك مسلك دعوى البديهية في بطلان تلك الجواهر
بل جعلها نظرية واستدل عليها وعلى تقدير نظرية استحالتها دعوى
البديهية فيها تناقض صريح وايضا هو صادرة على المقصود اذ الكلية
بالقائلة بان كل جوهر متخير بالذات فهو منقسم في جميع الجهات انما يتم
بعد ابطال هذه الجواهر بما ذكره في ادلته فبيان بعض مقدمات تلك
الادلة بهذه الكلية لبس الاثبات الشئ بنفسه وان اراد ان هذه الكلية ثابتة
بمقدمة بديهية هي كون ذلك الجوهر المتخير ذا جهات ست كما يشعر به
كلامه فقيه انه على تقدير تسليم تلك الكلية بتلك المقدمة البديهية يكون
ذلك استدلالا آخر على ابطال تلك الجواهر والكلام في الدلائل الذى
ذكره المصنف وذلك ايضا واضح وقد يقال استدلاله بما ذكره شارح
المواقف يدل على ان حاصله ذلك لكن المفهوم من آخر كلامه انه ادعى
بديهية بطلان التداخل في التخير بالذات وان لم يكن له عظم ومقدار
فاول كلامه لا يلائم آخره انتهى ا قوله لا يخفى ان دلالة كلام شارح المواقف
على ان دعوى البديهية في الخط الذى له عظم ومقدار في جميع الجهات
اما بواسطة كونه متخيلا بالذات وذلك ممنوع لما ان كون الشئ ذا حيز
او استلزم قائما يستلزم كونه ذى مكان هو سطح منقسم في جميع الجهات
وقد عرفت من قبل ان انقسام المكان لا يوجب انقسام الممكن اذ ليس الممكن
حالا في مكانه حلو لا سريانيا حتى يلزم من انقسام احدهما انقسام الآخر
على ان الحيز اعم من المكان والوضع بالنسبة الى الامور الخارجية عنه ومن
انين ان الوضع متصور فيما لم ينقسم اصلا وايضا هذا القائل جعل

التحيز بالذات منقسما الى ما لا عظم له في جهة فهو لا يجوز الاستدلال
 بالتحيز بالذات على عظم التحيز في جميع الجهات واه بواسطة قوله بحيث
 يصير حجمهما معا كحجم واحد منهما فقيه ان اراد هذا الكلام في ابطال
 الجزء شاهد قوى على ان مراده من الحجم ليس معناه المتبادر الذي هو
 المقدار بل هو معنى منشأ التحيز بالذات وان لم ينقسم في جهة فعلى
 هذا كلام شارح المواقف لا يدل على ذلك ولا تنافي بين اول كلام الشارح
 واخره والعظم المأخوذ في كلام المصنف ايضا بمعنى منشأ التحيز
 بالذات وقول الشارح نعم امتناع التداخل الخ صريح في ان هذا المعترض
 ظن ان علة امتناع التداخل منحصرة في المقدار وليس كذلك بل علة
 اما التحيز بالذات واما المقدار فلا وجه لقوله في كل جهة بل الواجب ان
 يقتصر على قوله بل له عظم يمنع التداخل معه قطعا وبديهة لا يكون
 اشارة الى ما ذكرنا في مراد الشارح من ان علة امتناع التداخل ليست
 منحصرة في المقدار فان قلت لعل ما جعله منقسما في جميع الجهات هو
 المجموع الحاصل بعد التداخل لا احد المتداخلين قلت كلام القائل
 في احد المتداخلين فلا يثبت بكون المجموع ذا عظم منقسما في جميع
 الجهات فلا يخلص الا بان يقال لما كان الزاد من العظم والحجم اعم من
 منشأ التحيز بالذات فمراد بل له منشأ التحيز باى جهة اعتبرت فعلى هذا
 معنى قوله قوله اذا لعظم باطل ان اتقاء جنس عظم يمنع عن التداخل
 باطل فان له عظما بمعنى منشأ التحيز باى جهة اعتبرت وام يقل ان اراد
 انه لا عظم فيه يمنع معه التداخل فذات السند باطل وان اراد انه لا مقدار
 فيه من جهة العرض فذاته صحيح لكن سديته وتقويته المنع باطل
 لان ابطال صلاحية السند للسندية خارج عن قانون التوجيه او بان يقال
 ان قوله بل له عظم في جميع الجهات غير داخل في الحاصل وانما اتى به على
 سبيل الترقى للمبالغة في الرد لشيوته عنده وبما اشرنا اليه من انه جهات
 مستفكاته فان وما ذكره في مقام السند باطل لان علة امتناع التداخل
 ليست منحصرة في المقدار بل التحيز بالذات علة ايضا بل ما يجوز كونه
 منقسما في جهتين منقسما في جميع الجهات بشهادة كونها جهات

(قوله كيف والبعدها الجرد الخ) يعنى لو كان ذلك يديها بالمجاز لا شراقة
 ان يقولوا بوجود جوهر متداخل مع كل جسم فلا يحدى نفعا ان يقال
 لعل كلام الشارح مبنى على مذهب المشائية فان ذلك الجوهر المتداخل
 ثم اقول ليس امتناع مطلق التداخل يديها وانما البديهي تداخل
 الجوهرين بحيث يصير حجمهما معا كحجم احدهما وكون تداخل المكان
 عند الاشتراقة كذلك محل تأمل اذ يجوز ان يكون الجسم مع مكانه المتداخل
 فيه اكبر حجما من الجسم لو لا تداخل مكانه فيه ولا يمكن اثبات التداخل
 بحيث يتحد الجسمان بالانتقال من مكان الى مكان لانه متداخل في الجسم
 في كل مكان واهله لاجل ذلك اورد كلمة كان (قوله هذا حسن) اي القول
 بان امتناع التداخل انما هو في المقادير اي ما يطلق عليها المقادير ومقادير
 كانت او جواهر ذوات مقادير حسن بناء على ان الجوز والخط والسطح
 الجوهرين محل بحسب الواقع فكل ما يمنع فيه التداخل بحسب الواقع
 يجب ان يكون من المقادير وبناء على ان قيد الحيثية للتقييد لا للتعليل فحيث
 يجوز ان يكون علة امتناع التداخل المقدار او التحيز بالذات او كليهما
 لكنه لا ينفع القائل في التوضيح المذكور لان المنع الذي اراد توضيحه
 مبنى على تجوز خط او سطح جوهرين بل على تجوز الاجزاء فهو
 ان يتضح بما ذكره اذا كان معناه ان امتناع التداخل في جميع ما لو فرض
 كان متحيزا بالذات انما هو لاجل المقدار ولذا جاز في الاجزاء والخط
 الجوهرى من جهة العرض وقد ثبت بطلانه بما نقل عن الشريف
 فاصل اعتراض المحشى على الشارح انه ان اراد انه لا يحسن هذا الكلام
 في ذاته مع قطع النظر عن كونه موضحا لما سبق فقيه به بهذا الاعتبار
 حسن بان يحمل على ما ذكرنا وان اراد انه لا يحسن من جهة كونه موضحا
 فقيه به على هذا باطل لما عرفت انه لا يكون موضحا الا اذا حل على المعنى
 الذى اشرنا وقد عرفت انه باطل للقطع بان علة امتناع التداخل
 في الاجزاء هو التحيز بالذات لا المقدار فعلى كلا التقديرين لا يحسن قوله
 لا يحسن وانما لم يقل فلا يصح قوله فلا يحسن الخ اذ يجوز ان يقال انما قال
 الشارح لا يحسن لان مجرد علة المنة - اذ لا امتناع لتداخل كافية في توضيح

السند المذكور وان لم يحسن قبل وايضا يرد على قول الشارح نعم امتناع
التداخل في المقادير الخ ان المقادير في كلام القائل اعم من ان يكون جوهرية
او عرضية فتسليم ذلك يتنافى ما ذكره من بدية استعماله تداخل الجواهر
مطلقا الا ان يخص المقادير في هذا القول بالمقادير العرضية فيخرج
الكلام حيثئذ عن الانتظام اقول على تقدير ان يحمل المقادير على اعم
من الجوهرية يكون قيد الحثية ايضا اعم واذا حلت على التعيين كما هو
الظاهر لا يكون تسليما لحصر علة الامتناع في المقدار العرضي لكون
منافيا بل يكون تسليما لكون علة الامتناع فيما يطلق عليه المقادير حقيقة
او مجازا هو كونه ما يطلق عليه المقادير حيثئذ يجوز ان يكون علة الامتناع
في ذوات المقادير كونه جسما متخيلا بالذات الا ان يقال قيد الحثية في كلام
القائل لا محالة محمول على المقادير العرضية وان كان مراده من المقادير
المتنعة التداخل اعم من الجوهرية فحسن الانتظام بعدم التغير في حيثئذ
يلزم تسليم انحصار العلة في امتناع تداخل الجوهرية في المقادير العرضية
مع انه ادعى البديهة في امتناع تداخل الجواهر مطلقا ولو بعلمية التحيز
بالذات فلا يصح حصر علة امتناع تداخل الجوهرية في المقدار العرضي
لانها متنعة التداخل اعم من المقادير العرضية والتحيز بالذات (قوله قد يتوهم تمام
الدليل الخ) اعلم ان المنع الذي اورده الشارح اما منع لبطلان التالي كانه
قال نعم يلزم احد المفاسد وقت الاقتران لكن بطلانه ممنوع وانما يكون
باطلا ان لو وقع الاقتران في واحد من الازمنة وهو ممنوع واما منع للتقريب
وخاصله ان المحال انما يلزم من مجموع الهبول المجردة فلا يلزم وفرض
مقارنتها للصورة لامن مجرد الهبول المجردة فلا يلزم من بطلان المجموع
بطلان الهبول المجردة وهو المقصود لا المجموع وانما يلزم ذلك لو استلزم
الهبول المجردة على تقدير كونها غير ذات وضع مقارنتها للصورة وهو
ممنوع بل هو اول المسئلة ويجوز ان لا تقارن اهما ابدا فاجاب عنه الشارح
باثبات المنوع بخبر الدليل بان المراد لو كانت الهبول المجردة غير ذات
وضع كانت قابلة لمقارنة الصورة واللازم باطل لانه يستلزم المحال وهذا
التوهم اما جواب آخر بغير دليل واعتراض على الشارح او انصاف

باستدراك بعض المقدمات الذي هو التزديد بين كونها ذات وضع وغير
ذات وضع لكن الاعتراض نشأ من اخذ الامكان في مقام الجواب (قوله
ويرد عليه منع الخ) وايضا يرد عليه منع لزوم الترجيح بلا مرجح في الشق
لثاني لجواز ان يكون الوضع المخصوص ثابتا له حال التجرد ويكون
مرجحا واورد على المحشى ههنا بان التوهم ان يقرر الدليل هكذا الهبول
المجردة ان لم يكن اقتران الصورة بها لم يكن هبول لما ان قابليتها للصورة
من مقدماتها وحيثئذ لا يرد هذا المنع وار قبل نفى كونها هبول في الجواب
المذكور انما هو بناء على كونها من المجردات لا غير الكلام في ذلك الجواب
اورد عليه انه على هذا لا يصح ما ذكره في القول الآتي من انه يبطل بهذا
الحكم احتمال كون الهبول خطأ او سطحيا جوهر بين فانها على ذلك
لا احتمال لا يكون من المجردات لكونها ذات وضع وبالجملة ان كونها
من المجردات ان لم يكن له دخل في النفي المذكور فالمنع لا يفيد في دفع التوهم
والا فلا يصح ما ذكره في القول الآتي اقول يرد المنع الثاني على هذا التقرير
ايضا فلا بد من ابطال احتمال كونها ذات وضع وما ذكره في القول الآتي
دليل على ان غرضه ايراد المنعين معا لكنه لم يصرح بالمنع الثاني لاشتراكه
مع المنع الاول في السند فكأنه قال اذ يجوز كونها ذات وضع في حيثئذ
لا يلزم الترجيح بلا مرجح ايضا واما القول بان كونها ذات وضع باطل
على هذا التقدير لانه يستلزم امكان اقتران الصورة بها والمفروض خلافه
فما لا يلتفت اليه اذا استلزم ممنوع على انه انما يدفع المنع الاول دون الثاني
(قوله لا يخفى عليك انه يبطل بهذا الخ) وذلك لان الصورة الجسمية جوهر
تمتد في الجهات فلا يقبلها ما ليس له ذلك الامتداد والالاتم في الامتداد في
الجهات وعدم الامتداد هو تناقض ولقائل ان يقول انما حكمه وان الصورة
الجسمية ذلك بعد ابطال الجزء والخط والسطح الجوهر بين فن يجوز
كون الهبول خطأ او سطحيا جوهر بين لا يسلم انحصار الصورة الجسمية
في الجوهر الممتد في الجهات بل يجوز ان يكون هناك صورة جسمية ممتدة
في جهة او جهتين فقط ايضا فهذا الكلام منه سواء كان تكثيرا للدليل
او ايرادا على الجيب بانه لو كان مراد المصنف كما ذكره لكان المناسب

بعض هذين الاحتمالين ايضا بذلك ولم يحتاج الى ما اتركبه من استطو بل
كما قيل ليس على ما ينبغي (قوله وفي هذا المقام نظرا) لم يقل وفيه نظرا
يتوهم انه مخصوص بما ذكره آنفا لانه متوجه على جواب الشارح ايضا بل
لا يتوجه على ما ذكره اصلا لان ما ليس بممتد في الجهات لا يقبل وهو الممتد
فيها على اى وضع وعلى كل فرض يمكن اجتماعه معه اللهم الا ان يقبله
اذا كان جزءا من الجسم بمعنى ان له مدخلا في قبول هوى الجسم اليه (قوله)
بل يكتفى كونها قابلة لها بحسب ذاتها (الح) يعنى ليس ما يتوقف عليه كونها
هوى الا كونها قابلة لها في ذاتها مع قطع النظر عن كل امر خارج عنها
لكن الشئ كما لا يكون قابلا لكل شئ يجوز ان لا يكون قابلا لشيء واحد
على كل وضع يمكن اجتماعه مع الشئ القابل كان الانسان قابل في ذاته
للكمال العلمية لكن على تقدير وجود التعليم لا ولو على تقدير عدم التعليم
فليس هذا الكلام منه اشتراط الامكان الذي يوضع دون وضع من
الامكان الممكنة الاجتماع مع الهوى المجردة ليكون قولنا بالامكان
لذا في بسبب الغير كما وهم ولا تخصيص المقبول بصورة ونسوة فيتوجه
عليه ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية فالة بل لفرد منها اعني الصورة
لمفردتها في ابتداء الخلق قابل لفرد آخر منها اعني الصورة الخادمة
فيها بعد تجرد هازما اذا فراد نوع واحد لا يختلف يكون بعضها مقبولا
او بعضها غير مقبول بل مراده تخصيص الصورة المقبولة بوضع
دون وضع من الامكان الممكنة الاجتماع مع الهوى المجردة وغاية
بطلان الكلية القائلة بانه كما وجدت الهوى تكون قابلة للصورة مطلقا
سواء كانت مقارنة لها في ابتداء الخلق او حادثا بعد تجردها ولا قدح
فيه لان المحشى يمنع صدقها وان لم يمنع صدق الكلية القائلة بانها كما
وجدت تكون قابلة لمقارنة الصورة في ابتداء الخلق وبذلك يتدفع ما قيل
معنى الترديد ان الهوى اما ان يكون آية عن مقارنة بحسب ذاتها مع قطع
النظر عن غيرها اولا فيكون مقارنة الصورة ممكنة لها بحسب ذاتها
ولا ينبغي ان الهوى اذا كانت آية بحسب ذاتها عن مقارنة الصورة
لا يكون قابلا لها اصلا فلا يكون مقبولا على هذا لا يرد النظر المذكور

واما يرد ذلك ان لو كان نسق الاول عدم القبول في الجملة ولم يقيد بكونها
بحسب الذات وقد صرح بذلك القيد في عبارة المجيب نعم يرد على الشق
الذي ما سبذكره في القول الثاني ثم يقول ان كان مقارنتها للصورة مر اممكنا
لها في حال تجردها كانت قابلة لها مطلقا لا في الجملة والا فكونها قابلة
لها على تقدير محال لا يكتفى في كونها هوى وكيف لا والمجردات ايضا
قابلة لها على تقدير مقارنتها في الوجود وكونها محالة وفيه ما فيه انتهى
كلامه وذلك لاندفاع لان المحشى يقول يجوز ان يكون الصورة المقبولة
مخصصة بوضع دون وضع ويكون ذات الهوى آية عن الصورة التي
لم يكن على هذا الوضع بحيث لا يقبلها اصلا وغير آية عن الصورة التي
كانت على هذا الوضع وهذا كما ان الانسان قابل للصفولية في ابتداء
الخلق لا مطلقا ولو بعد الهرم فامكان مقارنتها لها حال تجردها ممنوع
ولعله لاجله قال وفيه ما فيه نعم لو ثبت ان الهوى قابلة للصورة على
اى وضع ممكن لها لم يرد ذلك لكنه لم يثبت فتأمل في هذا المقام (قوله لا منع)
اذ بعد كونها قابلة للصورة ان اول الامر بحسب ذاتها فلا يكون عدم
تحقق الصورة فيها الا لمر خارج عنها كالمنع او عدم مقتضى قبل
وذلك لما منع كالصورة النوعية المانعة عن قبول الصورة الجسمية وعند
زوالها تقبل الصورة الجسمية اقول ان كان تلك الصورة النوعية
المضادة للصورة الجسمية مقتضى ذات الهوى فلا يكون قابلة للصورة
الجسمية والا فلا بد من تخصيص بخصصها بها الا ان يكون لها
استعدادات متعلقة حاصلة من توارد الصور النوعية المتعاقبة المضادة
للصورة الجسمية (قوله ايضا اذ لا نسلم ان المحال يلزم الح) يعنى معنى قوله
لكن عروض الصورة مستلزم للمحال لا يمكن ان يكون بانه محال بالنظر
الى ذاته كما هو الظاهر بل انما هو بمعنى انه محال بالنظر الى ذات الهوى لانه
حكم بامكان المقارنة وبان كل ممكن لا يستلزم المحال فلا يمكن له الحكم يكون
المحال لازما بالنظر الى ذات المقارنة بل انما يمكن الحكم بكونه لازما بالنظر
الى الهوى لكن ذلك المراد ممنوع اذ يجوز ان يكون منشأ لزوم المحال
هو ذات المقارنة المستلزمة لحصول الجسم الطالب للمحال لا ذات الهوى

المجردة فلا يتم الدليل المذكور واقفان ان يقول كيف يحكم المحجب
بان ذات الهيولى منشأ الاستحالة اللازمة من المقارنة والا لكانت آية
عن الصورة وانما يقول ان منشأ الاستحالة قيد تجردها مع عدم الوضع فكانه
قال احدا المحالات الثلاثة اما ان يلزم من مقارنة الصورة بها او من تجردها
مع كونها عديمة الوضع والاول باطل ضرورة ان مقارنتها بها ممكنة على
تقدير عدم كونها مجردة غير ذات وضع فتعين الاول وبهذا يظهر فساد
ما قبل صدر كلام المحجب كالنص كما ذكره المحشي ولا مخلص ههنا الا بان
يحمل مراده من الذات على الماهية الاعتبارية اعني الهيولى المتقدمة
بالتجرد وعدم الوضع كاثبت مثله من الشارح في قوله وههنا ليس كذلك
لان الهيولى المجردة اذا نظر الى ذاتها الخ لکن على هذا يكون منع المحشي
سافها اذا ذات العروض لو كان متمتعا بالذات لما امكن ولو على تقدير
كون الهيولى ذات وضع سابق وهو يدعي البطلان فيثبت ان منشأ
لاستحالة قيد التجرد مع عدم الوضع ثم الحق ما قاله بعض الافاضل
ههنا من ان غرضه ايراد آخر غير الايراد المذكور بقوله لا يقال الى آخره
لان ايراده هذا مبني على كون المقارنة متمتعة بالذات ومنشأ للمحال وما
ذكره الشارح مبني على كونها ممكنة بالذات متمتعة بالغير فليس احدهما
عين الآخر ولا يؤل اليه ويستوضح الامر (قوله قد يقال لو كان الملزوم)
جواب آخر عن منع كايه قوله والممكن لا يلزم منه محال وانما منعها المانع
ذاته حمله على ان كل ممكن لا يلزم منه محال اصلا سواء كان متمتعا بالغير
اولم يكن متمتعا اصلا فاجاب عنه الشارح باثبات المنوع بتحرير المراد
بان كل ممكن فهو من جهة كونه ممكنا لا يستلزم المحال وان استلزمه من
جهة اخرى كالامتناع بالغير وهذا الجواب باثبات المنوع من غير تحرير
بل بابقائه على اطلاقه وذلك الاثبات بقياس خلق ذكر المحشي الاقتراضي
الشرطي منه وسكت عن استثناء تقبض التالي لظهوره (قوله واجب بان
امكان الملزوم يحسب الذات) اي بحسب ذات الملزوم يقتضي جواز
تحقق اللازم نظرا الى ذات الملزوم ولا يلزم من جواز تحقق الشيء
بالنظر الى غيره جواز تحققه بالنظر الى ذاته فيجوز ان يكون اجتماع
التقبيين مثلا متمتعا بالنظر الى ذاته وممكنا بالنظر الى غيره الذي

لا يقتضي وجوده ولا عدمه وتوضيح الجواب بانه ان اريد بلزوم جواز
تحقق الملزوم بدون تحقق اللازم نظرا الى ذات الملزوم فالملازمة
ممنوعة وانما يلزم ذلك لو جاز تحقق الملزوم بالنظر الى ذاته ولم يجوز تحقق
اللازم بالنظر الى ذات اللازم ولا بالنظر الى ذات الملزوم وهو ممنوع
وان اريد به لزوم جواز تحقق الملزوم نظرا الى ذاته بدون تحقق اللازم
نظرا الى ذاته فذلك الملازمة مسلمة لكن الملازمة الثانية القائلة بانه كما جاز
تحقق الملزوم بدون تحقق اللازم بالنظر الى ذات نفسها يلزم ان لا يكون
بينهما ملازمة ممنوعة اذا امتناع انفكاك اللازم عن الملزوم بالنظر الى ذات
الملزوم كاف في الملازمة بينهما ولا يجب امتناع انفكاكه بالنظر الى ذاته
ايضا هذا ثم ان هذا الجواب للحقق الدواني وبعد هذا الجواب قال
ولا يتوهم ان هذا قول بالامكان بالغير فان ذلك ان يجعله الغير بحيث
يستوي نسبة ذاته الى الطرفين وما نحن فيه امكانه بالقياس الى الغير
لا امكانه في ذاته بسبب الغير وشتان ما بينهما انتهى واورد عليه ابن الكمال
الوزير في حاشيته على حاشية تجريد ممكن ان هو تساوي نسبة الذات
الى الطرفين في نفس الامر فان حصل ذلك بالقياس الى الغير كان
ممكنا بالغير والالم يكن ممكنا قطعاً اذ لا معنى للامكان غيره وان اريد به
معنى آخر فهو اصطلاح جديد لا يلتفت اليه انتهى واجيب عنه بان اريد به
تساوي نسبة الغير الى طرفي ذلك الشيء بمعنى ان وجود ذلك الشيء
وعدمه مساويان بالنسبة الى ذلك الغير اي لا ياتي عن شيء منها ذات ذلك
الغير وبعبارة اخرى اريد به ان لا يقتضي الغير وجود ذلك الشيء ولا عدمه
قياسا على ما قالوا في الوجوب بالغير والامتناع بالغير ولا شك ان هذا
مما لا ينكر والذي نفوه هو الامكان بالغير بمعنى ان يجعله الغير بحيث يستوي
نسبة ذاته الى الطرفين لا ما يجعله الغير بحيث يستوي نسبة ذلك الغير
الى طرفيه وما نحن فيه من الثاني لامن الاول وعدم الالتفات الى مثل هذا
مما لا يلتفت اليه عند من لم تدبر بهداسه قط ما قبل ان هذا الجواب يستلزم
ان يكون اللازم ممكنا بالغير لانه اذا نظر الى ذاته فليس فيه جواز تحقق
واذا نظر الى الغير وهو ذات الملزوم جاز تحققه وهل للامكان بالغير
معنى غير هذا ولا ينفك التعبير عنه بالامكان بالقياس الى الغير كما زعمه

الدواني وقوله غيره اقول هذا الجواب فاسد لانه ان زاد بتساوي نسبة
الغير اعني الملزوم الى طرفي الشيء اللازم كون الشيء اللازم بحيث يساوي
نسبة الغير الى طرفيه فهو ليس من معاني الامكان المعتبر عندهم بل هو
اصطلاح جديد لان امكان المعتبر عندهم هو تساوي نسبتها الى طرفي
وجودها وعدمها كما هو المعتبر في باب الامور العامة او الى طرفي المحمول
عليها كما هو المعتبر في باب الموجهات لا تساوي نسبة الغير اليهما واطلاق
الامكان عايه مجرد اصطلاح لا يلتفت اليه كما قال ابن الكمال وان اراد
كون ذلك الغير بحيث يساوي نسبة ذاته الى طرفي اللازم فعلى تقدير
كونه امكانا مصطلحا ايضا فاما يكون هو امكان الملزوم لا امكان الشيء
اللازم فحيث لا يندفع اصل الابرار الذي قصد المحقق الدواني دفعه به
ان قد عرفت ان الابرار انما يدفع بامكان اللازم بالنسبة الى الملزوم وان كان
ممتعا بالنسبة الى ذاته نعم لا شك ان هناك معنى يعرض للماهيات بالقياس
الى الغير بحسب نفس الامر الا يرى انا اذا قلنا اجتماع التقيضين لم يجب
وجوده ولا عدمه بالقياس الى ما يستلزمه وانما وجب عدمه بالقياس الى ذاته
كان كلاما صادقا مطابقا لما في نفس الامر لكنهم لم يمتروا ولم يسموا
بالامكان على قياس ما سموه وجوبا بالغير وامتناعا بالغير فان قلت بل سلب
الوجوب بالغير عن طرفي الوجود والعدم او عن طرفي الوجود والسلب
معنى معتبر عندهم وسمى بالامكان الوقوعى وهو الامكان بالقياس
الى الغير قلت ليس الامكان الوقوعى المعتبر عندهم مجرد سلب الوجوب
بالغير عن الطرفين حتى يمكن تحققه في الممتنع بالذات او الواجب بالذات
بل هو عبارة عن سلب مطلق الوجوب الشامل للوجوب بالذات والوجوب
بالغير فلا يمكن تحققه في اللازم الممتنع بالذات والكلام فيه ويمكن دفع
اعتراض ابن الكمال عن المحقق الدواني بان اتمام جوابه بتوقف على تحقق
هذا المعنى في نفس الامر لا على تسميتهم اياه بالامكان كما لا يخفى فاطلاق
الامكان عليه بطريقين الجوز والتشبيه فلا اشكال (قوله ان الخبيثة
تعلمية) فان التقييد لا يناسب واما الاطلاقية فحق للسؤال لادفع له
(قوله يدفعه باى علة كان) اذ يكفي في عدم الدليل على امتناع مجرد الهوى
كونه مناسبا لاستحالة هو امروضا لا مجردا ولا يتم المطلوب الا بان

الاستحالة ليس الانجرد ها (قوله ولا يناسب حمله الخ) جواب سؤال بان
الخبيثة للتقييد فحيث لا يجب ان يكون له هي الامتناع بالغير في دفع
السؤال فاجاب بانه لو حل عليه لكان الملزوم هو العدم مع وصف الامتناع
واللازم باطل لان قولنا كلما عدم اللازم عدم الملزوم عكس تقيض قولنا
كلما وجد الملزوم وجد اللازم والملازمة ثابتة في الاصل والعكس مع
ان وجوب الملزوم وامتناع اللازم لم يوجب في مقدمهما بل الملزوم في الاصل
نفس وجود الملزوم وفي العكس نفس عدم اللازم من غير ان ينضم
اليهما شئ من الوجوب والامتناع والامكان وبهذا سقط كثير من الاوهام
وظهران وجه تقرير قوله فقوله واما بالنظر الى ذاته الخ ان مقتضى هذا
القول ان لا يكون نفس العدم ملزوما لا باعتبار انضمام شئ آخر لا ما قيل
ان هذا القول يشترط ان يكون الخبيثة للتقييد نعم يرد عليه ان حل الخبيثة
على التقييد لا يجب انضمامها الى ذات الملزوم بحيث لو لا انضمامه لم يصح
كونه ملزوما لجواز ان يكون تقييدا بتوقيت الحكم كما في المشروطة بالمعنى
الثاني او ببيان اشتراط الحكم بمجرد العدم كما في المشروطة بالمعنى الاول
فكما ان قولنا الكاتب من حيث هو كاتب متحرك الاصابع يجوز ان يحمل
على المشروطة باخذ المعنيين فكذا ههنا لا يقال الملزوم لتحرك الاصابع
في المشروطة بالمعنى الاول هو مجموع ذات الكاتب مع وصف الكتابة
كما حققه الشريف المحقق لانا نقول هذا تسامح من الشريف تقريبا الى فهم
المبتدى والافتحريك الاصابع لا يثبت وجوبا للصاحب الاصابع الذي هو
الفرد امروض للكتابة لا لمجموع العارض والمعرض واللاتى الاصابع
بانتفاء المجموع عند انتفاء الكتابة او نقول لا يلزم من حل الخبيثة على
التقييد الاتصاف بالعدم به في نفس الامر ولما كان الاتصاف ذهنيا
ههنا لم يلزم الا انه اذا حصل العدم في الذهن يحصل فيه الامتناع بذاته
لا بصورته فهو معتبر في الملزوم ذاتا لا بصورة فعلى هذا نقول قوله بل الحق
الخ ان اراد به مستلزم من غير ضم الامتناع اليه بان يقال او عدم العقل الاول
وكان ممتعا بالغير لعدم الواجب فسلم لكن حمله على التقييد لا يوجب وان
اراد انه مستلزم من غير ان ينضم الامتناع اليه ويتصف به في نفسه فذلك

فاسد ولعله لاجله قال لا يناسب وان يقل لا يصح فتأمل (قوله غايته ان
 علة ذلك الاستلزام الخ) يعني ان الاقتضاء لم ينشأ من ذات العدم الممكن
 بل للامتناع مدخل في الاستلزام بان يكون علة الملزومية به وهذا القدر
 لا يوجب ان لا يكون نفس العدم الخاص الذي هو عدم العقل الاول
 ملزوما بل محتاجا الى انضمام معنى آخر اليه هو الامتناع فان قلت نفس
 امتناع العقل الاول متحقق في نفس الامر فهو ممكن وقد كان مستلزما
 للمحال لان علة العلة علة المعلول ولو بواسطة قلت او سلم كون الامتناع
 ممكنا لكونه من الامور الاعتبارية فهو انما يستلزم الاستلزام الواقع
 في نفس الامر ايضا فهو ممكن آخر لا محالة ولو سلم فغايتة ذلك استلزام
 الممكن للمحال لا كونه منشأ للمحال وسيصرح بان الاول جائز دون الثاني
 وهذا الكلام مبني على تحقيقه الآتي وبهذا يدفع ما قيل انه مناف لما
 يأتي منه من ان الممكن لا يكون منشأ تاما او ناقضا للمحال وهذا صريح
 بانه منشأ ناقص له انتهى وذلك الاندفاع بان عنوان الدخول في الاستلزام
 لا يوجب كون باله مدخل منشأ للاستلزام الا يرى ان المستلزم للشيء قد يكون
 مركبا وكل جزء له مدخل في الاستلزام له كما ان المنشأ للشيء قد يكون
 مركبا وكل جزء له مدخل في لزومه منه فتأمل فيه ثم اقول قوله ولا يفيد
 في دفع السؤال سهو منه اذ ليس مراد الشارح دفع السؤال بمجرد بيان
 ان الممكن انما يستلزم المحال من حيث كونه ممتمعا بالغير لا بحسب ذاته
 ومن حيث كونه ممكنا في ذاته بل المراد دفعه مع ضخمة قوله وههنا ليس
 كذلك وتلخيص كلامه انه اجاب اولاً بان عروض الصورة ممكن لها
 من حيث هي هي مع قطع النظر عن تجردها وعدم وضعها والامم يكن
 هيولى فبعد امكان العروض لو كانت مجردة غير ذات الوضع يلزم ان
 لا يمكن عروض الصورة بها لاستلزام العروض احد المقاسد حيثئذ
 لكن عدم امكان عروض الصورة للهوى باطل فاورد عليه بان العروض
 يجوز ان يكون ممكنا بالذات اي بالنظر الى ذات العروض ومتممها بالغير مستلزما
 لاحد المقاسد ثم دفع بان عروض الصورة بالنظر الى ذاته ممتمع بالذات
 لا يمكن في ذاته ومتممها لامر خارج فان ذلك انما يتصور فيما لم يكن المحال

لازما بمجرد النظر الى ذاته بل من امر خارج وههنا ليس كذلك اذا المحال
 ههنا لازم بمجرد النظر الى ذات العروض فانه اذا فرض عروض الصورة
 لتلك الهوى المجردة غير ذات الوضع وقطع النظر عن كل امر خارج
 يلزمه احد المقاسد فليس من قبيل ما هو ممكن بالذات ومتممها بالغير
 بخلاف عدم العقل الاول وبذلك يتدفع ما قاله ويظهر انتظام كلام
 الشارح الا ان الاولى للشارح ان يقول فان عروض الصورة بها اذا نظر
 الى ذات العروض وقطع النظر عن الامور الخارجية يلزم منه محال بدل
 قوله لان الهوى المجردة اذا نظر اليها في حد ذاتها الخ كما لا يخفى نعم
 يرد ما اسلفه من ان العروض يجوز ان يكون ممكنا بالذات بالنظر الى ذات
 الهوى ومتممها بالذات بالنظر الى ذاته ولا نسلم انها لو كانت مجردة غير ذات
 وضع يلزم ان لا يمكن عروض الصورة لها بالنظر الى ذات الهوى وان لم
 ان لا يمكن العروض بالنظر الى ذاته وقد عرفت اندفاعه ايضا بان العروض
 لو كان ممتمعا بالذات بالنظر الى ذاته لما امكن ولو على تقدير كون تلك الهوى
 ذات وضع سابق وذلك باطل بديهية فقد ثبت ان منشأ الاستحالة ليس
 ذات العروض ولا ذات الهوى من حيث هي هي وانما المنشأ هو قيد
 تجردها مع عدم الوضع فلا اشكال في صحة البرهان من هذا الوجه
 (قوله وتحقيق المقام الخ) جواب تحقيقي بدل الجواب الفاسد ومبني على
 الفرق بين اللازم من الشيء وبين اللازم للشيء وعلى ان المتمتع بالذات
 يستحيل ان ينشأ من ذات الممكن باي خبيثة كان ولا بأس في لزومه له فيما
 اذا كان بينهما علاقة بمنع الانفكاك معها كالعلمية والمعلومية والتضاد
 باي خبيثة كان ايضا فكأنه قال والحق بدل الجواب الفاسد ان يقال
 الممكن بالذات لا ينشأ منه محال لكن عروض الصورة ينشأ منه محال فلا
 يكون ممكنا بالذات ومتممها بالغير نعم يرد عليه ما قدمه وحاصله ان كون
 الهوى هيولى يكفيه امكان العروض بالنسبة الى ذات الهوى ولا يتوقف
 على امكان العروض بالنسبة الى ذات العروض وغاية كون العروض منشأ
 للمحال كون العروض ممتمعا بالذات بالنسبة الى ذاته لا بالنسبة الى ذات
 الهوى اعني كون الهوى بحيث عرض لها الصورة وبهذا عرفت

ان ما قبل غرضه ابقاء السؤال لمصدر بقوله لا يقال ورد الجواب المصدر
بقوله لا نقول الخ بس بشئ بل غرضه ما ذكرنا كما يقتضيه سوق كلامه سابقا
ولا حقا كما يعرفه من له تدبر لكن قد عرفت اندفاع ما قدمه من قبل (قوله
كان يكون الممكن معلولا الخ) يعني ان العقل الاول مثلا او عدم فليس
علة عدمه في نفس الامر الاعمى الواجب لان ذات العقل الاول لكونه
ممكنا لا يقتضي شيئا من لوجود والعدم فلو انعدم العقل في نفس الامر
فانما ينعدم بسبب انعدام الواجب الذي هو علمه التامة اذ كما وجد الواجب
الذي هو علمه التامة يلزم ان ينشأ منه وجود العقل الاول وكذا الكلام
في عدم كل معلول بعلة تامة اذ علة عدمه في نفس الامر انما هي عدم
علمه التامة فاستلزام انتفاء المعلول انتفاء العلة التامة ليس بعلاقة لعلة
بل بعلاقة المعلولية وبه يظهر ان انتفاء العلة التامة لازم لانتفاء المعلول
لا لازم منه ولا جل ذلك لم يقل كان يكون الشئ الذي امكن عدمه معلولا
للو واجب كالعقل الاول الذي هو معلول للواجب مع ان العلية ظاهرة
في جانب الوجود (قوله فعلى تقدير ذلك الممكن الذي هو معلول الخ) فان
قبل المعلول لازم واللازم يحتمل ان يكون اعم فلا يلزم من وقوعه وقوع
الملزوم الذي هو علمه التامة والا لا يتج استثناء عين التالي عين المقدم وهو
باطل قلنا ليس المراد بالمعلول ههنا المعلول النوعي بل المعلول الشخصي
الذي لا يحصل الا بعلة تامة واحدة فان قلت بعد ذلك لا يتم الكلام
اذ يجوز توارد العلتين التامتين على معلول واحد شخصي على سبيل التبادل
وان لم يجز تواردهما على سبيل الاجتماع قلت لعله مبنى على ان خصوصية
العلة من مشخصات المعلول وبؤيده ما سلفه من ان تبدل الموجد بوجوب
تبدل الوجود والتشخص (قوله قد يبحث فيه الخ) لا يخفى ان اصل
الجواب باثبات المقدمة المنوعة بتحرير المدعى بتخصيصه بهيولى الاجسام
اذ لا يتوجه هذا المنع على قولنا لو كانت هيولى الاجسام مجردة في مبدأ
الفطرة يلزم احدا المماسد وقت اقتران الصورة بها ولا شك في الارزوم ولا
في ابطال الارزوم اذ لا قتران قد وقع ولا شئ من المحال بواقع واورد عليه
البحث بان تخصص المدعى هيولى الاجسام بمجدي نفعا اذ بطلان

التالي ممنوع بعد لان مجرد هيولى الاجسام يتصور بوجهين الاول مجردها
في مبدأ الفطرة ثم اقتران الصورة بها والثاني مجردها بعد الاقتران ثم
اقترانها مرة اخرى غاية ما ثبت بابرهان المذكور امتناع الاقتران المسبوق
بالجرد وسواء في الوجه الاول او في الوجه الثاني ولا يلزم منه الا امتناع
التجرد الاول لا الثاني واورد عليه المحشى بان المقصود بالبيان ليس الا
امتناع التجرد في الوجه الاول كما هو صريح عبارة المجيب لا اعم من امتناع
التجرد في الوجه الثاني ايضا ثبت ذلك المقصود لا يتوقف على
امتناع التجرد في الوجه الثاني ولا دخل له في جواز التجرد الثاني وعدم
جوازه فليس مراد المجيب مجرد تخصص المدعى بهيولى الاجسام
كما هو المدعى بالبحث بل ذلك الجواب مبنى على تخصص المدعى بمرتين
تخصص البحث بهيولى الاجسام وتخصص هيولى الاجسام بتجردها
في مبدأ الفطرة وحينئذ لا يتوجه المنع المذكور على بطلان التالي كما قررنا
اتفاقا قول فيه بحث اما لا فلا نثبت التلازم بين الهيولى والصورة كما
هو المتفق عليه عند مشي الهيولى يتوقف على امتناع تجردهما مطلقا و
بعد المقارنة واما ثانيا فلوسلما ان التلازم بينهما في مبدأ الفطرة ثبت بهذا
القدر وان ثبت مطلق التلازم فذلك ليس مرادهم قطعا والام يصح
تفريعهم على التلازم بان الهيولى مفتقرة الى الصورة في بقائها كما يأتى
وانما يصح التفريع المذكور اذا امتنع تجرد هيولى الاجسام ولو بعد
المقارنة بل جواز تجرد الهيولى المبنية هيولى الاجسام اى المتحدة معها
في النوع يهدم التلازم والتفريع ولذا اشتغل الشارح المحقق بجواب
بدل على امتناع التجرد مطلقا وايضا مراد الباحث ان هذا الجواب
غير حاسم المنع الاول لان سنده شامل لما ذكرنا ولذا قال يجوز ان لا تقارنها
ابدا ولم يقل ازلا وابدا ولا تخلص ههنا الا بان يقال ليس مراد المحشى
تحسين الجواب بدفع البحث عنه وانما غرضه ان لا وجه لمنع بطلان التالي
بعد تخصص المدعى بمرتين كما هو صريح عبارة المجيب واولا الباحث
هذا التخصص باطل لانه يرفع التلازم وافترار الهيولى الى الصورة في البقاء
لم يرد عليه شئ واقول لا يخفى ان الباحث لم يقل ان المقدمة بعد ذلك

التحرير متنوعة فيجوز ان يحمل مراده على ما ذكرنا بان التلازم بين هبولى
الاجسام وصورها وافتقارها الى الصورة في بقائها انما يتم اذا امتنع
تجردها مطلقا واول بعد المقارنة وذلك ممنوع لجواز ان تجرد بعد المقارنة
ولا يمكن مقارنتها بعده ابدأ الاستلزامه احد المقاسد قوله ان هبولى
لاجسام لم يكن مجردة قط كلمة قط لاستغراق النفي في الزمان الماضى
من وقت كونها في الاجسام لامن وقت التكلم حتى يلزم ان يكون امتناع
تجردها بعد المقارنة الماضى بالنسبة الى زمان التكلم داخل في المدعى
لكنه ان اراد انه مقصود القوم فقد عرفت انه ليس كذلك وان اراد انه
مقصود المحجب فليس يتافع (قوله ولا تعلق له بجواز التجرد الخ) لا يتوقف
على امتناعه ايضا ولا يستلزمه بل احدا الحكمين يصح مع فساد الآخر
ومنهم من قال معنى كلام المحشى ان المقصود ليس الا ان هبولى الاجسام
لم يكن مجردة بالفعل اصلا لاقبل المقارنة ولا بعد ها وهذا ثابت ولا يضره
جواز التجرد بعد المقارنة بل ولا جوازه قبلها انتهى واقول لا مجال له
عند ذوى العقول السليمة اما اول فلان مطلق الجواز ما يهدم التلازم
واما ثانيا فلانه لم يثبت عدم التجرد بعد المقارنة بالفعل فلا بد ان يعود
بذلك بل او خيل الجواز في كلامه على الامكان الوقوعى كما قيل لكان
منه عبارة عنه وامانا ثالثا فلان المدعى على هذا يكون دائمة وهو مناف
لما نقل عن الشيخ الرئيس من ان مبهلات العلوم كليات ومطلقاتها
ضروريات وامارا رابعا فلانه يخالف لما هو الظاهر من كلمة قط فان الظاهر
ان يكون مبدأ الزمان الماضى من كون الهبولى في الاجسام لامن زمان
لتكلم وما ذكره مما يصح على الثانى لاعلى الاول وامامانوهه شارح حكمة
العين في رفع بحث الباحث وتبعه بعضهم ههنا من انه اذا سلم الهبولى
المجردة لا يجوز افتراضها بالصورة للزوم المحال انعكس بعكس النقيض
الى ان المقترن بالصورة لا يجوز تجردا عنها فالقول بجواز التجرد بعد
المقارنة قول بصحة القضية بدون عكس نقيضها وهو فاسد انتهى فما
لا يلتفت اليه لان الافتراض في محمول الاصل ان قيد بما بعد التجرد فلا نسلم ان
افتراض جواز كذب عكس نقيضه الذى هو ان كل ما يجوز افتراضه بعد

تجرد ليس بهبولى مجردة وانما جواز كذب قولنا كل مقترن في مبدأ لفظة
لا يجوز تجردا بعد الافتراض وهو ليس بعكس نقيض الاول ولا لازما
بعكسه وان لم يقيد الافتراض بما بعد التجرد فلا يكون الاصل مسلما
بل هو اول البحث وامامان قال في دفعه وانت خير بان القضية المذكورة
لا تنعكس بعكس النقيض الى مذكوره بل تنعكس الى قولنا ما لا يجوز
افتراضها بالصورة ليس بغير الهبولى المجردة فلا غبار انتهى فظاهرا
لفساد لان جعل عين المحمول في الاصل موضوعا في انعكس ليس
من عكس النقيض لاعداد القدماء وهو ظاهرا ولا عند الآخرين ان انعكس
عند هم جعل نقيض محمول الاصل موضوع الاصل وسلب عين موضوع
لاصل عنه فعكس قولنا كل انسان حيوان عندهم قولنا كل ما ليس
بحيوان ليس هو انسان لا قولنا كل حيوان ليس ما ليس انسانا واعلم
اشبه انعكس في انعكس (قوله وقد يستدل على امتناع تجردها) اي بعد
المقارنة كما هو ظاهري سوفي الكلام وحاصل الاستدلال انها لو تجردت
بعد المقارنة فالصورة المنفكة اما ان تعدم بعد الانفكاك او لا تعدم فعلى
الاول يلزم الخلاء وهو باطل عندهم وعلى الثانى يلزم تجرد الصورة
عن الهبولى وبطلانه تقدم في الفصل السابق فاورد عليه المحشى
بان افتراض ان الصورة تعدم بعد الانفكاك ولازم لزوم الخلاء لجواز ان ينشأ
مكانها بجسم آخر بان يتخلل ذلك الجسم عند انعدام الصورة المنفكة
نعم لو تجرد جميع الاجسام دفعة يلزم ان يتخلل جميع الامكنة عن الجسم
لشغل وهو خلاء لكن المدعى ليس مجرد ذلك بل المدعى اعم من ذلك
ومن امتناع تجرد بعض الهبولات دون بعض ليثبت افتقار هبولى
كل جسم الى الصورة في البقاء كما يأتى لكن على هذا التقرير لا حاجة
الى قوله ثم حصول التكاثف الخ اذ منع لزوم الخلاء تام بمجرد جواز التخلل
وقد جعله بعضهم اشارة الى جواب سؤال مقدركا انه قيل فيمنع افتراض
الصورة بها اعدم وجود فرجة يسعها مع انها افتترت بها حين صارت
من العناصر فانجاب بقوله ثم حصول التكاثف الخ ولا يخفى فساده
اذا استدلال المذكور باطل سند الباحث فليس مراد المستدل بهذا

لاستدلال الايمان امتناع التجرد واما امتناع المقارنة بعد التجرد فليس
عند الكل لكونه مستلزما لاحد انقاسد والحق ان المحشى حل مراد
المستدل على ان هيولى الاجسام يمتنع تجردها في مبدأ الفطرة . بعد
المقارنة اى يمتنع تجردها مطلقا امام امتناع تجردها بعد المقارنة فلما سبق
واما امتناع تجردها في مبدأ الفطرة فلانها لو تجردت في مبدأ الفطرة
يلزم احدا الامر بن عند اقتران الصورة بها لان تلك الصورة المقارنة
بعد التجرد اما ان تكون موجودة قبل الاقتران واما ان تكون معدومة
قبله وحادثة عند الاقتران فعلى الاول يلزم تجرد الصورة عن المادة
وعلى الثانى يلزم الخلاء اى خلاء مكانها فعلى هذا الاستدراك في كلامه
بل يكون جواز التخلخل سندا لمنع لزوم الخلاء في التجرد بعد المقارنة وجواز
التكثف سندا لمنع لزومه في التجرد في مبدأ الفطرة وحاصله اننا نختار
ان الصورة المقارنة معدومة قبل اقترانها بها وانها حادثة في آن اقترانها
بها ولا يلزم منه كون مكانها خلاء في وقت لجواز ان يكون في مكانها
قبل حدوثها جسم آخر فتكاثف عند حدوثها (قوله تأمل) اشارة
الى ان المحل لازم على ككل من التقديرين لان مبنى الاستدلال
على مقدمة مقررة عندهم من ان الكون والفساد فعيان لا تدرى بيجان
ولاشك ان التخلخل والتكاثف يتوقف على حركة اجزاء الجسم
من مكان الى آخر ويستحيل الحركة في آن واحد فعند فساد الصورة
المقارنة يلزم الخلاء من آن الفساد الى انتهاء حركة اجزاء الجسم المتخلخل
و الى ان يملأ مكان الصورة الفاسدة وعند كون الصورة المقارنة يلزم
من آن الكون الى انتهاء حركة اجزاء الجسم المتكاثف اما اذا خل
الجواهر المتخيرة بالذات ان وجد هناك جسم واما الخلاء ان لم يوجد
نعم رد على هذا الاستدلال ما اورده بعض الافاضل ههنا من ان الكلام
في الهيولى المجردة غير ذات الوضع فحينئذ لا يوصف الهيولى بكونها
في حيز ولا يتصور التداخل المحال فيها فعلى هذا نقول يجوز ان يكون
مكان تلك الصورة الحادثة صورة اخرى جارة في هيولى آخر فتجرد
تلك الهيولى عن صورتها ويحدث مكانها الصورة الحالية في الهيولى

المجردة اولا وايضا يجوز ان يكون الصورة موجودة حال تجردها
في هيولى اخرى ثم ينقل منها الى تلك الهيولى فلا يلزم تجرد الصورة
لو كانت موجودة حين التجرد لكن لا يخفى ان امتناع تجرد الصورة الحالية في
الهيولى عنها يقتضى كون الصورة محتاجة في شخصها الى الهيولى كما يأتى
فلا تقبل الانتقال من محل الى محل ولا يمكن محتاجة اليها في شخصها
اللهم الا ان يكون محتاجة في الشخص الى نوع المحل لا الى شخص المحل
وفيه ما فيه (قوله اعلم من المكان الذى هو السطح لبطن من الجسم الحاوى
واما اذا كان مساويا له فالبدية متنوعة لجواز ان يكون لها وضع وحيز
لامكان كما في الافلاك الاعظم المحيط بكل جسم . فيه ان المساواة بينهما اما
بان يكون الخير بمعنى المكان وما ياكس والبدية مسلمة على التقدير الذى
ايضا فالمصدر المستفاد من اضافة المصدر ممنوع (قوله اذ المكان الخ)
دليل الجزئية السلبى للمصدر اى البدية غير واقعة على تقدير كون كل منهما
بمعنى السطح الباطن اذ المكان ليس من اللوازم البينة للجسم وفي التعبير
عن اللوازم بالضروريات ايماء اليه بخلاف الخير الاعم الشامل للمكان
والوضع فله من لوازمه البينة ضرورة ان كل من لاخط الجسم والخير
تحكم بالامتناع لانفكاكه من غير احتياج الى دليل او تنبيه وما ذكره من الادلة
فيما سبأنى الله هو في تحقيق ما هيء المكان والخير (قوله واستحالة الثاني على
تقدير قدم الافلاك الى آخر) اى بدية استحالة الثاني من باب العطف
على معمولى عاملين مختلفين والمجرورة دم قول فيه ان المصدر المستفاد
من اضافة المصدر ايضا غير صحيح اذ لا حاجة الى قدم الافلاك بل يكفي
قدم فلاك بل قدم جسم بل لا حاجة الى القدم اذ استحالة بدية على
تقدير وجود جسم قبل الاقتران وعنده اذ يلزم لزوما بينا تداخل الجوهر
المتخير بالذات في مثله وسبق انه يدعى البطلان الا ان يقال اشارة الى
امكان تحريك المدعى على ما هو الواقع في زعمهم فكأنه قال ان كان مري ادهم
اثبات امتناع التجرد على تقدير قدم الافلاك كما هو مذهبهم فبدية
هذه المقدمة مسلمة والافلا وما يقال لو كان استدلالهم هذا مبني على
قدم الافلاك لزم المصادرة لان قدمها يتوقف على امتناع تجردها فهو

اذن بأس في توقف القدم على نفس امتناع التجرد توقف العلم بالامتناع
على العلم بالقدم مع انه انما يتوقف على فرض القدم وتصوره لا على
التصديق به وقد يقال لو بنى الكلام على قدم الافلاك لانسع دائرة المنع
على بطلان الشق الثالث لجواز ان يكون المرجح خلو ذلك المكان عن
الساغل دون مكان الافلاك انتهى وقبل هذا اذا فرض تجرد جميع
ماسوى الافلاك واما اذا فرض تجرد بعض كهيولى بعض العناصر فلا
تسع دائرة المنع اقول والكل مد فوع بما يأتي منه من انه مستلزم للخلاء
ولتجرد الصورة (قوله والاخلان بخلاق جميع هيولى الاجسام الخ) اى لجان
عند العقل ذلك اما بان يكون هيولى الجميع شخصا واحدا من نوع واحد
واقترن بها صورة واحدة وكان المجموع منهما جسما واحدا شاغلا
الجميع الا حياز دفعة واما بان تكون شخصا واحدا من نوع واحد واقترن
بها صور جسمية وصار المجموع اجساما متعددة شاغلة للجميع الا حياز
واما بان تكون اشخاصا من نوع او من انواع واقترن بها صور ويصير
المجموع اجساما شاغلة للجميع الا حياز وهذا السند شامل لجميع هذه الصور
وان اوهى افراد الهيولى والصورة اختصاصا بالاول وبالجزء العقلى
ينهدم البديهة كما لا يخفى (قوله والحق ان الثانى) اى الشق الثانى الذى
حكم المصنف ببداهة استحاضته مع الاول مستلزم للترجيح بلا مرجح
ولو باعترار تحيز اجزائه المفروضة كما يأتي في دفع المنع بترجيح الصورة
النوعية فيشمل الاحتمال الاول من محتملات السند الذى ذكر من قبل
ثم ان يراد انه مستلزم للترجيح سواء كان الافلاك قديمة اولا وان استلزم
معه فى الاول تداخل الجوهر المتحيز بالذات في مثله ولا يتدافع بين الاستلزامين
فالحق ان يستدل المصنف على بطلان الشق الثانى بما استدلى به على بطلان
الثالث وبما ذكرنا تدفع ما قيل فيه انه يجوز ان يتحد جميع الاجسام حين ما
اقترن الصورة بها ثم تختلف لامور اقتضت ذلك كادل عليه الحديث
الشوى انتهى واما ما قاله هذا القائل من انه يجوز ان يكون الترتيب
فى الاجسام المنصوصة الخاصة حين ما اقترن الصورة بها ولا شك
ان حصول جسم واحد في جميع الاحياز محال بالبداهة فلا اشكال في بداهة

استحالة الشق مطلقا فبقه انه لا يصح كون الترتيب في الاجسام المعينة
اذا صل المدعى سالبية كلية قائلة بان لا شئ من الهيولى مجردة وقد استدل
عليها بقياس خلفى والبعض المأخوذ في قبضها به من غير معين (قوله
لمساواة نسبة هيولى كل جسم الخ) الظاهر انه دليل الاستلزام ويترجم
عليه ان المساواة متنوعة كيف وهم جعلوا هيولى كل فلك مستندة الى
عقل وهيولى العناصر مستندة الى العقل العاشر والعقول متباينة الماهيات
فيجوز تبين ما لم يأتها في عارض عدمى هو عدم اقتضاء الحيز المعين
كاشترك العقول في وصف التجرد من المادة مع تبين ما هيئاتها وان لم يجب
بناء على جواز اشترك العلل المتباينة في نوع واحد من المعامل وبه يختل ما
يتوهم من ان المساواة تنافي قاعدة تهم من استناد كل فلك الى عقل والجواب
ان المختص بكل جسم بحيزه الطبيعى هو الصورة النوعية كما سيأتى
فليس شئ من هيولات الاجسام وصورها الجسمية بما يقتضى الحيز المعين
فيكون نسبتها الى جميع الاحياز والامكنة على السوية سواء كانت هيولات
الاجسام شخصا واحدا واشخاصا ثلثة او غير متماثلة ويمكن ان يكون
هذا القول على عدم البداهة المستفاد من قوله والحق فعلى هذا يكون
المراد بمساواة النسبة بحسب تجوز العقل الهادى بالبداهة لا لمساواة بحسب
نفس الامر فكأنه قل والحق ان يستدل على استحالة الثانى بدليل استحالة
الثالث لا الحكم بالبديهة اذ لا بدية لمساواة نسبة هيولى كل جسم الى
كل حيز عند العقل وحينئذ لا اشكال (قوله وقد وقع المنع الذى الخ)
ارردناه على بداهة استحالة الثانى بناء على جواز حدوث الافلاك واسائر
الاجسام دفعة بعد تجرد هيولى الكل زمانا بان ذلك السند المسارى مستلزم
اما الخلاء واما تجرد الصورة والكل محال وذلك لانه لو تجرد هيولى
جميع الاجسام ثم اقترن الصورة فاما ان توجد للصورة المقارنة قبل الاقتران
اولا توجد صورة اصلا فعلى الاول يلزم تجرد الصورة وعلى الثانى
يلزم الخلاء وقد يعترض على الاول بجواز وجودها فى هيولى اخرى ثم
تنقل من هيولى الى هيولى وقد سبق الكلام عليه (قوله ثم وجدت الخ)
لا يقال الاولى تركه اذ لا دخل له فى الاستلزام بل واولم تجد الصورة ولم تقترن

بها اضلال يلزم الخلاء لانه قول بل له مدخل قوي في ظاهره ولا يستلزم ان يجوز
ان لا يكون هناك خلاء ايضا بان يكون جميع الاحياز لا خلاء ولا ملأ كما
وراء العالم بخلاف ما اذا وجدت بعد تجردها فانه يحقق ان ما تنسقه به
وجودها خلاء قل وجودها (قوله وفيه ان هذا) اي الدفع دليل
على الاستحالة لكونه ابطالا للسند المساوي لما عرفت ان ذلك السند
شامل لجميع الاحتمالات ومن قال انه سند اخص فقد خصه ببعضها
من غير تخصص وان كان دليلا عليها فيكون العلم باستحالة نظريتها لا بد منها
وحاصل اليراد ان المنوع بديهته الاستحالة لانفس الاستحالة والدفع
انما يفيد نفس الاستحالة لا بداهتها لان ذلك السند المستلزم لاحد الفادين
انما هو مسار لتقيض الاستحالة لا خفائها وذلك لان الجواز المذكور في السند
اعني قوله جاز ان يخلق الخ الجواز العقلي الذي هو الاحتمال العقلي
فكلما ثبت هذا الجواز لا يكون الاستحالة بديهية ولا عكس لجواز ان
يكون عدم بداهتها بديهية وقوع ذلك السند فذلك السند اخص مطلقا
من بداهة الاستحالة فلا يفيد ابطاله ومن غفل عنه قال ما قال (قوله
والعلم باستحالة الخلاء) جواب سؤال مقدر باثبات البديهية المنوعة
بان يقال كلما كان استحالة الخلاء واستحالة تجرد الصورة معلومتين يلزم
ان يكون استحالة الثاني بديهية لكن انقدم حق وكذا التالي فاجاب
عنه بمنع الملازمة ببيان انتفاء اللزوم بمراتب وتفصيله ان استحالة اللزوم
ملزم لاستحالة الملزم لكن كون العلم باللزوم بديهيا لا يستلزم بديهية
العلم باللزوم ولو كان اللزوم ذهبا ايند بالمعنى الاخص كما اذا كان مقدمات
الشكل الاول وقياس الاستثنائي بديهية فانهما مع كون استلزامهما
لنتيجتهما لزوما ذهبا ايند بالمعنى الاخص لا يوجبان كون العلم بنتيجتهما
يديها بل العلم بالحاصل من كل قياس علم نظري فمع ان العلم باللزوم نظري
ههنا اعني العلم باستحالة الخلاء وتجرد الصورة وللزوم خارجي لا ذهني
ونظري لا بديهي عدم استلزام العلم باللزوم بديهية العلم باللازم بالطريق
الاولى راتب (قوله بل يجوز ان يقتضي وضعا معينا) اي ان يقتضي فرد
بها ضرورة لازم لشخصه كانه اراد المعين المعين جدا بحيث لا يمكن

الاحاطة به وليس مراده ان ماهيتها يقتضي ذلك اذ يتفيه صريح
كلامه فيما بعد وبهذا ظهر فساد ما قبل ان مذكوره ههنا ينافي متقدم
منه من ان الابتداء المأخوذ في الصورة الجسمية على وجه الاتهام
وفي المقدار على وجه التعيين وان هذا الجسم من حيث ان له هذه الصورة
لا يخالف جسم آخر بانه اصغر او اكبر (قوله اذا عظم بحيث لا يمكن
كونه محيطا الخ) كما تباد الفلك الاعظم المحيط بكل جسم فيجوز ان
يتجرد هيولاه ثم خلق بها صورته فيحصل في حيز معين هو فوق جميع
الاجسام (قوله لكن الكلام في فرد مجرد عن الهيولى) اي لكن الكلام
في فرد لافي الماهية لان الكلام في الصورة الموجودة اللاحقة للهيولى
بعد تجردها ولا يمكن لحوق الماهية المطلقة وجودها الا في ضمن الفرد
(قوله فيه ان نسبة الهيولى المجردة الى آخرة) فيه ان هيولى كل فلك
لا تقبل الا صورته النوعية فلا مساواة وعله فبني على ما اشار اليه فيما سلف
من ان عدم قبول الفلك لخرق والالتام والكون والفساد ليس لذاته
بل لامر خارج هو تناهي الابداد كما يدل عليه استدلالهم عليه فيما يأتي
في الفلكيات ثم انه ابطال للسند المساوي بان الهيولى المجردة لا يجوز اقترانها
بالصورة النوعية اذ لا يجوز اقترانها بجميع الصورة النوعية التي هي قابلة
لها في وقت واحد فلو اقترنت فانما تقرن بواحد معين منها فلا محالة
يلزم الترجيح بالامر جمع لا استواء نسبتها الى البواقي واللازم باطل ومن غفل
عنه قال ما قال نعم يندفع هذا بقوله لانه نقول الى آخرة فيما بعد ايضا
اذ الحالات المتعاقبة الغير المتناهية كما تكون معدات لو وضع معين تكون
معدات لصورة نوعية معينة لا فرق (قوله اي كما جاز مقارنة الصورة) لعله
فسره بذلك تنصيصا على ان مراد الشارح من الصورة الاخرى غير
الصورة النوعية المقترنة لمكان كلي وانها مقترنة معها بالهيولى لا مقترنة
بها بدل الصورة النوعية فتكون تهيدا لقوله لا يقال الخ لان ما يوجب
مكانا كلها هو الصورة النوعية واما الهيولى فلا يوجب مكانا لاجزئيا ولا
كلها ولا يخفى ان المانع غير مضطر الى جعل الصورة الاخرى او الحالة
مقترنة بالهيولى مع الصورة النوعية بل له ان يجعلها مقترنة بها بدلها

فتوجه ان ما يوجب مكانا كليا مؤل بما لم يوجب المكان الجزئي فبشمل
 الصورة النوعية والهيولى وقوله لتساوى نسبته تجري في الكل ولذا ان
 نقول عدم جواز افتزان الهيولى بما يخصها بمكان معين يعلم منه الطريق
 الاولى وبما ذكرنا من جواز افتزان الهيولى بالصورة او الحالة المخصصة
 بجزء معين بدل الصورة النوعية علمت ان السند الذي ابطله في القول
 السابق سندا خصب في الواقع (قوله افتزان ما يوجب مكانا كليا) هو الصورة
 النوعية او اعم من الهيولى كما عرفت بامر هو الصورة الاخرى او الحالة
 يقتضى جزأ معيناً من اجزاء المكان الكلى الذى اوجبه ذلك الموجب
 اولم يوجبها والضمير ان في قوله لتساوى نسبته ونسبة غيره للامر وفي قوله
 اليه للموصول والظاهر ان يقول لتساوى نسبته اليه والى غيره وبيان
 مراده ان الهيولى اذا افتزنت بعد الصورة النوعية بصورة اخرى او
 بحالة مخصصة يلزم افتزان الصورة النوعية بتلك الصورة او الحالة لكن
 افتزانهما محال لان الصورة النوعية لما اوجبت مكانا كليا فقد امكن لها
 ان يحصل في كل جزء منه فبحسب اجزاء المكان هناك صور اخرى او حالات
 مخصصة يمكن افتزان الصورة النوعية بكل منهما فلو افتزنت ببعض
 معين منها يلزم الترجيح بلامر جمع هذا ان كان ما يوجب المكان الكلى
 عبارة عن الصورة النوعية وان كان اعم من الهيولى فالامر ظاهر بعد
 بقاء ههنا كلام هو ان الهيولى المجردة بعد التجسم يكون جسما كسائر
 الاجسام قطعا ولا شك ان وجود صورة جوهرية فيها غير الجسمية
 والنوعية امر يقاوم البدئية اذ الجسم في بادى النظر امر واحد اثنى
 لا تركيب فيه ثم بعد التعمق في الدائل والآثار ظهر ان له جزئين الهيولى
 والصورة النوعية فالقطع ثابت بان ليس له جزء آخر غير الاجزاء الثلاثة
 ولذا لا قائل بالاكثر واما اتصافها بحالات عرضية متعاقبة بخلاف الدليل على
 نقيضه ولا يتفه البدئية فلذا عرض في الجواب الاتى عن الصورة الاخرى
 وخصص بالحالة فليأمل (قوله لانسلم استواء النسبة) اى نسبة الموجب
 في الامر والخصص اى نسبة الموجب او الهيولى اليه لم لا يجوز ان يكون نسبته
 اليه اقرب من نسبته الى غيره بقلة اوسايط المادة وكثرة جوارزه فيها اى

تعاقب تلك الحالة مسبوقه بحالات غير متناهية معدلت لقبول الهيولى
 للموضع المعين تعاقبا ملائما بحيث يتم استعداد الهيولى بتلك الحالة
 الاخيرة لمعاقبة تلك السلسلة فيحصل الموضع المعين فليسا في قوله
 بحالات الخسلة التعاقب بتضمن معنى السبق وفي بعض النسخ حالات
 بالام فحينئذ لا حاجة الى التضمن واورد على المحنى بان نسبة تعاقب
 الحالات المعدلت لقبول وضع معين ونسبة غيرها الى الصورة النوعية
 مساوية تنتهى اقول هذا وهم منه لان هذا الاعتراض متوجه على
 الحكماء على قيس ما جوزوا وورد الصورة الغير المتناهية على الهيولى
 فكانه قبل اهم تجوز تعاقب الصورة دون الحالات فتحكم منكم فكم
 ان الهيولى قابلة للصورة المتواردة عليها على سبيل التعاقب وغير قابلة
 لغير تلك الصورة فلا يكون نسبتها الى جميع الصور على السواء كذلك
 يجوز ان يكون هناك حالات متعاقبة على الصورة النوعية قابلة لها وغير
 قابلة لغيرها فلا يكون نسبتها الى جميع الحالات على السواء كيف ولو كان
 الامر كذلك لما مكن وجود حادث ولا يمنع الترجيح بلامر جمع (قوله وفرض
 اعداد الخ) اى انما فرضنا كون تلك الحالات معدلات لوضع معين فلا يلزم
 كون شئ منها مخصصا بوضع اذ المعدل للشي لا يجتمع معه في الوجود كما
 هو مقتضى تعريفهم الاستعداد بكون شئ من شأنه ان يكون وليس بكان
 فهو جواب سؤال مقدر وتحقيقه ان اصل هذا الكلام للامام الرازى
 في شرح الاشارات حيث قال ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الهيولى
 المجردة موصوفة بصفات متعاقبة معدلة لحصولها بعد التجسم في حين
 معين كما جاز ان يتصور بصور متعاقبة مقتضية لخصيصها بصورة
 معينة واجاب عنه المحقق الطوسي بان الهيولى مع تلك الصفات ان
 خصصت بوضع معين فهي غير مجردة والا يكون نسبتها الى جميع
 الاوضاع على السوية وقال صاحب المحاكمات هذا الجواب موقوف
 على ان معدل الوضع لا يكون الاوضاع وقد يمنع الامام فليس يمنع ان
 يقال تلك الصفات لا تخصص الهيولى بوضع معين حتى اذا انتهت
 السلسلة الى الصفة الاخيرة ثم استعداده للوضع المعين فحينئذ تخصص

بالوضع المعين انتهى فقد قرر الكلام كما قرر صاحب المحاكات للآلورد
اعتراض المحقق (قوله اذا تحقق نسبة خاصة الى آخره) هذا مبنى
على ان جزء الجسم جسم لكونه ممتدا في الجهات ولا شك ان لكل جزء
من اجزاء الجسم اجزاء لا تنهاى فينسب به بعض اجزاء ذلك الجزء الى
الامور الخارجة التي هي اجزاء المكان بمعنى السطح او اجزاء جسم آخر
يفرض لكل جزء ذى الاجزاء هيئة هي الوضع والميزان من الوضع
والمكان بمعنى السطح ولقائل ان يقول اكن الجزء ليس هذه النسبة مطلقا
بل هي النسبة بين اجزاء الجسم الموجود استقلا وبين الامور الخارجة
وغيره نعم الاجزاء المأخوذة في مفهوم الوضع اعلم من الاجزاء الفرضية
والالم يكن القيم والقعود وسائر الاوضاع الفلكية من الوضع لان القائم
والقاعد والفلك اجسام متصلة لاجزاء مع انهم عدوها منه اكن فرق بين
عروض الوضع للجسم الموجود استقلا بنسبة اجزائه الفرضية الى
الامور الخارجة وبين عروضها لتلك الاجزاء الفرضية لا يقال التحيز
لازم الجسمية لا نقول لعله لازم له بشرط الوجود الخارجى الاستقلالى
فالاولى ان يقول في رد الشارح ان مراد المجيب ان كل وضع معين تحيز
للجهولى بعد الجسم فلو اختصت بوضع دون وضع يلزم الترجيح بلا
مرجح لان نسبة الصورة النوعية الى جميع الاوضاع التي هي الاحياز
على السوية ويمكن حمل مراد المجيب الاول عليه بان يحمل الاجزاء
في كلامه على ما يعم الاجزئيات بقرينة مقابلة المكان الكلى او يحمل قوله
لكن نسبته الى جميع الاجزاء الخ دايلا على اصل المستدرك كانه قال لكسها
وتقتضى وضعا مبنيا لان نسبتها الى جميع الاجزاء واحدة الا ان يقال صرف
كلام المجيبين الى ذلك خلاف المبادر وايضا لاشبهة في صحة قولنا يد
زيد فوق ركبته وان طبقة الزمهريرية من الهواء فوق كرة النسيم وتحت
كرة لدخان من انهما متصلة بالكرتين فالحق ان الاجزاء الفرضية للاجسام
المتصلة متخيزة كانهما لا يقال لو كان كل جزء متخيزا ولا بد من تخصيص كل
متخيز يلزم ان يتحقق هناك تخصصات غير متناهية بحسب اجزاء الجسم
والمكان لا نقول لعل تخصص كل جزء هو تخصص الجسم الكلى بوضعه

المعين لانه يستلزم (قوله في نفس الامر الى آخره) الاولى ان يقول في الخارج
اذا التحيز من العوارض الخارجة قطعا الى من العوارض التي لا تلحق الجسم
الا في وجوده الخارجى وان كان التحيز عبارة عن النسبة التي هي من الامور
الاعتبارية الانتزاعية كما قالوا في حقوق المعنى لزيد على ان الوضع من اعيان
الموجودات عند الحكماء (قوله معدومة مطلقا) اى معدومة في الخارج
لا بالانفراد ولا بتبعية وجود الكل كما قاله بعض الاجلة وقد سبق من
الحشنى الإشارة اليه (قوله يلزم ان يمنع الى آخره) قيل ان اراد بامتناع
الاتصاف امتناع الاتصاف بالذات فلا تسلم بطلان التسالي اذ لا يكون
حيث سد سقطة وان اراد امتناع الاتصاف في الجملة او بالعرض فالملازمة
بمنوعة انتهى اقول حاصله يجوز ان يكون المتصف بصفة خارجية
هو الكل كما قالوا ان الخط سار في مجموع الجسم التعليمى لا في طرف
منه ولا يخفى ان الحشنى دفعه بجمع الاضداد وهو غافل عنه اذ لاشبهة
ان طرفا من ماء النهر المتصل يكون حارا وطرف آخر يكون باردا مثلا
وبعض اجزاء الزمخى اسود والبعض الآخر ابيض فاما ان يكون لكل
من الضدين محل مميز عن محل الآخر او يلزم اجتماع الضدين في محل
واحد نعم يرد عليه انه على هذا يكون باطلا بالبرهان لاسقطة وقد يقال
قد انطق الله تعالى بالحق في هذه الحاشية والتي قبلها بعدما بالغ عند قول
المصنف لان الاتصال لازم للمقدار في ان اجزاء الجسم المتصل لا وجودها
يوجه في الخارج بل هي فرضية محضة وقد يجاب بان ليس مراده ههنا
انها موجودة بالفعل بوجود الكل لانه نفاء فيما سبق بل مراده انها
موجودة في الخارج بمعنى ان في الخارج محل انتزاعها بواسطة وجود
الجسم انتهى اقول قد عرفت بطلانه اذ ليس اجزاء الجسم الموجود
من الامور الانتزاعية والامور الاعتبارية الموجودة في نفس الامر
لا في الخارج اذ ثبوت الصفة الخارجة لها في الخارج تمتنع بدون وجودها
في الخارج المقدمة البديهية القائلة بان ثبوت شئ لشيء في ظرف يقتضى
ثبوت المثبت له في ظرف الثبوت واما قولهم بان اجزاء المتصل موجودة
بالقوة لا بالفعل فالقوة فيه ناظرة الى الوجود الاستقلالى والحق الثاني

بين كلاميه واقع الاحتمال احدهما على ما هو المشهور بين القوم والاخر
على تحقيقه وفيه ما فيه او يحتمل كلامه ههنا على الاشارة الى القدر
فيما ذكره سابقا (قال الشارح وقد جاز ان يكون هناك) لما توجه عليه ان يقال
على تقدير حصولها في خير معين لا بد من اختصاص بعض اجزاءها ببعض
اجزاء المكان في ان الجسم اذا لا يتصور الحصول بدونه فان كان ذلك
الاختصاص نحيير لذلك الجزء يلزم الترجيح باعتبار الاحياز الممكنة
لذلك الجزء وان لم يكن نحيير اليه يلزم الترجيح باعتبار الاختصاصات الممكنة
لذلك الجزء او باعتبار الاوضاع الممكنة للهوى المتجسمة فيمكن تجسمها
مع تلك الصورة التوجعية على اوضاع آخر فده بان امكان تجسمها
على اوضاع آخر ممنوع لجواز ان تكون للهوى حالة مخصصة لها
بوضع معين من سلسلة الحالات المتعاقبة الغير المتشابهة واعرض
عن الصورة لما ذكرنا قال المصنف ولا يلزم على هذا التقدير ان الماء الخ
لا يخفى ان عنوان لا يلزم يقتضي بظاهرة كونه نقضا اجاليا لانه على هذا
يجب ان يقول ولا يلزم على هذا التقدير ان لا يكون المنقلب من الماء والهواء
اولى بنحيير بل يقول ولا يلزم على هذا امتناع الانقلاب بحريان الدليل
فيه فالوجه ان لزوم المعنى اللغوي الذي هو عدم الانفكاك اى ينفك
عنه هذا الاغراض ويندفع لان لوضع السابق الخ كما لا يخفى (قوله الظاهر
انه جواب عن نقض اجسالى الخ) فعلى هذا يكون قول المصنف
ان الماء الخ مقدمة استثنائية لما شهد النقض اى لو صح هذا الدليل
يجمع مقدماته لما كان المنقلب اولى بموضع لكنه اولى بموضع فالدليل
المنقوض هو قوله لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن فلو حصلت
في بعض دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح فقد اجراه المعتبر
في هوى المنقلب ولم يقل جواب عن نقض اجسالى بانه جار في هوى
المنقلب الذي يكون اولى بموضع بعد الانقلاب للاشارة الى ان الجريان
مع التخلف هو في الحقيقة استلزام فساد مخصوص فلا بد ما قيل ان اوله
يشعر بكون النقض باستلزام الفساد واخره يشعر بكونه بالجريان او نقول
اسل النقض بالاستلزام والجريان وحده لا مع التخلف دليل الاستلزام

واما لنقض بالجريان فهو مع التخلف لا بمجرد الجريان لانه وحده لا يدل
على الفساد (قوله والجواب ببيان الفرق الخ) بان في هوى المنقلب
ما يقتضي الوضع الا حق ولا مقتضى في الهوى المجردة فيكون نسبة
المجردة الى جميع الاحياز على السوية ولا يكون هوى المنقلب كذلك
بل يكون نسبته ببعض الاحياز اول فالجريان ممنوع بان الشبهة معارضة
ادعوى استحالة حصولها في بعض الاحياز دون بعض كما هو بطلان
الاحتمال الثالث فيكون معارضة في المقدمة الاستثنائية بان يقال لو كان
اختصاص الهوى المجردة ببعض الاحياز دون بعض محالا لما كان
المنقلب اولى بموضع اذا الانقلاب انما يكون بفساد الصورة السابقة
وبعد فسادها يكون نسبة الهوى الى جميع الاحياز على السوية مع انها
مع الصورة اللاحقة تكون اولى بموضع (قوله اذ لا وجه لان يجاب الخ) اقول
لما كان المعارضة مبنية على زعم تساوى نسبة الهوى الى جميع الاحياز
في صورتين اعنى صورة الانقلاب وصورة تجسم المجردة كما اشرنا و اشار
اليه الشارح بقوله مع تساوى نسبتها الخ في الموضعين فلا وجه لان يجاب
بعدم الفرق بين صورتين اذ لا يمكن منع الملازمة المذكورة في دليل
المعارضة الا بان يقال لان سلم انه لو كان ذلك محالا لكان محالا في صورة
الانقلاب ايضا كيف وان في صورة الانقلاب ما يقتضي الوضع الا حق دون
صورة الجسم فساواة النسبة واقعة في صورة الجسم لا في صورة الانقلاب
ولا مخلص الا بان يحتمل مراده على ان الاظهر في الجواب ببيان الفرق
ان يكون جوابا عن لنقض بالجريان فلا وجه اظهر لان يجاب عن المعارضة
ببيان الفرق ويدل على ما ذكرنا كلمة لعل المفيدة للظن اذ لو لم يكن له وجه
اصلا لكان الاطلاق مطلقا وعامظنونا ثم اعلم ان الظاهر من قول الشارح
فليكن الهوى الخ انه حل الاعتراض على المناقضة لبطلان الشق
الثالث ومنع المقدمة المدللة راجع الى دليله فعلى هذا يكون الفرق اثبات
المنوع والدخل في السند بان لا يقوى المنع وهو موجه اذا كان بعد اثبات
المنوع وانما كان خارجا عن قانون التوجيه اذا كان قبل اثبات ذلك ان
تحتمل الامر على الوجوب فيكون معارضة بقى ههنا كلام هو انه قبل

لنفرق بين صورتى الانقلاب والتجسم في ذلك اذ يجوز كون لوضع السابق
 معدا للوضع اللاحق وان تخلل بين الوضعين زمان اقول اذ تخلل زمان
 بين الوضعين كان الهوى في ذلك الزمان مما لاوضع له لا اصاله ولا تبعاً
 بخلاف ما اذا لم يتخلل زمان بينهما اذ لا تخلو الهوى عن الوضع التبعي
 وهذا البرهان مبني على ان معد الوضع لا يكون الا وضعا كما سبق الاشارة
 اليه نعم يتوجه عليه ما قدمه الشارح من انه يجوز ان يكون للهوى حالة
 مخصوصة لها بوضع معين سواء كان ذلك الحالة ناشئة عن الوضع السابق
 او عن شئ آخر وقد اشار صاحب المحاكمات الى ان معد الوضع لا يجب
 ان يكون وضعا مع ان هذا المنع غير مضر اذ قد اشار المحشي ان مدعى
 ان هوى الاجسام هل كانت مفترقة للصورة في مبدأ الفطرة
 او كانت مجردة عندها ثم تجتمعت ولا تعلق له بجواز التجرد بعد المقارنة
 وعدم جوازه (قوله فيه انه على هذا التقدير لا يلزم الخ) يعني ان في كلامه
 قصورا حيث حصر المريج في القرب في الاول لانه غير مخصص فيه
 اذ قد يكون انتهاء القوة القسرية فهو بحث آخر لا تعلق له بالبحث السابق
 فاندفع ما قيل انه خارج عن قانون التوجيه اذ ماله ان هنا سدا للآخر
 انتهى نعم لقائل ان يقول ما ان يؤثر فيه القاسر قبل الانقلاب او بعده فلي
 الاول يرجع الى القسم الثاني المذكور في الشارح حيث تدعى على الثاني فهو
 حاصل في اقرب المواضع الى تأثير القاسر فالحصل فيه في تلك المدة انما
 يرجعه القرب لا زيقل يجوز ان يؤثر فيه في انقلاب فلا يحصل في اقرب
 المواضع بل في موضع ينتهي فيه قوة القاسر لكنه اما يتم اذا كان الحصول
 فيه بمعنى الاستقرار فيه كما يؤيده ما في القسم الثاني واما اذا كان اعم من
 الاستقرار فالانقلاب انما يستقر حيث ينتهي قوة القاسر بعد حصوله
 في اقرب المواضع (قوله ويرى مثل ذلك فيما يليه) بان يقل فيه ان الحصول
 فيه اولا لا يلزم ان يكون مرجحاً لاما حصل بعد الانقلاب الا فيه وان
 وجد هناك قاسر وليس كذلك اذ على تقدير وجود القاسر يكون المرجح
 انتهاء القوة القسرية فيحصل حيث تنتهي ويمكن ان يكون الاعتراض
 هي اراد الملازمين بانه لا يلزم حصوله واستقراره في اقرب المواضع او فيما

كان فيه قاسر او على كل تقديرية. فع بان الكلام محمول على عدم القاسر
 واحالة صورة تقاسر على فهم السمع (قال المصنف في ثبات الصورة
 النوعية) اقول قد تقدم انه لما يتم كون الصورة الجسمانية طبيعة نوعية
 فيجوز ان يكون الصورة النوعية نوعاً من الصورة الجسمانية التي هي
 جنس قريب او بعيد فيكون الاجسام مركبة من جزئين لا من اكثر
 منهما اذ الصورة الجسمانية عن هدا يكون فحدة مع النوعية في الخارج
 كاهو شان الكليات المحمولة والدليل اري ذكره انما يدل على ان الاجسام
 مشتقة على الصور النوعية لا على انها مشتقة عليها بهد الهوى والصورة
 الجسمانية لا يتحقق ثم ان المراد من النوع هو لا ضافي لتحقيق في الجسم مأخذ
 الفصول القريبة والبعيدة وتلك الاختلاف لا تار كما هو وقع بين الانواع
 الحقيقية واقع بين الانواع لاضافية وقد اشار اليه صاحب المواقف
 وخارجه حيث قال في تمثيل الآثار المختلفة كقبول الانقسام الانفكاك
 وقول الاتيام والمنشكك لثانيهما بسهولة كما في العناصر الطرية مثل
 الماء والهوى او بعصر كما في العناصر ابا بسد مثل الحجر والحديد او عدمه
 اي عدم قبول ذلك الانقسام والاتيام والمنشكك كما في الفلكيات انتهى
 فقد اثبت المطلق الفلكي اثره في المطلق العنصري لكن على هذا يرد
 على المنطقيين انهم لم يجعلوا قيد الفلكي والعنصري من مراتب الفصول
 البعيدة بل حصروها في القبل الابعاد والنامي والحساس والواجب ان
 يعتبر الفلكي والعنصري بين القبل والنامي فليتامل (قوله ونسبتها الخ)
 الغرض تحقيق كونها مأخذاً للفصل المقوم للنوع المقسم للجنس
 (قوله فهي كمال اول) فان قلت بل الكمال الاول هو الصورة
 الجسمانية قلت الكمال لا يجب ان يكون غيراً لاشئ الذي انضم اليه
 فالصورة الجسمانية لا يكون كمالاً للجسم ولا للهوى والصورة النوعية كمال
 للجسم والعلم كمال الانسان فنسبة الكمال الى الشئ الناقص اظهر من
 نسبه الى الكمال فلا يظهر ان يقال الهيئة السريية كمال الخشب وسائر
 المواد دون ان يقال الهيئة السريية كمال السريير ولذا جعلوا الصورة
 النوعية كمالاً للجسم المطابق كماله قواه رافعة لايهاهه ومحل

الجسم المطابق في كلامه على النوع فلم يرتفع عنه الابهام (قوله رافعة
 لابهامه الخ) هذا الابهام كابهام الهيولى لابعنى العموم ليستحيل
 وجوده في الخارج على سبيل الاستقلال مع ان صورة النوعية (قوله فان قلت
 النوع هو الفصل الخ) تعريف المسند اليه يفيد حصر النوع في الفصل
 فيفيد ان كل منوع فصل ولا شيء من الفصل بصورة نوعية اما الصغرى
 في التقديري واما الكبرى فلان الفصل محمول على النوع والصورة النوعية
 غير محمولة عليه واذ قد ثبت ان لا شيء من النوع بصورة نوعية انعكس
 ان لا شيء من الصورة النوعية بمنوع وبانضمام قوائمه وكل ما دخل
 في التعريف المذكور فهو منوع يتبع من الشكل الثاني ان لا شيء من الصورة
 النوعية بداخلة في التعريف فيكون التعريف مبيانا (قوله قلت الفصل
 النوع الى آخره) تلخيص الجواب منع كبرى الشكل الثاني مستندا بان
 الداخل في التعريف مأخذ المنوع لانفسه ويجعل الصورة النوعية
 متنوعة مع انها محصلة للنوع في الخارج لان النوع والفصول وامثالهما
 من العوارض المبحوث عنها في المنطق معقولات ثابتة لا تعرض الماهيات
 الا في وجودها الذهني وايضا الفصل والنوع والجنس يجب ان يكون
 كليات ولا شيء من الكل يكتسب موجودا في الخارج فانضمام الفصل الى
 الجنس لا يكون الا في الذهن والمراد ههنا بانضمامها في الخارج الى الجنس
 حصل في الخارج نعم على تقدير القول بوجود الكل الطبيعي في الخارج
 كاهر التحقيق يكون فرد الفصل موجودا في الخارج لكنه ليس بمنضم
 للجسم في الخارج والالكان له وجود آخر غير وجود الجسم المنضم اليه
 فلا يصح حله عليه اذ لا معنى للحمل الا الاتحاد في الوجود الخارجي
 بل الحق ان الاجزاء المحمولة الماهيات امور انتزاعية كل منها عين
 الاخر وعين الماهية ماهية ووجودا وبالجملة ما بانضمامه في الخارج الى
 الجسم يحصل النوع في الخارج غير صادق على الفصل بل على الصورة
 النوعية فقط سواء كان الكل الطبيعي موجودا في الخارج ام لا ولما وجب
 حمل الفصل على النوع وكذا يجب حمل الجنس عليه فقد علم ان كلا
 من الفصل والجنس مأخوذ من الجسم المركب من الهيولى والصورتين

لكن اخذ الفصل منه باعتبار اشتراكه على الفصل النوعية واخذ الجنس
 منه باعتبار اشتراكه على الصورة الجسمية فالصورتان المأخوذتان اللتان
 احدهما فصل والاخرى جنس متباينتان الجسم المركب مجموعتان
 عليه لا متباينتان للصورة الجسمية والصورة النوعية التان هما جزآن
 خارجيان موجودان بوجودين غير وجود الكل فالمراد بكونهما مأخذا
 كونهما منشأ لاخذ الفصل منهما في الذهن صورة متباينة
 فقد ظهر من هذا التحقيق قيام ما قبل على تقدير كون الكل الطبيعي
 موجودا في الخارج بشكل الفرق بين الصورة النوعية والفصل فالفرق
 بينهما بالاعتبار فهي بشرط المادة او مجردا عنها صورة نوعية ويدون
 شرط شيء فصل والاولى في تعريفها ان يقال الصورة النوعية جزء
 خارجي يختلف بها لا جسم تام فهي وذلك لانه لما يصحح على القول
 يكون اجزاء الماهيات بخلافها ماهية ووجودا وذلك قول باطل ينفي
 صحة الحمل بين الماهية وبين اجزائها المحمولة عليها كما ذكره في تعريف
 في شرح المواقف ولو كان الفصل متحدا بالذات مع الصورة النوعية
 لزم احد الفسادين اما محمولة جزء خارجي على الشكل الخارجي واما عدم
 محمولة الفصل على الماهية فتعويل على ما ذكرنا واذا كانت الصورة
 النوعية محصلة للنوع في الخارج كان الجسم باعتبار اشتراكه عليها بحيث
 يصح ان ينزع منه فصل محمول عليه فقوله ولا تريد بافادتها الخ بمعنى
 الا لا تريد الا انها منشأ لاخذ الفصل من الجسم المشتمل عليها فلا غبار
 (قوله وينقص بالسرير) اي بهيئة السرير بالجران والتخلف اقول
 كون السرير جوهر منوع فان الحكماء وان جعلوا العلة الصورية
 داخلة في العلول كالمادية لكنهم لم يصرحوا بكون العلول المشتمل
 عليها جوهر فليكن مركبا من الجوهر والعرض الا ان يقال لاشك ان
 المواليد الثلاثة المركب من العناصر مع اشتراكها على العلة المادية والصورية
 من اقسام الجوهر وبعد فيه تأمل لا يخفى (قوله قلت الذي يفهم من
 كلامه الخ) يعني بانضمام العرض الى الموضوع لا يحصل حقيقة نوعية
 جوهرية ولما حصل الشخص والصفة فزيد مع القاد أي النوع

داخل في صنف الفم ومع البياض داخل في صنف الروم وهكذا ومع قطع النظر عن كل عرض داخل في نوع الانسار لكن كون العرض جزء من الشخص مخالف لما اختاره فيما سبق من ان الشخص زائد على حقيقة الشخص عارض له والشخص عين النوع كما حققه الدواوي و ليس في الشخص شيء غير النوع سمي بالشخص كما ذهب اليه المتأخرون الان يقال الكلام هناك في شخص النوع وههنا في شخص الصنف فلا اشكال وقد اورد المولى ميرزا جان على هذا المقام بان الداخل في الشخص اما فصل واما امر عقلي هو الشخص اذا الماهية يجب ان يكون متشخصة قبل كل عارض ليصح اتصافها به فلا شيء من العوارض الموجودة بمشخص فالجزء من الشخص اما فصل واما امر عقلي ولا شيء منهما يعرض فلا يصح كون العرض جزءا من الشخص ثم اجاب بمنع الحصر بين الفصل والامر العقلي اقول ولا يخفى ان منع الحصر لا يصح في شخص النوع لما قدمنا وانما يصح في شخص الصنف ثم ان نفي كونه جزءا من الحقيقة النوعية الجوهرية يوجب نفي كونه جزءا من الحقيقة الجنسية الجوهرية لان جزئيته من الجنسية يوجب جزئيته من النوعية لان جزء الجزء جزء (قوله فلا يتوجه النقض) اي اذا كان مراد الشيخ ذلك فلا يتوجه النقض على كلامه بالهيئة السريرية او اذا كان المراد من الجوهر الشخصي واصنف لأم النوع لم يتوجه على الاستدلال السابق النقض المذكور اذا المراد من الاستدلال ان الصورة النوعية وكذا الهولي جزء للجوهر الذي هو النوع وكل ما هو جزء النوع الجوهر جوهر وليس للناقص ان يقول بعد ذلك ان الهيئة السريرية جزء من السرير الذي هو حقيقة نوعية جوهرية اذا السرير ليس بنوع حقيقي بل صنف مركب من اصناف الاشجار والاحجار والالوان وبه يتدفع ما سبق من الشارح من نقض استدلالهم بهذا الدليل على جوهرية الهولي بالهيئة السريرية ايضا ولكن للناقص ان يعود بهيئة انواع المواليد الجوهرية المركبة من مواد العناصر اذا ثبات الملة الصورية العرضية في السرير دونها فتحكم ظاهرا فان اجيب عنه بان ذلك المواد مع تلك الهيئة شخص

او خاصة النوع المراد من الاصناف ما عدا الذاتيات فيدخل فيها خواص الانواع فليكن الجسم مع الصورة النوعية كذلك وان اجيب عنه بان الجسم بدونها غير قابل للتخصيص كان الدليل على الجوهرية هذا لا الجزئية كما لا يخفى (قوله جوهرية السريرية نوع) هذا منع دليل صغرى النقض اعني قولنا لان السرير جوهر فيكون الهيئة جزء الجوهر مستندا بان الوحدة معتبرة في حد الجوهر مع سائر المقولات بناء على انها معتبرة في الجنس العالي الذي هو المقسم لما ذكره الشريف من ان الوحدة معتبرة في كل مقسم والامم ينحصر تقسيمه في مجموع القسمين قسم آخر من المقسم واذا كان والوحدة معتبرة في حد الجوهر لم يكن صادقا على مجموع الجوهر وواحد من الاعراض فالظاهر في مقابلة النقض الاجالي ان يحمل المنع ههنا على معنى المناقضة كما قررنا ويمكن ان يحمل على المعنى الاعم من المطالبة والابطال فيكون نقضا اجاليا لدليل النقض بانه مستلزم اما عدم اعتبار الوحدة في المقسم واما صدق الوحدة على الكثرة او غصبا عند من جوز بان كون السرير جوهر باطل لان الوحدة معتبرة في حد الجوهر فلا يصدق على المركب من جنسين ولا يخفى ان الحمل على المعنى الاعم بعيد جدا (قوله وفيه نظر الخ) تلخيصه ان تقسيم الجنس العالي الى المقولات عارض للمقولات فاعتبار الوحدة فيها ليس من مقتضيات حقيقة شيء منها فضلا عن كونها جزءا منها فكون الوحدة معتبرة فيها الاجل امر عارض لا يقتضي دخولها في حقيقتها بل هي خارجة عن حقيقة كل شيء قطعا لكونها عارضة لكل شيء والماض ان اراد ان الوحدة معتبرة فيها فذلك باطل وان اراد انها معتبرة معها عند التقسيم فسلم لكنه لا ينافي صدق طبيعة كل قسم على المركب من جنسين فعلى هذا يكون النظر ابطالا للسند على وجه يعين منشأ غلطه على ان يكون قوله غير مسلم كناية عن البطلان ووجه تعيين منشأ لغلط ان القائل اشبه بين اعتبار الوحدة مع كل قسم وبين اعتبارها في حقيقته مع ان الاول لا يستلزم الثاني والا لكانت معتبرة في حقيقة قسام كل تقسيم وهو باطل ولا يستلزم ايضا ان لا يصدق المقيد بها على المركب من جنسين اذا غاية

تركيب من جنسين ان لا يكون المركب جنسا واحدا ولا يترد منه ردا
يصدق عليه الجنس الواحد يجوز ان يكون واحدا من هذه الاجناس
مركبا من جنسين الا يرى ان مراتب الاعداد انواع متباينة وكل مرتبة
نوع واحد مع ان نوع العشرة مثلا مركب من نوعي الاربعة والسنة على
اقول بتركيب الاعداد من الاعداد كما هو تحقيق المحقق الذي فقيده
نوع العدد بالارادة لا يقتضي عدم صدقه على المركب من النوعين والارادة
طهر في تقرير النظر انه منع فان حمل الكلام القائل على الاستدلال يكون
المنع في مقابلته موجه او لا فلا وقد عرفت ان الظاهر ان يحمل كلام
القائل على المنع فلذا حملنا النظر على ابطال السند المساوي خلف
النوع اذ قوله ما علة لو وجدت في الخارج لكانت في موضوع صدق
على مجموع الجوهر والعرض بلا مزية فيكون السرير جوهر واعتبار
قيد الوحدة اوجب شبهة في ذلك فباطل اعتبارها في حقيقة الجوهر
يرتفع الخفاء ويثبت المنوع عند الخصم ثم اقول فيه بحث اما اول فلان
اعتبار الوحدة مع الجوهر ان منع عن صدقه على المركب من جنسين فلا
وجه لقوله لان لا يصدق الخ وان لم يمنع فيكون التقييد ضارعا اذا تقييد
انما كان لاجل اخراج مجموع القسمين او الاقسام الثلاثة فصاعدا عن
المقسم ليختص الجنس العالي في العشرة وقد تبدل به بعض ملاكيات
المستغلين عندي فلا تخلص له الا بان يقل مراده من ذلك القول لان لا
يصدق عليه الجوهر الذي هو جنس واحد قبل تقييده بالوحدة يعني
ان طبيعة صدقه على المركب وان خرج عنها بعد اعتبار قيد الوحدة
يبنى ان المقسم الذي هو عنوان الجنس العالي لذلك واما ثانيا فلان
درجائته من حيث هو ترسم المقص لما اجتمعوا به تعدد الجنس
الذي غير ممكن فيستلزم تحقيق الجنس فوق الجنس العالي فلا يكون
جنسا واحدا ويجوز ان يكون اعتبار الوحدة لغرضه داحية في تعريف واما
حمل كلام القائل على جواز تركيب الماهية من امرين متساويين فيقيده
جداله مذهب مردود (قوله واعتبارها في المقسم الخ) فيه ان المقسم
هو الجنس العالي الذي هو علة الجوهر المقولات ولا شك انه

قبل التقييد بالوحدة صادق على الكثير منها و بعد التقييد بصدق على
الواحد دون الكثير منها في طبيعة صدق على الكثير لكن الكلام في صدقه
طبيعة قسم الجوهر على الكثير لافي صدق طبيعة المقسم لانه مسلم عند
انكل انهم الا ان يحمل هذا الكلام على النظر لجرد الايضاح كما شرنا
(قوله اي كما ان الكل فرد الخ) حل الكل على استغراق الافراد بالشخص
دون النوعية اذ لا يلزم من وجودها في كل نوع وجودها في كل فرد والمقصود
ذلك واما عنوان قوله فصل في ثبات الصورة النوعية فلا يقتضي دعوى
ثبوتها في كل نوع فضلا عن كل فرد ولا جل ان دعوى ثبوتها في كل فرد
ابعد في القبول صدق المصنف بقوله اعلم الخ (قوله وثبوتها في العناصر
في غاية الظهور الخ) اقول لافرق بين ثبوتها في العناصر والفلكيات
في الظهور وعدمه وسيوضح الحال لان اختلاف الحقائق اي العناصر
بديهة اقول دعوى البديهة فيها مخالف لما عليه الحكماء لانهم قالوا في
رهبان امتناع صدور اثرين عن واحدنا الماء مثلا يوجب البرودة
والنار يوجب الحرارة قطعا بان طبيعة الماء غير طبيعة النار ضرورة اي
قطعا بما لا يفقد استدلالا لاختلاف الاثر وتعددده على اختلاف المؤثر وتعددده
فلولانه مركوز في القول ان اختلاف الاثر وتعددده لا يكون الا باختلاف
المؤثر وتعددده لما كان الامر كذلك كذا في المواقف وشرح قد يهي
اختلاف الآثار لا اختلاف الحقائق وحملها على حقائق الآثار بآية
قوله فلا بد من مميز ذاتي ولما استدلو باختلاف الآثار على اختلاف
المؤثر والحقائق قد ح في المتكلمون بان اختلافها انما يستلزم
اختلاف الحقائق لو كان القائل موجبا محتاج الى مرجع في الجسم
واذا كان الفاعل مختارا فيجوز له ابداع آثار مختلفة متضادة في افراد نوع
واحد ولذا ذهبوا الى تماثل جميع الاجسام العنصرية والفلكية فتدبان
من هذا التحقيق ان قوله فيمنعون بديهة الخ مزية عليهم بل على
الحكماء اذ لم يدعوا البديهة وان ثبوت الصورة النوعية في العناصر
ليس اظهر من ثبوتها في الفلكيات لان اختلاف الحقائق نظري في الكل
واختلاف الآثار بديهي في الكل اذ لا بد من التمييز الى بديهي

وان كان بعضها اخفى من لبعضها وار ثبوت الصورة النوعية لم يتم بمجرد
القاعدة المذكورة بل لابد من قاعدة انحياز الفاعل في افعاله كما لا يخفى
(قوله بل الموع الخ) اقول لما كان الجسم قابلا في ذاته لتوارد الاعراض
النوعية عليه فخصص بعض الاعراض بالجسم دون بعض لا يمكن مع
القول بكون الفاعل موحدا يحتاج في التخصيص الى مرجح وان كان بعضها
دورا لبعض الآخر اذا لم يخص شي منها فالصواب ان يقال بما ذهب
الاشراقية مع القول باختيار الفاعل كالكلمين ولا يخفى ان مثله متوجه
على المشاهدة في تخصيص الصورة النوعية العينية بالهوى القابل
لجميع الصور النوعية لعنصرية كحاشيتي وارا قدح في مذهبه
بالاستحالة لا تنافي لذلك والحق ان توقف حصول الجوهر في النوعية
اذا تحصيل لبس الالهة وايضا قد سبق توقف الجوهر الشخصية
والصنفية على الاعراض فتأمل (قوله ما هو جامع للوصفين الخ)
اي السكون فيه والحركة اليه ولم يثبت ذلك فيما ياتي من فصل الخبر
بل يجوز كون كل جسم متغيرا بحيث يقتضي السكون فيه عند حصوله
فيه ولا يقتضي الحركة اليه عند خروجه عنه فيجوز لجسم طبيعي خيران
طبيعيان اقول هذا الابرار وارد عليهم فيما ياتي لاعلى لشارح لانه يقرر
كلامهم على وفق مرادهم ومرادهم من الخبر الطبيعي ذلك كما يدل
عليه برهانهم على ان لا يجوز لجسم خيران طبيعيان على ان هذا المانع
غير مضر للمستدل اذا الصورة النوعية ثابتة بمجرد ان كل جسم يقتضي
بعضه السكون في خيران لا يقتضيه فرد نوع آخر بل يقتضي السكون
في آخر فجدد الوصف الاول كاف في المطلوب نعم يرد على الشارح
ان ما ذكره بخصوص الاجسام القابلة للحركة المستقيمة فيخرج خيران الافلاك
(قوله فالتناسب) لم يقل فالصواب اذ صدق الشرطية القابلة لو تحرك
مستقيما عاد الى الحصول فيه صادق في حق الافلاك وان امتنع الاطراف
فالتناسب ان يقول بان يكون الجسم بحيث لو خلى وطبعه لا يقتضي الحصول
في ذاتي غيره وهذا المعنى حاصل في كل جسم وان ابي عن الحركة المستقيمة
(قوله اما ان يتعلق الخ) اقول بل الحق ان يتعلق بالكل على سبيل التنازع

اذ يدعى برهان من اختصاص بعض الجسم دون بعض ببعض الاخير
دون بعض اذ على تقدير اختصاص جميع الاجسام ببعض واحد
دون بعض من الاخير او اختصاص بعض الاجسام دون بعض
بجميع الاخير لا يتم المطلوب كما لا يخفى واوفر ثبوت على الاحتمال
الاول بناء على ان عدم الاثر في البعض الاخر اثارا خروا ان كان ذهني
فلا يتم على الاحتمال الثاني قطعا اعني تعلقه ببعض الثاني الاله
لان يقال بجواز الاحتمالين مبنى على ان التخصيص الذي يرى يشعر
بالتخصيص القضي فيكون قوله دون البعض للتوكيد على كل احتمال
والاوجه ان الاحتمال الثاني مبنى على ان الباء داخلة على المقصور والمأل
في الاحتمالين واحد هو اختصاص بعض الاثار ببعض الاجسام
دون جسم آخر وفي عدوله عن عبارة المصنف الى عبارة اختصاص
الآثار في القول الثاني ايماء اليه ولك ان تجعل هذا الكلام منه اشارة
الى التنازع ثم ان المراد اختصاص كل بعض من الاجسام بخير معين
اذا مدعى اثبات الصورة في كل فرد (قوله فالتناسب على ما ذكره) اقول
برهانهم في اثبات القول يدل على ان مرادهم من الصورة في باب التلازم
بينها وبين الهوى اعم من الصورة النوعية والتنبيه عليه قدم المصنف
اثبات الصورة النوعية على الهداية المسوقة لتلازم بينهما مع ان معتادهم
تأخيرها عن التلازم فلو اخرها عن اخير لفات هذا الغرض الخليل
ولاناسب تقديم الخبر على الهداية واما ما ذكره فدفعه سهل اذا المبادي
التصدقية لا يجب ان يكون بينة او مينة وقت الاحتجاج بل قد يكون
اصولا موضوعا مسئلة على سبيل حسن الظن او مصادرات مسئلة
في الوقت مع تشكك واستحالة الى التبيين في موضعها كما قالوا (قوله
دعوى الضرورة في ان اختصاص الخ) اقول اختصاص بعض
الاجسام ببعض الاثار دون البعض بديهي سواء كان بمعنى اختصاص
بعض الاجسام دون البعض ببعض الاثار كاختصاص النار دون الماء
بالحرارة او كان بمعنى اختصاص بعض الاجسام ببعض الاثار دون
بعض من تلك الاثار كاختصاص النار بالحرارة دون البرودة ولذا استدله

على الصورة النوعية بان يقال لولاها لما كان كل نوع مختصا باثر لكنه
اختص بداهة لكن كون ذلك الاختصاص لاجل امر جوهرى
مختص بنوع ذلك الجسم نظرى اعنى ملازمة هذا الدليل نظرية
اذ يحتمل ان يكون ذلك الاختصاص لامر خارج عن ماهية الجسم
اولا مردا داخل فيها مشترك بين جميع الاجسام كالهوى والصورة الجسمية
ولذا احتج الى ابطالهما بالاستدلال وادعى الشارح بديهية بطلان
كونه لامر خارج ولا يخفى ان ذلك الاختصاص لارادة الفاعل المختار
عند المتكلمين وللاجل ارادات ارباب الانواع مع العوارض السابقة
المعدة له عند الاشراقية فعلا كلا الاحتمالين يكون الاختصاص
لامر خارج عن الجسم والمنع الا ترى شامل لمذهب الاشراقية ولا احتمال آخر
لم يذهب اليه هو كون الاختصاص لارادة الواجب تعالى الموجب
في افعاله سبب اعداد العوارض السابقة المدة فكيف يكون بداهة
ويقال توجه المنع لا يمنع البداهة اذ مداره على خفاء المنوع لاعلى نظريته
ففيه ان هذا المنوع غير ثابت بعد فهو مجهول نظرى لا بد يهوى خفى لا يقال
الضرورة في كلام الشارح جهده القضية او بمعنى العلم القطعى لانا نقول
الاعراض عن الاستدلال ههنا والاشتغال به في قوله ولا للهوى الخ
يدل على انها بمعنى البديهية على ان العلم القطعى غير ثابت كما عرفت
فالحق ان يستدل عليه ايضا بانه لو كان لامر خارج فذلك الخارج اما
مباين او عارض والاول باطل اذ نسبة المباين الى جميع الاجسام والى
جميع الآثار على السواء عندهم فلو خصص البعض ببعض بلزم
الترجيح من غير مرجح والثانى ايضا باطل لا ستلزامه التسلسل المحال
فالوجه ان يقال مثله سبق من الشارح فالضرورة في كلامه بمعنى العلم
القطعى المبني عليه نعم يرد على هذا الاستدلال ايضا المنع النبى على
مذهب المتكلمين والمنع الا ترى والتسلسل اللازم تسلسل في المعدات وهو
غير محال عندهم بى ههنا كلام هو ان اختصاص بعض الاجسام ببعض
الآثار دون البعض ان كان بمعنى اختصاص بعض الاجسام دون
بعض الآثار كما اختصاص النار دون الماء بالحرارة فعمله

اختصاص مبدأ ذلك لا يربطك الجسم لانفس ذلك المبدأ وان كان
بمعنى اختصاص بعض الاجسام ببعض الآثار دون بعضها كاختصاص
النار بالحرارة دون البرودة فعملته اختصاص ذلك الجسم بمبدأ ذلك
الآثر لانفس ذلك المبدأ ايضا كلام المصنف والشارح لا يخفى عن ركائز
فالحق ان نفس المبدأ اعلة لنفس الحرارة مثلا واختصاص ذلك المبدأ
بالنار واختصاصها به علة لاختصاص الحرارة بها واختصاص
النار بالحرارة فرادهما من اختصاص بعض الاجسام الخ وجود
بعض من الآثار مختص ببعض الاجسام دون بعضها فالعلل التى
ردد بينها علل لوجود الآثر في الجسم في ضمن معنى الاختصاص لاعل
اعدم وجود ذلك الآثر في غيره في ضمنه ولا علل لتام معنى الاختصاص
اعنى مجموع وجود الارادة وعدم وجوده في غيره فكأنه قال وجود
ذلك الآثر البديهي الاختصاص في الجسم اما لامر خارج او لامر داخل
مشترك بين الاجسام كالهوى والصورة الجسمية او لامر مختص بنوع
ذلك الجسم والكل باطل الا الاخير فعلى هذا يكون دعوى الضرورة
من الشارح في الحقيقة في عدم استناد نفس ذلك الآثر الى امر خارج
بل الى امر داخل ولو بواسطة اختصاص ذلك الامر بنوع ذلك
الجسم ويندفع لاضطراب الذى يتوهمه المحشى (قول بل الضرورى ان
نفس الآثار الظاهرة من الجسم) اى التى تظهر عليه سواء كانت
مختصة بنوع الجسم كالحرارة للنار والضحك والكتابة بالقوة للانسان
اولم تكن كالتحيز والامتداد في الجهات للنار والانسان ليست مستندة
الى امر خارج عن الجسم وتلخص كلامه ان عدم استناد نفس الآثار
الى امر خارج يدهى لكنه غير نافع في الاستدلال ضرورة ان الحرارة مع
قطع النظر عن اختصاصها بالنار دون الماء لا يكون دليلا على وجود امر
جوهري فيها مختص بنوعها وراء الهوى والصورة الجسمية لجواز
ان يكون مستندة الى احدهما او كليهما وانما ينقطع هذا الاحتمال
بعد العلم باختصاصها بالنار فالقيد غير يدهى والبديهي غير مقيد
ولك ان تقول مراده بكلا الضريقتين ثبت الصورة النوعية تكن دعوى

عدم الاستناد الى امر خارج بديهي في احد هما دون الآخر واقول
على كل تقدير فيه بحث من وجوه اما اولها فلما تقدم آتيا من ان مراد
الشارح في الحقيقة دعوى الضرورة في عدم استناد نفس الآثار الى
امر خارج لافي عدم استناد اختصاصها وبصح الاستدلال بان يقال
بان وجود ذلك الاثر البديهي الاختصاص اما الامر خارج او داخل
واما ثانيا فلان بديهته مذكوره ايضا غير واقعة مع الاحتمال الذي ذهب
اليه المتكلمون من استناد جميع الآثار الى الواجب تعالى ابتداء من غير
مرجح في الجسم وان اراد انه بديهي بعد العلم بكون الفاعل موجبا
في افعاله ففيه ان ايجاب الفاعل نظري والعلم الحاصل بواسطة العلم
النظري لا يكون بديهيًا وامثالنا فلوسم ذلك فالمنع الاتي من الشارح
اعني احتمال كون الاختصاص لتعاقب العوارض المعدة بعضها لبعض
كما يتوجه على ما ذكره الشارح يتوجه على ما ذكره ايضا لجواز ان يكون
فاعل الآثار امرا خارجا عن الجسم فاعلا للآثار باعداد عوارض
متعاقبة كواجب الوجود كما يقوله تحقيق المشائية وكره النوع كما يقوله
الاشراقية فالبداهة باعداد التي ذكرها بديهته الوهم لبديهته العقل
فالحكم ببديهته احد الحكمين ونفي بديهته الآخر تحكم ظاهر اللهم
الا ان يحمل مراده من استناد الآثار على ما هو اعم من استنادها
الى فاعلها ومن استنادها الى مخصص الفاعل اذ بعد العلم القطعي
بكون فاعل الآثار موجبا فيها فعدم استنادها بهذا المعنى الى امر
خارج ضروري فعلى هذا يكون مراده من علة الاختصاص اعم
من الفاعل والمخصص ويؤيده ما شهد به الفطرة السليمة (قوله
ويفرقون بينه) انما احتيج الى الفرق اذ قد اجتمع في الانسان ارباب ومما
يفرق بينهما ان النفس لها اختيار دون رب النوع كما يظهر لما اذا
سقط انسان من علو قرب النوع بفعل الحركة الى السفلى من غير اختيار
والنفس لا يفعلها (قوله ومما يبينه) يشير الى ان ما اورده لبيان تنبيهه لادبلا
فلا يتنافى دعوى البديهية الخفية منافاة ذلك تنبيه على ما ادعى ضروريته
لاعلى ما ادعاه الشارح لانه انكر بديهيته وايضا ياباه قوله واو كانت الآثار

الخ وينعطف الى نفس الآثار (قوله تفرقة ضرورية) في ان احدهما
يصدر دائما عن الحجر اذا خلى وطبعه ولا يصدر الاخرى اصلا اذا خلى
وطبعه ومن البين ان حركته القسرية مستندة الى امر خارج هو
القاسر فالوكان كل اثر مستندا الى خارج لم يكن بين الهابطة والصاعدة
فرق بل يكون الحجر بحيث لو خلى وطبعه في غير حيزه الطبيعي اما ان
لا يصدر عنه الهابطة ابدا كالصاعدة واما ان تصدر الهابطة تارة
والصاعدة اخرى وذلك بديهي البطلان فعلم قطعنا ان الهابطة
مستندة الى الجسم اما بان يفعلها الجسم او يقتضي فعل الفاعل تلك
الحركة دون غيرها (قوله يابى عن استنادها الى الصورة الحالية الى آخره)
يعني ان الصورة النوعية ولو كانت انسانية خالية عن القصد والشعور
كما صرحوا به فلا تكون فاعلة مستقلة لتلك الآثار الواقعة على نظام
واحد كما يشاهد في الافعال الطبيعية للحيوانات كالهضم والتغذية وان
جاز كونها واسطة في فعل الفاعل ذي القصد والشعور كما يظهر
من كلامهم من نسبة جميع آثار الاجسام المختصة بها الى طبائعها
وصورها النوعية بأباه الفطرة السليمة ومقاوم لبديهيته الا ان يكون
مرادهم من نسبتها اليها نسبتها الى اسبابها الحاملة للفاعل عليها
فيكون الطبائع من قبيل شروط الفاعل وآلاته كما اشار اليه في صدر
الكتاب (قوله هذه الآثار لها الخ) مثلا الحرارة لها نسبة مخصوصة
الى النار ولا يجب ان يكون تلك مختصة بالنار اذ لها نسبة الى الحركة
والشمس ايضا ولذا ترتب عليهما ايضا وكذا الكلام في البواقي (قوله
وتلك الطبائع لها استعداد الخ) نسبة الاستعداد الى الصور النوعية
نسبة الى السبب اذ لا قابل غير الهوى ثم ان هذا الاستعداد لا يجب ان
يختص بتلك الطبيعة لما عرفت ان الحركة والشمس ايضا استعداد
الحرارة لكن يجب اختصاص الطبيعة بذلك الاستعداد ولو كان للنار
مثلا استعداد تام للبرودة ايضا لكان تخصيصها بالحرارة ترجيحًا من غير
مرجح وكذا الكلام في البواقي فعلى هذا محض الجود عبارة عن الجود
الحاصل عن ثبوت البخل الذي هو منع الفيض عن المستعد التام وعن

شوب السفة الذي هو الفيض بدون الاستعداد التام لا عبارة عن الفيض
بدون استعداد اصلا كما بقوله الا شاعرة وما هو من كونه سفة
فتوهم فاسد بل محض انعام يليق بشأن الجواد المطلق كما لا يخفى (قوله
ما يناسب كل طبيعة) اي يرتب الاثر المناسب لهذه الطبيعة عليها والاثار
المناسبة لتلك الطبيعة عليها ولا يرتب كلا منهما على الاخرى بالضرورة
لعدم النسبة والاستعداد ولقائل ان يقول تنقل الكلام الى الاستعدادات
الخاصة بها فانها كيفيات موجودة عندهم فان كان اختصاص كل
طبيعة باقتضائها اياه ثبت استناد الاثار الى الطبايع بان يكون فاعلة لها
ولو بالاجاب وان كان بواسطة استعدادات آخر زعم التسلسل المحال
في الاستعدادات فالاولى ان يقال بين تلك الطبيعة وهذا الاثر استلزام
بحسب نفس الامر وان لم تعرف خصوصية لعلاقة بينهما فيستحيل
ايجاد الطبيعة بدون ذلك الاثر في مادة واحدة وغايته استلزامه بين افعال
الواجب تعالى ولا يتخاشى عنه الحكماء بل لا يتخاشى المتكلمون كما حققه
المحقق الدواني في شرح العقايد واعلم انه يمكن حمل كلام المصنف
على ما ذكره بجواز ان يكون مراده من قوله اما الجسمانية العامة الخ ترديدا
في مرجح الفاعل المفارق ولا يمكن حمل كلام الشارح عليه والالم بنم
تقريب استدلاله بقوله لانها قابلة فلا يكون فاعلة لجواز ان يكون الهبول
مرجحة للفاعل في تخصيص بعض الاجسام ببعض الاثار دون البعض
لكن يتجه على المصنف ان عدم تعرضه بعلة الهبول انما يصح بشهرة
ان القابل لا يكون فاعلا ولم يشتهر انه لا يكون مرجحا للفاعل ايضا
فلو كان مراده ما ذكرنا لم يصح اعراضه عن علة الهبول في التزديد
ومن ههنا يعلم صدق ما ذكره الشارح فيما سبق من ان كلامهم في مباحث
اصورة النوعية والمثل والمزاج يدل على انهم يجعلون الطبايع فاعلة
لا تارها ولذا حصل الدليل بالفاعل (قوله ومن هذا يتفطن الى سرائح)
يعني ان هذه العبارة المنقولة عن متقدمي الحكماء بمعنى سر بان الاستعداد
لكل شئ فان لكل نوع بل لكل شخص من الممكنات استعدادا مخصوصا
الى كمال طبعه بل ويشوق اليه بل العاشق الى المعشوق لكن المبادى

العالية المكنة ايسر لها كمال متوقع عندهم (قوله مع القابل بالامكان) اي
بالامكان الخاص لتخصه ان الهبول قابلة لا تار فلا تكون فاعلة لها والا
لكانت الا تار واجبة للهبول غير جائزة لانفكاك عنها وغير واجبة لها وجائزة
الانفكاك عنها اذ لا يجوز انفكاك المفعول عن الفاعل ويجوز انفكاك
المقبول عن القابل واورد عليه ان الفاعل ان اخذ مع جميع ما يتوقف
عليه وجود المفعول فنسلم ان المفعول لا يجوز انفكاك عنه لكن القابل
ايضا كذلك وان اخذ وحده فلانم ان المفعول لا يجوز انفكاك عنه
كالقابل واجيب بان الفاعل قد يكون مستقلا كالواجب مع المفعول
الاول ولا يتصور ذلك في القابل اذ لا بد من الفاعل والحشي اررد عليه
على وجه يدفع هذا الجواب من اول الامر وحاصله اننا لم انه لا يتصور
في القابل لجواز ان يكون القابل مستلزما للعلة التامة للمقبول او جزأ
اخر من علته التامة فثبت ان انفكاك المقبول عن ذلك القابل واهذا
قد منع بان نسبة القابل بالامكان العام المجامع للوجوب لا بالامكان الخاص
نعم الفاعل بشرط انفاعلية يستلزم المفعول والقابل بشرط القابلية
لا يحكم عليه بالاستلزام لكن الثابت في الثاني مجرد احتمال عقلي لا يقدح
في الاستلزام بحسب نفس الامر والكلام فيه كما لا يخفى والاولى كان الشئ
مع بالوجوب يدل قوله بالفعل (قوله والمدعى عام الخ) هذا بس بشئ
بل المدعى خاص ههنا اذ المراد اثبات عدم علة هبول العناصر بدليل
آخر لا عدم علة مطلق الهبول بدليل آخر واذ ذكره الشريف المحقق
في شرح المواقف بعد الدليل الاول واتحداها الشارح بعبارة الشريفة
كما هو عادته وانما خص الاشتراك بهبول العناصر لان هبول كل ذلك
مباينة لهبولي آخر في الماهية كما يصرح به الشارح واعلم ان الدليل الاول
على تقدير تمامه انما يدل على ان لا شئ من الهبول بفاعل ولا يلزم منه
ان لا يكون علة اصلا لجواز ان يكون مرجحة للفاعل باستعداد الكمال
بل الظاهر ان هبولات الافلاك قوابل مستلزمة لتحقيق العلة التامة
اصورها واعراضها عندهم فقد ظهر صدق ما ذكره في منع البيان
من قبل (قوله فلانم لو كان الخ) قول قد عرفت ان كلام المصنف والشارح

في استناد ونفس الآثار أيضا لا اختصاصها ولو سلم فن رد
ان الاختصاص لكونه عبارة عن وجود الشيء في الشيء وعدم وجوده
في غيره نوع واحد وكل متواطئ لا يمكن له افراد مختلفة باحد وجوه
النشك كفسلم وغير نافع واختلاف افراد الاختصاص كاف بناء
على اختصاص النار بحيز معين واختصاص الماء بحيز آخر وهكذا
متباينة اللوازم فلا يكون الامر المشترك مبدأ لها وان اراد ايس له افراد
متباينة اللوازم بحيث لا يمكن كون الامر المشترك مبدأ لها فهو ممنوع
بل الحق ان نفس هذه الاختصاصات من الآثار وان كانت آثارا ذهنية
لا خارجية كالحرارة فكما لا يجوز كون الهبولي مبدأ للآثار الخارجية لا يجوز
كونها مبدأ لتلك الآثار الذهنية والآن كانت مبدأ للآثار الخارجية ايضا
لاستحالة بدون كونها مبدأ لها كما لا يخفى فلا اضطراب بين كلام الشارح
(قوله يجوز ان يكون نقضا) لم يقطع بكونه نقضا لا يجوز ان يكون معارضة
ايضا بان لبس في الجسم صورة نوعية غير الهبولي والصورة الجسمية
والالا شتمل الجسم على صورة نوعية غير متناهية والتالي باطل بان الملازمة
انه لا بد لاختصاص الصورة النوعية التي استند اليها الآثار من سبب
وان كان نقضا فحاصله انه اوضح هذا الدليل لوجود في الجسم صورة
نوعية اخرى وهكذا الجريانه في اختصاص الصورة النوعية ايضا فهو
في وجود صورة نوعية اخرى مع تخلف حكم المدعى وهو اشتمال الجسم
على ما استند اليه الامر المختص به جوهر كان او عرضا ومن ههنا
يعلم ان هذا مكسور باجزاء خلاصته بان يقال لا بد من اختصاص الامر
المختص به جوهر كان او عرضا من سبب فذلك السبب اما الامر الخارج
او الداخل الخ فالتقص بالاجزاء وقوله فليرمز الخ اشارة الى دليل التخلف
والت ان تجعل النقض باستلزامه التسلسل والجريان دليل الاستلزام تأمل
لم يتوجه ذلك اي النقض يستفاد من كلامه الايراد على الشارح بانه ان حل
التزديد على التزديد في فاعل الآثار فانقض المذكور غير متوجه على الدليل
اذ الجريان حيث ممنوع بناء على ان فاعل الصورة النوعية يجوز ان يكون
امرا خارجا كالمقل الفاعل عندهم ولا يجوز ان يكون مخصصا لها امرا خارجا

واذا توجه لنقض ذلك ان الكلام في مبدأ الاختصاص ولم يتوجه
اذا كان في مبدأ الآثار وان حل على التزديد في مخصص الآثار فانقض
موجه لكن دعوى البديهة في ان الاختصاص لبس امرا خارجا غير زائدة
بشهادة الجمع الا في كاسق منه اقول فيه بحث اما اولا فلاه انه يصح
اذا كان مبدأ الآثار عبارة عن فاعلها وقد عرفت انه لم يصح دعوى
الضرورة في ان فاعل الآثار لبس امرا خارجا وانما يصح دعوى الضرورة
هناك اذا كان مبدأ نفس الآثار من الفعل والمخصص فيثبت
لنقض على كلا التقديرين قطعا واماثنا فلان البرهان غير جار بعينه
على كلا التقديرين وبخلاصته جار على كلا التقديرين ايضا اذ نقول
خصوصية كون الامر المختص عرضا لا دخل له في البرهان فلاننا قض
ان يقول الامر المختص الجسم جوهرا كان او عرضا لا بد له من مبدأ ايسه
ايه فذلك لمبدأ ما خارج وداخل ولاول باطل اذ اخرج لا يكون عليه
الامر المختص لا استواء النسبة وهكذا ياتي البرهان ونقل عنه في وجه
عدم توجه حيث حيث قال في الخاشية لم يتوجه ذلك النقض فان
الصورة ليست من مقولة الآثار التي هي الاعراض بل من مقولة الهبولي
والصورة الجسمية في كونها جوهر اقبدها كبدنهما لا كبدأ الآثار
حتى ينقل الكلام اليها ويلزم التسلسل انتهى وفيه ان ذلك انما يبنى
جريان عينه لا جريان خلاصته الا ان يحمل مراده على ما ذكرنا وقد
عرفت ما فيه وقد يقال فان الآثار والصورة النوعية ايسنا متشابهتين
لاختلافهما بالعرضية والجوهرية حتى يكون مبدؤهما متشابهتين فيجري
في احدهما ما يجري في الآخر بخلاف مبدأ اختصاص الآثار ومبدأ
اختصاص الصورة النوعية فان كليهما مبدأ الاختصاص انتهى وفيه
ان جميع المبادئ متشابهة في انها لا تكون مبادئ بالضرورة ما لم تكن بينها
وبين ما هي مبادئ لها رابطة خاصة مخصصة فيجري فيه البرهان على
اي تقديره واذا اجره فيه من غير فرق (قوله باجناسها) اي قدم اجناسها
فقط ليصح تفرع قوله فكل فرد الخ او الفاء عاطفة بمعنى فاشتهر ان كل
فرد من كل نوع حقيقي وكل نوع حقيقي من كل جنس م

العنصرية كالأحيوان والنبات والمعدن والجسم البسيط العنصرى
المتحرك بين بسائط العنصرية حادث فالقديم جنس الحيوان مثلا
وتنوع الانسان والفرس وامثالهما حادث لكن حكمهم بعدم تناهى
عدد النفوس الناطقة يدل على قولهم بقديم نوع الانسان ولعل ذلك القول
مشهور لا تحقيق تأمل (قوله فقبل كل صورة نوعية فرد آخر) اما من نوعها
ان حل القلبية على القلبية بلا واسطة فقوله اما من نوعها ناظر الى
الانفصال بناء على ان الفصل كما بعدم الصورة الجسمية بعدم الصورة
النوعية وقوله واما من نوع آخر ناظر الى الكون والفساد وان عم القلبية
فالقول الاول ناظر الى صورتي الانفصال والانتقال بواسطة (قوله كما
توهم بناء الخ) قد توهم هذا التوهم الى ان الجنس متحقق في ضمن النوع
ولنوع في ضمن الفرد فيلزم من قدم الجنس قدم النوع ومن قدم النوع
قدم الفرد فاذا قدم الجنس يلزم قدم الفرد فلا يصور قدم الجنس مع
حدوث كل فرد (قوله لان معنى قدم الجنس والنوع الخ) واستوضحه المحقق
الدواني بامتداد زمان الورد شهرامع ان كل ورد لا يبقى اكثر من ثلاثة ايام
ولا فرق في ذلك بين المتناهي وغير المتناهي (قوله فان قلت الاستعداد
الخ) اوردا شكالين احدهما اصل الاستعداد ليس بما يفيد الصورة السابقة
الثاني تخصص استعدادها ببعض الصور باطل بل لها استعداد لكل صورة
فاجاب عنهما معا بان ما افاده الصورة وما كان مختصا ببعض الصور دون
بعض كلاهما هو الاستعداد القريب لا اصل الاستعداد الذي يقرب
نارة ويبعد اخرى وهو الذي يستلزم الهوى (قوله فالاولى الخ) هذا فاسد
لان الصورة الهوائية لها مناسبة لكل من الصورة المائية والنارية ولذا
ينقلب الهواء الى كل منهما بلا توسط صورة اخرى فلو كانت تلك المناسبة
مقتضية لافاضة ما يناسبها لا فيض على هوى الهواء بعد فساد صورته
الصورتان معا وهو محال وهذا لا يرد على القول بالاستعداد لان اختيار ان
هوى الهواء لاجل الصورة الهوائية استعدت لكل من صورتي الماء
والنار لكن بانضمام استعداد زائد اليه من خارج فيفيض عليها احديهما
دون الاخرى لان يقال ههنا ايضا ان معنى قوله وانما المناسبة

الى آخره انها مع مناسبة زائدة تنظم اليها تقتضى فيض صورة معينة
لكن قد عرفت مما ذكرنا من هذه الاستعداد اقرب مما افاده الصورة السابقة
(قوله لما ثبت عندهم قدم المادة) هذا ايضا لا يصح بل لا يصح ان يقال
اوصح هذا الاستعداد لا يمكن دوام المقارنة بين المادة العنصرية وبين الكيفية
الحادثة لكن لا يلزم باطل ان المادة قديمة عندهم ولا شئ من القديم
يصح المقارنة الدائمة بينه وبين حادث اما الصغرى فيثبت في محلها واما
الكبرى فلهذا اذ القديم يكون سابقا الخ اى سبقا زمانيا والمقارنة الدائمة
يناقى السبق على كل حادث وانما يضافه مطلق المقارنة التي هي وجودهم
في زمان واحد بل مثله جري الصور النوعية فثابتا خيرة الى الكيفية مما لا وجود له
(قوله وفيه بحث) حاصل البحث انه ان اريد ان الاستعداد لا يمكن دوام
المقارنة بين المادة القديمة وبين شخص الكيفية بعينها الحادثة فاللزام
ممنوعة بل بكيفية دوام المقارنة لفرد ما او لجنسها ولا يلزم من عدم امكان
مقارنتها الكل واحد شخص من افراد تلك الكيفيات عدم امكان مقارنتها
لفرد ما منها وجنسها بناء على ان العام لا يمكن لمقارنة له في ضمن خاص
فاذا لم يمكن مقارنتها شئ من افراد لم يمكن له ايضا ذلك لان وجود عدم
عبارة عن وجودات في ضمن افرادها فيمكن المقارنة الدائمة بينه وبين
القديم وان لم يمكن بين شئ من افراده وبين القديم وان اريد انه لو صح
لا يمكن دوام المقارنة بين المادة القديمة وبين الكيفية الحادثة ولو بين
جنسها وفرد ما منها فيقسم الى بضلة متنوعة وما ذكره في ابطله التاميز
بطلان المقارنة الدائمة بين المادة القديمة وبين كل واحدة من الافراد
الشخصية المعنية لتلك الكيفيات لا بطلانها مطلقا نعم لو وجب سبق
القديم على كل حادث في زمان واحد لم يمكن مقارنتها الدائمة لفرد ما منها
او لجنسها ايضا لكن ذلك غير واجب فيما اذا كان الحوادث غير متناهية
بحسب العدد بل يكون سبق القديم على كل حادث في زمان آخر غير
زمان سبقه على حادث آخر وانما يكون سبقه على كل حادث في زمان
واحد فيما اذا كان الحوادث متناهية (قوله وقبل عليه جواب آخر يدل
البحث السابق) وحاصله وان لم يمكن المقارنة الدائمة بين المادة القديمة

وبين شي من الكيفيات لمعية الحادثة تكن يمكن تلك بينها وبين
مجموع الكيفيات من حيث المجموع وصحة اسناد انما تستلزم المقارنة
لدائمة ما بين المادة وبين كيفية معينة منها واما بين مجموع الكيفيات
لا بين الاولين بخصوصهما ليكون باطلا وذلك لان مجموع الكيفيات
الحادثة الغير المتشابهة ليس بحادث وحدوث كل كيفية لا يوجب حدث
المجموع فيثبت يجوز المقارنة الدائمة بينه وبين القديم فاعلم ذا (قوله
واعترض عليه بعض الاجلة الخ) تلخصه انه عند حدوث كل كيفية
وانضمامها الى المجموع الاول يحدث مجموع آخر غير المجموع الاول فلم يكن
هناك الا بمجموعات حادثة غير متناهية ولا يوجب ان يكون القديم شاقا على
كل حادث لم يصح مقارنته دائما لشي من المجموعات الحادثة فالحق ان
يجاب بما اشار اليه المحشي لا بذلك (قوله اذ المجموع الغير المتناهي غير
موجود) اقول اما ان يكون المجموع موجودا ولا يكون فعلى الاول يتوجه
ما ذكره بعض الاجلة وعلى الثاني لا يصح مقارنة القديم له اذ لا يتصور
مقارنة الموجود للمعدوم فضلا عن المقارنة الدائمة بينه وبين القديم فالحق
ان جواب القائل انما يصح اذا كان ذلك المجموع نحو من انحاء الوجود
كما ذكره المحقق الدواني في شرح العقائد من ان المجموع الذي وجد كل
جزء منه في زمان من الازمنة الماضية له نحو آخر من الوجود ولذا اورد
عليه ههنا قائلوهم الفاسد من جانب المحشي لامن جانب المحقق (قوله
ومخصص بالعصريات) لان اختلاف حقايق الافلاك على تقدير ثبوتها
باختلاف الآثار لا يدل الاعلى انها لا بد لا اختلافها من امر جوهرى
ولا يلزم منه الصورة النوعية لجواز ان يكون ذلك الامر الجوهرى هو
هبولى كل فلك لما تقر عندهم ان هبولات الافلاك تتخالف بالنوع بخلاف
العصريات المشتركة في المادة والصورة الجسمية (قوله باثبات المقدمة
المنوعة) هي حصر علة اختصاص في الصورة الجسمية والامر الجوهرى
المخصص وذلك الاثبات باطل اسناد المساوى لبقاء المنوع اذ لم يبق احتمال
يوجب خفاء المنوع سواء فاذا بطل يثبت المنوع ولك ان تحمله على
اثبات المنوع ابتداء وان لزمه بطلان السند ايضا (قوله لا يجوز اسناد

الاختصاص الى ما ذكرتم من الكيفيات السابقة كل منها معد للاحققة
منها (قوله لانه لا بد لنفس تلك الكيفيات الخ) يشير الى انه او قرراصل الدليل
بالزبد بين علل انفس الآثار لا بين علل اختصاصها لم يتوجه هذا
المنع كما يتوجه النقص بالصورة النوعية كما امر الاشارة اليه وتلخيص كلامه
ان غاية الكيفية السابقة جواز كونها علة معدة لاحقة وهذا القدر
لا يكتفى في وجود الاحقة بل لا بد لها من مبدأ بفعلها مادامت موجودة
في الجسم ولا يمكن ان يكون ذلك المبدأ هو الصورة السابقة لانه اذا
يستحيل كون المعدوم فاعلا للوجود وايضا بين الكيفيات تضاد ولا يصح
ان يكون احدا المتضادين فاعلا للآخر لوجوب اجتماع الفاعل والمفعول
في زمان واحد ففي هذا الجواب تحرير المراد بان المراد ان اختصاص
بعض الاجسام ببعض الآثار مدة بقاء ذلك الاثر لا عند حدوثه فقط
اما الجسمية العامة واما الامر جوهرى آخر مختص بنوع ذلك الجسم
فعلى هذا لم يتوجه عليه ان يقال الحصر ممنوع لجواز ان يكون ذلك
المخصص هو الاثر السابق لما عرفت ان ذلك وان جاز ان يكون مخصصا
للفاعل بايجاد اللاحق دون غيره لكنه لا يكون فاعلا لذلك الا بالوجود
قطعا فعلى هذا يظهر بطلان السند بان يقال مخصص الكيفيات والآثار
بهذا المعنى مبدؤها ومبدؤها ليس بخارج عن الجسم ينتج من الشكل الاول
ان مخصصها بهذا المعنى ليس بخارج عن الجسم ويجعلها اكبرى او صغرى
لقولنا كل كيفية من الكيفيات السابقة خارجة عن الجسم ينتج من الشكل
الثاني ان لاشي من الكيفيات السابقة بمخصص الآثار والكيفيات بالمعنى
المذكور او ينتج ما ينعكس اليه ثم لا يخفى ان المعترض عبر عن الآثار بالكيفيات
وجوز كون فاعلها امر خارج عما لا يجدى فاجابه نعم المبدأ في كلامه من الفاعل
والمخصص اذ الكيفية السابقة للمعدوم مدة بقاء الاحقة كما يستحيل كونها
فاعلة لها يستحيل كونها مخصصة للفاعل في ابقائها وان جاز كونها
مخصصة له في احداثها نعم للقائل ان يقول ما ذكره حينئذ جاز في مبدأ
الصورة النوعية فان الصورة النوعية السابقة انما كانت علة معدة لاحقة

لأنه عليه ولا مخصوصة للفاعل في ابتداءها فان جاز بقاؤه الجوهر بعينه حدوثه
فلم لا يجوز ايضا بقاء العرض بعلة حدوثه والفرق بينهما تحكم (قوله
فيه ان ما في صدق الجوهر هو الاحتياج الخ) وذلك لأن الحلول معتبر
في ماهية العرض كما يقتضيه الظرفية الحقيقية في قولهم ماهية لو وجدت
كانت في موضوع وليس بمعتبر في ماهية الجوهر بل المعتبر فيها سلب
الحلول كما يدل عليه قولهم لا في موضوع فان احتياج الماهية في وجودها
الى الحلول في موضوع فهي العرض والافهني الجوهر وان احتاجت اليه
من غير حلول فيه (قوله هي تقتضي التأثير في الغير) واما الحفظ والعود فهو
تأثير في نفسها وكون التأثير في نفسها بشرط دون التأثير في الغير محل تأمل
فالوجه ان معنى قوله يجب بذاتها بشرط مقارنة لما في ذاتها كانت مشروطة
بشروط آخر ثم انه مبني على جعل الصورة فاعلة لتلك الآثار المخصوصة
كادل عليه كلام الشارح وان مراده هو التأثير والتأثر في الآثار المخصوصة
لا في جميع الآثار ليصح استناد الآثار المشتركة الى الصورة الجسمانية
والهولي (قوله لما شعر) اما تفسيره اية ما مر اي لاشعاره واما تفسيره لنفس
ما مر على ان يكون بدلا عما مر اي لما مر واشعر ويستفاد من التعليق
بالمشتق ان عليه ما مر انما هي لاشعاره بابهام الهولي ثم ان ما مر اما
عبارة عن دليل امتناع تجرد الهولي كما هو الظاهر واما عبارة عن دليل
اثبات الهولي والى كل منهما ذهبوا اما الاول فيان يقال الدليل الذي
سبق لبيان امتناع كون الهولي المجردة ذات وضع يجري في انفي الوضع
لاستقلاله عن الهولي المقارنة يقال وكان لها وضع استقلالا كانت
منقسمة في ذاتها فاما ان يكون خطا جوهريا او سطحا جوهريا او جسميا
طبيعا وعلى جميع التقادير لا تكون هولي اما على تقدير كونها جسميا فظاهر
لاستحالة كون الجزء عين الكل واما على تقدير كونها خطا او سطحا
فلا نهما غير قابلين للصورة الجسمانية الممتدة في الجهات والهولي قابلة
لها كما سبق من المحشى واذا لم يكن لها وضع في ذاتها كانت مبهمه
في ذاتها وفقدت تعيينا من وضع ولا يلزم من اني اخص اني اعلم
بشيء من حدوثه في ذاتها ولا وضع لها فاستقلالا ولا

اللهيم الا ان يقال الكلام في الهولي المقارنة ووجودها استحيل بلا وضع
فلو امكن لها وجود في ذاتها لا مكن لها وضع في ذاتها واما الثاني فيان
يقال ان المحشى اشار عند قول الشارح لاشعار في هذا الكلام بكون
الهولي جوهرنا محلا الخ الى ان فيه اشعارا بان الهولي جوهر ومحل
للصورة وقد بين الشارح معنى حلول الجوهر في الجوهر ان جميع نعوت
الحال نعوت المحل فليس للهولي نعت على حدة بل هي منعوتة بنعت
الصورة فيكون مبهمه في ذاتها اذا تعين من جملة النعوت والصفات
وفيه ان غاية الحلول كون جميع نعوت الصورة نعونا للهولي ولا يلزم منه
ان جميع نعوت الهولي نعوت الصورة ليلزم ان ليس لها تعين الا بواسطة
الصورة وقد يقال الاشعار لا يتوقف على الاستلزام وقد اشتهر ابهام
الهولي فقول المصنف في اثبات الهولي والقابل يجب وجوده مع المقبول
فتعين ان يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من الهولي يشعر بانها لا تعين
لها فانهما قد يكون واحد او قد يكون متعدد او قد يكون متصلا وقد يكون
منفصلا وليس لها تعين مخصوص منها وظاهر ان هذه الصفات ناشية
من الصورة وكذا قوله في داليل امتناع تجرد الهولي لو تجردت لا يكون ذات
وضع ولا غير ذات وضع يشعر بانها لا تعين لها اويان صفة كونها ذات
وضع ناشية من افترائها بالصورة ومنهم من قال ان ما مر من دليل امتناع
تجرد الهولي كما يجري في امتناع تجردها عن الصورة بحسب الزمان يجري
امتناع تجردها عنها بحسب الرتبة بان يقل الهولي في تلك المرتبة اما ذات
وضع اولا لا سبيل الى شيء منها الخ اقول والحق ان ما مر من دليل
امتناع تجرد الهولي يدل على ان لا تعين للهولي في ذاتها وذلك لما سبق
ان الحالات اللازمة هناك ناشية من ذات الهولي المجردة وقد سبق من
المحشى ان الممكن لا يكون منشأ للمحال وان استلزمه وبذلك يظهر ان
ذات الهولي المجردة آية عن الوجود بدون الصورة فليس لها امكان
ذاتي بدون الصورة فيكون مبهمه في ذاتها بحيث يحتاج في تعيينها الى
الصورة فلا اشكال في كلام المصنف فتأمل (قال الشارح والهلة الفاعلية
لشيء الخ) هذه المقدمة كبرى لدليل الكبرى لا عين الكبرى كما وهم وتقرر

ان الة الفاعلية بالصورة علة فاعلية للشيء وكل ما هو علة فاعلية
 لشيء موجود قبله بالضرورة فاعلة الفاعلية للصورة موجودة قبلها
 بالضرورة وهي الكبرى المضمومة الى المقدمة السابقة ليتنظم قياس من
 الشكل الثاني هكذا الهبولي است بموجودة قبل الصورة وكل ما هو علة
 فاعلية للصورة موجودة قبلها فالهبولي لا يكون علة فاعلية للصورة اي
 علة موجبة لها وانما قلنا انها ليس عين الكبرى لانها وكانت عين الكبرى
 لاستغنى عن النتيجة في الشكل الاول كما لا يخفى على الفطن (قوله ويجوز
 ان يكون جزءا للفاعل المؤثر) بان يكون مر كبا من الصورة وشيء آخر
 وفيه تمهيد لدفع النظر الا اني فالشارح انما اقتصر على الشرط لانه
 انما علة في كلام القائل من الفاعل المستقل وغير المستقل ولذا اورد
 لا يرد الثاني وحكم بان الاشتراك خلاف ارافع اي على تقدير كون الفاعل
 غير مستقل لزيم الاشتراك خلاف الواقع والمحشى حل الفاعل على
 المستقل وحكم بان لزيم الاشتراك على تقدير كون الصورة فاعلا مستقلا
 موجبا للشكل مما اعترف به الشارح ايضا فلذا لم يقتصر على الشرط
 ههنا فانه قال لا وجه للابراء الثاني وانما توجه الابراء الاول اقول ولا يخفى
 ان قدما في محل الابراء مع كثير مادة لا يرد ليس اولى من كثير المحل مع
 تقابل المادة في محل واحد انهم الا ان يقل قد سبق ان مراد المصنف
 من العلة فاعلية هو فاعل الموجب فلما سب ان يحل كلام القائل عليه
 وقد سدد دفع المنعان معا بان كلاما من الشرط والجزء يمكن وجوده بدون
 المعلول والصورة لا يمكن وجودها بدون الشكل وفيه انه لو كفى لاستغنى
 عن القول ان الصورة ليست علة فاعلية او فاعلية ايضا فان الفاعل
 والقابل مما يمكن وجودهما بدون المعلول فان قال ان الفاعل قد يكون
 موجبا مستقلا والقابل يجوز ان يكون مستلزما للعة التامة كما سبق من
 المحشى فنقول مثله في الشرط والجزاء (قل الشارح وايضا ما بينه في
 السابق) اي ما بينه السابق وقد سدد الشارح حيث قل وقد يقال
 ان وجود هذا المقام الخ فلهذا الكلام من الشارح ههنا مبني على اعتقاد
 القائل واعترض عليه بان قوله على ما بيناه فريفة على نفسه لان ما بينه

سابقا ليس ما بينه ههنا ومع قطع النظر عن ذلك هو في نفسه خلاف
 الواقع اذ للفاعل الغير المستقل يفعل افعالا مختلفة بمجهاات مختلفة وشروط
 متعددة كالعقل الماثر بالنسبة الى الحوادث العنصرية ولا يخفى انه
 لا يتدفع القرية الابتقدير المضاف اي على مثل ما بيناه سابقا (قوله وفيه
 نظر لان ما سبق الخ) يعني ان مراد القائل هو الفاعل المستقل ولا شك
 انه اذا كان فاعلا مستقلا للشكل كان علة موجبة وقد سبق من الشارح
 ان الصورة اذا كانت علة موجبة للشكل يلزم اشتراك الاجسام فليس
 لزوم الاشتراك حينئذ خلاف الواقع فالمراد ما سبق من الشارح لا ما سبق
 من القائل في امتناع تجرد الصورة عند قول المصنف فذلك الشكل
 اما ان يكون للجسمية الخ لانه كما قال الشارح مختص بالخصص ولا ما سبق
 منه ههنا من قوله لانها ليست علة فاعلية للشكل كما توهمه البعض
 لان مراده من الفاعل اذا كان شاملا للفاعل المستقل وغير المستقل
 فالنظر ناظر الى غير المستقل وان لم يتوجه بالنظر الى المستقل (قوله وفيه
 نظر لان المتأخر) اقول لما اخذ الامتداد في الجهات في ماهية الصورة
 الجسمية علم قطعا ان لها مدخل في عروض المقدار للجسم اما مستقلة
 او مع الهبولي فالشكل محتاج الى المقدار والمقدار الى كلا جزئي الجسم
 او الى جزء الصورة وعلى كل تقدير ثبت احتياج الشكل الى الصورة قطعا
 نعم لو قيل اولا ان الشكل محتاج الى الجسم والجسم الى الصورة لورد ان
 يقال الشكل من الاعراض الانفعالية فيجوز ان يكون احتياجه الى الجسم
 بواسطة الهبولي وبعد ذلك يرد عليه ان تشكل المادة لذاتها غير ممكن
 بل بواسطة الصورة فالشكل في وجوده متوقف على الصورة وبذلك
 يظهر فساد ما قيل الصواب منع التأخر عن الجسم لا تسليم التأخر عنه
 ومنع التأخر عن الصورة (قال الشارح واجاب عنه المحقق الطوسي بان
 هذا البيان يفيد تأخر الشكل الخ) لعله اراد ان الشكل الكلي العارض
 للصورة الكلية حاصل في الذهن قبل وجود الصورة الشخصية في الخارج
 فاهية الشكل وان احتاجت الى ماهية الصورة لعدم تصور الشكل بدون
 الصورة لكنها غير محتاجة الى الصورة الشخصية فيجوز ان يحتاج الصورة

المشخصة الى الشكل قيل في كون المدعى ما ذكره المحقق بحث لان
المتلازم بين الهبولى وبين الصورة المطلقة لا ينفك بينهما وبين الصورة المشخصة
اقول وايضا عدم علية الصورة المعنية بالحادثة من الصور العنصرية
للهبولى العنصرية القديمة ظاهر مستغن عن البيان فلا حاجة في الاستدلال
عليه بهذه المقدمات الواهية والجواب عنه ان الصورة المطلقة لا يكون
علة بدون وجودها في ضمن افرادها للقطع بان الشئ ما لم يوجد في الخارج
يمنع ان يكون علة لشيء في الخارج والذا قال المصنف انما يجب وجودها
مع الشكل او بالشكل ومن البين امتناع الوجود بدون التعين والتشخيص
فرااد المحقق من الصورة المشخصة هي المشخصة بتشخيص ما فلا
اشكال عليه من هذه الجهة سواء كان مرادهم نفي علية المطلقة بشرط
الوجود الخارجى المطلق ايضا او نفي علية كل صورة متشخصة
بتشخيص معين بان تستحفظ الصور المتعاقبة العنصرية وجود
الهبولى العنصرية بان يكون لكل تشخيص معين دخل في العلية واما
على الثاني فظاهر واما على الاول فلان كل صورة معينة اذا احتاجت الى
الشكل في تشخيصها المعين يحتاج اليه في تشخيصها بتشخيص ما اذا لا وجود
لتشخيص ما الا في ضمن تشخيص معين نعم يرد عليه ان احتياج الصورة
في التشخيص الى الشكل الذي هو من العوارض الخارجية انما يصح لو صح
كون العوارض الخارجية مشخصات وذلك باطل قطعا اذا العوارض
الخارجية انما تثبت للمعروض في الخارج ومن البديهي ان ثبوت شئ
لشيء في الخارج فرع وجود المثلث له فيه فيكون الصورة متشخصة قبل
تشخيصها بها فلا يكون مشخصة للصورة وقد فرضناها مشخصة
لها هف نعم الشكل من لوازم وجود الصورة لكنه لازم متأخر عن وجودها
ولا تقدم عليه ولا معه (قوله اذ كان ماهية الشكل محتاجة الى ماهية
الصورة) كما افاده البيان السابق كذلك الشكل المخصوص محتاج الى
الصورة المخصوصة اى كل شكل مخصوص عارض للصورة المخصوصة
فهو ولكونه عارض محتاج في وجوده الى معروضه الذى هو تلك الصورة فان
الاحتياج الى الموضوع مقتضى ماهية العرض فلو احتاجت الصورة

المعينة الى الشكل فاما الى الشكل المخصوص وهو باطل اذا احتياج
من جانب الشكل ثابت قطعا فلو ثبت من جانب الصورة يلزم الدور
الباطل واما الى ماهية الشكل وهو ايضا باطل اذا لا يتصور الاحتياج الى
الماهية الا بالاحتياج الى فرد من افرادها ولا يتصور مع الاستغناء عن كل فرد
منها وقد ثبت ان كل فرد من الشكل المخصوص محتاج الى الصورة فهى
مستغنية عن كل فرد منه فلا يرد عليه ان ما ذكره لا يقدح فيما اراد المحقق
من احتياج الصورة المعنية الى جنس الشكل لا الى الشكل المخصوص
(قوله فيه نظر اذا لو اراد الى آخره) واعلم ان العلية في الخارج
يتوقف على وجودها الخارجى المستحيل بدون التعين والتشخيص
المفيد لامتياز التشخيص عن جميع الاغيار الممكنة لكن التشخيص
بذلك التشخيص لا يجب ان يكون بحيث يمكن ادراكه على وجه
جزئى لان التشخيص المذكور قد يمنع احساسه كالمجردات والادراك
الجزئى للشيء انما يتفرع على الاحساس بالمدر كالتشخيص الصحيح للوجود
الخارجى قسمان قسم لا يكون منشأ الادراك الجزئى كما في تشخيص
المجربات وقسم يكون منشأ ذلك كتشخيص المحسوسات فردا محسوسا
بين القسمين بانه ان اراد ان انضمام الكل الى الكل لا يفيد التشخيص
بالمعنى الاول فمنوع لجواز ان يكون ذلك التشخيص حاصلا بامور كلية
من جملتها الشكل الكلى وليس بطلانه بدورها ولا باتباعه مات بديهية
وان اراد انه لا يفيد المعنى الثانى فسلم لكن لضرورة في حمل التشخيص
ههنا على المعنى الثانى اذا المعنى الاول ايضا كاف في الوجود الخارجى
اقول ماهية للصورة سواء كانت بسيطة او مركبة من الجنس والفصل
ممازاة عن غيرها فالتشخيص لبس الا تميز بعض افرادها عما عداها
من الافراد والشكل الكلى الشامل لجميع انواع الاشكال خاصة الجسم
مساوية للصورة فهو لا يميز فردا وراء تميز فصل الصورة او نفسها
وماله دخل في التشخيص يجب ان يكون ميمرا بعد الفصل او الماهية
ولو تميز في الجملة وايضا كل تشخيص صحيح للوجود الخارجى فهو منشأ
لادراك الجزئى اذ كل مجرد يعلم ذاته وصفاته على وجه جزئى وتوقف

جزيئة الادراك على الاحساس انما هو في العلم الحسولي لافي الحضورى
وهو ظاهر وايضا الكلية والجزيئة في التحقيق وصفان للعلم والكلام
في تشخيص المعلوم في الخارج فتأمل (قوله لان العقل الثاني مقدم
على الثالث) هذا دليل لكلا الزومين اما الاول فبان يقال فلو كان العقل
الثاني المتقدم على العقل الثالث متقدما على مامع العقل الثالث اعني
الفلك الاول لكان للفلك الاول علمان مستقلان احديهما العقل الثاني
والاخرى العقل الاول الذي هو علمته في نفس الامر واما الثاني فقد ظهر
من ذلك واقول كون المعية الذاتية بمعنى سلب التقدم والتأخر الذاتيين
محلي بحث بل حال الشبثين اللذين بينهما علاقة العلية والمعلولية منحصر
في التقدم والتأخر والمعية واما حال الشبثين اللذين ليس بينهما تلك
العلاقة فتخرج عن الاقسام الثلاثة فالمعية الذاتية معلولية الشبثين في درجة
واحدة وهم يستعملونها في ذلك ولو سلم فالمراد بالمعية الذاتية في الدليل
ذلك فيكون ما ل الدليل هكذا لو كان الصورة علة تلهيولى التي لا يتصور
وجود الشكل قبلها لا يمكن وجود الصورة بدون الشكل بالنظر الى ذاتها
لما تقدم ان علة كل شئ لا يابى ذاتها عن الوجود بدون معلولها لكن
وجود الصورة بدون الشكل مما يابى ذات الصورة عنه فلا اشكال
ثم ان عطف قوله ويلزم ان يكون الخ من قبيل عطف اللازم وفيه معنى
العلاوة اذ يرد على الاول انه يجوز ان يكون احدي العلتين مستقلة
والاخرى ناقصة فاشار الى انه لو سلم عدم استلزام العلتين المستقلتين
فهو يستلزم علية العقل الثاني للفلك الاول ولوناقصه وهو ايضا باطل
ويشير اليه قوله مع انه لا مدخل في وجوده اصلا (قوله في هذا البناء خفاء سواء
كان بناء التفرع او المتفرع اذا الكل لا يتم بدون ذلك المشهور والفرق
بين التفرع والمتفرع كما وهم وهم لكن حكم الشارح مبنى على ان المراد
ان وجودهما عن سبب منفصل واحد على ان يكونا معلولى علة واحدة
ولاشبهة في ابتناء المتفرع او التفرع على ذلك المشهور والمحشى قدح فيه
بان كون المراد ذلك ممنوع بل يجوز ان يكون المراد ان سبب كل منهما
منفصل عن الجسم اعم من ان يكون سبب كل واحد منهما سبب الآخر

او يكون عين الآخر ولا بأس فيه اذا اتحاد السببين وكونهما عقلا
عاشرا او واجبا ثبت في محل آخر ولا يجب اثباته ههنا فعلى هذا لا يكون
شئ من التفرع والمتفرع مبنيا على ذلك المشهور بل على ما سبق
من المصنف من نفي علية كل منهما الآخر هذا وبهذا سقط كثير
من الاوهام وقد يقال لا يكفي الخ يعنى لو كان مجرد كونهما معلولى علة
موجبة كافيا في التلازم لكان المعاولات القديمة مقطوعة التلازم بينها
اذ لاشبهة عند الحكماء في انها معلولات لعلة موجبة نه والواجب تعالى
فلو كفى ذلك في التلازم لكان التلازم مقطوعا به واللازم باطل اذ يجوز
مع ذلك ان يكون وجود بعضها مشروطا بعدم المانع دون بعض وانما
يقطع التلازم بعد القطع بان امكان الكل كاف في الفيضان من غير شرط
اوجبهام مشروط بعدم مانع واحد وعلى التقديرين يكون العلة لموجبة
لها موجبة لدوام تعلق بينهما بحيث لا ينقطع التعلق ابدا لكن ذلك
مما لا سبيل الى القطع به وحاصله يرجع الى ما ذكره الدواني في شرح العقائد
سن ان قولهم ما ثبت قدمه استحالة عدمه غير ثابت لجواز ان يكون
وجوده مشروطا بعدم المانع المستمر ذلك لعدم من الازل الى وقت
واذا وجد المانع زال القديم الممكن وبهذا اندفع عند ما اخترعه الاوهام
وانما قال قد يقال الخ اذ الكلام في كون المعلولين معلولى علة موجبة
واحدة وعلى تقدير اشتراط البعض بعدم المانع دون بعض لم يكونا
معلولى علة موجبة واحدة وان كانا معلولى فاعل واحد فلا اشكال
في المشهور اذ التلازم بين امرين بحيث يمنع انفكاك احدهما عن الآخر
لا يتصور الا باحد الوجوه الثلاثة والتضاييف داخل في معلوليتها لعلة
واحدة وذلك لان الموجودين المتلازمين اما ان يكون احدهما علة
مساوية للآخر واما ان ينتهيان الى الواجب بالذات نعم لو امكن تعدد
الواجب لا يمكن ان يستند احدهما الى احدهما والاخر الى الآخر
ولما امتنع ذلك ثبت استنادهما الى واجب واحد ومراد المشهور ليس
استنادهما الى علة موجبة او لا وبلا واسطة بل المراد استنادهما ولو
بالواسطة (قوله لان الواجب الوجه د علة الى آخره) اى بالذات

او بالواسطة والمعلولة في المتلازمين ايضا اعم فالمراد بكونيهما معلولى
علة واحدة اعم من ان يكونا معلولين بالذات او بالواسطة ولا شك ان
واجب الوجود عندهم علة تامة للعقل الاول وهو علة تامة للثاني وهكذا
فالواجب علة الكل لان ملزوم الملزوم ملزوم فاندفع ما قيل ان عليه
الواجب لجميع المملولات القديمة بنا في قولهم بالوسائط والشروط
والآلات (قوله في جميع اوقات وجوده) الوجود ههنا بمعنى التحقق في نفس
الامر لا الوجود العيني والالم يصدق على العلة التامة المشتملة على عدم
المانع وعلى سائر الامور العدمية لان المركب من الموجود والمعدوم
لا يكون موجودا بالضرورة اللهم الا ان يحمل قوله فلا يصدق الخ على معنى
لا يصدق الاعلى بعض العلة التامة لكن سياق كلامه يباه (قوله وان اريد
اعم فلا يظهر صدقه على شئ) ظاهره على شئ من العلة التامة والجزء
الاخير لكنه فاسد يجب الصرف عنه وان اشتغل بجماعة تصححه
باوهام فاسدة وذلك لان صدق الاخص على العلة التامة يوجب صدق
الاعم عليها فبعد ظهور الاول كادل عليه الشق الاول بظهور الثاني
قطعا فالحق ان مراده ان امتناع الانفكاك ضرورة سلب الانفكاك
اي ما لا ينفك عنه المعلول بالضرورة فان اريد الضرورة الذاتية التي
هي الضرورة مادام الذات موجودة فلا يصدق على شئ من الجزء
الاخير قطعا اذا الجزء الاخير ربما يوجد بدون العلة التامة وايضا بعد
تأثير العلة التامة المشتملة على عدم المانع ربما يحدث مانع فيبقى الجزء
الاخير موجودا بدون المعلول وان اريد الضرورة في وقت ما فيشبه
ان يكون صادقا على الجزء الاخير لكن صدقه على شئ منه غير ظاهر
اذا ارتفاع عدم المانع ممكن في كل وقت من اوقات وجود الجزء فاقترا
الجزء بعدم المانع غير واجب له في شئ من اوقات وجوده فلا يكون عدم
الانفكاك عنه ضروريا له في شئ من اوقات وجوده كما لا يكون تحرك الاصابع
ضروريا لذات الكاتب في شئ من اوقات وجوده بناء على ان نفس الكتابة
غير ضرورية في شئ من الاوقات فضلا عن التحرك التابع لها فان قلت
انها اذا كانت في الشق الثاني من صدقه على العلة التامة على تقدير

الشق الاول ايضا لان مثله جار فيه مع انه قطع بصدقه عليها على ذلك
التقدير قلت هذا وهم سبق الى بعض الاوهام لان غاية جريانه فيه
ان يكون العلة التامة ممكنة العدم لا ممكنة الانفكاك عنها اذ على تقدير
وجود المانع ينفى العلة التامة التي من اجزائها عدم المانع وينفى المعلول
معها وهذا لا يجوز الانفكاك بينهما اذ انفكاك المعلول عن العلة التامة
ان ينفى تلك العلة موجودة بدون المعلول لاعددها معا وبالجملة فرق
بين انفكاك الوجود عن العلة التامة وبين انفكاك المعلول عنها وغاية
جريانه لزوم الاول لا الثاني والكلام فيه بخلاف الجزء الاخير فانه بعد
وجود المانع يبقى موجودا بدون المعلول ولما قل ان يقول لا يجب
ان يكون الضرورة ناشئة من ذات كل علة موجبة وان وجب ذلك
في العلة التامة التي افترضت بدون المعلول لم تنق علة تامة اى جملة
ما يتوقف عليه وجود المعلول وهو ناقض وذلك لان امتناع الانفكاك
في تعريفها اعم من ان يكون لذات العلة او لامر خارج والمانع الحادث
لكونه ممكن ان يكون عدمه كوجوده لعلة تقتضيه وان لم يكن العدم بتأثير
كالوجود فيكون عدم المانع في جميع اوقات العلة التامة التي هي بنفس
اوقات الجزء الاخير ضروريا فيجب اقتران الجزء الاخير بعدم المانع
في بعض اوقات وجوده فيمتنع تخلف المعلول عنه في وقت ما فيظهر
صدقه عليه والجواب ان مثله جار في كل جزء من العلة التامة فان ثبت
امتناع الانفكاك بهذا القدر يصدق التعريف على كل جزء لاعلى
الجزء الاخير فقط فلا يكون التعريف مانعا او افلا يصدق على الجزء
الاخير ايضا فلذا قال لا يظهر صدقه على شئ منه وبهذا البيان ظهر
ان قوله اذ يجوز الخ علة للتفريع الثاني بمعونة امكان ارتفاع العدم في كل
وقت من اوقات وجود الجزء الاخير او علة لكل من التفريعين فاعلم هذا
المقام فانه زل فيه اقدام اقوام (قوله لا يقال على هذا لا يبق الخ) لان
كونه جزءا اخيرا انما هو بشرط ذلك العدم فاذا ارتفع ذلك الشرط
ارتفع المشروط ثم انه اما اختيار للشق الاول ومنع لعدم صدقه على الاخير
مستندا بان قولهم الجزء الاخير علة موجبة مشروطة عامة بالمعنى الاول

لا بالمعنى الثاني وبمجموع ذات الجزء الاخير مع وصف كونه جزءاً اخيراً
يصديق عليه انه مادام ذلك المجموع موجوداً يمنع انفكاك المعلول عنه
فيصرف التعريف عليه كالعلة التامة واما اختيار النسق الثاني ومنع عدم
ظهور صرفه عليه يعني نختار ان المراد اعم لكن من ضرورة الذاتية
والمشروطة العامة بالمعنى الاول لامن كل ضرورة فالمراد ما يمنع انفكاك
المعلول عنه اما مادام موجوداً او بشرط الوصف العنواني اقول وعلى
كل تقدير برهان كل جزء من العلة التامة فهو بشرط كونه جزءاً منها يمنع
تخلف المعلول عنه فيصدق التعريف على كل جزء منها فلا يكون
ما نحتاجه اذ العلة موجبة عندهم سوى العلة التامة والجزء الاخير فالحق ان
المانع عن التأثير مانع عن علة كل جزء فعلة كل جزء مشروط بعدم
لانع لعلية الجزء الاخير فقط وان المراد من العلة الموجبة ما يمنع انفكاك
المعلول عنه متى وجد وجد بلا مانع من التأثير وهذا المعنى صادق على
العلة التامة وعلى الجزء الاخير دون سائر الاجزاء اذ يمكن ان توجد بلا
مانع بدون المعلول ولا يمكن مثله في الجزء الاخير والا لا يمكن تخلف
المعلول عن العلة التامة وهو يمنع بالذات كما عرفت (قوله لا يفيد الخ)
اما ابطال للسند بانه لو كان المراد ذلك لم يتم استدلاله بقوله اذ العلة
الموجبة الى آخره واما تسليم صحة التعريف على هذا الوجه ومنع
لمقدمة اخرى هي تفرع قوله فهي مستلزمة الى آخره وحاصله ان
التلازم انما يتم لو ثبت ان عنوان الكون جزءاً احيراً ووصف لازم وهو غير
ثبت بل كثيراً ما يكون عرضاً مفارقاً فلا يفرع للتلازم واما ما قبل زوال
الملازمة شي وثبوتها شي آخر فجواز الاول فيما يستقبل غير قادح في تحقق
الثاني فيما مضى انتهى فكلام فاسد اذ الكلام في التلازم الكلي الا يرى
ان قولهم كل هبولى لا تنفك عن الصورة وبالعكس ضروريان مطلقان
لا وقتبان وكذا جيع القضايا المستعملة في العلوم الحكمية (قوله فلا
يظهر استلزام الخ) الا اذا ظهر استلزام بين الجهتين ولا يمكن صدورهما
عن شيء من جهة واحدة والالبطل قولهم لا يصدر عن الواحد الا الواحد
(قوله لا ينفك على هذا الخ) يعني ان غاية ما اتى به القياس ان الهبولى لا تكون

علة فاعلية ولا يلزم منه انها لا تكون علة موجبة فلا تقرب لهذا
الدليل وهو من المقدمات التي يتوقف عليها صحة الدليل فاللازم بطلان
القياس الاعداد مناسبة قيد انفاعلية فلا يصح قوله فلا يكون وصف
العلة بالفاعلية الخ بل اصواب ان يقول فلا يصح الدليل المذكور
وذلك لان نفي مناسبة الوصف ظاهر في انه صحيح لكنه غير مناسب وقد
عرفت عدم الصحة وقد دفع به جاء آخره وان صحة الدليل عبارة عن
صحة الصورة والمادة ومن صحة المادة مناسبة المبادئ للمطالب ومن شرائط
المناسبة اخذ الاكبر في القياس فنفى المناسبة يقول الى نفي الصحة ولا يخفى
ان كلام الشارح صريح في ان الدليل تام بدون قيد الفاعلية فهو مشتمل
على قيد مستدرك (قوله لا نقول او حذف قيد الفاعلية لثم الكلام الخ)
يعني وللإشارة اليه فرع عدم المناسبة للإشارة الى انه بدون الحذف
يصح الدليل ولما كانت الإشارة حاصلة بان يقال فلا يصح وصف العلة
بالفاعلية فلا بد لعلية المناسبة من وجه فلذا قال وتوجيهه وفي بعض
النسخ او وجد قيد الفاعلية الخ وحيث يكون الجواب يمنع بطلان
ما ذكره وتوجيهه الاتي بيان للزوم لمطلوب كانه على النسخة الاولى منع
الملازمة القائلة به كذا كان اللازم على هذا التقدير بطلان ما ذكره لعدم
المناسبة يلزم ان لا يصح قوله فلا يكون وصف العلة الخ لجواز ان يكون
ذلك القول للإشارة الى امكان تصحيح الدليل بحذف قيد الفاعلية ولم
يقبل بفساد القيد لا مكان التوجيه كما ذكره المحضى وبهذا اندفع ما قبل
ان النسخة الاولى غلط محض والصحيح هو النسخة الثانية (قوله اذ يلزم
نفي كون الهبولى علة موجبة) اي بعد الحذف على النسخة الاولى اذ بعد
الحذف يكون الاكبر مطلق العلة فسواء حملت على العلة الموجبة او اقيمت
على عمومها يتم الدليل بناء على ان كل علة ما يتوقف عليه وجود المعلول
وكل ما يتوقف عليه وجوده يجب ان يكون موجوداً قبل المعلول وعلى كل
تقدير يلزم ان لا يكون الهبولى علة موجبة (قوله وتوجيهه ان يقال ان المراد
الخ) اي المراد في قول المصنف ان الهبولى ليست علة هي العلة الموجبة
مطلقة التامة بل علة التامة والجزء الاخير لا مطلق العلة موجبة كانت

او غير موجبة والمراد بالفاعل قوله والعلة الفاعلية للشيء الخ هو الفاعل
المستقل بالتأثير اي لا يحتاج في تأثيره الى امر خارج عنه فكل علة تامة
فاعل مستقل بهذا المعنى وهو الموافق لادراجهم الشرائط والآلات
في الفاعل وكثيرا ما يطلق الفاعل المستقل على بسط لا يحتاج في التأثير
الى شيء كما واجب بالنسبة الى المعلوم الاول لكن المراد ههنا هو المعنى
الاول وليس الجزء الاخير فاعلام مستقلا بشي من المعنيين ولما توجه بعد
ذلك ان يقال ان القياس الذي ذكره المصنف على هذا يتج ان الهبول
لا يكون فاعلة مستقلة ولا يلزم منه ان لا يكون جزءا اخيرا دفعه بقوله
ولما كان الفاعل المستقل الخ وتخصيصه ليس قول المصنف والعلة
الفاعلية الخ ليس كبرى مضمومة الى المقدمة الاولى كما هو مبنى الاشكال
بل هو دليل لللازمة لقياس استثنائي بان يقال كلما لم يكن الهبول موجودة
قبل الصورة لم يسبق هناك فاعل مستقل كان الهبول عينه او جزءا اخيرا
منه اذ الفاعل المستقل يجب ان يكون سابقا على المعلوم ان كان بسيطا
فبذاته وان مركبا فيجميع اجزائه واذا لم يسبق هناك ذلك الفاعل المستقل
لم تكن الهبول علة تامة للصورة ولا جزءا اخيرا من علتها التامة ضرورة
انها كلما كانت علة تامة او جزءا اخيرا يسبق هناك فاعل مستقل وللإشارة
الى ان الفاعل المستقل السابق لا يجب ان يكون نفس الهبول بل الهبول
اما عند او جزءا اخيرا منه لم يقل فتنى كونها علة فاعلية مستقلة الخ والالا
فالمناسب ذلك كما في قوله نفي كون الهبول علة موجبة ولعل وجه التأمل
إشارة الى تحقيق هذا الكلام على هذا الوجه بحيث يندفع ما قبل ان
لفاعل المستقل اخص من العلة الموجبة ولا يلزم من نفي الخاص نفي
العام لكن يرد عليه ان تفرع قوله فتنى سبق العلة الفاعلية الى آخرة
لا مدخل فيه لكون الفاعل المستقل ملزوما للعلة الموجبة وانما المدخل
لكونه لازما لها بناء على انه متى تحقق العلة الموجبة تحقق هناك العلة
التامة التي تلك العلة الموجبة عينها او جزءا اخيرا منها وقد عرفت ان كل علة
تامة فاعل مستقل بالمعنى المراد ههنا وذلك لان نفي اللازم يوجب نفي
اللزوم دون العكس فلا وجه لقوله مستلزما وان كان مراده ملزوما

مسار كما قبل تلهم الا ان يكون على صبغة لمفعول لا الفاعل اي استلزم
العلة الموجبة لكن لا وجه حينئذ للعدول عن عبارة اللازم الأشهر
في مثل هذا المقام (قوله المستلزم لنفي سبق الهبول) صفة مخصوصة
لنفي سبق العلة الفاعلية لاصفة كاشفة حتى يرد عليه ان نفي سبق العلة
الفاعلية للصورة لا يستلزم نفي سبق الهبول وتلخيص مراده ان نفي
سبق العلة الفاعلية الذي كان مستلزما لنفي سبق الهبول الخ وهو نفي
سبق العلة الفاعلية التي كانت الهبول عينها او جزءا منها لان نفي سبق مطلق
العلة الفاعلية فاندفع ما نفوه ههنا من الحيرة في ايراد لفظ سبق
في الموضوعين ومن ان قوله لنفي سبق الهبول لتعليل التلازم التقيين وإشارة
الى الصغرى المذكورة في المتن لاصلة للمستلزمة وصلتها محذوفة اي
المستلزمة للعلة لموجبة قول مع ان اكثر النسخ المستلزم بالتذكير لا بالتأنيث
فتأمل (قوله ويجوز ان يكون من التقويم) سيجي فأنه لكن قول المصنف
في صدر الهداية لانها لا توجد بالفعل قبل الصورة ظاهر في اشتقاقه من
القيام ولذا قدمه (قوله هذه شرطية صادقة) الفرض منه توجيه كلمة
لو الداخلة على الشرطية الممتنعة الطرفين وذلك لان التلازم بينهما
لا ينافي انعدامهما معا فيحتمل ان يكون شرطية صادقة مع صدق طرفيها
فاشار الشارح الى دفع هذا الاحتمال بكلمة لو ووجهها المجشي ببيان
استحالة اللازم بقدم الهبول واستحالة اللازم توجب استحالة المزوم
ولذا اكتفى بالاولى (قوله لان ما ثبت قدمه استحالة عدمه) بناء على ان
الممكن انما يكون قديما لكفاية امكانه الذاتي في الفيضان كما في المعلوم الاول
او لتحقيق شرائطه بعد الامكان في الازل كما في سائر العقول والافلاك حينئذ
يستحيل عدمه فيما لا يزال واورد عليهم انه يجوز ان يكون عدم المانع
من جملة شروط الفيضان فيزوال عدم بوجود المانع بنعدم القديم وليس
ذلك لعدم بفيضان من العلة الفياضة ليكون ممتنع الزوال ايضا الا يرى
ان عدم كل حادث ازلى مع انه يزول عنه وجود الحادث (قوله فان قلت
نقض لدليل احتياج الهبول الى الصورة في وجودها وبقيائها) كما استقله
عن المحقق الدواني وبعضهم سبقه عنه ومع ذلك تحير ههنا وهو غير

وذلك الدليل المنقوض هو قوله انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وقد
حمله المحشي على معنى لاتعين بدونها ويدل عليه تشبيه الصور بالعام
الاصول فتقرير النقص لوصح هذا الدليل الدال على فرعية الهبول
للصورة في الوجود والبقاء لجواز اتصاف الهبول بالصورة مع كون وجودها
فرعاً لها واللازم باطل لانه يستلزم الدور الباطل لان وجود الهبول
على تقدير الفرعية يتوقف على حلول الصورة فيها وكونها مصورة وكونها
مصورة يتوقف على وجود الهبول في الخارج بناء على ان اتصاف
شيء بشي في الخارج فرع وجود الموصوف فيها الظاهر فيه هكذا يجب
ان يقرر المقام وان خبط فيه الاوهام (قوله فرع لوجود الموصوف فيه)
لا يخفى انه لا يرتب احد في امتناع تحقق الصفة في الخارج بدون الموصوف
فيه وكيف يجوز عاقل بل صبي وجود الاحراق بدون النار وهذا القدر
يديهي لكن عبارة الفرعية الدالة على الترتب تدل على تقدم وجود
الموصوف على وجود الصفة وذلك في مثل اتصاف الماهية بالوجود
الخارجي ممنوع لجواز ان يتصف الشيء بما يوجد معه او بعده وان لم يجز
اتصافه بما يوجد قبله ولذا غير الدواني عبارة الفرعية الى عبارة الاستدعاء
وهي الموافقة لقول اهل المعقول الايجاب يستدعي وجود الموضوع
(قوله مع ان وجودها فرع لذلك الاتصاف) على ما بين المحشي فيما سلف
مراد المصنف ههنا من ابهام الهبول المتعينة بتعين الصورة ولا تعين
لها في ذاتها كما يستفاد من تشبيه الصورة بالعام (قوله ولا يجاب بان
الصورة الخ) تلخص الجواب منع لبطلان اللازم واستلزام الدور مستندا
بان الصورة باعتبار وجودها في نفسها مع قطع النظر عن حلولها في
الهبول يجوز ان يكون علة للهبول وباعتبار حلولها معلولة لها ولقائل
ان يقول هذا الجواب والجواب الذي بعده مخالفان لما عليه القوم وقد
سبق من المصنف من ان الهبول يستعلة ولا معلولة بالصورة والجواب
مرادهم في العلوية الموجبة من الطرفين لان في مطلق العلوية ولا يلزم
ان في الخاص في العام وفيه ان العلة مطلقا ما يتوقف عليه وجود المعلوم
واحتمال الهبول الى الصورة في التمين والوجود يبنى كونها مطلقة

فان قلت لاشك ان الهبول علة قابلة للصورة قلت نعم الهبول الموجودة
بصورة مطلقة علة قابلة للصورة المعينة والكلام ههنا في العلوية والمعلولة
بين الهبول والصورة المطلقة ثم ان وجود الصورة في نفسها وجودها
في نفس الامر والوجود في نفس الامر اما في الخارج فيلزم الدور واما
في الذهن فيؤمن هذا الجواب الى الجواب الذي بعده الا ان يقال مراد
وجودها الخارجي لكن مع قطع النظر عن حلولها علة سابقة على
الهبول ومع الحلول معلولة لها (قوله ولا يمت ايضا ما قبل الخ) هذا الجواب
للمحقق الرواني وهو ايضا منع لبطلان التالي مستندا بجواز ان يكون
الهبول معلولة للصورة المطلقة وعلة للصورة المعينة وفيه ان استحقاق
الهبول بتعاقب الصور الشبيهة بالعام يقتضي كونها معلولة لصور
المعينة للصورة المطلقة اذ لا تعاقب المطلقة بل المتعاقبة هي المعينة
الا هم الا ان يقال المراد استحقاقها بالمطلقة في ضمن المتعاقبة (قوله
وهو امر ذهني) اي الاتصاف بالمطلقة في الذهن لاني الخارج اذ لو كان
في الخارج لزم الدور الباطل وما قبل لان الصورة المطلقة كلية والكلية
موجود في الذهن لاني الخارج والاتصاف بالوجود في الذهن امر ذهني
ففيه انه يقتضي كون جميع القضايا الخارجية ذهنيات اذ محمول الكل
مفهوم كلي والحل ان الاتصاف الخارجي انما يستدعي وجود الموصوف
في الخارج لا وجود الصفة ايضا ولذا كان اتصاف زيد بالعمى خارجيا
لا ذهنيا وكذا ما قبل الاولى في التعليل ان يقال الصورة المطلقة كلية
والكلية امر ذهني وكذا الهبول قبل وجودها في الخارج فاتصافها
بالمطلقة اتصاف امر ذهني بامر ذهني واتصاف الامر الذهني بالذهني
ذهني لا خارجي اذ الاتصاف في الخارج يقتضي وجود الموصوف فيه كما
حققه الدواني انتهى اذ لا نسلم ان اتصاف الهبول بالمطلقة اتصاف بها
قبل وجودها في الخارج وان بين يلزم الدور فليبين اولا لستغنى عما ذكره
مع ان الجيب مانع بكيفية الجواز ان يكون اتصافها بالمطلقة امرا
ذهنيا فلا حاجة الى التعليل بل الى المؤيد (قوله واتصافها بالصورة
المعينة الى آخره) اورد عليه الصدر اشيرازي في طبقة بان هذا مبنى

على ان يعرض للهوى اولاً صورة مبهمه ثم يعرض لها صورة معينة وذلك
في حيز المنع ولم يقل به احد على ان جعل العام والخاص واحداً كما حقق
في موضعه فكيف ينفلك عن الخصوصية ويعرض بابهامه للهوى
انتهى واجاب عنه الدواني في صفاته بان الانصاف بتلك الصورة من
حيث انها صورة ما تقدم على وجود الهوى ومن حيث انها تلك
الصورة المعينة متأخر ولا محذور في اختلاف الاحكام باختلاف الحثيات
فان الحيوان مثلاً من حيث انها مادة جزء الانسان متقدم عليه بالوجود
ومن حيث انه جنس متحد معه في الوجود بفعلها واحد من هذه الحثية
ولا ينفلك احدهما عن الآخر مع تقدم احدهما عن الآخر من حثية
اخرى ثم قال ولا يذهب عليك ان المذكور جواب عن النقض وانه في قوة
المنع فان الناقض مدع والمجيب عنه مانع فقوله وذلك في حيز المنع من
قبل مقابلة المنع بالمنع وهو غير وجه انتهى والفائل ان يقول وان جاز
اختلاف بعض الاحكام باختلاف الحثيات لكن لا يختلف حكم العملية
والمعلولة باعتبار وجود واحد باختلاف الحثيات والاعتبارات والان كان
الممكن باعتبار امكانه علة لنفسه باعتبار وجوده وهكذا فيستغنى عن
الواجب وما ذكره من كون الحيوان متقدماً على الانسان باعتبار ومعه
باعتبار ليس باعتبار وجود واحد بل التقدم على الانسان باعتبار الوجود
الذهني والمعية باعتبار الوجود الخارجي اذ هما مجعولان في الخارج يجعل
واحد ولا كذلك في الذهن اذ ربما يجعل الحيوان في الذهن مع عدم
جعل الانسان فيه فالحق ان انصاف الهوى بالصورة المطلقة ان كان
خارجياً يلزم الدور ولا يندفع بما ذكره وان كان ذهنياً يندفع من غير احتياج
الى ما تكلف به من اختلاف الاحكام باختلاف الحثيات اذ العلم بما يوجد
من شرائط الابدان فانصاف الهوى بالصورة انكسبية في الاذهان
العالية متقدم على وجود الهوى في الخارج واتصافها بالصورة المعينة
في الخارج متأخر عنها فلا دور وبهذا اندفع ما اورده المولى ميرزا جان
عليه بان الانصاف الذهني والاعتباري الصرف كيف يصير سبباً لوجود
الوجود في الخارج انتهى قال المصنف في اصول الفروع الدور باعتبار

الوجود الخارجي لا يمتثل للوجود ولذا احتاج الى اختلاف الاحكام
بالحثيات فحينئذ يتجه ما ذكره المولى ميرزا جان ابطالاً لا لسند لا منعاً
كما وهم (قوله المطلق انما يكون علة من حيث انها ناعية الخ) علة لقوله
ولا يتم ايضاً ما قبل الخ كما ان قوته فيما قبل لان عليتها ليست الا باعتبار
حلولها الخ علة لقوله ولا يجب والكل اثبات المنوع باستلزام الدور الباطل
لان الناعية والحلول انما هما باعتبار الوجود الخارجي فلو تفرع وجود
الهوى على وجود الصورة في الخارج سواء كانت صورة جزئية معينة
او كلية مبهمه يلزم توقف وجود الهوى في الخارج على نفسه بناء
على ان وجودها بمدخلية الصورة يتوقف على كونها بصورة وانه دور
باطل وبما ذكرنا من ان مراده ان الناعية والحلول انما يكونان باعتبار
الوجود الخارجي لا باعتبار الوجود الذهني اندفع ما اورده عليه من ان قول
الفائل وهذا امر ذهني تدفع كون الناعية في ضمن الخصوصية
النابعة في الخارج اذ الانصاف الذهني ليس فرعاً لوجود الصفة في الخارج
انتهى وغاية ما يمكن ان يقال الخ الظاهر انه مطوف على جزء محذوف
اشرط سابق وانما حذف للايماء الى انه سؤال قوى لا يندفع على القول
بالفرعية فكأنه قال قلت هذا السؤال لا مدفع له على القول بكون انصاف
شيء بشيء في الخارج فرعاً لوجود الموصوف فيه وغاية ما يمكن ان يقال
في الجواب الخ وبهذا اندفع ما قبل قوله فان قلت شرط بلا جزء فحق
العبارة في جانب السؤال ان يقول قد يقال ونحوه او في جانب الجواب
لا يجب او غاية ما يمكن ان يقال بلا او في احدهما حتى يكون جزء له
انتهى على ان جعل الجملة الاسمية عن غايته ما يمكن ان يقال جزء بلا فاء
مخالف لما عليه ائمة النجاة من وجوب الفاء فيها وليت شعري بان هؤلاء
المشعوفين بالاعتراض كيف يفتلون او يتغفلون عن توجيه ممكن مع
ان حذف مفرد او جملة عند قيام قرينة شايعة في كلام البلغاء على ما لا يخفى
(قوله ان الفائل بالفرعية) اي فرعية الانصاف لوجود الموصوف يجوز
ان لا يكون قائلاً بالهوى بان يكون الفائل بالفرعية من الاشرافية
او من المنكلمين يعني ويجوز ان يكون الفائل بالهوى كالمشايبة غير قائلاً

بالفرعية لما شرنا ان نقرر لضروري هو وجود الموصوف في الخارج
سواء كان متقدما على الاتصاف او معه وحاصل الجواب اننا سلمنا ان وجود
الهيولي في الخارج يتوقف على كونها مصورة وحلول الصورة
فيها لكن لا نسلم ان كونها مصورة يتوقف على وجود الهيولي
في الخارج ليلزم الدور لجواز ان لا يكون الاتصاف متوقفا على
وجود الموصوف وان كان مستلزما له فيجوز ان يكون
الاتصاف مع وجود الموصوف لامناخرا عنه ذاتا وزمانا هذا هو مقتضى
كلامه واقول ان كان وجود الهيولي متوقفا على كونها مصورة يكون
الاتصاف متقدما على وجودها لامعه ولا مناخرا عنه ويبطله القاعدة
البدئية وان كانت بعبارة الاستدعاء والاستلزام لا بعبارة الفرعية
فما سئل ان يعود ويقول اتصاف شيء بشيء في الخارج يستدعي وجود
الموصوف فيه فكيف جاز اتصاف الهيولي بالصورة مع ان وجوده
فرع لذلك الاتصاف فيلزم الدور فالحق ان لا يمنع القاعدة بعبارة
الفرعية لانه لا يجدي شيئا بل يمنع توقف وجود الهيولي على الاتصاف
بالصورة وان توقف وجودها على نفس الصورة بناء على ان الاتصاف
بالصورة نسبة بينهما متزامنة عندهما بعد وجودهما فهو متأخر عنهما
فوجود الصورة سابقة على الكل ووجود الهيولي بعدها والاتصاف
والحلول بعدهما وهذا الترتيب بحسب الذات واما بحسب الزمان
فتحدد فلا اشكال فتأمل (قوله هذا مبني الى آخره) لان عدم
الوجود بدون الاخر متعكسا من الجائزين فلو استلزم
احتياج الهيولي الى الصورة في البقاء لاستلزم العكس ويلزم الدور
الباطل فابرار الشارح نقض للدليل بجريانه في احتياج الصورة
الى الهيولي فيه مع انه باطل مستلزم للدور واستلزامه خصوص الفساد
لذي هو الدور (قوله واذا حل الخ) اذ عدم التعيين بدون الآخر واقع
من جانب الهيولي وغير واقع من جانب الصورة فيثبت ان الهيولي
محتاج الى الصورة في الوجود والبقاء اذ لا وجود ولا بقاء بدون التعيين
والجواب في هذه المسئلة ان الحق بانظر الى البقاء لا الى الوجود

الى الوجود انتهى اذ البقاء وجود مستمر ثم ان الظاهر من كلام المخشى
ههنا وفيما سبق ان الحمل على هذا المعنى موقوف على ان يكون قوله لا يقوم
من التقويم واپس كذلك بل الظ من القيام بالمعنى اللغوي ان يكون الصورة
اصلا لها كالدعامة (قوله لا وجود للمطلق الخ) اعلم ان تقرير اصل السؤال
في الشرح هكذا وافترقت الهيولي الى الصورة لكانت الصورة علة لها
وكما كانت علة لها يلزم المناقاة وتقرير الجواب الذي ذكره الشارح بان يقال ان
ردت لزوم علية الصورة مستحقة لصغرى ممنوعة اذ المراد ههنا احتياج
الهيولي الى الصورة المطلقة وان اردت لزوم علية المطلقة فسلم لكن
الكبرى ممنوعة اذ ما سبق في علية الصورة الشخصية وهذا القائل
اختار الثاني واثبت الكبرى الممنوعة بان ما سبق ان كان في العلية
عن الصورة المطلقة فالمناقاة صريحة وان كان في العلية عن الشخصية
فالمناقاة لازمة بناء على انه لا وجود للمطلق الا في ضمن الفرد فاذا لم يكن
شيء من الافراد علة بل معلول متأخرا كما هو مرادهم ههنا لم يكن المطلقة
ايضا علة بل معلولة متأخرة فاسبق يستلزم في العلية عن المطلقة ايضا
ولك ان تقول هذا ايراد على الجواب بتغيير الدليل لان مال المناقاة باطل
احد الحكمين المتنافيين لا بعينه يعني لا يصح في العلية عن الشخصية
واثباتها المطلقة بناء على ان لا وجود للمطلق الا في ضمن الافراد فاحد
الحكمين باطل (قوله وفيه ان الهيولي الشخصية) اي الشخصية بتشخص
ما علة للصورة الشخصية بتشخص معين من حيث هي شخصية بتشخص
معين لامن حيث هي مطلقة اي لامن حيث هي شخصية بتشخص ما
وانما فسرنا به اذ لا علية ولا معلولية بدون الوجود ولا وجود بدون التشخص
ولذا وصف الهيولي بالشخصية واعل اختلاف العبارتين للتفنن (قوله فلا
يلزم من تأخرها) اي من معلوليتها وعدم عليتها من حيث التشخص
تأخرها ومعلوليتها وعدم عليتها من حيث الاطلاق فالملازمة ممنوعة
ولا يخفى انه انما يصح لو كان للصورة من حيث الاطلاق وجود مغاير لوجودها
من حيث التشخص بالذات اذ مرتبة العلية يقتضي وجودا سابقا على
وجود المعلول والتغاير الاعتباري الذي ذكره غير كاف اذ وجود العام
مجهول بعمل وجود الخاص ويمتنع ان يكون الوجود الواحد علة ومعلولا

شيء باعتبارين وفي قول القائل لا وجود للعام الا في ضمن الخاص
 اشارة اليه (قال الشارح) والمذكور سابقا هو ان الصورة الشخصية الخ
 انه اراد الشخصية بتشخص ما جاء المناقاة اذ ايس المراد ههنا اثبات
 عليّة الصورة المطلقة من حيث هي لما عرفت ان لا عليّة بدون
 الوجود بل المراد اثبات عليتها من حيث تشخصها بتشخص ما لا
 بتشخص معين وان اراد الشخصية بتشخص معين كما يدل عليه قوله
 من قبل لجواز انتفاءها مع بقاء الهبولى فذلك فاسد لان ما سبق نفي العلية
 بين المتلازمين ولا تلازم بين الهبولى وبين الصورة الشخصية بتشخص
 معين هذا خلاصة ما اورده بعضهم ههنا والجواب ان لا نتم ما سبق
 نفي العلية بين المتلازمين بل بين افرادهما كيف وقول المصنف والصورة
 ليست علة للهبولى قضية حقيقية حكم فيها على الافراد الشخصية
 لا طبيعية حكم فيها على الطبيعة فلا اشكال (قوله قد يقال الصورة
 تفتقر الى الهبولى في البقاء الخ) نقل لما ذهب اليه بعضهم ههنا واثبت
 الاحتياج في البقاء من الطرفين ودفع لزوم الدور فلا وجه لحذر المصنف
 والقائل الذي سيذكره الشارح بقوله قبل ولما تغاير جهتا التوقف الخ
 وما قيل هذا عين ما ذكره الشارح في بحث فالاولى ان يذكر هناك ففيه
 ان الشارح ناف لا احتياج الصورة الى الهبولى في البقاء هناك واللام يصح
 نقض الدليل بالجريان والتخلف وهذا القائل مثبت لا احتياجها اليها
 فيدليل حيث قال لانها لو لم تفتقر اليها فيه الى آخره (قوله لو لم تفتقر
 لجواز بقاؤها بدونها الخ) الملازمة ممنوعة اذ لا يلزم من عدم كونها لازما
 متقدما ان لا يكون لازما مطلقا لجواز ان يكون لازما متأخرا او معها
 (قوله ولا يلزم من احتياج كل منهما الى الآخر في البقاء الدور المحال الخ)
 لقائل ان يقول الدور المحال توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه في جهة
 من الجهات لا في الوجود فقط ولذا احتاج الشارح في لزوم اتحادهما
 في جهة الشكل الى دفع الدور بتغاير المتوقفين وما ذكره القائل يستلزم
 توقف كل منهما على نفسه في البقاء وهو دور محال كتوقف كل منهما
 على نفسه في الشكل ولا حاجة الى ما قيل ان التحقيق ان علة البقاء علة

الوجود فاحتياج كل منهما الى نفسه في البقاء يستلزم احتياجه اليه
 في الوجود فالدور المحال لازم وان لم يكن صريحا انتهى ولا حاجة الى رده
 بما يقال بعده ايضا وما قيل لا يلزم من احتياج كل منهما الى الاخرى
 في الوجود الدور المحال لجواز ان يكون وجود كل منهما مشروطا بوجود
 الاخرى وتقدم الشرط على المشروط غير لازم فلا يلزم الدور المحال
 حيث ان ايضا انتهى فظاهر البطلان لان التوقف المستلزم للتقدم
 مأخوذ في مفهوم الشرط لانه هو الخارج الموقوف عليه نعم
 لا يلزم تقدم الشرط على المشروط زمانا لكن يجب تقدمه ذاتا وهو
 ظاهر (قوله لجواز ان يكون بقاء كل منهما مشروطا ببقاء الاخرى) فغاية
 ما يلزم بحكم القياس المساواة احتياج الشيء الى نفسه في البقاء وهو ليس
 بدور محال ولعله يحكم بان الدور المحال توقف الشيء على نفسه في اصل
 الوجود وقد عرفت ما فيه ولذا مرضه اولما اسلفنا من منع الملازمة
 او لمجموعهما (قوله وقد يقال الخ) معارضة للقائل الاول وهي لم يارك
 شاه شارح حكمة العين والجواب الذي ذكره بقوله وفيه الخ للشرىف
 المحقق في تعليقه هناك (قوله لو كان الحل مستغنيا عنه) اي في ذاته
 ومتقوما بدونه في ذاته ايضا فلا يرد الاعراض اللازمة للوجود او الماهية
 ثم ان هذا السند مؤيد بان المأخوذ في ماهية العرض هو الموضوع لا مطلق
 الحل والموضوع اصطلاحا هو المستغنى عن الحل فيه والمنقود بدونه
 واللام يخرج الصورة عن تعريف العرض بانه ماهية لو وجدت في الخارج
 لكانت في موضوع والقاعدة هناك كل ما هو حال في الموضوع ومحتاج
 اليه في البقاء فهو عرض لكل ما يحل في الحل فهو عرض كاتوهمه
 من اورد على الجواب بانه تخصيص للقاعدة العقلية ولا يرتضيه القاعدة
 العقلية (قال الشارح قبل ولما تغاير جهتا التوقف الخ) يعني اول تغايرهما
 للزم الدور الباطل كما في صورة احتياج كل منهما الى الاخرى في الوجود
 والبقاء وفي صورة احتياج كل الى الاخرى في الشكل فهنا ثلث صور
 الاولى ما ذكره المصنف وهي احتياج احدهما في الوجود والبقاء
 واحتياج الاخرى في الشكل والباقيتان ما ذكره ويلزم الدور فيهما

ما ذكره المصنف هذا مراد القائل ولذا اورد عليه في الشرح بان ليس في الصورة الثالثة اعني في احتياج كل الى الاخرى في التشكل دور باطل لجواز احتياج تشكّل كل منهما الى ذات الاخرى لا الى تشكّلها فلا دور وأشار المحشي الى ان لا دور في بعض الصورة الثانية اعني احتياج كل الى الاخرى في البقاء فقط وقد عرفت ما فيه (قوله زعم الدور على تقدير اتحاد الجهة الخ) يعني زعم الدور على تقدير اتحاد الجهة زعم ان المتقدم على مامع الشيء متقدم على ذلك الشيء لا زعم ان تشكّل كل منهما مثلا لا يجوز ان يحتاج الى ذات الاخرى بل يجب ان يحتاج الى تشكّلها فلا يندفع بالابرار الذي ذكره الشارح اذ للزاعم بعد ذلك ان يقول اذا احتاج تشكّل كل منهما الى ذات الاخرى كان ذات الاخرى متقدمة على تشكّل الاولى وتشكّل الاولى اما متقدم على الاولى او معها وعلى كل تقدير يلزم تقدم ذات الاخرى على ذات الاولى وبالعكس اما على تقدير تقدم التشكّل فلان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء واما على تقدير برعية التشكّل فلان الذات المتقدمة على التشكّل الذي هو مع الاخرى متقدمة على تلك الاخرى فيلزم تقدم ذات كل واحد منهما على نفسها وانه دور باطل ولك ان تقول قاعدة ان المتقدم على مامع الشيء متقدم على ذلك الشيء مستلزمة لقاعدة ان المتأخر عما مع الشيء متأخر عن ذلك الشيء فاذا احتاج تشكّل كل منهما الى ذات الاخرى كان متأخرا عنها فيلزم ان يكون متأخرا عن تشكّل الاخرى سواء كانت الاخرى متأخرة عن تشكّل نفسها او مع تشكّلها اما على الاول فلان المتأخر عن المتأخر متأخر واما على الثاني فلا قاعدة اللازمة للقاعدة الاولى فيثبت يلزم توقف تشكّل كل منهما على تشكّل الاخرى فيلزم توقف تشكّل كل منهما على نفسه وانه دور باطل وعلى كل تقدير لا بد من دفع آخر اما اولافانا لاننا ان تشكّل الهبولى متقدم عليها او معها لجواز ان يكون متأخرا عنها كما اشار اليه المصنف وقد قطع به الشارح فغاية ما لم توقف تشكّل الهبولى على ذاتها ولا خذور فيه واما ثانيا فلما عرفت من بطلان ما زعمه من القاعدة ولازمها وللإشارة الى الجواب بوجهين ادرج لفظ الزعم في الموضعين

(قوله قديقل احتياج كل منهما الى آخره) اي احتياج كل منهما الى ذات الاخرى لا الى تشكّلها وتشكّلها غير متصورة وممكن فيكون السند الذي استند به المانع للزوم الدور على تقدير الاتحاد في جهة التشكّل باطلا ويثبت لزوم الدور بناء على مساواة السند المذكور خفاء المقدمة المتنوعة اذ ليس هناك احتمال عند المانع بوجوب خفاءها سوى الاحتمال المذكور وتلخيص ما ذكره القائل انه لو احتاج تشكّل كل الى ذات الاخرى كان ذات الاخرى منضمّا اليها ضرورة ان تشكّل الشيء بالشيء يتوقف على انضمامه اليه وكما كان ذات الاخرى منضمّا اليها كانت متشخصة لاستحالة الانضمام الى غير الشخص وكما كانت متشخصة كانت مشكلة سواء كان التشكّل متقدما على الشخص او لازما معه بحيث لا تقدم ولان آخر بينهما وذلك بان يكونا معلولين على واحدة في درجة واحدة وبالجملة لو تشكّل احدهما بالاخرى كانت الاخرى مشكلة قبلها فكيف يتصور العكس اي تشكّل الاخرى بالاولى لانه يستلزم تأخر تشكّل الاخرى عنه تشكّل الاولى وقد كان متقدما عليه فلو انعكس لدار وقد عرفت ان مراده من قوله او المستلزم له كون التشكّل لازما مع الشخص لا مطلق اللازم واو كان متأخرا والا لتوجه عليه انه حشومفسد اذ على تقدير تأخر تشكّل المنضم اليه عن تشخصه لم يلزم توقف تشكّل كل منهما على تشكّل الاخرى فلا دور ولا فساد ثم الفرق بين هذا الجواب وبين الجواب الذي ذكره الشارح هو ان جواب الشارح لم يتعرض فيه لاحتمال كون التشكّل لازما للشخص بل قطع فيه تقدم التشكّل على الشخص بخلاف هذا الجواب وايضا ما ذكره الشارح اثبات المنوع وهذا ابطال السند ولاجل ذلك جعله المحشي جوابا آخر واما استحالة الانضمام الى المطلق فيعتبر في جواب الشارح ايضا وان لم يتعرض بها لغاية ظهورها (قوله والانضمام موقوف على الشخص الخ) ان اريد انه موقوف على تشخص المنضم اليه كما يقتضيه ظاهر قوله فلا ينضم اليه غيره ففيه انه قاصر ضرورة ان الانضمام يتوقف على تشخص كل من المنضم والمنضم اليه اذ المعدوم لا ينضم الى الغير ولا ينضم اليه وما ليس

بمتشخص ليس بموجود وان اريد انه موقوف على تشخص كل منهما
يلزم ان يكون التشخص متقدما على التشكل ويكون التشكل لازما متأخرا
فيبطل اصل الجواب كما عرفت آنفا وايضا على هذا يستحيل احتياج
احديهما الى الاخرى في التشكل كما يستحيل احتياج كل منهما الى الاخرى
لانه لما جزم بان التشكل اما متقدم على التشخص او معه فلو احتاج
احديهما الى الاخرى في التشكل وكان التشكل موقوفا على الانضمام
الموقوف على التشخص يلزم ان يكون المحتاج في التشكل متشكلا قبل نفسه
وهو محال فثبت بطل ما ذكره المصنف ايضا مع انه اعترف بصحته وانما
حكم بفساد احتياج كل منهما الى الاخرى في التشكل اوفى الوجود والبقاء
والجواب ان ليس مراده من الانضمام ههنا بالنسبة المتأخرة عن الطرفين
والا لمتنع توقف التشكل المتقدم على التشخص او معه عليه بل مراده
لازم تلك النسبة اعني كون المنضم اليه صالحا لان يكون سببا للتشكل الغير
فثبت اختيار الاول من غير لزوم قصور فلي تأمل (قوله فان المطلق غير
موجود) دليل لتوقف الانضمام على التشخص المنضم اليه يعني ان
الانضمام موقوف على وجود المنضم اليه لكن المطلق غير موجود
وانما الموجود هو التشخص فلذا حكمنا بان الانضمام يتوقف على تشخص
المنضم اليه ثم ان مراده من التشخص يجب ان يحمل على التشخص المعين
لا على تشخص ما اذ على هذا يدل دليله على قبض مدعا اعني امكان
تشكل كل منهما بذات الاخرى اي الماهية المطلقة الموجودة في ضمن
فرد ما نعم يدل على عدم امكان التشكل بالماهية المطلقة الغير المعروضة
للوجود لكنه لا يقدح في السند الذي ذكره المورد اذ مراده تشكل كل
منهما بالماهية المطلقة الموجودة في ضمن فرد ما لقطع بان لاعلية بدون
الوجود وبالجملة مراد القائل توقف الانضمام على التشخص المعين
المنضم اليه ويؤيده قوله فان المطلق غير موجود ولذا قدح فيه المحشي بما
ينقله عن بعض المحققين كما ستعرف (قوله واجيب بالمنع) اي يمنع ان المطلق
لا ينضم اليه غيره مستندا بان الوجود غير الماهية الممكنة وقد انضم الى
الماهية المطلقة لا الى الماهية بشروط العدم لئلا يلزم اجتماع وجود

والعدم في حالة واحدة ولا الى الماهية بشرط الوجود لئلا يلزم كونها
موجودة قبل عروض الوجود فهذا السند دل على ان مراد هذا
الجبب تجوز الانضمام الى الماهية المطلقة الغير المعروضة للوجود ولا يخفى
انه بين البطلان ولذا قدح فيه المحشي ان هذا المنع مكابرة (قوله وما ذكره
في مقام السند الخ) دفع ما يتوهم من انه كيف يكون المنع مكابرة مع انه له
سند يقويه بانه لا يقويه في نفس الامر بناء على ان المراد الانضمام في الخارج
لا مطلقا ولو في العقل والوجود لكونه معقولا ثانيا في التحقيق انما ينضم
الى الماهية المطلقة الموجودة في الذهن لا في الخارج فقد انجز الامر الى
اثبات المنوع بتحرير ان المراد هو الانضمام الخارجي فلا وجه لجعل المنع
مكابرة الا ان يقلل اراد ان كون المراد هو الانضمام الخارجي ظاهرا مستغنى
عن التحرير والبيان ههنا (قوله قال بعض المحققين الخ) اقول تحقيق
هذا المقام يقتضي بسطا في الكلام فاعلم انه اذا احتاج احديهما الى
الاخرى فاما ان يحتاج الى ماهيته المطلقة واما ان يحتاج الى شخص
الاخرى اي ماهيته الشخصية مع قطع النظر عن العارض الذي
لا يتوقف عليها وجودها اذ الذات قد يطلق على الماهية المطلقة
وقد يطلق على الماهية الشخصية المذكورة اذ اتقرر هذا فنقول القائل
الاول الموجه لكلام المصنف حكم على الاطلاق بلزوم الدور على تقدير
اتحاد الجهة ولذا اعرض عنه المصنف والتجأ الى القول باحتياج
احديهما في الوجود والبقاء والاخرى في التشكل واورد عليه المورد الذي
نقله الشارح بمنع الدور على تقدير اتحادهما في جهة التشكل واستند
بجواز احتياج تشكل كل منهما الى ذات الاخرى لا الى تشكلها اقول والظ
من قوله لا الى تشكلها ان مراده من الذات الذات الشخصية التي لا يتوقف
وجودها على التشكل بناء على ان التشكل ليس من العوارض الشخصية
كما يحققه الشارح واورد عليه القائل الذي نقله المحشي بان احتياج
تشكل كل منهما الى ذات الاخرى غير ممكن لان الاحتياج ان كان الى الماهية
المطلقة فهي غير موجودة ولا يمكن التشكل بسبب المعدم وان كان
الى الماهية الشخصية فهو محال ايضا لاستلزامه تقدم كل من التشككين

عنى التأخر وتأخره عنه ولا يمكن اجتماع تقدم وتأخر بالنسبة الى
 شئ واحد في محل واحد والجواب الذى ابطله المحشى بجواب يجوز
 الاحتياج الى الماهية المطلقة الغير المعروضة للوجود فاعلم ان الغرض من
 هذا الكلام تحقيق المقام على وجه يستفاد منه امور الاول القدرح فيما
 ذكره القائل الاول الموجه لكلام المصنف بان الدور غير واقع على تقدير
 اتحاد ذات الجهة مطلقا لجواز اتحادهما في جهة الشخص والشكل
 بتغاير حيثى الفاعلية والقابلية فيكون اراد اعليه بدل الاراد المذكور
 في الشرح والله في القدرح فيما ذكره المورد المذكور بانه لا يجوز احتياج كل
 منهما الى ذات الاخرى في الشكل سواء كان مراد المورد من الذات الماهية
 مستحصنة والماهية المطلقة فانه ان كان مراده الماهية مستحصنة فلا يجوز
 احتياج الهوى الى شخص الصورة في الشخص والشكل لانها محتاجة
 الى ماهيتها المطلقة الموجودة في ضمن فرد ما وان كان مراده الماهية المطلقة
 فلا يجوز احتياج الصورة الى الماهية المطلقة للهوى اذا احتياج الى
 شخص الهوى كما سقروه والثالث القدرح فيما ذكره القائل الذى
 نقله المحشى بان مدعاى بطلان سند المورد حق لكن لما ذكره بل لما
 ذكرنا فان ما ذكره مقدوح اما اوله فلان الانضمام انما يتوقف على
 وجود المنضم اليه فلا على شخصه وكما ان الشخص موجود
 كذلك الماهية المطلقة موجودة في ضمن فرد ما كما يأتى فيجوز
 احتياج شكل الهوى الى ذات الصورة اى الى ماهيتها المطلقة
 الموجودة في ضمن صورة ما وان لم يجز احتياج شكل الصورة الى ماهية
 الهوى المطلقة الموجودة في ضمن هوى ما واما ثانيا فلان الشكل
 والشخص انما يتوقف على الانضمام المتوقف على وجود المنضم اليه
 اذا كان ذلك المنضم اليه فاعلا للشخص او الشكل للقطع بان مرتبة
 اليجاد متقدمة على مرتبة المعلوم الموجود واما اذا كان قابلا فلا يتوقف
 على ذلك الانضمام بل يكفي وجود القابل والمقبول معا بحيث لا تقدم
 ولا تأخر بينهما ولذا كانت الهوى المعنية مع احتياجها في الشخص
 والتعين الى الصورة محلا قابلا لشخص الصورة وتشكلها اذا قابل

سواء يمكن القائل ان يقول مطلقا فاعلة كانت او قابلة يجب تقدمها
 على المعلوم لانها ما عرفت عليه وجود المعلوم والتوقف مستلزم
 للتقدم سواء بالمعنى المشهور اعنى ان لا يمكن وجود الشئ الا بعد وجود
 شئ آخر او بالمعنى الذى احده المحقق الدواني اعنى الترتيب الصحيح
 ادخول الفاء كما ذكره في شرح التهذيب والرابع ان في عدوله عن الشكل
 الى الشخص ايماء الى ما هو الحق من ان الشكل ليس من العوارض
 المستحصنة كما حققه الشارح فيما بعد هكذا يجب ان يفهم هذا المقام
 ومن غفل عن حقيقة الامر جعل غرض المحشى من نقل هذا الكلام
 نصرة للمورد وازاد محضاعلى القائل الذى نقل عنه المحشى في صدر القول
 (قوله لان تعين الهوى الخ) يعنى ليس لها تعين مخصوص بل تعينها
 ليس الابعين ما وهو لا يتوقف في كونها وحدة بالشخص بل مثلها وفي
 في الصورة ايضا فان الشجر المعين مع توارد التعينات عليه في ازمته تمامه
 باق بالشخص من اول شجرة الى آخره وكذلك الطفل باق بالشخص
 الى الشيخوخة تأمل فيه (قوله الاول ان شخص الصورة الخ) يعنى
 لو كان تشخصها لاجل الهوى المطلقة لما انعدم الصورة بانعدام
 الهوى المعنية وجاز توارد الهويات المتعددة على صورة واحدة معينة
 مع بقاء الصورة بشخصها كما ان الحال في جانب الهوى كذلك حيث
 يتوارد عليها الصور وهي بقية تشخصها السكن لا يلزم باطل ادقرا تفقوا
 على ان انعدام المحل يوجب انعدام الحال فلا يمكن ان يتعدم الهوى
 ويبقى الصورة وان جاز العكس وبالجملة لو كان تشخص الصورة للهوى
 المطلقة سواء كانت الهوى فاعلة لتشخصها او قابلة لا يمكن مفارقة
 الصورة المعنية عن الهوى المعنية ولا يمكن ان يتصور وجود الصورة
 المعنية وان لم يوجد الهوى المعنية التي هي محلها واللازم باطل بخلاف
 الحال في جانب الهوى وبهذا عرفت ان هذا الوجه لا يضل كون
 الهوى المطلقة غلة فاعلة او قابلة للصورة المعنية والوجه الثاني
 لا يضل كون الهوى المطلقة والمعينة غلة فاعلة للصورة المعنية ويبقى
 احتمال واحد من الاحتمالات الاربعة ههنا فان الهوى امام مطلقة واما
 معينة وعلى كل تقدير هي اما فاعلة او قابلة فبطل بوجهه لانه لو كان

المطلقة فاعلة وقابلة وبالثاني كون المعينة فاعلة فلم يبق الا كون المعينة
قابلة وبه يتضح ان ذات الهبولى سواء كان الذات بمعنى الماهية المطلقة
او بمعنى الماهية المشخصة لا يكون عادة فاعلة لتشخص الصورة وتشكلها
وبما حررنا من تحقيق مرادنا دفع عنه الارهاام (قوله فظهر ان تشخص
الصورة يكون بالهبولى المعينة الخ) لقائل ان يقول فيه بحث من وجهين
اما اول فلان حلول تشخص الصورة في الهبولى يستلزم ان لا يكون الصورة
مشخصة في ذاتها لاستحالة تشخص ما ليس فيه حلول التشخص
نعم يمكن تشخص الجسم المركب لحلول التشخص في جزء الهبولى لكن
الكلام في تشخص الصورة لافي تشخص الجسم المركب واما ثانيا فلان
الهبولى والصورة اما ان تشخص بتشخصين متغايرين واما ان تشخصا
بتشخص واحد صادر من الصورة قائم بالهبولى فعلى الاول يكون كل
منهما قابلا للتشخص القائم بها وهو خلاف ما ارتضاه وعلى الثاني
فذلك التشخص ان كان تشخص الصورة يلزم ان يكون الهبولى
معدومة لاستحالة الوجود بدون التشخص فلا يكون علة قابلة اذا المعلوم
لا يكون علة لشيء وان كان تشخص الهبولى يلزم ان يكون الصورة علة
فاعلة بلا تشخص ووجود وهو باطل ايضا اللهم الا ان يقال الهبولى
منعوتة بتعوت الصورة وليس لها تعوت حقيقة في ذاتها لكن الوجود
يمكن بالتشخص بالعرض ولا يتوقف على التشخص بالذات فليتأمل
(قوله وسقط الدور) اى على تقدير الاتحاد في جهة التشخص والتشكل
كما توهمه القائل الاول (قوله وبوهم ان الشيء المطلق الخ) دفع سؤال
رد على قوله وتشخص الهبولى بالصورة المطلقة ونشأ ما ذكره القائل
الاول فكأنه قيل تشخص الهبولى بالصورة المطلقة يحتاج الى
الاهتمام بها لان تشخص الهبولى بها لكان الصورة المطلقة موجودة
وليس كذلك فدفعه بان القول بعدم وجود الصورة المطلقة في ضمن
الاهتمام بها باطل فان المطلقة بمعنى لا بشرط شيء تجتمع التشخص
فهي موجودة بوجود ذلك التشخص وان لم يكن لها وجود مستقل
فوجودها لا يتوقف على وجود التشخص بل على وجودها

الخارجة اى بشرط الاطلاق وانعموم لا توجد الا في الذهن لكن المراد
من تشخص الهبولى بذات الصورة تشخصها بنهايتها المطلقة بالمعنى
الاول بالمعنى الثاني فعلى هذا يظهر اختلاف ما ذكره القائل الاول بقوله
فان المطلق غير موجود فان قيل لعل مراد ذلك القائل من المطلقة
ما هو بشرط الاطلاق ومن التشخص الذي جمع به موقوفا عليه
لانضمام هو تشخص ما لا يشخص معين فيقول الى ما ذكره المحشى قلنا
فعلى هذا الوجه للاستدلال بهذا الدليل على ما ادعاه من ان احتياج كل
منها الى ذات الاخرى في الشكل غير موقوف لان تشكل الهبولى بالصورة
المطلقة بالمعنى الاول احتياجه الى ذات الصورة في الشكل كما لا يخفى
وفي الوجه الثاني اى المذكور بقوله الثاني ان ذات الهبولى قابلة الخ نظر
لانه لا ينفيد ان الهبولى ليست علة فاعلة لتشخص الصورة والمدعى
انها ليست فاعلة ولا قابلة له كادل عليه الوجه الاول كما قررنا فلا يتم
تقريب الوجه الثاني وحيث يمكن تعميم الوجه الاول بناء على ان قوله
ان تشخص الصورة ليس لاجل الهبولى المطلقة ليس مختصا بنفي
كون الهبولى علة فاعلة بل اعم من نفي كونها قابلة خض النظر بالوجه
الثاني فان قلت لا وجه لتخصيص النظر بالثاني اذ الوجه الاول انما ينفي
مطلق العلية عن الهبولى المطلقة لاعتنا المعينة والوجه الثاني بنفي العلية
الفاعلية عن الهبولى المطلقة والمعينة فكل من الوجهين مقدوح
بما لا يقدح به الوجه الاخر قلت حل المحشى الذات في المدعى اى في قوله
واما تشخص الصورة بذات الهبولى على معنى الماهية المطلقة لاعلى معنى
يعم الماهية المطلقة والتشخص مع قطع النظر عما يتوقف عليه وجودها
فلذا جعل الوجه الاول تاما دون الثاني وانما حمله على معنى الماهية
المطلقة لان ما ذكره هذا البعض الحق في تعليل ان تشخص الهبولى
بذات الصورة معقول صريح في ان مراده من الذات هو الماهية المطلقة
لان قوله من حيث انها صورة مالا من حيث انها هذه الصورة يدل
على ذلك واقول قد عرفت الدفاع لهذا النظر اذ لا بأس في ثبات
ان الهبولى المطلقة لا يكون فاعلة لتشخص بدليل يدل على ان المعينة

ايضا لا يكون فاعلة فمجموع الوجهين لا يثبت المطلوب على وجه
يتضمن نفي كون المعينة فاعلة لتفرغ عليها قوله فظهر ان تشخيص
الصورة الخ وإس الغرض اثبات المطلوب بكل من الوجهين ليتوجه
عليه هذا فنظر (قوله بخلاف تشخيص الهبول بالصورة المطلقة الخ) ثم هيد
لقوله لكن لا يراد الخ ولا دخل له في النظر ولا تعلق به ولك ان تقول لعله
جواب عما يراد على السند المذكور بأنه باطل لان تشخيص الهبول بالصورة
المطلقة على ان يكون الصورة قابلة ايضا فلو كان تشخيص الصورة
بالهبول المطلقة على ان يكون الهبول المطلقة قابلة لزم الدور الباطل
وفيه ان هذا السؤال غير مخصوص بالسند المذكور بل يتوجه على تقدير
قابلية الهبول المعينة ايضا ولا يتوجه اصلا (قوله لكن لا يراد بكونها غلة
فاعلة تشخيصها انها مبدأ له) اي ان الصورة المطلقة مبدأ موجود
او تشخيص الهبول وكذا تشخيص كل شيء موجود كوجوده واحد
بالعدد لا متعدد ولا شيء من الواحد بالعدد بما يصدر عن المبادئ المتعددة
بل كل واحد بالعدد انما يصدر عن واحد بالعدد وكان الواحد لا يصدر
عنه الا الواحد فكذا الواحد الصادر لا يصدر الا من واحد لما سبق
من المحشى واتفق عليه المحققون من ان تبدل الموجد بغيره تبدل الموجد
وان لم يوجد تبدل الشرائط والآلات وتبدل العلة السامة والصورة
المطلقة ليست واحدة بالعدد بل بالنوع فتشخيص الهبول لا يصدر
عن الصورة المطلقة فلا يصح ان يراد كونها مبدأ موجودا بل المراد
كون تشخيص افراد الصورة المطلقة تشخيصا للهبول المعينة وهو المراد
بقوله كونها حالة في الهبول بتشخيصها الخ فحينئذ يكون الصورة
المطلقة بمنزلة فاعل تشخيص الهبول واما الفاعل الحقيقي لتشخيص
الصورة الذي كان تشخيصا للهبول بالمرض وإس لها تشخيص في ذاتها
وانما هي متشخصة بتشخيص افراد الصورة فهو العقل الفعال
في السهوية الواجب بالذات في تحديقهم وههنا بحث اما ولا فلان
تشخيص الهبول ان كان عين تشخيص الصورة يلزم ان يكون تشخيص
الهبول واحدا بالنوع لا بالعدد وان كان لها تشخيص مقابله تشخيص

الصورة صدر من الفاعل بسببها يلزم ان يكون الهبول متشخصة
متعينة في ذاتها ويكون الصورة سببا لتشخيص الهبول او شرطاً له
لا فاعله او بمنزلة الفاعل اللهم الا ان يحمل الفاعل على ما يحمل الفاعل
على الفعل فيكون موافقا لما ذكره بعض المحققين بان الصورة المتعاقبة
شروط لاستحفاظ الهبول المتشخصة الصادرة عن العقل الفعال
وقد سبق ان تبدل الشروط والعمل السامة لا يوجب تبدل المعلوم
ونعم يوجب تبدل الفاعل فيكون تشخيص الهبول محفوظاً مع تعاقب
الصورة لما قلناه تشخيصها واما ثانيا فلان الصورة المطلقة نوع واحد
بالعدد لا انواع متعددة ولا تقابل بين الواحد النوعي والعدد
وانما التقابل بين الواحد بالعدد والمتعدد وبين الواحد النوعي والتشخيصي
اللهم الا ان يقال لعلية بدون الوجود فلما كان وجود الصورة المطلقة
في ضمن افرادها متعددا كان العلة في الحقيقة نوعا متعددا لافراد بل
نفس الافراد المتعددة لانفس النوع الواحد بالعدد كما لا يخفى (قوله وفيه
نظر لانه ان اراد بعلة احدهما الشكل الاخرى الخ) تلخيصه ان اراد
علية الذات التي هي الماهية المطلقة فلزوم تقدم تشخيصها على تشخيص
الاخرى من نوع يجوز ان يكون المطلقة الموجودة في ضمن تشخيص ما غلة
وان اراد علة التشخيص فلزوم التقدم مسلم لكن لا يتدفع به المنع السابق
ولا يثبت به المتنوع الذي هو لزوم الدور على تقدير اتحاد الجهة لان المانع
استند بجواز علية الماهية المطلقة لا بجواز علية التشخيص لئلا يتدفع بذلك
اقول قد عرفت اندفاع نظر المحشى فيما سلف بان لعلية بدون الوجود
والتشخيص فالصورة المطلقة مثلا لا يكون علة مالم تشخيص وام توجد
ولو بتشخيص ما فاذا كان جنس التشخيص موقوفا عليه لعلية كان كل
تشخيص موقوفا عليه وما سبق منه من انه لا يلزم من تأخر شيء عن شيء
من حيث التشخيص تأخره من حيث الاطلاق قد فزع ان لا وجود للعام
الافى ضمن الخاص وان لبس المطلق وجود مغاير لوجود خاص بل هما
موجودان بوجود واحد كما حقق في محله فالاحتياج الى المطلق احتياج
الى الفرد الخاص فنشكل الهبول مثلا بالصورة المطلقة يتوقف على

وجوده في ضمن فرد ما ووجودها في ضمن فرد ما يستحيل بدون وجودها
 في ضمن فرد معين في زمان معين لا يمكن في هذا الزمان وجود صورة معينة
 اخرى لعدم استعداد تلك الهيولى في ذلك زمان هذه الصورة معينة
 فيكون كل صورة معينة في كل زمان معين موقوفة عليها قطعا وبذلك يصح
 ما توهم المحشي ههنا وفيما سلف فليتأمل (قوله وقد عرفت ان الذاتيات
 المطلقة موجودة صالحة للعينية) اي بشرط الوجود في ضمن
 فرد ما وفي بعض النسخ بعنوان الذاتيات ويشكل بان تعرضيات المطلقة
 ايضا موجودة صالحة للعينية كادل علمية التريديت السابقة من المصنف
 حيث قال اما الجسمية او لازمة لها او عارضة لها وامثاله لكن في اكثر النسخ
 بعنوان الذاتيات المطلقة والذوات بمعنى المساهيات شاملة بجميع الذاتيات
 والعرضيات ثم ان وجود الماهيات المطلقة مبني على ما هو تحقيقهم من
 وجود الكلي الطبيعي في ضمن افرادهم ثم ان العينية التي صلت تلك
 الماهيات لها اعم من العينية الحقيقية والعينية بالمعنى الحقيقي فيما اذا صح
 كونها فاعلا حقيقيا واما صلاحيتها للعينية بمعنى الشرط او السبب
 الحامل للفاعل فبالطريق الاولى لكن قد تحققت ان عينية المطلقة
 يستحيل بدون الوجود كما اعترف فالعينية تتوقف على كل تشخص معين
 في زمان معين يستحيل فيه تشخص معين آخر فوجود الهيولى المعينة
 اي وجودها الشخصي محفوظ بتعاقب الصور المعينة في كل زمان
 من ازمته وجودها الشخصي يتوقف بقاؤها على تشخص معين بصورة
 معينة وان لم يتوقف بقاؤها في زمان آخر او مطلقا على ذلك التشخص
 الذي كان في الزمان الاول ولا يمكن فيه غيره لعدم الاستعداد لذلك
 التشخص واذ قد ثبت ان بقاءها في كل زمان معين يتوقف على تشخص
 معين فيه فقد ثبت ان وجود الهيولى وبقائها يتوقف على كل تشخص
 معين كما يتوقف على تشخص ما فكذا العلمية المتوقفة على الوجود فاعلم
 هذا المقام اذ قد زل فيه اقدام اقوام بعد اقوام (قوله هذا انما يجب
 لو كان للتشخص مدخل الخ) يقول ان اراد التشخص تشخصا ما فلا
 شبهة في انه لا يمكن في وجوده عدم الوجود وانما

الوجود بدون التشخص بتشخص ما وان لم يستحل بدون تشخص معين
 وان اراد التشخص المعين فعلى تقدير ان لا يكون له مدخل في العينية
 للشارح ان يقول المراد من التشخص ما يتوقف عليه وجودها والعينية
 كما يتوقف على وجود العلم كما هو المراد من تقدم ذاتها كذلك يتوقف
 على ما يتوقف عليه وجودها اذ الموقوف على الموقوف موقوف سواء
 كان ذلك التشخص الموقوف عليه تشخصا معينا او مبهما فان قلت
 ما معنى التميز والتشخص المبهم فانه ان كان كاي لا يكون تشخصا لما
 مر ان التشخص واحد بالعدد وان كان جزئيا معينا لا مبهما قلت قد عرفت
 ان الوجود الشخصي قسمان قسم يكون بتعين معين كشخص الفرض
 والجوهري الذي لا يتوقف وجوده على تعاقب حالات متعددة وقسم
 يكون بتعين ما كالهوى المستحقة بتعاقب تعيينات صورته وكالتشخص
 النامي والشجر النامي الباقيين من اول عمره الى آخره بالشخص مع
 وارد عوارض متغيرة له غيره في كل زمان من زمان وجودهما كما لا يخفى
 فالقسم الثاني في الحقيقة كلي لا جزئي (قوله بشهادة الاستقراء) اي
 استقراء المذاهب يعني لم يوجد مذهب سوى السطح والخلاء في المكان
 ويتجه عليه مذهب الهيولى والصورة ومطلق السطح كما سيذكرها
 فتخصص الابرار بمذهبي الهيولى للصورة اما الاكتفاء واما لان القول
 بانه مطلق السطح مجرد احتمال لامذهب فلذا احتاج الى نقل المذهبين
 عن الشيخ (قوله فشهادة الاستقراء مردودة) قيل القائل بثبوت الحصر
 بالاستقراء هو الشارح الخطائي الشهير بمن لا زاده فانه حقق في اوان كلامه ان
 المكان خاصة شاملة هي ان ينسب اليه الجسم المتمكن بكلمة في ثم ذكر
 ان هذا الحصر ثابت بالاستقراء حيث لا يوجد سواهما امر يوجد له خاصة
 المذكورة فراه من الاستقراء استقراء تحقق الخاصة المذكورة بالاستقراء
 المذاهب والظاهر ما ذكره القائل فالابرار ساقط ولذا قال فالاولي الخ
 اقول فيه بحث لان ما ذكره المحشي غير هذا القائل لان كلام هذا القائل
 صريح في ان مراده من الاستقراء استقراء الخاصة فلا معنى لجملي كلامه
 على استقراء المذاهب والابرار عليه وايضا ما ذكره هذا القائل

منظور فيه لان النسبة بحكمة في متحققة في الزمان وفي السطح الظاهر من
 المحوى المتمكن وفي السطح الباطن الغير المماس من الخاوي بل في نفس
 الجسم الخاوي نحو زيد في الدار اذا ظرفية الحقيقية لا تقتضي تماس
 المظروف بالظرف اصلا ولا تكون خاصة للمكان وكيف يكون مجرد تلك
 النسبة خاصة ولو كانت خاصة لما احتاجوا الى الامارات الاربع بل
 يكفيهم الامارة الاولى (قوله فالاولى الخ) انما قال الاولى دون الصواب
 لا مكان ان يحمل مراد القائل على الاستقراء المذهب المعتد بها لا مطلق
 المذهب ومنع ذلك ما ذكره المحشي اولى لان بيان مقدمة البراهين بالحكمة
 بالاستقراء غير لائق لان الاستقراء بما يفيد الظن فتأمل ولقائل ان يقول
 لو كان غير المذهبين المذكورين في المتن ظاهر البطلان لما احتاج الشارح
 المحقق الى ابطال احتمال كونه نقطة او خطا او سطحا ظاهرا من الممكن
 المحوى او سطحا باطنا غير مماس من الخاوي او جسم تعليميا قائما بالتمكن
 او بجسم آخر بادلة ذكرها الا ان يحمل مراده من الظهور على مطلق
 البديهة لا على البديهة الجلية وعلى ان مراده البديهة بعد تحقيق
 الامارات الاربع وما ذكره الشارح تنبيهات على بطلان تلك الاحتمالات
 بخلاف بطلان مذهب الاشراقية والمتكلمين اذ هما لكونهما جامعين
 للامارات لا يكون بطلانها ظاهرا بعد تحقيق الامارات فلا بد لابطالها
 من دليل (قوله وقديون القول الخ) جواب عن الابراديات ليس هنا مذهب
 سوى السطح الباطن المماس والخلاء فان مراد القائل بالهبول او الصورة
 هو البعد المجرد كالمذهب الاشراقية اما على سبيل التشبيه اليلبيح ان
 احتمل كلامه على طريق التشبيه بان يقول المكان هو الهبول او الصورة او
 على سبيل الاستعارة المصروفة ان لم يشمل عليهما بان يقول هبول الجسم
 او صورته ويريد مكانة الذي هو البعد المجرد والقصر على الاستعارة
 قصور لكن قد عرفت ان هذا الجواب غير حاسم لبقاء الابراد بمذهب
 مطلق السطح الا ان يمنع كونه مذهبيا لجواز ان يكون مجرد احتمال وفيه
 من كلام المحشي بل على كونه مذهب (قوله ان افلاطون يعبر الخ)
 في تشبيهه فلا كلام في هبول الجسم الهبول من حيث قوله تصور

النوعية التي هي الاعراض عندهم وبالصورة الجسمية من حيث الاتصال
 واشتمال الابعاد فيصح تشبيههم لبعد بالهبول والصورة على ان التشبيه
 لا يقتضي تحقق المشبه به في نفس الامر كاتيات اغوال لكن اصواب ان
 يقول وكيف لا وامتاع كون الجسم مكانا لنفسه في غاية ظهور الهبول
 والصورة الجسمية عند الاشراقية نفس الجسم لا جبرؤة الله ان يكون
 صاحب هذين المذهبين تابعا للمشائية في اثبات الهبول وللأشراقية
 في ان المكان هو البعد المجرد وفيه ان القول بالهبول او الصورة ينسب الى
 افلاطون وهو رئيس الاشراقية (قوله كما يظهر من بيانه) يعني ان
 المصنف والشارح سميا البعد الموجود فيما بعد بعدا مجردا فالأوفى له ان
 يقول الشارح ههنا اراد به البعد مطلقا موجودا كان او معدوما
 اقول امل الشارح به ههنا على ان يطلق المصنف البعد المجرد على
 الموجود بناء على التبادر لا بناء على انه لا يضاق الاعليه ففيه تفسير لآلا
 الموضوعين فيكون اولى مما ذكره ثم ان غرض الشارح من هذا التفسير
 تعميم البعد من المشغول بالجسم وغير المشغول كما يدل عليه قوله واكثر
 اطلاق الخلاء الخ نعم لا بد من تعميمه من الموجود المعدوم الموهوم لا مطلق
 المعدوم فالاولى للشارح ان يقول اراد به البعد مطلقا محققا كان او معدوما
 مشغولا بالجسم اولا وللمحشي ان يقول اعم من ان يكون محققا او معدوما
 (قوله في تخصيص السطح بما خصه به نظرا الخ) يعني ان الدليل الذي
 ذكره الشارح والمصنف لا يقتضي تخصيص المكان بالسطح الباطن
 ان قد يكون مكان الجسم مجموع السطحين الباطن من الجسم الخاوي
 الجسم المتمكن واظهار من الجسم الذي يحويه الجسم المتمكن كمكان
 الافلاك غير الفلك الاعظم فان مكان الفلك الثامن مثلا السطح الباطن
 من التاسع مع السطح الظاهر من الفلك السابع فان الفلك الثامن بين
 هذين السطحين فملي هذا بناء النظر على ان احدهما هذين السطحين
 ليس متصلا بالآخر فلا يكون سطحا واحدا كمكان بعض اجزائه من
 الارض وبعض اجزائه من الهواء كمكان الاجسام المستقرة على الارض
 ويحتمل ان مبنى النظر على ان سطوح الافلاك متداخلة فلا يكون
 مكانها سطوحا مماسية لسطوحها بل مجموع السطحين المتداخلين

وفيه ان المفارقة الاعتبارية بالنسبة الى الجسمين كافية في توصيفه بالباطن والظاهر والتماس وايضا لادليل على تداخل سطوح الافلاك ما عدا امتناع الخلاء وهو جار في العنصرين فلامعنى لاداة التقليل حينئذ وايضا الظاهر مما سبذكره في الحاشية المتعلقة بقوله وعلى الاول يكون سطحا الخ ان بناء على الاول فان بنى على الثاني فجوابه ما اشترنا من ان المفارقة الاعتبارية كافية في التوصيف او المراد بالتماس ان لا يكون احدهما منفصلا عن الآخر وان كانا متداخلين وان بنى على الاول فجوابه ما قيل ان الحاوي اسفل فلك متمكن بمجموع الجسمين الذين احدهما فوقه والآخر تحته لا احدهما فقط والمراد بالسطح الباطن ما يلي الجسم المتمكن وان كان سطحه ظاهرا بالنسبة الى ذى السطح فموجب الفلك السابع وان كان ظاهرا بالنسبة اليه لكنه سطح اطن بالنسبة الى الثامن المتمكن كما قرر التاسع فمجموع السطحين يصدق عليه انه السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوى والوحدة غير معتبرة في السطح المأخوذ في المكان فلا اشكال وما قيل لو كان مكان الجسم مجموع سطحي ما فوقه وما تحته لزم الدور الباطل لان تمكّن السطح يتبع لموضوعه فكل من التمكين يتوقف على الاخر انتهى فليس بشئ اذ تمكّن الجسم الثماني يتوقف على وجود الجسم الفوقاني وسطحه لا على تمكّنهما وانما صار الفلك الثامن متمكنا بدون تمكّن الفلك التاسع وكذا العكس فلا اتحاد في جهة التوقف وايضا يجوز ان يكون دورا معالاتقديا كالنخير ومحاذاة احد الجسمين الآخر (قوله وقبل المكان هو السطح مطلقا) سواء كان سطحا ظاهرا من الجسم الذي يحويه المتمكن ككان الفلك الاعظم اى محدب الثامن او سطح باطنا من الجسم الحاوي للمتمكن ككان العناصر اى مقعر الفلك القمر او مجموع السطحين ككان سائر الافلاك المجوفة لا المصمتة كالتداوير فان مكانها من القسم الثاني فراده من مطلق السطح هو السطح المماس الذي يصح انتقال الجسم عنه لاكل سطحه فانه ظاهر الفساد لكن رد هذا القول الامارة الاولى من الامارات الاربع (قوله امارات اربع اتفاقا) ظاهره انها متفق عليها عند الكل ويرد القول بمطلعين السطح لما عرفت ان الامارة الاولى غير متحققة في السطح الظاهر

من المحوى فالوجه ان المراد اتفاق اهل المذهب المعتمد به (قوله وما يرد فيها سواء كان من لغة العرب كالخروف الجارة المستعملة في الظرفية او من لغات آخر (قوله و اشار اليه آ) لمشير اخص من اشار اليه اذا انتاب بكلمة في مثلا لا يقتضى حلول المتمكن بجميع اجزائه كما في قولنا هذا الجسم في الارض فان الظرفية حقيقة وان لم يكن غائرا فيها بجميع اجزائه ويصح اشارة لاختصاص الى اذعم لان يقال الظرفية حقيقة عند اهل العربية يقتضى حلول بجميع اجزائه وان لم يقتضه الظرفية الحقيقية المأخوذة المبنية على متعارف العوام في المكان اعني ما يمنع عن السقوط فكان الورقة الموضوعة على الكرة مائتساها من النقطة عندهم بخلاف اهل العلم حينئذ يتخذ المشير والمشار اليه (قوله والثانية انتقال الجسم منه الخ) اى صحة انتقاله منه الى غيره بمعنى ان لا يكون ذات الجسم آية عنه وان ابي عنه الامر الخارج فيوجد تلك الامارة في امكنة الافلاك اذ عدم صحة الحركة المستقيمة للافلاك وعدم صحة انتقالها عن امكنتها الى مكان آخر انتهى الابداد لا تقتضى ذواتها واقتضى ان يقول اريد الانتقال بشرط بقاء السطح الاول فلا توجد في مكان اصلا اذ الجسم المتمكن في الهواء والماء مثلا اذا انتقل الى مكان آخر يندم السطح الاول لامتناع الخلاء وان اريد الانتقال مطلقا فتوجد في سطوح الاجسام المتمكنة وفي اجسامها التعليمية مع ان هذه الامارة للاحتراز عنهما اذ الشمعة لدورة اذ كعبت تنقل من السطح المستدير والجسم التعليمي المستدير الى السطوح المربعة والى الجسم التعليمي المكعب لا يقال المراد الانتقال بالحركة المستقيمة لنفس الجسم المنقل لالبعض اجزائه وفي صورة التكعيب المتحرك بالحركة المستقيمة بعض اجزاء الشمعة لاكلها لانا نقول الاجسام المربعة كالماء يتغير شكلها بمجرد الحركة المستقيمة فتنتقل من سطح الى سطح ومن جسم تعليمي الى آخر فالحق في الجواب ان المراد بالانتقال انفكاك الجسم عن محل السطح فلا توجد تلك الامارة فيما قام بالمتمكن لاستحالة انفكاك الشيء عن نفسه (قوله ويجب ذكره) اى ههنا لانه قدم بيان الامارات على الشروع في المقصود فالصواب ان يذكر هذه الامارة ههنا ايضا لان مقصوده يتوقف عليها لانها دليل بطلان التالي فيما بعد ولا يتوقف مقصوده على الرابعة ولذا لم يجب

ذكرها فاندفع ما قيل ان الله روح الله رايها فيما بعد نعم يدفع ذلك بان كون
الثانية اشارة للمكان معلوم عند كل احد بخلاف الاولى القابلة لعدم
نقصان المكان عن التمكن والثالثة القابلة لعدم زيادة المكان عليه فلذا
صرح بهما واكتفى بالإشارة الى الثانية (قوله لا يبعد ان يقال الى آخره)
المشهور ان قولهم لا يبعد يستعمل في البعد اي لا يبعد كل البعد بل بعضه
وانما صدر به مع انه بمنزلة انصرح به بالبقاء احتمال التخلخل والتكاثف
بعد فيجوز حصول جسم آخر فيه بتكاثف المالى فقوله بديهية ليس قبدا
الملازمة بل للتالى بناء على ان تداخل الاجسام متمتع بديهية كما سبق منه
ولك ان تقول هو ادعاء من المحجب (قوله والرابعة اختلافه بالجهات) اي
ان يكون له جهات ست مختلفة وهذا الكون من امارات المكان ولذا
لم يكن للمجردات جهات لانها من خواص التمكن واما راته ولك ان تقول
المراد اختلاف اجزائه بالجهات بان يكون بعض اجزائه فوقا وبعضها تحته
مثلا او المراد اختلاف افراده بالجهات بان يكون بعض افراده في جهة
العلو وبعضها في جهة السفلى مثلا او بان يكون بعضه فوق بعض
او تحته او يمينه او شماله مثلا اذ الكل من امارات المكان وقيل المراد ان
يكون له ابعاد ثلثة وفيه ان الامارة الاولى تغنى عنها حيثئذ وقيل المراد
ما هو الظاهر منه وهو ان يكون ماهية الامكنة بشانه واحدا ويكون
اختلافها باختلاف الاعتبار والحيثيات اي باعتبار ان هذا فوقاني
وذا تحتي مثلا وهذا سطح الجرد ذلك سطح الشجر مثلا وفيه انه لا ينظم
في مذهب السطح لان السطح المستقيم والسطح المنحني ماهيتان متباينتان
كما نص الشيخ فاختلفا بفصول ذاتية لا بمجرد الحيثيات والاعتبارات
وايضا التغير الاعتباري ليس اشارة تدل على كون الشيء مكانا والكلام
فيه ومنه يتقدح ما قيل ان المراد اختلاف حاله من الطبيعة وعدمها
باختلاف طبيعة الجهات انتهى فانه جار في الحركة فان حركة الفلك
او جسم عنصري هي بالنسبة الى جهة طبيعية وبالنسبة الى جهة اخرى
ايست بطبيعة بل عرضية او قسرية فذلك الاختلاف لم يدل على
كون المختلف مكانا فليأمل واما ما توهم بعضهم من انه لا يبعد ان يكون

المراد كونه بحيث يختلف مكانيته وعدم مكانيته باختلاف الجهات بان
يكون مكانا اذا كان في جهة فوقانية مثلا ولا يكون مكانا اذا لم يكن فيها
فليأمل اما الاول فلان ذلك يوجب كون المكانية اشارة لنفسها واما ثانيا
فلان الكلام ههنا ليس في المكان الطبيعي للجسم بل في مطلق المكان
اذا لمجرى المرمى في الهواء ممكن فيه والسطح الباطن من الحاوى مكان
في اى جهة وكذا البعد وان اراد السطح القائم بالجسم او غيره مما لم يصح
ان يكون مكانا فهو ليس بمكان في جهة اصلا (قوله صحيح قاعدته)
الاولى تصحح مذهبه الا ان يقال اشار الى ان مذهب كل قاعده طائفة
اي كل مكان كذا (قوله لا ما قبله في الاصطلاح) اذ لكل احد ان يصطلح
على ما يشاء فيجوز للبعض ان يسمى ما لم يجتمع فيه تلك الامارات مكانا
والبعض الآخر ان يسمى الجامع لهما به فيكون المكان بالنسبة الى اصطلاح
غيره بالنسبة الى اصطلاح آخر ولا يصح لاحد المصطلحين ان يقال
للاخر ليس المكان ذلك بل ما سميت فانه كذب اذ الكل مكان بخلاف
ما اذا اتفقا في ان المكان هو ما يجتمع فيه تلك الامارات الاربع اذ بعده
يصح المنازعة في ان ذلك المكان هذا او ذلك وبصح استدلال كل
على مذهبه (قوله اعم من ان يكون موجودا او معدوما) هذا التعميم
بالاشارة الى ان مثل النع الرد الذي سيورده في القول الثالث بعد لا يرد
ههنا اذ الاستحالة ههنا عني استحالة ان يكون المنقسم في جميع الجهات
حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم ثابتة في نفس الامر وفي الوهم اذ لا يمكن ان
يتوهمه وهم وكذا الكلام في الخط ولذا خص المنع الاتي بالسطح
والضمير في قوله ونسبته راجع الى المعدوم اي نحن معشر المتكلمين
نسمى المعدوم منقسم ما كان او غير منقسم وهو ما لكونه متوهم الوجود
كما توهمه الاشراقية في المنقسم او واقعا وقوعه في الوهم وبمحتمل ان يعود
الضمير الى المعدوم الغير المنقسم في الجهات سواء كان غير منقسم اصلا
على تقدير وجوده او كان منقسما في جهة او جهتين فقط على ذلك التقدير
فالمراد حيثئذ فانا نسميه وهو ما لم يسم به احد من اهل المذهب
اذ المتكلمون انما سموا البعد المنقسم في الجهات متوهم ما لا مطلق

المردوم سواء لم ينقسم اصلا او انقسم الى جهة او جهتين او جهات
ويؤيد الثاني قوله او واقعا لان تسمية الواقع لم تعهد من المتكلمين (قوله
اما ان يعتبر الوحدة الخ) يعني ان الامر في قوله فلم يجز ان يكون امرا الخ
مقسم جميع الاحتمالات المذكورة ههنا فهو معتبر في قوله فهو اما منقسم
في جهتين الخ اي اما منقسم الخ فاما ان يعتبر في مفهومه قيد الوحدة
الشخصية كما هو احد المذهبين في وضع اسم الجنس واعتبار الوحدة
في المقسم شايع عندهم واما ان لا يعتبر تلك الوحدة وان اعتبر الوحدة
النوعية مثلا فيختل الحصر بمجموع القسمين واذ لم يعتبر الوحدة الشخصية
يراد بالامر مطلق الامر الواحد بانواع سواء كان واحدا بشخص او متعدد
فعلى الاول يختل حصر المكان في السطح الواحد والخلاء الواحد بامكانة
الاجسام المحبطة بعضها ببعض فان امكنتها مجموع السطحين عند القائلين
بالسطح اتفاقا في الامارة الثلاثة من الامارات المتفق عليها عند اهل المذاهب
لثلاثة يدل على ان امكانة تلك الاجسام هي مجموع السطحين اذ لو كان
مجرد السطح الباطن من الجسم الحاوي لكان مكان كل فلك السطح المقعر
من الفلك الذي فوقه فيبطل الامارة الثلاثة اذ في جوف السطح المقعر
من كل فلك اجسام غير محصورة ماعدا الممكن وحل الامارة الثلاثة
على امتناع حصول جسمين فيه على تقدير كون الممكن مصمما لا بجوفا
تكلف تركيبك لا يلتفت اليه واقول ايضا يختل الحصر بمكان جسم
بعض اجزائه من الماء وبعضها من الهواء كما يمكن السفن وعلى الثاني
يكون الملازمة في قوله وعلى الاول يكون المكان الخ ممنوعا لجواز ان يكون
خطين متقاطعين اي مجموعهما فان ذلك المجموع طولا وعرضا
وان لم يكن ذلك لكل فلا يلزم من كونه منقسما في جهتين كونه سطحيا
فاللا يبق ابطال هذا الاحتمال ايضا بان يقول لا يجوز ان يكون خطا
او خطين فصلا عدا الاستحالة كونه محبطين بالجسم بكنيته او بان يقول
ههنا وعلى الاول يكون سطحا لما مر آنفا ويمكن على الاكتفاء ولذا
لم يقل فالصواب الخ وبما ذكرنا اندفع ما قبل فنحنار اعتبار الوحدة ونمنع
اختلال الحصر بامكانة الاجسام المحبطة بعضها ببعض اذ مادة النقض

يجب ان يكون محققة ولا كذلك هذه المادة لاستلزامها الدور الباطل انتهى
وفيه بحث اما اول فلان المادة اعني كون امكانة تلك الاجسام بمجموع
السطحين محققة قطعا وفاقا عند القائلين بالسطح واول عند المصنف
ولذا اورد النظر السابق على تخصيصه لما حققنا والدور مدفوع كما سلف
واما ثانيا فلان تحقق المادة انما يجب في الحصر الاستقرائي والحصر ههنا
لكونه مقدمة برهان قطعي فيختل بمجرد الجواز الذي لم يقم على بطلانه
دايل واماثا فلان المراد ههنا حصر الاحتمال الغير الظاهر بالطلان
لا حصر الاحتمال الغير الباطل ولذا صح اخذ الخلاء فحينئذ ينقدح
بالاحتمال الغير الظاهر بالطلان ولودل على بطلانه برهان وبعضهم
حرر كلام المحشى ههنا في دفع ما قبل على وجه تفرغه الاسماع نعم
يرد على المحشى انه جعل جميع هذه الاحتمالات غير القسمين ظاهرا بالطلان
فيما سلف الا ان يقال لم يجعلها الشارح كذلك بل احتاج الى الاستدلال
في نفيها والابرار مبنى على اعتقاد الشارح (قوله اذ يجوز ان يكون المكان
خطين الخ) اي محتمل عند العقل من اول الامر لما عرفت ان الحصر
المذكور ودليله ينقدح بهذا القدر فلا يرد ما توهمه وان انه لا يساعد
الامارات (قوله ان اراد استحالة في نفس الامر الخ) حاصله ان اراد
كونه محالا في نفس الامر فسلم لكن التقريب لا يتم حينئذ اذ المدعى انه
لا يكون سطحا جوهريا موجودا وبهو ما والا لا يختل الحصر في القسمين
بالجوهرى الموهوم ولا بد من ابطاله ايضا وان اريد كونه محالا في نفس
الامر وفي الوهم فلا استحالة ممنوعة اذ يجوز ان يتوهم على كل جسم
سطح جوهرى محبطين به بكمه وان كان محالا في نفسه وما قبل يجوز ان يكون
الجسم مبدأ لا يتراعى الوهم امرا منقسما في الجهات لاني جهة او جهتين
محل نظر اذ الوهم ربما يختزع انساب اغوال فينتزع من الجسم امرا
منقسما وغير منقسم وان لم يجز توهم احاطة غير السطح اياه بتمامه ولا حاجة
في دفعه الى ما قبل يمكن توهم السطح الجوهرى المحبطين في الكرة اذ لا وجد
التخصيص بالكرة ثم اقول يمكن ان يدفع ايراد المحشى بان المراد حصر
مكانية امر لم يتفق على عدمه العقلاء كالعقد المجرد فنه وان كان معدوما

عند المتكلمين لكنه موجود عند لاشرقية بخلاف السطح الجوهري
فانه معدوم عند الكل اما عند الحكماء فظهورا عند المتكلمين فلا
السطح من اقسام الكم المتصل وهم يتكروون الكم المتصل رأسا وحينئذ
يكون قول الشارح لاستحالة الجوهرى بينا لخروجه عن القسم
لكن يعود اختلاف المصير باجزاء لا يتجربى محبطة بالجسم على هيئة
السطح ولعل لهذا المقام ذهب من قال المراد حصر المذاهب الواقعة
في المكان وام يذهب احد الى كونه سطحيا جوهريا محققا او هو ما فالحق
ما ذهب اليه هذا لقول لا ما ذهب اليه الشارح من الاستدلال على بطلان
غير تقسيم المذكورين في متن ولا ذهب اليه المحسى من دعوى
ظهور بطلان غيرهما اذ كون المكان سطحيا جوهريا هو ما غير باطل
بعد تحقيق الامارات كما لا يخفى (قوله بان الحال في الممكن يكون عرضا)
فان الحال اما صورة واما عرض لكن الصورة حادثة في الهول في الجسم
الممكن فكل حال فيه عرض قائمه فيثبته في المكان اذ ليس للاعراض
مكان مستقل بل مكانها مكان الجسم الذي تقوى به فقيام المكان بالجسم
الممكن يستلزم الدور لان الجسم يحتاج في الممكن الى مكان ضرورة ان الممكن
نسبة بين الجسم والمكان فلو كان المكان عبارة عن السطح اقام به كان
محتاجا الى الجسم في الممكن ايضا لما عرفت ان الاعراض متمكنة بمكان
الجسم لا يمكن مستقلة وهذا دور باطل وفيه ان الجسم يحتاج في تمكنه
الى وجود المكان الذي هو السطح ووجود المكان الذي هو السطح
يتوقف على وجود الجسم لا على نفسه كما في سطح الفلك التاسع وايضا
الجسم يحتاج في تمكنه الى وجود المكان لا الى تمكنه (قوله برده عليه ان المكان
مستقل خ) فيه يلزم مكانا مكانا ان لا ينتقل بالثقل الجسم لا ضرورة
عدم الانتقال بانتقاله ولا دوامه لوجه ذلك فقوله والا لا ينتقل بانتقاله
بمعنى اوجب ان ينتقل بانتقال الجسم ضرورة عدم انفكاك العرض مادام
موجودا عن معروضه لكن التالي باطل اذ لا شيء من المكان بما يجب انتقاله
بانتقاله وان انتقل دائما او في بعض الاحيان لكان ما في الصندوق
والحفوف وكذا الكلام في مكان الماشي على خلاف مشي السفينة بشرط

تساوى خركتين في سرعة والبطون فاندفع فيرد ان مع
(قوله والحفوف بكر باس الخ) قيل اي بحيث لم يبق من ظهريده جزء
غير محفوف انتهى وبعد فيه بحث اذ اكر باس له منافذ فلا يمكنه ان يحبط
الجسم بجميع اجزائه في التحقيق وان امكن في الظاهر ومتعارف
العوام (قوله اذ الماشي على طرف السفينة) هكذا في النسخ
وانظا هراته فهو من التماسيح والاصل على خلاف السفينة اذ لا
معنى لثقله بخلاف واخذ نظرف (قوله بل ينتقل بانتقاله الى آخره)
قرب قال فيه نظرف اذ نظرف من لم ينتقل في الصورة لمذكور
واجب بان البعد مع الماشي ينتقل من مقدم السفينة الى مؤخره فلو
قد عرفت التدافع هذا الايراد ايضا وتحقيق كلام الشارح واعلم ان هذا
الدليل يدل على ان مكان ليس جزءا للجسم الممكن كالهولي والصورة
كابدل على انه ليس من عورضه وعدم كونه نفس الممكن فمرد يهوى
(قوله اذ لا يرح ويحيى فيكون مكانا معرا خ) لان كونه جسمه صلبا
يستلزم تداخل الجسمين متغيرين بحدوث وهو ممنوع بدیهة وقت
ان يقول الممتنع بدیهة تداخلهما بحيث يتحدان في الحجم والمقدار لا فضلا
فليتداخل الجسم في جسم آخر هو مكمله بحيث يتكاثف الممكن او يتخلخل
المكان بحيث يكون بعد احدهما مساويا لبعده الآخر نعم لو تداخل
احد الجسمين في الآخر بدون التخلخل والتكاثف وكان احدهما مكانا
للاخر فان كانا متساويين في البعد يلزم التداخل المستحيل وان كان
بعد احدهما اكبر من الآخر يلزم زيادة المكان على الممكن في البعد
او عكسه فلا يتحقق الامارة الثالثة او الاولى والجواب ان هنالك اجساما
صلبة لا يمكن تداخل جسم فيها فعلى تقدير مجاورة بعضها البعض يلزم
ان لا يكون متمكنة مع ان كل جسم متمكن بالضرورة عندهم فقد عرفت
ان بطلان كون المكان جسما ككون الكوز مكانا للماء ليس بواضح فالاولى
التعرض لابطاله ايضا (قوله والاولى ان يقول الخ) لم يقل والصواب
لجواز البناء باعتبار قيد المساواة لا باعتبار كل من القيد وان كان الاظهر
ذلك ومن لم يدرك جعل ما ذكرنا جوابا عن الاولوية والظاهر لا يدفع

نظهر (قوله اما ان يمكن خلوه عن شاغل) تفصيل المذاهب الواقعة
ههنا لكن امكان الخلو يتصور لاحد الامرين اما لعدم امتناع الخلاء
واما لعدم تناهي الابعاد وعدم امكان الخلو لا يتصور الا بانتفاء كلا الامرين
كما ذهب اليه المتكلمون فالقسم الثاني غير واقع اذ ليس من المتكلمين
من يقول بمجموع امتناع الخلاء وتناسي الابعاد وان كان منهم من يقول
باحدهما كبعض المتأخرين منهم فالحق ما قبل لم ير المذهب الثاني
من المتكلمين وامل المحشي وجده (قوله ومنهم من الخ) اي والحال
ان من ذلك البعض من يجوز خلوه بناء على ان وجود اجسام غير متناهية
محال وان لم يستحل وجود بعد مجرد غير متناه ومنهم من لا يجوز بل
يقول بكونه مشغولا باجسام غير متناهية فذلك البعض قسمان (قوله
وهو لا يخلو الخ) اي بالضرورة فهو اشارة الى امتناع الخلاء فصاحب
هذا المذهب يقول بتناسي الابعاد وبامتناع الخلاء (قال الشارح ولا
يجوز ان يكون بعد اما دافئاً بالجسم) اي بجسم آخر واما عدم كونه بعدا
مادياً قائماً بالتمكن فقد ظهر مما سبق من قوله واللاتقل بانتقاله (قوله
لان كل احد الخ) ظاهر كلامه انه حل قولهم فطر عليه البديهة
فطر على وجوده وعلى كونه مكاناً البديهة وبنه على الاول بقوله لان كل
احد وعلى الثاني بقوله وبان المكان قد يكون الخ يعني وجود البعد
بديهي لان كل احد يحكم بان الماء فيما بين اطراف داخل الكوز فهناك
امر موجود كان ظرفاً للماء اذا المعلوم لا يكون ظرفاً ولا مظهر وفاقا وكونه
مكاناً بديهي ايضا اذا المكان قد يكون فارغاً وقد لا يكون فذلك المكان اما
ذلك الامر الموجود الذي فيما بين اطراف داخل الكوز واما السطح لكن
ليس باطل فثبت الاول وجميع ذلك على زعمهم فلا يرد ان حكم كل احد
بان الماء في امر موجود هناك يجوز ان يكون حكماً وهما ذالديهة
بديهة الوهم لا بديهة العقل ولا يرد ايضا ان دعوى البديهة في كونه
مكاناً ثانياً خلاف المشائية والمتكلمين اذا البديهي لا يختلف فيه العقلاء
سواء اذا كان فطرياً نعم يرد على المحشي ان الظاهر ان قولهم فطر عليه
البديهة بمعنى فطر على وجوده لا على مكانته (قوله لا يوافق اللغة

اذا موافق انه بعدله القطر واما استفادة جمعية القطر فلا يدل عليه صيغة
المفعول والجواب انه من قبيل ذكر العام وارادة الخاص هذا وقد يقال
لان المقطوع على هذا التفسير يكون من صيغ النسبة ذي صيغ كذا
ولم يسمع من ارباب اللغة مجيء صيغة المفعول بهذا المعنى بل هو مقصور
على فعل وفعل واجب عنه بان المفعول قد يجيء للنسبة ايضا كما
في قوله تعالى حجرا تحجورا اي ذو حجر ثم ان القطر ههنا بمعنى الجواب
اي بعدله جوانب فيكون متصفا في الجهات او بالمعنى الاصطلاحي اي
الحط المتصف للدائرة لان ابعاد الكرات كذلك ووجه التسمية لا يجب
ان يكون شاملاً بجميع افراد المسمى (قوله فقوله وتوارد المتمكنات الخ) لما
كان التوارد دليلاً ثانياً للجوهرية وتوجه عليه انه لا يفيد جوهرية البعد
او وقع خارج العلم على القول بعدم تناسي مع القول بتناسي الاجسام
دفعه بان التوارد على هذا المذهب محمول على التوارد بالقوة لكن القوة
ههنا ليس بمعنى الاستعداد والاعاد الاشكال بالتوارد بالفعل بل بمعنى الامكان
لعمام اي يمكن توارد المتمكنات عليه مع بقاء شخصه سواء كان التوارد
واقعا بالفعل او لم يقع اصلاً كما في قولهم الضاحك بالقوة لازم للانسان
ثم ان هذا الدليل جار في لوان السطوح الباطنة من الاجسام الصلبة
كلون داخل الكوز اذ يتوارد عليه المتمكنات وذلك الاون باق بشخصه
فالصواب ان يقتصر على القيام بنفسه تأمل (قوله في نظر العقل) اي
الاقسام الاولى للجوهر في نظر عقل مطلق الحكماء مشائية او اشراقية
لا عند القائلين بالبعد ليتوجد قول من قال الصواب للشارح ان يقول
وحينئذ يكون تقسيم ثوابية اربعة لا ثلثة كما هو المشهور عند القائلين
بالبعد لموجود العقل والنفس والجسم ولا في نظر العقل مطلقاً ليتوجه
ان الجزء الذي لا يتجزى والخط والسطح الجوهرين من اقسام الجوهر
عند المتكلمين فيكون الاقسام الاولى تسعة لا ستة كما لا يخفى (قوله
بانها خمسة للمشائين الى آخره) المستفاد من كلامهم ان الجوهر ان
كان حالاً بصورة جسمية كانت اوتو عينة وان كان محلاً لها
فهو بولي فلكية كانت او عنصرية وان كان مركباً منهما فحسماً والا

فإن كان متعلقا بالجسم تعلق التدبير والتصرف فنفس فلسفية أو ناطقة
والأفعول فقد ظهر أن الأقسام الأولية هي هذه الخمسة أعني الصورة
والهوى والجسم والنفس والعقل والأقسام الثانوية الأولية هي الصورة
الفلكية والعنصرية وكذا الهوى والجسم والنفس الفلكية والعنصرية
وكل من العقول العشرة وأقائل أن يقول الوحدة معتبرة في المقسم
فأخمسة التي قال بها المشاؤون هي الصورة الحسية والصورة النوعية
والهوى والعقل والنفس وأما الجسم فن اجتماع القسمين والجواب
أن الوحدة المعتبرة في المقسم هي الوحدة في العرف العارضة للكثرة
كالجسم المركب من العناصر الأربعة كالشجر الواحد والانس
الواحد لا الوحدة الحقيقية (قوله قد يقال الثاني أيضا باطل الخ) معارضة
للمشائية بأن المكان لو كان سطحاً مذكوراً لم يكن مكان ما في الصندوق
المنتقل متبدلاً ولم يكن ذلك متحركاً ويلزم أيضاً أن يكون الساكن
الواقف في الريح أو الماء الجاري متحركاً ضرورة تبدل مكان الواقف
المستلزم للحركة واللازمان باطلان بديهة وهذه المعارضة ليست من
جانب الاشرافية والمتكلمين إذ ياباه قوله أيضاً كما لا يخفى (قوله لا نعلم
ضرورة تبدل الخ) أي نعلم بالبديهة تبدل مكانه وحركته وأم يقتصر
على الحركة المعطوفة مع أن قوله وأما المنتقل المذكور فالعرف الخ
يقضي الاقتصاد عليه ليكون التبدل البديهي دليلاً على الحركة فعلي
هذا يكون قيد الضرورة ناظراً إلى المعطوف عليه فقط لكن قولهم
كل قيد سبق على المعطوف عليه فهو مسلط على المعطوف أيضاً
فبقضي بديهة العلم بالحركة فلا يصح الاستدلال عليها اللهم إلا أن يمنع
كلية هذه القاعدة أو يكون التبدل بديهاً جلياً والحركة بديهة خفية
ينبغي عليها الأول ولو جعل الضرورة بمعنى الوجوب لاندفع ذلك أيضاً
لكن قوله وأما الضرورة فلا تحكم الخ ياباه وبدل على أنها بمعنى البديهة
وما قبل البديهي هو الحركة لا التبدل فالجواب الاقتصاد على الحركة
ففي نظر لان كل أحد يحكم بأن المنتقل المذكور ليس في مكانه الأول ولا يعلم
الحركة إلا بتبدل المكان إذ التبدل ملزوم للحركة كما يصرح به بعد (قوله

واسناد الحكمين إلى الوهم) أي الحكمين البديهيين أو حكمي البديهة
إلى الوهم وذلك الاسناد مثلاً يتوجه أن منع البديهي خارج عن قانون
التوجيه فكأنه قال هذا بديهة الوهم لا بديهة العقل (قوله مع أن له
في كل أن أين) للمعارض أن يطل هذا السند بله لو كان له في كل أن أين المكان
المكان سطحاً باطلاً وهو باطل لما ذكرنا من الدليل الأول وأما ما قبل هذا
ليس بشيء لأن تبدل الأيون على الواقف المذكور إنما يكون إن لو ثبت أن
المكان هو السطح وهو أول المسئلة وعين النزاع فليس بشيء لأنه مع
كونه داخل في سندية السند فهو إنما يتوجه لو ادعى القطع في السند
المذكور وليس كذلك إذ السند مأخوذ في الحقيقة من حيث الجواز وإن
ذكر على سبيل القطع فينتد لا يتجه ذلك إذ لا إشكال في أن يقال لا يتم
بطلان لازم لم يجوز أن يكون له في كل أن أين ولا يتوقف ذلك على
ثبوت أن المكان هو السطح إلا أن يقال إن السند المذكور على هذا لا يفيد
شيئاً زائداً على ما فده أصل المنع فلا يكون مقبولاً (قوله وأولم يكن الخ)
عطف على قوله أن مكانه أي ومع أنه لو لم يكن الخ عطف جلة على المفرد
فيه كون سنداً ثانياً أولئك أن تقول هو من ثمة السند الأول فكأنه قال وكيف
يكون الواقف المذكور ساكناً مع أن له في كل أن حالة يعبر عنها بالان
وتلك الحالة حركة إذ لو لم يكن حركة لما ثبت كون الزمان مقداراً للحركة
مع أنهم اتفقوا على كونه مقداراً لها فعلي هذا يتدفع ما وردناه سابقاً
وما أورده لقائل السابق (قوله بل تلك الحالة) أي تلك الحالة الغير
القارة ولم يقل لتلك الحالة إذ الزمان لكونه سرمدياً عندهم لا يصح كونه
مقداراً للأمر المنقطع والحالة العارضة للواقف المذكور لكونها حالة
حاصلة بسبب حركة الأيدي والهواء وما منقطع عن سكر يجوز أن يكون
مقداراً لمثلها كالحالة العارضة لمجموع العناصر بسبب حركة تلك
القمر بالحركة اليومية بحركة الفلك الأعظم فإنها حالة سرمدية
عندهم كالزمان وما قبل كالحركة الحاصلة من حركة النار بسبب حركة فلك
القمر ففيه أن كرة النار متحركة تشبه بالحركة فلك القمر بشهادة ذوات
الأذناب وأما ما قبل أن هذه الحالة كرة النار لما كانت بسبب حركة فلك

الاعظم لا معنى لجعل الزمان مقداراً لها لا الحركة فلا معنى له اذ بعد تحقق تلك الحالة في نفس الامر فلم لا يجوز ان يكون الزمان مقداراً لها والمانع يكفيه الجواز نعم يمكن ان يقال مقدار تلك الحركة مساوية لمقدار الحركة ومقدار احدها مساويين مقدار الاخر فيكون الزمان على كل تقدير مقدار الحركة فتدبر (قوله نعم لا يطلق المتحرك عرفاً الى آخره) اي العرف العام المشتهر بين العوام واما في عرف اهل الفن فلعل الامر بالعكس (قوله واما المنتقل الخ) اي هذا حال سندا احد المنعين واما حال سندا المنع الاخر فهو ان المنتقل يحكم العرف العام بحركته ولا يحكم اليد بهمة بها وانما يحكم بانه متحرك بنوع الحركة الذي هو نوع الحركة العرضية التابعة لحركة جسم آخر في مكانه الحقيقي لا بنوع الحركة الذاتية التي هي الحركة في مكانه الحقيقي وذلك لان مكانه الحقيقي هو سطح الصندوق ومكانه المجازي مكان الصندوق فاذا انتقل ذلك المنتقل يتبدل مكانه المجازي ويتصف بالحركة العرضية ولا يتبدل مكانه الحقيقي لينصف بالحركة الذاتية النافعة في دليل المعارضة (قوله والمفهوم من عبارة الشيخ الخ) يعني ان عدم حركة الواقف المذكور مفهوم من كلام الشيخ لكن مراده يحتمل ان يكون نفي الحركة في العرف العام لان نفي الحركة المصطلحة عند اهل الحكمة بناء على ما سبق من ان الواقف لم يكن متحركاً بالحركة المصطلحة عندهم لما ثبت كون الزمان مقداراً للحركة ويحتمل ان يكون مراده نفي الحركة المصطلحة عندهم وما ذكر من لزوم عدم ثبوت كون الزمان مقداراً للحركة ممنوع لجواز ان يكون مراد القوم من الحركة هناك اعم مما يشبه الحركة في عدم القرار والسبلان فعلى الاحتمال الاول يكون الجواب السابق عن المعارضة جواباً صحيحاً عند الشيخ وعلى الثاني لا يكون ذلك الجواب صحيحاً عنده بل الجواب الصحيح عنده منع الملازمة القائلة بانه لو كان المكان سطحاً كان الواقف في الراجح متحركاً مستنداً بانه انما يلزم لو كان الحركة الاصطلاحية مساوية لغيره من السطوح وليس كذلك بل هي مساوية لتبدل السطوح الخواصة بشرط ان يوجد الميل الذي هو مبدأ الاستبدال في الجسم المحوى

فقد بان ان الغرض من هذا الكلام بيان ان الجواب السابق ليس مخالفاً لما يفهم من كلام الشيخ بالكيفية لان كلام الشيخ يحتمل الامرين وبان ايضاً ان قوله او يراد بالحركة الخ عطف على جملة كانه اراد لا على جملة اراد لانه غير صحيح ولا على قوله لما ثبت كون الزمان مقداراً الخ كما وهم اذ لا معنى لتوسيطه بين كلامي الشيخ وليس الغرض من هذا الكلام دفع الجواب السابق باثبات المنوع الذي هو بطلان التالي فان المفهوم من كلام الشيخ كما يدل على بطلان التالي يدل على بطلان الملازمة من دليل المعارضة على الاحتمال الثاني ولا يثبت المقدمة المنوعة التي هي نفي الحركة الاصطلاحية عن الواقف على الاحتمال الاول كما لا يخفى (قوله وكانه اراد الحقيقة العرفية) اي العرف العام الذي هو متعارف العوام وفيه ان شيخ الفن انما يدين في الكتب الحكمية مصطلح اهل الحكمة لا العرف العام الاعلى سبيل الاستطراد وايضا تقسيمهم الحركة الى الذاتية المستندة الى الميل والى الحركة العرضية التي لم تستند الى الميل تقسيم الحركة المصطلحة عند اهل الحكمة قطعاً فالحق هو الوجه الثاني المذكور بقوله او يراد (قوله وذكر الشيخ الخ) قد عرفت ان المعارض جعل بديةة سكون الواقف دليلاً على عدم حركته ونبه المحشى بهذا الكلام على ان ما دعاه من عدم حركة الواقف حق لكن دليله باطل لان ذلك الواقف كانه ليس بمتحرك ليس بساكن وقد يقال الغرض منه تحقيق المقام واشارة الى ان السؤال والجواب السابق يمنع بطلان اللازم كليهما غير صحيحين لان احدهما مبني على سكون الواقف والاخر على حركته مع انه ليس بمتحرك ولا ساكن كما ذكره الشيخ اقول والكل منضو ر فيه لان هذا الكلام من الشيخ ايضاً يحتمل ان يكون نفي الحركة والسكون العرفيين لا المصطلحين عند اهل الحكمة والجواب ان الشيخ ذكر هذا الكلام في دفع السؤال المذكور المبني على سكون الواقف عند اهل الحكمة وعلى لزوم الحركة الحكمية لو كان سطحاً فيكون مراده نفي الحركة والسكون الحكميين ايضاً بخلاف المفهوم من كلامه في موضع آخر ولذا جملته تحت الامرين ويدل على ذلك ما

قول الشيخ نعم عوسا كن لانه تعين منسأ غلط لسائل باحد المعنيين
 تعريفين او مخصصين ايضا (قوله بمعنى عدم تبدل نسبتته الى الدور
 الثابتة) اي الثابتة في ذاتها بان لا يكون متحركة اصلا كما هو الظاهر فعلى
 هذا يتحقق السكون بهذا المعنى في الواقف لان نسبتته الى سائر الاجسام
 الساكنة من القرب والبعد والحاذة وغيرها غير متغيرة مادام واقفا
 ولا يتحقق في جالس السفينة والمنتقل لان نسبتته الى الاجسام الساكنة
 متغيرة نعم لا يتغير نسبتته الى اجزاء السفينة والصندوق لكنهما متحركان
 لا ثابتان في ذاتهما وهو ظاهر ويحتمل ان يراد الثابتة بالنسبة الى الجسم
 المنسوب وان لم يكن ثابتة في ذاتها فيتحقق السكون بهذا المعنى
 في الجالس والمنتقل كما واقف ثم ان هذا المعنى غير السكون بمعنى عدم
 حركة موضعية بل انما يعتبر في الحركة والسكون موضعين نسبة جزء
 الجسم والمعتبر ههنا نسبة نفس الجسم ولذا يتوجه اصل الاشكال
 ولو كان واقف كرة دوارة في الهواء لا يقال ولان المعتبر فيهما هو النسبة
 الى جميع الامور الخارجة لا الى مجرد الامور الثابتة منها لانا نقول لو كان
 المعتبر فيهما هو النسبة الى جميع الامور الخارجة عن الجسم المنسوب
 لم يكن غير تلك الا عظم متحركا بحركة يومية وكون كل ذلك
 حركة يومية بالضعف والازم طال (قوله وبمعنى له وخلي الخ) هذا معنى
 غير متحقق في الجالس والمنتقل ولذا سيخصص المنتقل بالمعنى الاول
 فكيف انما يتم على الاحتمال الثاني من الاحتمالين في امور ثابتة كما عرفت
 فعلى الاحتمال الثاني بين المعنيين عموم من وجه لتحقيقهما معاني الواقف
 وتحقيق الاول بدونه في مجموع كرة العالم اذ عدم تبدل النسبة الى الامور
 الثابتة لا يقتضي تحقق الامور الثابتة وليس ما عدا كرة العالم امر آخر
 يصح نسبته اليه القرب والبعد والحاذة فيوجد فيها السكون بالمعنى
 الاول دون الثاني لعدم المكان بمعنى السطح وتحقيق الثاني بدون الاول
 في الجالس والمنتقل وما على الاحتمال الاول فلهذا المعنى الاول اعم وظلما
 لا يقال لو فرض جميع الاجسام متحركة غير الواقف فيوجد فيه المعنى
 الثاني دون الاول لانا نقول ويوجد الاول ايضا لان ثابتة عدم تحقق الامور

الثابتة غير الواقف (قوله وذكر ان الجسم الخ) دفعنا بتوهمهم من ان الشيخ
 صرح نفسه بان الحركة مع مقابليها الذي هو السكون عرض ذاتي لاحق
 للجسم لذاته او لازمه فكيف يجوز خلوه عنها وحاصل الدفع ان
 العرض الذاتي هو مطلق الحركة الشاملة للانواع الاربعة اعني الحركة
 الابدية والوضعية والكيفية والكمية مع مقابليها ولا شك ان خلوا الجسم
 عنها تمتنع الا يرى ان الاجسام الثلاثة الاتية الحالية عنهما اما متحركة
 بالوضع او ساكنة وذلك لا يتناقض خلوه عن خصوصية الحركة الابدية
 والذاقية بقوله في المكان وما قيل الفرض منه دفعنا بتوهمهم ان الحركة
 والسكون متناقضان فلا يخلو عنهما جسم فوهم اذ لا يتوهم احد
 الناقض بينهما لانهما متغايران بالعدم والمملكة لا بالاجاب والسلب
 او متضادان وذلك لان السكون اما عبارة عن عدم الحركة عما من
 شأنه ان يكون متحركا واما عبارة عن الاستقرار زمانا فيمابقع فيه الحركة
 فعلى الاول بينهما تقابل العدم والمملكة وعلى الثاني بينهما تضاد كما سيجي
 من الشارح (قوله كان لا يكون له مكان كالفلك الاعظم) فلبس فيه حركة
 في المكان لعدم المكان بمعنى السطح ولا سكون لابعني الاستقرار زمانا
 في المكان ولا بمعنى عدم الحركة عما من شأنه ان يكون متحركا اذ لما تمتنع
 المكان له فلم يكن الحركة فيه من شأن شخصه ولا من شأن نوعه
 اذ انواع الافلاك متبينة (قوله او يكون له مكان لكن لا في زمان) كالواقف
 لانه انما يتمكن في كل سطح في آن لافي مكان وذلك الواقف ليس بمتحرك
 لعدم اشتماله على مبدأ الاستبدال ولا ساكن لعدم استقراره في مكان
 في زمانين بل في اثنين فقد عرفت ان ذلك الواقف انما يخلو عنهما اذ فسر
 الحركة بما يساوق تبدل المكان في كل آن يفرض من زمان معين بشرط
 اشتمال المتكهن على مبدأ الاستبدال والسكون بالاستقرار في المكان زمان
 كما يدل عليه قوله ولا يساكن لانه ليس في مكان واحد في زمانين واما اذا
 فسر السكون بعدم الحركة في المكان عما من شأنه ان يكون متحركا فيه
 كما هو مختار المصنف فيما يأتي فان لم يشترط الاشتمال على مبدأ الاستبدال
 في الحركة فلا شبهة في حركة الواقف وان اشترط فلا شبهة في ساكنه

فدفع اصل الإراد على المصنف بما يرتضيه الشيخ غير صحيح بل الدفع
الصحيح عن المصنف ان يقال انه عرف الحركة فيما بعد بالخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدرج ولا شبهة في خروج السطح الحاسوبية
للاواقف من القوة الى الفعل على سبيل التدرج فان لم يشترط المصنف
الاشتغال على مبدأ الاستبدال كما هو الظاهر من تعريفه للحركة فالجواب
الصحيح ما سبق لانه متحرك قطعا وان اشترط فالجواب منع الملازمة
القائلة بانه لو كان سطحه يلزم حركة الواقف مستندا بانه انما يلزم لو كان
بمجرد تبدل المكان كافيا في الحركة بل هو ساكن قطعا لانه عدم الحركة
عمام من شأنه ان يكون متحركا هكذا يجب ان يحقق هذا المقام (قوله
او كان له فيه) اي وجد المكان له في الزمان لكن اخذناه من حيث هو
في آن كالأجسام الساكنة في المكان اذا قبست الى آن الحدوث اوالى آن
آخر من زمان سكونها لان كلا منهما ليس بمنحرك في ذلك الا ان الحركة
تقتضي زما ولا يساكن سواء فسر السكون بالاستقرار زمانا وهو ظاهر
او بعدم الحركة عمام من شأنه ان يكون متحركا لان الحركة في آن واحد
ليست من شأن جسم فليأمل (قوله ويمكن على ما ذكر) اي بناء على
ما ذكر من معنى السكون ان يقال في الجواب عن اصل الاشكال يمنع
بطلان اللازم مستندا يستد غير ما استند به الجيب الاول بان يقال لان
ان المنتقل المذكور ليس بساكن كيف وهو ساكن بمعنى عدم تغير النسبة
الى الامور الثابتة التي هي اجزاء الصندوق والكراس وما استشهدت
به على نفي سكونه من بديهته تبدل مكانه وحركته ان اردت به تبدل الاين
الحقيقي وحركته فيه فمنوع لانه اول المسئلة وان اردت تبدل الاين الغير
الحقيقي وحركته فيه فسلم لكنه لا يدل على نفي سكونه مطلقا لان السكون
بالمعنى الاول يجامع الانتقال في الاين الغير الحقيقي وانما صدره بالامكان لانه
مبنى على صرف الامور الثابتة عن ظاهرها كما سبق وايقضا للمعارض ان
يعود ويقول لا ينكر كونه ساكنا بهذا المعنى ولو كان هذا المعنى سكونا في الاين
عند اهل الحكمة ايضا لان هذا السكون ثابت له سواء كان المكان
سطحا او بندا وانما تنكر السكون بمعنى عدم تبدل الاين نعم يصح
في الجواب ان يقال ان اريد تبدل اينه الحقيقي فمنوع بل اول المسئلة

وان اريد تبدل اينه الغير الحقيقي فسلم لكنه لا يوجب تبدل اينه الحقيقي
ليلزم عدم سكونه في الاين الحقيقي لكنه لا يوجب هو الجواب المتقدم ولا مدخل
في الجواب لسكونه ساكنا باحد هذين المعنيين ولك ان تقول مراده
ويمكن بناء على ما ذكر من جواز خلوا الجسم عن الحركة والسكون ان يجاب
عن اصل الاشكال بجواب آخر يمنع الملازمة غير الجواب السابق يمنع بطلان
اللازم بان يقال لانسم ان المكان لو كان سطحيا لكان المنتقل ساكنا اذ لسكون
عدم تبدل الاين الحقيقي وغير الحقيق في اصل الحركة هو التبدل في احدهما
لكن بشرط الاشتغال على مبدأ الاستبدال كما سبق من الشيخ فلا يكون
ما في الضندوق متحركا لعدم الاشتغال وان كان الحى المحفوف مشتملا
ومتحركا ولا يكون ساكنا لتبدل الاين الغير الحقيقي نعم ربما تقول بسكون
المنتقل لكنه بالمعنى الاول من المعنيين اذ لا ينافيه الانتقال في الاين الغير
الحقيقي لا بالمعنى السابق المصطلح عند اهل الحكمة فعلى هذا كان المحشى
يجيب عن الاراد بالمنتقل يمنع الملازمة تارة وبطلان اللازم اخرى كما فعله
في الجواب عن الاراد بالواقف وانما صدره بالامكان حيثئذ لان السكون
بمعنى عدم تبدل الاين الحقيقي وغير الحقيقي انما يقابل الحركة المطلقة
الشاملة للحركة لذنية والعرضية لا الحركة لذنية المشروطة باشتغال
المتحرك على مبدأ الاستبدال والحركة العرضية على ما صرحوا بحركة
بجارية من باب توصيف احد الجوارين بحال الآخر والظاهر ان المراد
ههنا الحركة والسكون الحقيقيين فللمعارض ان يعود ويقول لو كان
المكان سطحيا يلزم ان يكون المنتقل منصفا بالسكون الحقيقي الذي هو
عدم الحركة الحقيقية مع انه منصف بالحركة الحقيقية حيثئذ منع
بطلان انشأ موجه دون منع الملازمة مستندا بالسكون بمعنى عدم الحركة
مطلقا واما ما قيل ههنا ان ذلك الكلام من المحشى اشارة الى تعيين منشأ
غلط المعارض في مثال المنتقل نظير قول الشيخ نعم هو ساكن الخ في مثال
الواقف ففساده واضح لان المعارض حكم بحركة المنتقل وسكون
الواقف فتعين منشأ غلظه في المنتقل انما يكون ببيان معنى آخر للحركة
كما كان تعيين منشأ غلظه في الواقف انما يكون ببيان معنى آخر للسكون كما
ذكره الشيخ اللهم الا ان يقال جعله تعيينا لمنشأ غلظه بعد منع الملازمة

لا بعد منع بطلان امثلي فان سباق كلامه يدل على انه جعله تعيينا بعد
منع اللازمة حيث قال فلما اشبهه على القائل بين هذا المعنى والمعنى الحقيقي
للساكن اني باحدهما مكان الآخر فقال ولا تبدل ولا حركة اولا المكان
سطحا (قوله اذ حاصل السؤال الخ) يعني ان ما ذكره الشارح في مقام
الجواب قد منعه السائل اولا وان لم يصرح به لغاية ظهور توجه المنع
عليه فلا بد من بيانه بدليل يدل عليه ودعوى القطع والبدية في محل
التزاع لا يجدي (قوله ما لم نعم الخ) الصواب ترك هذا القيد والابطال
الاستدلال بالاثار القائمة بالشيء على وجوده كالاستدلال بمشاهدة
الاحراق بالمس على وجود النار اذ على تقدير توقف الحكم الفعلي المعنى
على وجود الموضوع في الخارج يكون امثال هذا الاستدلال دورا باطلا
نعم منع الحكم الفعلي المعنى ههنا موجه وانما التزاع في توقفه
على العلم بوجود الموضوع (قوله ولما كان الظاهر الخ)
دفع لما يتوهم من ان ثبوت التفاوت له في نفس الامر مسلم
وان لم يسلم ثبوته الخارجي فلهل الشارح حل القضية على الذهنية
وبنى هذا الجواب على الاحتمال الثاني من الاحتمالين اللذين ذكرهما
في الشرح ولا شبهة في ان هذا الجواب تام على الاحتمال الثاني فدفعه
بان اراد القائل معنى على الاحتمال الاول الظاهر فلا يتدفع الا بحمل
القضية على الخارجية المصطلحة لا على الخارجية بالمعنى الاعوى كما وهم
ثم اقول بمجرد حل القضية على الذهنية يحصل الزام المتكلمين النافين
الوجود الذهني وسيجي منه في دفع التناقض من المصنف ان مراد
المصنف ههنا ثبوت التفاوت له في نفس الامر لا في الخارج فالتناقض
انما يلزم على زعم المتكلمين بالمساواة بين الخارج ونفس الامر لا على
ما هو التحقيق بحسب نفس الامر وبالجملة ان حل القضية ههنا على
الذهنية فلا وجه لما ذكره ههنا وان حله على الخارجية ههنا فلا وجه
لما سذكره في دفع التناقض اذ بعد حله على الخارجية ههنا يلزم التناقض
للمصنف بحسب نفس الامر قطعا كما لا يخفى اقول بقي ههنا كلام هو ان
التفاوت بالزيادة والنقصان انما يثبت للشيء في الخارج لا في الذهن والالزام

في نفس ماله مقدار وهو محال فالحكم الذهني ممنوع كما حكم الفعلي
العيني وانما المسلم هو الحكم الفرضي العيني وزدب الشارح ههنا يدل على
ان الذهني مسلم كالفرضي والجواب ان طرفي الحكم لا يجب ان يرتسم شيء
منهما في الخارج بل يجوز ان يرتسم في آله ولما امكن للنفس الحكم على
على شيء من الجسم والجسمانيات حيث يجوز عرض التفاوت في الذهن
كمعرض الزوجية للاربعة في كل من الخارج والذهن كما قالوا في جميع
اوازم الماهيات التي من جملتها زوجية والفردية (قوله فيحصل الالزام)
يعني ان غرض المصنف ههنا يجب ان يحمل على لزام لا على الابطال
بحسب التحقيق الذي هو مقتضى المباحث الحكمية الباحثة عن احوال
الاعيان على ماهي عليه في نفس الامر والالم يتدفع عنه ما يأتي من الحكم
بارتفاع التقيضين كما يأتي وبعد حل غرض المصنف على الالزام يثبت
اتقريب الذي منعه الشارح بعد تسليم انه يدل على انه ليس معدوما
في نفس الامر بان يقول كلامه يمكن معدوما في نفس الامر ان يمكن معدوما
في الخارج لا مساوي بينهما عندكم ولقائل ان يقول فيه بحث من وجو
اما اولا فلان الخصم ههنا مانع يكفيه الاستناد بآي مذهب لا مستدل
ايتم الالزام واما ثانيا فلان المسلم ان منع ما هو المسلم عنده باطل فلا يحصل
الالزام واو على مذهب المتكلمين اذ لا يثبت لهم انكار الامور الاعتبارية
بالكلية والالزام الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار معدومة
صرفة كالملازمة بينه ووجود الليل او يكون الملازمة الاولى من اعيان
الموجودات عندهم والكل باطل وكذا الكلام في جميع الاعراض
النسبية التي انكروا وجودها فقد ثبت ان الملازمة بين الطلوع ووجود
النهار ثابتة في نفس الامر دون الملازمة بينه وبين وجود الليل لكن الوجود
في نفس الامر عبارة عن وجود نفس الشيء او مبدأ انتزاعه في الخارج
فان نور الموجود بعد الطلوع في الخارج مبدأ لانتزاع الملازمة بين الطلوع
والنهار لا بينه وبين الليل ولما كان وجود الملازمة الاولى وامثالها في نفس
الامر عبارة عن وجود مبدأ الانتزاع في الخارج لم يحتاجوا الى القول بالوجود
الذهني فلم يتكلموا ببناء على مذهبه ان يقولوا انما يدل هذا الدليل على

انه ليس بمعدوم صرف لم يؤخذ نفسه ولا مبدأ انتزاعه لاعلى انه ليس
بمعدوم مطلق يجوز ان يكون معدوما وجد مبدأ انتزاعه في الخارج
كاللازمة بين الظلوع والنهار وروهم يظلمون على مثلها انها موجودة
في نفس الامر ولو محازا من باب حال المبدأ السبب على المسبب فان اراد
ان الموجود في نفس الامر حقيقة مساو للموجود الخارجي عندهم فسلم
وغير نافع وان اراد ان ما اطلقوا عليه الموجود في نفس الامر ولو محازا مساو
لما اطلقوا عليه الموجود الخارجي فممنوع منع اظاهرا وامائنا فلانا
لا نسلم انه لو لم يحمل غرضه على الالتزام يلزم الحكم بارتفاع التقبضين
وسيجيء تحقيقه والحق ان غرض المصنف ابطال كل من المذهبين على
وجه التحقيق لاعلى وجه الالتزام لان المصنف في مقام الافادة لطالب الحق
على وجه متضمن ابطال مذهب المخالف بحسب نفس الامر لافي مقام
المجادلة مع الخصماء ولذا قرر الشارح هذا المقام بلسان الحكماء كما يتضح
(قوله فاسد لان اثبات احدهما المتساويين ونفي الآخر غير صحيح) واقتل
ان يقول لما كان الغرض ابطال المذهبين بحسب نفس الامر لا بحسب
الالتزام وجب ان يقرر الشارح المقام بلسان الحكماء لا بلسان الخصم
فكأنه قال المكان عند الاشرافية موجودة في الخارج ولا شيء عند
التكلمين لكن بمعنى تعبر عنه معشر الحكماء بالمعدوم في الخارج لا بمعنى
تعبر عنه بالمعدوم في نفس الامر وبدل عليه سياق الحاشية المنقولة حيث
بعد هذا الكلام فان قلت الظاهر من كلامهم انه لا يثبت المكان الا بمجرد
التوهم فيكون معدوما في نفس الامر فمن اين علم ان مرادهم بالاشي
ههنا هو الاشياء في الخارج دون نفس الامر قلت من انهم لا يطلقون
الموجود والمعدوم الا ما سمي موجودا خارجيا ومعدوما خارجيا (قوله
وتحقيق مذهبهم الخ) الغرض دفع ما اورده المصنف على المتكلمين
على وجه التحقيق ولا يبعد ان يكون اشارة الى الوجه الثاني من وجوه
البحث التي اوردها تأمل (قوله بمعونة القوة المتصرفة) حق عليه ان
يقال ههنا من غير ان المتكلمون لا يثبتون القوى الباطنة فلا يكون تحقيقا

مرضا عندهم فان جاز التحقيق ههنا بلسان الحكماء فلم لا يجوز الالتزام
بلسان الحكماء اذ الخطاب يصح بمجرد فهم الخطاب معنى ما ذكره
حسبه وان كان على اصطلاح آخر فالحق تركه على ما قيل (قوله ينتزع
من كل جسم بعدا بقدره الخ) وفيه ان مكان كل جسم منتزعا منه لا يتقل
بانتقاله لاسيما اذا كان الانتزاع حال حركة المتمكن فالاول ان يقال ينتزع
من مجموع الاجسام بعدا بقدره ثابتا ويتقل بعض الاجسام من جزء
منه الى جزء آخر وبعد فيه بحث لانه انما يصح على مذهب من يقول
بنتاهي الابعاد من المتكلمين لاعلى مذهب جمهور المتكلمين النافين لتناهي
الابعاد فان ذلك البعد الموعوم غير متناه عندهم مع وجوب تناهي الاجسام
عندهم فلا جسم وراء الاجسام ولا انتزاع فالحق ان حديث الانتزاع
فاسد بل هو عندهم نفي محض ربما يتوهم وجوده ويحكم عليه باحكام
اليجافية وهيئة كان يقال ان وراء الاجسام بعدا لا يتناهي فالحق في الجواب
عن طرفهم ان يقال ان اريد ان نفسه متفاوت في الخارج فممنوع بل
تفاوته موهوم كوجوده وان اريد انه متفاوت ولو في الوهم فسلم
لكن لا ينافي كونه معدوما ونفيا محضا اللهم الا ان يكون البعد الغير المشغول
متوهما على قياس المشغول المنتزع فيكون السكل مستندا الى الانتزاع
ولا يخفى ما فيه (قوله وتمكن الجسم الخ) دفع لما يتوهم من انه لو كان المكان
امرا انتزاعيا لم يكن المتمكن من الوجود الخارجية الثابتة باعتبار الوجود
الخارجي لان غناء البعد الخ يعني ان عموم نفس الامر من الخارج لما كان
باعتبار شمولها للوجود الذهني جاز ان يكون الشيء مستغنيا باعتبار الوجود
الذهني ومفتقرا باعتبار الوجود الخارجي الا يرى ان اماهية الجوهرية
محتاجة الى المحل في الازمان ومستغنية عند بحسب الخارج فلا يرد ان استغناء
الاعمى بوجوب استغناء الاخص فان قلت الاستغناء الذاتي للشيء ما يلحقه
من حيث هو هو فلا دخل فيه لشيء من الوجودين قلت المراد ههنا
الاستغناء بشرط الوجود كما ان المراد بافتقار الصورة الجسمية لذاتها
الى المحل هو افتقارها بشرط الوجود الخارجي لا من حيث هي هي
كاسبق (قوله فان قلت قد ابطال اول الخ) امام معارضة لدتوى ان ابطال

الشق الثاني صحيح بعد ابطال الاول بانه مستلزم المحكم بارتفاع النقيضين
او نقض اجمالى لاحد الداليل بان دليل احد الشقين باطل اذ لو صح ما
يلزم ارتفاع النقيضين والاول ظاهر كلامه ههنا لكن قوله ان ما ذكره
يجري الخ يدل على ان مراده هو الثاني اذ اصل الجريان في الدليل
المسوق لابطال الشق الاول كما تعرف وبه يظهر فساد ما قيل انه نقض
اجمالى لدليل الشق الثاني واعلم انه قال الشارح في الحاشية يلزم من تمام
كلام المصنف سلب النقيضين عن البعد فان قلت مراده ان المكان
ليس بعدا موهوما ولا بعدا موجودا لان البعد ليس معدوما قلت كلامه
يدل على الثاني ايضا نعم صح هذا اذا قيل المكان لو لم يكن سطحيا لكان
ما بعدا معدوما وموجودا وكلاهما باطلان اما الاول فلعلنا لقطعي بان
المكان موجود اما الثاني فلاستحالة وجود البعد ولا يحسن ان يقال مراد
المصنف تردد البعد بين الاشياء في نفس الامر والموجود في الخارج
لانه غير خاصر لجواز ان يكون المكان شيئا في نفس الامر لا في الخارج
اللهم الا ان يتكلف جدا ويقال ليس غرض المصنف بتحقيق المقام
بل غرضه ابطال مذهب الخلف ولم يذهب احد الى هذا الاحتمال
فتفي الاول اشارة الى نفي مذهب المتكلمين فان حاصل كلامهم انه لا شيء
في نفس الامر وان لم يقولوا بهذه العبارة ونفي الثاني اشارة الى نفي
مذهب الاشراقين انتهى اقول قوله قلت كلامه يدل على الثاني يعني
انه جعل التفاوت دليلا نفي الشق الاول الذي هو كون المكان خلاء
معدوما اي بعدا يمكن نفوذ الجسم فيه ويكون ذلك البعد معدوما يتوهم
وجوده لكن ذلك الدليل كما يدل على نفيه يدل على نفي كون الخلاء معدوما
مطلقا اذ التفاوت يستحيل في كل معدوم فلو تم ما ذكر المصنف من دليلي
الشقين يلزم ان يكون الخلاء اعني البعد الذي يمكن نفوذ الجسم فيه
موجودا في الخارج ومعدوما فيه واما قوله فان حاصل كلامهم الخ فباطل
والالم يكن الاجسام متمكنة في نفس الامر ضرورة ان يتمكن نسبة بين
الممكن والممكن فذا كان المكان كاتيب اغوان كان الممكن كذلك لاستحالة
تحقق نسبة بدون تحقق كلا المتضمنين فيمكن وجد عدم تمكن الواجب

وتمكن لاجسام ان هوهم ربما ينزع للواجب وينفيه البراهين القاطعة
فالحق ان المكان موجود في نفس الامر عند المتكلمين لكن بمعنى وجود
مبدأ انتزاعه في الخارج ولا يصح ان ينزع من الواجب المستحيل التجزى
امر منقسم في الجهات كما لا يخفى (قوله قلت بطلان كونه الخ) قد
سبق منا اشارة الى انه انما يصح اذا حمل مراد المصنف من الحكم
بتفاوت الخلاء على ثبوت التفاوت في نفس الامر لا في الخارج لكن قد
حمله على الخارجية ومنعه بشء عليه فلا وجه لهذا ولذا لا يخفى
(قوله وبطلان وجوده في الخارج الخ) اعلم ان ههنا امرين احدهما
رفع النقيضين وهو واقع من المصنف بحسب الالزام كما يدل عليه اختيار
الحاشي الشق الاول من زديد اشاره فيما سلف فان ذلك الاختيار
يدل على انه حمل قول المصنف لاسبيل الى الاول على معنى انه لا يكون
معدوما في الخارج ولا شك ان قوله ولا سبيل الى الثاني يعني انه ليس بموجود
في الخارج فلزم المصنف رفع النقيضين والاستحالة في ذلك في مقام الالزام
والثاني ارتفاع النقيضين وهو غير لازم لما ذكره المصنف ههنا لان دليل
الشق الاول يدل بحسب نفس الامر على انه ليس بمعدوم في نفس الامر
لا على انه ليس بمعدوم في الخارج لا بحسب الزام من يزعم المساواة بين
الخارج ونفس الامر ودليل الشق الثاني يدل على انه ليس بموجود في الخارج
ولا تناقض بين المدلولين اذ يجوز ان يكون الشيء موجودا في نفس الامر
ومعدوما في الخارج كالامور الاعتبارية فعلى تقدير تمام الدليلين معا
لم يلزم ارتفاعهما بحسب نفس الامر وان لم يحسب الالزام ولذا رفعهما
مع المحذور في الاول لا في الثاني ههنا مراده وهو صريح في ان مراد المصنف
من ان قوله لانه يكون خلا اقول الخ قضية ذهنية كافية في الالزام لاجارية
موجبة للزوم ارتفاع النقيضين بحسب نفس الامر فلا بد ان يحتمل مراده في
دليل الشق الاول على القضية الذهنية لئلا يلزم ارتفاع النقيضين في نفس
الامر وان يحتمل على الابطال بحسب الالزام اذ دليل الشق الاول على
تقدير ان يحتمل على الذهنية لا يبطل مذهب المتكلمين بحسب التحقيق
وانما يبطله بحسب الالزام نعم او حملت على القضية الخارجية لا بطله

بحسب التحقيق لكنه حينئذ يستلزم ارتفاع النقيضين بحسب نفس الامر اقول قد عرفت عدم امكان الازام وايضا قد سبق منه انه حمل دليل الشق الاول على القضية الخارجية فكلامه لا يخلو عن الاضطراب (قوله قال المحشي فخر الدين) اقول لزوم سلب النقيضين عن البعد على المصنف، ونوع اذ دليل الشق الثاني لو لم لا فادع عدم وجود البعد المجرد ونفي المقيد قد يكون بنفي المقيد فيتبقى بانتفاء المجرد به فيجوز ان يكون البعد موجودا غير مجرد فلا يلزم سلب النقيضين انتهى اقول ولا يخفى فساد ذقيد التجرد مأخوذ في جانب الموضوع وكان قولنا الحيوان موجود وليس بوجود تناقض فكذا قولنا الحيوان الناطق موجود وليس بوجود الا يرى ان المحكوم عليه في كلام المصنف هو الخلاء الذي فسرته الشارح بالبعد المجرد والترديد في الشقين بين وجوده وعدمه بان يقال ذلك الخلاء اما شئ شخص واما موجود (قوله والقول بانه لا يلزم ارتفاع النقيضين عن البعد) اي في ذاته مع قطع النظر عن كونه مكانا حتى يكون محالا بناء على ان البعد المذكور وان كان محالا عند المشايكة لكن ارتفاع النقيضين السليبين محال عن كل ممكن وممتنع وان جاز ارتفاع النقيضين العدولين عن المعدوم والحاصل انه لا محذور في لزوم ارتفاعهما بل هو مؤيد للمطلوب اذ يؤل الى ان يقال لو كان المكان خلاء لارتفع النقيضان واللازم باطل فهو جواب عن النقص السابق باننا لانسلم انه لو صح الدليلان يلزم ارتفاع النقيضين بل انما يلزم ذلك لو كان المكان بعدا وخلاء ولا محذور فيه كما عرفت (قوله فاسد اذ ما ذكره يجرى) تلخيصه لزوم ارتفاعهما على تقدير كونه مكانا لا في لزوم ارتفاعهما عن البعد في نفسه وكانه لازم على التقدير المذكور كذلك لزم للبعد في نفسه والنقص بالنظر الى الثاني فلا يرفع بالاول فهو باطل لا لزوم المنوعة لقائلة بانه لو صح الدليلان لزم ارتفاع النقيضين عن البعد اقول والحق مع ذلك القائل فان ما ذكره المصنف مما يبيح في ذلك اذ حمل دليل الشق الاول على القضية الجملة الخارجية وليس كذلك بل هي قضية شرطية لان مراده حينئذ يكون الخلاء اقل من خلاء اي على تقدير كون المكان خلاء يكون ذلك الخلاء متفاوتا في الخارج وفي عبارة يكون اشارة الى ما قلنا اذ الظاهر في الجملة ان يقول

لان بعض الخلاء اقل من بعض او قد يكونان متساويين وتحقق المقام انه لا مجال لمنع الوهم عن توهم البعد بالبراهين القطعية فلا مساع للحكام لانكارهم البعد الموجود في التوهم المحض ولا يصح ابطاله بوجه كيف وقد صرحوا في تنافي الابعاد ان الوهم يجوز امتداد لا بعدا الى غير النهاية لكن البراهين تقطعها نعم يصح ابطال كونه موجودا في الخارج كما هو الشق الثاني لكن لا يصح ابطال كونه موجودا في التوهم المحض بوجه وما جعله المتكلمون مكانا هو ذلك الموجود في التوهم المحض فان اراد المحشي ومن يحدو حذوه ان مراد من دليل الشق الاول ابطال كونه موجود في التوهم المحض فذلك غير صحيح بوجه اذ الوهم ربما يخترع اتياب اغوال ون اراد به ابطال كونه معروفا في الخارج فذلك ضروري لفساد ايضا اذ كيف يجوز للحكام ان يحكموا بان ذلك الموجود في التوهم المحض متفاوت في الخارج موجود فيه مع حكمهم في الشق الثاني المعقب له بانه غير موجود في الخارج فالحق ان مراد المصنف وغيره من الحكماء ههنا ان كون المكان خلاء باطل لانه لو كان خلاء فاما ان يكون خلاء معدوما في الخارج او موجودا فيه والكل باطل اما الاول فلانه لو كان خلاء كان خلاء متفاوتا في الخارج ضرورة ان امكنة الاجسام متفاوتة بحسب الخارج عند جميع الحكماء المشايكة والاشراقية فلو كان المكان خلاء متفاوتا في الخارج وكل كان خلاء متفاوتا فيه كان موجودا فيه فلو كان المكان خلاء معدوما في الخارج لكان خلاء موجودا في الخارج ومعدوما فيه وهو تناقض صريح واما الثاني فلانه لو كان خلاء موجودا يلزم وجود البعد المجرد بناء على ان امكنة الاجسام موجودة في الخارج عند جميع الحكماء ايضا واللازم باطل قبالت شعري ان لزوم ارتفاع النقيضين عن البعد في نفسه بل على تقدير كون المكان خلاء ومع ظهور هذا الوجه الصحيح لا يجب علي ان تقرر كلامهم على وجد يلزمهم الحكم بارتفاع النقيضين عن البعد في نفسه وما ذكرنا من تحقيق مراد المصنف وغيره سقط ليراد الذي نقله الشارح في الدليل الاول ولا حاجة الى ما ذكره في الجواب وبالجملة سها عن المقام جمهور الناظرين وجميع المفسرين من قلة التأمل

والحمد لله على الافضل والالهام (قوله بر يجوز ان يكون مراده الصورة
الجسمية الخ) اقول اولها ظهور فساد لم يلتفت اليه الشارح ذغايته
الاتحاد في الجوهرية ولا يلزم من الاتحاد في الجنس الاتحاد في النوع اذ
هو التماثل الذي ابني عليه صحة الدليل المذكور وكيف يكون الصورة
الجسمية مماثلة للبعد المجرد الذي جعلوه مكانا وهي مقننة الى هولي
معينة ومدركة في بادي النظر وتمكنة وحركة وليس البعد المجرد كذلك
فقوله فلا كلام في تماثلها فاسد اذا اختلف بالعرضية والجوهرية بين
التماثل ولا يثبت مجرد الاتحاد في الجوهرية ثم اقول والحق ان هذا الدليل
غير مبني على تماثل البعدين ولا على تماثل البعد المجرد والصورة بل مبني
على امتناع تخلل بالذات وتخصيصه لوجود البعد المجرد عن الهبول لكان
مستغنيا عن مطلق الهبول ولو كان مستغنيا عنها لذاته لما كان مقارنا لها
على وجه الافتقار الذاتي واللازم باطل لانه على تقدير وجوده وان لم يفتقر
الى هبول معينة لكنه مقنن بالذات الى هبول ما والا لا يمكن الخلاء متمنا
بالذات مع انه متمنع بالذات كما قرر في محله فاعلم (قوله وعلى ما ذكره السيد
السند الخ) فيه انه يجوز ان يكون كلام السيد الشريف في البعد المماثل
للبعد المجرد الذي جعلوه مكانا لا في نفس ذلك البعد المجرد فيؤول الى ما ذكره
الشارح اذ حاصل الدليل لوجود البعد المجرد عن الهبول لما احتاج ابعاد
الجسم الى المحل لذاته للتماثل بينهما والا فكيف يجوز ان يكون الاشرافية
قائلا بعرضية البعد المكاني فانه باطل قطعا فانه لا يجوز قيامه بدون الموضوع
ولا بمجرد غير منقسم لاشتماله حلول العرض الممتد في الجهات في غير
الممتد فهو قائم بالاجسام فيلزم اما انتقال مكان كل جسم بانتقاله واما انتقال
العرض من موضوع الى موضوع آخر والكل باطل (قوله وقد يستدل اي
يستدل على بطلان وجود البعد المجرد الذي جعلوه مكانا بانه لو وجد
كان متناهي الناهي الابعاد فيكون محاطا بمحدود فيكون متشكلا
فيكون ماديا ومجردا وهو باطل والجواب يمنع الكبرى الاخيرة لكن قوله
بل الثابت الخ في مقام الجواب حشو فاسد لانه اعطاء سيف الخضم اذله
ان يعود ويقول لو وجد كان متناهي لانه ممتد في الجهات وليس بعض الاجزا

المفروضة فيه منفصلا عن بعض وكل كان متصلا كان ماديا ومجردا
ولا يخص الابان الاتصال الذي يوجب المادة هو اتصال الاجزاء التي
هي قابلة للانفصال لذاتها وان امتنع لامر خارج كما في الانفلاق على ما سبق
من المحشى واجزاء البعد المجرد ليست بقابلة للانفصال لان الانفصال
يتبع المادة ولك ان تقول مجموع الاتصال والانفصال من توابع المادة
لاكل واحد منهما (قوله ما يقتضي طبيعة الجسم حصوله فيه الخ)
ويلزمه عدم خروجه عنه اذا كان فيه والغود اليه كما اخرج عنه كما لا يخفى
على الفطن (قوله وفيه نظر الخ) وجه النظر اما ان الخير اذا اقتضاء
مجموع الطبع واللازم لم يكن لازما للطبع لبالذات ولا بواسطة نعم او
اقتضاء اللازم وحده كان مقتضى الطبع بواسطة اللازم واما ان الخير
ليس مقتضى الطبع على الاطلاق واللامتنع اخرج كل جسم عن حيزه
انطبعي بل مقتضاه لولا لم نع والفاسر والجواب على الاول ان طبع الجسم
كما يقتضي اللازم يقتضي مجموع الطبع واللازم مقتضى المجموع مقتضى
الطبع واسطة اللازم مقتضى اللازم والجواب على الثاني ان مراده اقتضاء
طبيعة الجسم اولا المانع لا مطلقا وترك ذلك القيد لكمال شهرته والحق
ان مراده النظر فيه واوكل مراده الاقتضاء لولا الفاسر لان ما سبقه
من الشيخ من ان ذلك الخير الذي لولا الفاسر يجوز ان يكون له صريح
في ان الخير الطبيعي لا يجب ان يكون مقتضى الطبيعة لولا الفاسر ولا جل
وذلك احتاجوا الى اثبات ان لا يجوز لجسم واحد حيزان طبيعيين ولو كان
الخير الطبيعي مقتضى الجسم لولا الفاسر لكان اثبات ذلك بعد اثبات
ان لكل جسم حيزا طبيعيا لغوا وهذا كما لا يخفى فتدبر (قوله ولا يبعد
ان يقال) جواب عن النظر بانه لو لم يجب كون الخير الطبيعي مقتضى الطبع
لولا الفاسر لكان المركب الذي يتأوى بسائطه في القوة الملية وان
تفاوتت في مقدار احيازها طبيعيا هي احياز بسائطه لعدم خروجه عن
شي منها حين حصل فيه فلا يكون شي منها مقتضى طبيعة لولا الفاسر
ولا يمكن دعوى تعدد الخير الطبيعي لما ياتي بخلاف ما اذا كان الخير
الطبيعي مقتضى الطبيعة فان حيز ذلك المركب حيث يتركب يكون مجموع

لا حيز وقد يقال هذا نقض للكلمة المذكورة في المتن وفيه انه بأب السور
وايضاً المناسب اراده بعد نقض الشارح تلك الكلمة (قوله بمركب يتساوى
بساائطه) ان اراد المركب الحقيقي الذي لمجموع البساائط صورة نوعية
اخرى غير صور بساائطه فختار ان له حيزاً معيناً يقتضيه تلك الصورة
النوعية وان اراد المركب الغير الحقيقي فليس له صورة تحفظ تركيبه فاذا
خلى وطبقة يتفرق بساائطه ويرجع كل بسيط الى حيزه ووسم فله حيز
طبيعي هو وسط احياز البساائط المتعارض القول الملبدة بالمرجع وقوله
بل انما حصل لا يخرج فاستدل بليس البسيط الذي في حيزه قوة مبلدة
مادام في حيزه والبساائط الاخرى قوى مبلدة طالبة الى احيازها فتحرك
المركب الى حيث يتعارض القوى وذلك ظاهر (قوله قد يفتن الى آخره)
تخصيصه ان اراد بقوله وليس له حيز انه ليس له فرد من افراد الحيز الطبيعي
وغيره ممنوع وان اراد انه ليس بمتخير بالفعل فسلم لكن لا يلزم ان
لا يكون له حيز طبيعي لم يحصل فيه لما منع فيه (قوله لامتناع خلوه عن
الموانع) اي خلوه الحيز عن الموانع التي هي الاجسام الشاغلة له وليس المراد
امتناع خلوه المحدد عن الموانع مثل الاحاطة بجميع الاجسام كما وهم والا
لكان تلك الموانع مقتضى طبع المحدد فلا يمكن حصوله في ذلك الحيز
فلا يكون حيزاً طبيعياً اللهم الا ان يعمل على الامتناع بالغير والحاصل
يجوز ان يكون حيزه الطبيعي حيز سائر الاجسام بناء على جواز اشتراك
الحقايق المختلفة في لازم واحد فلا يرد ان حيزه الطبيعي اما خارج العالم
وهو باطل لنهاي الابعاد والسطوح عند تحديده واما داخل العالم
وهو باطل لان احياز التي داخل العالم احياز طبيعية لسائر الاجسام
فلا يكون شيئاً منها حيزاً طبيعياً له (قوله الا ان يقال الخ) يعني ان ذلك
الجواب وان دفع النقض تحقيقاً لكنه لا يدفع عنهم زمام لانهم
لم يقولوا بعدم حصول الجسم في حيزه الطبيعي دائماً بل قالوا بان كل جسم
حاصل بالفعل في حيزه الطبيعي وان لم يحصل العناصر دائماً فلا
يكون جواباً وافقاً لما قالوا به فالدائل ان يعود بالنقض الزمام فلا بد من
جواب آخر كقول السرخسي (قوله فله هذا لا يناسب تعاليمه) لان ذلك

التعليل اما يدل على انه ليس بمتخير بالفعل وقد عرفت انه لم يلزم منه
انتقاض الكلمة وانما لم من عدم قولهم بحيز الطبيعي لم يحصل فيه
الجسم قط فالمناسب ان يعمل بما يوجب الانتقاض ويقال انهم يقولوا بان
الجسم المحيط حيزاً طبيعياً وفيه نظر لانهم لما لم يقولوا بذلك ثبت انه لو كان
له حيز طبيعي يحصل فيه بالفعل ويلزم ان يكون وراء جسم واللازم باطل
فالتعليل ناظر اليه فلا اشكال (قوله اذ السوال انما هو على تفسيره) فالجواب
المتطابق هو الدافع عن هذا التفسير بان يجعل تحديق انشام سطوح
باطن من الجسم الجاوي بمسا السطح الظاهر الذي هو مفعول المحدود وقد
اشير الى مثله فيما سلف حيث جعل مكان باقي الافلاك مجموع السطحين
فتأمل وبالجمل السائل معترف بعدم الانتفاض على تقدير ان يفهم الحيز
بما يعبر عنه كاشير اليه بقوله نعم له وضع الخ فكيف يجاب بما اعترف به
(قوله وفي سؤاله اشعار الى آخره) قيل انما يكون اشعاره لو كان معناه
نعم للحيزه بمعنى آخر يعبر عنه الوضع المتحقق في المحدد لكن مراد المصنف من الحيز
هو المكان بالمعنى السابق وانما لم يفسره ههنا وليس كذلك بل معناه نعم له
وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه لكن ليس شيئاً منها طبيعياً له والكلام
في الحيز الطبيعي فعلى هذا الكلام في انطباق الجواب للسوال اقول
هذا القول من السائل باي معنى كان يشعر بان الحيزه بمعنى الوضع
والالكفاه ان يقول نعم له حركة دورية واستدارة الى غير ذلك من الصفات
وذلك ظاهر الفساد فالحق ما ذكره المحشي فلا بد من توجيه الجواب
بما يأتي (قوله وتوجيه الجواب) اي على وجه يطابق السوال لان حاصل
السوال الانتفاض على تقدير ان يريد المصنف بالحيز معنى المكان بمعنى
السطح لا الانتفاض مطلقاً فارادة المصنف ذلك ممنوع لجواز ان يريد
ما هو اعم من الوضع فلا يرد انه لا يطابق ايضاً لانه لا يدفع النقض
على التفسير المذكور فتأمل (قوله ولكن على هذا لا يناسب الخ) يحتمل
ان يكون ايضاً لا لاسد بانه لو اراد بالحيزه معنى آخر لفسد هذا لا يناسب الحكم
قبل التغير والمصنف لا يفعل غير المناسب قطعاً ويحتمل ان يكون
تسليماً للدفاع الانتفاض و اراد آخر عليه بانه فعل غير مناسب وعلى كل

تقدير لم يقل لا يصح لأن التصور يوجه ما كاف في الحكم ولأنه يجوز الاعتماد
على شهرة التفسير بما يفهم الوضع (قوله يصدق على الجهة والشخص)
قوله قد يتم الظرف بقيد الخصر فالمراد لا يصدق على شيء من الجهة
والشخص ولا على شيء من الخبز ولما كان اذ ما به الامتياز غير متحصص
في شيء منها نعم يصدق على مجموع ما يمتاز به الجسم عن غيره لكنه ليس
بمميز بل مركب منه ومن غيره والجواب ان المراد من الاشارة الحسية
ان يشار اليه بأنه هناك واسبب القرب لها هو التمكن والتحيز فيه اليه
يشار الى الجسم اولا والى اعراض الجسم ثانيا وبواسطته بأنه هناك
اذ لا لا يمكن والتحيز لما يمكن الاشارة اليه وان كان متشخصا كالجردات
واما الجهة فلا يكفي الاشارة الحسية ما لم يتمكن الجسم او تحيز في تلك
الجهة فالسبب القريب هو التمكن والتحيز لا غير فلذا صح حصر
الامتياز فيه فلا يصدق التعريف على مثل الشخص والجهة والاوان
وسائر الاعراض (قوله والجواب اننا نريد الخ) اي المراد بهذا التعريف تعريف
الخيز على وجه يمتاز عن مفهوم السطح بأنه اعم منه وان لم يكن المراد بمميز
افراد الخيز عن افراد السطح هذا ان كان الخيز اعم من المكان بحسب
الجل وان كان مبينا له بحسب الحمل واعم بحسب التحقق فالمراد تعريف الخيز
على وجه يمتاز عن جميع افراد المكان فيثبتيكون خيز كل فلك ممكن غير
مكانه لكن في امتياز افراد الخيز عن افراد المكان بهذا التعريف نظر ظاهر
فالوجه هو الاول (قوله فلا بأس به) موهومة اعتمادا على ما سيظهر من ان الخيز
الطبيعي هو مقتضى الطبيعة لولا القاسم والشخص والجهة ليس كذلك
كذا قيل وفيه ان عدم كون الجهة كذلك محل نظر بل هي مطلوبة
بالذات والخيز بالعرض وايضا لا يلزم من عدم كونها خيزا طبيعيا ان
لا يكونا خيزا مطلقا وما هو اعم ان المكان بمعنى السطح هو الخيز المطلق
الشامل للطبيعي وغير الطبيعي ولك ان تقول سيظهر ان الخيز يحصل
فيه الجسم وظرفية الشخص والجهة ليست بحقيقية وفيه ان ظرفية
الوضع الذي هو صفة الجسم ليست بحقيقية ايضا وانما الظرفية الحقيقية
في المكان فالحق انه لا يظن من استأني ان الخيز وغير الجهة كما يعرفه

من يتأمل فالجواب الحق ما قدمنا فتأمل (قوله قد يقال يجري ما استدل
الخ) وفيه ان الاجسام التي تحتها ليست مقتضى طبيعته فكيف يكون الوضع
لعارض بسبب نسبة اجزائه اليها مقتضى طبيعته فقوله لكان له وضع
بالنسبة الى ما حته ممنوع ولذا امرضه وشارح غير عنه تارة بالوضع وتارة
بالحالة ولتعبير بالحالة ريماء بان اطلاق الوضع على تحيزه يجوز فلذا
اعرض عن قول كل منهما وحقق الامر فقال والحق انه لا ضرورة
الخ يعني ليس الحالة التي يعرض له بالنسبة الى ما تحته وضعا طبيعيا
كازعمه هذا انقائل ومع ذلك لا ضرورة في حل الخيز في المحيط على حالة
غير الوضع كما يشهد بها كلام انا شارح بل يجوز ان يكون الخيز وضعا
خاصا اي نوعا معينا من انواع الوضع وذلك النوع هو الهيئة العارضة
لجسم بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض آخر قريبا وبعدا ويجوز
ان تكون تلك الحالة طبيعية له بحيث او غير نسبة الاجزاء بعضها
الى بعض لاعداد اليها بالوضع ويلزمها احاطة جميع الاجسام ان وجدت
لامطلقا لما عرفت ان سائر الاجسام ليس مقتضى طبيعته نعم على هذا
يكون نسبة اجزاء سائر الافلاك بعضها الى بعض يكون احياا طبيعية اليها
مستتمة لحصولها في امكنتها ولا بأس في ذلك كما لا يخفى واعلم ان للمحدد
وسائر الافلاك وضعين آخرين احدهما نسبة اجزائه الى اجزاء ما تحته
وهذا ليس مقتضى طبيعة شيء من الافلاك لتجدده في كل وقت من اوقات
الحركة والثاني نسبة اجزائه الى مجموع الاجسام التي تحته بحسب القرب
والبعد وهذا وان لم يكن متجددا بل ثابتا في كل فلك ازلا وبدا بناء على
ان بعد كل جزء من المحدد عن فلك القمر او عن الارض مثلاً باق
على مقدار واحد ازلا وبدا وهكذا في غيره بحسب القرب والبعد الا انه
ليس مقتضى طبيعة الجسم ايضا لما عرفت فليس الوضع الذي يقتضيه
طبيعة الجسم الا الهيئة الحاصلة له من نسبة بعض اجزائه الى بعض
وهو الوضع المستعمل في جزء المقولة كالهيئة الحاصلة من نسبة اجزائه
الى الامور الخارجة (قوله قيل نسبة الشريف المحقق الخ) اقول غلطوا
ههنا بهتهم اذ عبارة المحقق الطوسي يدل على ان المكان عند الكل من

قريب من المعنى اللغوي لا عينه فذلك المعنى القريب هو ما ذكره الشريف في حاشية حكمة العين وهو ما استقر عليه الجسم سواء كان ما نعا من النزول او لا اذا المتكلمون حيث نفوا التمكن عن الواجب تعالى لم ينفوا مجرد التمكن في مكان يمنعه من النزول والسقوط بل نفوا التمكن والاستقرار على مكان بان يتصل بجسم سواء منعه من السقوط ام لا ويدل عليه قول صاحب الامالي بلا وصف التمكن واتصال وايضا انما اراد المتكلمون هناك رد المجسمة القائلين باستقراره تعالى على العرش وظاهران المجسمة لا يقولون بان العرش مكان يمنعه من النزول وانما يقولون بمطلق الاستقرار والاتصال فلذا قال المحقق الطوسي انه قريب من المفهوم اللغوي فانه كان اعم مطلقا من المكان اللغوي الذي هو ما يعتمد عليه الجسم ويمنعه من النزول فانسبه الشريف الى العامة هو ذلك المعنى اللغوي لا ما هو القريب منه المصطلح عند المتكلمين ولا يجعلون الهواء المحيط به مكانا مع ان الاولى ان يجعل المحيط مكانا وانما يجعلون الهواء مكانا اذا اعتمد عليه كما اذا اعتمد الطائر باجنحتها عليه ولم يسهط يجعل الهواء مكانا له واما الحجر المرمى فليس يتمكن في الهواء عندهم واما قولهم الحجر في الهواء فلا يدل على كون الهواء مكانا اذ الظرفية الحقيقية لا ينحصر في ظرفية الزمان والمكان اذ ظرفية الفلك للحجر حقيقة وابس بزمان ولا مكان له (قوله من شأنه ان يشغله الجسم الخ لانه عمم الحيز من الحيز بالفعل وبالقوة والمشغول بالفعل من شأنه ان يشغل وان تحمل الشان على الحال بالفعل فيختص بالحيز بالفعل لكنه مع انه خلاف ما اشتهر في الشان يوجب استدراك قيد من شأنه اذ يكفيه ان يقال ان شغله الجسم (قوله لا ينافي وقوع الاصطلاح عليه) لا معنى له اذا المعنى الاصطلاحي يجب ان يكون غير اللغوي اذا الاصطلاح اتفاق قوم على استعمال لفظ في معنى وانما يقال في اللفظ انه اصطلاح المتكلمين اذا انفردوا في استعماله في معنى مخصوص والا لكان كل لفظ لغوي مصطلحا لكل قوم اذ يتفق على استعماله كل قوم

وما يعتمد عليه الجسم ويمنعه من النزول هو المعنى القريب من اللغوي لانفس اللغوي وذلك القريب مصطلح المتكلمين وهو بعينه العرف لعام وهذا هو مراد القائل السابق (قوله قال الشيخ في النجاة ان لكل جسم حيزا ومكانا طبيعيا) لو حل المكان على السطح الباطن لانتقض الكلية بالمحيط سواء كان عطف تفسير الحيز او لا فلا بد وان يحمل المكان على معنى الحيز الاعم ويجعل العطف عطف تفسير كما يدل عليه افراد الصفة يعني طبيعيا اذ لو كان مراده من المكان غير الحيز لوجب ثنية الصفة اذ كلامه في الدليل يدل على ان المراد بالحيز ايضا الطبيعي ومراده بقوله واعني بالمكان ههنا الخ به اعني بالمكان في الدليل معنى يشمل جميع افراد المكان والحيز جميعا وذلك المعنى هو بعينه معنى الحيز لان كل مكان حيز ولا عكس فقدر دل كلامه على ان المكان مرادف للحيز في احد الاصطلاحين وكلام المحقق ناظر الى هذا الاصطلاح اي بالترادف وكلام الشفاء ناظر الى اصطلاح آخر اي باخصية المكان فلا تدافع بين كلامي الشيخ ولعله اشار به الى ان قول الشارح فيما نقل واما عند الشيخ والجمهور من الحكماء فهما واحد وهو السطح الباطن الخ لبس القول بالسطح الباطن منه مذكورا في كلام المحقق وانما المذكور في كلامه مطلق الترادف واما جعلهما مترادفين في معنى السطح الباطن فمجرد ترويح السؤال من الشارح فاندفع ما توهموا من ان المستطور في كلام المحقق ترادفهما بالمعنى الاخص لا بالعام كادل عليه كلام المحشي واوسلم ان الترادف بالمعنى الاخص مصرح به في كلام المحقق الطوسي فنقول لعل غرض المحشي اثبات الترادف باعتبار كل من المعنيين فراده فظهر اصطلاحان احدهما كون الحيز اعم وهو المفهوم من الشفاء والاخر الترادف اما في المعنى الاعم كما يظهر من النجاة واما في المعنى الاخص كما قال المحقق (قوله لانه اما ان يكون كل مكان الخ) قيل حاصل الاستدلال ان المكان فنحصر في الاحتمالات الثلاث والاولان باطلان فتعين الثالث وهو المطلوب وان قوله او يكون كل مكان له لا طبيعيا رفعه لايجاب الكلي فالمعنى او يكون بعض المكان طبيعيا وبعضه غير طبيعي وفيه ان رفع

الايجاب الكلي اعم من الايجاب بالبعض والسلب عن البعض فلا يتفرع
عليه قوله فالمعنى او يكون الخ وايضا قوله لا طبيعيا ولا منافيا ظاهرا ان
في العدول لافي السلب فالحق ان مراده انه لو لم يكن لكل جسم مكان طبيعي
فاما ان يكون طبيعته مقتضية لكل مكان وهو محال لاستلزامه الحركة
الدائمة لجهات مختلفة والتفرع عما تقتضيها واما ان يكون منافيا لكل
مكان وهو محال والالم يستقر جسم بطبعه في مكان مع ان الافلاك مستقرة
في امكنتها ازلا وابدا والعنصريات مستقرة طبعا في بعض الامكنة
العنصرية واما ان يكون غير مقتضية ولا منافية لشيء من الامكنة وهو
ايضا باطل والاما كانت طالبة المكان المعين اذا اخرج منه مع ان كل جسم
يكون طالبا لبعض الامكنة دون بعض فثبت ان كل جسم يقتضي بطبعه
بعض الامكنة وينفر عن البعض الآخر وهو المطلوب (قال الشارح
وفي موضع آخر منها الخ) لم يكتف بما قاله في الموضع الاول لانه انما يدل
على ان له خيرا اعم من ان يكون طبيعيا ولا والمطلوب هو الطبيعي بخلاف
الموضع الثاني (قوله لانه يجوز ان يكون القواسر جميع الاجسام الى آخره)
بان يكون جميع الاجسام قاسرة لبعض منها او يكون التأثير القسري لازما
لها فعلى تقدير عدم التأثير يلزم انتفاؤها وعلى تقدير انتفاؤها يلزم ان لا يوجد
الاجسام ماعدا الجسم المقسور فلا يوجد سطح حاو ولا وضع بنسبة الى
الامور الخارجية وفيه ان الوضع يجوز ان يكون نسبة بعض الاجزاء الى
البعض ولك ان تقول مراده على تقدير انتفاء جميعها لا يوجد الجسم
المقسور ولا غيره من الاجسام فلا يوجد سطح حاو ولا يوجد مكان ولا يوجد
وضع اصلا لا يوجد خيرا فلذا منع وجود ما به يمتاز الجسم المقسور وفيه نظر
لان البرهان على القضية الخارجية او الحقيقة القابلة بان كل ما للوجد كان
سببا طبيعيا فهو واجب لو وجد كان له خيرا طبيعيا بالضرورة يتم بان يقل
لان كل جسم كذلك فهو على تقدير وجوده مع عدم القواي يكون في خيرا
معين لا محالة لانه يصح ان يشار اليه بانه هناك بدهية فلهي تقدير ان يكون
القواسر جميع الاجسام يختص فرض عدم تأثير القواسر بانعدام
ماعداه من الاجسام وعلى تقدير ان يوجد جسم يكون ذلك الجسم مشارا

اليه بالاشارة الحسية ويستحيل الاشارة الى ما ليس في خيرا اصلا فثبت
لزوم تحيزه بمعنى الوضع الطبيعي الذي هو نسبة بعض الاجزاء الى بعض
وان لم يثبت لزوم التحيز بمعنى نسبه الى الامور الخارجية ولا لزوم تمكنه
حينئذ بناء على ان اعمية الخيرا عن المكان بحسب التحقق لا بحسب الحمل
فيصدق في حق كل جسم انه لو وجد ولم يوجد غيره من الاجسام لمكان
في خيرا معين كما يصدق في حق المحدد نعم لو كان الخيرا اعم بحسب الحمل
وكان احياز ماعدا المحدد عبارة عن امكنتها لم يصدق ذلك في حق كل
جسم وانما قلنا ان الخيرا اعم بحسب التحقق لا بحسب الحمل لان السطح
الحاوي قائم بجسم آخر وليس احدا للجسمين ولا عوارضه مقتضى طبيعة
جسم آخر فلو كان احياز ماعدا المحدد وعبارة عن السطوح الحاوية
التي هي الامكنة لم يكن شيئا منها طبيعيا للجسم التحيز كما لا يخفى (قوله
ولا نسلم وجود الخ) قد عرفت ان المنع الاول متوجه وان لم ينتف الجسم
انفسه و مع سائر الاجسام وان هذا المنع انما يكون موجها اذا انتفى الجسم
المقسور معها ولا يخفى انه غير لازم اذ على تقدير ان يكون القواسر مجموع
الاجسام فانتفاؤها كما يكون بانتفاء كل جسم يكون بانتفاء كل جسم ماعدا
المقسور وقد عرفت ان المراد انتفاء تأثير القواسر مع وجود الجسم
المقسور بشهادة ان التحيز الذي اريد اثباته من العوارض التابعة
للوجود الخارجي لا للوجود الذهني ولا للوجود المطلق فعلى هذا يندفع
هذا المنع بناء على ان الوضع الطبيعي عبارة عن نسبة بعض اجزاء
الجسم الى البعض الآخر منها الا الى الامور الخارجية كما حققنا وكما وجد
الجسم فلا جزئه وضع بنسبه بعضها الى بعض يقتضيها طبيعته بحيث
كلما غيرت تلك النسبة عاذا اليها بالطبع ويلزمها ان يكون ذلك الجسم فوق
بعض الاجسام او تحته او فوق جميع الاجسام او تحتها وهو ظاهر وبالجملة
على تقدير عدم القواسر مع وجود ذلك الجسم فالتحيز ثابت وان لم يثبت
التمكن ولا حاجة الى ما قبل المراد عدم تأثير القواسر مع وجود القواسر
لانها اذا لم يكن مؤثرة لم يكن القاسر موجودة على ان للمحشى ان يقول
يجوز ان يكون القواسر الواجبة التأثير مجموع الاجسام فعلى تقدير انتفاء

التأثير ينتفي بمجموع الاجسام والاحياز وبهذا يمتثل ما قيل ايضا المراد
لو فرضنا عدم تأثير القواسم مع وجود الاحياز لكان في حيز معين (قوله
المفهوم من الشفاء الخ) قيل الغرض منه الاعتراض على التفسير المذكور
بانه يلزم حينئذ اختصاص الطبيعي بما يستند الى الذات والجزء مع ان المفهوم
من الشفاء انه اعم مما يستند الى الخارج اللازم ايضا فيجب تفسيره بالادور
الخارجية الغير اللازمة والتوطئة لما سيجي منه عند قول الشارح جاز
ان تكون مستحيلة والانجاز لما وعده في اول الفصل اقول وقع تفسير الشارح
بعبارة الخارجية بقاء النسبة واللازم خارج لا خارجي لانه يستند الى الذات
بالذات او بالواسطة فالامور الخارجية مخصوصة بما عدا لازم الذات من
الامور الخارجية (قوله قد يمكن ان يعقل الخ) يتبدد من اخذ التعقل ان المراد
من الامكان هو الامكان الذاتي بالقياس الى الماهية المطلقة فيكون لوازم
الوجود الخارجي من الاشياء التي لوجوده منها بد لكن لما كان الحكمة
باحثة عن احوال الاعيان وجب حمله على الامكان الذاتي بالقياس الى
الماهية المأخوذة بشرط الوجود الخارجي ويؤيده قوله قد يمكن ان يفرض
وهو على ماهو عليه في نفس الامر من غير قاسر اذ بمجرد كون القاسم من
لوازم وجوده الخارجي لا يمكن بقاء ماهو عليه في نفس الامر من الوجود
والصفات عند فرضه من غير قاسر قاسر (قوله فلم يكن بد من ان يكون له
ابن الخ) لا يخفى ان حجرا لو خلى وطبعه عن فلاك القمر يكون طالبا لمرکز
العالم وان له ابنا في كل آن يفرض من زمان حركته الى المركز مع ان شئنا
من ايونه في الجوليس طبيعيا له وانما الطبيعي ما في الارض فالابن اللازم
لطبيعة الجسم الغير المنفك عنها اصلا اعم من الطبيعي وغير الطبيعي
والا يلزم احدا الامر من الفاسدين هو اما كون جميع تلك الايون من فلاك
القمر الى الارض طبيعية واما ان لا يكون الطبيعي ما يلزم لطبيعة الجسم
لولا القاسم الا ان يقال فختار اللازم الثاني ونمنع فساد بل الطبيعي ما يلزم
لطبيعة الجسم لولا المانع وبعد المسافة بين ذلك الحجر وبين ابنه الطبيعي
مانع عن الحصول فيه في زمان قطع تلك المسافة ولبس ذلك البعد
تفسيره بمعنى المؤثر على خلاف مقتضى الطبيعة والالكان حركة الحجر

الى المركز قسرية لا طبيعية ولا بمعنى اعم منه اي بمعنى مطلق المؤثر سواء
على خلاف مقتضى الطبع اولا على خلافه كما حمله الشارح عليه لان
ذلك البعد ليس يؤثر في الحركة والحصول في الحيز الطبيعي وانما المؤثر
هناك طبع الحجر عندهم وبالجمله اعني ما يلزم لطبيعة الجسم لولا المانع
لا لولا القاسم فلا اشكال وبهذا يتدفع التناقض المتوهم بين قوله
فالجسم يلزم في طبيعته الخ وبين قوله لولا القاسم يجوز الخ اذ الجواز
يتنافى الوجوب واللازم وبذلك يظهر ايضا وجه اخذ الجواز في قوله
لولا القاسم يجوز الخ اذ قد عرفت انه لولا القاسم لم يجب حصول الجسم
في الابن والحيز الطبيعيين كما في تحيز الحجر في جو الهواء مدة الحركة (قوله
لولا القاسم يجوز ان يكون له الخ) انما اخذ الشيخ هذا الجواز ليصح
التصدي لاثبات انه لا يجوز لجسم طبيعي حيز ان طبيعيا بعد اثبات ان
كل جسم له حيز طبيعي فكانه اشار الى ان ماهية الحيز الطبيعي لا يأتى عن
التعدد بل يحتاج الى انفي التعدد بالبرهان فقد اتضح ما سبق من المحشى
في صدر الفصل (قوله اقاتل ان يمنع الى آخره) ظاهره اراد المنع على
تفريع قوله فاذا انما يستحقه الخ بعد تسليم كون ذلك الحيز المعين
مقتضى الذات وليس كذلك بل منع ذلك التفرع كناية عن منع التزديد
في الحقيقة يعني لانسلم ان ذلك الحيز المعين اما الذات الجسم اول التأثير
قاسر يؤثره مطلقا سواء على خلاف مقتضى الطبع اولا على خلافه بان لا
يقضى الطبع شيئا من الحصول في ذلك الحيز وعدم الحصول فيه
ويؤثر فيه امر خارج غير لازم لجواز ان يكون حصول ذلك الجسم في ذلك
الحيز لاجل ان ذلك الحيز وقع في الجهة التي هي طبيعة الجسم لا الحيز
نفسه طبيعيا مثلا يجوز ان يكون تمكن كرة النار في مقعر فلاك القمر لاجل
انها تطلب جهة العلو بالطبع لا لاجل انها تطلب بالطبع ذلك
المقعر ووقوعها فيه انما هو لكون فلاك القمر ومقعره واقعين في جهة
العلو التي هي مطلوبة لها بالضعف فيكون الضمعي للنار جهة العلو
لا السطح الباطن من فلاك القمر فان قلت فيكون تحيزها في مقعر فلاك
القمر بواسطة لازمها الذي هو جهة العلو فان كان الحاصل بواسطة

اللازم طبيعيا على ما نقله من الشيخ كان طبيعيا ومقتضى الذات والا كان
لامر خارج فيكون لقاسر كاحل الشارح القاسر على مطلق الخارج
قلت هذا وهم سبق الى بعض الاوهام ههنا لكنه فاسد لاننا نختار ان ما كان
بواسطة اللازم انما يكون طبيعيا اذا كان اللازم مستقلا في الاقتضاء
في مجرد مدخلية اللازم وههنا ليس بمستقل لان الجهة المطلوبة باللازمة
لنار لا تقتضي تمكنها مطلقا كما في المحدد فضلا عن تمكنها في مقعر فلك
القمر وانما يقتضيه بواسطة ان طبع فلك القمر يقتضي جهة العلوي بحيث
يجاورها من فوقها لا يقال تنقل الكلام الى فلك القمر فانه خارج عن النار
لازم لها بحيث يمنع انفكاكه عنها ما دام وجوده وما كان الجهة
المطلوبة ايضا لازمة فالتمكن الحاصل بواسطة مجموع الجهة والفلك
حاصل بواسطة لازم مستقل في الاقتضاء فيكون طبيعيا لانا نقول
ضرورة وجود الفلك مع النار ليس لذات النار بل لامر خارج فلا يكون الفلك
لازما طبيعيا للنار والحاصل بواسطة اللازم انما يكون طبيعيا اذا كان اللازم
مقتضى الطبيعة ومستقلا في الاقتضاء وبالجملة تمكن النار في مقعر فلك
القمر وامثاله ليس لاجل طبيعة التمكن ولا لتأثير القاسر اذا الجهة
المطلوبة والجسم الحاوي ليسا بقاسرين في تمكن التمكن اذ لا تأثير لهما
والالكان حركة النار الى مقعر فلك القمر طالبة لجهة العلوي وحركة الثقل
الى المركز طالبا لجهة السفلى قسريتين وهو باطل فلان تأثير لشيء من
الجهة والمكان والمفروض عدم تأثير القاسر لا عدم كل امر خارج
ولذا صح الملازمة القائلة بانه كلما فرض عدم تأثير القواسر كان الجسم
في مكان معين ولو كان فرض عدم تأثير القواسر عبارة عن فرض عدم كل
امر خارج ستلزم عدم الجهة المطلوبة وعدم الجسم الحاوي فلا يتم
الملازمة قطعا واما اذا لم يكونا قاسرين فبتم الملازمة بناء على ان الجهة
والجسم الحاوي لما كانا بمنعنى الانفكاك عن وجود الجسم التمكن صح
الملازمة وان كان منشأ الزوم هو الامر الخارج لطبيعة الجسم التمكن
اذ اللازم في الشرطيات اللزومية لا يجب ان يكون لزومه ناشيا من ذات
المقدم بل يجوز ان يكون ناشيا من امر خارج الا يرى ان الزوم في قولنا

كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ناش من شكون الارض وكرة الليل
والنهار اعني كرة التسييم في الوسط مع ان طبع الطلوع لا يقتضي شيئا
منهما وانما يقتضيها علتها فلذا لم يورد المنع على الملازمة السابقة
هكذا يجب ان يفهم المقام (قوله فاذا فرض الى آخره) هذه ثمرة مرتبة
على السند ذكرت لايضاحه ولو اوفى قوله والجهة بحالها خالية والمعنى
فاذا فرض تغير المكان دون الجهة المطلوبة مثلا اورفع فلك القمر ووضع
هناك فلك آخر او جسم آخر لم يتغير وضع كرة النار بنسبة بعض اجزائها
الى بعض اجزاء الجسم الذي فوقها او تحتها او بنسبة بعض اجزائها
الى البعض الآخر ولو كان طبع النار طالبا لمقعر فلك القمر لتفرقت اجزائها
ومالت اليه حيث يكون وتغيرت نسبة بعض اجزائها الى اجزاء الارض
وسائر العناصر وسائر الافلاك ونسبة بعض الاجزاء الى بعض واذا
انعكس الامر بان يجعل جهة العلوي جهة السفلى وبالعكس لم يبق
الوضع الطبيعي وان لم يتغير مكانه (قوله وانما يظهر ان الجهات المطلوبة
بالذات الخ) اي لا دليل على بطلان ذلك السند بل الظاهر انه واقع
في نفس الامر فلا تلخص عن المنع المذكور وقد يقال هو ترقى من المنع
الى الاستدلال ووجه الظهور ان الثقل الساقط من العلوي انما يطلب
نهاية السفلى الذي هو مركز العالم لاسطح الهواء المماس لكرة الارض
اعني مكان الارض ولقائل ان يقول لو كان المطلوب هو الجهة دون المكان
لتداخل الهواء مع النار الا ان يقال ليس جهة العلوي والسفلى شخصا
معين بل كل منهما نوع له افراد بعضها فوق بعض او تحتها فالثقل المطلق
الذي هو الارض طالب للاسفل منها والثقل المضاف الذي هو الماء
طالب لما فوقه والخفيف المضاف الذي هو الهواء طالب لما فوق السفلى
وتحت افراد العلوي والخفيف المطلق الذي هو النار طالب لما فوقه والخفة
المطلقة للنار بالقياس الى العنصريات لا بالقياس الى كل جسم فلا ينافي
كون الافلاك طالبة لما فوق الجهة التي تطلبها النار والحق ان الثقل
والخفة لا يتصوران في الافلاك وانما هما في العنصريات لكن غاية ما يقتضيه
طبع الخفيف المطلق ما تحت فلك القمر حتى او فرض عدم الافلاك كان

كرة النار مجوفة كما كانت لا كبر ما كانت واقول لامعنى لكون الجسم طالبا للمعدوم في الخارج بحيث يترتب عليه اثر وجود في الخارج هو الحركة اليه كلما خرج عنه والاستقرار فيه اذا لم يخرج فالمطلوب للاجسام بالطبع اما السطوح الموجودة التي هي الامكنة عند المشائية واما طبقات الابعاد الموجودة المجردة عن المادة المتخالفة بالماهية ليجن طلب بعض الاجسام لبعض تلك الطبقات دون البعض فالقول بان المطلوبة بالذات هي الجهات لا السطوح لا يصح على مذهب المشائية المنكرين لتدخل اخل العالم مع البعد المجرد الموجود ولا على مذهب الاشراقية القائلين بالبعد المذكور اذا كان ذلك البعد عندهم منسابة الاجزاء لطبقات متخالفة الماهيات بعضها فوق بعض كما هو الظاهر من كلامهم (قوله نعم لو انحصر الحيز في الوضع الخ) اشارة الى منشأ غلط المستدل بانه اشبه تمام الدليل على تقدير الانحصار بتمامه على تقدير عدم الانحصار مع انه تام على التقدير الاول دون الثاني وانما قال قريبا من الفهم اذا الظاهر من الوضع ان يحمل على تمام المقولة او على جزء المقولة لكن يقتصر النسبة على الامور الخارجية وعلى كل تقدير لا يتم كون الوضع طبيعيا لما عرفت ان طبع الممكن لا يقتضى جمعا آخر سواه فضلا عن النسبة اليه فلا بد ان يحمل على جزء المقولة باقتصار النسبة على الاجزاء اى بنسبة بعض الاجزاء الى بعض فحينئذ يتم كونه طبيعيا كما مر من امكن استعمال الوضع في هذا المعنى غير مشهور عندهم وانما المشهور احد الاولين وايضا ذلك المعنى انما يستقيم في كلام المصنف بالنسبة الى الاجسام البسيطة دون المركبة لقطع بان معنى قواهم او فرضنا عدم القواسم كان في حيز معين بالنسبة الى المركب الثقيل المطلق ليس الا انه لو خلى وطبعه كان في مركز العالم لانه لو خلى وطبعه لم يتغير نسبة بعض اجزائه الى بعض وايضا لو غير نسبة بعض الاجزاء الى بعض في المعدنيات لم تعد اليها بطبعها بخلاف ما لو اخرجت عن مركز العالم فانها تهود اليها وقد سبق منه ان الظاهر الجسم ههنا اعم من البسيط والمركب والحمل على البسيط ليس بعيد فكان الكلام قريبا الى الحق نعم اقول والصواب ان يقول نعم لو كان

لغير المحدد حيز غير مكان مكان قريبا اذ على تقدير عدم انحصار الحيز في الوضع لا يجب ان لا يكون ماعدا المحدد متمكنا في السطح ونحوه بالوضع واذا كان كل جسم موجودا متحيزا يتم الامر وان انحصر الحيز في الوضع وانما لا يتم اذا كان حيز المحدد وضعيا واحياز غيره امكنة وسطوحا اللهم الا ان يكون ما ذكره كناية عنه كما لا يخفى لكن ذلك محل بحث حينئذ لما اشترنا من انه يجوز اتية الحيز من المكان بحسب التحقق لا بحسب الحمل ولو سلم فيجوز ان يكون المراد من الحيز المدين هو حيز بالتعين النوعي بان يكون سادحا فوق التمكن مثلا لا بالتعين الشخصي بان يكون سطح فلك القمر او سطح جسم معين آخر فيثبت الاشكال اصلا (قال الشارح فان قلت تأثير الفاعل فيه الى آخره) الضمير المجرور بالجسم لا الحيز كما يدل عليه سياق كلامه في السؤال فاصله ان كان ذلك التأثير من الامور الخارجية بناء على ان المراد تخلية الجسم مع ماهيته المطلقة فاللزمة الاولى ممنوعة وان كان من الامور الداخلة بناء على ان المراد تخلية الجسم بشرط الوجود مع طبعه الموجود فاللزمة مسلمة لكن التردد ممنوع لجواز ان يكون ذلك الحيز لفاعل نفس الجسم لا لطبيعته اذ الفاعل وتأثيره خارجان عن المنفعل ولا القاسر اذ القاسر يجب ان يكون خارجا ولم يجعل الفاعل وتأثيره من الامور الخارجية على هذا الشق الا يرى ان ايجاد الجسم لا في مكان محال وانما الممكن ايجاده في مكان فيكون الاين من فاعله واعلم ان هذا السؤال انما يكون وجبها ان كان تريد المصنف في فاعل التحيز واما اذا كان في مرجع الفاعل المجرد الابدى كما يدل عليه قوله فاذا انما يستحقه الخ فلا وجه له لان نسبة الفاعل الى جميع الاحياز واحدة فلا بد في التخصيص بغير معين من مرجع في الجسم وهو الطبيعة كما علم في اثبات الصورة النوعية (قال الشارح قلت هذا واردا الخ) يعني لا يرد على المشائية التي منهم المصنف لانهم يخارون الشق الثاني بناء على ان التأثير وان كان خارجا عن المتأثر لكنه خارج لازم له والخارج اللازم لا يعد من الامور الخارجية لكونه منسوبا ومستندا الى الذات كلا او جزأ استنادا بالذات او بالواسطة ويطلبون سند مع التردد

بان فاعل الجسم وآثاره موجب فلو كان الممكن من الفاعل لو جب عليه إيجاد مكان مع الجسم فليزمن ان لا يمكن جسم بلا مكان وهو باطل كما في المحدد على تقدير القول بان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي وبما ذكرنا اندفع عنه ما يمكن ان يقال غاية ما ذكره في الجواب عدم وجوب المكان على الفاعل لعدم امكان صدوره عنه والسند المذكور يبطل بالثاني لا بالاول نعم في هذا الجواب بحث من وجهين الاول ان المكان الذي هو لازم الوجود هو مكان مالا الطبيعي المعين كما يشهد به اشقي الساقط من فلك القمر فان الجسم في اوقات سقوطه موجود له في كل آن ابن مع ان مكانه الطبيعي عند وصول مركز ثقله الى مركز العالم وهو يكون فيه بالضرورة لولا المانع فهذا السؤال لا يرد على الاشراقية ايضا الثاني ان المكان المعين المأخوذ في الشق الثاني من السؤال انما اخذ على سبيل التمثيل ولو بدل المكان هناك بالحيز والابن في قوله فان الابن من لوازم وجود الخ بالتحيز لم يندفع ذلك السؤال عن شيء من الفريقين الا بما قدمنا في الوجه الاول ويمكن جواب آخر باختبار الشق الثاني بانه اذا كان من فاعل الجسم كان لفاعله بناء على ان نفس الفاعل خارج وان كان تأثيره داخلا وقد فرض عدم تأثير القواسر ولا شك ان الجسم كما اوجده الفاعل كان في مكان ولو لم يفسره ذلك الفاعل في مكان وهذا الجواب في الحقيقة هو ما سيذكره المحشى فليتأمل واعلم ان هذا الجواب من الشارح دل على انه جعل الخارج اللازم من الامور الداخلة لكنه لم يجعل ما كان بواسطته طبيعيا والاندفع السؤال عن الاشراقية ايضا بكون ذلك الابن الصادر من الفاعل طبيعيا وقد حكم بعدم اندفاعه عنهم ولا يخفى ان المناسب اما جعل التأثير من الامور الخارجية واما جعل الابن الصادر من الفاعل اللازم له طبيعيا لا يقال لعله جعل نفس التأثير داخلا ونفس المؤثر الفاعل خارجا والابن صادر من الفاعل لامن تأثيره وهو ظاهر لاننا نقول نفس الفاعل اما داخل او خارج فعلى الاول ينبغي ان يجعل الصادر منه طبيعيا وعلى الثاني ينبغي ان يجعل لفاعله كما اشترنا (قوله يمكن ان يقال الى آخره) تلخيص الجواب ان الفاعل

تأثيرين تأثير في الوجود وتأثير في لابن وينبغي ان يكون التردد في واحد منهما لا في مجموعهما فان كان التردد في التأثير في الابن فاختار الشق الاول ويتم الملازمة بناء على ان خروجه لا يستلزم خروج التأثير في الوجود بل هو داخل اذا المراد تخليط الجسم الموجود بعد وجوده فدخل فيه ما يتوقف عليه وجوده وان كان التردد في التأثير في الوجود فاختار انه داخل وان التأثير في الابن خارج بناء على ان فرض دخول احدهما لا يستلزم فرض دخول الآخر اذا التأثير في الابن ليس عين التأثير في الوجود ولا موقر فاعليه وان كان لازما متأخرا ويندفع المنع المذكور على التردد اذ لا يجوز صدور الابن من الفاعل بل لا تأثير منه فاذا قلنا لو اوجد الفاعل الجسم ولم يؤثر في حصوله في المكان فهو يكون بالضرورة في مكان لم يصح ان يقال يجوز ان يكون ذلك الحصول من الفاعل الموجد بل يكون ذلك الحصول اذ طبيعة ذلك الجسم على تقدير اسناد آثار الاجسام الى طبيعتها كما هو مشهورهم واما الامر آخر غير طبيعة الفاعل فيكون داخلا في احد الشقين والمحشى اوجزه الكلام فقوله فلا يرد عليه اي على هذا المراد منع لامنع الملازمة ولا منع التردد بل ولا المنع الذي اسلفناه مستندا بجواز ان يكون لفاعله جميع الاجسام فان قلت فاختار ان التردد في التأثير في الابن وعلى تقدير ان يكون الابن من لوازم وجود الجسم بدونه من البين ان الابن يستحيل بدون التأثير فيه فلو فرض عدم التأثير في الابن يلزم عدم الابن وعدم الابن يستلزم عدم وجود الجسم فلا يتم الملازمة حيث نعلم ان الابن يمكن الابن من لوازم وجود الجسم لم يلزم من عدمه عدم الجسم فصحة هذا الجواب يتوقف على جواب الشارح قلت المفروض عدم تأثير الفاعل وسائر الامور الخارجة في الابن لعدم التأثير فيه مطلقا فلو وجد الابن بتأثير طبيعة والفرض ثبت كون ذلك الابن طبيعيا صادرا من الطبيعة نعم هذا الجواب غير صحيح على تقدير ان يستند آثار الاجسام الى مجرد الابدى كانهما اذ على هذا يكون تأثيره في الابن لازما لتأثيره في وجوده فلو فرض انتفاء التأثير في الوجود فلا يتم الملازمة لكن الجواب كالسؤال مني على ما هو المشهور عندهم بقول كلام هو ان قوله لا تأثير

في ايجاده فقله لانسلم الى آخره يدل على ان السائل انما اورد التردد على
كلا التأثيرين معا وعلى التأثير في الحصول في الخير فان القصر المستفاد
من لاء العاطفة اما قلب او افراد وليس كذلك لان قوله فالفاعل اذا
اوجد الخ صريح في ان مراده التأثير في اليجاد والجواب يحتمل ان يكون
السؤال مبنيا على ان الوجود والايين موجودان بتأثير واحد بالمباشرة
في الوجود وبالتوليد في الايين فهنا تأثير واحد بالذات وتأثيران بالاعتبار
حينئذ جعل احدهما داخلا يستلزم جعل الآخر داخلا فزده بان
هناك تأثيرين متغايرين بالذات وان فرض احدهما داخلا او خارجا
لا يستلزم فرض الآخر كذلك فالخارج او الداخل احدهما لا كلاهما
فالقصر افراد ولك ان تقول السائل مع اعتراف ان هناك تأثيرين حكم
بان فرض دخول احدهما او خروجه يستلزم فرض الآخر كذلك
(قوله مع قطع النظر عن كل امر خارج يقسره في مكان لا بد له من
مكان) اى على تقدير ان يكون المكان من لوازم وجود الجسم فقد ثبت
ان طبيعة الجسم هي المؤثرة في اينه لا الامر الخارج لكن يتجه عليه ان
الثقل الساقط كقطرة المطر هو حين سقوطه الى الارض لم يقسره
قاسر في مكان مع ان له اينا في كل آن من زمان السقوط فغاية ما ثبت به
كون الطبيعي له اينا ما لا الايين المعين في مكان معين يستقر فيه والمطلوب
ذلك (قوله لا يخفى ان هذا المنع منع للسند الاخص الى آخره) اقول فيه
بحث من وجوده اما اولا فلان المنع في عرف اهل المناظرة مشترك
بين المناقضة ومضائق الرد الشامل للمطالبة والابطال وههنا محمول على
الثاني بقريته كونه جوابا عن المناقضة فالمعنى فله ان يرد ويطله بما
في الحدد ولذا اشترنا انه مقدمة من دليل ابطال السند وحاصله انه ليس
من السائل انما على ان جسمه موجب عندهم لا يختار فلو كان الايين صادرا
منه لوجب عليه ايجاده بعد ايجاد الجسم وليس بواجب والا لكان من
لوازم وجود الجسم واللازم باطل كما في المحدد الا ان يقال مراد المحشي
من المنع ايضا هو المعنى الاعم اذا بطل السند الاخص غير مفيد كما قال
واما ثانيا فلان منع المدال راجع الى دليله فهو منع للترديد كما ذكرنا لامنع انه

من الطبيعة واما ثانيا فلوسلم ذلك فهو منع لتوير السند الذي هو جواز
ان يكون من الفاعل وقوله فان الايين من لوازم الخ انما ذكر تويرا له كما
قيل والجواب ان التوير لكونه مقويا داخل في حقيقة السند اذ السند
هو ما يذ كر للتقوية سواء ذكر اولا وثانيا ولوسلم انه المقوى الاول فالسند
في باب السند اعم من التوير واللازم قصور الفن للقطع بان التوير
المساوي يفيد ابطاله ولا يفيد ابطال ما عداه وبالجمله مراد المحشي
من السند المنوع هو التوير واما رابعا فلان ذلك السند المنوع اعم
من وجه من تقبض المنوع الذي ذكره لا اخص منه مطلقا اذ لا يلزم
من كونه لازم الوجود ان لا يصدر من الطبيعة بل من الفاعل اذ قد
يستند الى الطبيعة لوازم الوجود كما لا يلزم من عدم صدوره من الطبيعة
بل من الفاعل ان يكون من لوازم الوجود اذ قد يصدر من الفاعل
الموجب العارض المفارق باعداد عوارض متعاقبة معدة بعضها
لبعض فاذا كمل الاستعداد بالسابق يجب على فاعل الجسم ايجاد اللاحق
منها او قد يجتمعان لان يقال مراده مطلق الاخص الشامل للاخص
المطلق والاخص من وجه والسند المذكور اخص مطلقا في زعم المانع
والا لما استند به للقطع بانه غير مساو واخص من وجه في التحقيق وابطال
الكل غير مفيد في البحث الاول وان كان مفيدا في البحث الجديد ومن البين
ان الشارح انما ذكر هذا الجواب ليفيد في البحث الاول ويندفع السؤال
المذكور بقوله فان قلت الخ وبهذا يندفع ما قيل في دفع ما اورده المحشي
على الشارح الفرض ابطاله في حد ذاته وماله تسليم المنع واثبات الخلل
في السند ومثله مغفرا انتهى ويمكن ان يقال في دفع الوجه الرابع ان السائل
انما اورد كونه من لوازم الوجود لبيان صحة صدوره من الفاعل الموجب
فهو وان كان اعم من وجه من تقبض المنوع لكنه اخص مطلقا من
احتمال ذلك التقبض اذ كلما كان من لوازم الوجود جاز ان يصدر
من الفاعل لامن الطبيعة ولا عكس اذ لا يلزم من عدم صدوره من الطبيعة
بل من الفاعل ان يكون من لوازم الوجود لما عرفت فليتامل وقد يقال السند
المنوع هو لزوم كون الحصول في الخير من الفاعل وتقبض المقدمة

المنوعة هو عدم كون الحصول في الخير من الطبيعة كما ينبغي ان
 ذلك السند اخص منه كما اشار اليه بقوله اذ يرد انه يجوز الخ وفيه نظر اما اولا
 فلان ما منعه الشارح هو تنوير السند لانفس سند الذي اورد السائل وقد
 قال ذلك القائل قوله منع للسند مساحمة بل هو منع لتنوير السند فينبين كلامه
 تدافع لا يخفى واما ثانيا فلان مراد المحشي من السند الاخص لو كان نفس
 السند لا تنويره لبطال قوله في التعليل اذ يرد انه يجوز الخ اذا الفاعل الذي
 ذكره السائل في السند المذكور على التقدير الثاني انما هو الفاعل الذي
 فرض تأثيره انه ليس من الامور الخارجية لامطلق الفاعل فبعد ابطال
 ذلك السند اعني كونه من الفاعل لا وجه لجواز كونه من تأثير الفاعل
 الذي فرض انه ليس من الامور الخارجية كما لا يخفى واما ثالثا فلانه لا وجه
 لاخذ اللزوم في السند اذ السند هو ما ذكره في تالي الشرطية القائلة بانه
 ان لم يكن من الامور الخارجية جاز ان يكون من الفاعل لا لزومه للمقدم
 اذ المعنى انه ان لم يكن منها فلا يمتنع من الطبيعة او فلا يمتنع التردد اذ يجوز
 ان يكون من الفاعل فحذف اصل التالى واقيم علته مقامه فاعلم ذلك (قوله
 اذ يرد انه يجوز الخ) اي لا يلزم من منع كونه من لوازم الوجود ان لا يكون
 من لوازمه فيجوز ان يكون من لوازمه ويصدر من الفاعل هذا ان كان
 المراد من المنع في قوله ومنعه لا يفيد بمعنى المناقضة وان كان بمعنى الابطال
 فالمعنى انه لا يلزم من عدم كونه لازم الوجود ان لا يصدر من الفاعل بل
 من الطبيعة لما اشرنا من انه يجوز ان يصدر من الفاعل العارض المفارق
 فبعد بطلان ذلك السند يجوز ان يصدر من الفاعل الذي فرض انه
 ليس من الامور الخارجية فعلى الاول يكون دليلا لعدم الافادة فقط
 وعلى الثاني يكون دليلا لعدم الافادة والاختصية جميعا بمعونة مقدمة
 اخرى معلومة هي ان السند ليس بمباين اذ بمجموع المقدمتين يلزم انه
 ليس بمساو ولا يعم مطلقا والالكان انتفاؤه مستلزم لانتفاء القبض
 وليس بمباين فتعين انه اما اخص مطلقا ومن وجه (قوله ومنعه مكبرة)
 اي منع كون مطلق الخير من لوازم وجود الجسم مكبرة اي عند الشارح
 قال في رد المحتار في شرح المنهاج في الامور الخارجية لا يمتنع

ومن اين ان منع معلوم خارج عن قانون لتوجيه ولا يرد ما قبل يجوز ان
 يكون القوامر جميع الاجسام فعلى تقدير انتفاءها لان وجود ما به يمتاز
 كما اسلفه نفسه انتهى على ان ما اسلفه مبنى على انتفاء الجسم
 المتخير مع سائر الاجسام لا على انتفاء سائر الاجسام دون
 المتخير ومثله لا يهدم المنزوم مطلق الخير لوجود الجسم وانما يهدم
 واتنى الخير مع بقاء الجسم ونسبته مبنى على ذلك ما اسلفه منع لزوم
 الخير بمعنى النسبة الى الامور الخارجية وما كان بد يهوى اللزوم ههنا
 هو الخير بمعنى نسبة بعض الاجزاء الى البعض الاخر ولا يخفى ان الاشكال
 فيه (قوله بعد قبول ما قال الخ) لان النزاع في المقدمة الثانية بعد تسليم
 المقدمة الاولى القائلة باننا لو فرضنا عدم تأثير القوامر كان في خير معين
 (قوله وتلك المقدمة ليس اجلى من هذه القضية) القائلة بان المكان
 بمعنى مطلق الخير من لوازم وجود الجسم فنع هذه القضية يستلزم
 منع تلك المقدمة فيلزم منع ماسله ومنع المسلم غير لائق في قانون المناظرة
 فلم يمتنع تلك المقدمة الخ اي فيجب ان يمتنع تلك المقدمة ثمه ولا يمتنع تلك
 القضية ههنا لئلا يلزم منع ماسله اولا وبهذا سقط ما قيل فيه انه ليس
 في شئ من قانون التوجيه وكيف يقال للمانع لم يمنع هذا دون ذلك فانه
 ليس اجلى من هذا بل هو من تعيين الطريق انتهى على انه يجوز ان يكون
 مراده انها لما كانا مساويين في الجلاء والخفاء فنع احدهما وتسليم
 الاخرى تحكم ظاهر ولو سلم الكل فليس معنى قولهم ان تعيين الطريق
 ليس من دأب المناظرين انه لا ينبغي ان يقع منهم بشهادة انه وقع
 من المحققين فيكون بحثا آخر في بيان ما هو الاول بل معناه انه ليس من طرق
 المناظرة في البحث الاول على نحو ما ذكره آنفا من انه يجوز ابطال السند
 الاخص ببيان الخلل في ذاته فيكون بحثا آخر ومثله مغتفر (قوله فوجه
 يد بهما) اي يد بهما جلبا حتى يكون منعه مكبرة بل هو خفي ربما يمنع ابتداء
 وان اندفع بالدليل انتهاء فلا يرد ابتداء وان ورد انتهاء والظاهر من كلام
 الشارح انه وارد ابتداء وانتهاء ولك ان تقول مراده ليس وجودا بل مجرد
 المكان فوق تحديد الفئتين الثامن معلوم لا بد بهمة ولا كسبا يجوز ان يكون

وجود تحتها وهو ما فوقه فلا يرد ابتداء وانتهاء وما يكاد يتوهم من ان الابعاد
المادية العرضية ان احتاجت اليه فيحتاج اليه المحدد والا فلا يثبت ذلك
البعد المجرد فيما تحتها ايضا فدفوع باله انما يتم اذا تماثل جميع الابعاد المادية
ومن يمنع لزوم المكان للجسم يمنع ذلك وبهذا يندفع ما قيل ان كان هذا
مبنيا على انكار الفلك التاسع حيث خفي عليهم الحركة الشرقية
الطبيعية جدا للفلك الثامن ونسبوا اليه الحركة اليومية الغربية التي هي
حركة الكل فذلك لا يقدر في لزوم المكان للجسم اذ يكون المحدد حينئذ
هو الثامن وله مكان بمعنى البعد وان كان مبنيا على اثباته كان انكار البعد
عنه سفسطة انتهى اقول هذا القائل غفل عن ان المتكلمين لم يبقعوا
في السفسطة حيث انكروه في جميع الاجسام فبال من ينكره في بعضها
بل غاية ما يلزمه التحكم وقد عرفت اندفاعه آنفا واعلم ان البعد في كلام
الشارح غير مقيد بالوجود او التجرد فلو جعل مراده على انه وارد
على المتكلمين لم يتوجه نظر المحشي فتدبر (قوله ويمكن ان يقال الخ)
لا يخفى ان الاول ان يكتبه في القول الاول ويعطفه على قوله يمكن
ان يقال لانه جواب آخر عن السؤال لكنه لما بطل جواب الشارح
بان مراد السائل من المكان مطلق الخير فيكون لازما للجسم على كل مذهب
اجاب بجواب آخر باختبار الشق الثاني وحاصله ان السائل على تقدير
الذوق توهم ان كونه من الفاعل ينافي كونه طبيعيا وليس كذلك اذ الطبيعي
لا يجب ان يكون صادرا من الطبيعة كما توهم بل يجوز ان يكون صادرا
من غيرها بواسطة الخير الذي كان على تقدير عدم تأثير القواسر
فهو على تقدير كونه صادرا من فاعل الجسم الذي هو العقل الفعال
عندهم يكون طبيعيا ايضا اذ التأثير الذي فرض تخلية الجسم عنه
انما هو التأثير الذي يمكن خلوه الجسم عنه لاكل تأثيره ولو لازم له لما تم الملازمة
السابقة اذ بانعدام اللازم ينعدم نفس الجسم فضلا عن تحيزه وسيجي
من الشارح ان المراد هو التخلية الممكنة ولا شك ان تأثير الفاعل في كل
ابن شخصي وان كان عرضا مفارقا لكن لما كان ابنه لازما للجسم كان
تأثيره في الابن لازما له ايضا ويكون المكان مستندا اليه على تقدير ان يكون

من الفاعل فحينئذ نختار ان تأثير الفاعل في بجرده داخل وتأثيره في ابنه
اللازم خارج لازم اسند اليه المكان والمستند الى اللازم طبيعي فعلى تقدير
ان يكون من الفاعل كان طبيعيا ايضا وهو المطلوب (قوله فيكون المكان) اي
على تقدير ان يكون المكان من الفاعل يكون مستندا الى لازمه على ما عرفت
فلا يرد عليه ان مجرد كونه عارضا لازما للجسم انما يستلزم كون المكان مستندا
الى لازم الجسم لو اسند المكان الى ذلك العارض اللازم وهو ممنوع
كيف وهو لا يستند الى كل عارض (قوله يجوز اختلاف تلك العوارض
الخ) قبل لا يخفى ان حاصل الجواب كما عرفت ان المكان مستند الى عارض ما
لا الى كل عارض شخصي فهو مقتضى عارض ما لا مقتضى كل عارض
فلا يمتنى ان يقال يجوز اختلاف تلك العوارض في الاقتضاء انتهى
اقول مراد المحشي اذا اسند المكان الى عارض ما يكون الخير اللازم
الجسم حيزا اما لا حيزا واحدا بالشخص او بالنوع و مرادهم فيما بعد اثبات
الوحدة للخير اما بالشخص كما في الفلكيات او بالنوع كما في العناصر
نعم يكون الطبيعي جنسا ما وهو جنس واحد لا يجوز تعدده لكن
ليس مرادهم من وحدة الخير الوحدة الجنسية بل الشخصية او النوعية
كما عرفت فيكون هذا اليراد من المحشي مثل ما سلفنا من ان القطرة
انازلة هي في زمان سقوطها تكون في ايون متعددة من غير قاسر و ليست
في حيز طبيعي الى ان تتصل بكرة الماء فلازمها حيزا لا حيز معين حصل
فيه كرة الماء بالفعل وهو الخير الطبيعي للماء عندهم لا غير ولا يمكن دفع
هذا الاشكال وسيوضح الامر نوعا توضيح والامر كما قررنا والا فكيف
يصدر عن الفاضل هذا الامر الباطل (قوله فلا يثبت وحدة الخير
الطبيعي بالدليل الذي ذكره في بيانها) كما ذكره المصنف بعد وذلك لان
غاية ما افاده ذلك الدليل انه لا يجوز تعدد الخير الذي يقتضيه طبيعة
الجسم بالذات او بواسطة لازمها ولا يلزم منه ان ذلك الخير واحد
بالشخص او بالنوع كما هو مطلوب بهم هناك بل و ان يكون واحدا بالجنس
هو خير ما فلا يثبت وحدة الخير بالشخص او بالنوع فاندفع ما قيل ان اراد
انه لا يثبت وحدة الخير حينئذ اصلا فمنوع وان اراد انها لا يثبت بمجرد

استناد المسكان الى عارض فالجواز الاختلاف في الاقتضاء فهو على تقدير
التسليم مما لا بأس به لانها ثابتة بدليل آخر لانه انتهى (قال الشارح بل
على ان له مكانا طبيعيا على ذلك التقدير الخ) اي فلا يتم تقريب الدليل
المذكور اذا المقصود اثبات ان له مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر لا على
التقدير المحال لان الحكمة باحثة عن الاحوال في نفس الامر والصواب
ان يقول فلا يتم الملازمة الاولى القائلة باننا لو فرضنا عدم تأثير الخ لان
فرض خلوه الجسم عما لا يمكن خلوه عنه فرض انتفاء لازمه فينتزى بتنفى
وجوده في خير فضلا عن تخيره والتقريب انما يمنع بعد تسليم سائر المقدمات
الا ان يقال استحالة التخلية بانتفاء الامكان بحسب نفس الامر لا بانتفاء
الامكان الذاتي (قوله وما اورده لا يدفع الا العوارض الخ) يعني ان ما ذكره
المصنف من التخلية لا يرفع عن الجسم كل خارج ولو لازما بل لا يرفع عنه
الا العوارض فان كان تأثير القواسم الذي فرض تخلية الجسم عنه لازما
لجسم كان المكان المستند اليه طبيعيا لما فهم من الشفاء ولا يكون مما فرض
تخلية عنه وان كان عارضا فلم يتوجه ان يقال يجوز ان يكون التخلية عنه
مستحيلة بحسب نفس الامر والالم يكن عارضا بل لازما فهذا الجواب
في الحقيقة جواب بغير ان الطبيعي لا يجب ان يكون صادرا من الطبيعة
بالذات او بواسطة لازمه كما توهمه المورد بل لو صدر عن الفاعل
الخارجي بواسطة الطبيعة او لازمها او مجموعهما كان طبيعيا ايضا
وما ذكره المصنف من قوله فاذا انما يستحقه طبيعته لا يدل على كون
الطبيعة فاعلة للحيز بل هو ظاهر في ان الفاعل خارج والطبيعة بالذات
او بواسطة لازمه حاملة للفاعل عليه وبما ذكرنا علم ان هذا اليراد
من الشارح لا يدل على انه جعل ما كان بواسطة الخارج اللازم غير
طبيعي وانه حصر الطبيعي فيما كان مقتضى الطبع او جزؤه ولذا حملنا
مراده في تفسير القواسم بالامور الخارجية على ما عدا الطبيعة ولو ازمها
وان سبق خلافا الى بعض الاوهام (قوله نعم يمكن ان يقال) اي لا يرد
عليه ما اورده المورد نعم يرد ههنا ايراد آخر بانه لما لم يخل الجسم عن
عارض ما يكونه لازما لا يمكن تخلية عنه بحسب نفس الامر احتمال كونه

في كل حيز معين لاجل عارض شخصي مثلا يجوز ان يكون تخير كره
الارض في مركز العالم لتفرتها عن السماء اذ السماء يؤثر فيها من جميع
الجوانب حينئذ ويسوقها الى الوسط ولو حررها قاسر آخر اقوى
من قاسر السماء تكون في حيز آخر ثم اذا زال القاسر الثاني يسوقها السماء
الى الوسط ايضا وحينئذ يكون كل حيز بتأثير غريب عارض فلا يتم انها
لو لا قاسر الافلاك وغيرها تكون بالطبع في مركز العالم لجواز ان لا يكون
طبعها مقتضيا لشيء من الاحياز المعينة وان يكون كل حيز لها لقاسر
قاسر نعم لما كان الاين لازما لها كان تأثيرها لازما لها لكن غاية ما ثبت به
ان يكون الطبيعي حيزا ما وهو واحد بالجنس لا بالشخص او بالنوع
ومما قصودهم فيما بعد اثبات احد الامرين وقد بيناه غير لازم من دليلهم
الاتي وتلخص كلامه ان الحيز الطبيعي ثابت لا يرد عليه شيء وانما يرد
شيء على وحدته بالشخص او بالنوع اقول ولولا قول الشارح فلا يتمشى
بها الخ لا يمكن حل مراده من هذا اليراد على منع الملازمة الاولى
بان كل حيز معين يجوز ان يكون لقاسر وان لا يكون طبع الجسم في ذاته
مقتضيا لشيء من الاحياز المعينة كما ذكره المحشى فتأمل (قوله فيه ان
الجسم الخ) هذا جواب على تقدير تسليم ان المراد اعم من التخلية الممكنة
والمستعنة فاعلم انه قد ساء منه ان المحذور يجوز ان يكون له حيز طبيعي
ويمنع حصوله فيه لما منع ابدا فعدم امكان حصوله فيه بحسب نفس
الامر لا ينافي ان يكون ذلك الحيز حيزا طبيعيا له في نفس الامر فلا بد ان
يفسر الحيزا الطبيعي بانه حيز لو ارتفع الموانع حصل الجسم فيه بالضرورة
سواء امكن الارتفاع في نفس الامر او لم يمكن ولا يخفى ان تقرير اصل
الدليل بان يقال كل جسم طبيعي فهو بحيث لو خلى وطبعه كان في حيز
معين وكل ما هو ملائم بالحيزية المذكورة فله حيز طبيعي بحسب نفس الامر
اما الكبرى فلان ذلك الحيز الذي كان له على تقدير التخلية يستحيل ان
يكون لقاسر فيكون طبيعيا واما الصغرى فلان عدم التخلية عن القواسم
ليس مقتضى ماهية الجسم فالتخلية ممكنة بالنظر الى ذات الجسم وان
امتنعت لامر خارج فلو فرضت امكانية بقاء الجسم بالنظر الى ذاته وهو

في هذه الحالة لا يمكن بدون التحيز فيعلم منه ان التحيز مقتضى ماهية
الجسم فيصدق قولنا لو خلى عن جميع القواسم كان في حيز وهذا مثل
صدق قولنا لو انتفى جميع الاجسام ما عدا كرة الارض كانت الكرة
متحيزة بالضرورة مع ان انتفاء جميع الاجسام غيرها يمنع في نفس الامر
لكن لما لم تكن غير الكرة من الاجسام مقتضى ماهيتها صدق تلك الشرطية
بالاربية وبالجملة ليس التحيز الطبيعي مقسرا بما حصل فيه الجسم
بالطبع ولا بما يمكن حصوله فيه ليتوجه ايراد الشارح بل مقسرا بما لو
خلى الجسم وطبيعته لحصل فيه بالضرورة ولا شك ان كل جسم كذلك
سواء امكن تلك التخلية في نفس الامر او لم يكن الامر خارج كما جوزه
في حيز المحدود وبهذا البيان يدفع ما قيل ان كلام المحشي يرجع الى ان
يقال لو خلى الجسم وطبيعته كان في حيز معين في نفس الامر لكن المقدم
كاذب ولا يلزم منه كذب التالي وفيه انه كما لا يلزم كذبه لا يلزم صدقه مع
ان مطلوبهم بالاستدلال ببيان صدقه انتهى واما ما قيل في دفعه ان
حاصل كلام المحشي هو ان حاصل الاستدلال انه كما ثبت ان كل جسم
لو خلى وطبيعته كان في حيز كان له حيز طبيعي في نفس الامر لكن المقدم
حق فكذا التالي فغير واف في دفعه اذ للقاتل ان يقول هذا منقوض
اما تفصيلا لان سلم حقيقة المقدم الشرطية كيف وعلى تقدير استحالة
التخلية يكون عدم التخلية لازما للجسم في انتفائه ينفى وجود الجسم
فضلا عن تحيزه واما اجالا فلانه مثل ان يقال كما ثبت الشرطية القائلة
بان زيد لو كان حارا كان ناهقا ثبت انه ناهق في نفس الامر اكن المقدم
الذي هو الشرطية حق بل لا ريب مع ان النهاق غير ثابت له في نفس
الامر فلا بد في دفعه مما ذكرنا وبذلك يدفع عنه ايضا ما يمكن ان يقال
ليس قول الشارح هيرنا صريحا في ان ما جوزه انتفاء الامكان بحسب
نفس الامر لا الامكان الذاتي اذ يحتمل ان يكون مراده من قوله وان
امكن الى آخره اثبات الامكان العقلي كما يؤيده قوله في الذهن والامكان
العقلي لا ينافي الامتناع الذاتي نعم يتجه عليه ان التحيز الذي يقتضيه ماهية
الجسم هو مقتضى الصورة الطبيعية لا الكلاسيكية في مقتضى الصورة الطبيعية

فيكون الطبيعي حيزا اما لا واحدا بالنوع او بالشخص فان ادعى
الضرورة في ان كرة الارض مثلا لو خليت عن القواسم يلزمها ان يكون
بالطبع في مركز العالم فكافة لجواز ان لا يكون صورتها النوعية مقتضية
لشي من الاحياز المعينة وتكون كل حيز لفاسر وان ادعى الضرورة في
انها لو خليت يلزمها ان يكون في حيز ما فسلم لكن ذلك الحيز مقتضى
الصورة الجسمانية المشتركة لا الصورة النوعية الا ان يقال هذا نظير ما
اورده على انقوم مرارا من عدم ثبوت وحدة الحيز بالشخص او بالنوع
فما هو جوابهم فهو جوابه بل انما ذكره اذ انا للشارح (قال المصنف
ولا يجوز لجسم حيز ان طبيعيا) اقول لا ينبغي ان الظاهر ان مرادهم ليس
لشي من الاجسام حيزان متنافيان في التحقق بحيث لا يمكن كون الجسم
فيهما معا وان اتحد في النوع فنقول قد ثبت بالاثار المختصة بكل نوع
من الاجسام ان في كل نوع صورة نوعية جوهرية كانت كما هو عند
المسألة وعرضية كما هو عند الامتيازات ويستند اليها سائر الاثار المختصة
بان يكون فاعلة لها او حاملة للفاعل الموجب عليها بالاعداد لها ولما
كان الميل نحو العلوي في الاجسام الحقيقية مباينا للميل الى السفلى في الاجسام
الثقيلة علم قطعا ان كلاما من الميلين مستند الى الصورة النوعية المقتضية
للموضع الخصوص اعني نسبة بعض الاجزاء الى بعض فان طبيعة
النار مثلا تقتضي في اجزائها وضعا موجبا لكونها كرة سطحها المحدث
تماما لمقر فلاك القمر وسطها انقمر من اسطحها الهواء ويكون البعد
بين اجزائها على نسبة معينة فاذا وجد قطعة منها في الارض فلاقتضاء
صورتها النوعية ذلك الوضع تحدث فيها ميل يحركها الى كرتها فاذا
وصلت الى كرتها وصارت على النسبة التي هي مقتضاها او لا المانع
ان عدم الميل وكذا الكلام في سائر بسائط العناصر والفلكيات غير ان
الافلاك لا يقبل الحركة المستقيمة ولا تغير الوضع الذي هو مقتضى طبيعتها
عندهم وهذا هو مرادهم ويلزمه المكان الذي ثبت لكل جسم غير
المحدد ويلزمه ايضا ان العناصر كما اخرج عن هذا الحيز عاد اليه
وكما كان فيه لم يطالب غيره فالثابت في ماهية كل جسم هو الحيز الجامع

للوصفين وان وحدته الشخصية ثابتة بما ذكره المصنف بناء على ان الطبيعة الواحدة على اصولهم لا يكون مبدأ الاثرين فنقول لا يجوز تعدد الوضع بخصوص لكرة النار الذي يقتضيهما طبيعتهما والاف عند التخلية عن القواسم بان تعددت جميع الاجسام سواء لم يؤثر فيها مؤثر فاما ان تقتضي وضعا آخر فيجب ان يكون كرة اكبر واصغر مما كانت عليه وان يكون على شكل آخر ولا يكون مقتضيا له وعلى كل تقدير لا يكون احدهما وضعا طبيعيا اذ ما يقتضيه الطبيعة لولا المانع لا يتخلف عنها عند التخلية ولا يجوز اقتضاؤها كلا الوضعين معا وهو ظاهر ولا متعاقبا والامكان الطبيعة الواحدة مبدأ الاثرين متنافيين (قال الشارح وخلى وطبعه) اى لم يكن هناك قاسر في حركته وسكونه كما هو الظاهر او في حركته فقط وعلى كل تقدير يتجده عليه انه لا حاجة اليه في اتمام الدليل اذ التردد الا فى الطلب الذى هو الميل والثقل الساكن في الهواء قسرا له ميل محسوس نحو المركز وكذا للعجبر المرمى ميل نحوه لكن لقوة الميل الذى احده القاسر يتحرك على خلاف الطمع الى ان يتعارض الميلان فيسكن وبعد ضعف الميل القسرى يعود نحو المركز ويبطل هناك لبقاء ميل القسرى في الجهة وكما ضعف اسرع في الحركة الطبيعية واذا حل الميل في الفلكيات في قولهم لاستحالة الميلين المتنافيين في الجهة على المدافعة اى دفع الاجسام الواقعة على طريقه ليصل الى المضارب لاعلى مبدأ المدافعة نعم اذا حل الميل على نفس المدافعة كما يدل عليه قوله لانه هارب الخ لا احتيج الى هذه التخلية بناء على ان المفسور المتوسط بين الحيزين حين مروره باحدهما يصدق عليه انه كان في احدهما ولم يطلب الاخر لاستحالة اجتماع المدافعتين الى جهتين في زمان واحد ولا يلزم منه ان لا يكون الاخر حيزا طبيعيا مطلوبا عند التخلية لكن لا حاجة الى حل الطلب ههنا على نفس المدافعة لصحة تقرير الدليل على تقدير ان يحمل الطلب على ظاهره الذى هو الميل بمعنى مبدأ المدافعة وحينئذ لا يرد ما سيورده المحشى من ان الثابت هو الوحدة على تقدير التخلية عبر المطابقة للواقع الا الوحدة في نفس

الامر وايضا سيصرح بان مراد المصنف لو تعدد الحيز لا يمكن وقوع الجسم في احدهما فان كان التخلية لمذكورة معتبرة في هذا التالى فاللازمة ممنوعة بناء على ان نسبة الجسم الى الحيزين على السواء في الاقتضاء فيجب ان لا يحصل في شيء منهما عند التخلية لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح ومثله وارد على القائل الا ترى وان لم يكن معتبرة فيه لم يتم تقرير الدليل اورده على بطلان التالى لانه بما يطل الوقوع في احدهما بشرط التخلية والمطلوب حينئذ بطلانه مطلقا لكنه يرد ولو حل الطلب على مبدأ المدافعة ويندفع بما سيورده المحشى (قوله لا يخفى انه لو فسر الحيز الخ) يعنى لو ثبت ان حقيقة الحيز الثابت لكل جسم فيما قبل ما هو مفسر باحدى الشرطيتين الاخيرتين انه ما ذكره المصنف من الدليل لكنه لم يثبت ذلك لما سبق من ان كل حيز معين يجوز ان يستند الى عارض شخصي فاللازم لطبيعة الجسم هو حيز ما هو واحد بالجنس لا بالنوع او بالشخص واما الحيز الذى قصدوا اثبات وحدته بالشخص او بالنوع كمرکز العالم لكرة الارض وما فوقه لكرة الماء وما فوقه لكرة الهواء وهكذا الى حيز المحدود فانما ثبت كونه حيزا طبيعيا بمعنى لو حصل فيه الجسم او بواسطه عارض لم يطلب غيره ولا يخفى ان حقيقة الحيز الطبيعى الثابت لكل جسم ان كانت ما هو المفسر بهذا المعنى لم يتم ما ذكره المصنف ولو بعد ابطال الابرار الا ترى من الشارح بما سنذكره من ان مراد المصنف ابطال التعدد على تقدير عدم كون الحصول في احدهما مانعا عن الحصول في الآخر لا ابطال تعدده مطلقا كما يستتبع اذ يرد على المصنف بعد كون مراده ذلك ان طبيعة الجسم من حيث هي يجوز ان لا يكون مقتضية لشيء من الاحياز المعينة وان يكون اقتضاؤها لكل حيز معين بواسطة عارض فلان سلم ان الجسم اذا حصل في حيز معين بواسطة عارض ثم خلى عن جميع القواسم المانعة عن الحيز الثانى ولم يطلبه يلزم ان لا يكون الحيز الثانى طبيعيا وانما يلزم ذلك لو لم يجوز ان يكون حقيقة ذلك الحيز مفسرة بمجرد ان الجسم او حصل فيه ولو بعارض لا يطلب غيره وهو ممنوع لما عرفت نعم لو كان الحيز الطبيعى مقتضى الطبع او لا المانع

بان يكون مفسرا باحدى الاخيرتين لم يرد ذلك بناء على ان مقتضى الطبع
لا يتخذ عنه الامناع فبقية التعريف للشارح والمورد بان الصواب ان يرد
على المصنف بما ذكرنا لا بما ذكره آه وتقرير لما سبق منه مرارا من انه بعد
جواز استناد المكان الى عارض ما لا يثبت وحدة الحيز بما ذكره في ثباتها
كما تقدم وانجاز لما وعده في اثبات الصورة النوعية فانه ذكر هناك ان الثابت
في اثبات الحيز الطبيعي هو بمعنى لو حصل فيه الجسم لا يطلب غيره
ولا يثبت ما هو جامع الوصفين اعني المفسر بمجموع الشرطين ثم احوال
تحقيقه على هذا الموضع وبما حققنا اندفع عنه انه حكم فيما سلف مرارا
بعدم ثبوت وحدة الحيز الطبيعي بما ذكرنا واثباتها وصحح دليل المصنف
ههنا بدفع ايراد الشارح وابطال التعدد بكل وجه فبين كلاميه تدافع
وبما حققنا ظهر ايضا فساد ما قالوا غرض المحشي من هذا القول
هو المحاكاة بين المصنف والمورد انتهت مع ان تلك المحاكاة فاسدة في ذاتها
اذ الحكمة باحثة عن احوال الاعيان ولا تدخل للرأي في تحديد الحقائق
وليس النزاع الا في ان الحيز الطبيعي الثابت لكل جسم بالدليل الذي
اقاموه على ان لكل جسم حيزا طبيعيا هو واحد متعدد ومن البين انه
امر حقيقي ثابت للاجسام لا يتغير حقيقة بتغير التفسير لتصح المحاكاة
بل ذلك النزاع مستمر بين الخصمين لا يرتفع ما لم يثبت حقيقة ذلك الحيز
الثابت لكل جسم وبهذا البيان ظهر ايضا فساد ما قيل ان المحشي اختار
كون الحيز مفسرا بمجموع الشرطين ثم اعترض عليه بان حل الحيز عليه
يؤول الى التشتت بداهة والحق ان جميع ذلك هفوات صدرت منهم والتعويل
على ما ذكرنا ثم اقول فيما ذكره المحشي بحث لان الثابت فيما سبق بقدر التناقض
السريري اني ابني عليها علم الحكمة هو ان انواع الاجسام لما كانت متخالفة
في طلب الاحياز المختصة بها علم ان تلك الاحياز المختصة مستندة الى
طبيعتها بان يكون طبيعتها مقتضية لها والامناع ولزمها ان تلك الاجسام
كلما كانت فيها لا يطلب غيرها وكلما لم يكن فيها تطلبها فالحيز الطبيعي
الذي هو سابق ما هو جامع الوصفين وقد نقل نفسه عن الشيء ما يدل على
ان مرادهم من الحيز ما هو جامع الوصفين حيث قال فالجسم يلزم في طبيعته

الح وما يجوز ان ذكر في سياق كلام السفساء فقد عرفت وجهه
كاسبق وما ذكره من العوارض المتعقبة هو بعينه ما جعله الاشرافية
صورا نوعية يستند اليها الآثار والاحياز الخصوصية عندهم فهي
هادمة لاصل الصور النوعية الجوهرية كاسبق والكلام ههنا على
اصول المشائية بعد تسليم الصور النوعية الجوهرية وبعد تسليمها مع
كون الفاعل موجبا كما هو احد اصولهم فلا شبهة في ان الطبيع يستند
اليها آثار مخصوصة فانهما تقتضيهما تلك الطبيع مطلقا بحيث لا يمكن
انفكاكها عنها الامناع ولا بدونه كالحرارة للآثار ومنها ما تقتضيهما الطبيع
لولا الامناع كالحركة الطبيعية ومن جعلتها الاحياز (قوله لا يخفى ان المراد
الح) الغرض منه دفع الايراد المذكور بتحرير مراد المصنف بقريظة
تدل عليه بان يقال حاصل الدليل انه لو تعدد الحيز الطبيعي فاما ان يتعدد
مع كون الحصول في احدهما مانعا من الحصول في الآخر وطلبه اياه
او يتعدد مع عدم كونه مانعا واسكن باطن اما الاول فلما يذكره من لزوم كون
الجسم عند التخلية خارجا عنهم ما توجه التريدين الشقوق الباطلة كما يأتي
واما الثاني فلما ذكره المصنف فالمصنف تعرض لدليل بطلان الثاني
واعرض عن دليل بطلان الاول اما لادعاء ظهور بطلانه اول الاحالة
على المقايضة واپس مراده بهذا الدليل ابطال تعدده مطلقا (اذ لا يخفى
ان المراد من فرض خلوه الجسم عن القواسم فرض خلوه عما يكون قاسرا
بالنسبة الى ما غرض كونه حيزا طبيعيا) فان كان الحيز الطبيعي واحدا
فيتحقق تلك التخلية في ضمن التخلية عن القواسم المانعة عن حصول
الجسم في ذلك الحيز وان كان متعددا فيتحقق في ضمن التخلية عن موانع
كل حيز (فلو قبس) اي فلولا يمكن مراد المصنف ما ذكرنا بل ابطال
التعدد مطلقا لما جوز وقوع الجسم في احدهما عند تخليته عن موانع الحيز
الاخر وقياسه اليه بانه طالب ام لا اذ على تقدير كون الحصول في احدهما
مانعا عن الاخر لو قبس الجسم بانه طالب ام لا (الى حيز فرض تخلية) عن
جميع القواسم المانعة عنه اي حيز كان مما ذكره المصنف من الحيزين (لا يجوز
بكون) الجسم (في تلك الحالة) اي هي التخلية عن جميع القواسم المانعة

عن الحصول في الخير المقبس اليه بانه طالب له ام لا (حاصلا في خير طبيعي آخر) هو الخير الآخر الغير المقبس اليه (لانه خلاف المفروض) اذ قد فرض خلو الجسم عن جميع موانع الخير المقبس اليه فعلى تقدير كون الحصول في احدهما مانعا لو حصل الجسم في الخير الآخر يلزم تحقق بعض موانع الخير الاول وقد فرض ارتفاع الكل وهو خلاف المفروض واذ لم يجوز ذلك الحصول سواء كان الخير المقبس اليه هو الخير المفروض او لا او المفروض ثانيا فيلزم ان يكون خارجا عنهما ويلزم تساوى (نسبته الى كل منهما) في اقتضاء الحصول فيه لولا المانع او تساوى النسبة بحسب المسافة اذ على تقدير كون الحصول في احدهما مانعا يكون القرب منه مانعا ايضا كالخديد بين المقاطبين يتصل باقر بهما منه وايضا لو كان الحصول في احدهما مانعا ولم يكن القرب مانعا لم يتم بطلان الشق الثالث من الاحتمالات يذكرها بعد لجواز ان يكون خارجا ثم يحصل في احدهما بسبب القرب الغير المانع فلا بد من القول بان كون الحصول في احدهما مانعا يستلزم كون القرب مانعا والحاصل على تقدير كون الحصول في احدهما والقرب منه مانعين عن الآخر فالجسم المخلى عن القوامر لكونه مخلى عن موانع كل خير فاما ان يحصل في احدهما او يكون خارجا عنهما والاول باطل لكونه خلاف المفروض فتعين الثاني فلو كان مراد المصنف ابطال التعدد على تقدير كون الحصول في احدهما مانعا عن الآخر او ابطال التعدد مطلقا لما حكم بالملازمة القائلة بانه لو تعدد لا يمكن حصوله في احدهما مع التخلية لان هذه الملازمة ظاهرة المنع بناء على وجوب خروجه عنهما على تقدير كون الحصول مانعا والوجوب يتأق الامكان وسيصرح المحشى بهذا المنع في القول الثاني الزامنا للشارح ههنا فتعين ان مراد المصنف ابطال التعدد على تقدير عدم كون الحصول في احدهما مانعا عن الآخر فحينئذ يندفع الابرار الذي ذكره الشارح اذ بعد تخلية الجسم عن جميع موانع كل خير منهما لا يجوز ان لا يطلب الجسم الخير الثاني حين حصوله في الاول والاتخلف مقتضى الطبع بلا مانع لان ذلك الابرار منهم مبنى على ابقاء الخير

على التفسير الذي فهم مما سبق في دليل اثبات الخير لكل جسم وذلك التفسير هو ما يقتضيه طبع الجسم لولا المانع ولالذكر وانفسيرا آخر وبنوا عليه ابرارهم كالمحشى ولما اندفع الابرار المذكور عن الملازمة الثانية من دليل المصنف توجد على تقريره بان المطلوب ابطال التعدد لا التعدد على تقدير عدم كون الحصول في احدهما او القرب مانعا قصد ابطال التعدد على ذلك اثبت ان مقتضى التناسق الكلام الى الحاصل الذي ذكرناه اولا فقال (وعلى هذا) اى على تقدير وجوب كونه خارجا عنهما يعنى قد ثبت انه لو تعدد مع كون الحصول في احدهما او القرب منه مانعا لوجب ان يكون خارجا عنهما ويقع في حاق الوسط وكما وجب ذلك فلا يخفى ان ذلك الجسم المخلى عن القوامر بالنسبة الى كل خير (اما ان يحصل فيهما) معا وهو يديهى البطلان او على سبيل التعاقب فيعود الى الثالث وهما باطلان للزوم الترجيح بلا مرجح لتساوى النسبة (اولا يحصل في شئ منهما) وهو ايضا باطل لتخلف مقتضى الطبع عنه بالكلية بلا مانع فيلزم ان لا يكون احدهما خيرا طبيعيا وان لم يلزم عدم كونهما معا خيرا طبيعيا ولذا قال (والكل باطل) وبطلان الثاني مبنى على الزام المورد والافعلى تقدير ان يكون الخير الطبيعي في نفسه ما هو المفسر بالشرعية الاولى لم يلزم عدم كون احدهما بل كليهما خيرا طبيعيا لانه على تقدير حصوله في احدهما العارض لا يطلب غيره كما له على تقدير حصوله في الخارج لم يطلب غيره فقد عرفت ان المحشى يمنع بطلان التعدد على تقدير كون الحصول في احدهما مانعا ايضا فلا يثبت دليلهم عنده على كل تقدير هذا تحقيق مراده وفيه تعريض للشارح ايضا بان ابرار الشقوق الثلاثة في تحقيق مراد المصنف مما لا بد منه فضلا عن التطويل وتعرض للقائل الاتى بان التردد ينبغي ان يورد كذلك لا كما ذكره ثم نقول فيما ذكره المحشى بحث من وجوه اما اولا فلان المورد ان يقول بطلان الشق الثاني ممنوع كيف وعلى تقدير كون كل من الخيرين مانعا عن الآخر وجوب خروج الجسم عنهما فلا يتخلف جميع افراد مقتضى الطبع الا المانع فلا يلزم ان لا يكون احدهما طبيعيا مقتضى الطبع لولا المانع واما ثانيا فله ان يقول لا تسلم بطلان الثالث

لجواز ان يكون طلب الجسم لاحد الخيرين اقوى من طلبه للآخر فلا
يتساوى النسبة ولا يلزم الترجيح بلامرجح بان خص الخير ان في الدليل بما
تساوى نسبة الجسم اليهما في الاقتضاء فلا يتم التقريب اذ مرادهم
ان في تعدد مطلق الخير واذا كان دليل المصنف ممنوعا من وجهين فليكن
ممنوعا من ذلك الوجه ايضا مع ان ذلك التحريم قد وقع المنع عن مقدمة
وصرفه الى مقدمة اخرى فالدليل الذي اورده لاثبات التقريب على
تقدير تمامه هو مثبت للمقدمة التي منعها المورد فايدريك ان مراد المصنف
هذادون ذلك واما ثالثا فله ان يقول فرق بين الخلية عن القواسم وبين
الخلية عن الموانع اذ المانع اعم من القاسم بناء على ان القاسم بالمعنى الاعم كما
ذكره الشارح هو الخارج المؤثر في مقتضيه الضعيف سواء في خلاف ما يقتضيه
الطبع ان اقتضى الطبع شيئا والا ان لم يقتض شيئا والمؤثر ههنا في الحصول
في الخير هو الطبع لا الخارج فكما ان بعد المسافة في القطرة انما زلة مانع
عن الحصول بانفع في الخير الطبيعي وليس بقاسر لئلا يلزم ان يكون حركة
القطرة حين نزولها قسرية فكذا الحصول في احد الخيرين او القرب
منه مانع وليس بقاسر ولو بالمعنى الاعم واذا كان القاسر اخص من المانع
فالخلية عن القواسم لا يستلزم الخلية عن الموانع ليلزم خلاف المفروض
كما قال الا ان يقال لابد ان يكون الحصول في احد هما مانعا وقاسرا على
تقدير التعدد اذ الخير الطبيعي ما يطلبه الجسم ويدافع نحوه بالضرورة
لولا القاسر لا ما يطلبه بالضرورة لولا المانع نعم ارتفاع مطلق الموانع شرط
في حصول الجسم فيه لا في طلبه له والمدافعة نحوه فعدم طلبه للخير
الاخر الطبيعي عند حصوله في احدهما لا يكون الا بان يكون ذلك
الحصول مانعا وقاسرا والالم يكن الخير الاخر خيرا طبيعيا فلا بد
من ان يقال فيكون الطبع من حيث كونه مقتضيا لخير معين خارجا
عنه من حيث كونه مقتضيا لخير آخر وانه حيث اثر بواسطة عارض
ياحدى الخيبتين يكون مؤثرا في خلاف ما يقتضيه بالخيرة الاخرى
فيكون الطبع من حيث الحصول في احدهما او القرب منه قاسرا بالمعنى
الاخص او نقول لما كان له اقتضاتان متماثلتان في مقتضى لم يكن هو
مقتضيا لشي من الخيرين ولا تناقض لانه من حيث هو هو مقتضى لكل

منهما ومن حيث لازمه الذي هو اجتماع الاقتضاتين المتماثلتين لا يقتضى
شيئا منهما فاذا اثر في احدهما بواسطة العارض يكون ياحدى الخيبتين
خارجا ومؤثرا فيما لا يقتضيه الطبع بواسطة لازمه فيكون قاسرا بالمعنى الاعم
وعلى كل تقدير لا يلزم ان يكون طبع القطرة من حيث عدم حصولها في
الخير الطبيعي قاسرا في الحركة الطبيعية ولا في الحصول في خيرة الطبيعي
ياحدى المعين لانه من تلك الخيبة مؤثرا فيما يقتضيه الطبع من تلك الخيبة
ايضا فلا حركة في القطرة بعد الحصول في خيرة ما هو من حيث الوصول
الى الخير مؤثرا في الحصول والبقاء الذي يقتضيه الطبع من تلك الخيبة
ايضا الا من خيبة اخرى اذ لا حصول ولا بقاء قبل الوصول واما رابعا فلان
الحق انه يجوز ان يحمل الابرار المذكور على الابرار الذي ذكره وان لم يفصل
المورد بين تفاسير الخير الطبيعي ولا ياباه قوله اذالم يكن واجدا المكان
هو مطلوبه اذ لا دليل على ان مراده ان ذلك المكان مطلوب طبعه من
حيث هو هو لجواز ان يتحمل على انه مطلوبه ولو بواسطة عارض
فيكون ذلك الابرار بعينه ما ذكره من ان الخير الطبيعي الثابت فيما سبق
انما هو انه لو حصل فيه الجسم ولو بواسطة عارض لا يطلب غيره لانه هو
مقتضى الطبع لولا المانع وهو الجامع للوصفين واما ما قبل المورد جعل
الحصول في احدهما مانعا عن طلب الاخر لا عن الحصول فيه ولا يلزم
من كونه مانعا عن الطلب كونه مانعا عن الحصول فيه فتوهم فاسد
لان ما قصده المحشى ههنا يتم بمجرد كون الحصول مانعا عن الطلب
ولا يتوقف على كون احد الحصولين مانعا عن الاخر نعم تساهل في
العبارة و مراده كون الحصول في احدهما مانعا عن طلب الحصول
في الاخر وايضا الجسم الحاصل في احد الخيرين هو بعد الخلية يستحيل
حصوله في الاخر بدون الطلب سواء حل الطلب على نفس المدافعة
او على مبدئها الذي هو الميل فالمانع عن الطلب مانع عن الحصول
طبعيا وان لم يكن مانعا عن الحصول قسرا نعم يجوز عكسه اذ الثقيل المعلق
في الهواء ممنوع عن الحصول دون الطلب بمعنى مبدأ المدافعة وانما
اطبقنا الكلام فانه من مزالق الاقدام (قوله والا يلزم الخ) اي ان لم يكن

تقر باستدلال المصنف مبني عليه لما جاوز حصول الجسم في احدهما عند
التخليه اذ على تقدير كون الحصول مانعا يلزم كون ذلك الجسم خارجا
عنهما او مراده لو لم يكن مبنيا عليه بل تقرير الاستدلال مطلقا لاورد
الاحتمالات على تقدير كونه مانعا اذ على هذا التقدير يلزم ان يكون خارجا
ويتوجه الاحتمالات وعلى كل تقدير فالجزاء محذوف مع اقامة علمه مقامه
ومثله شائع جدا (قوله ولو قيل الى آخره) لانقول هكذا بل نقول ان
الحيز وان كان اعم من المكان بحسب التحقق لكنه مباين له بحسب الحمل
لان المكان سطح والحيز وضع لاه طلق ما يمتاز به الجسم لانه تعريف
بالاعم كما اعترف به نفسه فحينئذ لا يرد شيء اذ الوضع الطبيعي لا يتعدد
ولا يرد ايضا ما ذكره بعد من التحكم ولو قيل هو مناف لما نقله الشارح عن
الشيخ من ان كل جسم فله حيز طبيعي فان كان ذا مكان كان حيزه مكانا
والا فحيزه الوضع فانه صريح في ان الحيز اعم من المكان بحسب الحمل
قلت ان كان ما ذكره الشيخ حقا فيبطل ما ذكره المحشي ايضا اذ لا يتعدد
المكان ايضا والا فيجوز ما ذكرنا من العموم بحسب التحقق لا بحسب
الحمل مع ان مرادهم نفي تعدد حيزين متافين بحيث لا يمكن ان يكون
الجسم فيهما معا كما دل عليه سوق كلامهم (قوله دلالة ما يدل الى آخره)
فان قولهم في بيان حيز المحدد ان له وضعه بالنسبة الى ما تحته من الاجسام
يدل على ان الحيز ثابت لكل جسم ضرورة ان لكل جسم وضعه كذلك
يميز عن غيره من الاجسام وتخصيص اطلاق الحيز بوضع المحدد دون
غيره تحكم فان الحيز انما يطلق عندهم على المميز وكما ان المحدد يمتاز
عن غيره بان يقال في الاشارة هو فوق الثامن او فوق جميع الاجسام سواء
كذلك الارض تمتاز بان يقال تحت الماء او تحت جميع الاجسام سواءها كما
تمتاز بمكانها بان يقال هي في مفر الماء وكذا الفلك الثامن كما يمتاز بمكانه بان
يقال هو في مجموع مفر التاسع ومحدد السابع لما عرفت ان مكان كل كرة
مخوفة بمجموع السطحين لا بمجرد المسطح الحاوي والالم يصح قول الشيخ
بان كل جسم ذا مكان فحيزه مكانه اذ الثامن لا يمتاز عما تحته من الاجسام بمجرد
ان كان في مفره بل بان كان في مفره مع السطحين كذا في كلامه

عن غيره بوضعه بان يقال هو تحت التاسع وفوق السابع وكذا الكلام
في سائر الاجسام فوجب ان يكون الحيز اعم بحسب الحمل من وضع كل
جسم ومن مكانه هذا هو مراده واقول فيه بحث اما اولا فلانه انما
يتم اذا كان التعريف المذكور للحيز مانعا عن اغيابه وقد عرفت ما فيه
واما ثانيا فاقد اسلفنا ان كل جسم وعوارضه غريب بالنسبة لجسم آخر
اذ لا يفتضيهما طبعه من حيث هو فلا شيء من المكان والوضع بالنسبة
الى الامور الخارجية بطبيعي للجسم اذ لمكان سطح جسم آخر والوضع
وان كان من عوارض الجسم لكنه من الاعراض الذاتية فيتوقف
تحققه الى جسم آخر فالحيز ا طبيعي لكل جسم فمحصر في الوضع
والنسبة بين الاجزاء لكن ذلك الوضع يستلزم المكان والنسبة الخاصة
الى الامور الخارجية وانه لا يميز الجسم عن غيره الا بواسطة لازمه الذي
هو المكان والوضع الفريين فليس مرادهم ان الحيز هو ما يميز الجسم
عن غيره بذاته ليكون صادقا على المكان بل مرادهم هو ما يميزه بواسطة
لازمه الذي هو المكان والوضع الفريين بالنسبة الى طبع الجسم ولعل
مراد الشيخ بما نقل عن الشفاء ان الجسم ان كان ذا مكان فحيزه ما يستلزم
مكانه والا فهو ما يستلزم وضعه الغريب فقط الاشارة الى ان الافلاك
وسائر الكرات المخوفة لا يمتاز بمجرد مطلق الوضع بل لابد من الوضع
المستلزم لمكانه الذي هو مجموع السطحين نعم كرة الارض يمتاز بمجرد
ان يقال هي تحت الماء لكن مكانها ايضا سطح واحد لازم لهذا الوضع
وبهذا التحقيق يتدفع ما سيورده الشارح عليهم في الشكل الطبيعي
من ان المكان غريب بالنسبة الى طبع الجسم كالشكل (فائدة) يتعلق بهذا
المقام هي انهم ربما يجعلون الحيز الطبيعي ظرفا للجسم كان يقال الماء
في حيزه الطبيعي وكذا المحدد في حيزه الطبيعي ولعله من قبيل زيد
في الخصب والراحة لكن ظرفية الصفة لموصوفها مجازية نعم اذا اريد
بالحيز المكان الذي هو لازم الحيز كان الظرفية حقيقة لكن بشكل الامر
بحيز المحدد الا ان يقال لعل المراد بالحيز هناك هو البعد الموهوم اللازم
الحيز كما في قولهم المحدد فوق الثامن للقطع بان ليس المراد بالفوق نفس

المحدد لاستحالة ظرفيته لنفسه والحكماء لم ينكروا كون البعد الموهوم
مكانا لا كونه موجودا في اتوهم ولا كون الالفاظ مستعملة على سبيل الحقيقة
في المحققات والموهومات كما في قولهم ذلك الامر كانياب اغوال اذ لا يجاز
فيه اصلا اذ الالفاظ موضوعات للماهيات المطلقة مع قطع النظر عن
الوجود والعدم وابست بموضوعة الموجودات والالكان الموضوع
في قولنا اجتماع النقيضين او الضدين او شريك الباري محال مجازا لا حقيقة
وذلك باطل كما لا يخفى وما ذكره بعض المحققين من ان اهل الحكمة
يستعملون الظروف في معاني من جعلتها زيد في الخصب والراحة يتبادر
منه ان هذه الظرفية حقيقة عرفية عندهم وهو محل بحث (قال الشارح
ومحصله انه لو كان الجسم حيرا الخ) اقول التعدد لو استلزم فانما يستلزم
عدم امكان الحصول في شئ منهما الا امكان الحصول في احدهما وذلك
لانه لو تعدد الخير الطبيعي فاما ان يكون ميل الجسم الى احدهما اقوى
من ميله الى الآخر او يتساوى الميلان فعلى الاول يجب ان يحصل فيما كان
ميله اليه وطلبه قويا لاستحالة ترجيح المرجح من الفاعل الموجب الذي هو
الطبع والمجرد الابدى عندهم وعلى الثاني يجب ان يحصل في حيز متوسط
بينهما لاستحالة الترجيح بلا مرجح من ذلك الفاعل ايضا فاذا حصل
في احدهما قسرا ثم خلى يجب ان يتحرك نحو الآخر ولا يكون تلك الحركة
هربا عند ما يتجاوز الخير المتوسط وحيث تعارض الميلان في مقتضى
استحيل تجاوز الخير المتوسط فيجب ان يسكن هناك فهو عند التخلية
لا يمكن حصوله في احدهما سواء كان الحصول في احدهما قاسرا ومانعا
عن طلب الآخر كما قال المحشي اذ المانع حيث وجود الخير الآخر
المطلوب لا الحصول في احدهما وعلى كلا التقديرين لم يلزم ان لا يكون
احدهما او كلاهما حيرا طبيعيا بمعنى لولا الموانع بطلبه الجسم بالضرورة
ولا يمكن ان يكون ذلك الخير المتوسط حيرا طبيعيا لانه انما اقتضاه طبع
بواسطة امرين خارجين لا يقتضى الطبع وجودهما وان اقتضى الحصول
فيهما بعد وجودهما فهما غريبان بالنسبة الى طبع الجسم فيكون ذلك
الخير المتوسط الكائن بواسطة هاتين الغريبتين الجسم ايضا لا طبيعيا وان قالوا

ان المقربة المشهورة عندهم من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
تقتضى ان لا يصدر الميلان المتنافيان في الجهة عن طبع واحد فنقول
تلك المقدمة كافية في هذا المطلب وباقي المقدمات مستدركة كما لا يخفى
فان قلت مراد المصنف وشارح لزوم الامكان الذاتي ولا شبهة فيه
والا لامتنع حصول الجسم في احدهما قسرا ايضا وهو باطل نعم الحصول
في احدهما على تقدير تساوى الميلين في القوة والضعف والحصول
فيما كان الميل اليه اضعف متمنع بالذات عند التخلية لكن ذلك الامتناع
الذاتي انما نشأ من ذات مجموع الجسم والخيرين لا من ذات الجسم وحده
او مع احدهما والامكان الذاتي مأخوذ بالقياس الى ذات الجسم وحده
او مع احدهما لامعها جبرها قلت ذلك الامكان الذاتي غير مترتب على
تعدد الجسم بل هو ثابت على تقدير عدم امتداد قطعها والشئ لا يكون
لازما لكل من النقيضين فلزوم الامكان الذاتي ايضا ممنوع فليتأمل
(قوله قد عرفت انه لا يتم دعوى امكان الحصول الخ) يعني لما حصل
الشارح تقرير الاستدلال على ما هو اعم من كون الحصول في احدهما مانعا
عن طلب الآخر توجه عليه ان الحكم بهذه الملازمة ظاهرا لفساد
فلا بد من حل التقرير على ما ذكرنا وابطال ذلك الاحتمال باجراء الترتيب
كما ذكرنا فية تحقيق لما سلف منه وقد عرفت ما فيه (قوله مع ان قوله لا يمكن
الخ) لا يخفى ان العدول من الحكم ببطلان الملازمة الى منعها يتضمن
ارضاء العنان والتسليم فففيه معنى العلاوة التسليمية يعني لو سلمنا ان لا قطع
ببطلان الحكم بالملازمة المذكورة فلا قطع بحتمها ايضا لانه ان اراد
بالامكان الامكان بحسب نفس الامر اى ان لا يكون ذات الجسم ولا الامر
الخارج آيبا عن حصوله في احدهما فذلك الامكان ممنوع اذ يجوز
ان يكون الحصول في احدهما مانعا وقاسرا فعلى تقدير تخلية الجسم
عن موانع كل حيز وقواسمه يكون التخلية الخارجة آية عن الحصول
في احدهما وان لم يأت عنه ذات الجسم او يجوز ان يكون تعدد الخير
مانعا عن الوقوع في احدهما بناء على تساوى النسبة وبطلان الترجيح
بدون المرجح سواء كان الحصول في احدهما قاسرا عن الآخر او لا
وسواء كان التخلية مستلزما لتخليته عن قواسم كل حيز منهما او لم تكن

مستلزمة بل كان تخلية عن قواسم جنس الخير فيثبت بأبي عن تعدد
 الخير الخارج عن الجسم وان لم يأت عنه ذات الجسم فعلى هذا يكون
 اشارة الى ما قدمنا لكن الاوفق بالشق الثاني ان مراده ان اراد الامكان
 بحسب نفس الامر فمنوع لجواز ان يمتد القواسم عن الحصول في احدهما
 ويكون التخلية عنها مستحيلة بحسب نفس الامر وان اراد الامكان الذاتي
 فسلم لكن لا يتم التقريب حيث ان المطلوب نفي تعدد الخير الواقع بالفعل
 في نفس الامر لا نفي تعدد الخير الكائن على التقدير الذي لا يطابق الواقع
 وذلك التقدير الغير المطابق هو تقدير التخلية وذلك لان الدليل على هذا
 انما يفيد وحدة الخير بمعنى لو خلى الجسم بطله سواء امكن التخلية في نفس
 الامر او لم يمكن لا وحدة الخير الذي يمكن وقوع الجسم فيه بحسب نفس
 الامر والشارح قصد اثبات وحدة الثاني لاثبات وحدة الاول والا لما كان
 للاراد السابق منه وجه اقول هذا سخيف جدا لانه ان سلم بطلان التالي
 اعني عدم الامكان الذاتي فوحدة الخير بكل معنى ثابت بهذا الدليل
 ضرورة ان الامكان الذاتي لحصول الجسم في احدهما لازم لتعدد الخير
 باي معنى كان وليس لزومه له مشروطا بالتخلية والشارح انما اعتبر التخلية
 في جانب التالي بان يقال لو تعدد الخير لا يمكن وقوعه في احدهما عند
 التخلية واللازم باطل لاني جانب المقدم بان يقال لو تعدد على تقدير التخلية
 لا يمكن وقوعه في احدهما والتالي باطل لينوجه عليه ما ذكره وان لم يسلم
 بطلان الامكان الذاتي فلا يثبت به وحدة الخير على التقدير الغير المطابق
 ايضا فالوجه منع الملازمة على تقدير ومنع بطلان التالي على تقدير آخر
 بناء على ما سلف منه من ان المستلزم للممتنع بالذات الذي هو اجتماع
 القبيضين ههنا لا يجب ان يكون ممتنعا بالذات بل يجوز ان يكون ممتنعا
 بالغير وايضا الحصول في احدهما يمكن بالنظر الى ذات الجسم وانما نشأ
 الامتناع من تعدد الخارج اللهم الا ان يقال الاستدلال مبني على ان يقال
 لاشبهة في ان الخير اذا لم يتعدد لا ياتي ذات الجسم عن الحصول فيه
 عند التخلية فذلك الحصول الذي لا ياتي عنه ذات الجسم فهو على تقدير
 اتعددي يلزم ان يكون ذاته آتيا عنه لان ذات الجسم وان لم يأت عن الحصول

المطلق لكنه ياتي عن الحصول المقيد الذي هو الحصول في احد الخيرين
 عند التخلية والا لكان منشأ لاجتماع القبيضين فان قلت لا حاجة الى احد
 الامكان بالنظر الى ذات الجسم وحده او مع احد الخيرين بل يمكن
 ان يؤخذ بالنظر الى ذات الخيرين ويتم الدليل بناء على ان ذات الخيرين
 يقتضي ان لا يقع الجسم في احدهما عند التخلية فلا يتحقق الامكان الذاتي
 لحصول الجسم عند التخلية في احدهما قلت فعلى هذا يبطل الحكم
 يلزم الامكان لا تعدد بل انما يلزم امكانه لعدم التعدد فالحق ان مراد
 المصنف انه لو تعدد الخير يلزم ان لا يمكن حصول الجسم في شيء منهما
 امكانا ذاتيا بالنظر الى ذات مجموع الجسم والخيرين جميعا اذ لو حصل
 في احدهما على ذلك التقدير يلزم خلاف المفروض فثبت انه كلما تعدد
 يلزم امتناع الحصول في شيء منهما بالنظر الى ذات المجموع فيلزم ان
 لا يكون شيء منهما خيرا طبيعيا اذا ما كان حصول الجسم عند التخلية
 في الخير الطبيعي معتبرا في ماهيته فيلزم خلاف المفروض ومن البين ان
 هذا الامتناع لم ينشأ من ذات الجسم وحده ولا مع احد الخيرين فثبت
 انه ناش من تعدد الخير وما كان ذاته منشأ للممتنع فهو محال فتعدد
 الخير محال هكذا يجب ان يفهم وان غفل عنه الشارحون ولا يرد عليه
 شيء مما وردوا (قوله يفهم منه الخ) لا وجه لهذا الفهم مع جواز عموم
 المحمول الذي هو المشكل من الموضوع ولذا قيل ان ذلك لو فهم فاما
 يفهم من الكبرى القائلة بان كل ما احاط به حدا وحدود فهو مشكل
 وهي لمكونها موجبة كلية لا تنعكس الى نفسها وانعكاسها الى الجزئية
 غير مقيد وقد يقال انه مفهم من الصغرى القائلة بان كل متناه محيط به
 حدا او حدود لانه من قبيل الاستدلال بالحد على المحدود والا لكان
 مصادرة انتهى ولا يخفى انه فاسد اذ لا مصادرة في قولنا كل فرس حيوان
 لانه حيوان صاهل ولا يفهم منه ان الحيوان معروف بالحيوان الصاهل
 واقول غاية ما يمكن ان يقال لما كان المتناهي شاملا للمحيط والمحاط
 وكان كل منهما مشكلا امكن اتمام الاستدلال مع ابقاء المتناهي في عمومته
 ومع ذلك عدل عنه المصنف وخصه بالمحاط فلو كان للمحيط عنده شكل

كالخط لما خصه به فيفهم من هذا العدول ان الشكل هيئة حاصلة
للمحاط من جهة الاحاطة لا اعم مما حصل للمحيط وفيه نظر ايضا لان
هذا العدول انما يدل عليه لو لم يكن في تعميم المتناهي من المحيط مانع
آخر وليس كذلك لان المتناهي لعمومه كما هو شامل للحدود المحيطة
احاطة تامة شامل لخط واحد او خطي الزاوية سواء دخل على المتناهي
في المقدار او على المتناهي في الوضع اي الاشارة الجسمية كما هو الواجب
في جعله شاملا لمحيط الدائرة ومحيط الكرة اذ لا ينتهيان الى حد في المقدار
لكنهما متناهيان في الوضع واذا كان شاملا للحدود الغير المحيطة
يبطل الكلية القائلة بان كل متناه مشكل ف سواء اخص الشكل بالمحاط
عند المصنف او كان اعم من هيئة المحيط وجب عليه تخصيص المتناهي
في الصغرى ليتكرر الاوسط فراده ان كل جسم طبيعي جوهر متناه
او جسم متناه اي ما يطلق عليه الجسم طبيعيا كان او تعليميا وليس ههنا
موصوف شامل للمحاط والمحيط بالاحاطة التامة دون الناقصة ولو سلم
فيحتاج الى تطويل كلام يستغنى عنه مقام الاستدلال ليكفاية تقدير
الجوهر والجسم فلذا خص الاستدلال بما خص بالمحاط فلا وجه للفهم
المذكور اصلا (قوله من عدم صدقه على شكل الخ) الضمير راجع
الى تعريف الشكل المفهوم من التعريف المفهم للشكل ولك ان تحمل
الشكل ههنا على المشكل كما قد يستعمل فيه والاضافة بيانية فيثبت
يرجع الى مفهم (قوله لا يقبل توجه الذي الخ) لان قوله به ابي عن تعميم
الموصول من المحيط قطعه ليكون المشكل اعم من المحيط والمحاط (قوله
وما ذكره الشارح ثم) من ان لا حاجة لنا الى اثبات التشكل بل يكفي
الهيئة الحاصلة من جهة تلك الاحاطة الناقصة لايجري ههنا احتياج
ههنا الى اثبات التشكل (قوله فيه ان البرهان الخ) اقول اصل اليراد
المذكور في الشرح معارضة المص بان الشكل لا يكون طبيعيا للجسم اصلا
لانه مستند الى واسطة لا يقتضيهما الجسم من حيث هو ولا لازمه وكل
شيء كذلك لا يكون طبيعيا للجسم وهذا اليراد من الخشي يحتمل ان يكون
معارضة لازمة لتلك المعارضة بان الشكل مستند الى لازم وجود الجسم

بشهادة البراهين الدالة على تناهي الابعاد وما هو لازم لوجوده يكون
طبيعيا كما اعترفت بهذه الكبرى في المكان بمعنى البعد ويحتمل ان يكون
هذا الكبرى المعارضة مستندا بان الطبيعي يكفيه الاستناد الى لازم
الوجود كما اعترفت به في المكان بمعنى البعد وهو ثابت في الشكل المستند
الى التناهي بشهادة البرهان و ليس من اوازم الطبيعي ان يكون مستندا
الى الماهية من حيث هي هي مع قطع النظر من الوجود الخارجي والا
لم يصح جعل المكان بمعنى البعد ايضا طبيعيا مع انك جعلته كذلك ففيه
اشارة الى ان بين اول كلامه وآخره تدافع اذ لا فرق بين الشكل والمكان
بمعنى البعد في انهما لا يستندان الى الماهية من حيث هي ويستندان الى
الماهية بشرط الوجود الخارجي اقول لا تدافع بين اول كلامه وآخره
لان مرادنا من المكان بمعنى البعد لازم لماهية الجسم لا ينفك عنها في شيء
من الوجود الخارجي والذهني بخلاف الشكل وذلك اما لاننا افترضنا
جسما غير متناه ولو في جهة كان ذا بعد مكاني قطعا ولا تشكك ولما لم يكن
ذلك الجسم الغير المتناهي موجودا في الخارج لا يفرض الذهن لكونه
محالا جعل وجوده ذهني او قد سبق من الخشي في صدر الكتاب ان الحكم
على مثله يسمى ذهنيافرضيا لا خارجيا فرضيا واما لان الماديات لا ترسم
في الازهان الا فيماله بعد وهو القوى الجسمانية ولذا لم ترسم
في النفس التي لا يتصور فيها بعد فعلي هذا لا ينسك البعد المكاني
عن ماهية الجسم في صكلا وجوده بخلاف الشكل المخصوص
بالوجود الخارجي المحقق او الممكن المقدر الذي الحكم عليه حكم حقيقي
لا ذهني نعم يرد على الشارح ان اللازم لماهية الجسم مطلق البعد
لا البعد المكاني الموجود لان يقال لو تحقق جسم غير متناه لحكم الاشرافية
بوجود البعد المكاني هناك (قوله فان قلت الخ) ان كان اليراد السابق
معارضة فيكون هذا متعا فكبيري دليل المعارضة مستندا بالاستناد الى
اللازم انما يكفي في الطبيعي اذا استند ذلك اللازم بان الذات لا بالواسطة
والشكل وان استند الى لازم الوجود الذي هو المتناهي لكن نفس ذلك
التناهي الذي هو الواسطة لم يستند الى الجسم بالذات بل بواسطة

المقدار وان كان متعالي كبرى المعارضة فهو اثبات الكبرى المنوعة بتحرير
 المراد من الحقيقة بان ليس مراده من الحقيقة ان يكون تلك الواسطة لازمة
 لساوية الجسم من حيث هي هي مع قطع النظر عن الوجود الخارجي
 ليتوجه ان ذلك غير لازم في الطبيعي بل مراده منها ان الواسطة في
 لزوم تلك الواسطة لوجوده في الخارج فراد المعارض ان الشكل المستند
 الى التامهي مستند الى واسطة غير لازمة للجسم بالذات بل بواسطة
 المقدار وكل ما هو كذلك فهو عارض غريب لا طبيعي ذاتي فعلى الاول
 يكون الجواب باثبات المنوع بان الفرق بين استناد العارض وبين
 استناد الواسطة تحكم في الطبيعي ولذا جاعلوا الضاحك من الاعراض
 الذاتية للانسان مع انه عارض بواسطة التعجب العارض بواسطة
 الادراك العارض بواسطة الفصل الجوهرى اعني انطقى الباطنى الذى
 هو منشأ الادراك فاما ان ينقدح الطبيعي بمطلق الواسطة سواء كان
 واسطة في العارض او واسطة في واسطة العروض او لا ينقدح بمطلق
 واسطة والاول باطل والالم يكن التمكن طبيعيا على تقدير كون المكان
 بعدا لانه بواسطة المكان لان الاين من لاعراض النسبية التى لا يمكن
 بدون المتنسبين تحققا وتعقلا واسار الى ان العارض الطبيعي في الحقيقة
 هو التمكن والتحيز لانفس المكان وجعلهم المكان طبيعيا تسامح منهم
 ونما احتاج اليه لتحقيق الواسطة في الطبيعي وعلى الذى يكون منه
 لتلك الكبرى ايضا بعد هذا التحيز مستندا بما فهم مما ذكرنا وبهذا
 البيان اندفع عنه ان الجواب لا يطابق السؤال اذ السؤال بان الطبيعي
 يتوقف على عدم الواسطة في استناد الواسطة كما يقتضيه عبارة الشارح
 في السؤال والجواب بعدم توقفه على عدم الواسطة في اصل العارض
 ولا ينكره السائل (قوله والحق ان المكان الخ) تحقيق المقام بان يقال
 والحق ان الطبيعي وان لم يعتبر فيه انتفاء الواسطة لكن مساواتها للعروض
 معتبرة لا تتخلل ورد الجواب المذكور بقوله فقلت الخ وابقاء اراد الشارح
 عليهم في الشكل بدفع ما ضمنه الشارح كلامه من ان المكان بمعنى السطح
 لما كان غريبا بالنسبة الى الجسم يصح قولهم كل جسم له حيز طبيعي

بناء على ما ذكره الشيخ من ان الجسم ان كان ذا مكان فحيزه مكانه وذلك
 لانهم وان جوزوا الواسطة في استند الطبيعي لكن ما جوزوه واسطة
 في الثبوت اى في ثبوت المعارض المعروف سواء اتصفت الواسطة بذلك
 المعارض كالحرارة المعارضة للماء بواسطة النار او لا تكن او قد النار تحت الماء
 لا واسطة في العروض بان يكون واسطة في عروض المعارض لكن يكون
 ذلك المعارض في الحقيقة في الواسطة لاني ذى الواسطة كعروض الجريان
 للسفينة بواسطة الماء فان الجريان حقيقة في الماء ومجاز في السفينة
 لما صرحوا من ان قولهم في العرض الذاتى ما يعرض الشئ لذاته
 او مساويه بمعنى اني واسطة في العروض لاني مطلق الواسطة فتحقق
 الواسطة في الثبوت لا ينافي كون العارض طبيعيا والتمكن والتحيز كذلك
 لان المكان سواء كان بمعنى البعد او بمعنى السطح لم يكن واسطة في العروض
 بان يتصف بالتمكن ولا حقيقة ثمة واسطة ان يتصف الجسم بمجاز بل انما كان
 واسطة في ثبوت التمكن للجسم كمن اوقد النار فثبت لا بأس في كون الحيز
 الذى به عرض افراده مكان بمعنى السطح وبه عرض افراده الوضع طبيعيا ويكون
 التمكن في المكان بمعنى البعد مع استناده الى واسطة في ثبوته طبيعيا ولا
 يكون الشكل طبيعيا لانه يستند الى واسطة في الثبوت بل الى واسطة
 في العروض لان الجسم مشكل حقيقة كالمقدار فيكون كالماء الحار
 بواسطة النار بل لان المشكل لما كان عارضا للمتناهى اولا وبالذات كان ثابتا
 للجسم بواسطة في ثبوته له لكن تلك الواسطة التى هي المتناهى لما كانت
 صادقة على محيط الدائرة والكرة وسائر الحدود المحيطة كما كانت صادقة
 على الجسم التعليمي والطبيعي المحاطين كان ثبوت المشكل للجسم
 بواسطة امر خارج اعم منه وما كان كذلك فهو عرض غريب وفاقا
 وان وقع الخلاف بين القدماء والمتأخرين فيما كان عارضا بواسطة
 الجزء الاعم هذا تحقيق مراده وفيه بحث اما ولا فلان عروض الشكل
 اولا لمطلق المتناهى باطل لما عرفت من ان المتناهى في الوضع اوفى المقدار
 صادق على الحدود الغير المحيطة احاطة تامة ولا تشكل لها مع ان عروض
 الشكل للمحيط حقيقة ممنوع لجواز المجاز بعلاقة الجوار وكون الشكل

في الحقيقة عارضا للمحاط فقط كما تفهم من كلام المصنف الا ان يقال
 المحاط خارج اعم ايضا الصدق على الجسم التعليمي ايضا واما ثانيا فلان
 الشكل انما يكون عارضا بواسطة امر اعم لو كان عروضه لكل نوع
 مندرج تحته بدون توسط النوع الاخر كما في عروض المشي لانواع
 الحيوان بواسطة التحريك بالارادة وليس كذلك ههنا لكون عروضه
 للجسم الطبيعي بواسطة المقدار واما ثالثا فلوسلنا جميع ذلك فليس
 مرادهم من النسبة المعتبرة بين المعروف والواسطة ما هو
 بحسب الحمل بل ما هو بحسب التحقق ولذا جعلوا الالوان العارضة
 الاجسام بواسطة السطوح من الاعراض الذاتية الاجسام لكون
 السطح مساويا للجسم بحسب التحقق وان كان مباينا له بحسب الحمل
 وهذا مصرح به في كلامهم فالحق ان الشكل عارض اولا للمقدار
 المحاط كما تفهم من كلام المصنف او المقدار اعم من المحاط والمحيط ومع
 ذلك يكون عروضه للجسم الطبيعي بواسطة امر يساويه بحسب التحقق
 كالاوان فالشكل طبيعي للجسم كالمكان بمعنى البعد والحيز بقى اشكال
 هو ان كون التمكن في بعد معين طبيعيا انما يتم اذا كان ذلك البعد وذلك
 الجسم متلازمين منسايين بحسب التحقق ليكون التمكن فيه عارضا
 بواسطة لازم يساويه مع ان التلازم ظاهر المنع لاسيما بعد تعميم الجسم
 من البسيط والمركب اذا المركب قد يكون قسرا في امكنة البساطت وايضا
 ذلك البعد متحقق قبل حدوث الجسم وبعد فناءه فلا مساواة بينهما
 في التحقق ولا يمكن في تحقق المساواة بينهما مجرد لزوم البعد لولا القاسر
 ولو خص الجسم بالبسيط فانما يتم لو كفي في الطبيعي مجرد المساواة بين
 الجسم والواسطة التي هي البعد المكاني لكون المساواة بين الشئين
 متحققة بمجرد الدوام بينهما لكن لا بد في الطبيعي من كون الواسطة
 لازمة مساوية في التحقق اللهم الا ان يحمل على ان الدوام لا يخلو عن
 اللزوم وقد عرفت مما اسلفنا فيما سبق ان الحكم بالدوام بين الشئين لاسيما
 بالدوام في الزمان المستقبل مشكل فيما لم يعلم هناك علاقة اللزوم فاذا ريك
 ان البعد الذي سكن فيه الهواء بالطبع الان لا ينفك احدهما عن الآخر

مادام موجودا وذا الشكل الحكم بالدوام اشكل الحكم بالتلازم والمساواة
 بينهما فلا يصح الحكم بكون المكان طبيعيا وان كان طبيعيا في نفس الامر
 فالحق ما ذكرناه في الحيز من انه عبارة عن نسبة بين الاجزاء والتمكن
 في بعد معين عارض بواسطة لازم اعم لا طبيعي وان الجسم في بحث الحيز
 مختص بالجسم البسيط وان كان اعم في الشكل الطبيعي اذ لانواع المركبات
 اشكالا طبيعية متخالفة غير منضبطة فاعرف بهذا المقام (قال المصنف
 اما الحركة فهي الخروج الخ) اعلم ان الحركة على ما سيجي اربعة الحركة
 الكمية وهي تبدل مقدار الجسم في كل آن يفرض من زمان مبدأ التبدل
 الى منتهاه والحركة الكيفية وهي تبدل كيفية الجسم في كل آن من المبدأ
 الى المنتهى والحركة الابدية وهي تبدل ابن الجسم ومكانه في كل آن من
 المبدأ الى المنتهى والحركة الوضعية وهي تبدل وضع الجسم اى نسبة
 اجزائه الى الامور الخارجية في كل آن يفرض من زمان التبدل وما ذكره
 المصنف تعريف الحركة الشاملة لجميع الانواع الاربعة وباعتبار انتفاء
 كل نوع يتصف الجسم بالسكون كالشجر النامي المتحرك في السكون الساكن
 في الابن فعلى هذا كان المناسب للمصنف اما ذكر السكون بعد انواع
 الحركة واما تعريف الانواع ههنا بعد تعريف مطلق الحركة ثم انه جمع
 بين الحركة والسكون في اول الفصل للاشارة الى ان الحركة وحدها
 ليست من العوارض الذاتية للجسم الطبيعي المبحوث عنها في الحكمة
 بل هي مع مقابلها الذي هو السكون من العوارض الذاتية (قوله لا يراد
 ههنا الخ) لما كان المراد مطلق الحركة الشاملة للانواع بقريئة التعريف
 او هم ان السكون عدم الحركة المطلقة فدفعه بان ليس المراد ذلك
 بل اعم منه ومن عدم نوع مخصوص ضمنه فائدة اخرى هي ان ليس
 المراد عدم المطلق او نوع منه في جميع اوقات وجود الجسم بل المراد
 عدم المطلق او نوع معين منه مطلقا اى سواء كان ذلك العدم في جميع
 اوقات وجود الجسم اوفى وقت دون وقت فهنا اربعة معان عدم المطلق
 دائما اوفى وقت دون وقت وعدم نوع معين دائما اوفى وقت دون وقت
 والاو لا يتصف به جسم كما ذكره والثاني يتصف به بعض الاجسام

كالاجار في الليل اذا انتهى برودتها وظلمتها الى الغاية وسكنت كل منهما
اوفي النهار اذا انتهى حرارتها وضوؤها المكثبين من الشمس الى
الغاية وسكنت كل منهما واثالث يتصف به كل فلك اذا حركته فيها
في الاين والكيف والسكن دائما وكذا كرة الارض لا حركتها لها في الاين
والوضع لكن ما ذكرنا بشرط ان يشتمل المتحرك على مبدأ الاستبدال
والافكل جسم متحرك في الوضع دائما بحركة الفلك كالواقف في الريح
والرابع يتصف به كل جسم عنصرى فحمل مراد المصنف على ما يعم
المعاني الاربعة ولو اخرج الاول من البين فكان نسب اذ لا اساس للمالا
يتصف به جسم دائما (قوله مطلقا) قيد بالمضاف اليه فقط لا كل من
المضاف والمضاف اليه كما وهم اذا المراد سلب كل نوع دائما وهو انما يحصل
بسلب الاطلاق العام لا بالاطلاق العام السالب (قوله بل المراد اعم من
ان لا يكون) اي مما من شأنه الحركة كما دل عليه تعريف السكون فالقسم
الاول كما لا يتحقق في جسم لا يتحقق في غيره اذ ليس الحركة من شأن
غيره فلا يكون السكون بهذا المعنى اعم من الجسم ولا عارضا بواسطة
امراهم كما وهم اذ لا بد في العموم من التحقق في غير الجسم ولا يجدي مجرد
عدم تحقق بعض الاحتمالات في الجسم (قوله اذا الظاهر الخ) وانما قال
الظاهر اذ يجوز ان يكون المعنى الاول ويكون ذكره ههنا مجرد انكشاف
ضده الذي هو الحركة او يكون العرض الذاتي المجوئ عنه هو الحركة
فقط بناء على ان مطلق الحركة الشاملة للانواع لا يخلو عنها جسم
(قوله وهو بالمعنى الاول لا يعرض شيئا الخ) انما احتاج الى سلب عروضه
عن كل جسم لا سلبه عن البعض لا يوجب ان لا يكون عرضا ذاتيا
لجواز ان يكون شاملا مع مقابلة لا وحده لكن على هذا يتجه ان عدم صحة
ارادة المعنى الاول في العرض الذاتي لا يوجب ارادة المعنى الثاني الشامل
اكل جسم لجواز ان يراد دفع جميع الانواع دائما او في وقت دون وقت
ولعله ادفعه ضم قوله مع انهم يبحثون الخ ولا يخفى انه لا بد فع احتمال
ان يراد رفع نحو مخصوص دائما او في وقت دون وقت وهو شامل اكل جسم
واذا ارتفع جميع الانحاء او بعضها كان ساكنا يسكون منعد بحسب

تعدد لانحاء لا يسكون واحده وارتفاع كل (قوله عند المحققين القائلين
بان لا ساكن في الفلكيات بخلاف غيرهم) فان الكواكب ساكنة عندهم
لا حركتها فيه بالذات وما قيل مراده عند المحققين القائلين بحركة الافلاك
واما عند غير المحققين فلا حركتها في الفلكيات اصلا بل المتحرك هو الارض
فتوهم فاسد لان المنسوب الى الارض انما هو الحركة اليومية وذلك القائل
لابنى الحركات الطبيعية عن الافلاك وكيف ينفي البديهييات التي هي
الاتصالات والاستقبالات بين السيارات وانما احتاج المحشي الى القول
بحركات الكواكب حركات وضعية على مراكزها كما هو عند من يقول
لا ساكن في الفلكيات لما سبق منه من دعوى سلب السكون بهذا المعنى
عن كل جسم والكواكب جسم آخر غير الفلك بالماهية لتباين الآثار
كما لا يخفى (قوله كالضوء والظلمة) فان الاجسام الارضية وكرة
النسيم المخلوطة بالاجزاء الارضية بعد طلوع الفجر يشتد ضوؤها
الى طلوع الشمس عليها وحيث يسكن اشتداد ضوئها ثم بعد الغروب
شرع في الظلمة ونشئت الى مغيب الشفق فحيث تسكن الظلمة وقد
تشتد الظلمة ويضعف النور بالسحب مثلا وكذا يعرض للاجسام
العنصرية الحرارة والبرودة بسبب الشمس والنار ويشتد كل منهما
ويضعف ويعرض لها البرودة والرطوبة بسبب الماء والارض الباردة
بالطبع فانهما يؤثران في برودة الاجسام المجاورة لهما عند عدم حرارة
الشمس ويشتد كل من البرودة والرطوبة ويضعف فالجسم في حالتي
اشتداد تلك الكيفيات وضعفها يتحرك في الكيف اقول اذا فصل
جزء من شئ ساكنة في الاين والوضع عند سكون الضوء والبرودة مثلا
فقد حدث هو يتان اخر يان ثم فصل جزء آخر منها بلامهلة من غير
تحريكها في الاين والوضع اصلا فقد انعدم الهوية الحادثة من قبل
وصدق عليها انها غير متحركة بشئ من انواع الحركة في شئ من اوقات
وجودها فعدم اتصاف شئ من الاجسام بالمعنى الاول ممنوع لاسيما اذا
حل مانعاه على الحكم الحقيقي لا الخارجي (قوله الخروج من القوة) اي
خروج الجسم فلا ينقض بخروج النفس الى كمالها لكن على سبيل التدرج

كانه خلق انحمودة (قوله رسم الى آخره) جملة رسم لان الخروج خارج لازم لكل نوع من انواع الحركة اذا الحركة كون الجسم في كل آن في اين آخر اوفي كيف اوكم اووضع آخر ويلزمها الخروج (قوله فيلزم الدور) وعنده ان جميع امثال هذا مدفوعة بجواز توقف التعريف على المعرف بالوجه المعلوم الذي باعتباره صح طلب كسبه فلا يلزم الاتوقف الوجه الغير المعلوم على الوجه المعلوم ولا فساد فيه بوجه اللهم الا ان يقال يمتد منه مانع في بعض الموارد ولا مانع عنه ههنا (قوله بان تصور ما ذكر من التدرج بديهى التصور) فلا يتوقف على التعريف فلا يدور والجواب بمنع التوقف لجواز البداهة فنع البداهة من الاصفهاني خارج عن قانون التوجيه الا ان يقال منع البديهة دليل ابطالها اذا لو كان بديهيا لم يكن البديهة ممنوعة ولا يكتفى بديهته في مقام التعريف بالنسبة الى بعض الازهار دون بعض والحق ان الاستغناء عن الآن والزمان في مقام تعريف الحركة لا سيما بعد توقف حقايق الانواع عليه فالوجه جواب المحشى وهو المطابق لان الزمان معلوم لكل احد قبل الاستدلال على انه مقدار الحركة كما بانى منهم (قوله بوجه آخر من خواصه) كان يكون سبال يقع في كل جزء منه حوادث متعاقبة وكان يكون سبالا مقدرا بالشهور والاعوام وبالاوقات والايام فهو مبنى على تصور الزمان بوجهه وتصور الوجه بذاته لا بوجهه ايضا كما وهم وقيل عليه بانه غير جائز في كلام المحشى لم يتصور هذه الخواص الا بوجه كلنى هو كونه خاصة للزمان صالحة لتعريفه لكنه للتنبيه على كثرة الخواص ذكرها بوجه كلنى لا لاجل ان كل خاصه في مقام التعريف انما تورد بهذا الوجه الكللى لانه لا يميز الزمان عن شىء بناء على ان لكل شىء خواصا تميزه عن غيره وهو ظاهر (قوله اما الوجه الحقيقية الخ) اقول سياق كلام القائل صريح في ان مراده هو الوجه الكمالية الحقيقية كانت او اعتبارية والوجود من جملة الوجوه الاعتبارية الكمالية وكذا الفعلية في تلك الوجوه وفعلية الفعلية وهكذا والتسلسل غير مستحيل في الاعتبارات واما القوي في تلك الوجوه فليست منها كالعديم في ذاته يتم التمثيل بواجب الوجود العقل اذا لا يعود اليهم كمال

من الاعتبارات المتحدة كايحاد حوادث متعاقبة والا لكان لهم في كل زمان كمال متوقع فان قيل فعلى هذا لا يصح تقسيم الوجوه بالقوة الى الكون والفساد اذا لكان في الفساد قلت الكون كمال وهو متوقف على الفساد فالتوقف عليه الكمال كمال مع ان ذكر الفساد استطرادى فالحق ان المراد هو الوجوه الكمالية الممكنة الحصول لماهية ذلك الموجود اذ ليس وجوب الوجود بالذات من الوجوه الممكنة للعقول لان ذواتهم آية عنه ومعنى ما ذكره القائل ان الموجود بشرط الوجود لا يجوز ان يكون بالقوة في جميع الوجوه الكمالية التي لا يأتى ذاته عنها والالزم ان لا يكون موجودا فيصح ان واجب الوجود بالفعل في جميع الوجوه الكمالية الاعتبارية عندهم لانهم يتفون الصفة الحقيقية عنه تعالى ومنه يعلم ان مثل الوجوه في كلام القائل على الحقيقة لا يصح بوجه بل اعم (قوله وعلى الاول لا يناسب الخ) لم يقل لا يصح اما لما قيل من امكان حمل كلامه على ما ذهب اليه الشيخ ومن تبعه من كون الوجود حقيقيا لكنه مرجوح لانه معقول ثان عند التحقيق فيكون اعتباريا واما لا يمكن ان يقال مراده او كان بالقوة بالنسبة الى جميع الوجوه الحقيقية لكان بالقوة في الوجوه الحقيقية اللازمة للوجود فلا يكون موجودا فالوجود في كلامه محمول على ما يستتبعه ويستلزمه وبهذا يندفع عنه ان القوة في التعريف بمعنى الاستعداد الذى هو امر موجود من مقولة الكيف فلا يتصف به الا الموجود فاذا كان الموجود ملابسا بالقوة بهذا المعنى يكون موجودا بالضرورة لان لا يكون موجودا وان حمل القوة على معنى الامكان الغير المجامع للفعل الذى يتصور بين الماهية وبين وجودها فلا يكون بيانا وتوضيحا لما ذكره المصنف (قوله وعلى الثانى الخ) قد عرفت تمامه على تقدير ان يحمل على الوجوه الكمالية وعدم صحته بوجه على تقدير ان يحمل على الحقيقة ايضا (قوله وقد يقال الخ) دليل آخر على ما ادعاه القائل المذكور في الشرح والنظائر من سوق كلامه انه مبنى على تعميم الوجوه من الاعتبارية قطعا لان كونه بالقوة وبالفعل من الاعتبارات ولذا يعارض مرة بعد اخرى لكن يرد عليه ان كونه بالقوة يمكن ان يحمل على معنى الاستعداد الذى هو وصف

حقيق بخلاف كونه بالفعل لانه من كفيات النسب البتة ولبس نفس
النسبة حقيقيا فضلا عن كفياتها وقد يقال عطف على قوله لا يتم الخ
والمعنى ان اراد الثاني رد عليه انه لا يتم قوله الخ وانه قد يقال الخ وانه قد
يعارض الخ وفيه نظر لان غاية ما ذكره القائل ان كونه بالقوة من جميع
الوجوه محال لان فرض وجوده يستلزم عدمه وهو نافع للشارح لا اراد عليه
الالهم الا ان يكون اراد اعليه بان مراده ان كان عدم من الوجوه الاعتبارية
فلا يصح للازمة في قوله والا لكان وجوده بالقوة لانه على تقدير كونه بالقوة
من كل وجه يكون كونه بالقوة ايضا فيكون بالفعل فيلزم ان يكون موجودا
ومعدوما معا لان لا يكون موجودا وفيه بحث اما اول فلان القوة سواء كانت
بمعنى الاستعداد او بمعنى الامكان الغير المتجماع بالفعل ليست نقبضا بالفعل
الا يرى انها يرتفعان في كون العقول واجبة لوجود الذات لان شئنا منهم
ليس بواجب الوجود بالفعل ولا بالقوة لعدم الامكان فلا يلزم من عدم كونه
بالقوة كونه بالفعل فلذا لم يقل هذا القائل في لتفريع فيكون بالفعل بل قال
فلا يكون بالقوة اللهم الا ان يقال الموجود بالنسبة الى الوجود الممكنة له اما
بالفعل واما بالقوة واذا بطل احدهما تعين الآخر اما ثانيا فلانه لا يراد على
الشارح بعد ذلك فانه لم يلزم كونه موجودا او معدوما معازم ان لا يكون
موجودا قطعا كما لا يخفى ولا يخص الابان يجعل ارادا عليه باعتبار
المعارضتين الآيتين ولا يخفى ان التعرض بما قد يقال الذي لا دخل له في
الاراد اصلا بما لا وجه فالوجه ما ذكرنا ويستفاد منه الاراد على القائل ايضا
(قوله لو كان بالفعل مطلقا) اي سواء كان من جميع الوجوه او من بعضها
ويؤيده انه صرح بقوله من جميع الوجوه فيما ورده بعد بقوله وانت تعلم آه
فالظاهر ان مراده من الاطلاق ههنا هو التعميم وذلك لان فعليته ولو
من وجه يستلزم فعلية الفعلية وهكذا الى غير النهاية اذ لو لم يكن فعلية
في وحدة من المراتب الغير المتناهية لانتفى اصل الفعلية في ذلك الوجه
وذا بطل الفعلية في شئ من الوجوه ثبتت القوة في كل وجه وهو نقبض
على القائل فيصح المعارضة من حل قوله مطلقا على معنى من جميع
وجهه قال لا يصح المعارضة اذ لا في بينا في قوته من جميع الوجوه

وفى فعليته من جميع الوجوه لاجتماعهما فيما هو بالفعل في بعض الوجوه
وبالقوة في البعض الآخر اقول ومع عدم التنافي بين النفسين يصح
المعارضة ههنا اذ ليس مراد القائل بمجرد اثبات رفع الايجاب الكلي
بالنسبة الى الوجوه من قبل ثبت رفع الايجاب الكلي المنقسم الى السلب
الكلي ايضا ولذا قال الشارح فهو اما بالفعل من جميع الوجوه الخ وهذا
القائل ناصر له بدليل آخر وبهذا الاعتبار يصح معارضة المحشى بعد
قوله وانت تعلم الى آخره نعم رد ان عدم كونه بالفعل في وجه لا يستلزم
كونه بالقوة في كل وجه لما عرفت ان الفعل والقوة ليسا متناقضين ولاتنافي
بين ما اثبتته المعارض وبين ما ادعا القائل ويندفع بتخصيص الوجوه
بالممكنة الحصول لذلك الموجود كما سبق فان قلت فعلى هذا يبطل استدلال
لقائل لان كونه بالقوة في كونه بالقوة من جميع الوجوه ليس من الوجوه
الممكنة له فاما ان تعمم الوجوه من الممكنة فلا يصح المعارضة اذ الموجود
ليس بالقوة فيما يمتنع له اذا لا مكان مما لا بد منه في القوة باي معنى
كانت واما ان تخصص بالممكنة فلا يصح استدلال لما عرفت قلت
اعل الاستدلال والمعارضة مبنيان على تخصيص الوجوه بالممكنة
بالنظر الى ذات الموجود ولا شك ان ذات كل ممكن لا يأتى عن كونه
بالقوة في كل واحد واحد من الوجوه الممكنة له ولا عن كونه بالفعل
في ذلك الواحد مثلا ذات العقل الاول لا يأتى عن كونه بالقوة في وجوده
ولا عن كونه بالفعل في وجوده ايضا فذاته بالنظر الى كل واحد شخصي
من صفاته الحقيقية والاعتبارية الممكنة له لا يأتى عن كونه بالفعل ولا عن
كونه بالقوة فلو فرض كونه بالقوة في واحد من تلك الصفات وكونه
بالفعل في ذلك الواحد لم يكن بالقوة في كل ما يمكن له بالنظر الى ذاته وكذا
الكلام في واحد آخر من الصفات فيصح الاستدلال والمعارضة ايضا
بناء على ما قد مضى ان الموجود بالنظر الى الوجه الممكن له اما بالفعل
واما بالقوة نعم اذا عد كونه بالقوة من جميع الوجوه وجهها واحدا مندرجا
في الوجوه كان ذلك وجهها ممتهنا يأتى عنه ذات كل ممكن ويتوجه ذلك
فتأمل في هذا المقام (قوله وانت تعلم الخ) اما معارضة للقائل على وجه

ذكرناه واما بيان ان حل الوجوه ههنا على اعم من الاعتبارية باطل
بوجهين الاول ما اشرنا من ان الواجب والعقول بالقوة في كثير
من الاعتبارات وقد قسم ما لبس بالقوة من جميع الوجوه الى ما هو بالفعل
من كل وجه ولا فرد لهذا القسم ماعدا الواجب والعقول فلا يصح
تمثيل التقسيم المذكور بالواجب والعقول الثاني انه لا يصح نفس التقسيم
الى ما هو بالفعل من جميع تلك الوجوه اذ لا يتصور وجود قسم كذلك
اذا نيت تعلم انه لو كان بالفعل الخ وعلى كل تقدير فإرادته من الوجوه الوجوه
الممكنة بالنظر الى ذات ذلك الموجود كما عرفت تحقيقة آفا ومن غفل عنه
اجاب بان المراد الوجوه الممكنة الحصول اذ العقول لم يحصل لهم بالفعل
وجوب الوجود بالذات وغيره مما انفرد به الواجب تعالى فعلى هذا لا يرد
على تقدير كون الوجوه اعم من الحقيقية والاعتبارية انه لو كان بالفعل
من جميع الوجوه لكان كونه بالقوة ايضا بالفعل فيكون موجودا ومعدوما
انتهى وكذا من اجاب بان القوة ليست من وجوه ما بالفعل من جميع
الوجوه لانها غير ممكنة له والكلام في الوجوه الممكنة الحصول اقول
والكل غافل لان امكان الوجوه للموجود مأخوذ في تعريف القوة
وقد استدلل القائل على ان الموجود ليس بالقوة في كل ما يمكن له وصح
المعارضة السابقة بناء على ان النزاع في الوجوه الممكنة وكلام المحشي
مبنى عليه ايضا فلا يندفع عنه بتخصيصها بالممكنة الحصول لذلك
الموجود فان قلت لعل مراد المجيبين تخصيص الوجوه بالممكنة الحصول
للموجود بشرط الوجود كما ان الموجود في المدعى مأخوذ بشرط الوجود
ذاته هو ممكنة الحصول بالنظر الى ذات الموجود مع قطع النظر عن
وجوده وسائر الامور الخارجية ولا شك ان الموجود بشرط الوجود
ولا يمكن ان يكون بالقوة في وجوده فلا يكون من وجوهه الممكنة بشرط
الوجود وان امكن ذلك بالنظر الى ماهية كل ممكن قلت فعلى هذا يصح
استدلال القائل المذكور بقوله وقد يقال الخ وايراد المحشي عليه
وعلى الشارح على تقدير ان يراد من الوجوه ما هو اعم من الاعتبارية
ذلك لان الوجوه اللازمة للوجود مما يمكن للموجود بشرط الوجود

وكون الموجود بالقوة في تلك الوجوه اللازمة ليس من تلك الوجوه
قطعا لكونه منافيا للوجود فلا يصح ان يقال لو كان الموجود بالقوة
في الوجوه الغير المنافية للوجود لكان كونه بالقوة في كل من تلك الوجوه
بالقوة ايضا بل الاستدلال المذكور انما يصح اذا حل الوجوه الممكنة
على الوجوه التي لا يأتى عنها ذات الموجود وما هيته وكذا ما ذكره
الشارح لان الوجود ليس من الوجوه الممكنة للموجود بشرط الوجود
فايراد المحشي وارد على كل من القائل والشارح وغير مندفع بشيء
من الجوابين وما يقضى منه العجب ان من عطف قوله وقد يقال الخ على
قوله لا يتم الخ جعل قوله وانت تعلم الخ ايرادا على قول الشارح فهو اما
بالفعل من جميع الوجوه الخ ثم قدح في الجواب الثاني من الجوابين
المذكورين بان القوة ان لم تعد من جملة الوجوه التي فرض كون الموجود
بالفعل بالنسبة اليها لم يكن بالفعل من جميع الوجوه بل من بعض الوجوه
وهو ماعدا القوة وان عدت منها تمت المعارضة انتهى لانه كما ترى فاسد
لان المجيب اخرجها عن الوجوه التي فرض كون الموجود بالفعل بالنسبة
اليها وصرح بان الكلام في الوجوه الممكنة والقوة ليست بممكنة له (قوله
فيكون بالقوة مع فرض الخ) اي يكون في كل واحد من الوجوه الممكنة له
بالقوة وبالفعل معا لما عرفت ان ماهية ذلك الموجود لا يأتى عن كونه
بالقوة في كل واحد من الوجوه الممكنة ولا عن كونه بالفعل في ذلك الواحد
اذا كان الموجود من الممكنات فلو كان في كل وجه ممكن له بالنظر الى ذاته
بالفعل يلزم ما ذكره قطعا فيخل الجواب بان المذكور ان فيما قبل وبذلك
يندفع عنه ما يمكن ان يقال ان كان مراده من الوجوه الوجوه الممكنة
فلا يرد ما اورده وان كان اعم من المتمتع فلا يكون مقابلا للقائل والشارح
لان مرادهما ان بعض الموجودات بالفعل من جميع الوجوه الممكنة له
لامطلقا والافكيف يصح لهما ان يقولان الواجب بالفعل في خواص
الاجسام وغيرها وان العقول بالفعل في تلك الخواص وفي وجوب
الوجود وفي علية الشكل الى غير ذلك مما انفرد به الواجب تعالى هكذا
يجب ان يفهم هذا المقام (قوله ولا يخفى ان الموجود الخ) لا يقال هذا

بمعينه ما اشار اليه الشارح بقوله قال ارسطو الخ فان غرضه من نقله عن
 ارسطو ايراد لتحقيق التعريف اذ الظاهر انه حركة اينية ولا معنى
 لذكرها في تحقيق تعريف مطلق الحركة وجعله شاملا لجميع انواع
 الحركة بان يعمم المسافة من الامتداد الموهوم في الكيفيات والمقادير
 والاضاع المتجددة المتعاقبة من المبدأ المفروض الى المنتهى
 المفروض بعيدا ولو سلم فلا شبهة في ان غرض الشارح ايراد
 فلامعنى لايراد المحشى ههنا لانقول الظاهر ان مراد الشارح ايراد
 على التعريف ومراد المحشى ايراد على قول القائل وهو الكون والفساد
 لكن يتجه عليه ما قبل ان تعرض بوجود الحركة بمعنى التوسط مستدرك
 في الايراد ويمكن ان يقال لبس ههنا اشتغال باثبات الوجود لان الوجود
 عنوان الموضوع لا عنوان المحمول وما قبل اشتغل به لان كلامه فيما سبق
 الخبر الى ان مراد القائل هو الوجه الحقيقة ففيه انك عرفت ان محله
 على ذلك غير ممكن بوجه (قوله اللهم الا ان يقال) حاصله جواب يمنع
 بطلان التعريف بالاعم بناء على مذهب القدماء المجوزين لذلك او بناء
 على ان المقام غير الكون والفساد عن الحركة لاعتنا جميع الاغيار او بناء
 على ما ذكره بعض الافاضل في شرح الفرائد من ان التعريفات الضمنية
 لا يشترط فيها المساواة وانما تشترط اذا كانت قصدية (قوله لبس تقديم
 المسند اليه الخ) اقول فيه بحث من وجهين الاول ان تقديم المسند اليه
 انما يفيد الحصر اذا كان تقديم على المسند الفعلي او المشتق لاعلى الجامد
 كما تقرر في محله والكون والفساد جامدان الا ان يقال اشار الى انه في تأويل
 المسمى بالكون والفساد حيث قال مع انه لا يسمى بالكون الثاني ان الايراد
 مبني على الحصر الموجب لصحة ان كل خروج دفعي مسمى بالكون
 والفساد وهو حصر المسند اليه في المسند فلا يندفع الابعدم ذلك الحصر
 والمستفاد من التقديم حصر المسند في المسند اليه كالمستفاد من تعريف
 المسند كما في قواهم انما سبغت في حاجتك والاراد غير مبني عليه اذ غاية
 ان المسمى بالكون والفساد منحصر في الدفعي لا يتجاوز الى التدريجي
 وهو انما يستلزم ان كل ما هو مسمى بهما فهو دفعي ولا يتعكس كلياً

فلامعنى ابناء الاراد على هذا الحصر ولا بناء دفعه على عدمه فالصواب
 ان يقول لبس تعريف المسند اليه ههنا الحصر وان كان الاظهر ذلك
 في مقام تعريف الكون وذلك لما قاله ابو البقاء في كليته من ان استفادة
 الحصر من التعريف لبس مخصوصا بالتعريف باللام بل العرب
 كثير اما يقصدون بتعريف احد طرفي المسند والمسند اليه باى طريق
 من طرفي التعريف قصره على الطرف الآخر ولعله سهو من قلم الناسخ
 ومن اغرب الغرائب ان بعض الافاضل دفع الاشكال بالحصر المستفاد
 من تعريف المسند وحكم بانه الظاهر ولا حاجة الى ما ذكره المحشى
 لان التقديم انما يفيد الحصر اذا كان المسند فعلياً والناظر ان اقتفوا اثره
 والكل سهو نشأ من قلة الممارسة بعلم المعاني (قوله لانها مؤدية الى الكون)
 اى او كانت متحركة لكانت كاشنة اى تحدث فيهم الكون واللازم باطل
 فلو كان الكون مخصوصا بالانقلاب لم يصح هذه الملازمة اذ الحركة
 لا توجب حدوث صورة نوعية وزوال اخرى وانما توجب حدوث حالة
 جديدة ثم لا يخفى ان المراد نفي الحركة مطلقاً عنها فيرد عليه انها يجوز
 ان تتصف بالحركة بمعنى القطع من واحد من انواع الحركة فلا يلزم الكون
 وان كان عبارة عن مطلق الدفعي لان الحركة بمعنى القطع تدريجية
 والجواب ان الحركة بمعنى القطع يستلزم التوسط فلو كانت المجردات
 متحركة فاما بالتوسط واما بمعنى القطع وعلى كل تقدير يتحقق التوسط
 فليزمن الكون بالمعنى الاعم فقد تأيد به شئان احدهما ان الكون اعم
 من الانقلاب الثاني ان التوسط الدفعي مسمى عندهم بالكون وانما قال
 يؤيد لان المتوابع به اعم مما يلزم الفساد كما اذا كان للنفس صورة علمية
 بطريق الحدس دفعة ولم تزل عنها تلك الصورة ابدافه وكونه بفساد
 وذلك لان المراد نفي الحركة المؤدية الى الكون سواء زال الكائن بعد الكون
 او لم يزل والالم يتم تقريب الدليل فتأمل واعلم انه يدل ايضا على ان التوسط
 متحقق في جميع انواع الحركة والا فلا ينتفي عن المجردات جميعها بقى
 ههنا كلام هو ان ادراج التوسط في الكون والفساد يوجب اخراجا
 عن الحركة المقابلة لهما اللهم الا ان يكون داخلاً فيهما باعتبار ذاته

وفي الحركة باعتبار سبلانها بالنسبة الى الحدود وبه يندفع اليراد
على التعريف ان كان مراد الشارح اراد اعلی التعريف ويمكن ان يكون
مراده بيان ان التوسط انما يندرج في التعريف بهذا الاعتبار (قوله هذا
ممنوع بناء على ما نقلناه الخ) لا يخفى ان مراد الشارح من خروج النفس
اعم من التدريجي والدفعي ولذا قال ولا يسمى ذلك بخروج حركة اى
فيما كان تدريجيا ولا كونا وفسادا اى فيما كان دفعيا وما نقله من شارح
الحكمة انما يفيد كون الدفعي مسمى بان يكون لا كون التدريجي منه مسمى
بالحركة الا ان يكون ناظرا الى تسمية الكون والفساد وايضا فيجبه عليه
ان الصواب ان يقول وايضا ان من تلك الصفات ما هو تدريجي كالاخلاق
ومنها ما هو دفعي كالعلوم والمعارف الخ وايضا يجبه عليه ان كون
الاخلاق تدريجية بمعنى ان في كل آن يفرض من زمان حصولها كيفية
اخرى كما هو مقتضى الحركة في الكيف خلاف الواقع لان الجود مثلا
يحصل باعطاء متجود كل منه في آن الا ان يقال النفس متحركة في كل آن
من مبدأ ارادة الاعطاء الى منتهى التوطين على فراق المعطى بشهادة
ان جميع هذه الازمنة شاقفة على النفس وبالاعتياد على المساق يحدث لها
سهولة في الاعطاء وهي الجود وكذا النفس متحركة في الشجاعة من مبدأ
الخوض في المهالك الى منتهى الخروج عنها نعم لا تبلغ الى الكمال
الاجركات متعددة وذلك لانها في تحقق الحركة في كل مرة وكذا
الكلام في سائر الملكات العلمية والعملية (قوله وعدم اطلاق
الحركة الخ) ترك تسليم ارادة الحصر ههنا مما لا وجه له
اذ لا فرق بين العبارتين كما لا يخفى ولعله انما تركه للايماء
الى ان كونه حركة هو الظاهر الراجح فلا يحتاج الى جواب آخر
داع الى التكلف (قوله بعد تسليم ارادة الحصر) لا يخفى ان هذا الجواب
لا يكون امينا على تسليم اختصاص الكون والفساد بالانقلاب ولذا لم
يجعله في حيز التسليم ايضا وبه يكون كل دفعي كونا وفسادا عندهم
تسوية الى تخصيص الوجود الا ان يقال هذا مبني على ان يحمل المستفاد
من كلام شارح الحكمة على ما يمكن وجوده في الخارج وفي بحث اما ولا

فلان العلوم وان كانت عين المعلوم بشرط الوجود الذهني لكن الصورة
المتخصصة بالشخصات الذهنية من حيث الشخص علم ومع قطع النظر
عن الحيثية معلوم فلذا قالوا ان المعلوم موجود بوجود تقي والعلوم
موجودة بوجود اصلي ومن مقولة الكيف التي هي من الاعيان الا ان يقال انه
مبنى على ان جعل العلوم كيفيا على سبيل التشبيه وليس الوجود الاصلي
مختصا بالوجود الخارجي واما ثانيا فلان القائل جعل الواجب تعالى بالفعل
في جمع تلك الوجوه ولما انكر الحكماء زيادة صفات الواجب على ذاته لم يكن له
الاجوه اعتبارية لبس لها امكان وجود في الخارج كوجوب الوجود اللهم
الا ان يقال لما كان الوجوه الاعتبارية عين ذات الواجب عندهم كان لها
امكان وجود في الخارج لكن بشكل الامر بالوجوه الاعتبارية للعقول
وايضا لا شك في ان مراد القائل ان الواجب والعقول بالفعل في علومهم
فالحق ان المراد هو الوجوه الكمالية ولو اعتبارية والعلوم من جملتها
وايضا هذا ان المعان من المحشى انما يكونان موجهين اذا كان اراد الشارح
نقضا لتعريف الكون والفساد والحركة بعدم الاطراد واما اذا كان منعا
للكيتين القائلتين بان كل خروج دفعي كون وفساد وكل تدريجي حركة فلا
(قوله يتوجه ههنا بحث الخ) حاصل البحث معارضة لكونها موجودة
في الخارج وتقرر بها ان الحركة بمعنى التوسط وجودها مشروط بما يتحقق
بعد انتضاؤها وكل شئ شأنه كذلك لا يمكن وجوده في الخارج والا يلزم
وجود المشروط بدون الشرط ان وجد قبل الشرط او وجوده بعد
عدمه ان وجد مع الشرط مع ان انتقال الكلام الى ما بعده (قوله بشرط
تجاوز الخ) اقول لاشبهة في ان وجود الحركة في حد يمنع انفكاك
التجاوز عنه ولا يمكن وجود الحركة في ذلك الحد بدون التجاوز عنه والا
لمكان الحجة المرمية الى الفوق الملازمة للجبل الساقط متحركة آن الملازمة
والوصول الى الجبل فيبطل قواهم لا بد من تخلل السكون ولو في آن بين
كل حركتين مستقيمتين كما سيأتي من المصنف وهذا هو مقتضى قولهم
في بيان مراد ارسطو ان التوسط مادام موجودا يستلزم اختلاف نسب
التحرك الى الحدود كما صرح به الشارح في شرح المواقف ونقله الشارح

فقوله فانه لو استقر معناه انه لو استقر في ذلك الحد في الآن الثاني لآن
الوصول كان في مكان في آئين وكان الآن الاول الذي هو آن الوصول
من آئات استقراره فيه فيكون ساكنا في ذلك الآن لا متحركا فيه
وبهذا يظهر فساد ما قيل ان وجود الحركة في حد لا يتوقف على
تجاوز المتحرك عن ذلك الحد الى آخر بل يتوقف على تجاوزه عن حد آخر
اليه فيكون الحركة موجودة في آن الوصول الى ذلك الحد بشرط التجاوز
عن حد آخر اليه فاللازم ان يكون وجودها في كل آن مشروطا بما يتحقق
معه وهو التجاوز عن الحد الاخر لذي كان فيه في آن قبل آن الوصول
الى هذا الحد لا ما ذكره المحشي وهذا ظاهر لا ستره فيه وقوله فانه لو استقر
الجسم الى آخره ان اراد به عدم وجود الحركة في آن الاستقرار لم يفد
مقصوده فان الاستقرار في حد لا يكون الا في آن ثان وعدم وجود الحركة
في ذلك الآن الثاني لا يستلزم عدم وجودها في آن قبله وهو آن الوصول
الى ذلك الحد وان اراد به عدم وجودها قبل آن الاستقرار فهو ممنوع
بل اول المسئلة والسكون في آن الاستقرار لا ينافي الحركة قبله انتهى
والحق في دفع البحث على وجه يوافق ما ذكره في بيان مراد ارسطوا
ما قاله بعضهم ان وجود الحركة في كل حد مستلزم لاستعقاب الكون
في حد آخر بعده لامشروط به ولاجل انها غير موجودة في الحبة المرمية
آن الملاقات والوصول الى سطح الجبل لم يستلزم كونها في حد آخر بعد
الحد الذي هو سطح الجبل وما ذكره بقوله فانه لو استقر الح من دليل الاشتراط
لا يدل على الاشتراط فان ماله لولا التجاوز لم يوجد الحركة في ذلك الحد
ومن البين ان انتفاء اللوازم المتأخرة يوجب انتفاء الملزوم كما يوجب انتفاء
اللوازم المتقدمة التي من جملتها الشروط فلا يدل على خصوصية كونه
شرطا ولا زما متقدما واما ما قاله القائل الاول من انه لو كان التجاوز
الى حد آخر من مقتضات الحركة ولوازمها امتنع تفككها عنها وليس
كذلك واللامتنع السكون بعد الحركة فبني على زعمه الفاسد من
وجوب وجود الحركة في حد آن الوصول اليه وقد اشترنا ان مقتضاها
الاستعقاب كما قالوا في استلزام العلم بالدليل للعلم بالنتيجة لامتناع انفكاك
المقتضى عنها في آن وجودها بلزم في الآن الاول تخلف اللازم

عن الملزوم (قوله يجوز ان يكون الحركة عرضية لافرادها كالمضاحك
بالنسبة الى افراد الانسان) فاذا قلنا المضاحك موجود في الخارج لا يزيد
الا وجود افراد الانسان فكذا قواهم الحركة بمعنى التوسط موجودة
في الخارج لا يراد بها الا افراد الموجودة في الخارج وكون الحركة عرضية
لافرادها مستفاد من كلام الشريف المحقق في شرح المواقف حيث قال
فان قبل الحركة الموجودة لا يكون عبارة عن التوسط المطلق لانه امر
كلي ولا وجود للكليات في الخارج فاذا الحركة الموجودة هي الحصول
في حد معين وذلك الحصول امر آني غير منقسم في امتداد المسافة فيكون
الحركة مركبة من امور آنية الوجود متسالية فيلزم تركيب المسافة من
اجزاء لا تجزى وهو باطل عندهم قلنا الحركة بمعنى التوسط امر موجود
في الآن ومستمر باستمرار الزمان على معنى انه موجود في كل آن يفرض في
في ذلك الزمان كالبياض الواحد الموجود في الآن مع استمراره في الزمان
وهي متشخصة بوحدة الموضوع والزمان وما فيه فالحركة الواحدة
بالعدد هي التوسط بين المبدأ والمنتهى الحاصل لموضوع واحد في زمان
واحد في شئ واحد فاذا فرض في المسافة حدود معينة فعند وصول
المتحرك الى واحد منها يمرض لذلك التوسط ان صار حصولا في ذلك
الوسط ووصولا الى ذلك الحد وهذا الامر زائد على ذاته الشخصية
عارض له فاذا خرج الجسم عن ذلك الحد فقد زال عنه عارض من عوارض
ذاته الشخصية وحصل عارض آخر ثم ان تعاقب هذه العوارض بحيث
لا يمكن فرض عارض ثالث بين عارضين متعاقبين ههنا لا يتصور الابتالي
النقط في المسافة واذا امتنع هذا امتنع تنالي العوارض ايضا انتهى
ولا يخفى ان الظاهر منه ان التوسط الذي هو صفة موجودة في الخارج
باقية عند كل واحد وانه عند كل متصف بعارض الحركة من غير اشتراط
بالتجاوز عنه فالحق ما ذكرنا من كون التجاوز لازما متأخرا لاشترطا
متقدما فتدبر (قوله لوقوع الكون المذكور الى آخره) لا يخفى ان الظاهر
ان يقول لوقوع كل من تلك الافراد فردا للحركة الا انه قصد الاشارة الى
ان الكون المذكور في التعريف صادق على ذلك الفرد الموجود لكن صدقه

عليه بالنسبة الى حد سابق لا بالنسبة الى ذلك الحد فذلك الصفة لبقية
عند جميع الحدود موجودة في آن وصول الجسم الى حد ولا تسمى حركة
في ذلك الحد الا بعد تجاوز الجسم عنه كما ان مفهوم التجاوز عن ذلك الحد
عارض للجسم بعد التجاوز عنه لا قبله والمفهوم اذا كان من عرضيات
شيء ممكن وجود ذلك الشيء بدون صدقه عليه كفهوم التجاوز لغير
الصادق على الجسم الموجود قبل التجاوز فكذا الحركة المفسرة بان يكون
تكون صادقة على تلك الصفة الموجودة بل المريئة في الجسم بعد التجاوز
لا قبله وانما قلنا بل المريئة لاننا لم نعلم بمعاونة الحس ان الجسم المتحرك فيما
بين المبدأ والمنتهى حالة زائدة غير موجودة فيه في المبدأ ولا في المنتهى
كما نرحب به الشريف في شرح المواقف فان قلت ان اريد بالكون في تعريف
الحركة معناه الحقيقي فهو عارض للجسم فقط وايضا هو عبارة عن
نسبة قولنا الجسم في الحد المعين والنسب امور اعتبارية فكيف تحمل
وتتحدد مع الصفة الموجودة التي هي من الاعيان فلا يكون الحركة بهذا
الذي عارض محمولا على تلك الصفة فلا يكون حداتها ولا سماوان اريد
به الصفة الموجودة بين المبدأ والمنتهى تسامحا فلا يكون الحركة عرضية
لافرادها الموجودة بل ذاتية قلت فختار الثاني ونعم كونها ذاتية لافرادها
اذ مفهوم الصفة الموجودة ومفهوم المعبر عنه بالكون من عرضيات
تلك الافراد الموجودة ولو سلم فانما يكون ذاتية لو كان الحركة عبارة عن مجرد
الكون وليس كذلك بل عن اكون المتوسط ووقوع تلك الصفة في الوسط
من عوارضها الخارجية عنها فغاية الامر ان يكون التعريف المذكور
رسما ناما لاحد الكن المستفاد من قول شارح المواقف يعرض لذلك
الوسط ان صار حصولا في ذلك الوسط ان يحسب باختيار الشق الاول
بناء على ان الاعيان ربما يحمل عليها الامور الاعتبارية والمقولات الثابتة
كزيد موجود او ممكن ومعنى الجمل الاتحاد في الوجود الخارجي المحقق
او الموهوم للاتحاد في المفهوم فلان سلم ان الكون والحصول لا يصدق
على تلك الصفة الموجودة صدقا عرضيا وحيث وجد الحركة بمعنى
الوسط في الخارج بمعنى وجود معروضها ونلتخص جواب المحشى

الاناسم ان وجود الحركة بمعنى توسط مرسوم يتحقق بعد انقضاءها
وانما يلزم ذلك لو كان افراد الحركة هي الاكوان الانية عند الحدود وكان
الحركة ذاتية بالنسبة الى افرادها التي هي تلك الاكوان الانية التي
لا يمكن بقاء السابق منها عند اللاحق ولم يكن الحركة المعرفة بذلك
لتعريف افراد موجودة وراء تلك الاكوان وهو ممنوع لجواز ان يكون
في حركة كل جسم فرد واحد بالشخص موجود في الخارج باق بشخصه
من المبدأ الى المنتهى ويعرض له عند كل حد عارض من عوارضه
المفارقة وهو الكون في ذلك الحد وبسبب ذلك العارض يعرض له كونه
حركة في الحد السابق لاني هذا الحد وانما يكون حركة فيه بعد السكون
في الحد الثاني هذا مراده فاعلم ان قوله نعم الى آخره حل لعقدة منشأ
غلط السائل اقول لا ينبغي ان تعريف الحركة صادق عليه عند كل
حد بالنسبة الى ذلك الحد كما يكون صادق عليه بالنسبة الى الحد السابق فلو
لا يمكن حركة بالنسبة الى ذلك لم يكن التعريف مانعا وجعل التجاوز شرطا
لوجود فرد المعرفة في ذلك الحد فيحفظ التعريف عن انفساد ما يقيده
التعريف بشرط التجاوز واذا جعل التجاوز من اللوازم المتأخرة لوجود
الحركة في حد كما هو مقتضى قولهم تستلزم اختلاف نسب المتحرك الى الامور
الخارجية ورفع الاشتراط من البين كما ذكرنا صرح التعريف بلامرته فالحق ذلك
(قوله بالسطوح في عرض المسافة) كل من تلك السطوح مقاطع للسطح
المفروض في طول المسافة على قوائم وهو ظاهر لكن هذا التفصيل
من المحشى يوهم ان الحركة بمعنى المتوسط مخصوصة بالانية وقد ذكرنا
ان كلام شارح حكمة العين دل على انها متحققة في جميع انواع
الحركة فلا بد ان تعمم المسافة في كلام ارسطو من الموجود والموهوم
ويحمل كلام المحشى ههنا على التمثيل (قوله لا تعرض متلاقية)
اي بالضرورة لاستحالة انتهاء قسمة المسافة (قوله فلا يلزم تنالي الخ)
لفرض دفع ما سبق له من اراد الشريف على جميع انواع الحركة بانها
لو وجدت يلزم امات الى الانات وتركب المسافة من اجزاء لا تجزى
واما كون الجسم واستقراره في حد في آئين والكل محال (قول لانه يقطع

بها المسافة فان قلت لاشك ان الجسم انما يقطع المسافة بالحركة توسطها
كان او قطعا قلت لما كان الحركة بمعنى التوسط عارضا باعتبار كل حد
غير منقسم لم يكن امرا ممتدا والمسافة الممتدة لا يقطع الا بالامر الممتد
وهو الحركة بمعنى القطع ثم انه لم يتعرض لوجه التسمية بالتوسط لظهوره
لانها حالة متوسطة قال شارح لما ارتسم نسبتته الخ قال شارح المواقف
في غلط الحس ان البصر اذا ادرك القطرة او الشعلة في موضع وادها
الى الحس المشترك ثم ادركها في موضع آخر قبل ان يزول اثرها عن الحس
المشترك اتصل هناك صورتها في الموضع الثاني بصورتها في الموضع
الاول فيرى امر ممتد على الاستقامة او الاستدارة وقال ههنا اذا ارتسمت
في الخيال صورة كونه في المكان الاول وقبل زوالها عن الخيال ارتسم فيه
صورة كونه في المكان الثاني فقد اجتمعت صورتان في الخيال فبشعر
الذهن بالصورتين معا على انهما شيء واحد ممتد وحل قول صاحب
المواقف ههنا كما تحصل من القطرة النازلة والشعلة المدارة امر ممتد
في الحس المشترك فيرى خطا او دائرة على التنظير لاعلى التمثيل ولذا قال
كما مر في صدر الكتاب في مباحث اغلاط الحس وانما لم يكن الحركة
بمعنى القطع مرتبة مثلها لان اجتماع الصور فيها انما هو في الخيال
لا في الحس المشترك انتهى ولقائل ان يقول ان كان الحركة بمعنى التوسط
مرتبة كالجسم المتحرك فلم لا يجتمع صورتان منها في الحس المشترك
والافكيف يرتسم صورتها في الخيال التي لا يجتمع فيها الاصور
المحسوسات بل الحركة على هذا يكون من المعاني المتزعة من صور
المحسوسات فلا يجتمع الا في الحافظة او الواهمة والجواب مراده
ان الحركة بمعنى القطع متحققة في جميع الحركات السريعة والبطيئة مع
ان الامر الممتد انما يرى في السرعة فراده انما لم يكن مرتبة في جميع الحركات
لان اجتماع صورتين في الخيال لا في الحس المشترك في الكل فليتامل
(قوله ادراك امر ممتد) وجه آخر لامتداد الحركة كما اشار اليه الشريف في
احواشي شرح حكمة العين وعلى هذا يكون امتداد التخيل محققا لا موهوما
كما في الوجه الاول الذي اختاره في شرح المواقف ونقله شارح (قوله

دليله يدل الخ) فان ماله لا توجد فيما قبل آن لوصول لان اكثر اجزائها
معدومة بعضها منقضية وبعضها لم تخرج من القوة الى الفعل ولا في آن
الوصول لان جميع اجزائها معدومة منقضية ويمتنع وجود الكل
بدون وجود شيء من اجزائه فضلا عن جميع اجزائه او اكثرها
وبهذا القدر لا يلزم نفي وجودها في الخارج فان الحصر القائل بانها
لو وجدت فاما ان توجد فيما قبل آن الوصول او في آن الوصول ممنوع
لجواز ان يكون موجودة في جميع الازمنة الواقعة بين المبدأ والمنتهى
بان توجد كل جزء منها في آن من تلك الازمنة وقد توهموا انها اذا كانت
موجودة في زمان واقع بين المبدأ والمنتهى كانت موجودة فيما قبل
آن الوصول فالنوع المستند لجواز وجودها في زمان واقع بين المبدأ
والمنتهى متوجه على الجزء الاول من الحصر لاعلى نفس الحصر
وهذا توهم فاسد اذ لا استحالة تنال الآتات عندهم فكل آن يفرض
قبل آن لوصول فينبه وبين آن الوصول زمان فكلما قبل لا يمكن استعمالها
في الا آن المتصل بآن الوصول عند الحكماء وان امكن ذلك عند
المتكلمين وايضا لما لم يكن آن الوصول من جملة آتات الحركة لما تقدم
ان وجود الحركة في حد في آن يستلزم تجاوز الجسم عنه لم يمكن توجه المنع
الى الجزء الثاني من الحصر فلذا منع الحصر واستند بما يفهم من قوله
بل يمكن ان يقال الخ وليس ذلك نفس السند لانه رق من المنع الى الحكم
بوجود الحركة في زمان بين المبدأ والمنتهى (قوله بل يمكن ان يقال
بوجودها) اي يحكم بوجودها لان القول اذا استعمل بالباء يكون بمعنى
الحكم ووجه الحكم مستفاد مما ذكره المحقق الدواني في شرح العقائد
حيث قال تجوز الحكماء التسلسل في المعدات ان كان لعدم جريان برهان
التطبيق فهو باطل انما لحظة احاد السلسلة اجمالا ان كفي في التطبيق
فيكفي في تطبيق سلسلة المعدات والا فلا يكفي في تطبيق سلسلة اصلا
اذملاحظة الاحاد الغير المتناهية تفصيلا ممتنع وان كان لمدم تخلف
الحكم لما ان الموجود في كل وقت متناه فليس كذلك ايضا اذ يمتنع

تلك السلسلة الغير المتناهية التي وجد آحادها في ازمة متتالية موجودة
 بنحو آخر من الوجود والبرهان اندال على امتدادها ينفى عنها
 جميع انحاء الوجود هذا خلاصة ما ذكره اقول وبما يدل
 على ان امثالها موجودة بنحو آخر من الوجود غير الوجود
 المتعارف الذي هو باجماع جميع الاجزاء دفعة انك اذا
 استأجرت قصارا او ساجا فعند تمام عمله المنقضى كل جزء منه في زمان
 آخر هو يستحق الاجر ولا يستحقه من لم يعمل لك اصلا فلو كان عمل
 الاول معدوما محضاً كعمل الثاني لما استحق ايضا ولا يمكن ان يقال ههنا
 ان مراد الحكماء نفي الوجود المتعارف عن الحركة بمعنى القطع لانه منطوق
 ان يلزمهم الاعتراف بتخلف الحكم عن برهان التطبيق في سلسلة
 المعدلات اللهم الا ان يجعلوا حكم البرهان نفي الوجود المتعارف او يمنعوا
 الجريان والظاهر هو الاول وهم لا يسلون ان الممتنع بالنسبة الى الوجود
 المتعارف ممتنع بالنسبة الى كل وجود لا يرى انه ممكن بالنسبة الى الوجود
 الذهني واللام يكن ما بطلوه ذلك الممتنع فتأمل في هذا المقام (قوله
 ذاتا وفعلا) اي ما لا يفتقر الى الهبول في ذاته ولا في فعله فيخرج النفوس
 الناطقة المفتقرة الى الاعضاء والجوارح والقوى الجسمانية الظاهرة
 والباطنة في الافعال وتحصيل الكمالات ولا بأس في صدقه على البعد
 المجرد والمكاني الذي اثبتته الاشرافية لان الكلام مبني على مذهب
 المشائية النافين لذلك فلا يكون صدقا على امر موجود ولو سلم فهو غير
 متحرك ولا ساكن اذ ليس من شأنه الحركة كالباري تعالى والعقول ولا يخرج
 العقول المؤثرة في الاجسام بشرط استعدادها لان الافتقار هناك
 في جانب القابل لا في جانب الفاعل ويخرج نفس الهبول ضرورة انها
 مفتقرة الى ذاتها في وجودها وبقاتها فتأمل (قوله الا ان يسلم الخ)
 الاوفق بعدم التسليم ان يذكر القول الآتي بطريق الجواز لا بطريق
 الحكم او يقال ههنا كل صورة كيفية مرئية في آن ومستقرة زمانا ثم
 تزول عن النفس دفعة وترسم اخرى كذلك فليس الكيفيات مستقرة
 في كل آن بل هي في كل آن كصورة

من مقولة الكيف انما يصح على قول اهل الاشباح لا على ما هو التحقيق
 من كون الماهيات حاصلة في الازهان بذواتها لا بامثالها واشباحها
 فاطلاق الحركة على تبدل الصور العقلية الشبيهة بالكيفيات على سبيل
 التشبيه من وجهين واعلم ان الصور العقلية من مقولة الكيف او من مقولة
 المعلوم معركة عظيمة وصدر المتأخرين ذهب الى الاول والمحقق
 الدواني الى الثاني في حاشيتهما على التجريد وعندى ان هذا النزاع
 يرجع الى ان نفس الماهيات موجودة في الازهان اولافان الحكماء
 انفقوا على ان الوجود زائد على ماهية الممكن فان كانت الماهيات موجودة
 بذواتها لا باشباحتها في الازهان فكيف يغيرها الوجود الذهني الزائد
 عليها الى ماهية اخرى فلا مجال الى ما قاله الصدر وما يتوهم من ان
 الذهن مكيف كل ما يقع فيه تنقلب كيفا كما ان كل ما يقع في الملحقة ينقلب
 ملحقة فاسد وقياسه على الملح مع الفارق اذا الانقلاب لا بد فيه من امر مشترك
 باق في الحاتين كهبولى الملح ولا كذلك ههنا وتغير جميع اجزاء الماهية
 الى الكيف يوجب استحالة وجودها بذاتها في الذهن وان لم يمكن
 وجود ذاتها بل امثالها فلم لا يجوز ان يكون تلك الامثال من مقولة
 الكيف فلا وجه لحكم المحقق الدواني بانها من مقولة المعلوم وادلة
 الوجود الذهني لا تدل على وجودها بذاتها بل على وجود امر منطبق
 عليها يكون مرأنا للملاحظة (قوله لكن لا دليل الخ) دفع لما يتوهم بانه
 كان الاشكال مندفعاً بذلك الجواب فلا حاجة الى تخصيص المجردات
 بالمجردات ذاتا وفعلا وحاصل الدفع انه لا دليل على عدم تحرك النفوس
 في الاخلاق والملكات كما سبق منه وليس مراده انه لا دليل على عدم
 حركات العقول ايضا انما انفقوا عليه انه ليس اهم حالة منتظرة وان
 حركتهم يستلزم كونهم وحدث حالة لهم وهو محال (قوله لانه ليس
 من شأنه الخ) اقول فيه بحث اذ لا يجب ان يكون الحركة من شأن شخص
 الساكن بل يكفيه كونها من شأن نوعه وانما كانت الارض ساكنة في
 الوسط ابدا اينما ووضعا على تقدير ان يشترط الحركة بالاشتغال على مبدأ
 الاستبدال ولو سلم فهو اشتباه بين ما ليس من شأن الحركة وبين ما ليس

من شأن المتحرك والتحقيق ههنا هو الاول دون الثاني لان من شأن الجسم الحادث ان يبقى زمانا ويتحرك فيه وايضا الوصح ما ذكره لم يكن الحجة المرمية ساكنة في آن الملاقاة للجبل الساقط او يسكن زمانا في الجو قال صواب ان يقول المراد عدم الحركة الممكنة عما من شأنه الحركة وحركة الحجة في ذلك الآن ممكنة بان يكون ذلك الآن من جملة آتات زمان الحركة اذ قد منعها التلاقي عنها والحركة في آن الحدوث غير ممكنة فيكون الحجة ساكنة بسكون آتي دون الجسم الحادث آن الحدوث هذا على التعريف الذي اختاره المصنف واما تعريف السكون بالاستقرار زمانا كما يأتي فبستلزم ان لا يكون الحجة ساكنة لان سكونها آتي فهو غير جامع لافراده ومن ههنا عرفت ان القائلين بان كل حركتين مستقيمتين لا بد ان يتخلل السكون بينهما ولو في آن وجب ان يختار التعريف الاول ومن ثني وجوب ذلك جازله ان يختار التعريف الثاني ايضا فالنزاع حقيقي لالفظي كما توهم المحشي كما لا يخفى (قوله هذا مذهب المتكلمين) هذا سهو لان المراد من الاستقرار استقرار اجسام زمانا في واحد من المقولات الاربعة التي يقع فيها الحركة والمتكلمون ينكرون الكم المتصل فضلا عن حركة الجسم فيه فالحق انه مذهب بعض الحكماء القائلين يجمع تلك المقولات وان وافقه المتكلمون في اطلاق السكون على الاستقرار في بعضها (قوله عن مكانه الخ) قال بعض الافاضل ههنا كان التخصيص بالمكان بالذكر تمثيل كيف لا ويمكن ان يقال اذا لم يكن متحركا عن وضعه كان هناك امر ان حصوله في ذلك الوضع الخ وكذا الحال في الكم والكيف اقول هذا ايضا مبني على مذهب الحكماء القائلين يجمع المقولات التي يقع فيها الحركة ومن ههنا يعلم وجد آخر لسكون النزاع بين الحكماء المتكلمين حقيقيا لالفظيا الا ان يقال مراده النزاع فيما وجد الاستقرار والعدم معا او يقال التعريفات ماهيات مطلقة لامن حيث انها موجودة في هذه المادة وفي تلك المادة او معدومة فيهما فالنزاع في اطلاق السكون لفظي وان كان النزاع في تحقيقه في بعض المواد حقيقيا وهو بحث آخر الا يرى ان المتكلمين حكموا بكون العقول

اجساما لطيفة متحركة او ساكنة وموافقهم الحكماء (قوله اما اذا كانت فاعلية) اي غير مستقلة بالتأثير بشهادة المقابلة لعللة لتامة فحينئذ يجوز ان يكون الصورة الجسمية فاعلة للحركة بشرط الميل فان كان الميل دائما فهي تفعلها دائما كما في الافلاك والافتعالها عند حدوث الميل مدة بقائه لكنه مبني على استناد الآثار المشتركة الى الجسمية والآثار المختصة الى الصورة النوعية (قوله وايضا لو كانت عللة تامة الى آخره) اي او كانت الصورة الجسمية اتى هي في الجسم المتحرك عللة تامة لحركة ذلك الجسم ودوام له الحركة مادام موجودا كما يجوز ذلك في الافلاك لا يلزم ان يكون كل جسم متحركا على الدوام لجواز ان يكون الجسمية جنسا او عرضا عاما وتكون عليتها للحركة في ذلك المتحرك باعتبار الحقيقة النوعية المشتملة على فصل مخصوص بذلك المتحرك لان المدعى ههنا ان كل فرد من افراد الجسم المتحرك ليس حقيقة الصورة الجسمية التي اشتمل عليها ذلك الفرد عللة تامة للحركة في شيء من تلك الافراد فالمراد من الدليل انها لو كانت عللة تامة في شيء من الافراد يلزم اشتراك الاجسام في مطلق الحركة او في نوعها المعين لاستحالة صدور نوعين متباينين عن مبدأ واحد بالتوحد فاذا جاز كون الجسمية المشتركة بين جميع الاجسام طبيعة جنسية او عرضية يتوجه ما ذكره المحشي قطعا لجواز ان يكون بعض انواعها عللة تامة للحركة دون بعض آخر وليس المراد انه لو كان الجسمية المشتركة عللة تامة للزم ذلك ليتوجه ما قيل يتم الحكم المذكور اذا كانت جنسية او عرضية غير مفارقة لتحقيق الجسمية في كل جسم على هذين التقديرين ايضا غاية ما في الباب بتحقيق الاختلاف في الحركة بحسب اختلاف ماهيات التحركات وذلك لا يضر الحكم المذكور انتهى وذلك لانه لو كان المراد ذلك لم يتم التقريب لجواز ان يكون المتحرك هو الجسمية المختصة ببعض الانواع لا الجسمية المشتركة بين جميع الاجسام بناء على جواز كونها جنسية او عرضية نعم يتجه عليه ان المناسب له التردد في اليراد ويمنع التردد تارة والتقريب اخرى (قوله وان كان التفاوت) يعني ان هذا التفاوت يقتضي بظاهره ان يكون الضعيف

والقوى صنفين من السواد مثلا ومع ذلك هما نوعان متباينتان كالسواد
والابيض لكن على هذا يلزم ان يكون جنس السواد مثلا كليا مشككا
مع انهم قالوا لا تشكك في الذوات والذاتيات الا ان يقال لم يثبت ذلك
الحكم بدليل وما قيل لعله مبني على ان التشكك في المشتق لا في مبدأ
لاشتقاق ففسد اذا الحكم يكون السواد الضعيف والقوى نوعين
يستلزم كون السواد الذي هو جنسهما كليا مشككا سواء جعل الاسود
مشككا ولم يجعل (قوله باصغر والكبر انواع متخالفة) كايلا يمتد بدل انواع
الاعداد بزيادة الواحد او جميع مراتب الاعداد انواع متخالفة عندهم
وذلك الازية المقدار لكن الكم المنصل لا يجب ان يكون حكمه حكم
المنفصل فلا شق الاخير مساع وماتقل عن الشريف من حاشية التجر يد
من ان تبدل الانواع مخصوص بالحركة الكيفية لقبول الكيف الشدة
والضعف دون الحركة في الكيف والكم والوضع فتعرف ما فيه في
تبدل الانواع في الوضع (قوله فالظواهر انهما من فرد الى فرد) لما قالوا ان
السطح والخط والجسم التعليمي انواع المقدار فالسطح سواء كان سطح
الهواء او الماء او التراب او النار او الفلك كله تحت نوع واحد فيه بحث
من وجوه الاول انه يجوز ان يكون سطح الماء مثلا صنفا مخالفا لسطح
الهواء مثلا الثاني ان السطح نوع اضافي كالخط لما ذكر الشيخ من ان
المستقيم منهما نوع مغاير للمحنى منهما فاذا تحرك العود المستدير في مسافة
وسكن فاستقام ثم تحرك في مسافة اخرى فقد كان مكانه في احدى
الحركتين نوعا مغايرا لمكانه في الحركة الاخرى الثالث ان ما ذكره انما ينم
اذا لم يكن المتحرك جسما تاما او بعض اعضائه متحركا كالانسان الذي
يتحرك يده تارة ويسكن اخرى (قوله والحركة المستديرة) اي الجسم
في الحركة الوضعية قد ينتقل من فرد الى فرد آخر كما في انتقال فلك الشمس
من وضع كون جزئه الذي فيه مركز الشمس حالا بنقطة الحمل من فلك
البروج ويعود الى مثله على سبيل التدرج في كل سنة شمسية وقد ينتقل
من صنف الى صنف آخر كما اذا كان مركز الشمس في النقطة المفروضة
على برج واحد وقد ينتقل من نوع الى نوع آخر كما اذا انتقل مركز

الشمس من برج الى برج فانهم اثبتوا الكل برج ثرا ميانا لا ثرا لاخر فوضع
الفلك باعتبار حلول جزئه معين منه في برج ميان بالنوع لوضعه باعتبار
حلول ذلك الجزء في برج آخر لان تباين الآثار يدل على تباين مباديها
واثبتوا نوع تخالف بين احكام اوائل البروج واواخرها واسطها
وكذا الكلام في افلاك سائر السيارات فان اسكل منها اوضاعا متباينة باعتبار
البروج ولكل فلك مكوكب اوضاع بنسبة بعضها الى بعض ففهمها
الاتصالات والاستقبالات وهم جعلوا تلك الاوضاع عللا معدة لحدوث
الآثار المتباينة او المتخالفة في عالم العناصر وبالجملة من تلك الاوضاع ما هو
صنف مندرج تحت نوع مع صنف آخر كالواضع الحاصلة له باعتبار
برج واحد ومنها ما هو نوع مندرج تحت جنس مع نوع آخر كالواضع
الحاصلة له بالانتقال من برج الى برج هكذا يجب ان يفهم (قوله فاي شئ
هو) وينعكس عليه ان يقال فاذا كان خارجا عن السمن فاي شئ هو
وابس الاصل اولي من العكس اذ في كل من النمو والسمن اذ ياد على ما
كان وابس كون النمو عبارة عن ازدياد مطلق الاجزاء اولي من كون
السمن عبارة عن ازدياد الاجزاء الزائدة مطلقا سواء كان ازدياد عن
الاعتدال او لا ولذا قيل عدم كونه سمن في عرف الحكماء ممنوع وعدم
كونه سمن في عرف العام مما لا يجدي (قوله اذ يجوز الخ) اذ الصبي ربما
يزيد في الطول دون العرض والعنى لكن الحق انه يزيد في جميع الاقطار
وان كان بعضها ازيد من بعض ومارأوه المحشى فمن غلط الحس لان
في جميع اقطار بدن الصبي قوة تامة لا تعطل في وقت (قوله اذ المشهور
الخ) اقول عدم الاحتياج اليه انما يثبت بالتحقيق مع ان التحقيق انه
لاخراج الورم الحاصل في الاجزاء الاصلية فاخذ المشهور غير مناسب
(قوله التشبيه) اقول لا تشبيه ههنا بل تمثيل والايلازم تشبيه العام بالخاص
وهو غير صحيح لانه ان كان تشبيها بالخاص مع قطع النظر عن الشخصات
يلزم تشبيه الشئ بنفسه وان كان تشبيها من حيث الشخصات يلزم
اتحاد المشبه مع وجه الشبه لان الخاص انما يشارك العام في نفس ذلك
العام والحاصل لو شبه العام بالخاص يلزم اما اتحاد المشبه مع المشبه به

واما اتحاده مع وجه لنبه والكل غير صحيح ضرورة انه لا بد من مغاير
 المشبه لكل منهما ولذا فرقوا بين التمثيل وانسيبه على اذ ما ذكره انما
 يرد اذا كان العطف قبل ربط الكاف وهو خلاف الاشيع ولك ان تقول
 التشبيه مبنى على ان الاجزاء الاصلية من العظم والاصب والرباط
 ما كان في مبدأ الخلقة ولا شك انها انما تكبر بعد النمو بما ينضم اليها من
 الغذاء المنضم الى الاجزاء الاصلية من الزوائد عند الشارح كما يدل عليه
 سياق كلامه وقد يدفع بحمل الكاف على معنى المثل والمثل على العين
 كما في قوله تعالى وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله بناء على ان الشهادة
 انما تكون على العين لا على المثل (قوله بنى الحركة الكمية مطلقا) اى
 فى شئ من المواد اقول اذا كعب الشمعة المدورة تدريجيا ودور المكعبة
 كذلك تنتقل تدريجيا من فرد من المقدار الى فرد آخر كما قالوا فى اثبات
 المقدار وراء الصورة الجسمية ولو جوز هناك انفصال او تخلخل وتكاثف
 فى الاجزاء فابقولون فيما اذا اميل ظرف الماء فى الجملة بحيث لا ينفصل
 عنه شئ منه ولا تخلخل ولا تكاثف مع ان الماء ينتقل من مقدار متكمل الى
 مقدار متكمل آخر وان جوز شئ منها لم يثبت المقدار وراء الجسمية فاما ان
 لا يثبت المقدار راسا ويثبت الحركة فيه وان لم يتفاوت المقادير المتواردة
 بالصغر والكبر بعد الاعتراف بثبوت المقدار لوجه لنبى الحركة الكمية
 مطلقا كما قال الشيخ المقتول ولا يحصرها فى التخلخل والتكاثف كما قال
 الامام ولا تخصيص المقادير التى يقع فيها الحركة الكمية بالمقادير
 المتفاوتة بالصغر والكبر كما سبق من المحشى (قوله حتى يمكن الخ) فيه ان
 الانضمام من خارج لا يتوقف على التفرق كما فى انضمام الماء الى الماء
 ولذا جوز الشريف فى المحاكاة اتصال المجموع من المنضم والمنضم اليه
 (قوله فيتصل بها) لعله مبنى على مذهب الاشراقية ومنهم الشيخ المقتول
 من ان الجسم لا يندم بالانفصال والاتصال والاف بعد تفرق اجزاء
 الاصلية تعدم الاصلية فكيف تتصل بها الخارجية (قوله اول اجزاء
 الجسم بالانفصال) اى فى الاجزاء المنفصلة فان الذبول لا يختص بانقلاب
 الاجزاء الاصلية الى الماء والهواء بل قد تنفصل اجزاء صفار ويخرج

مع الفضلات سواء تقلبت بعد الانفصال الى جسم آخر او لم تقلب
 فاندفع ما قبل انتفاص الاجزاء فى الذبول انما هو بالانعدام والفساد
 لا بالانفصال فلا حركة ايندلا اجزاء فيها ولا حاجة الى ما قبل ان اليهولى
 قديمة عندهم ومأبث قدمه امتنع عدمه فالظاهر انه بتقلب الاجزاء ماء
 ثم هواء تنهى لان غايته حركة الهوى لا حركة اجزاء الجسم (قوله ونفى
 التخلخل الخ فضلا عن الحركة الكمية فيهما بل ارجعهما الى التخلخل
 والتكاثف لجزيين هما الاتعاش والاضطرار اى لا اندماج (قوله زادت عند
 النمو الخ) يحتمل ان يكون مراده انها تخلخلت فى الاقطار الثلاثة على نسبة
 طبيعية وانما ينضم اليها فى غلظتها وكمها وكذا انها عند الذوبان تكاثف
 وانما ينفصل عنها فى رقة القوام لكن على هذا يكون اثباتا للحركة الكمية
 فى صورتي التخلخل والتكاثف فلا يكون مقابلا للامام ويحتمل ان يكون
 ان هوى لا هزاد مقدارها عند النمو ونقص مقدارها عند الذبول وهو الذى
 بنى الشريف كلامه عليه كما ستعرف (قوله فى منافذها ان كانت الاجزاء
 الاصلية متصلة فى نفسها) فالمراد المنافذ بالقوة اذ بين كل جزئين
 فرضيين الاتصال العنصرى يمكن نفوذ الجسم وان كانت منفصلة
 فى ذاتها فالمراد المنافذ بالفعل لكن الظاهر من قوله وشبهها ان يكون لها
 منافذ بالفعل وتصور الزائدة ماهية شبيهة بنوع ذلك الجزء الاصلى
 كالعظم والعصب لا من ذلك النوع الا ان يحمل على معنى التماثل
 الذى هو الاتحاد فى النوع وحينئذ يمكن ان يكون المجموع متصلا واحدا
 وان لا يكون اذ لا يجب اتصال افراد نوع واحد بخلاف ما اذا لم تنصر
 من نوعه اذ لا يتصور الاتصال بين الانواع المتضادة ولا جل ذلك
 رد الشريف بين الاتصال وعدم الاتصال (قوله مشعر يرد تفصيل
 السيد ومحاكمته) حيث قال سواء صار متصلا واحدا ولا ياله لا تأثير
 للاتصال فى دفع ما اورده الامام لان مجموع الاصلية والزائدة غير الاصلية
 وحدها سواء اتصلا ولا كذا فى الشرح الجديد للتجريد (قوله ويؤيده)
 اى يؤيد الشارح فيما رده ولم يقل يدل لان الشريف صرح فى حاشية
 التجريد بان المتحرك فى الكم فى الحقيقة هو الهوى مع انها لا تعدد

بالانفصال والانفصال فاذكره ذلك الفاضل لا يتم فيما ذكره كان مراد السيد
في هذا التفصيل ايضا هو اتصال الهبولي بالهبولي بخلاف رد الشارح
وشارح التجريد فانه يتم على كل تقدير للقطع بان مجموع هبولي الاصلية
والزائدة غير هبولي الاصلية وحدها وسبشير اليه فيما يفهم من الشفاء
وقد يقال المراد يؤيد كون غرض الشارح رد التفصيل السيد وانما قال
يؤيد لانه ليس صريحا في الرد بعدم تأثير الاتصال بان يكون قوله واوصارت
الخ جملة حالبة اذ يحتمل ان يكون ردنا بنفي احتمال الاتصال بان يكون
ذلك القول من عطف العلة على المعلول ولا يخفى ما فيه لان بطلان
التالي في هذه العلة ممنوع وان صير الى الدليل الاول فهو كاف
ويكون التعرض بالدليل الثاني لغوا وبالجملة هو وهم جلي بل الصواب
حينئذ ان يقول انما قال يؤيد لان رد احد الشخصين لا يكون دليلا على
رد الشخص الآخر لجواز ان لا يراه (قوله ان الاتصال خلاف
الظاهر) اقول لا يخفى ان النافع للشريف هو الاتصال الحقيقي لا الصوري
فحينئذ نقول بل الاتصال الحقيقي هناك باطل لان الاتصال بين الاجزاء
العنصرية ان كان مع بقاء صورها النوعية يلزم اتصال الصور المتضادة
بعضها ببعض وهو باطل وكيف يتصل الماء بالنار اتصالا حقيقيا
وان كان مع فساد تلك الصور وفيضان صورة نوعية اخرى مختصة
بنوع ذلك المركب يلزم ان يكون كل مركب بسيطا لما تقرر ان هبولي
العناصر مشتركة فليس فيه الا هبولي واحدة بالشخص وصورتان
كسائر البسائط فلا يختصر البسيط العنصري في الاربعة ولا يوجد
جسم مركب اصلا وهو باطل عندهم فلا وجه لاحتمال الاتصال الالهي
الا ان يقال يجوز ان يكون كل مركب بسيطا بهذا المعنى ويكون تقسيم
الجسم الى البسيط والمركب باعتبار ان الصورة النوعية الفايضة على
الهبولي ان كانت مشروطة باجتماع الاجسام المختلفة الحقايق فالجسم
مركب ولا فساد لكنه خلاف الظاهر اذ الظاهر ان الاجزاء العنصرية
باقية بصورها النوعية في المركب ولذا ربما يقلب بعضها على بعض
فيفسد مزاج المركب ولذا عرفوا المزاج بانه كيفية حادثة من امتزاج

الاجزاء العنصرية بحيث يكسر كل منها ثورة لا تخر وشار اليه
بقيد المترجمة (قوله ولا تباقي) اي لا اتصال للباقي في نفسه ايضا وهو
الظاهر من كلمة اللام ولو قال ولا بالباقي لافاد ما هو المقصود الاصل الذي
هو اتصال الزائدة بالاصلية ولك ان تحمله على معنى لبس للباقي اتصال
في نفسه ولا اتصال الزائدة به (قوله واوصارت) اي لو فرض اتصالها
فلا يجدي في دفع ايراد الامام فهو ايراد على الشريف بوجهين الاول
انه لا وجه لاحتمال الاتصال لانه بعيد جدا الثاني انه لو سلم فلا ينفعه
اذ لا اتصال والانفصال مما يعدم الجسم كما سبق في بحث الهبولي وجه
الثاني ان مراد الشريف توجيه الجواب بقدر الامكان وانتقديم
لكون الاتصال وجوديا والانفصال عدما لارجح الاتصال على
الانفصال فان قلت الاتصال بعد فساد صور الاجزاء العنصرية لا يكون
عبارة الا عن اتصال الهبولي بالهبولي وهي لا تنعدم بالاتصال والانفصال
فبعد هذا التسليم لا وجه حكمه بالانعدام قلت هذا مبني على ان يكون
الزائدة مماثلة للاصلية في النوع ومتصلة بها كاتصال الماء بالماء لكن
قد عرفت ان مراد الشريف اتصال هبولي الزائدة بهبولي الاصلية
فلا يتجه ما ذكره هذا الفاضل وان اتجه ما سبشير اليه المحشي وبعمه
كلام الشارح وشارح التجريد (قوله شخص المادة الاولى) اي الهبولي
الاولى التي هي هبولي البسائط العنصرية وقيدتها بها للاحتراز عن
الهبولي الثانية التي هي نفس الاجزاء العنصرية لانها غير باقية اذ ربما
يتصل بكل جزء من الاجزاء العنصرية للاصلية ما يماثله من الزائدة
في النمود وربما يتفصل عن ذلك الجزء العنصري جزء منه في الذبول
فسيعدم صورته الجسمية والنوعية ويحدث مثلها لان الصورة
الحالة في مجموع المادة لا يكون حالة في بعضها وبالعكس ومثله تنعدم
الصورة النوعية لذلك المركب بالاتصال والانفصال والحاصل على
تقدير بقاء الاجزاء العنصرية في المركب الحقيقي يكون ذلك المركب
مركبا من هبولي واحدة بالشخص وتسع صور اربعة صور جسمية
للعناصر اربعة صور نوعية لها وواحدة صورة نوعية حالة في مجموع

العناصر وهي الصورة المختصة بنوع ذلك المركب كالصورة العنصرية
والعصبية والانسانية الى غير ذلك من الصور المختصة بأنواع المركبات
وانما كانت الهبولى واحدة بالشخص في المركب لان هبولات العناصر
متماثلة فعند اجتماع الاجزاء العنصرية يكون هبولها شخصا واحدا
متصفة بالانفصال لان تشخصها في الاصل بتشخص ما لا بتشخص
معين فيكون الشخص في صورة الانفصال كالشخص في صورة
الاتصال من عوارضها المفارقة كالقيام والقعود بالنسبة الى شخص
الانسان فبالانفصال والانفصال تعدد الصور التسع وتبقى الهبولى
ولا تعدد غاية ما في الباب انها في صورة الانفصال لا يبقى جميع
اجزائها في ذلك المركب بل بعض اجزائها وهو لا يوجب انعدام الكل
ولا تعدد الجزء الباقي في ذلك المركب ولذا قال الباقي تشخص المادة
والنوع من صورة اى من كل من الصور التسع فاعلم هذا (قوله والنوع
هو النامي) اى النوع بالنوع الاضافى وبعد رد عليه ان الاولى ان يقول
والنامى هو النوع اذ هناك منوع آخر مثل الحساس ولا يصح ان يقال
الكلام في الجسم النامي من حيث هو جسم نام مع قطع النظر عن كونه
حيوانا او شجرا كما سبق مثله في قولهم كل جسم مركب من جزئين
لان تعميم الصورة من النوعية في قوله والنوع من صورته بأياه ولا بد
من التعميم والالم يصح الحكم بالانحصار الباقي في تشخص المادة الاولى
كما يدل عليه تعريف المسند اليه في قوله ان الباقي الا ان يقال قدم النوع
لانه جواب سؤال بان يقال اذا كان الباقي تشخص المادة دون تشخص
صورة فم يكن ذلك تشخص نام فلا يكون نامى موعا في النوع
فاجاب بان النوع هو النامي لكن لا بمعنى انه الزائد ذاته او مادته او مقداره
بل بمعنى انه الزائد في مقدار خلقته بسبب المادة ومقدارها ولما قيل ان
يقول ان كان المراد من هذا المعنى ان النامي من مبدأ النمو الى المنتهى له
خلقة واحدة بالشخص تزيد مقدارها بسبب زيادة المادة ومقدارها
فليس كذلك لانه اذا لم يبق شئ من اشخاص الصور لم يبق هناك خلقة

مقدار او مادة من الخلقة التي قبلها كما يقتضيه نفي الحركة الكمية يلزم
ان يكون النمو من حال المفهوم الكلى هو الحيوان الموجود من وقت
الولادة الى انتهاء النمو مثلا لان حال الشخص الواحد الباقي في ذلك
الزمان (قوله فان المادة الباقية لم تزد مقدارها) اقول هذه المقدمة هي
الحاملة للجماعة من الفضلاء على القدر فيما ذكره الشريف في حاشية
التجريد واراها في التفصيل السابق من ان المتحرك في الكم في الحقيقة
هو الهبولى وعلى حال مراد الشيخ فيما يفهم من الشفاء على نفي الحركة
الكمية واقتضى ان يقول فيه بحث لان الباقية ليس لها مقدار معين في
ذاتها فلان ان الباقية لم تزد مقدارها وانما يتم ذلك لو كان هناك اشخاص
متعددة من الهبولى يضاف بعضها الى بعض ولكل منها مقدار
معين وبالاتضمام يزداد مقدار المجموع كسائر الاجسام وهو ممنوع كيف
وبمجموع هبولى العناصر من العنصرىات شخص واحد قديم عندهم
مالى الجوف فلك القمر واجزائها الواقعة في انواع العناصر
والعنصرىات اجزاء فرضية لها لا اجزاء حقيقية منفصلة بعضها
عن بعض لان وجودها الشخصى محفوظ بتشخص ما لا بتشخصات
معينة في تلك الانواع فلا يزول بزوال التعيين المعين بالاتصال والانفصال
او بالكون والفساد فخلها في النامي كمثل عود ادخل في الماء مقدار منه
فالجزء الفرضى الداخل متماز متعين بالدخول والجزء الباقي بعدم الدخول
ثم اذا زيد في الادخال تبدل التعيين وتعين بالدخول على سبيل التدرج
ما هو اعظم من الاول وبعدم الدخول ما هو اصغر من الاول وليس بين
الجزئين المتعينين بالدخول مغايرة بالوجود والتشخص لانهما موجودان
بوجود الكل الذى هو العود وتشخصه وليس لكل منهما وجود
وتشخص على سبيل الاستقلال بل الداخل في الصورتين هو العود
لكن باعتبار بعض تعييناته المتواردة عليه يزيد مقداره تارة وينقص اخرى
فكذا حال الهبولى بالنسبة الى تعييناتها المتواردة عليها فغاية ذلك
ازدياد مقدار الهبولى باعتبار نوع واحد من التعيين تارة وانقصه بهذا
الاعتبار تارة اخرى وهو لا يوجب ان يكون هناك شخصان من الهبولى

منفصل احدهما عن الآخر ثم اتصلا بل الهبولي متصفة بانفصال
الاجزاء واتصالها باعتبار التعينات المعينة وهي باعتبار ذاتها ليست
بمنفصلة ولا متصلة وبالجملة شخص الهبولي باقية في النامي والذابل
وتعيناها المعينة الحاصلة بالصور متجددة في كل آن من زمان النمو
والذبول بالاتصال والانفصال ولذا قال الشيخ الباقي شخص المادة الاولى
والنوع من صورته فراه من النامي النوع هو ان ذلك الجسم زائد المادة
باعتبار تعينها بصور الاجزاء الاصلية اى يزيد مقدارها باعتبار ذلك
التعين ويصح اسناد هذا المعنى الى كل جسم نام باعتبار جزء الهبولي
ويكون المتحرك في المقادير المتفاوتة في الحقيقة هو الهبولي الباقية
في جميع ازمته النمو كما قال السيد السند وانما احتاج الى الاتصال في التفصيل
السابق ليعرض للهبولي مقدار اعظم باعتبار نوع التعين بعد زوال
المقدار الاصغر ويتحقق حركتها في المقادير المتفاوتة اذ على تقدير
عدم الاتصال لا يزول المقدار الاصغر بل يعرض للزائدة مقدار
آخر اصغر من مقدار الاصلية او مساو له او اكبر فلا تنقل
الهبولي من مقدار اصغر باعتبار ذلك التعين الى مقدار اعظم فيكون
الامر كما قال المورث ثم ان مراده اتصال كل من اجزاء العنصرية
من الزائدة بما يمثله من الاصلية لانه كاف في حركة الهبولي باعتبار تعينها
في كل جزء عنصري بسيط لا اتصال الزائدة بجميع اجزائها بالاصلية
بجميع اجزائها لانه بوجب كون المركب بسيطا كما عرفت فلا يرد عليه
ما سبق من بعض الافاضل من ان الاتصال خلاف الظاهر اذ الظاهر
بقاء الاجزاء العنصرية في المركب الا ان يقال ان هذا الاتصال ايضا
خلاف الظاهر والالكان بعض اطراف المركب حارا وبعض اطرافه
باردا وبعضها رطبا وبعضها يابسا اذ باجتماع كل منها مع ما يمثله يتقوى
بحيث يظهر اثره ولما امتنع اتصاله بما يمثله من باقى الاجزاء العنصرية
بمنفصل عنها ويقع في جانب من الجسم المركب ويظهر اثره في ذلك
الجانب فيلزم ما ذكرنا وليس كذلك واليه اشار ذلك الفاضل ايضا بقيد
الامتزاج (قوله له مادة وصورة) ليس مراده من المادة اعم من الهبولي

لاولي والثانية التي هي الاجزاء العنصرية ومن بصورة اعم من الصورة
الجسمية والنوعية لكل جزء عنصري والنوعية المختصة بكل نوع
من المركبات بل مراده من المادة الاجزاء العنصرية ومن الصورة حقيقة
الجسم المركب بشهادة قوله ولو كان تحقق الخ اذ على الاول لا وجه
لتخصصه بالجسم المركب بل المناسب ان يقول ولو كان تحقق الصورة
بدون المادة ممكنا اوجد الجسم بعينه بوجود الصورة (قوله والمادة امر
مبهم) اى الاجزاء العنصرية امر مبهم لانها كانت باقية متميزة
في المركبات وعند فساد الصورة النوعية لذلك المركب تخلص عنه فتصير
اجزاء عنصرية لمركب اخر فهي قابلة لصور نوعية متخالفة ولا تنفي
بفنائها خالها بالقياس الى الصور النوعية للمركبات كمال الهبولي بالقياس
الى صور البسائط فقولها يكون معه الشئ بالقوة اى قد يكون معه بالقوة
وبهذا الاعتبار يكون علمه مادية (قوله وانها مأخوذة الخ) وفي بعض
النسخ بالواو وفي اكثرها بالقاء والصحيح هو الاول يعنى ان الاجزاء العنصرية
بالنسبة الى حقيقة الجسم المركب كالدعائم بالنسبة الى السرير فكما
ان الدعائم ليست بداخلة في حقيقة السرير وانما تعد من السرير تسامحا
لكونها حالة لحقيقة السرير وهي في الحقيقة خارجة عنه فكذا حال الهبولي
الاولى بالنسبة الى حقائق البسائط والاجزاء العنصرية بالنسبة حقائق
المركبات وهذا وان كان بعيدا لكن كلام الشيخ فيما بعد يدل عليه بناء على ان
الجسم في كلامه اعم من البسيط والمركب فيشمل الحكم لكل ولا ينافيه كون
الصورة حالة في الهبولي الاولى حلولا لاسريانيا ولا كون صورة المركب حالة
كذلك في العناصر المتزوجة لان حقيقة خلوة سارية في العسل الحامل اياها
مع انه خارج عنها لان الجوهر لا يكون جزءا من حقيقة العرض فليكن المادة
بالنسبة الى الصور كذلك ولا بد ان يفي من دليل وليس هذا بما ذهب اليه
صدر المتأخرين من ان النفس الناطقة هي الصورة النوعية الانسانية
بعينها وهي مادية مادام البدن موجودا وانما يتجرد وتبقى بعد فساد
البدن وانحلال الاجزاء العنصرية وايد ذلك بمقالات من الحكماء كما هو
مبسوط في حاشيته على الشرح الجديد للتجريد فعلى هذا يندفع ما قبل

ان اراد ان حقيقته هي صورته فقط على معنى ان مادته خارجة عن حقيقته فهو مردود لاجماع السلف والخلف على دخول المادة في الحقيقة مع ان سباق كلام وسباقه يأتي عنه وان اراد ان مقومته وركنه الاعظم هو صورته واما المادة فهي ليست بمقومة له بل هي مأخوذة فيه لحاملتها للصورة المقومة كما هو مقتضى سوق كلامه فلا يجدي فيما يقصده كما لا يخفى انتهى لان اجماع السلف والخلف يجوز ان يكون على دخول المادة على سبيل التسامح لا في التحقيق كيف وقد جعلوا الجنس مأخوذا من الصورة الجسمية والفصل من الصورة النوعية ولم يجعلوا شيئا من اجزاء حقيقة الجسم مأخوذا من المادة فدل على ان المادة خارجة عن حقيقة الجسم كادل عليه كلام الشيخ وما ذكره من اباي السباق والسباق ايس بشي اما السباق فلان ما سبق فيما هو جزء على سبيل التسامح واما السباق فلان الجزء المقوم الذي يصدر عنه الآثار في كلام الشيخ هو الصورة النوعية المادية والجزء المقوم الآخر هو الصورة الجسمية لا المادة كما سبظهر نعم رد عليه انه ان اراد ان حقيقة الجسم صورته النوعية فقط وان شخص النوعية لا يعدم اتصال شي بحاملها والاتصال عنه بل ولا بالكون والفساد كما ذهب اليه الصدر وان اعدم شخص الصورة الجسمية ففيه له خلاف لاجماع بناء على ان الجنس المأخوذ من الجسمية جزء من حقيقة كل جسم عند الكل وايضا ما نقله من الشفاء انه اصرح في ان الصورة النوعية تنعدم بالاتصال والانفصال فالتأيد باحد كلامي الشفاء والاعراض عن الآخر ليس على ما ينبغي وان اراد ان حقيقة الجسم هو مجموع الصورتين الجسمية والنوعية فلا يفرع عليه ما يقصده اذ الجسمية تنعدم بالاتصال والانفصال ويانعدم الجزء ينعدم الكل الذي هو شخص الجسم النامي فلا يتوارد المقادير المتفاوتة على موضوع واحد وان ذهب الى ما ذهب اليه الاشراف من عدم الانعدام بهما فمع انه ياباه ما نقله عن بعض الافاضل آتفا لا يكون موافقا للغرض الاصيل الذي هو اثبات الحركة الكمية في النمو والذبول على اصول المشابيه ومنهم المتصنف الماهم الان يقل الصورة الجسمية داخله في حقايق البسائط

دون المركبات وذلك لان مراد الشيخ من المادة فيما بعد اعم من المادة الاولى والثانية التي هي الاجزاء العنصرية بالنسبة الى المركبات ولا كانت تلك الاجزاء حاملة لحقايق المركبات كما ان المادة الاولى حاملة لحقايق البسائط واستحال ان يكون حامل الشيء عينه او داخله فيه يثبت ان صورته تلك الاجزاء الجسمية والنوعية خارجة عن حقيقة المركب داخله في حاملها لانها انما كانت حاملة بموادها وبصورها وليس هناك صورة جسمية وراء جسمية الاجزاء لما عرفت ان تلك الاجزاء منفصلة بمرتبة في المركب والاتصال لازم الجسمية فاذا حقيقة المركب عبارة عن الصورة النوعية المختصة بنوع ذلك المركب فقط وانها لا تنعدم بالاتصال والانفصال ولا بالكون والفساد كما ذهب الصدوق وهو لا يتنافى تركب حقايق المركبات من الجنس والفصل لما حققه صاحب المواقف من ان الاجزاء المحمولة للماهيات امور متزاعية عن امر واحد في الخارج لصور لمور متعددة فيه متغايرة بالوجود والالام يصح حل احدهما على الآخر بناء على ان معنى الحمل ان يكون الموضوع والمحمول موجودين بوجود واحد في الخارج محقق او موهوم واذا كان لكل منهما وجود محقق مغاير لوجود الآخر فلا يتحدان في الوجود وبالجملة يجوز ان يكون حقايق المركبات عبارة عن صورها النوعية المختصة بها وان لم يحزكون حقايق البسائط عبارة عن صورها النوعية فقط بل عن مجموع الصورتين وهذا مقتضى سياق كلامه كما تعرف وهذا غاية توجيه كلامه وانت خير بان لا تنصيص في كلام الشيخ فيما بعد على ان مراده من المادة اعم من المادة الاولى والثانية ولا على ان مراده من الماهية هي الماهية التامة التي هي الحقيقة كما يظهر ولو سلم فليس القول في كل موضع محظور ما قالت حذام وايضا مقاله صاحب المواقف جار في حقايق البسائط لا بخصوص المركبات والحق انه انما ينبغي اخذ اجزاء الماهية من نفس الصورة الجسمية والنوعية المتغايرتين بالوجود لا اخذها وانتزاعها عن نفس الجسم البسيط والمركب باعتبار الجزئين وايضا قد دل ما نقله من الشفاء آتفا على

انعدام الصورة النوعية بالاتصال والانفصال فكلامه مختل من وجوه
لا يخفى على الاذكاء (قوله ولو كان تحقق الصورة الخ) لوقال حتى انه لو كان
يحقق الخ لكان اظهر في اداء المرام (قوله قال الشيخ في اوائل) اقول
يحتمل ان يكون مراد الشيخ من الجسم الجسم البسيط فلا يستنصر به
في التامى واوسلم فانما يتم الاستنصار لو وجب حل المادة الحاملة على اعم
من المادة الاولى والثانية لتكون الاولى حاملة لحقايق البسائط والثانية
حاملة لحقايق المركبات ووجب حل الماهية على الماهية التامة المختصة
التي هي الحقيقة كما جعلها عليها لتلايد حل الصورة الجسمية في حقيقة
الجسم المركب وكان شخص الصورة النوعية المختصة بنوع المركب
غير مضموم بالاتصال والانفصال عند الشيخ والكل محل بحث اما
لثالث فظاهر من نقله عنه آتفا واما الاولان فلان المادة في كلامه يحتمل
ان يحتمل على المادة الاولى بالنسبة الى جميع الاجسام فثبت مراده من
الماهية مطلق الماهية المعرفة بما به الشيء هو هو مشتركة كانت كالصورة
الجسمية او مختصة كمجموع الصورتين او النوعية فقط على ان يكون
الباء في قوله بها هو هو اعم من السببية القريبة والبعيدة فان لكل واحد
من الصورتين الداخلتين في الحقيقة مدخلا في كون الجسم ذلك
الجسم بخلاف العوارض الخارجية فانها متاخرة بالذات عن الحقيقة
فالمدخل من جانب الحقيقة لا من جانب العوارض وبخلاف المادة
الخارجة الحاملة فان الصورة محتاجة اليها في الشكل لا في الوجود
واوسلم انها محتاجة اليها من حيث انها قابلة لتخصيصاتها فغاية ذلك
كون المادة ما به يكون الماهية موجودة لا ما به يكون الماهية تلك الماهية
والمراد هو الثاني وعلى هذا معنى قوله وطبيعة الشيء قد يكون صورته
انها قد يكون ماهية مختصة به اى صورته النوعية كما يدل عليه ظاهر
عبارة التقويم فانها ظاهرة في ان طبيعة الماء جزء مقوم للحقيقة النوعية
فثبت ان لها جزء مقوما آخر وحيث لم يمكن ان يكون ذلك المقوم هو
المادة الحاملة ثبت انه الصورة الجسمية فكانت الحقيقة عبارة عن مجموع
الصورتين وكون حاملة هو هو هو الاول ويحتمل ان يعمل مادة

على المادة الاولى والمساهمة على الحقيقة على ان يكون اسنادها الى
الطبيعة على سبيل التسامح بناء على ان الصادر عن جزء الطبيعة
حقيقة صادر عنها مجازا بقرينة ان الجسمية جزء من الحقيقة ايضا
ويؤيده ظاهر عبارة التقويم وصرف التقويم عن ظاهره الى معنى يحصل
النوع في الخارج كتخصيل المجردات لانواعها في الخارج بعيد وانما
ارتكب هذا التسامح بناء على ان المقصود الاصلى نفي استناد الآثار
الى ما هو خارج عن الحقيقة اذ المعنى ان الآثار قد يستند الى الحقيقة
كافي آثار الماء من البرودة والرطوبة وقد تستند الى ما هو خارج عنها
كما في آثار الصادرة عن المركبات الغير الحقيقة التي لبس لمجموع
الاجزاء صور نوعية وراء صور تلك الاجزاء كالمعجون فان له من الآثار
ما لا يصدر عن واحد من اجزائه فآثره مستند الى كيفية خارجة حادثة
من اجتماع الاجزاء بخلاف المركب الحقيقي الذي فانس على مجموع
اجزائه صورة نوعية اخرى وراء صور اجزائه كالانسان والشجر والعظم
والعصب واللحم والشحم الى غير ذلك من المواليذ ولذا قال وطبيعة
الشيء قد يكون صورته والاحتمال الاول اظهر من الثاني وكلاهما ووفق
لكلام القوم والشيخ في سائر المواضع وظهر مما حمله المحشى عابه من كون
مراده من المادة اعم من المادتين ومن الماهية معنى الحقيقة فلا وجه
لاستنصاره وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لان اطناب المحشى لم يفد
الاختلاف في المرام (قوله لكنها طبيعة آه) لان الطبيعة بمعنى مبدأ الآثار
من حيث انه كذلك والعلة الصورية ما يحصل به المعلوم بالفعل من حيث انه
كذلك وهذا ايضا مما يدل على ان الحقيقة جزء آخر غير الطبيعة لان علة
الصورية داخلية في المعلوم (قوله فردا لامور مختلفة) جميعها ذاتيات
او عرضيات او بعضها ذاتي وبعضها عرضي لكن قوله ويجوز بقاؤه
الخ مختص بالثاني وبعض الثالث وهو بقاؤه من حيث كونه فردا لذاتي
وعدم بقائه من حيث كونه فردا للعرضي كزبد القم هو حانة القيام فرد
الانسان والحيوان والناطق الذاتية واللقائم العرضي المفارق واذا قعد
بعدم من حيث كونه فردا للعرضي وبقي من حيث كونه فردا للانسان ولا يجوز

عكسه كانه اول ومن ههنا يعلم ان ما قصده انما يتم اذا كان لصورة الجسمانية
خارجة عن حقيقة الشجر المعين مفارقة عنها كالمادة كما يشير اليه
بالجشتين اللتين ذكرهما بعد بقوله وغير باق من حيث انه مركب مخصوص
ومن حيث المادة فالحق في هذا المقام اما اثبات الحركة الكمية في الهوى
كاذب اليه الشريف اوفى الصورة النوعية فقط اثبت انها لا تعد
باتصال شيء بحاملها والاتصال عنه اوفى بمجموعهما اوتفقيهما كالامام
لكن بقاء شخص الصورة النوعية بعد الاتصال بحاملها والاتصال
عنه باطل لانا اذا فصلنا الماء الى جزئين فالصورة النوعية في الجزئين
اما شخص واحد او متعدد والاول باطل والاثنان فسادا احدهما بالانقلاب
موجبا لانقلاب الآخر او كان لشخص واحد وجود متعدد يتفق بعضه
عن بعض والكل باطل ضرورة بل انعدام شخص النوعية بالاتصال
والانفصال ثابت متيقن دون شخص الجسمانية ولذا نازع فيه الاشراقية
والتكلمون فان قلت لا يتم ذلك في المركبات اذا الانسان اذا فصل الى
جزئين لم يكن في كل جزء صورة نوعية انسانية كالماء قلت فاقول في
الحقايق المركبة لمشاركة بين الكل والجزء كالعظم والعصب مع ان اكثر
الاجزاء الاصلية من هذا القبيل اللهم الا ان يقال لما لم يكن الاجزاء
العنصرية الحاملة للصورة النوعية غير متصلة بل منفصلة متميزة لم يكن
من لوازم تلك الصورة الاتصال في حاملها وان كان من لوازمها الاتصال
في نفسها ففي صورة فصل الماء والعظم يعرض الانفصال لنفس
الصورة فتعدم وفي النمو والذبول يعرض الاتصال والانفصال على نسبة
طبيعية لحاملها لانفسها بل لا يعرضان لشيء لانها عبارة عن اجتماع
بعض الاجزاء المنفصلة مع بعض وافتراق بعضها عن بعض (قوله
والمادة معتبرة الخ) سواء كانت مادة اولى او ثانية ويلزم منه كون الجسمانية
معتبرة في حقيقة الجسم المركب ايضا بالعرض كالمادة الاولى (قوله
اذا المادة متحدة الخ) لتعليل لكون المغايرة بين الباقي المحمول وغير الباقي
الحامل بالحيثية وبالاختلاف بالذات لا لاختلاف عليه ان المقادير المتفاوتة
التي وردت على موضع واحد في حركاتها المتعاقبة التي

هي الاجزاء العنصرية ثم ان مراده ان المادة التي هي الاجزاء العنصرية
ليست ممثلة عن الصورة في الوضع بحسب الوجود الخارجي بل هما
متحدتان في الوضع فالمقدار العارض للمادة عارض للصورة بواسطة المادة
الاما هو المتبادر من كونهما موجودتين بوجود واحد والا يلزم فناء الباقي
وبقاء الثاني والاولى ان يقول الجسم النامي باعتبار مادته فتدفعه في الوجود
باعتبار صورته فقداره باحدا الاعتبارين مقدارها بالاعتبار الاخر فالمقادير
متوارة على امر واحد هو باحدا الاعتبارين باق دون الاعتبار الاخر
كما لا يخفى (قوله لكن الظاهر الخ) يعني ان الظاهر تحقق التخلخل هناك
لان الهواء الباقي بعد المص طالب للعود المستلزم لجذب امر من الخارج
ولما كان الجذب مشاهدا فيستدل به على ذلك العود وبذلك العود على
تحقق التخلخل هناك وتلخصه لولا التخلخل لما كان طالبا للعود والتالي
باطل والا لما تحقق الانجذاب فيكون اثباتا للمقدمة المنوعة ولك ان تحمله
على ابطال السند بانه لو دخل الهواء من المسام لما كان الهواء الباقي طالبا
لعود والتالي باطل بشهادة الانجذاب ولقائل ان يقول وعلى كل تقدير
يتوجه عليه ان المطلب برهاني فلا يثبت مقدمة البرهان مع الاحتمال
ولو مر جوحا فالصواب ترك قيد الظاهر الذي هو بمعنى ارجح لانه
اذا استعمل معرفا يكون بمعنى ارجح ومنكر اكون بمعنى البديهي الا ان يقال
انه اشار الى انقراض الجواب المذكور بما سيحكي منه (قوله ويرد على الدليل
اي الدليل المذكور في الشرح حيث استدل على التخلخل بالانجذاب
بعد المص وعدم الانجذاب قبله فانه اثر يدل على المأثر الذي هو التخلخل
ثم التكاثف بناء على امتناع الخلاء وحاصل اليراد ان الانجذاب وعدم
الانجذاب في صورتين معلول ويجوز ان يكون اعم بتحقيق بعلة اخرى
غير التخلخل والتكاثف فلا يلزم من هذا المعلول المعين تحقيق تلك العلة
المعينة واعمل هذا المنع منه مبنى على القدر في امتناع الخلاء بان يقال
يجوز ان يكون الملاء ارجح من الخلاء ويكون العود والانجذاب وعدم
الانجذاب لاجل ذلك والا فبعد القول بامتناع الخلاء لا وجه لهذا المنع لان
خروج الهواء بالمص محسوس فالمعلول مساو لتلك العلة قطعا فليتامل

وقد يقال في تقرير الاراد ان حاصل الدليل هكذا لو لم يتحقق التخلخل بعد
المص لم يتحقق الخلاء والخلاء منتف على مذهب الحكماء اعني التالي باطل
فالمقدم اعني عدم تحقق التخلخل مثله منتف على مذهب الحكماء
فثبت تقيضه فاستدل بانتفاء الخلاء على تحقق التخلخل مع ان التخلخل
علة لانتفاء الخلاء وعدمه فدل الشارح استدلال من المعلول على العلة
والمعلول المعين لا يدل انتهى اقول وفساده ظاهر بل امتناع الخلاء
في نفس الامر علة للتخلخل وان كان التخلخل المستلزم للانجذاب
علة في الذهن فالاستدلال بامتناع الخلاء على التخلخل استدلال اى لا اى
وايضا استدلال الشارح على التخلخل بالانجذاب بعد المص وعدم
الانجذاب قبله لا بامتناع الخلاء وان كان ذلك مما يتوقف عليه ذلك
الاستدلال نعم قد يستدل على امتناع الخلاء بالانجذاب وعدم الانجذاب
ايضا ويتوجه عليه مثل اراد المحشى بانه استدلال اى من المعلول على العلة
المعينة (قوله واودخل لاحسنه الخ) الاولى ان يقول واودخل بقدره
لأينا انجذاب الدخان الواقع في اطراف الفاروة نحو مسامها والتالي
باطل قطعاً (قوله وايضا يخرج الخ) بشهادة ملاء الفم في المص
الاول وقليل منه في المص الثاني وعدم دخول شئ في الفم في المص
الاخير فلو دخل من المسام بقدر المص لم يكن كذلك بل يخرج كثير
في كل مرة او مرارة فلو دخل شئ من المسام لما انتهى الى عدم خروج
شئ اصلاً بل يخرج الهواء ولو قليلاً في كل مرة فقوله بل يخرج الهواء
معطوف على التالي وقوله ويخلخل الباقي معطوف على قوله فيخرج
الهواء بالمص (قوله والباقي لا يقبل الحركة الخ) نقل عنه كانه يقول
احد ان الباقي الذي وصل الى المرتبة المذكورة يقبل الحركة اعني الخروج
بالقصر الذي هو المص وهو امر سهل فلا يكون تخلخل ولا تكاثف
فاجاب بما ترى انتهى اقول قوله بسهولة حشو مفسد لانه يشترط بخروجه
يقصر بل الصواب ان يقول حركة الباقي قسراً ممكنة بالذات متممة
بالغير هناك لاستلزامها الخلاء المتمتع بالذات (قوله اقول لا يلزم الخ) اقول
دفع مثله ذكر الشارح الماء الحار وذلك لان الحرارة علة لتخلخل الهواء

كما ان البرودة علة لتكاثف فلو فرضنا ان هناك علة اخرى لتكثفه
فعلة التخلخل تعارضها نعم علة التكاثف في صورتى البرودة والحرارة
يجوز ان تكون طبيعية اذ الظاهر ان يكون لبعض اجزاء الهواء بالنسبة
الى البعض الآخر وضع طبيعي كلما اخرج منه يطلبه لكنه مؤيد للشارح
واما احتمال ان يكون هناك علة خارجة غير طبيعية وان يكون ايجاب
تلك العلة التكاثف اقوى من ايجاب الحرارة التخلخل فلا يعارضها
الحرارة فرجوح اذ يحصل التكاثف ودخول الماء ولو اشتد حرارة الماء
غاية الشدة على ان جميع العلل الخارجية عن الجسم على موجب عندهم
لا يصدر عنها اثر في الجسم الا بموجب في ذلك الجسم (قوله لم يظهر
علينا الخ) لما اشار اليه الشريف المحقق في شرح المواقف وحاشية التجريد
من ان اثبات الحركة الكيفية يحتاج الى امرين احدهما انتقال الجسم
من كيف الى كيف مع بقاء الصورة النوعية والثاني كون ذلك الانتقال
على سبيل التدرج والامر الاول ينوء بابطال مذهبي الكمون والبروز
والغش وانفوذ وبغيره واما الامر الثاني فلم يتعرض احد لبيان بل قنعوا
فيه بما يحس من انتقال الماء من البرودة الى السخونة وبالعكس يسراً
يسيراً فقد اشار الى ان التدرج لم يثبت بالبرهان بل بدليل اقناعي لا يفي
بمسائل الحكمة وذلك لما ذكره الامام الرازي من انه لا اعتماد على ذلك
لجواز ان يكون هناك كفيات متجددة في آتات بينها ازمة قصيرة فلا يشعر
الحس بتفاصيل تلك الكفيات بل يدركها على انها متواصلة فلا يكون
هناك تغير تدريجي بل تغيرات دفعية متعاقبة فلا حركة انتهى اقول
ما اورده الامام مما لا يمكن دفعه بوجهه ومثله ذهب المنكلمون الى ان الحركة
الاينية البطيئة انما كانت بطيئة لتخلل السككنات بين الحركة ولاجل
ذلك جعل الشريف داليل الحس اقناعياً ومن غفل عن معنى الازمنة
القصيرة بين الآتات بحيث لا يميز الحس انفصال بعض الكفيات
الحادثة في تلك الآتات عن بعض قال يمكن اثبات الحركة الكيفية
بالضوء الحادث في سطوح الاجسام المقابلة للشمس فانه يقع شعاع
الشمس عليها على سبيل التدرج وكذا الاجسام المقابلة للابواب

المسدودة اذا فتحت تدريجيا فانها تنتقل من الظلمة الى النور تدريجيا وكذا
انتقال الجسم من الاستقامة الى الانحناء وبالعكس بخريكه بحركة
ايضية وغير ذلك مما لا يجري فيه الاحتمال الذي ذكره الامام في انتقال الماء
انتهى وذلك لان اراد الامام على الحكماء انما هو من طرف المتكلمين
لا الاراد عليهم بعد تسليم ان الحركة الايضية البطيئة غير مركبة من الحركات
والسكنات بل هي محض حركة نعم ما ذكره هذا القائل كاف في الزام
المحشي اذ لم يورد مثله في الحركة الايضية وظهر عليه التدرج فيها ومنهم من
قال ان تجويز الامام كان يقال يجوز ان يكون بحضرتنا جبال شاهقة لم زها
ولا يخفى انه قياس مع الفارق قطعا لان الجبال مانعة عن المرور فللنفس
هناك برهان قاطع وليس ههنا (قوله بان يتوارد الاستعدادات) لقائل
ان يقول تنقل الكلام الى تلك الاستعدادات التي هي من مقولة الكيف وهي
مما يقبل الشدة والضعف وان لم يقبلها الامكان الذاتي فقد ثبت الحركة
في الكيف والجواب ان المراد تجويز كون الاستعدادات ايضا متجددة
في آتات بينها ازمة قصيرة كما ذكر الامام وتحقيق مراده ان لكل من البرودة
والحرارة مراتب متفاوتة كلما قوي احدهما بعد الاخرى وكما ضعف
احدهما قرب الاخرى مثلا الماء البارد كالثلج اذا اوقد تحت ظرفه النار
يجوز ان يبقى زمانا بعد ابقاد النار في المرتبة الاولى من البرودة ثم يزول
تلك المرتبة في آن وتحدث في ذلك الآن مرتبة اخرى دونها وحدث
المرتبة الثانية هو بعينه حدوث قرب الاستعداد للحرارة بمرتبة دون
ما كان قبلها وهكذا الى المرتبة الاخيرة التي عندها تنفذ جميع مراتب
البرودة وبعد نفادها لا يجب ان يشرع في مراتب الحرارة اذا الحرارة
والبرودة متضادان فيجوز خلوا الجسم عنهما زمانا ثم يشرع في مراتب
الحرارة فقد جازان يكون للجسم مراتب من الكيفيات المتوسطة بينهما
ينتقل من كل منهما الى الاخرى في آن ويبقى فيها زمانا ثم الى اخرى
وبعد نفاد مراتب غير الحرارة يشرع في مراتب الحرارة ويصعد اليها
على نحو ما نزل من مراتب البرودة بعينه ولا بد لنفيه من برهان حتى ثبت
الحركة في الكيف فقد بان ان ليس مراده توارد الاستعدادات المختلفة

مع بقاء البرودة مثلا كما وهم لان المراتب المتوسطة كراتب البرودة معدة
لكيفية الحرارة كما ان مراتب الحرارة معدة لبعضها لبعض صعودا ونزولا
وكذا مراتب البرودة فذا ورده المحشي بعينه ما ورده الامام و اشار اليه
الشريف وما قيل هذا غير ما ورده الامام فان الكيفيات المحسوسة قبيل
الحرارة من افراد الحرارة على ما ذكره الامام الا انه يجوز ان يكون بين كل
فردين منها ازمة قصيرة وذلك ينافي التدرج وليس من افرادها
على ما ذكره المحشي بل من الكيفيات المتوسطة فتوهم فاسد لان النافع
للمحشي ايضا نفي التدرج بعد الشروع في الحرارة لانني التدرج
في الشروع اذ بمجرد التدرج بعد الشروع يثبت الحركة في الكيف سواء
كان الشروع في آن مجاورة النار او بعد زمان منها فراده من كيفية الحرارة
في قوله حتى يتم استعداد له لقبول الخ مرتبة من مراتب الحرارة سواء
كانت مرتبة ادنى او مرتبة فوقها بمرتبة او بمراتب فاستعداداته لقبول
المرتبة الادنى متواردة في مراتب البرودة والمتوسطة لقبول المرتبة التي
فوقها متواردة في مراتب الحرارة اتى دونها ايضا وايضا الامام لا ينفي
الكيفيات المتوسطة لانه من غير دليل (قوله وكون النفس المنطبعة) المشهور
ان النفس المنطبعة لفلك قوة جسمانية نسبتها الى الفلك كنسبة الخيال
الى النفس نسبة الارادة اليها من الاسناد الى السبب لان سبب الارادة الشوق
الحاصل عقيب التصور الجزئي المراد وذلك التصور لا يحصل الا بها
لكن على هذا يكون المتحرك في كيفيات الارادات الجزئية هو النفس الفلكي
المجرد ذاتا لا فعلا ويحتمل ان يكون مراده ان النفس المنطبعة التي هي
قوة جسمانية متحركة في كيفيات صور الحركات التصورية عند ارادات
جزئية للنفس الفلكي للتحرركات والاولى ان يحمل على معنى يشمل
الاحتمالين و اشار الى احدهما باخذ النفس المنطبعة بدل النفس الفلكي
والى الآخر باخذ الارادة بدل الصور التصورية الجزئية ثم انه جواب
سؤال مقدرة تقديره سهل لمن هو اهل (قوله غير ظاهر) اذ لا يجب كون
الارادة والتصور سبيلين كالحركة المرادة المنصورة بان يتحدد زمان الارادة
والتصور بزمان المراد والمتصور مثلا بل يجوز ان يحدث ارادة كل دورة

وتصورها في آن واحد من اواخر الدورة السابقة ويستقر الى تمام الدورة ولا استحالة في حدوث ارادة وتصور متعلقين بدورة لاحقة قبل زوال المتعلقين بدورة سابقة لا تازيد شيئا آخر وتصوره مع بقاء ارادة شيء وصورة في الذهن واذا اردنا ان نذهب الى موضع نريده وتصوره قبل الشروع في الذهاب ولا يتحدد التصور والارادة في كل خطوة فضلا عن كل آن في زمان الذهاب وما قبل في بيان السند لجواز ان يكون زوال ارادة منها وحصول اخرى لها كلاهما في آن واحد وهو دفعي لا تدريجي فلبس بشيء لانه ان اراد ان الشروع في الاخرى دفعي فلا ينفص في الاستناد اذ النافع كون حصول الاخرى تمامها دفعيا حتى ينتهي الحركة اذ الشروع في كل حركة دفعي وان اراد ان حصول الاخرى تمامها دفعي فان وجب ان يكون ذلك الآن ان المراد يلزم ان لا يسبق الارادة على المراد وهو فاسد والا فلا معنى لتشريك زوال الارادة الاولى بها في ذلك الآن والا يلزم اتمام الدورة السابقة مع انتفاض العزم والارادة وذلك غير معقول من النفوس الفلكية وقد يقال في الاستناد لجواز ان يتوارد عليها الاستعدادات المختلفة حتى يتم استعدادها لارادة جزئية فتحصل دفعة اي تحصل تمامها دفعة وما قبل لا يمكن القول بالاستعداد في النفس المنطبعة والا يلزم سكون الافلاك وقت تلك الاستعدادات وذلك مخالف لقاعدتهم فلبس بشيء اذ يجوز ان يكون بعض الارادات معدا للبعض الاخر كما في الصور النوعية عند المشاهدة والاشراقية (قوله ولكن لا يتم ما قبل) اي لم يثبت الحركة الكيفية ولكن لم يثبت نفيها ايضا بما قبل وتلخيص ما قبل انه لا حركة في الكيف اصلا لانها لو كانت قائما تقع فيما يقبل الشدة والضعف فيلزم اشتداد الكيف في نفسه اي مع قطع النظر عن الامور الخارجة عنه وهو باطل لان اشتداد الكيف في نفسه انما يكون بانضمام فرد من ماهية السواد الى فرد آخر منها وذلك الانضمام لا يتصور بتعاقب تلك الافراد بل يحتاج الى بقاء الفرد الحاصل اولا عند حصول الفرد الثاني فلو اشتد لبق ذاته مع وصف الاشتداد فيضم اليه سواد آخر فيلزم اجتماع المثليين وهو محال ولما توجه عليه ان يقال لو صح ذلك

لما تنصف عطف اسوداد العنب وادخاله وهو خلاف البديهة دفعه بقوله ففي الحقيقة يشتد سواد المحل يعني ان المشتد في الحقيقة اسوداد المحل بان يبطل عنه سواد ويحصل آخر اقوى منه فان قلت اسوداد المحل نسبة بين السواد وذلك المحل وبطلان احد المنسبين يوجب بطلان النسبة فاذا لم يتبق ذات النسبة لم يتصور اشتدادها ايضا قلت المراد اشتداد نسبة المحل الى جنس السواد وذلك الجنس باق في ضمن الانواع المتفاوتة يتصف نارة بالضعف وبالقوة اخرى والمراد اشتداد المحل باعتبار جنس السواد وكل من المحل والجنس باق فتأمل والمراد بقوله بان يبطل عنه سواد ويحصل آخرانه يحصل آخر دفعة لاعلى سبيل التدرج والالزم اشتداد الكيف في نفسه فحينئذ لا يكون انتقال الجسم من سواد الى تمام الاخر على سبيل التدرج فلا حركة في شيء من الكيفيات المتفاوتة ايضا فلا حركة في الكيف اصلا وقد يقال مراد القائل لبس نفي الحركة الكيفية مطلقا بل حصرها فيما يقبل القوة والضعف والجواب منع ذلك الحصر واقول ذلك لبس لشيء لما قبل من ان كلمة الاستدراك لا بلايم هذا المعنى لان استدراك المحشى انما يدل على ان مراد القائل لبس الحصر في اعتقاد المحشى والكلام في مراده في نفس الامر ولو سلم فانما لا بلايمه اذا كان الاستدراك متعلقا بقوله لم يظهر علينا الخ واما اذا كان متعلقا بقوله وكون النفس المنطبعة في بلايمه ايضا بناء على ان المنطبعة على تقدير حركتها في الارادات انما يكون متحركة فيما لا يقبلها اذا الارادات لا تقبلها كما الحركة الواقعة في ذلك تلك النفس فكأنه قال لم يثبت حركتها في الارادات ولكن لم يتم نفيها ايضا بما قبل بل لان حصول كل كيفية من تلك الكيفيات ان كان على سبيل التدرج يلزم اجتماع السوادين في اعتقاد القائل وقد ابطله وان كان دفعة فلم يكن انتقال الجسم من فرد او نوع من السواد الى فرد او نوع منه على سبيل التدرج في شيء من الكيفيات المتفاوتة ايضا فلا حركة فيها ايضا نعم يكون انتقاله من جنس الى جنس كانتقال العنب من الخضرة الى السواد تدريجيا لكنهم لم يعتبروه في الحركة بل حصروا الاعتبار فيها في الانتقال التدريجي من فرد او صنف او نوع الى مثله كاسبق

من الشارح وصرح به في شرح المواقف وغيره الا ان يقال مرادهم من
النوع اعم من الحقيقي والاضافي كما دل عليه قول المحشي فيما سبق الانواع
انواع متخالفة الحقيقة وان كان التفاوت بينها بالشدة والضعف ومراد القائل
اثبات الحركة فيما يقبلها الكن لا بطريق الاشتداد في نفسه بل بطريق
تعاقب الانواع الغير المتناهية وهرودها على المحل بان يبطل في كل آن
يفرض واحد من هذه الانواع ويحدث النوع الآخر الاقوى (قوله اذ يجوز
ورود افراد الخ) زاد الافراد لئلا يتوهم ان المراد الكيفيات الغير المتناهية
بحسب الاجزاء اذ كل فرد ورد على الجسم في آن واحد اجزاء غير متناهية
بحسب اجزاء محله في الجسم وجميع الكيفيات مع ان الاظهر ان يقول ورود
افراد الكيفية الواحدة الغير المتناهية للإشارة الى تجويز ورود الانواع
المتعددة المتخالفة بالشدة والضعف وقوله لغير المتناهية صفة لكل من
الافراد والكيفيات فهو جواب بمنع الملازمين يعني لانسلم انها لو وقعت
فانما يقع فيما يقبلهما لجواز ورود افراد كيفية واحدة بالنوع الغير المتناهية
على سبيل التعاقب على محل واحد كما ان المتواردة في الابدية هو افراد فرضية
غير متناهية من نوع واحد فكون الكيفية التي لا يزداد اشتدادها قارة غير سبالة
ممنوع لا بد لنفسه من دليل وماهية الحركة لا يقتضي ان تكون الانتقال من نوع
الى نوع يلزم سكون الجسم عند عدم الاشتداد ولما كان تلك الافراد المتماثلة
متعددة بالفرض لا بالحقيقة كان الانتقال الى كل فرد مفروض تدريجيا كما في
الابدية بعينها هذا هو الكلام في منع الملازمة الاولى واما الكلام في منع
الملازمة الثانية فبان يقال لانسلم انها كلما وقعت فيما يقبلها في الجملة يلزم
اشتداد الكيف في نفسه لجواز ان يتوارد الافراد الغير المتناهية المتماثلة
من نوع في زمان ثم بعد هذا الزمان ان يتوارد افراد نوع آخر اقوى من النوع
الاول وهكذا الى المنتهى فلم يلزم سكون الجسم في آن على كيف واحد
ولا عدم اشتداد كيف المحل غاية انه لا يكون الاشتداد المشاهد في نفس
الكيف بل في كيف المحل ولا بأس فيه اذ الجسم منتقل من نوع الى نوع
على سبيل التدريج في هذه الصورة ايضا وبالجملة اشار بجميع
الكيفيات الى منع الملازمة الثانية ايضا فان قلت فعلى هذا لوجه

للتفريد بقوله من غير اختلاف بينها الخ لانه يخصص الجواب بمنع
الملازمة الاولى قلت لعله زاده لئلا يتوهم اختصاص الجواب بمنع الملازمة
الثانية لان توارد الافراد الغير المختلفة غير ظاهر ولو خص بمنع الملازمة
الاولى اضاع جمع الكيفيات كما لا يخفى ثم اقول يتجه على هذا القائل انه
يجوز ان يبقى ذات السواد وينضم اليه ما هو اقوى منه اضعف ولا يلزم
الاجتماع المتجانسين ولا استحالة فيه وانما الاستحالة في اجتماع المتماثلين
المتحددين في الحقيقة النوعية وفي جميع الصفات النفسية كما تقرر في محله
اللهم الا ان يقال التشكيك باعتبار ذات السواد في الاقوى مثل الاضعف
وقولهم لا تشكيك في الذوات والذاتيات ممنوع واختلاف الانواع بزيادة
المادة من خواص الكم (قوله وقد يقال لا حركة في الكيف اصلا)
تغيير الدليل في اني الحركة الكيفية او ابطال السند المذكور بقوله اذ يجوز
ورود قوله لان زوال كيف وحصول آخر لا يكون في آن اى على تقدير
الحركة في كيف كما دل عليه قوله واللام يمكن الخ والا فلا استحالة في ذلك
في نفسه كما في الكون والفساد مع استحالة بقاء الهبولى بلا صورة في زمان
وتلخيص الابراد انه لو وقع الحركة في كيف لكان زوال كيف
وحصول آخر في آنين ولو كان كذلك يلزم احد الفسادين اما تنال
الآنين وهو باطل لاستلزامه الجزء الذي لا تجزى واما عدم الحركة
على تقدير وجودها وهو اجتماع النقيضين وتلخيص الجواب بمنع
لزوم عدم الحركة على تقدير وجودها (قوله للجسم الاول للمحل ليكون
دليلا على نفيها مطلقا) ولو في التجردات كما يقتضيه تصدير الكلام بنفي
الجنس كما ان الاول فيما بعد ان يقول فان كان له كيفية واحدة قارة في ذلك
الزمان ينقطع الحركة وان كان له كيفيات متعددة الخ (قوله فان بقى شئ
منها الخ) اى كيفية واحدة من تلك الكيفيات في اكثر من آن ينقطع
الحركة وان لم يبق شئ منها في اكثر من آن بل كان كل كيفية في آن
فقط فحينئذ اما ان يتخلل بين كل آنين زمان اولافان لم يتخلل يلزم
تنال الآتات وان تخلل يلزم ان يسكن الجسم في تلك الايزمنة المتخللة
بين تلك الآتات ويكون تبدل الكيفيات في تلك الآتات فقط اذا المفروض

ان شئنا من تلك الكيفيات لا يبقى في اكثر من آن وبين كل آئين زمان
فلجسم في ذلك الزمان املا كيفية اصلا او كيفية قارة فيه غير ما في الآئين
فعلى هذا لم يخرج في تقرير السؤال الى لزوم التسلسل وبطلانه ولذا لم يقل
وان تخطل الزمان تنقل الكلام اليه وهكذا فيلزم التسلسل (قوله كيفية
واحدة مستمرة) كما ان الافعال المخصوصة من المبدأ الى الانتهاء صلوة
واحدة في كل جزء من زمانها يوجد جزء منها لا كلها وانما توجد بتمامها
عند التسليم فكانت موجودة على سبيل التدرج وهي باقية مستمرة
في ذلك الزمان لكن بمعنى ان شئنا من اجزاء الزمان لا يخلو عن جزء
منها كما هو الممكن في بقاء الامور السبالة المتعاقبة الاجزاء لا بمعنى
ان جميع اجزائها مجتمعة قارة في كل جزء يفرض من ذلك الزمان ولا
بمعنى ان نوع الصلوة باقية في ذلك الزمان بان يتحقق في كل جزء مفروض
فرد من الصلوة وانما جعلها كيفية واحدة لانه جواب بمنع قوله فان كانت
الكيفية الواحدة مستمرة في ذلك الزمان فيقطع الحركة لانه الشقوق
الاخيرة كما وهم لان مراد السائل من الكيفيات المتعددة هي المتعددة
حقيقة لا لوفرضا ولا بحال لمنع لزوم احد الفاسدين على تقدير تعددها
حقيقة وتفصال بعضها عن بعض وتلخيص الجواب انه انما يلزم
انقطاع الحركة لو كان استمرار تلك الكيفية الواحدة الحاصلة بين آئين
بمعنى ان جميع اجزائها مجتمعة في الوجود قارة في كل جزء يفرض من
زمان الحركة وهو ممنوع كيف ولا يمكن ذلك البقاء والاستمرار للامور
السبالة كالحركة (قوله بحيث يمكن الخ) اي لو سكن الجسم في ذلك
الحد كان الكيفية الحاصلة فيما بين المبدأ وذلك الحد فردا حقيقيا
لواحد من الانواع ولم يرد انه لو سكن في ذلك الحد كان الحاصل في ذلك
الحد فقد فردا حقيقيا لواحد من الانواع اذ الكيفية الحاصلة في آن
واحد انما يكون نوطا مغايرا للحاصلة في الآن الاول اذا بطل في كل آن
واحد من الانواع وحدث في ذلك الآن نوع آخر فثبت يلزم انفصال
الافراد المتعاقبة الغير المتناهية اذ لا يمكن الاتصال بين الانواع المتخالفة
فيلزم احد الفاسدين بخلاف ما اذ كانت الاجزاء متصلة سواء كانت

متعاقبة كما في الحركة الاينية والوضعية او مجتمعة اي لا يزول الاول عند
حصول الثاني كما في الكيفية والكمية ولما لم يخرج من القوة الى الفعل فرد
حقيقي في شئ من الحدود لم يلزم في الكيفية والكمية اجتماع المثليين المتحددين
في النوع المختلفين بالهوية ولشخص في محل واحد والمحال ذلك
فلا يرد وان الكيفيات المجتمعة امام الانواع او من نوع واحد ولما لم يكن
من الانواع بالفعل كانت من نوع واحد فيلزم اجتماع المثليين (قوله
ويرد عليه الخ) ابطل للسند المذكور بانه لو صح يلزم امكان ان يفرض
في الزمان المتناهي آيات مترتبة غير متناهية ولما سبق منه ان امكان
الاتقسامات الفرضية الغير المتناهية يستلزم وجود ذوات الاقسام
في نفس الامور وان لم تكن اقساما بالفعل فذوات الاقسام الغير المتناهية
ههنا اما زمنية فرضية ذوات مقادير في نفسها محدودة بتلك الانات المترتبة
واما ان يكون آيات فرضية غير متناهية لا مقدار لها فعلى الاول يلزم امتناع
الحركة بوجهين الاول ان الزمان منطبق على الحركة والمسافة المعينة
في مطابق اجزاء الزمان والحركة والمسافة وتلك الازمنة مترتبة بان يكون
بعضها جزءا من البعض الآخر فلو وقعت الحركة يلزم وجود الامور
المترتبة الغير المتناهية وذلك باطل في اجزاء المسافة والحركة الكيفية
والكمية المجتمعة الاجزاء بشهادة براهين التطبيق والتضاد
وان لم تشهد تلك البراهين ببطلانه في اجزاء الزمان والحركة الاينية
والوضعية مع قطع النظر عن استمرارها التحققها في اجزاء المسافة
المجتمعة في الوجود ولكن مطلق الحركة والزمان المنطبقين على المسافة
المجتمعة الاجزاء المترتبة الى غير النهاية والثاني انه لو وقعت الحركة يلزم
انحصار المقادير الغير المتناهية بحسب العدد بين حاصرين وهو باطل
ضرورة وبالجملة لو وقعت الحركة يلزم وجود امور غير متناهية مترتبة
مجتمعة الاجزاء ويلزم انحصار المقادير الغير المتناهية بين حاصرين والاول
محال وان لم ينحصر بين حاصرين والثاني محال وان لم يكن مترتبة بجرى
فيها البراهين وعلى الثاني يلزم امكان الذي لا يتجرى وهو محال وان لم يمتنع
انحصار الاجزاء الغير المتناهية التي لا مقدار لها بين حاصرين فلو صح السند

ينزعم ما امتناع الحركة واما الجزء على تقدير امكان الحركة فقوله والجزء معطوف على امتناع الحركة ولا كلام في حسن التزديد ولا في حسن التقابل وما قيل قوله والجزء ليس معطوفا على امتناع الحركة كما توهموا والالزم عليه ما لزم على النظام من القول بالجزء مع عدم تناهي الانقسام وايضا يلزم ح عدم التقابل الا ان يحمل الانفصال على منع الخلو وهو خلاف الظاهر هو عطف على قوله ان يفرض الخ وحاصل الايراد ان ما يخص من الجواب هو انه يجب ان لا يستقر المتحرك في شيء من زمان الحركة على فرد من المقولة والالكان ساكنا وهو خلاف المفروض فيرد عليه انه يلزم ح احد الامرين اما فرض آتات غير متناهية مرتبة فيلزم امتناع الحركة لتوقفها على امر محال هو انحصار غير المتناهي بين حاصرين او فرض آتات متناهية متتالية ليكون المتحرك في كل آن متصفا بفرد من المقولة فيلزم الجزء الذي لا يتجزى انتهى ولقائل ان يقول عدم تناهي الآتات مصرح به في الجواب فالترديد بين تناهيها وعدم تناهيها يكون قبيحا من المحشى وايضا لا دليل على استحالة انحصار الامور الغير المتناهية التي لا مقدار لها بين الحاصرين ولا يحكم بها البديهة كيف وقد جوز العقلاء انحصار المقادير الغير المتناهية المتناقضة فضلا عما لا مقدار لها ولذا حسن التقابل بين امتناع الحركة وامكانها كما عرفت وقد يقال هو معطوف على امتناع والمعنى فيلزم اما امتناع الحركة ان قلنا بامتناع كون الآتات محصورة بين حاصرين او تحقق الجزء الذي لا يتجزى ان قلنا بعدم امتناعه لعدم شرط من شروط استحالة ذلك الازوم لانه يلزم على تقدير فرض آتات غير متناهية مرتبة وكميات كذلك تنال الآتات والكيفيات كما ذكره الدواني في حاشية التجريد حيث قال على تقدير وجود الافراد لغير المتناهية لا يبقى بين فردين منها فرد زمني والالم يكن جميع الافراد موجودة بالفعل والايراد المذكور مبني على وجود تلك الآتات والكيفيات والا فلا كلام في جواز انحصار غير المتناهي بين حاصرين انتهى وفيه ايضا نظر لان كون الآتات والكميات بالقوة بالفعل مصرح به في الجواب فجعل الايراد مبنيا على وجودها بالفعل بوجودات مستقلة لا تبعية كما يقتضيه الاستشهاد بكلام المحقق الدواني مع انه ياباه الفرض

المأخوذ في عنوان الجواب يؤدي الى عدم صحة مقابلة الايراد الجواب السابق فالحق ان الايراد مبني على دعوى عدم امكان وجود امور مترتبة غير متناهية ولو بوجود تبعي في ضمن وجود الكل لاستلزام وجودها كذلك امكان وجودها بالاستقلال مع انه ممنوع بالذات وعلى دعوى امتناع انحصار المقادير الغير المتناهية بين حاصرين ولو متناقضة وستعرف كيفية الجوابين الآتين عنه احدهما لبعض الاجلة والاخر للمحشى ان جملا جوابين عنه (قوله آتات مرتبة) بان يكون بعضها معد البعض آخر ولم يقل ازمة مترتبة مع ان الترتب بينهما بوجهين احدهما بطريق الاعداد كما في الدوريات الفلكية والثاني بان يكون بعضها جزأ من البعض فهناك توقف الكل على الجزء وتوقف المعلوم على العلة الممدة لتبصر له الترتيب بين الشقين على وجه ذكرنا (قوله وذهب بعض الاجلة) يحتمل ان يكون هذا نقل جواب ايراد آخر مقدر بان يقال لو صح السند المذكور يلزم ان لا يتحرك الجسم في اثناء الحركة او يتحقق الحركة بدون تبدل افراد المقولة ثم رده وحاصل الجواب ان الحركة لا تحتاج الى تبدل الافراد الحقيقية بالفعل بل يكفيها تبدل الافراد الفرضية التي هي افراد حقيقية بالقوة بالفعل وما سبذ كره بقوله واقول جواب باثبات تبدل الافراد الحقيقية بالفعل ويحتمل ان يكون نقل جواب الايراد السابق ثم رده فكأنه قال ان بعض الاجلة احتاج في دفع الايراد السابق الى ان المتحرك حال الحركة لا يتصف بالماهوية او وضع بالقوة بالفعل مثلا فلا يلزم الوجود تلك الامور المرتبة بالقوة والاستحالة في وجودها بالقوة ولا في انحصارها بين حاصرين كما في اجزاء الجسم المتصل الموجودة فيه بالقوة بالفعل فلا يلزم امتناع الحركة ولا احتياج الى ما ارتكبه اذ يلزم منه الخلاء وخلو الفلك عن وضع بالفعل والايراد المذكور مدفوع بما قول بعد على وجه لا يرد عليه شيء من الخلاء والخلو (قوله بما هو من افراد المقولة بالقوة) مراده من القوة القوة القريبة لا مطلقا فانه صرح بان المتحرك في اثناء الحركة متصف بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة متوسطة بين القوة الصرفة

التي هي ان لا يوجد شيء من اجزاء الفرد والفعل المحض الذي هو وجوده
بجميع اجزائه ولا شك ان وجود بعض الاجزاء دون بعض احالة
متوسطة بينهما (قوله ويلزم منه) اي مما ذهب اليه بعض الاجلة
ولم يجعله لازما من اجواب السابق ايضا لما كان توجيهه بان يقول المراد
من قوله بحيث يمكن الخ انه لو سكن الجسم في ذلك الحد كان الكيفية
فردا موجودا بوجود مستقل فهي بالقوة بالنظر الى الوجود الاستقلالي
وان كانت بالفعل بالنظر الى الوجود الشعي ولما ثل ان يقول لامانع
من حمل كلام المحقق عليه ايضا فلا يلزم شيء من الخلاء والخلو وانما يلزم
لو لم يوجد هناك اين او وضع بالفعل وبالقوة القريبة وليس كذلك
اذ كيف ينكر المحقق الجلال الدواني وجود اللون في الغيب فيما بين المبدأ
والمنتهى الا ان يقال كيف من ذاتيات اللون ويمتنع ان لا تصدق الذات
على فرد الموجود ولو بوجود تبعي ومن البين ان اللون مثلا مشترك
بين الكل والجزء كالماء وليس مثل الصلوة فانها صادقة على مجموع
الافعال المخصوصة وغير صادقة على اجزائها فهي ليست بمشتركة
بين الكل والجزء فعلى هذا يصدق المقولة بالفعل على كل كيفية
مفروضة في كل حد ويكون هي من افرادها بالفعل بالقوة وان لم يكن
وجوده بوجود مستقل نعم الجسم المتحرك لا يتصف بالفعل في اثناء
الحركة بالفرد المستقل بالوجود ما لم يصل الى المنتهى فالجسم بالنظر
الى الاتصاف بذلك الفرد بالقوة في اثناء الحركة لكن تحقيق التدرج
لا يتوقف على ذلك الفرد فان كل فرد متحقق عند كل حد فرد زماني
ولا يمكن ان يوجد هناك فرد آني ولا جل ذلك ذهب الى ما هو التحقيق
بقوله واقول كل مقولة لا يلتفت الى ما يجاب به بعض الاجلة عن هذا
اليراد فله اوردته على نفسه واجاب عنه في حاشية التجريد حيث قال
فان قلت يلزم من هذا ان يكون المتحرك ثابتا في مكان بالفعل ولا يتحرك
الكسبي كم بالفعل وهو باطل قلت انما يتصف المتحرك بالفعل حال الحركة
بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة بين حرافة القوة ومخوضه
الفعل وانما هذا الظاهر هو ان الجسم لا يتخلو عن تلك الاعراض وتتوسط

فيها وامانه لا يتخلو عن افرادها بالفعل فليس بضروري ولا مبرهنا
بل البرهان ربما اقتضى خلافه انتهى بل قرره على وجه لا يتدفع اصلا
للاشارة الى ان جوابه غير صحيح بوجه لا يستلزامه عدم وجود افراد المقولة
لا على سبيل الاستقلال ولا بتبعها ومن البين انه على هذا يلزم ما ذكره من الخلاء
والخلو (قوله واقول كل مقولة الخ) ان كان مراد المحجب الاول ما ذهب
اليه بعض الاجلة بعينه كما هو المتبادر فهذا الكلام منه جواب عن الاصل
الاشكال بدله على وجه لا يرد عليه ما يتوجه على بعض الاجلة وعلى
وجه يتدفع اليراد السابق بمنع استحالة الامور المترتبة الغير المتناهية فيما
اذا كانت متصلة ومنع استحالة انحصارها بين حاصرين فيما اذا كانت
مقاديرها متناقضة كما في اجزاء الجسم المتصل الموجودة جبههها وجوده
يحيى في ضمن وجود الكل انحصارها بين حاصرين وان لم يكن مراد
ما ذهب اليه ما يذكره ههنا فهذا الكلام جواب عن اليراد السابق بدل
ما ذهب اليه بعض الاجلة على وجه لا يرد عليه ما يلزم البعض ولا جل كون
الجواب الاول محتملا للامر من اورد هذا الكلام على وجه يحتمل الامر من
ايضا وتلخيص كلامه ان المتحرك الابني والوضعي مثلا يتصفان عند
كل حد بدين بالفعل ووضع بالفعل فهناك اتصاف بافراد المقولة بالفعل
ولما كانت الافراد متصلة كالخط لم يلزم ما هو المستحيل للزم امتناع
الحركة هو التالى وغاية ما يلزم ورود افراد غير متناهية ولا دليل على امتناعه
ولذا جوزه فيما سلف ولما توجه عليه انه على هذا يلزم ان يكون المتحرك
متفلا في كل آن الى فرد فيكون خروج كل فرد من افراد المقولة دفعا
لا تدريجيا فلا حركة فلذا احتاج بعض الاجلة الى ان ليس هناك فرد
بالفعل اشار الى دفعه بان كل فرد يصدق عليه المقولة بالفعل بحسب نفس
الامر فرد زماني ولا يمكن وجود الفرد الآني ثم اقول يتجه على المحشى
بحثان قويان الاول ان المقولة على هذا كما يصدق على كل من الفردين
المتفاوتين شدة وضعفا يصدق على تفاوت الاقوى وعلى الباقي المماثل
للضعف وور بما ينضم الى التفاوت ما يبلغه الى نوع احدهما فيلزم اجتماع
المثلين في المقولات المجمعة لاجزاء كما كيف والكم وان لم يلزم في المقولات

المتعاقبة الاجزاء كالآين والوضع وقد اشرنا الى ان مثله لم يلزم لبعض
الاجزاء اللهم لا ان يقال لما كان المثلان موجودين تبعاً لم يكن لكل منهما
شخص مغاير لشخص الآخر وانما الشخص لكل والمستحيل اجتماع
مثلين لكل منهما شخص مغاير لشخص الآخر ولا يلزم اجتماع المثلين
في كل كيفية قارة قابلة للانقسام الى الامثال ومن يتأمل في ادلة امتناع
اجتماعهما يقف على ذلك الثاني ان قياس الموجود عند كل حد على
اجزاء الجسم المتصل في كونهما موجودين تبعاً فاسد اذ ليس الكل
موجوداً في أثناء الحركة ليكون الموجود عند كل حد موجوداً تبعاً في ضمن
وجوده بخلاف جزء الجسم المتصل المجتمع الاجزاء مادام موجوداً
نعم بعد الوصول الى المنتهى يمكن ان يكون ذلك الجزء موجوداً تبعاً
في ضمن الكل الموجود تدريجياً فالحق ان الاجزاء المفروضة عند
الحدود موجودات استقلالاً كما انها من افراد المقولة بالفعل (قوله
لا يقتضي الوجود الخ) الا يرى ان جزء الماء المتصل ماء بالفعل وصدق
الماهيات على افرادها يتوقف على وجودها اما استقلالاً واما تبعاً وهو
موجود في ضمنه اي في ضمن سطح الماء لاني ضمن مكان السفينة والا
لم يحصل التأيد لان مكانها عبارة عن سطحين فراه ان ذلك البعض
موجود في ضمن سطح الماء ومن البين ان سطح الماء بتمامه ليس بعضاً
من مكانها (قوله لكن يرد ان الآتات المتعاقبة) اقول قد سلف ان
الشريف المحقق والشارح بل جميع القوم اشاروا الى ان اتصالها في الخيال
لا في الخارج ليلزم اتصال الموجود بالمعدوم لان المتصلين موجودان
في الخيال معاً فيصل احدهما الموجودين بالآخر فلا حاجة الى رسالته (قوله
لانه لا حاجة الى التضاد الحقيقي الخ) اعتبر التضاد لان المقولات التي يقع
فيها الحركة او وجودية والتضاد الحقيقي هو التضاد بشرط ان يكون بين
المتضادين غاية الخلاف فراه ان بين القيام والقعود اوضاعاً اخرى فليكن
الحركة بالانتقال من القيام الى ما بينهما ولا يجب ان لا يكون الا بالانتقال من
القيام الى القعود اذ لا يجب في الحركة ان يكون الانتقال من احدهما الى الآخر

اذا الجسم قد يتحرك من البياض الى الحمرة او الصفرة وليس بينهما
غاية الخلاف ولما توجه عليه ان القائل لم يشترط التضاد الحقيقي وانما
ذكر القيام والقعود على سبيل التمثيل بل العمدة في دليله كون الانتقال
من احدهما الى الآخر دفعياً وهذا تام في الانتقال الى وضع بين القيام
والقعود ايضا لان الانتقال من القيام الى مبدأ الوضع المتوسط بينهما
دفعياً لا تدريجياً فلا حركة باعتبار ذلك الوضع ايضا دفعياً بان ذلك الدليل
فاسد لانه جار في الانتقال من البياض الى السواد فيلزم ان لا يوجد حركة
في الكيف مع انها ثابتة واشار الى الحل بعد انقضاء الاجمالي بقوله لكن
الحركة الخ ويرد عليه انه ان اراد ان الكيفية ثابتة في الواقع فقد سبق
منه عدم ثبوتها وان اراد انها ثابتة عند القائل فيكون الزمياً خارجياً
عن الحكمة فالصواب اجراء الدليل في الابنية (قوله وهذا كما ذكره
الشيخ الخ) فيه ان الشيخ في صدد اثبات الحركة الوضعية ماعدا الابنية
فهو يحتاج الى قوله من غير ان يفارق بكلية المكان اذ على تقدير المفارقة
يجوز ان يكون تلك الحركة ابنية لا وضعية والمصنف في صدد تعريف
الوضعية وبين المقامين بون بعيد (قوله فهو متحرك بالوضع لا بحالة
الوضع) هناك ماعدا الوضعية والابنية فلو لم يكن جعبه متحركاً بالوضع
لكان بعضه متحركاً بالآين لكن لا شيء منه يتحرك في الآين لانه لا شيء
منه يتبدل المكان وكل ما هو متحرك في الآين يتبدل المكان بالضرورة ينتج
من الشكل الثاني انه لا شيء منه يتحرك في الآين فقد ثبت ان كل ما يتبدل
وضعه دون المكان متحرك في الوضع ولما توجه عليه ان صدق الكلية
يتوقف على امكان عقد الوضع اثبت امكانه بحركة الفلاك الاعلى بقوله
واما انه هل يمكن الخ وانما خصه بحركة الفلاك الاعلى لان من يمنع امكان
عقد الوضع مع تسليم ان الفلاك لا يقبل الحركة المستقيمة يجوز تبدل مكانه
بزعم ان تبدل امكنة الاجزاء يستلزم تبدل مكانه كما يأتي من المعارض
الآتي فلا يمكن دفع وهمه بالكلية الا بحركة مالا مكان (قوله قال الشيخ
ان قال الخ) معارضة للمقدمة الاستثنائية الثابتة بالشكل الثاني بان يقال
بعض ما يتبدل وضعه من غير ان يفارق مكانه فلاك دون مكان وكل فلاك كذلك

متحرك في المكان اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلانه جسم يتحرك
كل جزء منه في المكان وكل جسم كذلك فهو متحرك في المكان فاجاب عنه
بمنع صغرى دليل الكبرى مستندا باحد السنتين احدهما انه لا جزء
للفلك ليكون جسمه يتحرك جزؤه والآخراته لو سلم ان له جزءا فليس ذلك
الجزء متحركا في المكان لان مكان الجزء مركب من جزء المكان ومن السطح
المفروض في حجم ذلك الفلك او السطوح المفروضة فيه فذلك الجزء
لا تفارق جميع السطوح المحيطة به وانما يفارق بعضها الذي هو جزء
مكان الكل والبعض الآخر منها ينتقل مع ذلك الجزء ومكان الشيء يجب
ان لا ينتقل شيء من اجزائه معه وبمنع الكبرى مستندا بان حكم الكل
المجموع لا يجب ان يكون مطابقا لحكم كل جزء منه كما في اشباع
الزغيف كل فرد من الانسان دون المجموع (قوله ثم ذكر ان كل من ينصف
اي يكون طالبا لظهور الحق ولا يكون معاندا مكابرا فلا يتجدد عليه ان
لا مدخل للانصاف في المسائل البقية فان البرهان ان دل على صحتها
فهى ثابتة وان لم ينصف الناظر والا فلا تثبت وان انصف كل الانصاف
ثم هذا الكلام من الشيخ توكيد وتحقيق لثبوت الحركة الوضعية لكثرة
الاهام فيه على نحو قوله تعالى لا ريب فيه لكثرة المراتب لا للتنبيه على بدهة
المطلب وما اورذناه تنبيه لادليل كما وهم لان اليقين غير مخصوص
بالبدهة مع ان البدهى لا يكثر فيه النزاع ولا للتنبيه على ان ما ذكرناه دليل
تحقيقى لا الزامى كما وهم ايضا لان الظاهر الادلة الموردة في الحكمة
الباحثة عن احوال الاعيان على ما هي عليه ان يكون تحقيقية فلا يحتاج
الى تنبيه (قوله ولعل قائلا يقول الخ) لما منع داللى المعارض وحكم بان
من يطلب اظهار الصواب لا يخفى عليه ثبوت المطلب بما ذكرنا لكونه
دليلا بلا معارض فان هذا القائل انما يظهر المطلب بالانصاف لو كان
دليلك سالما من المنع وليس كذلك لان كبرى الشكل الثانى القائمة بان
كل ما هو متحرك في الاين فهو متبدل المكان بالضرورة ممنوعة كيف وغاية
ما وجب في الحركة الابنية ان يكون المتحرك متحركا حال كونه في المكان
سواء فرقه او لا فقوله لا يجب الخ تصوير المنع لاسد كما وهم لانه عين

نقض المقدمة المتنوعة وقد صرحوا بان عين النقيض لا يكون سندا
ولذا حصروه فيما يكون بينه وبين النقيض واحد من النسب الاربعة
بل السند هو ما اشار اليه بقوله بل يجب (قوله ويقال له) ان ذلك
القائل في اثبات المقدمة المتنوعة او كان بعض المتحرك في الاين متحركا
فيه من غير ان يتبدل مكانه كان متغيرا بالضرورة لكونه متحركا وكلما كان
متغيرا فاما ان يكون تغيره بتبدل حال من احواله بان يفارق عنه فردا وصنف
او نوع من ذلك الحال ويوجد له آخر منها او لا يكون بذلك التبدل فعلى
الثاني يلزم ان لا يكون متحركا اصلا سواء لم يفارق عنه الفرد الاول
او فارق ولم يوجد له الاخر لان الحركة لا يكون بتغير ذات المتحرك لانه كون
وفساد وانما يكون بتغير الحال واذا لم يفارق الحال الاول او فارق ولم يوجد
الحال الثانى لا يكون متحركا اذ الحركة بان يتجدد الاحوال في كل آن فرض
وعلى الاول فاما ان يكون ذلك المتبدل هو المكان فيلزم ان يكون متحركا
في الاين مع تبدل المكان واما ان يكون غير المكان فيلزم ان لا يكون متحركا
في المكان بل في ذلك الغير فقد ثبت انه لو كان متحركا في الاين مع عدم تبدل
المكان يلزم اما ان لا يكون متحركا اصلا واما ان يكون متحركا فيه مع
تبدل المكان واما ان لا يكون متحركا في المكان والكل باطل ولا يخفى انه
ان اراد بالمكان في قوله سوى المكان الاين فلا نسلم بطلان الثانى اذ اللازم
حيث نذ على التقدير الثاني ان يكون متحركا في الاين مع تبدل الاين لانه
تبدل المكان يلزم خلاف المفروض ولو بنى على ان تبدل الاين يستلزم
تبدل المكان يكون مصادرة على المطلوب لانه عين المقدمة المتنوعة
وان اراد بالمكان معناه الحقيقي فبطلان الثالث ممنوع لانه متحرك في الاين
لا في المكان والمكان غير الاين ولذا رده المحشى كما تعرف (قوله لاما اذا
كان عبارة عن البعد) وفيه ان اجزاء الفلك كما يفارق اجزاء السطح الذى
هو مكانه كذلك تفارق اجزاء البعد ضرورة ان البعد المكاني لا يدور معه ولا
ينتقل مع الاجزاء التى تفرد فيها والام يكن مكانا فان لم يتم في السطح لم يتم
في البعد وان تم في البعد يتم في السطح فالفرق تحكم وفي بعض النسخ
ولما اذا كان الخ اى لا يصح ادعوى اذا كان المكان هو السطح ولا

اذا كان هو البعد فعلى هذا قوله وهو من مقولة الحكم اكتفاء بمذهب الشيخ في المكان او تعرض بالتحفي واعراض عن الظاهر اذ البعد جوهر وعدم اتحاد الاين به ظاهر بخلاف السطح الذي هو عرض كالابن (قوله او نسبة اليه) أي نسبة الجسم الى المكان على اختلاف في ان الاعراض النسبية هيئة مستلزمة للنسبة او هي نفس النسبة (قوله ولا يخفى الخ) اقول لا يخفى ان الهيئة العارضة للجسم بسبب نسبة اجزائه الى الامور الخارجية هي الوضع وليس الوضع عارضا للاجزاء بل لكل بواسطة الاجزاء والابن هو الهيئة العارضة للجسم بسبب نسبة ذلك الجسم بمجموعه مع قطع النظر عن نسبة اجزائه الى مجموع المكان ولا شك ان المتبدل عند حركة الفلك ليس الالهية الحاصلة بسبب نسبة الاجزاء الى الاجزاء وهي الوضع وتجوز كونها اينا مخالف لما تقر في الحكمة والابن الذي هو الهيئة الحاصلة بنسبة مجموع الجسم الى مجموع المكان غير متبدلة ما لم يتبدل المكان سواء بمعنى السطح او بمعنى البعد ولذا حكم الشيخ بان يتبدل الابن مستلزم لتبدل المكان وذلك لا يخفى على المناظر القاصد لظاهر الصواب ولذا قال ومن ينصف الخ ولم ينصف المحشى وكان مكابرا (قوله بل يجوز ان يقال الخ) هذا لا يجوز وان جاز العكس لوجوز ان يتبدل الوضع يستلزم تبدل الابن كما لا يخفى (قوله واعلم ان نسبة اجزاء الخ) لما لم يتم دليل اثبات المقدمة الممنوعة وتساقط الدليلان من الجانبين عن درجة الاعتبار شرع في اثبات نقيض مدعى الشيخ وضمن تعريفا بالحكمة بان الابق اثبات حركة للفلك غير وضعية ولا مكانية بناء على ان انحصار الحركة في تلك المقولات استقراني لاعقلي وتلخيصه لو كان حركة الفلك وضعية لما انتهى عنه تبدل نسبة اجزائه الى الامور الخارجية على شيء من التقادير واللازم باطل اما بطلان اللازم فلان التبدل المذكور مسلوب على تقدير فرض تحرك جملة العالم واما الملازمة فلان حركته على تقدير كونها وضعية انما يكون يتبدل نسبتها الى الامور الخارجية فقط لعدم امكان تبدل نسبة بعض اجزائه الى بعض فكلما كان الامر كذلك ثبت الملازمة

ولما توجه عليه من ان احدهما انما لا نسلم ان التبدل المذكور مسلوب على تقدير فرض تحرك جملة العالم لجواز ان يفرض فوق العالم اجسام ساكنة او متحركة على خلاف حركة العالم فيبتدل النسبة بالنظر اليها والثاني انما لا نسلم الملازمة من دليل الملازمة لجواز ان يكون التبدل المذكور مسلوبا على بعض التقادير دون بعض اجاب عنهما بقوله والظاهر ان المقولة الخ وحاصل الجواب عن المنع الاول ان فرض الاجسام فوق العالم المتحرك تقدير محال والمراد من دليلنا عدم انتفاء التبدل على شيء من التقادير الممكنة وفرض حركة جملة العالم فرض امر ممكن وحاصل الجواب عن المنع الثاني ان تبدل المقولة التي يقع فيها حركة الجسم يجب ان لا يكون مسلوبا عنه على شيء من التقادير الممكنة (قوله تأمل) اشارة الى الابراد بوجهين الاول ان فرض تحرك جملة العالم ان جهة واحدة بحيث لا يتغير نسبة بين اجزاء العالم اصلا غير ممكن بالامكان بحسب نفس الامر وان كان ممكنا بالامكان الذاتي ووجوب عدم المسلووية على كل من التقادير الممكنة امكانا ذاتيا ممنوع وان كان وجوبه على كل تقدير ممكن بحسب نفس الامر مسلما بناء على ان العوارض الثابتة للاجسام المجوثة عنها في الحكمة ضروريات مطلقات كما دل عليه كلام الشيخ حيث قال مهملات العلوم كليات ومطالقاتها ضروريات والضرورة المطلقة اعني مادام ذات الموضوع موجودا اعم من الوجوب بالذات ومن الوجوب بالغير كما حقق في محله والثاني انما لو سلمنا ان حركة جملة العالم ممكنة بحسب نفس الامر فكما ان حركة جملة العالم ممكنة فكذا سيكون بعض اجزائه ممكن كالارض والحركة الوضعية الضرورية للفلك يجوز ان يكون حقيقة عبارة عن الحركة التي بها يمكن تبدل الوضع فقط وان لم يتبدل بالفعل وما قيل وجه التأمل اشارة الى انه يمكن ان يقال التغير بالنسبة الى الامور الخارجية اعم من التحقيق والتقدير فاعل المراد التقدير الممكن الذي هو فرض سكون الارض مثلا لا التقدير المحال الذي هو فرض الاجسام الساكنة فوق العالم المتحرك واما ما قيل وجهه اشارة الى النقص الاجمالي بان هذا الدليل

لو تم لزوم سكون المتحرك اذ لا يتحقق الحركة في الاين حينئذ لان الاين
ايضا مسلوقة بفرض هذا الممكن فتوهم فاسد لانه انما يلزم سكون
المتحرك لو كان حصر الحركة في تلك المقولات عقليا وليس كذلك
بل استقرائي وغاية الامر يكون اثبات قسم آخر ممكن تعريضا بالحكماء
ويندفع بان مرادهم حصر الحركات الواقعة لا الممكنة (قوله فان الحركة
قد تنفع في مقولة بالذات) اي بلا واسطة في الثبوت فقوله بالعرض
بمعنى الواسطة في الثبوت لا بمعنى الواسطة في العروض لان الواسطة
في العروض هي بان يكون العارض واحدا والمعرض اثنين يعرض
للاواسطة حقيقة ولذي الواسطة مجازا كعروض الجريان للسفينة بواسطة
الماء وههنا ليس كذلك فان المتبدل ههنا مقولتان مختلفتان وان تبدل
احدهما بواسطة تبدل الاخرى (قوله فبشبه ان يكون الخ) لا يخفى
ان سخونة احد الجسمين او مقداره مثلا انما يزيد على سخونة الجسم
الآخر او مقداره بالحركة في الكيف او الكم فنسلم التدرج في انتقال
الجسم الاول من بعض مراتب الكيف والكم الى الاخرى وانكاره
في انتقاله من الاضعف الى الاقصر الى الاشدي والاعظمية تحكم
ظاهرا لا يقال لعله مبني على انكار الحركة الكمية كما سبق من المحشى
وعلى انكار ثبوت الكيفية كما سبق منه ايضا ولذا قيل في بيان مراده
ههنا بان يتوارد الاستعدادات المختلفة على المضاف حتى يتم استعداده
لقوله الآخر فينتقل دفعة كما سبق في الحركة في الكيف لا نقول فيقول
في الايتين اللتين ابتدأت احدهما بعد الاخرى ثم كانت اطول
من الاولى ولا يمكن الانتقال من الاقصية الى الاطولية دفعة يتخلل
السكنات في اجزاء الاينية على مذهب الحكماء ولا انكار الاينية بوجه
(قوله وان اختلف) تلخيص كلامه انا لانسلم تحقق الحركة في مقولة
الاضافة لجواز ان يكون انتقال الجسم من احدي الاضافتين
الى الاخرى دفعا في جميع المواضع ولو سلم ان حكم الجسم
المنفصل يختلف في بعض المواضع بان يكون الانتقال في
بعضها دفعا وفي بعضها تدريجيا فلا نسلم ان الحركة واقعة في مقولة

الاضافة بالذات بل الظاهر انها تقع في معروض الاضافة اولا وبواسطة
تقع في الاضافة ولما توجه عليه ان هذا السند باطل لان مقولة الاضافة
كسائر المقولات عارضة للجسم على سبيل الاستقلال فلا يكون حركة
الجسم فيهما تابعة لحركته في مقولة اخرى ومجرد وجود احدي الحركتين
مع الاخرى لا يقتضى تبعية احدهما الى الاخرى كما في الاينية والكمية
المتلازمتين في النمو الذبول دفعة بان من شأن الاضافة ان لا يمكن عروضها
لجسم الا بواسطة عروضها لمقولة اخرى نعم يمكن عروضها للجسم
بالذات وبلا واسطة مقولة اخرى في بعض المواضع كما في عروض الابوة
والبنوة دفعة في ان كون الاين لكن لا حركة هناك في الاضافة ايضا
فيجوز ان لا يكون الاضافة في جميع المواضع التي تقع فيها حركة في الاضافة
عارضة للجسم الا بواسطة عروضها لمقولة اخرى ولا بد ان فيه من
دليل هذا هو مراده وان خفي على كثير من الناظرين (قوله فانه لما كانت
السخونة الخ) بيان لتأييد قوله اذ من شأن الاضافة الخ لما سبق ودفع
لما يتوهم من ان الاضافة لما كانت عارضة لمقولة اخرى كان المتحرك هو
تلك المقولة المعروضة لا الجسم والكلام في حركة الجسم وايضا يلزم ان
لا يصح قولهم الحركة من خواص الجسم وما قيل دفع لما يتوهم من انه
يلزم قيام العرض بالعرض وهو فاسد فتوهم فاسد لان قيام العرض
بالعرض جائز عند الحكماء كما في المواقف وان لم يجوزه المتكلمون فهو
خطا بين المذهبين (قوله كان الاسخن يقبل الاشد الخ) اي الجسم الذي
يصدق عليه الاسخن في احد الازمنة واذا لم يصدق عليه حين ضعف
السخونة وعنوان الموضوع لا يجب ان يصدق على الذات في جميع اوقاته
كما في قولهم كل نائم مستيقظ فلا حاجة الى جعله صفة مشبهة لا فعل
التفضيل مع ان الاسخن له مراتب متفاوتة بالقوة والضعف (قوله
والكلام بالنصب معطوف على اسم ان) لانه مما علم من كلام الشيخ ايضا
واو اعاد ان كان اولى ليكون تنصيصا على المقصود من النقل تأييد
كلا الامرين (قوله لم احققها) اي ان الحركة فيها بالذات او بتبعية

الحركة في مقولة اخرى والغرض من هذا النقل التعريض على الشارح
في دعوى القطع في انها تابعة للحركة في مقولة اخرى بان شيخ الفن غير
جازم فيها وليس لغرض دفع اعتراض الشارح على حصر الحركة
في الاربعة لان من يعترف بالنسبة ههنا فاعتراضه بالملك اندفع في القول
السابق (قوله فيكون تبدل هذه النسبة) لا يخفى ان ههنا نسبتين نسبة
الجسم الى الشامل المنقل بانتقاله كالعامة ونسبة الشامل الى مكانه
فالتبدل على الوجه الاول اى اولا وبالذات انما هو في النسبة الثانية
لا في النسبة الاولى فالصواب ان يقول فيكون التبدل على الوجه الاول
انما هو في نسبة الشامل وبواسطة يتبدل نسبة المشمول اليه الا ان يقال
قوله انما هو في السطح الحاوي وفي المكان بمعنى في تبدل السطح والمكان
وقوله على الوجه الاول متعلق بذلك لا يتبدل هذه النسبة وجعل
التبدل الاول للسطح والمكان اى الاين ظرفا لتبدل هذه النسبة كناية
عن تبعيته له (قوله فيه نظر) ليس مراده من هذا النظر انكار الحركة
في مقولتي الفعل والانفعال رأسا لانه مصرح بالحركة في الانفعال ولا القدر
في ان الحركة فيهما بالذات لا بالتبع كما يقتضيه سوق قوله فيما سبق
ووقوعها في سائر المقولات بالذات لا يظهر من النظر المذكور لان كلام
الشارح ساكت عن كونها بالذات فلا وجه للقدح فيه بل مراده القدر
في كون الانتقال الى اقوى واستعرف ان اعتراضه عليه مدفوع فالواجب
عليه الاشتغال بما ذكره صاحب المواقف من ان الحركة في مقولتي الفعل
والانفعال تابعة للحركة في مقولة اخرى اما في القوة واما في الآلة واما
في القابل وقد فصله الشريف المحقق في شرحه (قوله لان التسخين
انتقال الى السخونة) لما سبق ان السخونة كيفية لا تحصل الا بطريق
التدريج فانتقال الجسم اليها انتقال تدريجي وفي كلامه تسامح لان
التسخين قبول السخونة ولما كان السخونة المقبولة تدريجية كان قبولها
تدريجيا ايضا فهو مستلزم للانتقال التدريجي وما قبل مراده من الانتقال
ما هو التدريجي لان التسخين تفعل من السخونة وبنائه لتكلف وحصول
اصل الفعل للفاعل على تمهل وتدريج كافي فيجوز فيه ان التسخين مطاوع

التسخين واذا كان التسخين آتيا كان التسخين ايضا آتيا فيكون اراد
المحشى قاصرا اذ لا بد من الارادة على كل احتمال ان يكون تاما وايضا التسخين
بهذا المعنى تدريجي قطعاً فلا حاجة في الشق الاول من التزديد الا ان
الى التثبت بكونه حركة لان الآتي لا يكون تسخيناً بهذا المعنى بديهة
فيكون الاشتغال باثبات كون الانتقال الى السخونة حركة مستلزماً
للتدريج انما لا يخفى (قوله فالتسخين الاقوى) تلخيص الارادته لو انتقل
الجسم من تسخين الى اقوى منه فاما ان يكون حصول الاقوى في آن او
زمان وكما كان في آن يلزم ان لا يكون منتقلا الى تسخين فضلاً عن الاقوى
وكما كان في زمان يلزم ان لا يكون منتقلا الى تسخين اقوى اما الكبرى
الاولى فلان كل تسخين حركة تقتضي التدريج فاذا كان المنتقل اليه
دفعياً لم يكن حركة ولا تسخيناً واما الكبرى الثانية فلانه اذا كان في زمان
يكون تدريجياً فينتقل الجسم في الزمان الاول الى ما هو اضعف من المنتقل
منه لا محالة ضرورة ان المنتقل اليه منقسم الى غير النهاية كالزمان المنطبق
عليه ولا محالة ينتهي التقسيمات الى قسم بحيث اذا انقسم مرة اخرى
يبقى في جانب المبدأ قسم اضعف من المنتقل منه ويكون الانتقال اليه
قبل الانتقال الى سائر الاجزاء لا محالة فقوله فالجزء المتقدم على الجزء
المحذوف اقيمت مقامه فقد ثبت انه لو انتقل من تسخين الى اقوى يلزم اما
ان لا ينتقل الى تسخين اصلاً واما ان لا ينتقل الى تسخين اقوى والكل خلاف
المفروض ولقائل ان يقول هذا جار في الحركة الكيفية مع تخلف الحكم
اذ نقول لو انتقل الجسم من كيف الى ما هو اقوى منه فان حصل الاقوى
في آن لم يكن هناك انتقال الى كيف فضلاً عن الاقوى وان حصل
في زمان فالجزء المتقدم اضعف فلا يكون اقوى والجواب تسليم الجريان
ومنع التخلف بناء على ان المنتقل منه لا بد ان يزول فالماء المتحرك في الحرارة
ينتقل من البرودة الى الحرارة لا من الحرارة الضعيفة الى القوية لان اشتداد
الحرارة يتضاعف الاجزاء الفرضية لحرارة واحدة لا يتعاقب الافراد
الحقيقية والالزم السكون او تنال الآتات ضرورة ان كل فرد لاقل
من ان يحدث في آن ولو قال الشارح اذا انتقل الماء من التبرد الى التسخين

وازداد التسخن لم يتوجه عليه هذا النظر والجواب عنه ان مراد الشارح انتقال الماء من مرتبة التسخن الاضعف الى مرتبة الاقوى وغاية ما لزم من الانتقال من المرتبة زوال الاستقرار عليها لازوال ما حصل فيها فالتسخن الاقوى المنتقل اليه اقوى من المنتقل منه بتضاعف الاجزاء وايضا لا دليل في كلام الشارح على حكمه بان التحرك في التسخن يجب ان ينتقل في كل آن يفرض الى ما هو اقوى مما قبله اذا الحركة في الانتقال غير مختصة بهذه الصورة فليكن منتقلا الى الاقوى تدريجيا والانتقال الى الجزء المتقدم شروع في الاقوال الحاصل تدريجيا وان لم يكن انتقالا اليه بتمامه فتأمل (قوله بل سخونة) يتجه عليه انه ان امكن حصول السخونة في آن فلان سلم ان الانتقال الى السخونة حركة والافئختل هذا العطف اللهم الا ان يقال يحمل على معنى بل لا يكون سخونة كما هو مذهب بعض النحاة في كلمة بل (قوله اذ لا انتقال من سنة الى سنة) مثلا الانتقال من احدى السنتين الشمسيتين الى الاخرى يكون في آن وصول مركز الشمس الى نقطة الحمل من فلك البروج وذلك الا ان تنتهي السنة الماضية ومبدأ السنة القابلة اقول ليس هناك انتقال من متى الى متى لان الهبة الحاصلة من نسبة الجسم الى الزمان لا الى الآن وفي آن الوصول لم يتحقق زمان آخر ينسب اليه وانما يتحقق بعد مجاوزة المركز تلك النقطة بالحركة الوضعية للفلك فيكون الانتقال من متى الى متى تدريجيا لا محالة نعم لو كان متى عبارة عن الهبة الحاصلة للجسم من نسبه الى الزمان او الان كان الانتقال من متى الى متى دفعا وليس كذلك اللهم الا ان يقال لما وجد جزء من النسبة القابلة صح النسبة اليها وعرض للجسم هبة باعتبارها ولقائل ان يقول لما كان ذلك الجزء جزءا من النسبة الماضية ايضا لم ينتقل الجسم من متى الحاصل للجسم باعتبار نسبه اليها الا بعد المجاوزة بالحركة ومن ههنا عرفت تحقيق وقوع الحركة بالتدريج في مقولة متى وهذا تحقيق اثبات الحركة في متى بل في مقولات اخرى كما لا يخفى على اولي النهى (قوله ويدعى ما ذكره الخ) هذا غير ما اورده الشارح فان الشارح في صدد اثبات الحركة في متى في جميع المواد والمحشى في صدد اننا لو سلمنا

عدمها في مثل الانتقال من سنة الى سنة فلا يلزم منه عدمها مطلقا في جميع المواد ولذا انتقل الى دليل آخر في نفيها مطلقا بقوله قال الشيخ في النجاة الخ ويتجه على كل منهما انما اورده الخ على الشيخ انما يتوجه لو كان مراده الاستدلال على نفيها واما اذا كان مراده منع وجودها مستندا بما ذكره كايلايمه قوله يشبه الخ فيكون ما اورده الشارح نقضا للسند بالجران والتخلف وما اورده المحشى منعاً لتقوية السند وكلاهما خارجان عن قانون التوجيه (قوله ان وجود متى للجسم بواسطة الحركة) اي في مقولة اخرى غير متى كالكيف والكم فان ما لا حركة فيه ولا تغير لم يتصور له متى كذا في شرح المواقف اقول ولذا لم يكن المجردات زمانية فليس حالها مع الزمان الا المقارنة ولقائل ان يقول ما ذكره الشريف انما ينعكس الى ان كل ماله متى متغير ولا يلزم من التغير الحركة كيف ومتى حاصل للجسم باعتبار الاكوان والفسادات الدفعية والكون والفساد تغير بلامرية بل الحق ان متى حاصل لمطلق المتغير دفعا كان تغيره كالكون والفساد او تدريجيا كالحركة فللجسم باعتبار حدوثه وعوارضه الدفعية متى كما ان له ذلك باعتبار حركته في عوارضه ولذا حصروا غير الزمان في المجردات نعم لا يعرض للجسم باعتبار بقائه الذي هو الوجود المستمر اذا لم يتغير الوجود فيه فحاله مع الزمان باعتبار البقاء ليس الا المقارنة ايضا فقد بان ان عروض متى للجسم عبارة عن ظرفية الزمان لتغيره مطلقا والتغير اعم من الحركة الا ان يقال مراده من متى الحاصل بواسطة الحركة ما هو السبيل المتجدد والاجزاء في كل آن يفرض لا مطلقا متى وذلك لان غرضه نفي الحركة فيه وهي لا تتصور الا في متى المتدرج فكأنه قال وجود متى الذي يتصور فيه الحركة انما هو بواسطة التغير التدريجي والحركة في مقولة اخرى (قوله فكيف يكون الحركة فيه لان كونه بواسطة الحركة يقتضي تأخره عنها وكون الحركة فيه يقتضي عدم تأخره عنها سواء كان معها او متقدما عليها واعترض عليه بانه يجوز ان يكون ثبوته للجسم بتوسط نوع من الحركة ويقع فيه نوع آخر منها (قوله فان الحركة الى آخره) هكذا وقع في عبارة النجاة وحل الشريف وغيره

من المحققين الفناء على العاطفة وجعلوه دليلا آخر ولذا قال الشريف
في شرح المواقف وفي النجاة ايضا ان كل حركة فهي في متى فلو كان في متى
حركة لكان متى متى آخر وهو محال اذ يلزم للزمان زمان انتهى قبل كون
الحركة في متى بنا في كون وجوده بواسطة ما اذا الثاني يستدعي تقدم الحركة
على متى والاول يستدعي تأخرها عنه فبين الوجهين منافرة انتهى
اقول ظرفية متى للحركة مجازية اذ الظرف الحقيقي للحركة هو الزمان
وانما جعل متى ظرفا مجازا للتنبيه على انه يجب تحقق متى آخر عند الحركة
في متى كما يجب تحقق الظرف غير المظروف ليتضح التفريع الاتي وقد
عرفت ان متى انما تعرض للجسم باعتبار كون الزمان ظرفا لتغيره فهو
متأخر عن الحركة وعن الزمان لان الهيئة الحاصلة بنسبة الجسم الى الزمان
لا بنسبته باعتبار ذاته بل بنسبته باعتبار تغيره وحركته فذلك الهيئة اعني
متى متأخرة عن الزمان المنسوب اليه والحركة الداخلة في جانب المنسوب
تأخر النسبة عن المتسبين فلان سلم ان ظرفية متى للحركة ظرفية مجازية
تستدعي تأخرها عنه بل لان سلم ان ظرفية زمان للحركة ظرفية حقيقة
تستدعي تأخرها عنه بمعنى توقف وجودها عليه كما هو الشأن في تأخر
متى عن الحركة اذ النسبة تتوقف على المتسبين (قوله فلو كان في متى حركة)
اي بان يتبدل افراد متى ولبس المراد ههنا ما هو المراد من قوله ان
الحركة انما هي في متى اذ المراد منه ان كل حركة في زمان ويحصل للجسم
باعتبار حركته في ذلك الزمان هيئة شبيهة بظرفها كما عرفت (قوله فيكون
للزمان زمان وهو محال) اذ تنقل الكلام الى متى الثاني ويتسلسل الازمنة
والاجسام الغير المتناهية فليتأمل واعترض على هذا الوجه ايضا بانه
يجوز ان يكون عروض متى للزمان لذاته لا لزمان آخر كعروض القبلية
والبعدية للزمان كما سيجي (قوله ويرد عليه الى آخره) منع لقوله ان وجود
متى للجسم بواسطة الحركة الخيصة ان هذا ممنوع كيف ولو كان عروض
متى للجسم تابعا للحركة لكان تدريجيا مثلها مع ان الانتقال فيه دفعي
فهو تابع للانتقالات الدفعية لا للحركة وقد يقال هو منع لقوله فان الحركة
انما هي في متى وحاصله ان ظرفية متى للحركة غير صحيحة وفيه ما فيه وعلى

كل تقدير فالغرض منه القدح في دليل الشيخ مع الاشارة الى ان الدليل
الصحيح على هذا المطلب هو ما ذكره لا ما ذكره الشيخ فلا يرد ان هذا
الكلام غير مضر للشيخ بل فيه اعتراف بمطلوبه الذي هو في الحركة
في متى (قوله ولا محذور فيه) لانه كما لا محذور في فرض النقطة على الخط
كذلك لا محذور في فرض الآن على الزمان لان نسبة الآن الى الزمان
كنسبة النقطة الى الخط بخلاف ما اذا كان للزمان زمان فان الزمان الثاني
لا يجوز ان يكون مقدار الحركة التي كان الزمان الاول مقدارها وتنقل
الكلام الى الزمان الثاني فاذا كان له زمان ثالث يكون هناك حركة ثالثة
كان الزمان الثالث عبارة عن مقدارها وهكذا فاما ان يكون هناك جسم
واحد متحرك بحركات غير متناهية العدد وهو محال ضرورة واما ان يكون
هناك اجسام متحركة غير متناهية وقد ابطله براهين تنافي الابعاد اقول
فيه بحث اما اولا فلانه يجوز ان يكون هناك زمانان ويكون حركة الجسم
في كل منهما واقعا في الآخر وقاعدة الدور لا تجري ههنا اذ الظرفية
لا تستلزم توقف المظروف على الظرف نعم لو وجب في ظرف الزمان
ان يكون اوسع من المظروف لاستحالة ذلك لكنه غير واجب لان زمان
الحركة ربما يكون مساويا لها واما ثانيا فلان الانتقال الدفعي ان واجب
الآن المحقق يلزم سكون الفلك وهو على خلاف قواعدهم وان كفاه
الآن المفروض فكذا الحركة في الزمان يكفيها الزمان المفروض
المتوهم كما يقول به المتكلمون في مطلق الزمان كما لا يخفى (قوله فيه نظر
لان الزمان مقدار حركة الفلك) قيل حاصل الاعتراض ان قياس الزمان
على المكان قياس مع الفارق فان المكان امر موجود فالذات منقسم
بخلاف الزمان فانه لكونه مقدار الحركة الفلك الاعظم الموجود منه
دائما لبس الاشخص غير منقسم فلا يكون الانتقال فيه تدريجيا وقوله
والظاهر انه يتوارد الخ جواب عن النظر المذكور يجعل الزمان مقدارا
للحركة بمعنى القطع فانها كالمكان امر منقسم وان لم يكن موجودة
ولا يلزم ان يكون المقولة التي وقعت الحركة فيها امر موجودا وسيجي
من الشارح نقلا عن المباحث المشرفية ان الزمان كالحركة له معنيان

احدهم امر موجود في الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى التوسط
والثاني امر متوهم ممتد مطابق للحركة بمعنى القطع وقيل قوله والظاهر
اشارة الى ثبوت الانتقال من زمان الى زمان تدريجا بطريق آخر غير
ما ذكره من وقوع الزمان بين زمانين وهو ان الحركة بمعنى التوسط يتوارد عليه
الاتات تدريجا لانه يجي واحد ويذهب آخر والحال ان بين كل آئين زمان
فيلزم ان ينتقل هذه الحركة من زمان الى زمان آخر تدريجا مثل اذا نتوارد
عليها الا ان الرابع فان بين الآئين الاولين وبين الآئين الآخرين ايضا
زمان لكن هذا الزمان غير موجود بخلاف رأى الشارح فانه يقتضي ان يكون
موجودا حيث حكم بالوقوع بين الزمانين اقول والكل خلاف الظاهر
من سوق الكلام بل الظاهر ان حاصل النظر انكار الحركة في متى ومنع تفرع
قوله فكذا الحال الى آخره يعني لبس هناك ازمنا يتوارد تدريجا حتى
يعرض للجسم بالقياس اليها هيئة او نسبة تدريجية ويقع الحركة في متى
وانما المتوردة تدريجا هي الاتات الموجودة ويحصل للجسم بالنسبة
الى كل آن هيئة او نسبة فللجسم حركة في الهيئة او النسبة العارضة له
بالقياس الى الاتات لا بالقياس الى الازمنة وما يعرض للجسم بالقياس
الى الا آن لا يسمى متى وقوله والظاهر انه يتوارد الخ دفع سؤال يرد عليه
بانه على هذا يلزم ان يقع للفلك حركة وضعية فدفعه بان تجدد الاتات
تدريجيا كاف في حركته الوضعية ولا يكفي في حركته في متى اذ لا بد فيه
من تجدد الازمنة تدريجا فقله فلها حركة في الزمان اي للفلك حركة
وضعية واقعة في الزمان ولا يلزم منها ان يكون لها حركة في متى واقول يمكن
دفع النظر بانك قد عرفت ان متى انما تعرض للجسم بواسطة ظرفية الزمان
التغير الدفعي او التدريجي واذا كان التغير تدريجيا كان متى تدريجيا ايضا
فللا فلاك بل لجميع الاجسام المتغيرة تدريجا حركة في متى تابعة للحركة في
مقولة اخرى (قوله اقول لا يخفى ان تعريف الحركة صادق الخ) اعلم ان
الحركة الذاتية ما في المتحرك ميل وتوجه اتفاقا والعرضية ما لم يكن فيه
ميل لحركة اعراض الجسم معه وهو ايضا وافي وقد اشتهر بينهم
تمثيل العرضية بجالس السفينة وقال الكائن في فيه نظر لان الحركة عندهم

هي انتقال الجسم من مكان الى مكان مع التوجه والراكب منتقل كذلك
فيكون متحركا بالذات اللهم الا ان يعتبر الانتقال من مكان الى آخر مغاير
للاول بل جميع اجزائه فيكون الراكب متحركا باعرض لان الهواء متبدل
دون السطح السفينة وجوابه ظاهر اذ لا توجه في الراكب كذا في شرح
المواقف اقول قد عرفت من ذلك انهم اتفقوا على ان التوجه والميل
معتبر في ماهية الحركة حقيقة ولذا لم يكن الواقف في ربح متحركا او الميل
لذي هو منشاء الاستبدال في الربح لاني الواقف فلا نزاع بين هؤلاء
الاعلام في ان التوجه معتبر في ماهية الحركة الحقيقية وانما النزاع بينهم
في ان في الجالس توجهام لافنه عرفت اختلال كلام المحشي فانه قائل
بعدم الميل والتوجه في الجالس فلا نم ان تعريف الحركة صادق على
ما في الجالس فلا وجه لما ذكره سواء حل على ما ذكره الكائن او على
الابرار على تعريف الحركة الذاتية بانه غير مانع كما قيل الا ان يقال ظاهر
ما ذكره المصنف فيما سبق من تعريف مطلق الحركة لا يدل على ان
التوجه معتبر في ماهية الحركة ثم اقول الحق مع الكائن اذ لو اسكن
السفينة دفعة يشاهد ميل الجالس نحو الجهة التي اليها الحركة وكثيرا
ما يكاد يسقط القائم على السفينة ويضطرب الجالس حين الاسكان
نعم لا يشاهد شي في المضطجع لكن فيه ايضا ميل غير محسوس بشهادة
الائم والجالس فالتثيل غير صحيح بل التثيل الصحيح تمثيل بحركة اعراض
الجسم وما ذكره الكائن من الجواب فاسد والالم يكن السفينة ايضا
متحركة بالذات اذ لا يتبدل سطح القاعدة وان جعل القاعدة من اجزاء
السفينة كان متحركا بالذات لا باعرض اللهم الا ان يكون كل جزء من
السفينة متحركا باعرض والمجموع متحركا بالذات (قوله لان النفس
الناطقة مبدأ الميل في بعض الحركات الارادية وهو الحركة الارادية
للانسان وهي الخارجية عن المتحرك اي ليست بداخلة في المتحرك ولا عينه
وهو المتبادر فلا يرد ان الدخول والخروج من خواص الاجسام ولا
يوصف بهما المجردات فلا حاجة الى التخصيص ثم ان الشارح قل
في آخر هذه الحاشية فلولا هذا التخصيص لدخل بعض الحركات

الارادية في الشق الاول وهو ما يكون مبدأ مبله مستفاداً من امر خارج
انتهى يعني اولم تخصص الخارج يلزم انتفاء تعريف القسرية
بالحركات الارادية للانسان سواء اريد بالقوة المتحركة مبدأ الميل واريد
استفادة تحريكها من امر خارج او اريد بها نفس الميل واستفادته من
امر خارج وهذا واضح وان خفي على بعض القاصرين وخص
التقص بالحركات الارادية للانسان لان مبدأ الحركات الارادية لسائر
الحيوانات هو النفس الحيواني الغير خارج عن ذلك الحيوان المتحرك
بالارادة واورد عليه بعضهم ههنا ان الظاهر من الخارج ما هو خارج
عن القوة المحركة لا عن المتحرك وما ذكره الشارح في الحاشية مبنى على
اثنى لاعلى الاول اقول بل الظاهر هو الثاني ولذا صح ان يراد بالقوة
المحركة الميل والاي لزم ان يستفاد الميل في غير القسرية من نفسه او بما
دخل فيه والكل باطل وقد قطع القوم في كتبهم بان المراد من الخارج
ههنا ما هو خارج عن المتحرك (قوله اقول المراد بالقوة المحركة الخ)
اعلم ان المراد من القوة المحركة ما يستمر وجوده مع الحركة ويكون له
مدخل في الحركة في كل آن يفرض من زمانها كما يدل عليه عنوان المتحرك
اذ الفاعل مؤثر في الفعل في كل آن من زمانه لاستحالة الفعل بدون الفاعل
فالقوة المحركة بهذا المعنى محصورة في الفاعل والميل الذي هو الآلة
ففسر القاسر وقطع جبل الثقل المعلق وامثالهما ليست بقوة محركة بهذا
المعنى بل هي من الشروط المعدة للحركة فلهذا حصروا مطلق المبدأ
في الفاعل والآلة التي هي الميل (قوله وما المبدأ مطلقاً) هذا الاطلاق لمجرد
العميم اذ الكلام في القوة المحركة في صدر التقسيم لكن المتبادر من نسبة
الاستفادة من امر خارج اليها ان يكون جميع افراد هذا المطلق مستفادة
من خارج ولذا حكم بقوله وعلى الاول لا يصدق كما يتضح قوله والمبدأ
الفاعل القريب مطلقاً اي هو قريب على الاطلاق وهو الذي لا يتوسط بينه
وبين الحركة فاعل آخر لا قريب بالنسبة الى فاعل دون فاعل لا يقال ههنا
احتمال آخر هو مطلق الفاعل قريباً كان او بعيداً لا نقول سبباً الى بطلانه
ايضاً في القول الرابع (قوله وعلى الاول لا يصدق الخ) اي لا يصدق الشق

الاول على شئ من اقسام الحركة فضلاً عن صدقه على بعض الحركات
الارادية مع انه منه افراد انعرف وذلك لما عرفت من ان المتبادر من الشق
الاول اعني ما كان القوة المحركة فيه مستفادة من امر خارج ان تكون
جميع افراد القوة المحركة مستفادة من خارج سواء كان تلك الاستفادة
وقت الحركة او مطلقاً ومن البين ان العقل العاشر وسائر العقول بل
الواجب الوجود من مبادئ الحركة لان علة العلة فعله هذا لا يصدق
على شئ من اقسام الحركة اما اذا اريد الاستفادة وقت الحركة فلان
المبدأ المستفاد وقت الحركة هو الميل فقط لا جميع المبادئ واما اذا
اريد الاستفادة مطلقاً فلان واجب الوجود غير مستفاد من شئ مع انه
فاعل بعيد للحركة على القوم باستناد الآثار والحركات الى الطبايع كما
هو مبنى ان الكلام ههنا فان قلت انما يتم ما ذكره اذا كان المراد استفادة
ذات القوة المحركة واما اذا كان المراد استفادة تحريكها كما حل
الشارح عليه في احد التأويلين فلا يتوجه ذلك فان استفادة
التحريك من خارج متميز في الاشارة مختصة بالقسرية فلا يصدق
الشق الاول الاعلى القسرية وهو المطلوب قلت ارادة استفادة
التحريك انما يصح اذا حل اقوة المحركة على الفاعل اذ لا يصح نسبة
التحريك الى الآلة ولو سلم ان المراد من التحريك المستفاد اعم من السببية
للتحريك كما هو الحال في فاعلية الفاعل البعيد ايضاً فنقول على هذا
لا يصدق على شئ من اقسام الحركة ايضاً لان الاستفادة من الخارج
نفس الميل لا سببية لان سببته مقتضى طبعه اقول ان حل كلام المص على
معنى انه اما ان يكون جميع مبادئ الحركة مستفادة من الخارج وهو القسرية
او لا يكون جميعها مستفادة منه فحان كان جميعها شعوراً ارادية ولا فطبيعة
فلا يصدق تعريف القسرية على شئ من افرادها بل على شئ من الحركات
وكذا تعريف الارادية لا يصدق على شئ من افرادها بل لا يصدق على شئ
من الحركات ايضاً ويصدق تعريف الطبيعة على جميع الحركات
وان حل على معنى انه اما ان يكون شئ من مبادئها مستفاداً من الخارج
او لا يكون شئ منها مستفاداً من خارج فالاول قسرية والثاني اما ان يكون

بعض مبادئه شعور فارادية والافطبيعة فيصدق تعريف القسرية على
بعض الارادية ان لم يخصص الخارج وينطبق على المحدود ان خصص
ولكن سواء خصص الخارج او لم يخصص يصدق تعريف الارادية
على جميع افراد الطبيعة ايضا ولا يصدق تعريف الطبيعة على فرد
اصلا ضرورة ان للواحد من مبادئ كل حركة شعور او ارادة ولعل
المحشى لظهور ذلك اعرض عنه واقتصر على عدم صدق تعريف
القسرية على شئ بناء على الاحتمال الاول المتبادر (قوله وعلى الثاني
لا يصدق) اي لا يصدق المراد من القوة المحركة على النفس لانها
فاعلة بعيدة للحركة لما عرفت ان الكلام مبني على ما هو المشهور
من مذهبهم من استناد الآثار والاعمال الى الطبايع واذا لم يصدق على النفس
ولا يصدق تعريف الارادية على افرادها ويصدق عليها تعريف
الطبيعة فينتقضان طردا وعكسا وان صح تعريف القسرية حينئذ
بان يراد استفساد تحريك الفاعل القريب من الخارج المتميز (قوله
وعلى الثالث لا يصدق على النفس ايضا) فينتقض تعريف الارادية
والطبيعة طردا وعكسا كما في الثاني فان قلت انما ينتقض لو كان المراد
ان يكون لنفس الآلة اعني الميل شعور وهو ممنوع بل واز ان يكون المراد
ان يكون لمبدئها شعور كما ذكره الشارح في هذا الاحتمال قلت قد استفيد
فساده ايضا مما سبق اذ المراد من المبدأ المقدر اما لفاعل القريب الذي
هو الطبيعة في جميع الحركات ولا شعور لها واما مطلق الفاعل حينئذ
ان كان المراد ان يكون لجميع الفواعل شعور فيعود الانتقاض طردا
وعكسا وان كان المراد ان يكون لبعضها شعور فيصدق تعريف الارادية
على جميع افراد الطبيعة ولا يصدق تعريف الطبيعة على فرد
اذ يكون المراد فيه ان لا يكون شئ من المبادئ شعور وهو متنفذ في كل
حركة (قوله فلا حاجة الى تخصيص الخارج) وانما يحتاج اليه لو كان
التعريفات بعد التخصيص جامعة مانعة وقد عرفت انه غير ممكن فعلم
ان ليس مراد المصنف ههنا اراد تعريفات جامعة مانعة بل مراده
التميز بين الاقسام في الجملة وذلك التمايز حاصل من غير تخصيص الخارج

كما لا يخفى اقول مختار ان المراد بقوة الحركة او المبدأ المقدر هو الفاعل
القريب ولا نسلم ان النفس الناطقة ليست فاعلا قريبا للحركة الارادية
كيف واسناد التحريك اليها حقيقة وتوسط البدن بطريق الآلة
لا بطريق الفاعلية وقولهم باستناد الآثار الى الطبايع انما هو في الآثار
الغير الارادية وفي كلام الشارح في دفع قول القائل الاتي اشارة اليه
(قوله ويجوز ان يفهم الخ) بان يكون المدافعة عبارة عن المعنى المصدري
والكون مدافعا عبارة عن الحاصل بالمصدر فان الحاصل بالمصدر
هيئة حاصلة بسبب لتأثير الذي هو المعنى المصدري لكن نتيجة عليه
ان المدافعة من مقولة الفعل لا من مقولة الكيف الا ان يرا د بالكيفية
مطلق العرض ولذا اشار الى ضعفه (قوله اقول المربوط بخلاف الخ) يعني
ان القائل قاصر ايضا حيث ادعى كفاية الشعور والارادة (قوله لا يتدفع
قول القائل لان العقول المجردة لما كانت علة للطبيعة كانت فاعلة بعيدة
للمحركة ولها شعور بتلك الحركة ولو على وجه كلي والمستفاد من قول
لقائل ما قبل لان الفاعل مطلقا لا يخصص في الطبيعة بل يشمل النفس
ولها شعور بالسقوط وفيه نظر لان النفس لا تدخل لها في السقوط
فلا يكون فاعلة مطلقا بخلاف المبادئ العالية التي هي علة الطبيعة
فيكون فاعلة بعيدة ولك ان تقول وان وجب ان يكون علة العلة علة
ليكن لا يجب ان يكون علة الفاعل فاعلا فلا نسلم ان للسقوط فاعلا
غير الطبيعة فيندفع قول القائل وما اورده المحشى (قوله كحركة
النباتات) اي الحركة الابنية التابعة للحركة الكمية عند النمو فان هناك
حركة واحدة ابنية في جميع الجهات وهي ليست مقتضى طبيعة مجموع
الاجزاء العنصرية المترجمة فان جزئي النار والهواء منها علويان وجزئي
الماء والتراب سفليان فان تساوى العلوية والسفلية لم يكن للمجموع
ميل الى جهة وان غلبت العلوية على السفلية او كان الامر بالعكس
كان للمجموع ميل الى العلوي والسفلي وعلى كل تقدير لا يكون للمجموع
الاجزاء المترجمة ميل الى جهات مختلفة لكن يجعله الطبيعة النوعية
السارية لذلك المجموع مائلا الى جهات مختلفة وتلك الحركة قد تنسب

الى الاجزاء مع قطع النظر عن الصورة النوعية لذلك النبات السارية
في مجموع تلك الاجزاء فيقال هي حركة الاجزاء وقد تنسب الى الكل
اعني مجموع الاجزاء والصورة السارية باعتبار انها حركة الاجزاء
هي حركة قسرية لما عرفت انها ليست بمقتضى طبيعة مجموع
الاجزاء التي هي محل الصورة السارية وانما قسرها الطبيعة السارية
الخارجة عنها وباعتبار انها حركة لكل هي طبيعة لكونها مقتضى
امر داخل فيه والقول بان حركة الاجزاء عرضية لذاتية باطل اذ ليس
الطبيعة القاسرة جسم مغاير للاجزاء متصف بالحركة حقيقة وهو
ظاهر وفي توصيف الطبيعة بالسارية اشارة الى دفع سؤال يتوجه
عليه بان هناك متحركين الكل والجزء وحركتين قائمتين بهما لا حركة
واحدة بالذات متعددة بالاعتبار وحاصل الدفع ان الصورة سارية
في مجموع الاجزاء القابلة للحركات القسرية بحيث لا تمايز بينهما في الوضع
لحركة الكل بعينها حركة الاجزاء وبالعكس فلقائل ان يقول القاسر
هناك ليس الا الطبيعة النوعية السارية واذا لم تكن امرا خارجا تمازا
عن المتحرك في الاشارة الحسية فكيف تكون حركة الاجزاء قسرية
الا ان يقال ليس غرضه من هذا الكلام دفع الانتقاض بحمل التقسيم
على الاعتباري وادخال الحركة المذكورة في القسمين باعتبار بن مختلفين
بل غرضه النقد في تخصيص الشارح الخارج فان التخصيص يستلزم
خروج حركة الاجزاء عن القسرية مع انها قسرية باعتبار وقد يقال
لا حركة لكل الى الجهات عند النمو وانما الحركة اليها للاجزاء وهو ظاهر
فالصواب ان يمثل بحركة الجسم المركب قسرا الى الفوق مثلا فتلك الحركة
حركة قسرية لكل وهي بعينها حركة طبيعة يجزئ الهواء والنار
اقول حركة الكل الى الجهات حركة لبنية ظاهر كيف ومكان الكل
يتبدل في كل آن من زمان النوم الاشتغال على مبدأ الاستبدال ولا يجب
في الحركة الابنية تبدل جميع اجزاء المكان قطعا اذ السفينة لها حركة
مع الجالس ولا تبدل لسطح الجالس (قوله وقد يدفع بمنع حصر الطبيعة
في الحركة) ان الحسرة فيها حركة البسائط العنصرية لا حركة بذاتها

الاجسام العنصرية بسيطة كانت او مركبة الا يرى ان حركة النبات الى
الجهات المختلفة كانت طبيعية لكونه من المركبات وكذا النبض الذي
هو عرق ملو بالروح الحيواني الذي هو بخار الدم ومحله القلب ويشير
الحرارة الى الدماغ وينقسم منه الى العروق والاغصاب التي اصولها
في الدماغ وفروعها في جميع اقطار البدن وذلك الروح الحيواني انما
يستقر في القلب بالاسترواح يجذب الهواء الباردة ورده بالنفس واولاه
لا حركة لحرارة الغريزية فيموت صاحبه ويجذب الهواء الجديد ينسبط
ورده فيحتاج الى آخر فينبض عند الانقباض يتكاثف وعند الانبساط
يتخلخل فيقع فيما في العروق حركة فيحرك تلك العروق واذ قيل ان حركة
النفس قسرية (قوله وقد يدفع بان المتحصر هو البسيطة) اي على جهة
واحدة فعلى هذا يختص الارادية بالقلبية اذ الحيوانية مركبة من الحركات
الى جهات مختلفة وايضا يختص الطبيعية بحركات البسائط العنصرية
ويخرج عنها حركة النبات الى جهات مختلفة (قوله في وجوده عينا
فيه) ان الاقتصار على بيان وجوده الخارجي بنافيه قول المصنف وهو
مقدار الحركة فانه شروع في بيان حقيقته بعد بيان وجوده الا ان يكون
اثبات الوجود هو الفرض الاصل من وضع هذا الفصل ويرد عليه
ما قدمه في اول الكتاب من ان موضوع الفن لا بد ان يكون مسلم الثبوت
ولذا قيل الحق ان مراد المصنف بيان حقيقة الزمان والحق ان مراد
المصنف بيان امور ثلاثة وجوده عينا لا وهما كما ذهب المتكلمون وبيان
حقيقة الخصوصية وبيان سر مدية وهو ظاهر وانما اقتصر المحشي على بيان
وجوده العيني ليكون تمهيدا للمقولات الثالثة (قوله فنهيم من ظن عدمه
مطلقا) اي ليس بوجوده عينا ولا وهما كما يقتضيه المقابلة وان ظهور بطلانه
اسند اليه الظن الفاسد الذي هو من الائم وما قيل المراد ليس بوجوده
في الخارج والذهن وهم المتكلمون المنكرون الوجود الذهني فاسد لان
المقابلة للقول الاتي بآبئه ولان المتكلمين قائلون في الزمان والمكان
بالثبوت الوهمي كما صرح به الشريف في شرح المواقف (قوله هو
الفلان الاعظم) لا يخفى انه وما بعده اختلاف في حقيقة الزمان لا في وجوده

كما ان ما قبله اختلاف في وجوده لافي حقيقته فغلبه خلط بين الاختلافين
وجعل الضمير في قوله وفيه اختلافات للزمان ليكون اعم من الاختلاف
في وجوده وحقيقته خلاف الظاهر فالوجه ان المراد وقبل هو ممكن
لوجود الذي هو الفلك الاعظم وكذا ما بعده (قوله قد يفرض الحركتان
الى آخره) ظاهره دليل آخر على وجود الزمان وكذا عكس ما ذكره ولكن
صاحب المواقف جعل مجموع الامور الثلاثة اعني ما ذكره المصنف
وما ذكره المحشي وعكسه دليلا واحدا ثم قال وتلخيصه ان الحركة
بلحقتها تفاوت بالزيادة والنقصان وليس ذلك التفاوت بالمسافة خصوصا
باتحاد المسافة كما اذا قطع سريع وبطي مسافة واحدة وانتفاؤه مع
تفاوت المسافة كما في السرعة والبطء الموافقتين اخذا وتركوا ليس ذلك
التفاوت عائدا الى السرعة والبطء لاتحاد ذلك الامر الممتد الذي قد يقع
به لتفاوت مع الاختلاف في السرعة والبطء كما في هذه الصورة ولا اختلافه
مع الاتحاد في السرعة والبطء كما في الحركتين المتساويتين في السرعة
المختلفتين في الاخذ والترك في الحركة شي يقبل التفاوت ولا بد من الانتهاء
الى ما قبله لذاته وهو الكم انتهى مالا ولا يخفى ان ما ذكره المحشي او عكسه
اذا جعل دليلا على حدة لا يتم لاحتمال كون التفاوت بالمسافة اذا ما ذكره
انما ينبغي كون التفاوت عائدا الى السرعة والبطء لعدم معامع وجود التفاوت
في الامكان في هذه الصورة بخلاف ما ذكره المصنف اذ لا تفاوت
في الامكان مع التفاوت في السرعة والبطء وفي المسافة فلا يكون ذلك
الامكان اي الامر الممتد الذي وسع كلام الحركتين اي انطبق عليهما
من غير زيادة ولا نقصان عبارة عن احدي المسافتين ولا عن احدي
الحركتين والا لا ينطبق الجزء على الكل او وقع في الامكان هناك تفاوت
والكل باطل ولذا قال الشارح غير المسافتين والحركتين فاندفع ما سيجي
من منع مغايرة الحركتين (قوله ويتوهم) اي يورد عليه انه مشتمل على
قيد مستدرك لكنه وهم (قوله بل يلزم الخ) اضراب في معنى التعليل
والمراد بزمان الثانية امكانها اذا ثبت الزمان بعد وقوله مطلقا بمعنى سواء
كما على مقدار واحد من السرعة والا (قوله وفقدته او اختلافات سرعة

يجوز ان يتوافقا زمانا) اي امكانا وحاصله منع لزوم كون زمان الثانية
اقل مطلقا بناء على اننا لو فرضنا الحركة المتأخرة في الابتداء اسرع من
المتقدمة بحيث تقطع الى تركها مع مسافة مساوية لمسافة الاولى كان
امتداد احدي المسافتين والحركتين مساويا لامتداد الاخرى منها
فيجوز ان يكون هناك امكان يسعها معا ويكون الزمان عبارة عن ذلك
الامكان اذ لم يثبت الزمان بعد ولم يعلم ان ذلك الترتيب والمعية زمانيان
فاندفع ما قبل ما ذكره سفسطة بعد فرض الترتيب والمعية ومنشأوها
اشبه المسافة بالزمان فانه يجوز ان تتوافق في المسافة بان يكون الثانية
اسرع فتقطع مسافة الاولى ولا كذلك الزمان (قوله لا يلزم من هذا البيان
الى آخره) ظاهره منع الملازمة القائلة واذا كان كذلك كان بين اخذ
السرعة الخ ولا يخفى ان المصنف والشارح لم يدعيا بدلول كلمة كان
الوجود الخارجي بل ما هو اعم من الوهمي ثم استدل على وجوده الخارجي
بكونه قابلا للزيادة والنقصان ولا شيء من الممدوم في الخارج يقابل للزيادة
والنقصان على ما دل عليه كلام صاحب المواقف وشارحه فلا وجه
لايراده على تلك الملازمة بل الحق ان يورد على قوله وهذا الامكان قابل
للزيادة والنقصان الا ان يقال ذلك المدلول الاعم لكلمة كان يتحقق
بالآخرة في ضمن الوجود الخارجي وهذا القدر كاف ولذا قبل لا يخفى ان
المناسب ايراده بعد تمام الدليل لكن لما كان كلمة كان ههنا مشعرا
بوجود الزمان اورده ههنا انتهى ووجه اختيار الاشعار عموم الوجود
المدلول وان المدلول هو الوجود الرابطي لوجود الموضوع ومنهم
من جعله ردا لبعض الشارحين حيث حمل قول المصنف كان بين
احد السرعتين الخ على ان معنى بينهما امر موجودا حيث قال يعني
ان تدرك باضرورة ان بينهما موجودا ولا يخفى انه فاسد فان ذلك البعض
اراد بالموجود اعم من الوهمي والخارجي لما ذكرنا ولان الضروري هو هذا
القدر لا غير وايضا قوله ولعلمهم الخ صريح في ان لا يراد على المصنف
والقوم لا على من شرح كلام المصنف (قوله ولعلمهم لم يريدوا الاعينية
منشأوه الذي هو الان السيل) كما صرح به الامام في المباحث المشرقية

ونقله شارح المواقف حيث قال بعد نقل ما سبقه الشارح فقال الامام
فهذا الذي ابتدئناه الوجود في الخارج من الزمان هو الذي يسمى بالآن
السيال فان قلت يا بني عن ارادتهم ذلك الاستدلال المذكور لان الآن
السيال غير قابل للزيادة والنقصان وانما القابل لهما هو الزمان قلت
قبوله الزيادة والنقصان في نفس الامر لافي مجرد الاعتبار دليل وجوده
في نفس الامر ووجوده في نفس الامر دليل كونه منشأ موجودا في الخارج
فرادهم من اثبات الوجود الخارجي للزمان اثباته لمنشأ لالذاته واستدلوا
عليه بكون الزمان الذي ينشأ منه موجودا في نفس الامر بشهادة
قبوله للزيادة والنقصان في نفس الامر وهم اقاموا الزمان مقام منشأ
في البحث عن احوال الاعيان فاندفع اليراد السابق بتحرير مرادهم
اقول فيه بحث اما اول فلانهم سيصرحون بان الزمان عبارة عن مقدار
الحركة ولو فرضنا انتفاء حركة ذلك الجسم بل انتفاء نفس الجسم كان
هذا الامكان الواقع في الحركتين المفروضتين على حاله فوجوده وهمي ولذا
ذهب المتكلمون ان انه موهوم محض لا وجود له واما ثانيا فلانه لا حاجة
الى حل وجود الزمان في الخارج على معنى وجود منشأ لان ما وجد
كل جزء منه على سبيل التعاقب موجود في الخارج بنحو آخر من الوجود
كما صرح به المحقق الدواني في شرح العقايد فكل من الحركة بمعنى
القطع والزمان موجود في الخارج بذلك النحو وان لم يكونا وجودين بالوجود
المتعارف اى باجتماع الاجزاء الا ان يقال الحكماء لا يقولون بذلك
النحو من الوجود والالبطل حكمهم بجواز التسلسل في المعدات ببرهان
التطبيق اذ البرهان جار في تلك السلسلة فتأمل (قوله لان سلم وحدة
ذلك الامر الخ) لا يخفى ان تنكير الامكان لاوحدة الشخصية لانهم لم يجوزوا
تعدد الازمنة فنع ذلك القائل ان ليس هناك الامكان واحد لجواز ان
يكون لكل حركة امكان آخر منطبق فلا يرد ما قيل لوجه لهذا المنع
والاجواب المحشى فيما بعد لان وحدة ذلك الامر ضرورية انتهى
وذلك لان الوحدة غير ثابتة بالاجواب الا في فضلا عن ضرورتها كما نعرف
نعم نتجه عليه ان المدعى ههنا وجود الزمان لاوحدة فتلك المقدمة

غير ملزمة ههنا لا يقال ذلك لانه لا يثبت لو حدة لا يثبت كون الامكان قابلا
للزيادة والنقصان (قوله يتحد مقدار زمانهما) ان ارادنا اتحاد المقداران
ليس هناك الامقداران واحدا لا يمكن واحد - منطبق عليهما فهو اول البحث
وان اراد مساواة المقدارين كما هو قد يستعمل فيها فلا يندفع المنع وهذا
المنع مبنى على هذا ولا وجه لتعيين منشأ الغلط بقوله نعم يختلف مقدار الخ
(قوله لان سلم مغايرة الحركتين الخ) لا يخفى ان هذا المنع مبنى على ان الحركة
الطويلة تسع القصيرة فيجوز ان يكون ذلك الامكان متحدا مع الطويلة
ويكون باعتبار ذاتها حركة وباعتبار امتدادها زمانا لنفسها وللقصيرة
بل يجوز ان يكون المنع مبنيا على ان القصيرة تسع الطويلة لما سيحكي منه
من انه لا بأس في كون الزمان مقدار الحركة بطيئة بقدره الحركة السريعة
فاقيل ان هذا المنع من دفع بان المراد من اتساع الامكان للحركتين ان
ينطبق على كل منهما من غير تفاضل اى من غير زيادة ونقصان
توهم فاسد اذ كيف يتطبق الشيء الواحد على الكل والجزء
معنا نعم بقدره الاشياء المتفاوتة المقادير الى غير النهاية ثم ان
السائل منع مغايرة الحركتين ولم يمنع مغايرة المسافتين لما سيحكي من ان
ذلك الامكان ليس بفار الاجزاء باضرورة كالحركة بخلاف المسافة
وقد يستدل على ان ذلك الامكان غير الحركتين وغير المسافتين
بان الحركتين مشتركان في ذلك الامكان ويمتاز احدهما عن الاخرى
بالمسافة والمشارك فيه غير المشترك وغير ما به الاشتراك انتهى ولا يخفى ما فيه
لان الحكم بكون الحركتين مشتركان في ذلك الامكان صحيح فيما اذا كان
الامكان متحدا مع احدي الحركتين ذاتا مغاير لهما اعتبارا فلا يثبت به
الا المغايرة الاعتبارية والمقصود اثبات المغايرة الذاتية فايراد القائل بتوجه
عليه ايضا ولذا احتاج في دفعه الى الدليل الدال على انه مقدار الحركة
لانفسها وهو ان الزمان كالمقدار قابل للزيادة والنقصان بالذات
لا بواسطة امر آخر فلو كان عبارة عن الحركة لكان قابلا لهما بواسطة
مقدارها ذالقابل بالذات لهما هو الكم (قوله وغير ثابت الخ) وقع التقديم
ولتاخير ههنا في جميع النسخ فلنؤخر ما يتعلق به الى ما بعد القواين

كما هو محله (قوله فانه ظاهر دالة على بقاء قوله وقدره الخ) لما قبله ان تقديرهم
يجوز ان يكون مبني على الحكم الوهبي الذي اتفق عليه جميع الاوهام
كالحكم بعدم تناهي الابعاد فدفعه بان ما قدره من اليوم
والامس وغيرهما ليس وجوده بمحض الاعتبار فان اليوم والامس
موجودان في نفس الامر سواء فرضهما فارض او لم يفرض وايضا
لو فرض عمر ثمانين سنة اطفال لا يكون شيخا بمجرد ذلك الفرض بل لابد
من حوالان ثمانين على عمره في الواقع فدل ان الزمان مشتمل على مقادير
متناسبة كل منها يوم او شهر او سنة والمشتل عليها بحسب نفس الامر
موجود في نفس الامر وان لم يكن موجودا في الخارج وقد سبق
ان مرادهم اثبات ذلك الوجود للزمان لا الوجود الخارجي اقول كما
ان المكان مع كونه موهوما محضا منتزعا من الجسم عند المتكلمين موجود
في نفس الامر عندهم بمعنى وجود مبدأ الانتزاع في الخارج يجوز ان يكون
الزمان موهوما محضا منتزعا من التغيرات المتعاقبة كالاكوان في الامكنة
وهو موجودا في نفس الامر بمعنى وجود مبدأ انتزاعه وهذا القدر يكفي
للتقدير ولذا ساء المتكلمين انكار وجوده مع حكمهم بصدق المقدمة
القائلة بان كل ما هو موجود في نفس الامر بقدره موجود في الخارج
(قوله اقول يعلم من يعلم شيئا) تلخيصه ان المقدمة التي منعها الشارح
اعني ان اثبات المعية الزمانية لا يمكن الابعاد اثبات الزمان بديهية ويلزم
الدور فان قلت ان اريد ان العلم بوجود الزمان من هذا الدليل يتوقف
على العلم بذلك الدليل المتوقف على العلم بالمعية الزمانية فسلم لكن العلم
بالمعية الزمانية يتوقف على العلم بوجود الزمان مطلقا لا من هذا الدليل
وان اريد ان العلم بوجود الزمان مطلقا يتوقف على العلم بذلك الدليل
فمنوع اذ لا يتوقف على الدليل الخصوصي وعلى كل تقدير فلا دور
قلت نعم ولكن ما ذكره كاف في مقابلة الشارح لانه مسلم ان العلم بوجود
الزمان يتوقف على هذا الدليل ولذا احتج الى منع مقدمة اخرى
واقول لا يخفى ان المتكلمين معترفون بالمعية الزمانية هناك مع انكارهم
بوجود الزمان فالعلم بالمعية الزمانية يتوقف على العلم بوجود الزمان
مطلقا اعم من ان يكون وجودا خارجيا او وهيبا والمطلوب اثبات الوجود

الخارجي فلا دور وقد يقال توقف العلم بثبوت المعية الزمانية على العلم
بوجود الزمان ممنوع فان الزمان وان كان مأخوذا في مفهوم المعية الزمانية
لكنه لا يلزم ان يتصور بحددها الاسمي لجواز ان يتصور بوجه آخر اقول
ولا يخفى فساد هذا الدور تام يتوقف الحكم بالمعية الزمانية على الحكم بوجود
الزمان المتصور باي وجه كان ولا يتغير ان توقف على الحكم بتغير
تصورات الاطراف (قوله من قبل الاستدلال بالحد) اي بثبوت الحد على
ثبوت المحدود ولما كان الحد مفصلا والمحدود مجعلا كان ثبوت الاول اوضح
من ثبوت الثاني فصيح الاستدلال به عليه فلا يتجدد ان الحدود لا تكسب
منها التصديق والنسخ ايضا وجه قولهم الاستدلال بالحد على المحدود
(قوله وبيان هذا الحكم الخ) ولقائل ان يقول يجوز ان يكون عدم اجتماع
الاجزاء باعتبار عدم جتماع التغيرات المتعاقبة الواقعة في تلك الاجزاء
فيكون توصيف الزمان بعدم اجتماع اجزائه حكما موهوما غير مطابق
لواقع من باب اشتباه حكم الضرف بحكم المظروف وليس ما ذكره
يديهيا جليا ولذا ذهب قوم الى ان الزمان واجب الوجود او الغاك
الاعظم (قوله كتنقدم صفوف المسجد) فان تقدم الصف الاول بمحض
اعتبار المحراب من الجانب المقابل للباب ولو اعتبر من جانب الباب
واعتر استدار المحراب بدل الاستقبال انعكس الامر وصار المتقدم
متأخرا فهو متعلق بالمتني لا بالنفي (قوله لا يتوقف بيانه) اي يسان لزوم
اجتماع اجزاء الحركة من اجتماع اجزاء الزمان على سبق ثبوت كونه
مقدار الحركة بل يكفي ثبوت المقدارية بدليل غير متوقف على كونه غير
مجتمع الاجزاء حتى يلزم الدور اقول مراد الشارح من ذلك الابرار
لا سبيل الى اثبات كونه مقدارا للحركة الا بابطال كونه مقدارا لهيئة قارة
ولا سبيل الى ذلك الا بطلان الابان الزمان غير مجتمع الاجزاء فاذا استدلل
على عدم اجتماع اجزائه بذلك فان كان الحكم بذلك اللزوم لاجل كونه
مقدارا للحركة ففيه انه يستلزم الدور اذ لا يمكن ثبوت المقدارية بدون
ثبوت المدعى وان كان لاجل ان الحركة واقعة فيه والدليل على هذا
جار في المسافة مع تخلف حكم المدعى عنه فلا وجه لما ذكره المحشي

(قوله متصفا بالوجود في سائر اجزائه) قول قوله في سائر اجزائه ان كان متعلقا بالوجود كما هو الظاهر من قوله ان يكون المرجود في جزئ منه فهو عين ما منع الشارح الا يرى ان اجزاء المسافة مجتمعة مع ان الحاصل في الكعبة ليس حاصل في الهند وان كان متعلقا بالاتصاف بمعنى انه في سائر الاجزاء متصف بالوجود في الجزء الاول ففيه ازلة لم ينشأ من اجتماع اجزاء الزمان لان ذلك الزوم وقع وان امتنع اجتماع اجزائه لان جريان سفينة نوح عليه السلام في امواج كالجبال متصف في يومنا هذا بالوجود في يوم الطوفان سواء اجتمع اجزاء الزمان اولم يجتمع ولو سلم انه نشأ من فرض اجتماعها فليس ذلك مراد القائل اذ اللازم غير مستحيل ولذا قال بعض الافاضل الاولى للشارح ان يقول قوله في يومنا ان كان قيد القول حادثا فاللازمة ممنوعة فلا يلزم من اجتماع اجزاء الشيء ان يكون الحادث في احدهما حادثا في الآخر وان كان طرفا المحكم على معنى ان الحادث في يوم الطوفان متصف في يومنا بالحادث في ذلك اليوم فهي مسألة وانتالي صحيح كما لا يخفى انتهى فعلى هذا كان ما منع الشارح المعنى المبني على كون قوله في يومنا طرفا للحادث والمفهوم ما هو المبني على كونه طرفا للمحكم ويحتمل ان يكون المنوع والمفهوم كلاهما مبنيين على كونه طرفا للحادث لكن المنوع مبني على حل الحادث على معناه الحقيقي والمفهوم مبني على حمله على اعم من البقاء لكن على هذا يتجه ايضا ان الموجود في جزءه انما يلزم ان يكون موجودا في جزء آخر اذا كان باقيا الى الجزء المتأخر فليس منشأ الزوم هناك اجتماع اجزاء الزمان ايضا بل بقاء ذلك الموجود واوسلم فليس اللازم بباطل كما لا يخفى وبالجمله هذا الكلام من المحشى في غاية السقوط اللهم الا ان يكون مراده اللاتقي منع بطلان اللازم لامنع الزوم وفيه ما فيه (قوله فلان ما قبل فيها مستلزم لبقاء وضع معين) اقول هذا مستخيف جدا لان ما نقله الشارح عن ارسطو فيما سبق دل على ان الحركة بمعنى التوسط صفة شخصية باقية بشخصها بين المبدأ والمنتهى لكن مقتضى ذات تلك الصفة تغير نسبة الجسم الى حدود المسافة ويلزمه تغير وضعه بالنسبة الى الامور

الخارجة البتة فبقاء حركة الفلك بمعنى التوسط بشخصها من الازل الى الابد مستلزم عدم بقاء وضع في آئين لابقوه اولا وابد اولذا اورد عليه اننا وضع ما يقع فيه الحركة لانفس الحركة وما قبل اذا حصل للفلك حركة في الوضع وحصل له صفة شخصية دفعة لا بد ان يكون هناك وضع معين له مدخل في شخصية تلك الصفة فان شخصيتها كما قالوا بوحدة الموضوع الذي هو الجسم المتحرك ووحدة ما فيه الحركة من المقولة فاذا كانت تلك الصفة لشخصية مستمرة باقية الى المنتهى وجب ان يكون ذلك الوضع المعين باقيا الى المنتهى والام يبق ذلك الشخص فلم يكن مستمرا وذلك باطل قطعا ضرورة ان بقاء وضع معين ينشأ في الحركة في الوضع انتهى ففيه نظر لان الوحدة المتغيرة في المقولة نوعية لا شخصية لان المتحرك في الاين ابونا متعددة فيما بين المبدأ والمنتهى وكل منهما اين بالفعل على تحقيق المحشى كما مر وكذلك للمتحرك الوضعي اوضاع متعددة غير متناهية واوسلم انه فيما بين المبدأ والمنتهى اين او وضع واحد بالشخص فهو لا يستلزم السفسطة لان كل وضع مقروض جزء من اجزاء ذلك الشخص الخارج من القوة الى الفعل تدريجا لانفسه (قوله مع صيرورته) اذ الوضع عبارة عن نسبة الاجزاء الى الامور الخارجية لاعن نسبة مجموع الفلك الى الامور الخارجية حتى يمكن بقاء وضع معين مع الحركة الوضعية وانما تعرض به اذ السفسطة انما يترتب عليه وليس المراد ان ما قبل مستلزم لفاسدين الاول هو البقاء ازلا وابد والثاني هذه الصيرورة كما وهم (قوله والاتقلابان) اي والحال ان تقطع السرطان والجدي من فلك البروج في جانبي الرأس والقدم اي يكون وضعه في هذه الحالة عين وضعه في الحالة التي زالت هاتان النقطتان عن الجانبين المذكورين ووقعت بدلتهما نقطتا الاعتدالين اعني تقطع الحمل والميزان فالسمت بمعنى الجانب لا ما هو المصطلح من نقطة معينة هي قطب دائرة الافق التي هي الفاصلة بين ما يرى من الفلك وما لا يرى لان نصف الفلك تحت الارض الاثره ونصفه فوق الارض نراه فالدائرة المتصفة هي الافق وافق كل بلد يخالف افق الآخر والمضاف محذوف اي جانبي

السمتين فلا يرد ان قوله في افق معين يدل على ان كلا من النواحيين
المذكورين يتحقق في بلد واحد مع انه محال لان مساواة الانقلابين مستحيلة
از اس والقدم لا يمكن في غير البلد الذي عرضه بقدر الميل الكلي ومساواة
الاعتدالين لهما لا يمكن في غير خط الاستواء وذلك لان السميت والجناب اعم
من النقطة المعينة (قوله ويلزم ان يكون المقادير الخ) وكذا يلزم ان يكون
اثن التحرك الاثنى عند موضع معين ايقية في موضع آخر وكذا يلزم ان
يكون اللون الضعيف في المتحرك الكيفي لونه القوي والكل مسطحة
ويجبه على الكل ما قدمنا من ان الحركة غير ما فيه الحركة (قوله واما
في الزمان فلانه متجدد لذاته الخ) تلخيص الاستدلال لبس الموجود من
الزمان هو الان السبيل الباقي بحسب الذات المتجدد بحسب النسب
والاضافات الى الحوادث اذ لو كان الامر كذلك لم يكن الزمان الموجود
متجددا لذاته واذا لم يكن متجددا لذاته لم يترتب على اثباته ما هو الغرض
منه اعني كون الحركة المتجددة لغيرها منتهية الى الزمان المتجدد بالذات
قطعا للسلسل لان الزمان الذي باثباته يحصل هذا الغرض متجدد
لذاته فقوله فلانه متجدد لذاته علة لتفرع قوله فلافائدة الخ لامقدمة
استثنائية استثنى فيها قبض تالي الملازمة الاولى حتى يلزم استدراك
ذلك التفرع وبهذا البيان سقط الارهام (قوله فانه لما علم ان تجد
الحركة) اي الحركة الموجودة التي هي التوسط لبس لذاته قبل لما
مر من ارسطوانها باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها سبالة انتهى
اقول فمضى هذا يكون المتجدد بالذات هو تلك النسب والاضافات اللازمة
الحركة بمعنى التوسط لا الزمان فقوله وهو الزمان ممنوع فالحق ان يقول
لان الزمان متفاوت لذاته فانه لما علم ان التفاوت بين الحركتين لبس من
جهة البطء والسرعة اذ قد يوجد التفاوت مع اتفائهما ولا من جهة المسافة
علم ان هناك امرا يمتد اقبل التفاوت لذاته وهو الزمان فلو كان الموجود من
الزمان هو الان السبيل لم يكن الزمان متفاوتا لذاته فلافائدة في اثباته وانما
الفائدة في اثبات التفاوت لذاته ويجه عليه ايضا ما قيل لو علم الزمان من ذلك
لما احتاجوا الى مقدمات شاقة في اثباته فالحق ان ذلك مدفوع عنهم بان

الامكان اي الامر المتد الذي وجوده في الحركتين المفروضتين لما لم يكن عين
شي من الحركتين والمساوتين وكان هو هو لا وجود له في الخارج مع وصف
الامتداد بتوأم شأنوهم هو الان السبيل (قوله لم يكن الزمان متجددا لذاته
اي بالذات بحيث يصير متجددا لاجزاء من احوال ذاته لا بالواسطة بحيث يصير
ذلك التجدد من احوال متعلقة فلا يرد ان تجدد النسب والاضافات مقتضى
ذات الان السبيل كانه في الحركة مقتضى ذات التوسط (قوله وعلى
هذا لا يثبت مغايرة الزمان) اي كما يرد انه لافائدة في اثباته برده عليه ايضا
انه لا يثبت مغايرة الزمان للحركة اذ يجوز ان يكون ذلك الان السبيل
عبارة عن التوسط وذلك لا يمكن اي الامر المتد عبارة عن القطع والقاتل
ان يقول وان لم يثبت المغايرة بفرض حركة واحدة لكنها ثابت قطعها
بفرض حركتين او اكثر كما فعله القوم وقد سبق تفصيله (قوله اعلم ان
الزمان الخ) الغرض منه اثبات كون الزمان مقدارا للحركة بدليل آخر
على وجه يتضمن ثبات الزيد في كلام المصنف ويندفع ما اورده الشارح
عليه بقوله المناسب ان يقول ويتضمن دفع ما يرد على ما اختاره الشارح
بقوله المناسب الخ من انه لا يلزم منه كونه مقدارا للحركة بخلاف ان يكون ذلك
الامر الغير القار الاجزاء جوهر قائما بذاته ويتجدد لكل جزء منه في كل آن
يفرض وتلخيص الكلام انه كما كان الزمان في ذاته لا باعتبار المتعلق امرا
غير قار بحيث لا يبقى جزء منه في آئين يلزم ان لا يكون جوهر قائما بذاته
لكن المقدم حق لما سبق واما الملازمة فلوجهين الاول انه على تقدير
كونه غير قار او كان قائما بذاته اي لو صدق قبض التالى مع ذلك المقدم لكان
الحاضر منه دفعة غير منقسم املا وكما كان الحاضر غير منقسم لم يكن
عدمه تدريجيا وكما لم يكن عدمه تدريجيا كان عدمه دفعا وكما كان عدمه
دفعا يلزم تالى الاثنى ينتج من الاقتراني الشرطي انه لو ثبت قبض
التالى معه يلزم تالى الاثنى وهو محال فقد ثبت الملازمة بقياس خلفي اما
الصغرى من الشرطي فلان على تقدير كونه غير قار كان الحاضر منه دفعة
هو الان الغير المنقسم بخلاف ما اذا كان قارا لاجزاء كالفلك الاعظم على
مذهب فان الحاضر في كل آن هو الفلك المنقسم واما الكبرى الاولى فقد

اثبت بقوله لانه غير منقسم يعني ليس له اجزاء ليجتاج في انعدامه بالكلية
الى انقضاء الاجزاء شتافشبتا على التدرج فراده من العدم هو العدم
بالكلية فلا يرد عليه ان الكل يعدم بانعدام جزء منه فعدم التدرج
في العدم لا يتوقف على عدم الانقسام وكذا وجود الكل يتم بالجزء
الاخير ولذا حصرو الكون والفساد في الدفعي واما الكبرى الثانية فقد
اشار الى دالها والبقوله ان القائم بذاته وجوده وعدمه دفعي وتدرجي
اذا التزديد لمنع الخلوق فانتفاء احدهما يجب عين الآخر واما الكبرى الثالثة
فظاهرة لان عدم اقرار يقتضي ان لا يبي ذلك الحاضر الغير المنقسم اكثر
من ان فلا يتخلل بين وجوده وعدمه ان آخر والا كان قارا واذالم يتخلل
يلزم تنالي الاثنين ان الوجود وان العدم هذا وبهذا البيان ظهر فساد
ما قيل ان الغرض من هذا الكلام بيان ان زمان مقدار الحركة بدليل
آخر غير ما ذكره المصنف ثم اعترض عليه بانه لا مدخل في هذا البيان
لكون الزمان غير قار الذات وان قوله لوجهين متعلق بقوله فلا يكون قائما
بذاته المتفرع على ما قبله فيلزم توارد العالين على معلول واحد ولا يمكن
توجيهه بان احديهما علة لعلة الاخر كما هو المشهور في امثاله لانه
خلاف الواقع فالاولى الاكتفاء بقوله الزمان لا يكون قائما بذاته لوجهين
ثم قرر الدليل من الشكل الثاني بان يقول ان القائم بذاته وجوده وعدمه دفعي
وتدرجي ولا شيء من الزمان كذلك اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى
فلانه لو قام بذاته الح و انت خبير بان جميع ذلك ظاهر البطلان لما عرفت
مما قررنا من قبل من كون الوجهين علين لعلة الاولى هو عين
الواقع لا خلافا وقد عرفت ان صحة الصغرى والكبرى الثالثة توقفت
على كونه غير قار وتقرر الدليل كما قرره مما لا يرزبه العقل السليم وجعل
قوله والزمان اوقام بذاته دليلا لكبرى الشكل الثاني فاسد اذ لا تثبت هي به
بل لا مناسبة بينهما اصلا فالتعويل على ما ذكرنا في ههنا كلام هو ان ليس
منشأ زوم تنالي الاثنين هو القيام بذاته بل المنشأ وجود امر غير قار سواء كان
قائما بذاته ام لا فهذا الدليل جار في عدم الزمان اوفي قراره بان يقال لو كان
الزمان الغير قار موجودا الزمان الموجود غير قار لكان الحاضر منه

دفعه غير منقسم اصلا الى آخر الدليل مع ان الزمان موجود غير قار
عندهم بل يجري في كونه قائما بذاته بان يقال لو كان قائما بغيره كان الحاضر
منه دفعة الح ويندفع الكل بما ذكره بعد فالكبرى الثانية من هذا الدليل
فاسدة كما ستطلع (قوله ولقائل ان يمنع الح) يعني لانسلم الكبرى الثانية
من الاقتراني الشرطي اذ لا يلزم من عدم كون عدمه تدرجيا كونه
دفعيا حتى يلزم تنالي الاثنين وانما يلزم كونه دفعيا لوانحصر عدم القائم
بذاته في الدفعي والتدرجي وهو ممنوع لجواز ان لا يتوقف عدمه على
امتداد زمان ليكون تدرجيا وان لا يمكن ان يوجد آن عدمه ليكون دفعيا
بل يكون معدوما في ذات زمان بان يكون عدمه في الزمان المعين قطعاً
وان لم يوجد الآن الذي هو مبدأ عدمه وهم يعبرون عن مثله بانه في نفس
الزمان اي لافي شيء من طرفيه ولا في مجموعهما وهذا كالمسامنة التي هي زوال
الموازاة ومن البين ان الموازاة آنية الوجود والحدوث لكن زوالها وان كان
متوقفا على حركة احد المتوازيين هو ليس باق لعدم امكان ان يوجد
الآن الذي هو مبدأ الزوال والتدرج لتحقيق الزوال والمسامنة عند كل
جزء يفرض من ذلك الزمان والتدرج لا يتحقق قبل حد معين واذا جاز
ذلك في عدم الاعراض كالموازاة فليجبر في عدم القائم بذاته ولا بد من نفسه
من دليل وبهذا ظهر انه دافع الاشكال يجري ان الدليل المذكور في عدم
الزمان اوقرار كما قررنا وظهر ايضا وجه احالة المحشي ما ذكره في برهان
المسامنة على هذا المقام فتأمل في هذا الكلام (قوله وثانيهما انه لو قام
بذاته) اي على تقدير كونه غير قار لانه دليل الملازمة ايضا وحاصل الدليل
لو كان قائما بذاته مع كونه غير قار فاما ان ينقسم الحاضر منه دفعة او لا ينقسم
والكل محال اما الاول فلانه اذا انقسم ينقسم الى ماض ومستقبل فيلزم
اجتماعهما في الوجود حيث كانا من اجزاء الحاضر ويلزم منه ان يكون
الماضي منقسبا لكونه ماضيا وغير منقض لكونه حالا وحاضرا وان يكون
المستقبل موجودا في الجملة لكونه حاضرا وغير موجودا اصلا لكونه مستقبلا
والكل اجتماع النقيضين فلا يتجه ما قيل بجواز اجتماع الماض والمستقبل
في ساحة واحدة واما الثاني فلان عدم انقسامه اما حال كونه متصلا بشيء

من السابق واللاحق) واما حال كونه غير متصل بشيء منها بل منفصلا
عنهما فعلى الاول يلزم اتصال الموجود بالمعدوم وهو يقتضي ان يكون
ذلك المعدوم موجودا اذا الاتصال نسبة بين الطرفين يستحيل بدون
وجودهما وعلى الثاني يلزم تركيب الزمان من الآتات فيلزم الجزء وهو
تحال (قوله تأمل) اما اشارة الى ما قبل هذا الدليل على تقدير صحته ينفي
الحاضر او الى ما قبل كلا الوجهين جاريان في نقيض المدعى او اشارة الى
ان لا تركيب للزمان في الخارج اذا الموجود في الخارج ليس الا الآن السبيل
وانما التركيب في الخيال وكل من المتصلين موجود في الخيال فمختار ان احد
الموجودين في الخيال يتصل بالموجود الآخر فيه فان قال انه بحسب
الخارج اما متصل او منفصل فنقول ان كان الانفصال مقابلا للاتصال
تقابل العدم والممكنة فمختار ان ليس بم متصل ولا منفصل اذ ليس من شأن
الموجود في الخارج ان يتصل بالمعدوم فيه وان كان مقابلا لتقابل الايجاب
والسلب فمختار انه منفصل عن السابق واللاحق ونمنع لزوم تركيب الزمان
من الآتات اذ لا تركيب بحسب الخارج وانما التركيب في الخيال ولا نسلم ان
الانفصال بهذا المعنى يستلزم تركيب الزمان في الخيال من الآتات المتتالية
او تركيبه في الخارج منها لولا انعدام الاجزاء المنقضية لان المانع من الاتصال
ليس الا الانقضاء والعلم ولو بقيت موجودة لكان الحاضر متصلا بها
واتصل بهما ببعض ويكون بين كل جزئين قابلا للانقسام الى غير
النهاية كما في سائر الاتصالات (قوله والقائم بغيره الخ) يعني قد ثبت بما ذكرنا
انه ليس قائما بذاته بمعنى المستغنى عن المحل مطلقا موضوعا كان المحل
او هيولى لا بمعنى المستغنى عن الموضوع وان احتاج الى المحل واللام يصح
ترديد القائم بالغير بين العرض والصورة واذا لم يكن قائما بذاته كان قائما
بغيره اى محتاجا الى المحل فثبت اما ان يكون عرضا واما ان يكون صورة
جسمية او نوعية والثاني باطل والا لوقع الحركة في مقولة الجوهر وهو
باطل عندهم فثبت ان الزمان عرض (قوله فموضوعه متجدد ان اراد ان
تجدد العرض يستلزم تجدد الموضوع في ذاته فذلك ظاهر الفساد والالكان
الجسم المتحرك متجدد في ذاته بتجدد الحركة العارضة له وتجدد الاوضاع

والكيفيات وان اراد ان تجدد العرض يستلزم تجدد الموضوع اما في ذاته
او في وصف من اوصافه فسلم لكن يكون قوله وهو الحركة ممنوعا لجواز
ان يكون ذلك الموضوع هو الجسم المتحرك فلا يعلم من هذا البيان انه
قائم بالحركة بل يجوز ان يكون نفس الحركة بمعنى القطع فالمناسب
الاقتصار على دليل اقوم لان ما ذكره لا يفيد شيئا مما قصده (قوله فلا تضيقه
عليها) فيه انه اوضح لكان الحركة المنطبقة على المسافة مقدار الها
وهو باطل الا ان يقال قد ثبت انه من اوصاف الحركة فهو اما مقدارها
او وصف آخر والثاني باطل اذا المنطبق على الحركة ليس الا المقدار من
اوصافها (قوله والتقدم والتأخر في الحركة) لا يخفى ان كون الزمان
واسطة في حقوق التقدم والتأخر للحركة ليس من المبادئ المناسبة لكونه
مقدارا لها والا لكان الزمان مقدار الكل حركة مع انه مقدار لحركة
ما عندهم (قوله فان قيل الخ) اعلم ان اصل الدليل هكذا ان الزمان كم
لانه قابل للزيادة والنقصان بالذات وكل ما هو قابل للزيادة والنقصان
بالذات كم لان القابل بالذات قابل للقسمة بالذات فهذه الكبرى ثابتة
قطعية لا يقبل المنع اصلا بخلاف الصغرى واستدل هذا القائل عليها
ولا يخفى ان اصل القبول لهما ثابت بكون الامكان امرا ممتدا يسع كلا
من الحركتين فان استدل على اصل القبول فلا حاجة اليه لانه معلوم
من قبل وان استدل على كون القبول بالذات لا بالواسطة فلا يدل عليه
لجواز ان يكون اطولية احد الزمانين من الآخر بالواسطة لا بالذات فلا يد
من الدليل الذي سيذكره في دفع منع القائل الآتى ولذا امرضه (قوله
لا يخفى ان الحركة بالذات حاصلة) ان عروض قبول الزيادة والنقصان
الحركة اما بواسطة الزمان واما بواسطة المسافة لا بالذات اقول ان اريد
بالحركة التوسط فالزمان مقدار القطع اذ لا مقدار للتوسط وان اريد بها
القطع فلا نسلم انها لا تقبلها بالذات كيف ولها مقدار وكل مقدار قابل
لها بالذات نعم الزمان والمسافة واسطتان في الاثبات لكن النافع له
كونهما واسطة في العروض لاني الاثبات ولا في الثبوت كما لا يخفى لا يقال
قبول الحركة بمعنى القضع لهما بواسطة مقدارها الذي هو الزمان

لا بالذات لا نقول فكذا قبول المسافة لهما بواسطة مقدارها لا بذاتها اللهم
الا ان يحمل قوله في مسافة طول على النسخ والمراد طول المقدار فتأمل
(قوله فانه متصف بالاطول) اذ لا يسع لعقل انكار كون النهار اطول من الليل
فيما اذا كان للشمس ميل موافق للعرض في الجهة وكونه اقصر منه في الميل
المخالف ولا انكار كون الشهر اطول من اليوم والسنة اطول منهما فهذا
الحكم يديه وان كان ذهنا لا خارجا لعدم وجود الموضوع الا في الخيال
(قال المصنف فهي الحركة) قد سبق منع هذه المقدمة من المحشى مستندا
بهية الواقف في الرمح الغير القارة مع انها ليست بحركة والتزم تارة
كونها حركة اقول الزمان متجدد الاجزاء لذاته وتجدد هيئة الواقف
بواسطة الرمح المشتمل على مبدأ الاستبدال بالذات (قوله لان الزمان
يعرف الخ) يعني اذا قيل الزمان الواقع من زيد الى نوح عليه السلام
لا يعرف مقداره الا بتقديره بانه سنون كذا او شهور او ايام كذا فيكون
السنين والشهور والايام اجزاء لذلك الزمان وتلك الاجزاء اجزاء من حركة
الفلك الاعظم لان اليوم عبارة عن حركة الاعظم من كون مركز الشمس
في الافق الى عودها اليه والشهر عبارة عن حركته من اجتماع النيرين
الى الاجتماع الاخر والسنة القمرية حركته من اجتماعهما الى عود
الاجتماع اثني عشر مرة والشمسية عن حركته من حلول مركز الشمس
بنقطة الحمل الى عودها اليها فقد ثبت ان الزمان عبارة عن مقدار حركة
الاعظم بان يقال الزمان منقسم الى الشهور والاعوام والايام انقسام
الكل الى الاجزاء وهذه الاقسام مقادير حركة الاعظم فاندفع ما قيل
لامدخل لمعرفة الزمان باجزائها فيما هو المطلوب وانما المفيد له كون
الشهور والاعوام ونحوها اجزاء للزمان ولمقدار حركة الاعظم واقول
كون الايام والشهور والاعوام مقادير حركة الاعظم اصطلاح متأخر
عن القول بان الزمان مقدار حركة الاعظم فلا يكون دليلا الاعلى انه
مقدار حركته عندهم والكلام في انه مقداره بحسب نفس الامر فلا يصلح
لان يكون اماره عليه كما لا يخفى الا يرى ان القدماء انكروا الاعظم مع تقديرهم
اجزاء الزمان بالشهور والاعوام وبعض المتأخرين نسب الحركة

اليومية الى الارض فاعلم ذا (قوله قديقال) اي في اثبات انه مقدار حركة
الاعظم لما ثبت انه مقدار الحركة فهو اما مقدار الاينية او الكمية او الكيفية
او الوضعية والاول باطل لانها ان امتدت يجب ان ينتهي لنهاى
الابعاد مع ان الزمان لا نهاية له كما سيحكي ولو انقطعت الى جهة اخرى
لوجب سكون الزمان ولو آنا مع ان كل آن يفرض فهو حال في الزمان
السبيل والثاني ايضا باطل لاستلزامها الاينية ولم يطلوا كونه مقدار الكيفية
مع ان ابطاله واجب في اتمام الدليل لكن يمكن ابطاله ايضا بانها
غير متعين الثبوت لما يرد عليه من المنع الذي ذكرناه سابقا والزمان متعين
الثبوت فلا يكون مقدار الكيفية فلذلك ذكرنا ان الحركة التي كان مقدارها
هي الوضعية (قوله ويجب ان يكون اسرعها) اي اسرع الحركات
الوضعية لان الزمان يقدر به سائر الحركات الوضعية وغير الوضعية
بان يقال هذه الحركة واقعة في مقدار كذا من الزمان وذلك التقدير بسبب
هذه الحركة التي الزمان مقدارها وغير الاسرع مقداره اي زمانه اعظم
من مقدار الاسرع اذا اتحد في مسافة فان قلة زمان الحركة تقتضي
سرعتها وحيث يمكن ان يقدر به الحركات كلها لان الأكبر بحسب
المقدار يقدر بالاصغر فيقال هذا الفرسخ كذا رمحا وهذا الرمح كذا
ذراعا وهذا الذراع كذا اصبعين ولا يعكس لان المقدار الاصغر عاد
للا أكبر دون العكس كذا في المواقف وشرحه ومنه علم وجه قوله بسبب
هذه الحركة لان سرعة هذه الحركة كانت سببا لكون الزمان عادا المقادير
سائر الحركات فكانت الحركة المذكورة سببا لان يقدر بالزمان سائر الحركات
اقول اذا قيل هذه الحركة في ساعة فلا شك ان مقدار الساعة ليست اقل
من مقدار تلك الحركة ولذا كانت ظرفا حقيقيا لها فالصواب في الاستدلال
ان يقال مقدار الاسرع اعظم من غير الاسرع فيما اذا اتحد زمانا اذ مقدار
كل حركة مساوية لمقدار مسافتها ولما كان الزمان ظرفا لسائر الحركات
والظرف يجب ان لا يكون اصغر من المظروف ويجب ان يكون مقدار
اسرع الحركات الوضعية الدائمة وهي حركة الاعظم بالاستقراء (قوله
لا يكون مقدار المقدار ههنا اسم آلة) اي لا يكون آلة لتقدير ما مقداره اقل

لمعرفة ان الاعظم لا يكون عادا للاصغر وآلة التقدير يجب ان يكون
مقداره عادا وابس المقداره هما اسما بمعنى الكم المتصل لان عكس هذا
الحكم ظاهر ايضا فيلزم ان لا يكون مقدار الحركة لئلا يسرع ولا غير
الاسرع (قوله ويتوجه معارضه بانه لو كان مقداره للزم من فرض
عدمها فقدانه لكنه غير لازم وجواب الشيخ منع بطلان التالي مستندا
بدليل اللزوم او معارضة على المعارضة باثبات اللزوم او معارضة لدليل
بطلان التالي وهو الاظهر (قوله اولم يكن فلكا) في اكثر النسخ بنصب
فلكا وهو سهو من قلم النسخ والصواب الرفع كما يقتضيه مقابلة قوله اولو
لم يكن له حركة واقول ويتوجه عليه ايضا ان انحصار الحركة بالذات
في المقولات الاربع ابس بقطعي لثبته البرهان وانه لما كان الابعاد الموجودة
المتناهية منقسمة الى غير النهاية جازا الحركة الطبيعية فيها الى غير النهاية
ايثبة كانت او كية ويدل على جواز المصادرة المشهورة في كتب الهندسة
(قوله وذكر انه لو لم يكن الخ) يعني لما كانت الحركة فائضة على الفلك من
التفاعل الموجب كانت لازمة لوجوده لاستعداده التام لها كما يحق
في الفلكيات فلولا لم يكن حركة الفلك لم يوجد الفلك فلا يتجدد الجهات
ولا يتعين فلا يوجد للمستقيم جهات اذ لا وجود بدون التعيين فلا يوجد
حركة مستقيمة طبيعية اصلا حيث لا جهة بطبيعتها طبيعة الجسم
فلا يوجد حركة قسرية لانها على خلاف الطبع وحيث لا طبع فلا
فسر واذ انتفت الطبيعة والقسرية انتفت الارادية اذ لا نمو ولا حيوان
واذا انتفى جميع انواع الذاتية انتفى العرضية التابعة لواحدة منها فثبت
انه لولا حركة الفلك لم يوجد حركة اصلا فصح التفرع فاندفع ما قبل
هذا مبني على مسئلة تتجدد الجهات لكن التجدد انما يتوقف على الجسم
المستدير لا على حركته المستديرة كما يشهد به الشئ فيما ذكره فلا وجه
لاخذ حركته المستديرة انتهى اذ الكلام في اللزوم لافي التوقف ومن
وجه ذلك بان اخذ الحركة واقعي والمراد انه لو لم يكن جسم مستدير
تحرك بالحركة المستديرة في الواقع لم يعرض للمستقيم جهات بدلائل
تجدد الجهات على ان الفلك على ان يكون في الزمان

اولا حركة الفلك نعم يتجه على الشيخ ان التجدد بالفلك انما هو الجهتان
الحقيقتان اعني الفوق والتحت لاجمع الجهات الحقيقية والاعتبارية
وربما يكون الطبيعية الى جهات اعتبارية كما ذكره المحشي في حركة
الجسم النامي الى جميع الجهات فلو لا حركة الفلك لم ينتف حركته طبعاً
الى الجهات الاعتبارية كما لا يخفى فالحق في الجواب ان يقال لولا حركة
الفلك لم يوجد الفلك فلا يوجد العقول لكون العاشر مع فلك القمر
معلولا علة واحدة هي العقل التاسع وكل من البواقي علة تامة لفلك
عندهم واذا لم يوجد العقول لم يوجد العناصر والعنصرات اصلا
فضلا عن حركتها وينجبه عليه ايضا ان كلام المعارض في انه لولا حركة
الفلك الاعظم لم يفقد الزمان لافي انه لولا حركة مطلق الفلك لم يوجد
الزمان لان المعارضة على دعوى انه مقدار حركة الاعظم ولولا يوجد
الاعظم لتجدد الجهات بما تحته كما حدده القدماء المتكرين للتاسع الا ان
يقال دل ظاهر المعارضة على انها على دعوى انها مقدار حركة وضعية
مطلقا (قوله حركة طبيعية واحدة) اي انما ينفي حركة طبيعية واحدة
اي الى جهة واحدة فقط وهي الصاعدة او الهابطة ولا ينفي الحركة
الطبيعية الى جهات متعددة كما في حركة النامي اذ على تقدير انتفاء الفلك
وحركته انما ينفي الجهتان الحقيقتان كما سيظهر في الفلكيات وتكونان
جهتين اعتباريتين كما في الجهات فكما يجوز حركة النامي الى جميع
الجهات الاعتبارية على تقدير وجود الفلك كذلك يجوز حركته طبعاً
الى جميعها على تقدير عدم الفلك ولا بد لنفيه من دليل واذا جاز الحركة
الطبيعية الى جهات متعددة في النامي فيوجد حيوان ذواردة فيوجد
الحركة الارادية في العناصر لانها بما يكون الى جهات اعتبارية
كاليمين والشمال واكمل منهما زمان فقوله ولا ينفي سائر الحركات اراد بها
الحركة الارادية لما ذكرنا والحركة المستديرة للعنصرات طبعاً او قسراً
والحركة الكيفية اذ لا جهة حقيقة فيهما ويمكن ان يقال مراده انما
ينفي الصاعدة فقط او الهابطة فقط لما ذكر ولا ينفي الصاعدة والهابطة
جميعاً بناء على انه على تقدير عدم تجدد جهتي الفوق والتحت تكونان

من الجهات الاعتبارية فبسبب عارض يقتضي طبعه الصاعدة وبسبب
عارض آخر يقتضي الهابطة كما اشار الى مثله في الخبر الطبيعي ويكون
الحركة الى كل جهة مفروضة مقتضى طبع ذلك الجسم على نحو حركة
النامي ويكون كل عارض مرصحا لواحدة من الجهات الاعتبارية فلا
يلزم الترجيح من غير مرجح في وقت هذا وقد يتوهم ان مراده ان ما ذكره
لا يدل بالدلالة الوضعية على نفي المتعدد حيث قال بحركة جسم واحد
واجب بان قوله فلم يكن حركات مستقيمة طبيعية صريح في نفي المتعدد
والكل لغو وهذان في مقام اليراد على جواب الشيخ (قوله ولعل ما ذكره)
هذا في مقام الجواب مستبعد جدا من عاقل فضلا عن شيخ الفن ولعل
الشيخ يدعي انه لولا الفلك لا تنفي جميع الجهات الحقيقة وتعتبرية فلا
حركة طبيعية اذ لا محالة يكون الى واحدة منها فلا قسرية فلانامي فلا
حركة ارادية ولا حركة كيفية فهو على تقدير تمامه بنفي الواحد والمتعدد
كما لا يخفى (قوله بل يجوز ان يكون على خط مستديرا) كما جوزه من جعل مر
كز الشمس مركز العالم وجعل كرة الارض واحدة من السبارات واسند اليها
الحركة اليومية وجعلها مع الحركة اليومية طائفة في جوف فلك القمر على
خط مستدير بيض لاعلى دائرة بحركتها على هذا الخط المستدير يحصل
ميل الشمس الثابتة في مركز العالم فلا يرد عليه ان هذا الاحتمال مما لم
يجوزه احد وللإشارة الى الاستناد بهذا المذهب اورد التمثيل في قوله
كمحيط دائرة مثلا نعم ابطالوا هذا المذهب في المطولات لكن ابطالهم
على تقدير تمامه انما يبطل اسناد الحركة اليومية الى الارض ولو سلم فانما
يبطله في كرة الارض فليكن هناك جسم آخر كذلك حافظ للزمان فلا
يتم انه ليس مقدار الحركة الابدية (قوله بقدره الحركات بما بين الاثنين
المفروضين) يعني ان مقدار الطبيعة وزمانها انما يكون اعظم من السريعة
اذا اتحدنا في مسافة ولا يجب اعتبار اتحادهما في المسافة حين التقدير
اذ تقديرهما بين الاثنين المفروضين كالساعة والدرجة واجزئهما من الدقائق
والثواني وما تحتها من الخوامس والاعشار الى غير النهاية فليكن المقدار

الذي يقدر الحركة لسريعة اصغر من مقدارها وعادتها الا يرى انه
ان صح ما ذهب اليه البعض في الابصار من خروج الخط الشعاعي
من البصر ووصوله الى المبصر يوجد هناك حركة اسرع من حركة
الاعظم وتقديرا جزاء الزمان كما ان يقال ذلك الخط الشعاعي يصل الى الفلك
الثامن في عاشره من الزمان او في نصفها او عشرها الى غير ذلك ولذا قال
ولا تفاوت الخ فاندفع ما قبل هذا مخالف للعرف فانه جار على تقدير الاكبر
بالاصغر دون العكس انتهى على ان بناء المسائل الحكمية على العرف
والاصطلاح ليس الاتحيا شعريا (قوله ثم انهم الخ) يعني لو سلم انه مقدار
الوضعية لكن لا يلزم منه كونه مقدارا لحركة الفلك فضلا عن الاعظم
اذا الحركة الوضعية الازلية الابدية كالزمان غير منحصرة في حركات
الفلك بل موجودة في كرات بسائط العناصر وان لم يكن لها حركة
طبيعية او ارادية مستديرة اذ لما كانت قابلة للحرق والالتيام فحركة جزء منه
ولو قسرا بدون حركة اجزائها الباقية تغير وضعها ونسبة بعض
اجزائها الى بعض والى الامور الخارجة عنها فيجوز ان يتغير وضعها
في كل آن يفرض ولا يبقى غير متغيرة الوضع في آئين مفروضين اصلا
وان يتشابه اجزاء ذلك التغير بان لا يكون بعض التبدلات اسرع
من بعض كاجزاء الزمان اذ لا دليل هناك يقتضي السكون وعدم التشابه
والمانع يكفيه الجواز وما اشار اليه شارح حكمة العين من ان ذلك التغير اما
بحركة طبيعية او قسرية والقسرية اولها اسرع والطبيعية اولها
ابطأ فلا يكون تبدل الاوضاع متشابه الاجزاء فلا يكون الزمان المتشابه
مقدارها ففيه نظر لانه انما يفيد عدم التشابه في وضع ذلك الجزء المتحرك
طبعيا او قسرا والكلام في وضع مجموع كرة الماء والهواء مثلا ولم لا يجوز
ان يكون اواخر القسرية في ذلك الجزء اوائل القسرية في جزء آخر
ويتشابه تبدل الاوضاع لمجموع الكرة ولا سبيل الى ابطاله وبمجرد الاستبعاد
غير مفيد بقي ان هذا الاحتمال باق سواء دام القا سر في حركة جزء
او سكونه او لم يدم فقوله والقسر لا يدم مستدرك الا ان يقال انه لا بطل
احتمال كون العناصر بجميع اجزائها ساكنة قسرا ابدا فلا يتبدل

وضعها (قوله وعندى ان هذا الخ) يعنى ان الحكم بهذه الملازمة
من الوهم لامن العقل اذ يجوز عدم الزمان مع عدم العالم فليس للعقل
هناك دليل الملازمة فذلك التقدم الوهمى لا يقتضى زمانا موجودا
في الخارج بمعنى وجود منشأه فيه وانما يقتضى زمانا موجودا في التوهم
وذلك اللازم ليس باطل اذ غاية او فرض انتفاء الوجود الخارجى
عن الزمان يلزم وجوده في التوهم وعدم وجوده في الخارج ولا استحالة
فيه ولو سلم انه يقتضى زمانا موجودا في الخارج فلا نسلم انه يقتضى زمانا
موجودا بوجود محقق في الخارج وانما يقتضى زمانا موجودا فيه بوجود
مقدر مفروض فلا يلزم الا كونه مفروض الوجود في الخارج وغير متحقق
الوجود فيه ولا استحالة فيه ايضا (قوله يعتبر مع انتفاء الزمان) ويحكم
بان ذلك الانتفاء في هذا الزمان مع ان ذلك الزمان هو وهم محض
لا وجود لذاته ولا منشأه في الخارج كما قال المتكلمون (قوله ولكن الامراخ)
الواو اما الحال عن فاعل يعتبر واما ما عطف على جملة يعتبر والاستدراك
عن اعتبار الوهم اذ دفع توهم ان حكم الوهم يجب ان يكون مطابقا
للاواقع لكن على الثانى يحمل الجملة الاستدراكية على سلب اليجاب
الضرورى ليكون المعنى لكن لا يجب ان يكون الامر كذلك في الواقع
كما يقتضيه تعاليله بالاضراب الآتى ولك ان تجعل الاضراب اعراضا
عن الحكم بالعدم الى عدم الحكم من العقل لعدم الدليل (قوله باتصال
المجندات) اى انقولات التى يقع فيها الحركات وعلى تقدير انتفاء جميع
انواع الحركات لا دليل للعقل هناك على وجود الزمان فكيف يحكم به وكذا
الحال على تقدير عدم الزمان مع جميع الاشياء الممكنة لان من يجوز
عدم الزمان لا يجوز عدمه مع بقاء سائر الاشياء بل يجوز عدم الكل معا
فالقاء في قوله فقبل وجود الخ للتعليل (قوله تأمل) اشارة الى ان الفرضى
لا يختص بمقدم الشرطيات الكاذبة الاطراف كما اذا قلنا زوجية لاربعة
مضادة لفرديتها ففردية الاربعة مما يصدق على فردها فرضا
فكذا ههنا لان معنى الشرطية انما يصدق اذا حلت على انه لو كان للزمان
بداية لكان عدمه فيما لو وجد كان زمانا سابقا على وجوده ولا نسلم صدقها

اذا حلت على معنى انه لو كان له بداية لكان عدمه في زمان موجود محقق
في الخارج او اشارة الى سؤال وجواب اما السؤال على ما بعد التسليم
فبان يقال لزوم الزمان المفروض الوجود في الخارج كاف في الاستدلال
لا يرى اننا قلنا زيد ليس بحمار اذ لو كان حمارا لكان ناهقا لكنه ليس
بناهي فالاستدلال بلزوم النهاى المفروض لا المحقق اذ الشرطيات
لا تتركب عن مقدم كاذب وتال صادق واما الجواب فبان الاستدلال
انما يتم بلزوم كون عدمه في زمان محقق في الخارج ليلزم اجتماع النقيضين
كما عرفت لا بلزوم كونه فيما لو وجد كان زمانا محققا لانه لما لم يلزم اجتماع
النقيضين او غيرهما من المحالات احتمل ان يكون الشرطية مركبة من طرفين
صادقين وانما يتضح تركبها من كاذبين بعد ثبوت ان الزمان لا بداية له
بالضرورة وهو اول المسئلة وقد يقال وجه التأمل انه فرق بين ملاحظة
سبق العدم وبين تحققه فان ملاحظته امر معتبر فيعتبر به الزمان ايضا
بخلاف ما لو تحقق عدم الزمان قبل وجوده فانه يقتضى تحقق الزمان معه
انتهى ولا يخفى ما فيه (قوله فهو ممنوع) وانما يكون كذلك لو كان انحصار
التقدم في الخمسة حصرا عقليا وقضيا ثبت بدليل قطعى وهو ليس
كذلك بل انحصار الاستقرار منقوض بتقدم بعض اجزاء الزمان على
بعض ان حل الزمانى على ما فهمه الناقض المذكور في الشرح وان
حل على ما ذكره الشارح في جواب النقص من انه انما يقتضى زمانا
متأخر المتقدم او المتأخر اذا لم يكن زمانا فالحصص القطعى منقوض بجواز
تقدم عدم الزمان على وجوده ولا يتم ذلك الحصر بعد ثبوت ان الزمان
مما لا يقبل العدم بدليل آخر وهو غير ثابت فقد عرفت ان هذا المنع
متوجه على دليلهم بعد جواب الشارح وقد يقال لو سلم ثبوت الانحصار
في الخمسة فلا يكون الامر كذلك ايضا لانا نقول التقدم الزمانى مطلقا
تقدم لا يجمع المتقدم المتأخر سواء كان المتقدم والمتأخر في زمانين او لا
وعدم الزمان متقدم عليه بهذا المعنى انتهى وفيه ان التقدم الزمانى
في العرف اما ان يطلق على ما فهمه الناقض واما ان يطلق على ما ذكره
الشارح واما اطلاقه على ما لا يقتضى زمانا المتقدم والمتأخر سواء كانا

زمانين اولاً فاما لم يثبت ولذا قدح المحشى في الحصر كما لا يخفى ثم اقول
ما ذكره في هذا الاستدلال يقتضى كون الزمان واجب الوجود لان
فرض عدمه يستلزم وجوده وقد نفوه فيما سلف من المذاهب وايضا كونه
عبارة عن مقدار الحركة يقتضى كونه ممكناً لا واجباً والجواب ان مقتضى
اوجوده فرض عدمه السابق او اللاحق واو فرض معدوماً ازلاً وابداً
لم يلزم وجوده والواجب ما يلزم من فرض عدمه مطلقاً ووجوده (قوله
قديقال اجزاء الزمان الخ) اعلم ان جواب الشارح معارضة في مقدمة
النقض الاجمالى القائلة بان التقدم بين اجزاء الزمان لبس بزمانى وهذا
نقض اجمالى لدليل المعارضة بانه لو صح هذا الدليل لكان التقدم
والأخر عارضين لاجزاء الزمان بالذات واللازم باطل لاستلزامه
الترجيح بلا مرجح (قوله منساوية في الذات والحقيقة) لان اجزاء
الزمان زمان ايضا لكن الحقيقة مختصة بالاعيان ولما لم يكن الزمان
واجزؤه منها لم يكن لها حقيقة الا ان يقال الحقيقة في الحقيقة لمنشأه
الموجود في الخارج او الحقيقة بمعنى الماهية التى تكون للموجودات
الخارجية والذهنية والزمان من الموجودات في نفس الامر في ضمن
الوجود الذهني (قوله فلا يجوز ان يكون الخ) قبل هذا اعتراض على
قول الشارح لان القلبية المذكورة عارضة لكن مبنى على الاشتباه بين
ما بالذات وبين ما للذات فان الشارح ادعى عروض القلبية المذكورة
لاجزاء الزمان اولاً وبالذات بمعنى انه لا بواسطة العروض والقائل منع
عروضها لتلك الاجزاء لذات تلك الاجزاء بمعنى ان ذات الاجزاء
يقتضى عروضها لان تساوى اجزاء الزمان في الذات والحقيقة انما
ينافي الثانى دون الاول كما لا يخفى فالشارح في واد والقائل في واد آخر
انتهى اقول هذا غفول عما سباني من الشارح من ان المراد نفي الواسطة
في الثبوت لاني العروض لا يقال لعل مراد الشارح من الواسطة في الثبوت
هى الواسطة في العروض لا نانا نقول هذا فامداد لوجاز ان يكون هناك
امر متصف بالتقدم والتأخر حقيقة غير الزمان لم يتم الكلية القائلة بان
كل قبلية لا توجد مع البعدية فهو زمانية مع ان الغرض اثباتها ولذا اورد

عليه هذا القائل بان التقدم والتأخر اوكانا عارضين للزمان بالذات
لكانا من مقتضى حقيقة الزمان ولو كانا كذلك لما اختص التقدم ببعض
اجزائه والتأخر ببعض الآخر والاي لزم الترجيح بلا مرجح لان جميع
الاجزاء متماثلة متشاركة في الذات والحقيقة فاما ان يتصف به جميع
الاجزاء اولا يتصف شئ منها ولذلك لم يلتفت المحشى الى الجواب عنه
بما ذكره من عدم النقيض (قوله وفيه ان حقيقة الزمان لبس الا التجدد د) اى
المقدار المتجدد الاجزاء (قوله وتعين اجزاء الزمان) اقول ظاهر هذا
الجواب لا يقابل السؤال ولا يدفعه لان التقدم والتأخر انما يعينان الاجزاء
بعد عروضهما وكلام المترضى في انه لا يجوز اصل العروض لاستلزامه
الترجيح فالوجه في الجواب منع لزوم الترجيح مستنداً بجواز كون تشخص
كل جزء من العروض عارض مخصوص لا يوجد في الجزء الآخر وان
لم يجوز كون الحقيقة الكلية المشتركة مرجحة فان نقل الكلام الى ذلك
التشخص نقول قد لا يمكن الحقيقة الا التشخص المعين والالامتنع تكثر
افراد حقيقة واحدة فيعرضها هودون غيره وسيتبع مقتضاه ولا يخلص
الاباء على ما هو المشهور من ان الشخصيات هو العروض المخصوصة
فعلى هذا يكون قوله بالتقدم والتأخر على ظاهره ولك ان تحمله على
معنى بمبدأ التقدم والتأخر والمراد بالمبدأ هو التشخص المعين الذى
يقتضى التقدم او التأخر على نحو ما ذكره الناطق والتحريك بالارادة في
فصل الانسان والحيوان وارادوا الامر الجوهري الذى هو مبدأ وهما
وحاصل الجواب على كل تقدير ان اختصاص التقدم ببعض الاجزاء
بالذات بمعنى عدم الواسطة في الثبوت لا يقتضى كونه مقتضى الماهية
الكلية لان مقتضى التشخص اى الماهية الشخصية ايضا مما يختص
بالذات بهذا المعنى كما لا يخفى وينجى على المحشى انه ان كان تشخص
احد الجزئين عين تشخص الآخر عاد استلزام الترجيح وان كان لكل
منهما تشخص مفاير تشخص الآخر يلزم انفصال احد الجزئين
من الآخر اللهم الا ان يكون لكل من الجزئين تشخص ضمن مغاير
لتشخص الآخر في ضمن تشخص الكل كوجودات اجزاء المتصل

في ضمن وجود الكل (قوله وبما ذكرنا في دفع) حاصل لا تدفع اختزال الشئ
 "ذول ومنع زعم استحالة تخصيص بعض الاجزاء بالتقدم وبعضها
 بالتأخر فان الذات في قوله لذاته لا شك انها بمعنى الماهية الكلية فان
 كان متعلقا بالاستحالة فالذات بهذا المعنى لا تكون ما نعته
 عن تخصيص شئ آخر وان لم يكن مخصصة وان كان متعلقا
 بالتخصيص فلا محذور في لزومه اذا المخصص لا يجب ان يكون ماهية كلية
 ولا يلزم من عدم تخصيصها عدم مخصص آخر كما تشخص هذا (قوله
 ما قاله الامام الرازي في الابرار على الحكماء) بان الزمان المتصل الاجزاء
 لو كان موجودا فاما ان يكون موجودا متصلا مع تساوي الاجزاء
 الفرضية في الماهية النوعية او مع عدم تساويها فيها والكل باطل
 اما الاول فلانه لو كان موجودا متصلا مع التساوي لاستحال اختصاص
 التقدم او التأخر ببعض اجزائه دون بعض مع انه ليس بمستحيل بل
 مختص واما الثاني فلانه لو كان موجودا متصلا مع عدم تساوي الاجزاء
 كان اجزائه مختلفة الحقائق للقطع بان اجزاء الموجود موجودات اما
 متفقة في الحقيقة واما مختلفة وكما كان اجزائه مختلفة الحقائق كانت
 تلك الاجزاء منفصلة لا متشاع الاتصال الحقيقي بين الحقائق المختلفة
 المشكلة على فصول متضادة لا يمكن اجتماعها في محل واحد والاتصال
 في المركبات العنصرية صوري لا حقيقي وكما كانت الاجزاء منفصلة
 بالفعل فلا يكون الزمان متصلا ينتج من الاقتراني الشرطي انه لو كان
 الزمان موجودا متصلا مع عدم تساوي الاجزاء في الحقيقة يلزم ان لا يكون
 الزمان متصلا وهو خلاف المفروض في المقدم فيكون محالا مستلزما
 لاجتماع النقيضين بل على تقدير عدم التساوي يلزم ان يكون الزمان
 ملتثما من الآتات لانه اذا كان موجودا متصلا مع عدم تساوي الاجزاء
 كان كل جزء موجودا بالفعل اي بوجود مستقل لان وجود الكل يتم
 مع انتفاء شئ من اجزائه فاذا وجد الكل فجميع اجزائه موجودة اما
 استقلا واما تبعا في ضمن الكل بان يكون الكل متصلا لكن اختلاف
 الاجزاء في الحقائق ينافي الاتصال فثبت ان كل جزء منه يكون موجودا

بالفعل بوجود مستقل وكما كان موجودا بالفعل كان غير قابل للقسمة
 اذ لو كان قابلا لهما لزم ان يتصف ببعض اجزائه بالتقدم وببعضها بالتأخر
 وكما كان البعض متصفا بالتقدم والبعض الآخر بالتأخر يلزم اختلاف
 الاجزاء في الماهية وكما اختلفت الاجزاء في الماهية يلزم ان يكون
 تلك الاجزاء منفصلة لما عرفت ينتج من الاقتراني الشرطي ايضا انه
 لو كان قابلا للقسمة على تقدير كون الزمان موجودا متصلا يلزم ان يكون
 كل جزء من الاجزاء منفصل الاجزاء فيلزم ان يكون الزمان غير متصل
 وهو خلاف المفروض فثبت ان كل جزء كما كان موجودا بالفعل لم يكن
 قابلا للقسمة فيكون ذلك الجزء آنا فيلزم ان يكون الزمان مركبا من
 الآتات ينتج من الاقتراني الشرطي ايضا انه لو كان الزمان متصلا موجودا
 مع عدم تساوي الاجزاء يلزم ان يكون الزمان مركبا من الآتات واللازم
 باطل لاستلزامه الجزء الذي لا يتجزى هكذا يجب ان يقرر هذا المقام
 ليندفع عنه الشكوك والاهام (قوله لانه غير قار الذات) فيه اشارة الى
 ان اتصاف اجزاء الامر القار الذات بالتقدم والتأخر اعتباري محض
 فربما يكون المقدم عند شخص مؤخرا عند آخر والكلام في المنصف
 بهما بحسب نفس الامر كتقدم امس على اليوم فانه ليس باعتبار معتبر
 فلا ينفق بقرار الذات (قوله والمقدر خلافه) وفي بعض النسخ والمقدر
 وحدته وله وجه بناء على ان الوحدة والاتصال متلازمان عند الحكماء
 ففرض كون الجزء موجودا بالفعل مستلزم لوحدته وكونه منفصلا يقتضي
 كثرته فينافيان (قوله بان الزمان) متعلق بالجواب ان كان مافي ما اجاب
 مصدرية كما في بعض النسخ او بدل من قوله بما اجاب به ان كان ماموصولة
 كما في اكثر النسخ تأمل (قوله غير اتصال الانقضاء) اي غير المقدار المتصل
 المنقضي الاجزاء والتجدد وذلك الامر المتصل غير منقسم الانحساب
 الوجود الخيالي لا يحسب الوجود الخارجي لما عرفت ان ليس في الخارج
 الا الان السبيل اي تجديد النسبة الراسم للزمان فليس له اجزاء خارجية
 ليتصف بعضها بالتقدم وبعضها بالتأخر نصا فاجابا قبل التجربة
 الوهمية نعم بعد التجربة في الوهم يكون له اجزاء فرضية يتصف بالتقدم

والتأخر لكنه تصاف اعتباري لا خارجي حتى يكون الاجزاء المذكورة متقدمة ومتأخرة في الخارج هذا هو الموافق لما ذكره الشارح الجديد للتجريد حيث قال حاصل ما ذكره الطوسي هو ان الزمان ليس له اجزاء في الخارج وما ذكره الامام انما يلزم اذا كانت تلك الاجزاء موجودة في الخارج وكان بعضها مقتضيا للتقدم وبعضها مقتضيا للتأخر انتهى اقول حاصل جواب الطوسي على هذا ما سبق من المحشى من ان ليس مراد الحكماء اثبات الوجود الخارجي للزمان الذي هو الامر المتصل ليتوجه ما ذكره الامام من انه على تقدير وجوده في الخارج فاما ان يتساوى اجزأؤه فوجوده في الخارج في الحقيقة او لا يكون والكل باطل مستلزم للحتم بل مرادهم اثبات الوجود الخارجي لمنشأته واما نفس الزمان فليس هو ولا اجزأؤه التي هي ازمته ايضا بموجود في الخارج بل في الذهن والخيال وهو لا يقتضي اتصاف تلك الاجزاء بهما في الخارج بل في الذهن ولقائل ان يقول ترديد الامام كما يتوجه بالنسبة الى الوجود الخارجي بتوجه بالنسبة الى الوجود في نفس الامر بان يكون منشأؤه موجودا في الخارج اذ على هذا لا يكون مما يخترعه الاوهام كانياب اغوال وذلك كما ان الامور الخارجية يحتاج الى علة كذلك الامور الاعتبارية الموجودة في نفس الامر يحتاج اليها افراد الامام لو كان الزمان مع وصف الاتصال موجودا في نفس الامر لا كانياب اغوال فاما ان يكون اجزأؤه الموجودة في نفس الامر متفقة في الماهية النوعية او مختلفة فعلى الاول يستحيل اختصاص بعضها بالتقدم وبعضها بالتأخر بحسب نفس الامر مع انه مختص عندهم وعلى الثاني يلزم محذور آخر هذا خلاصة ما ورده المحقق الدواني عليه واجاب عنه صدر المتأخرين بان ما حكم به من ان اتصاف الامور الاعتبارية باوصافها الواقعة لا بد له من علة غير مسلمة اذا الامور الاعتبارية ليست في نفس الامر فلا يكون تصافها باوصافها واقعة فيها ايضا ولا يكون في نفس الامر لا يحتاج الى العلة انتهى اقول هذا الجواب سخيف جدا لان الزمان واجزأؤه اما ان الامور الموجودة في نفس الامر عند الحكماء ولا فعلى الاول لا بد لالتصافها بالتقدم والتأخر من علة كما

اعترف به وعلى الثاني يثبت مقصود الامام لان مقصوده هدم مذهب الحكماء بنى وجود النفس الامري عن الزمان وايضا يلزم ان يكون تقدم امس على الغد كتقدم الغد على امس مع ان الثاني فرضي محض دون الاول بديهية (قوله بل تصور عدم الاستقرار الخ) هذا من تمة الجواب واشارة الى ان تصور حقيقة الزمان يقتضي ان يكون اجزأؤها المفروضة متصفة بالتقدم والتأخر بمجرد تصورهما وان غيرها من الماهيات ليست كذلك وحينئذ يظهر الفرق بين ما يلحقه التقدم والتأخر لذاته وبين ما يلحقه بسبب غيره كذا ذكره الشريف في حواشي شرح التجريد قبيل فصل الماهية (قوله لانه ليس في كلامه الخ) علة عدم الاندفاع وفيه نظر لان قوله ليس له ماهية غير اتصال الخ صريح في اختيار الشق الاول الذي هو تساوى الاجزاء في الحقيقة الا ان يقال مراده ليس فيه اختيار احد الشقين على وجه يتدفع محذوره فهو وان دل على اختيار الشق الاول لكن لم يدفع المحذور الا لزم منه لما عرفت مما ورده المحقق الدواني ان تصاف لاجزاء بالتقدم والتأخر بحسب نفس الامر لا بد له من علة كالاامور الخارجية فلا يتدفع ما ذكره الامام الا يكون اختصاص الاجزاء بهما بواسطة الشخصات المعينة كما ذكرنا ولم يلتفت الى ما ذكره صدر المتأخرين لما عرفت هذا وقبل عليه عدم الاختيار لانه الشقين ممنوع بل فيه اختيار لكل من الشقين بان يقال تخصص بعض الاجزاء بالتقدم وبعضها بالتأخر لذاته على تقدير التساوى في الماهية انما يستحيل اذا كانت موجودة في الخارج وكذا لزوم كون الزمان غير متصل وملثما من الآثات على تقدير عدم التساوى واستحالة كل منهما انما هو اذا كانت تلك الاجزاء موجودة في الخارج وليس فليس ولو سلم فلا يلزم عدم الاندفاع به اذ لا يجب في دفع الترديد اختيار شق من شقوق لجواز ان يدفع باختبار شق آخر ان امكن كما ههنا فانه يمكن ان يختار اجزاء الزمان ليست بمساوية في الماهية ولا بمختلفة فيها بناء على ان كلا منهما نوع الماهية ولا ماهية لاجزاء الزمان فانها معدومات في الخارج كما ذكره المحقق الطوسي ولا ماهية للمعدومات كما ذكرنا انتهى اقول فيه بحث من وجود اما اول

فلم أعرفت ان قوله غير اتصال الانقضاء صريح في اختيار الشق الاول
فلا يصح حل كلامه على اختيار كل من الشقين وامائنا فلما عرفت ان
كون الزمان معدوما في الخارج لا يدفع محذور الشق الاول وانما يدفعه كونه
ممتعا وموهوما محضا كانياب اغوال ولا يمكن حل كلام المحقق الطوسي
عليه والاثبت مقصود الامام وامائنا فلو سلمنا مكان حله على اختيار
كل من الشقين فالواجب عليه الاقتصار على منع لزوم عدم الاتصال
ولزوم الالتيام من الآتات على تقدير اخبار الثاني بناء على ان الاختلاف
في الماهية ينافي الاتصال الخارجي لا مطلق الاتصال ولو في الذهن فلا
يلزم عدم الاتصال في الخيال ولا الالتيام ولا يصح منع استحالة شيء
منهما حيث لا اتصال الزمان في الاصل انما هو في الخيال وعدم الاتصال
فيه يتناقضه وكذا التيام من الآتات ولو في الخيال مستلزم للجزء الذي
لا يتجزى وامارابه افلان مانسبه الى القوم من ان لا ماهية للمعدومات في
الخارج فرعية عابيه وانما هو من اقوال المتكلمين النافين للوجود الذهني
بل الحكماء كما يكون بان المعدومات الممكنة تكونها من الموجودات الذهنية
حقيقة لها ماهيات كالاعيان الا يرى انهم سموها تعريفات المعدومات
بذاتياتها حدودا اسمية كما سموها تعريفات الاعيان بها حدودا حقيقية نعم
قالوا لا ماهية للممتنع بالذات والزمان ليس كذلك بل ممكن فله ماهية
موجودة في الازهان واجزاؤه مجمعة في الخيال فلك الاجزاء الموجودة
في الخيال اما متفككة الماهية او مختلفة فلا بد لاختيار احد الشقين ودفع
محذوره كما لا يخفى ثم اقول والحق ان مراد المحقق الطوسي ليس ما ذكره
بل مراده ان الزمان وان كان موجودا في نفس الامر في ضمن الوجود
الخيالي ومتصفا باحكام واقعة في نفس الامر ككونه مرئيا من الآن
السيال لكن اتصاف اجزائه بالتقدم والتأخر موهوم محض لا وجود له
في نفس الامر والا فاما في الخارج وهو باطل لعدم وجود الزمان في الخارج
واما في الذهن وهو باطل ايضا اذ الكلام في التقدم الذي لا يجتمع مع
التأخر واجزاء الزمان مجمعة في الوجود الخيال الى الذهني ولذا يمكن
اتصال بعضها ببعض لاستحالة اتصال الموجود بالمعدوم فهو بحسب
الوجود النهائي قار الذات فلا يكون اجزاؤه هناك متصفة بالتقدم

والتأخر المراد بن ههنا ولذا علل الامام اتصاف الاجزاء بهما بكونه
غير قار الذات فحصل جوابه تأخير ان الاجزاء متساوية في الماهية ويستلزم
استحالة اختصاص بعضها بالتقدم وبعضها بالتأخر بحسب نفس
الامر لكن اللازم ليس بياطل اذ الحكم بذلك الاختصاص من
احكام الوهم لا من احكام العقل وما اشار اليه الشارح الجديد قبيل
فصل الماهية من التجريد من ان الزمان لو كان موجودا في الخارج لكان
متعاقبا لاجزاء فيه فعلى تقدير تمامه انما يقيد الاتصاف الخارجي
الفرضي وهو لا يوجب الاتصاف بحسب نفس الامر واما ما اشار اليه
المحقق الدواني هناك من ان التحقيق ان الزمان بمعنى الامتداد امر يرتسم
في الخيال من الآن السيل الذي هو الموجود في الخارج بسبب عدم
استقراره وارتسامه على سبيل التدريج فاجزاؤه المفروضة متعاقبة
في ذلك الارتسام ان الذي هو يحوم من انحاء وجوده كما ان اجزاء الخط المرتسم
من القطرة النازلة متعاقبة في الارتسام فهو ايضا لا يجدي ههنا
اذا الارتسام المذكور ليس من حقيقة الزمان بل هو من الحوادث الواقعة
فيه فيكون عروض التقدم والتأخر له بواسطة الزمان كما سبق وايضا
بمجرد التعاقب في الارتسام الخيالي لا يكفي في التقدم الغير المجامع مع التأخر بل
لا بد من انعدام المتقدم عند حدوث المتأخر وقد سبق ان الاتصال في الخيال
يقتضي بقاء المتقدم في الارتسام عند حدوث المتأخر فيه فاعلم هذا المقام
(قوله فيه نظرا) اصل الاعتراض منع الملازمة القائلة بانه كلما انقطع
السؤال عند قولك امس متقدم على اليوم يلزم ان يكون التقدم والتأخر
مما يعرض لاجزاء الزمان بالذات مستندا بجواز ان يكون الانقطاع لاخذ
التقدم في مفهوم امس والتأخر في مفهوم اليوم وهذا النظر اثبات الملازمة
المنوعة ابتداء او بواسطة ابطال السند وحاصله ان انقطاع السؤال
اما لكون التقدم مقتضى ذات الزمان المعين واما لكون التقدم مأخوذا
في مفهوم امس والتأخر في مفهوم اليوم والثاني باطل لان اراد الوصف
في عقد الوضع لا يجعله بديهيا او مسلما عند الخصم اذ اوقال الحكيم العالم
القديم كذا وكذا نقول له لم قلت ان العالم قديم فتعين الاول فيثبت الملازمة

(قوله بل يصح هذا الترتيب) لبيان صحة السؤال عن اية التقدم فهو مهيد
لما سيجي منه في القول الآتي وقوله يتوجه السؤال عن وجه توصيف الخ
ايمان صحة السؤال عن دليل التقدم لما كان وانما فاعرف ذلك (قوله مناقشة
لفظية يعني ان السخافة في السؤال مجرد استخافة في ظاهر اللفظ
وللاستخافة فيه اذ اروعى جانب المعنى لما قدمه المحشى فهذا وما ذكره
المحشى متقاربان لكنه يوهى ان المناقشة بحسب ظاهر اللفظ متوجه
وبعد تحرير المراد مندفعه وابس كذلك اذ لا وجه لها لا في الظاهر
ولا في الباطن ولذا مرصه (قوله اذ لا حظ السائل بخصوصه اى
على وجه يمتاز عما عداه فايراد المتكلم لفظ امس الدال على التقدم المعين
ليمتاز الزمان المحكوم عليه عند المخاطب لايكون دليلا على الحكم
بالتقدم لانه مصادرة على المطلوب (قوله على ما هو موجود عليه) اى
في نفس الامر بان يرتسمه الآن السبيل في الخيال بالفعل كالامس
او على ما يرتسم في الخيال ولم يكن موجود بالفعل كالغد ولا بد من ملاحظة
التقدم والمتأخر في الحكم بالتقدم هذا وقد يقال الاول اشارة الى الوجود
الخارجي الفرضي والثاني اشارة الى الوجود الذهني الحقيقي فان الزمان
ممتنع الوجود في الخارج وموجود في الخيال فقولنا امس متقدم على اليوم
يكون حقيقية فرضية على الاول اى ما لو وجد في الخارج كان امس فهو
بحيث لو وجد فيه كان متقدما على اليوم وذهنية حقيقية على الثاني
(قوله بمجرد هذه الملاحظة من غير ان يلاحظ معه في جانب المحكوم
عليه) مثلا وصف التقدم او التأخر فدل على ان التقدم لازم بين ذلك
الزمان فلو لم يكن التقدم مثلا مقتضى ذات الزمان لما كان الامر كذلك
(قوله غاية انه عبرت عن ذلك الزمان عند المخاطب بالضيق العبارة كما وهم
(قوله ولم يرد بذلك استناد الجزم) بان ذلك الحكم انما يحصل الجزم به
بواسطة وصفي التقدم والتأخر (قوله اذ لو كان للثبوت) عليه ليحوز ان يسأل
عنهما مع انه لا يجوز ذلك اصلا وذلك السؤال عن العلة الخارجية للتقدم
وهو لا يتأتى بديهية الحكم بالتقدم اذ بما يستل عن علة ضرب بديهية
ثم انه اثبات الملازمة المنوعة بتغيير الدليل فلا يرد ما ورد عليه صدر

المأخرين من ان السؤال بل قلت انه متقدم كما ذكره المستدل انما هو سؤال
عن دليل الاثبات واما السؤال عن لمية الحكم فانما يستل بان يقال لم كان
كذا لا بان يقال لم قلت انه كان كذا بى ان عدم جواز ذلك السؤال ممنوع
فالاولى ان يقال يستل عنها في بعض الاوقات مع انه لا يستل دائما
قال الشارح وهذا هو المطلوب اقول انما يصح ذلك ان لم يكن لوازم
المهيات ولوازم الوجود بمجوعة اذ على تقدير الجعل يكون الجسا على
واسطة في ثبوتها والظاهر من كلامهم كون الحرارة العارضة للماهية النار
الموجودة في الخارج بمجوعة فائضة من المبدأ الفياض لاستعداد المادة
القابلة لا يقال التقدم والتأخر من الامور الاعتبارية الغير المجعولة لاننا نقول
الامور الاعتبارية الواقعة في نفس الامر بمجوعة في الذهن وان لم يكن
مجموعة في الخارج والام يمكن واقعة في نفس الامر ولا مخلص الا بان يبنى
على ما هو المشهور من استناد الآثار الى الطبائع واعلم انه كان تقطاع
السؤال في الزمان انما يدل على نفي الوساطة في الاثبات كذلك عدم
الانقطاع في الحوادث انما يدل على وجود الوساطة في الاثبات لا على وجود
الوساطة في العروض بى ان كون التقدم والتأخر مقتضى اجزاء الزمان
وان دفع النقص السابق لكن لا يتم به المقدمة القائلة بان كل قبلية لا تتجامع
البعدية فهي زمانية لجواز ان يكونا من مقتضيات شئ آخر ايضا اذ يجوز
اشتراك شئين في مقتضى كالانسانية والفرسية اللتين تقتضيان التحيز
واتماثلت تلك المقدمة لو ثبت ان التقدم والتأخر ليسا الامن مقتضيات
اجزاء الزمان كما لا يخفى (قوله اذ لزوم وجود امر الخ) اى في هذا المقام
الذى هو مقام دفع النقص بتقدم اجزاء الزمن بعضها على بعض
لان ذلك النقص مندفع بمجرد كون التقدم والتأخر عارضين لاجزاء
الزمان حقيقة سواء كان عروضهما لها بدون واسطة اصلا او بواسطة
كعروض الحرارة للنار بواسطة المبدأ الفياض فالمطلوب كونهما
عرضا اوليا لاجزاء الزمان بمعنى نفي الوساطة في العروض لا بمعنى
نفي الوساطة في الثبوت اذ بمجرد كونهما عارضين لغير الزمان بواسطة
الزمان الذى هو واسطة في العروض عارضين لاجزاء الزمان

بلا واسطة في العروض يثبت كونهما عارضين حقيقة لاجزاء الزمان
وبهذا يندفع النقص سواء كانا لازمين لتلك الاجزاء او مفارقين عنها
ومن ههنا عرفت ان العرض الاول ههنا اعم من الاعراض الاولى
المبحوث عنها في العلوم ولذا جعل التقدم الواقع في التخييرات نظيره
مع انه من العوارض المفارقة والمبحوث عنها في العلوم من العوارض اللازمة
(قوله وفيه ان التقدم) حاصله اثبات المتنوع لان حاصل المنع السابق
ان كون المطلوب ذلك انما يتم لولزم وجود امر يقتضي التقدم والتأخر
في دفع النقص ولزم منه ممنوع كما في التقدم في التخييرات وحاصل هذا
الكلام ان قياسه على التقدم الواقع في التخييرات فاسد لانه تقدم اعتباري
مبنى على اعتبار المعبرين فان التخيير المعين اذا اعتبر قبس الى التخيير
الاخر فهو بالنسبة الى حركة واقعة بينهما مثالا يكون متقدما عليه
وبالنسبة الى حركة مخالفة لها في الجهة يكون متأخرا عنه والتقدم بين
اجزاء الزمان حقيقي فلا بد ان يكون هنالك امر يقتضيها في الزمان دون
التخييرات للقائل ان يقول غايته ان التقدم والتأخر العارضين لاجزاء
الزمان حقيقيان لا اعتباريان فلا بد لهما من علة في نفس الامر وبهذا
القدر لا يندفع المنع المذكور لان العوارض العارضة بوسائل في ثبوتها
امور حقيقية كذلك فلا يلزم من كونهما حقيقيين عارضين بلا واسطة
اصلا ليكونا مقتضى ذات الزمان وايضا قد سبق منه انها مقتضى
تشخص اجزاء الزمان فهما عارضان بواسطة التشخص ومن البين
ان التشخص لا يتصف بالتقدم والتأخر فيكون التشخص واسطة في
ثبوتها قطعا والجواب ان مراده ان التقدم والتأخر اللازمين لاجزاء
الزمان من الامور الحقيقية وقد اشتهر عندهم استناد الآثار الى الطبايع
فلا بد ان يستند الى ذوات اجزاء الزمان الشخصية وبعد ينجم ان استناد
الآثار لا يجب ان يكون بالذات فيجوز ان يستند الى الذوات الشخصية
لاجزاء الزمان بواسطة لوازمها ويندفع بان يحمل على نفي الواسطة
من خارج مبين لامطابقا وفيه ما فيه (قوله الاولى في اثبات الفلك) اي
في اثبات كون الجسم المرن فوقيا فلما وفي اثبات وجود الفلك على نحو

اثبات وجود الواجب في الالكهيات (قوله اذا الاستدارة مأخوذة لان الفلك
هو جسم كرى فيه مبدأ ميل مستدير والكرة جسم مستدير احاط به سطح
واحد مستدير فاثبات كون الفلك مستديرا كاثبات كون الانسان حيوانا
وهذا مبني على ان المتبادر من عقد الوضع ان يؤخذ بحسب نفس الامر
واما اذا اخذ اعم من فرض العقل فلا بأس في ان يقال في اثبات كون
ما هو فلك في اعتقادنا مستديرا بحسب نفس الامر اذ لا هذان فيه ولذا
قال الاولى ولم يقل الصواب لكن ما ذكره انما يتم اذا تصور الفلك بحقيقته
وذلك ممنوع بل الظاهر انه في هذا الحكم متصور بمجرد ما يطلق عليه
الفلك الا يرى ان دخول الاستدارة في حقيقته انما يعلم بعد ثبوت كونه مستديرا
في الواقع هذا وقد يقال مراده ان الاستدارة مأخوذة في مفهوم الفلك
فيكون ذاتية له والذاتي لا يعمل كباين في موضعه اقول هذا فاسد لان
مرادهم نفي جموعية الذاتي بمعنى ان المحتاج الى العلة هو الوجود
لا الماهية واجزاءها لان في علية دليل الاثبات والكلام ههنا في الاثبات
وكيف يتفون ذلك مع اننا كثيرا ما ثبت كون الشئ انسانا او حيوانا الى غير
ذلك من الذاتيات كالايتي (قوله واذا استلقى) دفع سؤال يتوجه على دليل
الشارح حاصل السؤال انه اذا استلقى او انبطح كان الفوق قداما او خلفا
والتحت بالعكس فقد تبدل وحاصل الجواب ان غاية ذلك ان تصاف
الفوق والتحت بوصفين آخرين اعتباريين ولا يلزم منه خروجهما
عن الفوقية والتحتية لبندلا وللإشارة الى انه دفع سؤال مقدر قال كان
قدامه فوقا ولم يقل كان فوقه قداما لان الثاني مناسب لمقام السؤال والاو
لمقام الجواب ومن غفل عما ذكرنا وقع في حبس يعض (قوله ولقائل
ان يقول الخ) اقول ان اراد انها وان لم يتبدلا الا ان لكن تبدلها
في زمان من الازمنة بسبب من اساليب فقيه ان عدم تبدلها في الجملة
يقتضي كونها حقيقيين في الجملة وبهذا القدر يثبت المطلوب الذي
هو استدارة الفلك ولا يتوقف على عدم تبدلها ازلا وابدا لا يقال
بل المطلوب ضرورة ثبوت الاستدارة ازلا وابدا فذلك يتوقف على كونها
حقيقيين ازلا وابدا لاننا نقول بل المطلوب ثبوت الاستدارة بالفعل

وضرورتها الازلية الابدية مستفارة من ادلة اخرى كعدم قابليته الخرق والالتيام وان اراد انهما تجوز تبدلها في كل زمان وان لم يعلم تبدلها بهذا السبب المخصوص ففيه ان تبدل سائر الجهات بمثل هذا السبب دونهما دال كونهما حقيقيين في الجملة فالمنع مكابرة لا يخفى (قوله هذا معنى) اي تبدل الجميع دونهما مبنى على ان تعيين تلك الجهات المتبدلة بمحاذاة الوجه والظهر مثلا فلذا كانت اعتبارية وليس تعيينهما بمحاذاة الرأس والرجل بل في ذاتهما ولذا كانا حقيقيين فالغرض من هذا الكلام بيان سبب الاعتبارية والحقيقة (قوله ويردنا لانسلم) اعلمه اراد من جهة من فسر الجهة بمنتهى الحركة المستقيمة ومعنى على تجوز كون الفوق اعم من جهة الفوق والتحت اعم من جهة التحت (قوله وكذا ما يحيط بفلك القمر جهة الخ) اي في جهة الفوق ومن رفعها توهم ان هذا يفهم منه ان مراده مما سبق ان الافلاك المحطية بفلك القمر هي جهة الفوق وهو مذهب لم يذهب اليه احد فقوله بل انما هو الفوق على معنى بل الشئ كانت الافلاك المحطية فيه انما هو الفوق لاجهته وليكن جهة الفوق اغير المنقسمة في امتدادها أخذ الحركة هي منتهى الحركة المستقيمة وليكن الفوق امتدادا منقسما وليكن الافلاك في ذلك الامتداد ولا بد لفيه من دليل (قوله قديقال الخ) يعني لما حكى الشارح بكونهما حقيقيين وجب عليه ان يفسرهما بما يلي السماء والارض لا بما يلي الرأس والرجل فانهما بهذا التفسير يتبدلان ويكونان اعتباريين مختلفين باختلاف الاضافات والاعتبارات واقول هذا ليس بشئ لان ما سبأني من اشارح في السبب الحاضر صريح في ان الفوقية والتحتية اعتباريان وان كان الفوق والتحت حقيقيين واستدارة الفلك ثابتة بمجرد الجهتين الحقيقيين وان كان اتصافهما بالفوقية والتحتية اعتباريا وهذا هو الجواب الحق عما اورده في القول الآتي لا ما ذكره ولا ما قلته ثم ان مراد القائل بما يلي السماء والارض ان امتداد الواقع بين مركز العالم ومحذب الاعظم او انقسم من اى جزء انقسم الى قسمين قسم يلي السماء وقسم يلي الارض فالاول هو الفوق والثاني هو التحت فليس تعيينهما بجزء معين

من اجزاء شخص فلا يرد عليه ان رأس كل من الشخصين الواقعين في طرفي قطر هي بالنسبة الى الشخص الآخر واقعة فيما يلي الارض كقدمه فلا يرد ايضا ان الفوق والتحت متصوران تحت الارض وفوق السماء القمر لكن يتجه عليه انهما بهذا التفسير منقسمان في امتدادهما أخذ الحركة (قوله اعني الولي والقرب الاضافي) اي ان يكون قريبا من الرأس بالنسبة الى القدم ومن القدم بالنسبة الى الرأس سواء كان قريبا بلا فاصلة او مع الفاصلة قيل ان كان المراد القرب بلا فاصلة لم يتوجه اصل الاعتراض فان قطر الارض وقامة الشخص الآخر فاصلة بينهما وان كان المراد القرب النسبي حتى يكون المعنى الفوق ما يقرب من الرأس بالنسبة الى القدم والتحت ما يقرب من القدم بالنسبة الى الرأس فالاعتراض المذكور غير متدفع بما ذكر لان فوق كل من الشخصين قريب من قدم الآخر بالنسبة الى رأسه قريبا طبيعيا فيكون تحت بالنسبة اليه واجب بان المراد ان الفوق ما يقرب من الرأس بالنسبة الى القدم قريبا طبيعيا في جميع اوضاع يتصور بينهما القرب النسبي والتحت ما يقرب من القدم كذلك على جميع احوال يتصور بينهما هذا القرب ولا شك ان فوق احد الشخصين لا يقرب من قدم الآخر قريبا طبيعيا في جميع تلك الاوضاع فانه لو فرض حيث رأس الشخص الاول كان فوق الاول قريبا من قدمه بالنسبة الى رأسه لكن هذا القرب في هذا الموضع طبيعيا انتهى واما المحشى الى هذا الجواب بقوله ومعناه الخ تلخيصه ان المراد هو القرب الاضافي في جميع الاوضاع التي يتصور فيها ذلك القرب لاني بعض تلك الاوضاع وحيث تدفع السؤال المذكور لان من الاوضاع المذكورة ان يكون الشخص الواقع في احد طرفي القطر واقعا في الطرف الآخر ومن البين ان ذلك الشخص لو خلى وطبعه في ذلك الطرف الآخر يقرب من فوق الشخص الآخر رأسه لا قدمه فلم يكن قرب قدمه منه بالطبع في جميع تلك الاوضاع بل في بعضها (قوله اقول لا يخفى تكلف) هذا اذا ظاهر ان يكون قوله بالطبع قيدا للرأس والقدم لا الولي والقرب ولو سلم فالظاهر هو القرب

الطبيعي مطلقا لا في جميع الاوضاع التي يتصور فيها القرب (قوله بل الحق ان منتهى امتداد بلى الخ) لا يخفى ان منتهى امتداد بلى الرأس هو سطح الفلك الاعظم فان اراد بمنتهى امتداد بلى الرجل مركز العالم كما قيل فلا يصح قوله بل يستلزم تبدل ما هو من جهة القول اذ لا تبدل حيثئذ وهو ظاهر وان اراد به سطح الاعظم في الجانب المقابل للفوق فذلك يستلزم تبدل جهتي الفوق والتحت بالنسبة الى الشخصين فان سطح الاعظم يكون فوقا بالنسبة الى احدهما وتحتا بالقياس الى الآخر وما يختلف باختلاف الاعتبارات اعتباري لاحقيق وما قيل ان المراد ان ما ذكره القائل لا يستلزم تبدل الجهتين بان يخرج الفوق عن الفوقية ويصير تحت بعد ما كان فوقا ويخرج التحت عن التحتية ويصير فوق بعد ما كان تحت فان جهة الفوق منتهى امتداد بلى رأس شخص قام على احد طرفي القطر وذلك المنتهى لا يخرج عن كونه جهة فوق بقيام شخص آخر على الطرف الآخر من ذلك القطر غاية ما في الباب ان الفوق يكون تحت ايضا والتحت يكون فوقا ايضا باعتبارين آخرين ولا محذور فيه وانما المحذور كون الفوق تحتان يخرج عن التحتية وكون التحت فوقان يخرج عن الفوقية انتهى فبه نظرا ما اولا فلانه ينافي ما تقدم منه من جعل منتهى ما بلى الرجل مركز العالم كما لا يخفى واما ثانيا فلان ما ذكره جارفي الجهات الاعتبارية فان خلف شخص يكون قدام شخص آخر فيجتمع في كل منهما القدامية والخلفية مع ان المقصود ههنا بيان الجهتين الحقيقيتين اللتين لا تختلفان باختلاف الاعتبارات واما ثالثا فلان ما ذكره لا يوافق قوله بل يستلزم تبدل ما هو من جهة الفوق الخ سواء كان كلمة من بيانه على ان يكون اضافة الجهة بيانية او كانت تبعيضية على ان يكون اضافة الجهة بمعنى الجانب لامية ولا يندفع ذلك الاشكال عن المحشى الا بان يحمل مراده على ما حققنا من انه لا يستلزم تبدل ذات الجهتين بالنسبة الى الشخصين وانما يستلزم تبدل ما هو من جهة الفوق او من جهة التحت اى تبدل وصفي الفوقية والتمكية ولا محذور فيه لان الاستدانة ثابتة بمجرد ذات الجهتين الحقيقيتين وان تبدل وصفهما

(قوله هذا اعتبار مني على الامور العرفية لا لتحقيق فيها) اى هو خلاف الواقع في بعضها اذ لا جهة لبعض الاجسام ككرة الارض اى مجموع الكرة اذ ليس ذلك المجموع فوق ولا تحت وان كان لاجزائها فوق وتحت وكذا الافلاك الشاملة للارض كما لا يخفى

قد كل طبع هذه الحاشية اللطيفة والتدقيقات الانيفة الحكيمه الاولى الفاضل التحرير اسمعيل المشتهر بكنيوى على الارى في شرح القا ضمير في دار الطبايع العامة في زمن السلطان ابن السلطان السلطان (الغازى عبد المجيد خان) وقد تصادف ختام طبعها في نظارة السيد محمد نائل في اواخر جمادى الاولى لسنة سبعين ومائتين والف

